شؤون فلسطينية

٥١/٥٠

تشرين الاول/تشرين الثاني (اكتوبر/نوفمبر) ٩٧٥

شؤون فلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

رقم ٥٠/٥١ تشرين الاول/تشرين الثاني (اكتوبر/نوفمبر) ١٩٧٥

شهرية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة .
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

يشارك في التحرير : محمود درويش .

سكرتير التحرير : ابراهيم العابد **مدير التوزيع** : غازي خورشيد .

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ، بيروت ـ لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا مرابحاث ، بيروت .

ثمن هذا العدد : ٧ ل.ل. في لبنان ، ٨ ل.س. في سوريا ، ٩٠٠ فلس في الكويت والعراق ، ٩ ل.ل. في سائر الاقطار العربية .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٥٠ ل.ل. في لبنان وسوريا ، ٦٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٨٠ ل.ل. في أوروبا وأفريقيا ، ١٠٠ ل.ل. في أميركا واستراليا وآسيا .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

الغلاف بريشة الفنانة الفلسطينية جمانه الحسيني

المحتويات

صفحة ٤ شؤون فلسطينية ، محمود درويش .

٦ لبنان ــ السيادة ولبنان ــ النظام ، الدكتور كلوفيس مقصود .

١٧ الازمة .. والبديل ، سمير فرنجية .

٢١ الميثاق الوطني اللبناني ، الدكتور جورج ديب .

٢٥ السلطة والتوازن في لبنان ، خالد جابر .

٤١ الطائفية السياسية ، والحقائق الاقتصادية في لبنان ، حسين ابو النمل .

٤٨ مليون عصفور ، ايتل عدنان .

٥٩ الاتفاق المرحلي في سيناء ... دفعة أولى على حساب التسوية ، الدكتور الياس شوفاني .

٧٠ محاور السياسة الاميركية ــ الصهيونية في الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، ميشيل كيلو .

٧٧ تسوية سيناء وأوهام التسوية « الوطنية » ، هاني مندس .

٩٥ السياسة الاميركية الدولية تبحث عن استراتيجية جديدة ، سلمى حداد .

١٠٥ الدكتور كيسنجر وسياسة المناطق المتجانسة : حول الدلالة السياسية للاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية ، الدكتور نبيل دراج .

١١٢ الآن أبدأ حربي أنا ، منير العكش .

١١٥ قراءة في بنود الاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية ، عيسى الشعيبي .

١٢٣ اتفاقية التسوية ومكاسب اسرائيل ، يوسف حمدان .

١٣١ اسرائيل بعد سنتين من تشرين : عود على بدء ، صبري جريس .

١٤٦ يكتب الراوي : يموت ، محمود درويش .

١٥٠ حرب تشرين ... هل هي آخر الحروب ؟ ابراهيم عامر .

١٥٨ الصراع مستمر ، الياس خوري .

١٦٣ **السياسة العسكرية الاسرائيلية في ضوء دروس تشرين** ، محمود عزمي .

١٧٤ **أسلحة الحرب الخامسة** ، هشام عبدالله .

١٨٦ **حرب تشرين وأثرها على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة** ، عبد الرحمن غنيم .

٢١٧ **العوامل الاقتصادية وراء قرار الحرب الاسرائيلي** ، السيد عليوه .

٢٣١ **ملاحظات انتقادية حول التجارة الدولية والعربية** ، الدكتور عصام الزعيم .

٢٤٨ **قوانين العلاقات بين قوى النضال العربي** ، منير شفيق .

٢٦٩ **تاسيس شرق الاردن في العام ١٩٢١** ، هنري دياب .

٢٩٣ **مؤتمر العمال العرب الاول** ، ماهر الشريف .

٣٠٣ **الغزو الصهيوني لأرض فلسطين** ، فوزي الاسمر .

٣٢٢ **مراجعات** : دروس الحرب الرابعة ، المقيد ياسين سويد . الحرب الالكترونية في الشرق الاوسط ١٩٦٨ — ١٩٧٠ ، فارس المنصوري . الشخصية الصهيونية في الرواية الانجليزية ، هاني الزعبي . مجلة نيواوتلوك الاسرائيلية بعد حرب رمضان ، ف.م.

٣٤٩ **مناقشات** : **المطلوب تغيير النظام وليس الكيان** ، عبد الحفيظ محارب .

٣٥٧ **كتابان اسرائيليان عن حرب اكتوبر** : (١) الصدمة ، ع.م. (٢) زلزال في اكتوبر ، حمدان بدر .

٣٨٧ **تقارير** : تحليل لاتجاهات الدعاوة الصهيونية في شهري يونيو ويوليو ١٩٧٥ ، ادريس الخالدي . الدنمارك بين الحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية ، نعمان كنفاني . جامعة بيت لحم ، ما لها وما عليها ، غطاس أبو عيطه . الابتزاز النووي واسرائيل ، د. عبد الجابر الشايب . تقرير حول السياسات النفطية بعد حرب اكتوبر ، رهف بدوي .

٤٢٦ **شهريات** : (١) المقاومة الفلسطينية ، عصام سخنيني . مع ملحق : استنزاف الايديولوجية الوطنية التي أدخلتها المقاومة الفلسطينية في لبنان ، ناشي طه . (٢) القضية الفلسطينية دوليا . (٣) الاراضي المحتلة ، عيسى الشعيبي . (٤) اسرائيليات ، حنه شاهين . (٥) القضية الفلسطينية عسكريا ، الرائد حسين عويضة ومكرم يونس . (٦) جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية وآخر بالعمليات التي اعترف بها العدو الصهيوني من ٨/١٦ الى ١٩٧٥/١٠/٣١ ، غازي خورشيد .

شؤون فلسطينيـة

حريق تشرين وحريق بيروت

□ نرى الموت يملأ الوقت والمدينـة . وحـده المشهد المألوف ، الخبر العادي ، والمناخ السائد . منذ نيسان الماضي حتى تشرين هذا ولا نرى غير الموت ، حاكمـا ومواطنا .. هاجسا وواقعا . لا ينام ولا يتعب ولا يذهب . تخلت الفصول عن كنايتها الثابتة وتحولت ، كلها ، الى فصل الموت في بيروت . ولا أحد .. لا أحد في بيروت أو خارجها ، لا القاتل ولا القتيل يعرف متى تسقط سلطة الموت ، ومتى تتوقف ضربات الصواعق التي تجعل السكون الخاطف ، حين تسكن ، أخطر من الانفجار .

أن تصحو ولا تجد جثتك بين ذراعيك ــ ذلك هو الفرح الشخصي الوحيد في بيروت ، وأن تخرج الى الشارع لتحصل على الخبز ثم تجد نفسك ، ثانية ، في البيت ــ معناه انك نلت المغفرة ــ المعجزة وعدت الى الجنة .

ولكن أية يد تصفق لنجاتها من مصير اليد الاخرى التي لم تضرب بأقل من صاروخ . لا ، ليس هذا هو الطاعون ولا هي الحرب . انها طراز مدهش من التعبير عـن حنين الذين وجدوا انفسهم في دائرة الأنسنة ، بدون جدارة ، الى العودة النادمة الى أحضان الحيوانية . « اغفروا لنا لأننا وجدنا انفسنا بشرا بدون ارادتنا . نريد العودة الـى الغابة » هذا هو لسان حال أبناء التربيـة العنصرية الانعزالية الذين تشكل **الطائفة** محور وجودهم وعلاقاتهم . وهذا هو الفارق بينهـم وبين الذين يريدون الذهاب الى وطنهم لتطوير انسانيتهم ، وتشكل **الثورة** محور وجودهم وعلاقاتهم .

□ هذه الحرب التي يشنهـا الانعزاليون الذين وجدوا في العنصريـة الاسرائيلية نموذجهم المنحط هي حرب الاسرائيليين ذاتها ، التي صارت تتشابك خطوطها في نقاط تقاطع عديدة مع حروب الردة العربية لتدشين عصر السلام الاميركي ، الذي لا يتأسس الا على جثث المكافحين من أجل الحرية والتحرر والتقدم ، تعبيران عن جوهر واحد . فان فتح بوابة الشرق العربي أمام عودة الروح الاميركية يتفق مع فتح بطن المقاومـة لتخرج منها الروح في بيروت .

ان بيروت تحترق لا من أجل ان تحترق بيروت ، بل مـن أجل ان تحترق المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية الحقيقية ، ومن أجل أن تحترق وسائل الاعتراض على

قطار أميركا السريع الذي يعبر رمال سيناء في طريقه الى الشرق الذي قال : لا . وان الذين يزودون هـذا القطار بالوقود قد يدركون أنهـم ، بذلك ، يريحون العدو الاسرائيلي [أما زال عدوا لهم في نظرهم ؟] مـن همومه الجنوبية ، ويعيدونه الى صوابه الكلاسيكي بالتحرك في مجالـه الحيوي [المشرق] مرتاحا الـى الضمانات الاميركية بابقـاء الجنوب الواسع مفتوحا علـى علاقاتـه الاستراتيجية الجديـدة [الاستهلاكية لمن هو قادر على الاستهلاك طبعا] . وهكذا ، بعد سبع وعشرين سنة من زمن الصراع ومهر الدم تم حفل الزفاف بين سلامة بعض الانظمة العربية وسلامة الامن الاسرائيلي ، وانتقلت الحرب مـن خط المواجهة العربي ـ الاسرائيلي الـى الصفوف العربية .

ولم تكن حرب بيروت الا انعكاسا ؛ ففي هذا المناخ وجد الانعزاليون الفرصة مواتية ـ في نظرهم ـ للانقضاض على المقاومة وعلى الحركة الوطنية لافتتاح محطة أنيقة للقطار الاميركي القادم من الجنوب . فهل كانت مصادفة أن تحترق بيروت ويسقط آلاف الضحايا في تشرين الثالث ؟ ان الذين عاد اليهم الوعي الاميركي فاغتالوا روح تشرين الاول قد وجدوا في دخان بيروت عباءة يسترون بها وجوههم الملطخـة بالقبل الاميركية ، فمر تشرين الثالث في هدوء وحياء . فما هي العلاقة ، اذن ، بـين حريق بيروت وبين حريق روح تشرين ؟ هل هي علاقة المصادفة ، أم علاقة الحظ ، ام علاقة الفضيحة ؟

□ اننا نرى الموت . ولكننا لا نيأس . وعمليات الدفاع التي يخوضها الفلسطينيون واللبنانيون ليست دفاع اليائسين أو الذاهبين الى الموت بلا ارادة . ان الحرب التي يشنها الانعزاليون ، المشبعون بروح الردة والتخاذل في الجو العربي ، هـي حرب اليأس . ومصدر الهامهم وتشجيعهم لا يأتي الا من الجفاف الوطني . ومصدر قوتنـا وصمودنا هو خصوبـة الملايين والمستقبل . ولقد تمكنت المقاومة الفلسطينية مـن الاعتراف بشرعيتها وتحمل مسؤولياتها نتيجة صلابتها وتعبيرها عـن حركة التاريخ واستعدادها اللامتناهي للتضحية . وبهذه القوة ، لن يستطيع أعداؤها الآن البرهنة على عجزها وعدم جدارتها بتحمل مسؤولياتها . ان المقاومـة تجتاز هذا الامتحان ، امتحان الجدارة والقدرة على تحمل المسؤولية بثقتهـا بالنفس وبالجماهير وبالحلفاء وبايمانها بحتمية النصر .

فليكن واضحا ان دفاعنا ليس سلبيا . .

وليكن واضحا واضحا واضحا أننا لسنا وحدنا . .

وليكن واضحا جدا ان الجسد الفلسطيني ينبض بدم مائة مليون عربي .

وليكن واضحا واضحا واضحا ان العرب لن يرضوا بانتحارهم . ولن تتحول القارة العربية الى راقصة في الملهى الاميركي .

اننا نرى الموت . ولكننا لا نيأس . . وسننتصر على الموت .

محمود درويش

لبنان ـ السيادة ولبنان ـ النظام

الدكتور كلوفيس مقصود

جاءت الاحداث اللبنانية المأسوية تذكيرا للعرب اجمعين بأن اي تراخ في تصميمهم على مجابهة الكيان الصهيوني من شأنه أن يفلت القوى والعناصر الانعزالية والمتخاذلة والرجعية في الوطن العربي . اكثر من ذلك فبروز أي رجحان وان كان آنيا أو تكتيكيا أو مرحليا لأي استعداد للمساومة مع الكيان الصهيوني ، أو تبلور اية نزعة لمهادنة حقيقية مع اسرائيل تحت ستار الواقعية ، أو بحجة الذرائعية ، أو كعملية احراج لاسرائيل ، من شأنه أن يرجح في الساحات العربية المختلفة اجهزة القمع للحركات الشعبية والديمقراطية ، وأن يتيح لعوامل التجزئة والتفكك مجالات الحركة والمناورة بأكثر مما يجيزه الواقع الشعبي أو المصالح القومية والوطنية المعروفة .

من هذا المدخل نجد ان القوى المعنة في تمييع الانتماء القومي وتفتيت التلاحم المصيري وارباك المسيرة التحررية ، تكتسب قدرة على التنظيم وتنمية قواها الضاربة بواسطة التسلح واشاعة جو من الانقسام وافتعال احداث تعمينا عن ادراك اولوياتنا الحقيقية ، فتدخل الحركة الوطنية والثورية في متاهات ومشاغل تؤدي الى استنزاف قدراتها التعبوية المتنامية ، وتحرف توجهها من مقتضيات المجابهات المصيرية مع المحور الامبريالي الصهيوني ، الى تركيز على حماية خلفيتها واطرها ، فيصبح الهدف المرحلي التقليل من الخسائر على الحركات الوطنية والديمقراطية والثورة الفلسطينية ، بدلا من تحقيق المزيد من المكاسب لهذه الحركات وفي طليعتها الثورة الفلسطينية .

اذن نحن بصدد وضع استثنائي يراد له ان يصبح نمطا طبيعيا وهذا ما يشكل انتكاسة حقيقية لنضال الجماهير العربية . من هذا المنظور علينا ان ندرس احداث التجربة اللبنانية في الاشهر الستة الماضية وانعكاساتها على الخط البياني لحركة الجماهير العربية وللثورة الفلسطينية ، لأنه تحت كل الاحتمالات يبقى ان الذي حصل في الساحة اللبنانية ليس مجرد واقع سرعة العطب الذي يميز كيان الجسم السياسي اللبناني من حيث تركيبه الطائفي والاجتماعي ، بل من حيث ان موازين القوى في المنطقة ككل اختلت لصالح قوى المهادنة في الوطن العربي على حساب قوى المجابهة ، مما انعكس على الساحة اللبنانية فأعطى للقوى الانعزالية والطائفية واليمينية فرصة لاسترجاع انفاسها وتصورا لامكانيات اجهاض المكاسب التي حققتها القوى الوطنية والديمقراطية الملتحمة مصيريا بالعمود الفقري لكيان المجابهة العربية ـــ أي الثورة الفلسطينية . يتبين لنا اذن الترابط العضوي القائم بين مختلف التطورات في المنطقة ككل ، وبين تعبيراتها المحلية في لبنان وتأثيراتها المباشرة والسلبية على المد الجماهيري ، والذي تنمي فعالياته فعل المقاومة الفلسطينية ووضوح الرؤيا عندها .

ان هذا الترابط هو بحد ذاته دليل قاطع على الوحدة القومية والمصيرية للأمة العربية والتي تجسدها وتعبر عنها تلقائية التجاوب الجماهيري مع أهداف النضال الفلسطيني ، واعتبارها ان هذه الاهداف التحريرية تشكل معيار صدق الالتزامات القومية الراهنة . كما ان هذا الترابط يشير او بالاحري يسلط الاضواء على ما يمكن لنمو تيار انعزالي في موقع عربي رئيسي من أن ينمي بدوره حركية التيارات الانعزالية وبنسب متفاوتة في عدد من الاقطار العربية . يتضح لنا ان التداخل الذي تفرضه وحدة المصير للشعوب العربية توجد بشكل جذري وحدة في مصير تيارات ونزعات القوى الانعزالية والعوامل المفتتة في الوطن العربي نفسه .

في ضوء هذا الاستقراء النظري يصبح بامكاننا النفاذ الى خلفية وحقائق الازمة اللبنانية وان تصبح وقائعها ومسبباتها وأبعادها أكثر وضوحا مما تجيزه قراءة سريعة لهذه الازمة ، والتي بدون الامساك بقوانين الترابط العضوي في الوطن العربي تبدو الازمة اللبنانية شديدة التعقيد وبالتالي يصبح الحكم عليها من قبل المواطن العربي سطحيا او انفعاليا .

× × ×

من اين بدأ مسلسل العنف الذي عاش لبنان مآسيه طيلة ستة أشهر ؟ اذا أخذنا الوقائع بحد ذاتها كنقطة بداية لوجدنا ان الازمة بدأت يوم ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ اثر الاعتداء الاجرامي على سيارة الاوتوبيس واستشهاد أكثر من ثلاثين شخصا في عين الرمانة . أو يمكن الرجوع الى حوادث صيدا واستشهاد المناضل معروف سعد . وباستطاعتنا ان نقرر بأن عدم المحاسبة الجادة والصارمة في حوادث صيدا والتي استشهد فيها اكثر من عشرين مواطنا أرست سابقة بأن عدم المحاسبة من شأنه أن يؤدي الى تزايد عمليات استباحة الحركات الوطنية والجماهيرية ، مما يفجر الاوضاع في لحظة يختارها من يريد أن ينصب مصيدة لقوى المجابهة وللحركات الوطنية بشكل عام . كما انه باستطاعتنا أن نرجع أسباب مسلسل العنف الى تهاون نسبي عند القوى الوطنية في تطبيق أحكام المحاسبة في ذلك الحين ، بذريعة الاستمرار في حكم أتاح للحركات الوطنية والتقدمية انجاز بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، كما يمكن الرجوع أكثر الى الوراء الى حين قبل وزير الدفاع اللبناني منذ عام ونيف — ان لم نقل شجع — تكاثر وانتشار السلاح عند مختلف الميليشيات الطائفية بشكل غير مسؤول يوازي بين السلاح المشروع في يد المقاومة الفلسطينية ، ويحاول أن يعطي مشروعية زائفة للانتشار الفوضوي للسلاح بيد العديد العديد من المواطنين بذريعة تسلح الفلسطينيين . أكثر من ذلك فقد شكل هذا التسييب الرسمي عملية زرع بذور التحريض على المقاومة الفلسطينية مرددا نفس الشعارات التي سبقت عملية الانقضاض على المخيمات الفلسطينية في عمان في أيلول ١٩٧٠ .

وقد تناغم هذا التشجيع الرسمي لانتشار الاسلحة مع مسلسل من المذكرات الكتائبية الى رئيس الجمهورية تركز في مجملها على جعل التجاوزات لقلائل الفلسطينيين وكأنها تبريرا مسبقا لتجاوزات كثرة من اللبنانيين . واذا نحن دققنا في مضمون هذه المذكرات الكتائبية المدروسة لوجدنا انها كانت تستهدف الانتقال لمرحلة الانقضاض جاعلة من التشجيع الرسمي والذي عبر عنه وزير الدفاع آنذاك وكأن ما يهيأ في معسكرات الميليشيات الطائفية هو نتيجة منطقية لسياسة مرسومة تنوي الانقضاض والتصفية وفي أحسن الاحتمالات اللجم والتقليص .

بمعنى آخر دأبت هذه المذكرات الكتائبية الى افتعال جو سياسي ونفسي في لبنان

يبرر انتزاع القانون الى يدهم ، فتصبح هذه القوى الانعزالية امتدادا لبعض اجهزة الدولة ومؤسساتها او ادوات تنفيذ غير مباشرة لأهداف هذه القوى ، وحتى لا نظلم الحكومات المتعاقبة فان التوجه كان الى استضعاف المؤسسة الحكومية — او الوزارية — وافقاد التوازن داخل السلطة التنفيذية ، بغية تمرير العديد من التجاوزات الخارجة عن الشرعية ، مثل التدريبات التي كانت تؤمنها بعض مؤسسات الدولة للقوى غير النظامية . اكثر من ذلك فلقد وجدنا كيف انه اثناء العام الماضي تصرفت الكتائب والقوى الانعزالية وكأنها هي ، وحدها ، القيمة على « سيادة » لبنان وتعمدت أن توحي بأنها هي وحدها حريصة على سمعة ودور المؤسسة العسكرية اللبنانية . ولقد أجازت القيادة العسكرية آنذاك من خلال سلوكها ان يشيع مثل هذا الانطباع ومثل هذه الصورة ، فتكونت عند قسم هام من الراي العام قناعة بأن المؤسسة العسكرية ليست المؤسسة الحكم بمقدار ما هي فريق . من هنا ساد راي عند معظم اللبنانيين بأن قيادة الجيش آنذاك كانت اكثر تسيسا مما يجب ، مما جعل المطالبة بتغيير هذه القيادة مطلبا وطنيا ملحا ، حرصا على وظائفية الجيش وتحريرا له من التسيس . بمعنى آخر صار المطلب الوطني بجعل الجيش اداة للدولة بمعناها الاشمل ، وليس جهازا « للدولة » بالمعنى الاضيق المتداول .

هكذا يتبين لنا ان الصراع الذي كان قائما في لبنان طيلة العام الماضي كان منصبا في استباق المحاولات المتكررة لحصر السلطة والاستئثار بها من قبل الرئاسة الاولى وتفرعاتها واعادة موازين القوى الى مختلف مؤسسات الدولة والمواطنين بغية ردع السلطة التنفيذية من الطغيان الكامل على أوجه الحياة العامة ، وترسيخ المعادلات الديمقراطية النسبية ، تمهيدا لجعل المؤسسات تستجيب للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الساحة اللبنانية .

ولقد وجدنا كيف ان عملية تعطيل المؤسسات أصبحت نمطا عاديا ، وان عملية اخراج القوى الفاعلة من امتثالها للمؤسسات القائمة — بكل ما فيها من عجز — حققت اهدافها من حيث انتشر التسيب والفوضى والخروج عن القوانين والمشروعية . ولعل ما شاهدناه من تعطيل لمؤسسة رئاسة الحكومة وللهيئة التشريعية (مجلس النواب) وغيرها من المؤسسات الضابطة للحياة العامة ، هو الذي فرخ دويلات قائمة بذاتها تجهز من أجل ضرب الاتفاقيات المعقودة بين المقاومة الفلسطينية والدولة ، وضرب الحركات الوطنية والجماهيرية . كان لا بد لمثل هذه السياسة المستضعفة للمؤسسات والقائمة على تشجيع التسيب ان ترتكز على شحن لاعقلاني للعوامل الانقسامية من طائفية واقليمية وعشائرية ، بغية اقفال فرص التلاحم ووضع الحوار على أسس الردع المتبادل بدلا من التمحور الوطني الصلب .

وقد كان من ابرز أوجه هذا التيار الساعي الى تعطيل المؤسسات قيام الحكومة العسكرية التي أتاحت للقوى الوطنية والديمقراطية فرصة تجاوز تناقضاتها الذاتية ، واستعادة مبادرتها في استرجاع موازين القوى واحباط مؤامرة الاستئثار بالسلطة ، وما انطوى هذا الاستئثار عليه من ابتزاز حقيقي من خلال طرح خيار التقسيم كاحتمال وارد جديا لأول مرة في تاريخ لبنان المعاصر . وبرغم عناد التيار السلطوي الانعزالي في جعل ولادة الحكومة المدنية قاسية ومتعبة ودامية ، فقد كان هناك ما يشابه القرار الشعبي بضرورة ارجاع الثقة بالصيغة التعددية حتى يكون هناك ردع للسلطة التنفيذية ، من خلال السلطة التنفيذية ، مما يقوض الاستئثار ويفسح المجال أمام عودة التوازن الى الممارسات الديمقراطية النسبية . وما ان تشكلت هذه الحكومة المدنية حتى عاودت القوى الانعزالية الكرة لتقليص نفوذها وتبهيت مصداقيتها حتى تعود للسلطة المستأثرة

حرية التصرف وضمانات الاستمرار وبصلاحيات مطلقة . وبرغم الزخم الشعبي الذي رافق تأليف الحكومة الكرامية فقد واصلت القوى الانعزالية خطتها في محاولة تفريغها من الفعالية السياسية والاجرائية التي اعطيت لها من جراء الموجة الشعبية التي اسقطت الحكومة العسكرية . وقد ظلت القوى الانعزالية تناور قتاليا وسياسيا من اجل اغراق هذه الحكومة ببحور من الدم للتدليل على العجز والجمود وجفاف سلطتها الحقيقية . ولعل التصادمات الدموية التي حصلت في الشمال ، خاصة بعد مجزرة داريا ، كانت من ابرز التعابير عن التصميم من اجل عودة الاحجام الى اوضاعها السابقة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة . لكن الحكومة وان لم يكن بمقدورها أن تؤمن من خلال قوتها الذاتية المطاليب الامنية تمكنت ، على الاقل ، من وضع حد ما للتمادي الذي كان يميز الاوضاع السائدة منذ نيسان ١٩٧٣ وحتى قبل ذلك التاريخ ، مما أدى الى التعديلات المتقدمة التي حصلت في قيادة المؤسسة العسكرية ومن توزع جزئي لمراكز القوى وما استتبع ذلك من حد للاستئثار وعودة التعددية الى النظام القائم .

× × ×

لقد حاولنا بشكل مقتضب ان نرجع الازمة اللبنانية الراهنة الى بعض مسبباتها الذاتية ، وان نؤكد انه مهما عدنا الى سبب مباشر ، فانه باستطاعتنا العودة الى اسباب مباشرة اخرى كامنة في معظمها في الالتباسات المقصودة التي تميز النظام اللبناني القائم . وقبل الخوض في جوهر الاسباب الرئيسية التي كما اشرنا في بداية التحليل تكمن في اوضاع المنطقة ككل ، والتي اتاحت للقوى الانعزالية والانقسامية فرصا مستجدة للتحرك والفعل ، لا بد من القاء نظرة سريعة على بعد ذاتي في الواقع اللبناني وهو البعد الاجتماعي الحاد الناشىء عن عدد من العوامل والمتغيرات التي طرأت على المجتمع اللبناني ككل . فان كل محاولة لفهم واستيعاب ابعاد الازمة اللبنانية لا تؤدي الى نتائج موضوعية او علمية دقيقة وسليمة ما لم يضاف على سجل تاريخ الوقائع السياسية احاطة بالتحولات الجذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي بدا النظام اللبناني القائم وكأنه لا مبال بها أو عاجز عن استيعاب المعاني الحقيقية التي تنطوي عليها هذه المتغيرات .

وبرغم اننا لسنا هنا بصدد تحليل هذه العوامل المستجدة والتي كانت دائما موجودة دون أن تطفو على سطح الجسم السياسي اللبناني بالشكل الحاد الذي شاهدناه وعشناه طيلة العامين الماضيين ، الا أن ما يلفت النظر هو ان المخاض الشعبي الجماهيري كان يعبر عن نفسه وكأنه النظام في عالمين مختلفين ومتناقضين . ان فجوة التصديق التي نشأت من جراء انقطاع النظام فكريا وسياسيا وسلوكيا عن حقائق المعاناة المأسوية التي عاشتها وتعيشها الجماهير المسحوقة والمحرومة ، قد أدى الى انفضاح ترهل النظام وكونه اصبح مرشحا بشكل جدي للتعديل الجذري او للتغيير .

في هذا المضمار سعت القوى المستأثرة بالسلطة بتواطىء مع القوى الانعزالية الى دمج الحفظ على السيادة بمفهوم الحفاظ على النظام القائم . وكان الهدف من هذا الدمج المقصود والمفتعل تضييق مفهوم السيادة وتخويف قوى معتدلة ليبرالية داخل النظام اريد تحييدها بحجة حصر اهدافها « باصلاح » النظام لا بتغييره جذريا او بشكل شامل . ان الخطة التي كانت تسعى لدمج مفهومي السيادة والنظام في اطار واحد أربكت الى حد ما العناصر الوسطية الوطنية التي ترفض المدلول الاضيق للسيادة من حيث ان تأكيد السيادة هو ازاء العرب وليس ازاء العدو الصهيوني . ولكن هذه القوى الوسطية بدورها تخاف من التغيير ومدى جذريته مما يجعلها حريصة على النظام القائم

ولكنها عاجزة عن التوفيق بين مقتضيات التزاماتها الوطنية ومصالحها الطبقية مما يجعلها تفقد الكثير من أهليتها في المساهمة بتصليب وتقوية وطنية لبنان من حيث ان المفهوم المتطور لحرية الوطن هو مساواة المواطنين .

واذا نحن تمعنا أكثر في هذه الحقائق المستجدة على صعيد الواقع الاجتماعي لوجدنا كيف ان تباطؤ وعجز النظام عن مجابهة الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان وعلى المخيمات الفلسطينية ادى الى تنزيح عدد كبير جدا من أبناء الجنوب الى العاصمة وضواحيها ، مما جعلهم في وضع ربطوا فيه النظام بواقع تخليه عن السيادة ، مما وضعهم في واقع المجابهة الحقيقية مع من ربطوا النظام بمفهوم مبتور للسيادة . بكلام آخر فان النازحين اللبنانيين من الجنوب الذين وجدوا ان قراهم معرضة للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة وحتى اليومية دون اي تصد حقيقي لهذه الاعتداءات من قبل مؤسسات الدولة أو أجهزتها عنى بالنسبة اليهم ان المؤسسة العسكرية تترجح عندها مقتضيات القمع للحفاظ على « النظام » على ضرورات الدفاع عن الحدود وبالتالي السيادة .

هذه النظرة الى الجيش ساهمت في تعميق المخاوف السائدة عند اغلبية المواطنين بأن النظام من حيث اسقاطه للجنوب من اهتماماته الجادة والحقيقية هو نظام تتحدد أولوياته بدافع الحرص على المصالح الطبقية والامتيازات السياسية ، لا بحافز ايجاد الصيغ الملائمة لتأمين مشاركة أوسع للجماهير في كافة المجالات أكان على مستوى صناعة القرارات أو الاستفادة الحقيقية منها . ازاء هذا الاسقاط الحقيقي من قبل النظام لمستلزمات أهل الجنوب عنى ان النظام فقد المقدرة على تقييم سليم لدور الجنوب كونه أحدى الساحات الرئيسية للمجابهة العربية مع الكيان الصهيوني . وقد تأتى عن ذلك حالة افتراق نفسي وسياسي بين معظم أهالي الجنوب والنظام مع ما يعنيه هذا الافتراق من انعدام توقع اي تقيد من قبل النظام بالضرورات الحياتية والاستراتيجية التي تفرضها كثافة الاعتداءات الاسرائيلية على منطقة الجنوب . وقد تذرع النظام مرارا بأن الانكفاء عن المجابهة او الرد الفوري على الاعتداء الاسرائيلي هو بحد ذاته ممارسة للاستراتيجية القائلة بضرورة تحويل الضعف الى قوة . اكثر من ذلك فان هذه النظرية تفترض وجود مظلة وقائية اميركية تحمي السيادة الشكلية للبنان أو ترجع للبنان الممارسة الشكلية لهذه السيادة على مناطق كثيرة من الجنوب ، في حين تؤمن لاسرائيل حرية استباحة السيادة اللبنانية في هذه المنطقة الحساسة والهامة معا . من هنا تبرعمت العلاقات الحميمة بين أهالي الجنوب والمقاومة الفلسطينية بعد أن اتضح لأهالي الجنوب التزام المقاومة الفلسطينية بضرورات الدفاع المشروعة عن الاراضي التي يشتركون معها في القيام عليها ، بينما يرضخ النظام للمنطق الذي يقول بأن التواجد الفلسطيني المقاوم هو المسبب للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة .

هذا الواقع الجنوبي ببعديه الجغرافي والسكاني ساهم في توضيح معالم التناقض بين اهتمامات النظام وهموم المحرومين والنازحين الجدد ، مثلما سلط الاضواء على اللااكتراث بأوضاع القطاعات الفقيرة والمتوسطة في كافة المناطق . وان كان النظام اللبناني قد أخذ على عاتقه ادخال بعض الاصلاحات الجزئية فانما كان بدافع استباق المطالبة بالاصلاحات الجذرية والتعديلات المطلوبة مما كان بدافع الاقتناع بحقوق هذه الفئات وتلبية مطالبها . جاء النزوح من الجنوب ليظهر بشكل فاضح عيوب ونواقص النظام القائم ، وليجعل ضرورة معالجتها بذهنية وتفكير جديدين مطلبا وطنيا شاملا عجز النظام عن فهم أبعاده أو حتى الاقتراب من فهم أوجه المعاناة الحقيقية فيه . فكان النظام يسعى الى عملية التسويف والمماطلة في تلبية الحقوق الاولية والمشروعة ويعمل

على قمع تحركاتها والسعي من أجل احتوائها من قبل ارتكازه الى زعامات تخلت عن مواقع المجابهة مع العدو الصهيوني اثناء اعتداءاته وعن التعبير المتمفصل عن آلام وحاجات ومطاليب هذه الجماهير النازحة والمحرومة عندما كانت بأمس الحاجة الى من يضيء مسيرتها ويوجهها بمنأى عـــن مطبات الوقوع فريسة للتبعثـــر والعشوائية والاحتقانات العشائرية والطائفية .

كان لا بد لهذا الواقع الاجتماعي الحاد والذي صار حضوره على الساحة اللبنانية اكثر وضوحا وفعلا من ان يتلاقى ويتفاعل وبالتالي أن يتلاحم مع القطاعات الفلسطينية الشعبية المتواجدة في لبنان وان يتأثر بها من حيث انها اكثر انتظاما ، واكثر تجربة في حقول النضالات الوطنية والمطلبية . وبرغم من المحاولات المتكررة من النظام على تحويل الفروقات الظرفية والتباينات في مستويات الوعي والتنظيم بين الفئات المحرومة النازحة الى تناقضات فعلية يتمكن النظام شراء مزيد من الوقت لديمومته فان هذه الفئات افسدت على النظام محاولاته من خلال انضوائها وتجاوبها مع القوى التقدمية واطارات اليسار اللبناني ، بالاضافة الى حركة المحرومين التي عملت على نقل هذه القطاعات الى حالة متقدمة من الوعي السياسي الاجتماعي الذي سهل استيعابهم لحقيقة تداخل مصائرهم مع التوجهات الاساسية للنضال الفلسطيني . في هذا المضمار حاولت القوى الانعزالية الغارقة في يمينيتها أن تفسر هذه الظاهرة الاجتماعية السياسية الطبيعية والمحتومة وكأنها عملية « انتقاص للسيادة اللبنانية » . أي ان اليمين الانعزالي اللبناني من أجل الامعان في تعمية المواطنين عن رؤيا عملية التآكل في نظامه المتقوقع ، فسر واقع التداخل النامي المحتوم بين الآلام الفلسطينية القائمة والآلام اللبنانية الناشئة ـــ خاصة من خبراء تخاذل النظام في الدفاع عن السيادة الحقيقية ـــ وكأنه « تدخل » فلسطيني وبالتالي انتقاص للمفهوم الشكلي والمبتور والمنحرف للسيادة اللبنانية .

كما انه اذا تمعنا اكثر في مفهوم القوى الانعزالية للسيادة لوجدنا انه ، من خلال الخلفية النظرية لتفكيرهم ومن خلال ممارساتهم الراهنة يتلخص بكون السيادة مرهونة بقدرة النظام على الحفاظ على امتيازات القلة المهيمنة واستمرار هضم حقوق الاكثرية المغبونة . ولم تتورع هذه القلة المهيمنة عن تسخير كل الامكانيات والوسائل والاساليب من أجل ديمومة تسلطها واستئثارها . وكانت كلما احكم طوق الوعي الجماهيري حولها كلما كشفت عن ادمانهاـــ وكأنها تتحين الفرص ـــ في رغبة اللجوء الى استنفار غرائز الخوف واللاعقلانية من أجل اجهـــاض الحقيقة الاجتماعية الطبقيـــة للصراع السياسي الى عملية اغراق المواطنين من كل الطوائف في حرب اهلية اقتتالية يتوقف عنده العقل المحلل ليفسح المجال امام الهذيان السياسي الذي يولده جنون الطائفيين ومخططات العملاء . حتى انه بدا لقطاعات كثيرة اثناء الازمة اللبنانية الدامية ، وما انطوت عليه من تجارب مرة ومأساوية ، ان عملية تقسيم فعلية آخذة بالتنفيذ من خلال التفريغات الطائفية المعيبة التي جرت في عدد من المناطق اللبنانية بواسطة الارهاب الذي مورس وحيث كان المسيحيون أو المسلمون اقلية قائمة وراسخة . لقد وجدنا أيضا كيف ان مفردات التخاطب السياسي حتى عند بعض التقدميين الملتزمين اتسمت بالرضوخ للحسابات الطائفية ولبعض اوجه لغتهم . لقد تصور هذا الفريق من التقدميين الوطنيين ان من شأنه التعجيل في تعبئة المحرومين والمسحوقين حتى يصار فيما بعد الى تثقيفهم السياسي في مرحلة لاحقة لمرحلة التقاتل . وبرغم ان استعمال بعض المفردات والمفاهيم الطائفية عند قطاع من القوى التقدمية والوطنية كان استنسابا الا انه يجدر بنا أن نسجل هذه الانحرافات عن الخط العلماني الصرف المطلوب منا جميعا وتحت كل الظروف والتحديات تأكيده والتزامه . غير ان تسجيل هذه الواقعة لا يجب مطلقا

ـ كما كان يقول الشهيد كمال ناصر ـ ان يؤدي بأن نوازي بين أخطاء الملتزمين وبين خطايا المتربصين .

يتراءى لنا ان المخطط الذي يراد تنفيذه هو جعل التقسيم خيارا واردا من خلال عملية ابتزاز يقوم بها بعض قطاعات النظام بغية وضع الفرامل على مسيرة ونمو القوى الوطنية واليسارية والليبرالية والديمقراطية . حتى اذا صار التقسيم خيارا واردا عملت هذه القوى الوطنية والديمقراطية على اسقاط بعض مطاليبها المشروعة وميعت برضاها التزاماتها المبدئية والسلوكية من أجل اسقاط خيار التقسيم وانقاذا لوحدة الوطن اللبناني وحرصا اكيدا منها على كيانه . وبرغم ان الظروف الدولية في المنطقة لن تجيز لخيار التقسيم ان يتم بالسرعة أو بالصيغة المرغوبة من بعض غلاة الانعزالية والطائفية الا انه من الاكيد ان الضالعين في تنفيذ مخططات الجناح الانعزالي اليميني في النظام دائبون على تثبيت ركائز حقيقية للتقسيم فيما اذا تم الآن أو في أية مرحلة لاحقة . ولقد تأكد لعديد من الدوائر الدبلوماسية التي راقبت عن كثب ما حدث في قبرص اجمالا ان هناك لا مجرد توارد في الافكار بل توارد في الخطط وفي التوقيت بين المطالبة التركية بالتقسيم في قبرص وترسيخ خطوط عملية ـ وان لم تكن شرعية أو قانونية ـ لتقسيم في العديد من المناطق اللبنانية يبدأ بتعويد الناس على احتمال وقوعها حتى لا تقاوم عند الحدوث . وليس أدل من ذلك هذه الاستقطابات الطائفية التي حصلت على أسس أحياء وقرى ومدن وان كانت الآن لا تزال محصورة فان استمرار الاقتتال من شأنه توسيع رقعة التقسيم في لبنان . اذن باستطاعتنا القول ان خيار التقسيم وان كان مستبعدا الآن وفي المرحلة الراهنة فان التيار الانعزالي الاستئثاري في الحكم يعمل على رسم ومن ثم وضع أسسه منذ الآن .

الا أن هذا التيار القائم في النظام يدرك أن قسما من محازبيه يخشى أن يؤدي التقسيم الى تهديد حقيقي لمصالحهم الطبقية البورجوازية والى الفرص المتاحة في الوطن العربي بأسره ، خاصة ان نشوء الاستثمارات في الدول المنتجة للنفط والسيولة التي تتمتع بها جعل هذه الفرص جذابة لتوظيف كفاءاتهم وخدماتهم في هذا المنحى . من هذه الزاوية يتبين لنا احتمالات اسقاط خيار التقسيم لا من خلال صلابة وقوة وجماهيرية هدف الوحدة الوطنية فحسب ، بل من خلال التهديد الحقيقي لمصالح فئة مركنتيلية تجارية تخشى أن تؤدي صهينة الطوائف في لبنان الى سلخه عن مصادر الاستفادة والانتفاع المتاحين لها في المجال العربي .

يبقى ان نعي ان مجموعة هذه العوامل بحد نفسها تجعل مراهنة التيار الانعزالي في النظام خاسرة كما تبين من جراء العزلة الحقيقية التي استشعرها دعاة هذا التيار من المؤتمرين في مقر البطركية المارونية في بكركي أثناء الازمة . ان استبعاد هذا الخيار لا يعني انه لم يعد لدى هذه الفئة خيارات أخرى تستهدف تصديع الوحدة العضوية للشعب اللبناني وتنحية لبنان عن تجربته وخاصة عن احتمالات تطور هذه التجربة .

من هنا تتجلى لنا بعض الحقائق الاساسية التي تنشأ عن عجز النظام من مجابهة التحديات المعاصرة التي يواجهها لبنان . حتى ان الفئة ذات النزعة الوطنية فيه ، والتي سبق لها ان ساهمت في احباط الكثير من مخططات التيار الانعزالي اليميني ، لم ترفع بمستواها الى الدرجة المطلوبة من أجل استيعاب تضاريس الازمة وتعقيداتها ، ناهيك عن انكشاف عجزها عن فهم كل ابعادها وعجزها في استنباط الوسائل الذاتية لمواجهتها ومعالجة ابعادها وذيولها . بمعنى آخر فان الازمة اللبنانية الراهنة لا تزال تعالج من

خلال مسببيها لدرجة ان اقصى ما يطمح اليه الوطنيون الحقيقيون هو تقليل الخسائر واسترجاع الانفاس .

هذا الواقع بحد ذاته يلقي ضوءا كاشفا على ناحية اخرى من الازمة والتي لم يقف الوطنيون والتقدميون عندها بشكل كاف ، وهي معالجة القلق ــ او بالاحرى الخوف ــ الذي يعيشه معظم المسيحيين في لبنان . وبرغم اننا نربأ البحث بمثل هذه القضايا من الزاوية المبدئية ، الا ان اي تجاهل للوقائع الموضوعية في هذا المضمار من شأنه ان يغيب عنا حقائق اساسية نصبح في تجاهلنا لها وكأننا نتكلم مع انفسنا راغبين في تثبيت انسجامنا مع انفسنا على حساب الجدوى وحساب الفرص والفاعلية المتاحة امامنا . وبرغم اننا لسنا هنا في مجال تحليل هذا الموضوع الشائك ، الا انه علينا ان ندخله في اطار بحثنا ، من حيث ان مخاوف معظم المسيحيين كانت من العوامل اللاعقلانية والتقسيمية التي انفلتت بعد ان تراخى الانشداد القومي في الساحة العربية ووهنت معها صلابة المجابهة والصمود . النقاط الثلاث الاساسية التي يجب ان تتأكد في هذا الموضوع هي التالية : **اولا ــ** ان الاستشعار بكون الواحد منا ينتمي الى اقلية يعني تغليب الحماية الذاتية من الغير على شعورنا بضرورة تلاحمنا المصيري مع الغير ــ او ما يسمى بالاكثرية . عندما يحدث هذا الشعور وينحصر مفهوم الانتماء حتى يكاد يختنق ، عندئذ تصبح الوطنية الحقة بمفهومها العضوي تذويبا للذات وعملية انصهار لاغية لما قد نتصوره معطيات تميز . **ثانيا ــ** يستتبع هذا الشعور ويغذيه بنفس الوقت تقوقع فكري ، لأن مستلزمات « الدفاع » عن النفس لهذه الاقلية تطلب تكريس حالة الاغتراب ، ومن ثم الدخول في دوامة التأرجح بين الاستشراس والتملق حسب متطلبات الظرف . **ثالثا ــ** في حال استمرار هذا الشعور وهذا التقوقع الى نتيجته المنطقية تصبح الاقلية العددية محكومة بعامل الخوف اكثر مما هي محكومة بقوانين العقل والتطور . ينتج عن هذا الواقع تصور لواقع الاقلية وكأنها محكومة بحتمية الابادة ــ ان لم يكن بالمعنى الجسدي الكامل فبمعنى مبهم يقترب منه ــ هذا الوضع يخرج « الاقلية » من دائرة اي حوار ، اذ انه يفقدها رغبة الحوار والقدرة عليه . اكثر من ذلك فان مجرد الاقتراح على الاقلية بالحوار يتحول الى تصور الحوار وكأنه استدراج للتخلي عن مواقع التشنج التي تصبح عندها السياج الحامي لوجودها .

ان التيار الانعزالي الطائفي حاول ان يجعل من هذا الشعور حالة دائمة بدلا من كونه ظرفيا بالمنظور التاريخي وبحكم قوانين التطور البديهية . الا ان النظام ككل ساهم في تكريس هذا الواقع لا بل ساهم في تشجيع وتقوية مثل هذا الشعور عند مختلف الطوائف . وقد حصل هذا بالفعل . ان كل الطوائف نما في صفوفها الشعور بكونها اقلية . وبرغم الحقيقة انه بالمفهوم العددي ليس هناك اكثرية من طائفة واحدة الا ان التوجه كان نحو جمع الطوائف في اطر الدينين المسيحي والاسلامي ، لكن قبل ان يوصل النظام الطوائف الى هذا المستوى من التنسيق الداخلي ضمن الاطار الديني الاعم كان النظام القائم ضمن لذاته ان كل طائفة تتصرف من منطلق كونها اقلية لتأمين استبدال حقوق الطائفة هذه او تلك بحقوق المواطنين . وما ان تم مثل هذا الاستبدال في التوجه المطلبي وتكرس سلخ المواطن عن ارتباطه بالوطن ككل حتى تصرف النظام وكأنه قائم على تلبية مطاليب الطوائف بدلا عن مطاليب المواطنين . في الواقع قام النظام على محورة نفسه حول التركيب الطائفي فأفقد لبنان كينونته الوطنية ، وما ان تأمن للطائفيين من كل الطوائف العلاقة المباشرة مع النظام حتى ضمن النظام اللبناني القائم لنفسه قدرة على تغليب التيار الانعزالي الراسمالي من خلال الجيوب التي اقامها بنسب متفاوتة من القوة داخل كل الطوائف . الا أن تحول الشعب الفلسطيني من لاجئين

خائفين الى شعب منظم منضبط الى حد كبير في اطار المقاومة جعل لتواجده على الساحة اللبنانية اثرا فكريا ومسلكيا بارزا على الخريطة السياسية في لبنان . فدعوة الثورة الفلسطينية الى قيام الدولة الديمقراطية العلمانية على ارض فلسطين صير العلمانية تيارا متناميا في واقع السياسة اللبنانية . فالثورة الفلسطينية الداعية للبديل الديمقراطي العلماني للكيان الصهيوني وضعت الطائفية المتحكمة في نظام لبنان في حالة انحسار مستمر بفعل التعبئة الفكرية والاعلامية التي استهدفت العالم بأسره ، فكان لا بد ان تمس الاجيال الصاعدة اللبنانية التي تكونت لديها عبر السنوات الثلاثين بعد الاستقلال قناعة بأن العلمانية والوطنية اصبحا صنوين في لبنان . الحقيقة ان وجود المقاومة اسهم في تنام سريع لقدرة التصدي الوطني العلماني للطائفيين من كل الطوائف .

يضاف الى ذلك ان المقاومة الفلسطينية بحكم وظيفتها التثقيفية لجماهيرها اسرعت في تنمية قدرة الحركات الفكرية السياسية المشابهة لها من حيث المضمون الفلسفي والعقائدي على التصدي المباشر للقضايا المطلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي . وبرغم ان هذا الالتقاء المستمر في المفاهيم السياسية العامة وفي التركيز على المضمون الوطني والاجتماعي للتعاطي السياسي ولممارسة الحياة العامة ادى الى الكثير من التمازج والتنسيق ادى الى مد القوى التقدمية والوطنية والعلمانية والديمقراطية بحيوية جاءت بأسرع مما تمكن النظام ان يفهم او يستوعب او يتعظ . من هنا نشأت حملة التحريض والاستعداء التي قام بها النظام على هذه القوى اللبنانية المتعاظمة نفوذا وقوة وتنظيما ليجعل من عزل المقاومة عنها شرطا لسلامة التعامل مع النظام تارة ، وتارة اخرى شحن الطائفية والانعزالية وافتعال المخاوف لتصوير المقاومة بأنها القوة المضافة حاليا والاحتياطية مستقبلا « لليسار » في لبنان على اهل النظام من كل الطوائف . وهكذا بقي النظام بمنأى عن المتغيرات الحقيقية في الواقع اللبناني وتصرف على أساس ان الثوابت التي مكنته من الاستمرار طيلة هذه الحقبة من الزمن سوف تحصنه ضد المتغيرات الفاعلة في صميم الجسم السياسي اللبناني .

الا ان محاولة التيار الانعزالي دمج السيادة بالنظام اصطدم بتهاون النظام في سيادة جنوبي لبنان ، فلجأ النظام الى ما اعتبره الورقة الاخيرة له وهو تعميم تجمع الطوائف داخل اطار الاديان سوف يمكنه من نقل الازمة من دوامة العشوائية والفوضى وتراكم المماطلات والتسويف ازاء المشاكل الى دوامة الاقتتال والنزيف ، حتى تسقط عند كل الجماهير معظم المطاليب وينحصر الاهتمام بضرورة الامن وما يسمى بالاستقرار الذي يعني بمفهوم النظام الجمود عند المعادلات القائمة . فاذا تم مثل هذا الحصر لمطاليب الجماهير — اي بمطلب الامن — عندئذ يتمكن النظام من معاودة توجيه المؤسسة العسكرية الى وظائف امنية بدلا من مهمتها الاصلية وهي الدفاع عن السيادة وليس عن النظام القائم .

وتمهيدا لهذه العملية — المصيدة ، تحرك المخطط نحو اشغال اللبنانيين بمتاهات جانبية مثل مطالبة بعض الطائفيين بالتعطيل الكامل يوم الجمعة او باضافة عدد جديد من كبار الموظفين من طائفة معينة . لهذا وجدنا انه قبل استفحال الازمة الدامية التي عشناها منذ اكثر من ستة اشهر كانت النضالات تتميز بتأمين « حقوق » الطوائف على حساب حقوق المواطنين . الاهم من هذا كله ان مثل هذا التحريف للحيوية الجماهيرية اتاح للتيار الانعزالي في النظام أن يجعل المطالبة بحقوق المغبونين والمحرومين وكأنها عملية نقل الامتيازات التي يتمتع بها المستفيدون من النظام — خاصة في أوساط المسيحيين — الى امتيازات للمحرومين خاصة في اوساط المسلمين . بمعنى آخر ادرك

النظام ان امتيازات محازبيه لم يعد بالامكان الاحتفاظ بها ؛ فالمعروف ان اي تمتع بامتيازات هو بالضرورة حرمان لحقوق . وبحيث ان لبنان يسوده نظام يجيز مثل هذا التمتع ويسمح بمثل هذا الحرمان فقد تعمد التيار الانعزالي المهيمن ان يصور عملية المطالبة بحقوق وكانها عملية انتزاع الامتيازات الى المطالبين بالحقوق ، وبرغم ان عددا كبيرا من الوطنيين في الدوائر المسيحية ادرك انه لا مفر من بقاء عهد الامتيازات فانهم كانوا بنفس الوقت حريصين على ضمان حقوق من انتزعت منهم الامتيازات ، كذلك كان ضروريا ايضا ان تطوق محاولات بعض الزعماء الطائفيين التقليديين من المسلمين . ان مطالبة المحرومين بحقوقهم لا يمكن ان تستغل في غاية تجيز وراثة امتيازات لهم بل تعني قيام نظام تؤمن بواسطته حقوق المواطنين ــ كمواطنين وليس كأقليات او اكثريات او منتسبين الى طوائف . هنا تصبح العلمانية شرطا للتلاحم الوطني ويصبح التوجه نحو ضمان حقوق المواطنين شرطا للحيلولة دون العودة الى دولة الامتيازات .

× × ×

ان الازمة اللبنانية في حدتها ومآسيها ناتجة اذن عن العوامل الذاتية التي جعلت من التركيبة الطائفية ورجحان النزعة الاستئثارية في النظام قادرة على الاستمرار . كما انها ناتجة عن مجموعة السلبيات التي افرزها جمود النظام في معالجة القضايا الاجتماعية الحادة القائمة والمستجدة . كما ان الازمة زادت تعقيدا بطبيعة التخلف في القيادات السياسية والتقليدية الذي يميز عادة كل القيادات المستندة او المستمدة من الواقع الطائفي . كما ان التركيب الطائفي والقبول به او بالاحرى استساغته عند القيادات التقليدية جعل صانعي القرار في موقع المجابهة والتصادم مع مواقع التفكير في لبنان مما ادى الى جعل السياسة والفكر في لبنان يعيشان في عالمين مختلفين وغريبين عن بعضهما البعض . وبرغم استعانة اصحاب القرار ببعض اصحاب الرأي فان هذا يتم اما للتغطية او من موقع التعالي وليس اقتناعا من صاحب القرار بأن المناخ الفكري المتطور هو الكفيل بجعل القرار مناسبا مع مستلزمات العصر ومقتضيات التحدي .

ولبنان النظام ظل يماطل في معالجة قضاياه المصيرية واليومية وظل يتجاهل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية وتطلعات اجياله الصاعدة حتى انفجرت بوجهه انفجارا قويا داميا ، اظهر بشكل لم يعد يرقى اليه اي شك مدى سرعة العطب في واقعنا واحتمال ديمومة هذا الواقع اذا لم ندخل على النظام التعديلات الجذرية المتناسقة مع شروط التغيير والتحول .

لكن الازمة وصلت الى نقطة انفجارها الدموي في ظرف ووقت تمكن التيار الانعزالي اليميني في النظام أن ينتزع في كثير من الاحيان زمام المبادرة لجهة الانقضاض ، لأن احداث المنطقة ــ وخاصة اتفاقية سيناء والقبول بالمفاهيم الاميركية لهذه الاتفاقية والخلفية السياسية التي سبقت هذه الاتفاقية ــ مكنت الى حد كبير من تفلت التيارات الانعزالية المماثلة في عدد من الاقطار العربية .

لقد أدت اتفاقية سيناء الى تفلت القوى الانعزالية والمتربصة وكان اعنف تعبير لهذا التفلت في الساحة اللبنانية نظرا لترهل نظامه الطائفي الراسمالي من جهة ، ولتواجد ركائز اساسية للقضية الفلسطينية . اذ ان الهدف المستمر للمخططات الامبريالية في هذا الصدد تحويل لبنان من قوة فاعلة للمجابهة وللمشاركة في معركة المصير الى احد فكي كماشة ليكون احدى المصائد للمقاومة الفلسطينية ــ طليعة النضال العربي المعاصر .

برغم الخسائر الجسيمة التي لا تزال نعيش مآسيها فقد اثبتت الثورة الفلسطينية عن حكمة تكمن عند كل الثورات الاصيلة بأن لا تستدرج الى المزالق التي ينصبهـا « الواقعيون » الجدد في الوطن العربي وان لا تجيز لتعاملها المحتوم مع الانظمة العربية ان يعيق او يؤخر او يضعف تداخلها المشروع مع الجماهير العربية . وهكذا فوتت على التيار الانعزالي فرصة ايقاعها فيمخططاته وخرجت من المأساة أكثر وعيا واشد تمرسا في النضال الحقيقي .

في مثل هذه المآسي لا يجوز ان ندعي الانتصار . اهم ما حصل اننا واجهنا العصبيات الغرائزية المتخلفة بأعصاب صلبة تدرك ان معظم الذين شاركوا في تنفيذ مخططات التيار الانعزالي المتربص يشكلون التحدي المقبل بتحريرهم من مخوفيهم ومخاوفهم وارجاعهم الى حظيرة الجماهير الدافئة التي تنقذهم من تخلف الطائفية . واذا تحقق هذا الهدف البسيط يصبح بامكاننا ان نتفاءل لأنه برغم حاضرنا المأساوي فالمستقبل لنا .

الازمة ... والبديل

سمير فرنجيـــة

بعد قبول مصر بالمبادرة الاميركية من أجل اتفاق جديد مع اسرائيل ، تحولت الساحة اللبنانية بوجود المقاومة الفلسطينية الى ساحة التصدي الرئيسية للمخططات الهادفة الى احلال السلام الاميركي في المنطقة . وكانت هذه المبادرة بمثابـــة الضوء الاخضر للقوى الرجعية في لبنان . فاستغلت الظرف العربي والدولي لتوجه ضرباتها للمقاومة الفلسطينية ، في محاولة لتقييدها ودفعها الى القبول بما يجري في المنطقة ، وللحركة الوطنية اللبنانية في محاولة لقطع الطريق أمام التغيير الذي فرضته أزمة النظام .

بدأت الكتائب ، بمساعدة السلطة ، تنفيذ مخططاتها في ١٣ نيسان ١٩٧٥ عندما ارتكبت مجزرة عين الرمانة . وكان هدفها في ذلك الوقت زج الجيش في المعركة بغية حسم الصراع منذ بدايته . غير أنها فوجئت بعدم انزال الجيش الى الشارع واضطرت بعد أيام قليلة الى طلب وقف اطلاق النار . لكن الكتائب لم تقطع الامل في امكانية زج الجيش في الاقتتال ، فلجأت الى توفير الاجواء حتى قـــام رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة العسكرية في ٢٣ أيار . وبعد فشل هذه التجربة الجديدة ، عادت الكتائب مع حلفائها الى التصعيد لفرض اعادة البحث بموضوع الجيش . وكانت الجولة الثالثة التي انتهت أيضا بفشل ذريع دون ان تتمكن الكتائب من فك العزلـــة التي كانت قد فرضتها الحركة الوطنية عليها .

وبعد احداث زحلة وطرابلس ، حاولت الكتائب من جديد ان تفرض انزال الجيش الى الشارع . فبدأت جولتها الجديدة باحراق الاسواق التجارية لدفـــع البرجوازية الاسلامية الى الالتجـــاء للجيش . ففوجئت بردة الفعـــل السياسية والعسكريـــة المعاكسة ، فلجأت الى أسلوب التهويل لفرض ما تريده خـــاصة بعد أن ثبت بشكل ملموس ، على اثر حوادث طرابلس ، ان انزال الجيش يعني نقل الازمة من موقع الى موقع آخر . فاضطرت الى التراجع والقبول بالهيئة الوطنية للحوار حيث لا يوجد لها سوى ممثل واحد . ولكنها استمرت في التصعيد السياسي . فأخذت تتداول في تقسيم لبنان لفرض تجميد الاوضـــاع ومنع البحث بالاصلاح الذي طرحته الحركة الوطنية والذي وافقت عليه قوى عديدة تنتمي الى الوسط وحتى الى اليمين المعتدل .

هذا المسلسل للأحداث يدل بوضوح على فشل مخطط الكتائب وحلفائها داخليا . غير أن احداث لبنان ساهمت في افساح المجال للنظام المصري لعقد الاتفاق الاخير مع اسرائيل دون التعرض الى ضغوطات عربية قوية . فكانت الاولوية بالنسبة للمقاومة الفلسطينية وسوريا في مواجهة التطورات اللبنانية . ولم يكن بالامكان تنظيم حملـــة مركزة ومتواصلة ضد اتفاقية سيناء . فمن هذه الناحية ، أمكن الكتائب ان تحقق الى

حد ما بعضا من مخططها ، ولكنها بالمقابل ، فشلت في تقييد المقاومة وتوجيه ضربة قاسية للحركة الوطنية .

بل على العكس تماما ، يمكن اعتبار ما جرى في لبنان نقطة تحول أساسية في تاريخ هذا البلد . فعلى صعيد العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية ، ثبت بشكل ملموس انه لم يعد بامكان أي طرف تحجيم أو تصفية المقاومة الفلسطينية على أرض لبنان ، فأصبح واضحا أن كل محاولة تقوم بها الكتائب والسلطة لتقييد النشاط الفلسطيني تكلف لبنان أضعافا مضاعفة عما تكلفه مواجهة العدو الاسرائيلي وتزيد تلاحم المقاومة مع أوسع الجماهير في هذا البلد . ولقد ثبتت الاحداث الاخيرة الى أي حد وصل هذا التلاحم بعد ان اتضح للمقاومة ان اعداءها هم في الوقت نفسه أعداء أكثرية اللبنانيين وبعد أن اتضح لأكثرية اللبنانيين ان أعداءهم هم في الوقت نفسه أعداء المقاومة .

أما على الصعيد الداخلي ، فلقد أكدت الأزمة أمرا أساسيا وهو مأزق الحكام الذين أصبحوا اليوم مضطرين الى الاختيار بين المحافظة على امتيازات النظام وبين الاستجابة لضرورات التغيير .

لأن الازمة الحالية ليست عابرة ، بل لها جذور عميقة في مشكلات التطور الراسمالي وفي تخلف النظام السياسي القائم ، تفاقمت أزمة نظام الاقتصاد الحر وتجلت بتعمق تبعية هذا الاقتصاد للسوق الخارجية في خلال السنوات القليلة الماضية . وحاولت البرجوازية تحميل الجماهير كل الاعباء الناجمة عن هذه الازمة من ارتفاع في أكلاف المعيشة الى تقلص مجالات العمل . وأدت هذه المحاولة الى تعمق التمايز الاجتماعي بشكل أوضح من السابق والى تدهور الاوضاع المعيشية لأكثرية اللبنانيين بما فيهم الفئات المتوسطة .

وجاء تفاقم الازمة الاقتصادية ليؤكد حقيقة أساسية وهي ان النظام السياسي للبرجوازية اللبنانية ليس نظاما برجوازيا انما هو في حقيقته نظام شبه اقطاعي يقوم على الطائفية السياسية . وهذا التفاوت بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي يشكل حاجزا مهما في وجه نمو راسمالي طبيعي ويولد تناقضات بين المسيطرين على اقتصاد البلاد وممثليهم السياسيين لا بد ان تدفع الى اعادة النظر في النظام السياسي كله .

وفي ظل هذا التناقض ، بدأت مؤسسات الدولة تتفكك ، خاصة بعد احداث أيار ١٩٧٣ التي أظهرت بوضوح استئثار رئيس الجمهورية بالسلطة وانحياز الجيش الى معسكر طائفي واحد . وجاء هذا التفكك في الوقت الذي كانت الازمة الاقتصادية تتفاقم أكثر فأكثر . فلم يتمكن النظام لا من تقديم الحلول المناسبة ولا حتى من القيام بدوره كمدافع عن المصالح البرجوازية . فتفجرت المعارك الاجتماعية وتسارع نمو اليسار واتسعت حركة المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة . واستمرت الازمة الاقتصادية متصاعدة فضربت مواقع البرجوازية الصغيرة التي كانت تشكل عامل الاستقرار الاساسي للنظام السياسي .

من هنا بدأت الكتائب تتحرك في محاولة يائسة لمنع تدهور الاوضاع . فاعتبرت ان السبيل الوحيد لذلك هو تجميد الصراع الوطني بضرب المقاومة الفلسطينية وتجميد الصراع الاجتماعي بسحق اليسار . وجاء هذا التحرك كردة فعل على تململ أوساط الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة المسيحية التي أصبحت تفقد ، نتيجة الازمة الاقتصادية ، ما كانت تتمتع به من فضلات امتيازات البرجوازية . كما انه جاء أيضا

نتيجة ضغط الجناح الغالب في صفوف الطبقة المسيطرة الذي أراد الابقاء على الاوضاع القائمة بواسطة العنف المسلح . ودعمت المراجع العليا تحرك الكتائب في محاولة منها للمحافظة على امتيازاتها الخاصة . فبعد فشل الجولة الاولى من التحرك الكتائبي ، حاولت السلطة اعتماد صيغة الحكم العسكري معتبرة انهـا ستجمع حولها جناحي الطبقة المسيطرة ، المسيحي والمسلم . غير أن اعتماد هذا الحل جاء متأخرا . ففي أحداث صيدا ـ قبل مجزرة عين الرمانة بشهر واحد ـ كشفت الحركـة الوطنية انحياز هذه المؤسسة ودعمها لحزب الكتائب . فوجد الجناح المسلم من الطبقة الحاكمة نفسه مضطرا الى الوقوف الى جانب الحركة الوطنية لاحبـاط مشروع اقامة حكم عسكري .

ومع فشل هذه المحاولة ، انهارت الامال المعقودة حول حزب الكتائب . فلم يعد امام هذا الاخير سوى وسيلة واحدة للخروج من مأزقه وهي التهويل بتقسيم لبنان ، خاصة بعد أن اتضح ان الاقتتال الطائفي غير قابل للحسم . غير ان طرح هـذا الموضوع خلق تعارضا بين حزب الكتائب والبرجوازية المسيحية التي تعي بوضوح ان هـذا المشروع سيقضي على مصالحها الاقتصادية بشكل نهائي .

وهذا التعارض يحد من قدرة الكتائب على المناورة . فلم يعد لها ورقة تلعبهـا بعد ذلك سوى ورقة الامن . فهي مصرة على الاستمرار في سياسة تأزيم الاوضاع حتى يقتنع أخصامها بضرورة تقديم تنازلات تمكنها من انقاذ ما يمكن انقاذه أمام جمهورها . لأن الجمهور المسيحي الذي كان يؤيد ، بأكثريته ، المشروع الكتائبي في بدايتـه أصبح اليوم بعد حوالي سبعة أشهر من الاقتتال الاهلي يعيد النظر بالتزاماته السابقة . فهذا الجمهور تضرر كثيرا من الاحداث دون ان يحصل على شيء . وسيجد نفسه في حـال توقف القتال مضطرا الى مراجعة حساباته ، على ضوء ما ستقوله الفئـات المعتدلة من البرجوازية المسيحية التي تدعو الـى تطويع النظام السياسي القائم للتطورات المستجدة مع الحفاظ على ركائزه الاساسية ، والى وضع ميثاق اجتماعي جديد لحل القضايا اللبنانية .

فهذه الفئات المعتدلة التي لم تبرز خلال الاحداث اصبحت اليوم مقتنعة بعـد فشل المشروع الكتائبي بضرورة التغيير ، وهذا التغيير يعني ادخال تعديلات أساسية على الشكل السياسي لسيطرة البورجوازية ، دون المساس بالطبيعة الطبقية لهذه السلطة ، وتصفية بقايا العلاقات قبل الرأسمالية مع تصحيح وجهة تطور الاقتصاد اللبناني .

غير أن هـذه الفئات البرجوازية غير الفاشية ليست قادرة على فرض التغيير لأنها لا تملك القوة اللازمة لهذا الفرض . فالقوة الوحيدة القادرة على فرض التغيير كمخرج للأزمة الراهنة هي الحركة الوطنية التي استطاعت أن تحبط المشروع الكتائبي الفاشي ، وان تلف حول برنامجها أوسع الفئات الشعبية .

كما أن الحركة الوطنية تمثل القوة الوحيدة التي يمكن لها تقديم الضمانات الفعلية للأقلية المسيحية . فهي دون سواها تستطيع اعطـاء التغيير ابعـاده الديمقراطية والعلمانية ، لأن الازمة كشفت الـى أي حد يستطيـع حزب فاشي كحزب الكتائب استغلال تخوف المسيحيين لايجـاد قاعدة شعبية تمكنه من التحرك والتصدي لكل محاولات الاصلاح . فالاقليات المسيحية تشكل عمليـا قوة الاحتياط الوحيدة الباقية للنظام القائم ، ولا يمكن تعطيل مفعول هذه القوة الا اذا تم استقطاب جزء منها حول برنامج ديمقراطي علماني يشكل البديل المقبول للنظام الطائفي القائم .

وهذا هو الشرط الاساسي للخروج من الازمة . فافشال المخطط الكتائبي لا يعني بالضرورة ان الازمة حسمت لصالح الحركة الوطنية ، لأن الكتائب تستمر بتعبئة جزء مهم من جماهير المسيحيين الذين لا يزالون يعتبرون أنه لا يوجد خيار آخر سوى مـا يقدمه حزب الكتائب . وهذا ما يفسر اشتراك الفئات المحرومة من المسيحيين في القتال من أجل أهداف تتعارض في النهاية مع مصالحهم الفعلية . ولم تعالج هـذه الظاهرة بشكل صحيح حتى الآن اذ ان الحركة الوطنية لم تكن قد وصلت الى مستوى من النمو يمكنها من طرح برنامج وطني يشمل كل فئات المجتمع . وكان الطرف الطائفي الآخر يكتفي بتقديم الضمانات السياسية للقيادات التقليدية المسيحيـة ، معتبرا أن هذه الوسيلة كفيلة بحل المشاكل المطروحة . ففوجئت الاطراف كلها بحدة التعبئة الطائفية التي قام بها حزب الكتائب بالتجاوب الذي لاقاه في عدد من المناطق المسيحية . فطرحت عددا من الحلول تقوم بأغلبيتها على المراهنة على التباينات والتعارضات الجزئية التي ظهرت بين أجنحة البرجوازية المسيحية . غير ان هـذا الاسلوب لم يعط أي نتيجة ملموسة لسبب أساسي وهو أنه لا يقدم أي جواب على التساؤلات التي تطرحها أكثرية المسيحيين . فكان بامكان الكتائب أن تشد هذه الاكثرية الى جانبها في أية مواجهة عسكرية بحجة الدفاع عنهـا وحمايتها ضد الذين يحاولون تصفيتها . واستطاعت الكتائب ان تقنع هذه الاكثرية بأن الطرف الآخر هو الذي بادر في فتح المعركة ، وانها تكتفي بالرد على هذا الهجوم الذي يستهدف كل وجود المسيحيين في هذا البلد !

ولم يكن بالامكان تأمين فك ارتباط أكثرية المسيحيين والكتائب طالما لم يطرح برنامج بديل يقدم الضمانات الفعليـة للمسيحيين . فارتبط موضوع الضمانـات بموضوع الاصلاح واصبحت مسألة تأمين الضمانات المقدمة الاساسية لتأمين الاصلاح .

وهذا ما بدأت الحركة الوطنية تعيه بوضوح عندما طرحت في برنامجها موضوع الغاء الطائفية السياسية في مجـال التمثيل الشعبي وفي الادارة والقضاء والجيش كخطوة على طريق العلمنة الكاملة .

الميثاق الوطني اللبناني

الدكتور جورج ديب

في المفهوم العام ان الميثاق الوطني هو تعاقد تعاقده شخصان هما الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، كل منهما باسم الطائفة التي ينتمي اليها ، لتنظيم الحياة الوطنية في لبنان على أساس العدل بين الطوائف والعدل في توزيع المناصب ، والعدل في توجيه دفتي السياسة الداخلية والخارجية .

بهذا المعنى يفهمه عادة السياسي التقليدي فيرتاح اليه نفسيا ومصلحيا . وبهذا المعنى يفهمه التقدمي كذلك فيحكم عليه بالبطلان بصفته مكرسا للوضع الطائفي المقيت .

وفوق هذا وذاك هناك من يفسر الميثاق على أنه صك انعزالي ارتبط به اللبنانيون قوامه المناداة بلبنان وطنا انعزاليا منغلقا عن محيطه العربي في الحاضر والمستقبل حريصا على طابع له خاص يباعد ما بينه وبين جواره ويقرب ما بينه وبين الدول الغربية .

وبهذا المعنى فهمه ويحاول ان يشرحه للناس كثيرون من اللبنانيين الذين يقولون بالسياسة الانعزالية .

فهل هذا حقا هو الميثاق ؟ وهل الميثاق تعاقد طائفي ؟ وهل هو صك انعزالي ؟

ان أول ما يبرز لباحث عن حقيقة الميثاق الوطني هو نص تلك الوثيقة التاريخية التي اصطلح الناس على تسميتها بالميثاق الوطني ، ونعني بها البيان الوزاري الذي القاه رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح عام ١٩٤٣ في مجلس النواب متقدما به لنيل الثقة بحكومته الاستقلالية الاولى .

ان البيان الوزاري هذا ، خال مئة بالمئة من أية اشارة الى الطائفية . بل بالعكس تماما ، فهو ينص صراحة على العمل لازالة الطائفية . ولو رجعنا الى التفسير الذي أعطاه اللبنانيون يومذاك لهذا الميثاق كما انعكس في مناقشات مجلس النواب وفي الصحف ، لأدركنا ان اللبنانيين في ذلك الزمن فهموا جوهر البيان الحكومي المذكور على انه موقف في السياسة العربية والخارجية قوامه اتفاق اللبنانيين فيما بينهم على ان يكون لبنان بلدا مستقلا كل الاستقلال متعاونا مع البلاد العربية الاخرى الى أقصى حدود التعاون وفيا للاهداف العربية المشتركة .

اذن ، ان المفهوم الصحيح للميثاق هو انه موقف في السياسة العربية والخارجية ، وهذا المفهوم بعيد كل البعد عن المفهوم الانعزالي الذي يحاول البعض ان يعطيه اياه . والادلة على هذا القول كثيرة اكتفي بتدوين ثلاثة منها :

أولا : ان البيان الحكومي الذي أطلق عليه اسم الميثاق الوطني خال تماما من أية اشارة قريبة أو بعيدة الى مثل هذا المعنى الانعزالي .

ثانيا : ان البيان الوزاري قد صدر عام ١٩٤٣ وهو العام الذي انطلق فيه لبنان لاول مرة في تاريخه الحديث الى المجال العربي . فلا يعقل ان يكون البيان الذي كان فاتحة انخراط لبنان في الدنيا العربية ذا روح انعزالية .

ثالثا : خرج البيان الى النور والوحدة الاقتصادية والعسكرية تامة كاملة بين لبنان وسوريا ، ومجرد سكوته عن هذه الوحدة هو موافقة ضمنية عليها . فكيف اذا عرفنا ان في البيان المذكور مقاطع صريحة بوجوب دعم هذه الوحدة وتقويتها !

هذا هو في رأيي المفهوم الصحيح للميثاق . ولكن هذا المفهوم لا يكتمل معناه الا اذا درسناه على ضوء التطورات التاريخية التي أخرجته الى الوجود .

بعد الحرب العالمية الاولى قررت فرنسا أن توسع حدود لبنان الصغير لتتألف من المناطق التالية : سنجق لبنان ، أي جبل لبنان ، مدينة بيروت ، سنجق طرابلس ، قضاء صيدا وقضاء صور ، أقضية حاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك .

وفي ٣٠ آب ١٩١٩ أصدر المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو مرسوما بتأليف الكيان اللبناني على الشكل المذكور وأعلنه في حفلة رسمية يوم أول أيلول ١٩١٩ مناديا بقيام دولة لبنان الكبير .

والاتجاه الذي ساد في أوساط المناضلين ضد الانتداب الفرنسي هو عدم الاعتراف بالحدود اللبنانية التي عينها الجنرال غورو باقامة دولة لبنان الكبير . وكان هذا التنكر يقوم بالدرجة الاولى على أساسين :

الاول ، أساس قانوني ، قوامه ان فرنسا لا تملك قانونا حق تعديل حدود جبل لبنان والحاق أقضية سورية بالاصل له . ذلك لأن صك الانتداب الذي ترتبط به فرنسا تجاه عصبة الامم لا يسمح لفرنسا بأن تخلق دولة جديدة . بل تنحصر صلاحيتها بتأهيل شعبي جبل لبنان وسوريا للاستقلال . ففرنسا ، اذ خلقت دولة لبنان الكبير ، انما ارتكبت مخالفة قانونية فاحشة .

أما الاساس الثاني الذي أقام عليه المناضلون ضد الانتداب تنكرهم للكيان اللبناني الجديد ، فقد كان ديمقراطيا يتعلق بحق الجماعات في تقرير مصيرها . ان فرنسا لم تستشر أبناء الاقضية التي ضمت الى جبل لبنان قبل أن تضمها . ولذلك ، فان تصرفها غير ديمقراطي ولا يربط الشعب الذي لم تستشره باحترام الحدود التي عينها قرار الجنرال غورو .

وبقي منطق الحركة في كل من سوريا ولبنان كذلك حتى عام ١٩٣٦ وهي المدة التي بلغت فيها الحركة النضالية درجة ملحوظة من النضج والرقي . في تلك المدة خف تركيز الحركة الوطنية على كل من الاساسين القانوني والديمقراطي ليحل محلهما أساس ثالث هو : كيان لبنان حر من النفوذ الاجنبي (لا قاعدة ولا معاهدة ، لا امتياز ولا مركز ممتاز) يعمل ضمن المجموعة العربية في ظل وحدة اقتصادية وعسكرية مع الجمهورية السورية ، هذه الوحدة التي كانت أيام التفكير بالميثاق قاعدة لسياسة الدولة وحقيقة قائمة راهنة .

بين القانون والواقع

الصفة الاولى التي يتميز بها الاساس الجديد هي أنه ينطلق من الواقع ، لا من

النظرية القانونية ولا من النظرية الديمقراطية ، فهو لا يجد اي فائدة من تحكيم المنطق القانوني أو المنطق الديمقراطي ، ما دام الواقع قائما والكيان حقيقة وضعية .

والصفة الثانية التي يتميز بها الاساس الجديد هي أنه قومي بمعنى أنه لا يعالج القضية على أساس تصحيح وضع خاطىء من الوجهة القانونية أو الديمقراطية وانما يعالج الامر على أساس المصلحة القومية .

هاتان الصفتان هما اللتان دعتا الوطنيين أخصام الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان لاعتماد الميثاق الوطني صيغة للعمل الوطني .

تساءل الوطنيون في سوريا وفي لبنان : ماذا يفيد القضية الوطنية الاصرار على لاشرعية الكيان وقسريته ؟

— هل يقدم مثل هذا الموقف القضية أم يؤخرها ؟

— هل يسهل لها النجاح أم يخلق لها المصاعب ؟

— هل يقذف ببعض اللبنانيين الى التشبث بالنفوذ الاجنبي أم يحررهم من هذا النفوذ ؟

— هل يقربه الى الفكرة العربية أم يعمل على نفرته منها ؟

وكانت النتيجة ان توصل الوطنيون الى الاعتقاد بأن التمسك باللاشرعية واللاتمثيلية من شأنه إن يباعد بين لبنان والاستقلال . بل من شأنه ان يقضي على فكرة الوحدة الوطنية بضم جزء من لبنان الى سوريا والابقاء على البقية الباقية منه وطنا انعزاليا ذا صفة طائفية عدوا لكل ما حوله متعاونا في سبيل بقائه مع كل قوة معادية للعرب .

وهكذا حكم الوطنيون على مواقفهم السابقة بالعقم واعتنقوا نظرية الميثاق الوطني صيغة للعمل الوطني .

واتخذ الوطنيون في سوريا وفي لبنان منذ عام ١٩٣٦ موقفهم الجديد في موضوع الكيان اللبناني الذي رأوا فيه الواقعية والمصلحة القومية في وقت واحد . فقالوا بالكيان اللبناني الحر المتعاون مع البلاد العربية الاخرى الى أبعد حدود التعاون . والذي قال هذا القول الوطنيون السوريون جنبا الى جنب مع الوطنيين اللبنانيين .

فالوطنيون السوريون بدأوا يقولون في الصحف المعبرة عن رأيهم ، وعلى الاخص في جريدة « القبس » الدمشقية لصاحبها الاستاذ نجيب الريس ، ان السوريين مستعدون أن يضموا الى لبنان أجزاء جديدة من سوريا اذا اعتنق لبنان السياسة الاستقلالية وسار في طريق التعاون العربي ، الامر الذي شجع المناضلين في لبنان ضد الانتداب الفرنسي لأن يقبلوا لبنان بحدوده القائمة شرط أن يسير نحو الاستقلال .

ولقد ظهر هذا الرأي أول ما ظهر في مؤتمر الساحل الذي عقد في بيت سليم علي سلام في بيروت عام ١٩٣٦ اذ أنه رغم اجماع الحاضرين على اصدار قرارات بالمطالبة برفع الحصة الاسلامية في الحكم واستفتاء المسلمين في بقائهم أو خروجهم من لبنان ، برز رأي آخر لأقلية من الحاضرين سرعان ما تجمع حوله اللبنانيون الوطنيون خلال ثمانية أعوام ، ١٩٣٦ الى عام ١٩٤٣ . وهذا الرأي قد تضمنه كراس أخرجه في ذلك الوقت أحد المعارضين لقرارات المؤتمر الاستاذ كاظم الصلح بعنوان « مشكلة الانفصال والاتصال » . ولعل هذا الكراس هو المرجع الرئيسي لولادة فكرة الميثاق .

هكذا سار في المرحلة الممتدة من عـــام ١٩٣٦ الى ١٩٤٣ منطق الميثـــاق . وما نسميه الميثاق الوطني اليوم أي بيـــان حكومة لبنان الاستقلالية عام ١٩٤٣ ليس الا النهاية المظفرة لسيطرة هذا المنطق ثماني سنوات .

ان أقل ما يقال في هذا المنطق أنه خرج من صميم التجربة الوطنية وانـــه أدى من الوجهة التاريخية خدمة كبيرة لقضية الاستقلال والتعريب في لبنان .

غير أن الميثاق قد خضع بعد جلاء الفرنسيين عن لبنان عام ١٩٤٦ ، وبعد أن زال عن مسرح السياسة رجال استقلاليون صادقون ، لتفسيرات حاولت أن تخرج به عن معناه الاصيل .

لقد حاولت الفئات المسيطرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ان تجعل من الميثاق الوطني تنظيما للحصص والغنائم والامتيازات التي تنعم بها هذه الفئات عن طريق فهمه والتبشير بـــه دستورا للعدل بين الطوائف . وبديهي القول أن في مصلحة هذه الفئات تصوير الحياة الوطنية على أنها صراع بين مسلمين ومسيحيين لا بين منعمين ومحرومين أو ظالمين ومظلومين .

ولذلك ، فليكن الميثاق أداة اقتسام للغنائم بين المنتفعين بالاسلام السياسي والمنتفعين بالمسيحية السياسية . ومن هنا اصطبغ الميثاق بصبغة طائفية ظاهرا ولكنها استثمارية باطنا . فبموجب الميثاق عدد المناصب من الطائفة الفلانية يجب أن يكون كذا الى آخر ما هنالك من اجتهادات يبلغ عددها عدد ما في النفوس من شهوات وربما أكثر .

ومما لا شك فيه ان ما نشهده من أحداث في لبنان اليوم يعود بالدرجة الاولى الـــى هذا الانحراف في تطبيق الميثاق لذلك فان أي بحث في تعديله وتطويره يجب ان ينطلق من المعنى الاصيل للميثاق الذي حاولت أن أرسمه في هذا المقال .

السلطة والتوازن في لبنان

خالد جابر

بهذه الدراسة ، تبدأ « شؤون فلسطينية » نشر سلسلة من الدراسات عن الكيان اللبناني وعلاقته بالثورة الفلسطينية .

وهذه الدراسة هي القسم الثالث من بحث بعنوان « السلطة والتوازن — مقدمة منهجية لدراسة الكيان اللبناني » . يعالج القسمان الاول والثاني الكيان اللبناني بنيويا في علاقته بتجزئة المنطقة العربية ، ثم يدرس « النمط الاقتصادي الوسيط » بصفته النمط السائد في لبنان .

ان الوصول الى دراسة مفهومي السلطة والتوازن في لبنان ، تعني الوصول الى المستوى السياسي اللبناني في سبيل تقديم تحليل أولي له .

قسمنا هذه الدراسة الى أربعة محاور : الملكية ، التوزيع ، الطائفة والشرائح الطبقية ، ودائرية الصراع الطائفي .

١ — الملكية

« في كل مرحلة تاريخية ، تتطور الملكية بشكل مختلف وضمن جملة علاقات اجتماعية مختلفة كليا . هكذا فان تحديد الملكية البورجوازية ، ليست سوى عرض لجميع العلاقات الاجتماعية التي للانتاج البورجوازي . ان محاولة اعطاء تحديد للملكية ، كعلاقة مستقلة أو كمقولة موضوعة على حدة ، أو لفكرة أزلية مجردة ، لا يمكن أن يكون الا وهما ميتافيزيقيا(١) » .

الملكية ، هي اذن محصلة علاقات اجتماعية في مرحلة تاريخية محددة . لذلك تصبح دراسة شكل ووظيفة الملكية في الاقتصاد اللبناني الوسيط ، مفتاحا لدراسة جملة العلاقات الاجتماعية داخله .

أ — الملكية في النمط الاقتصادي اللبناني الوسيط

تقوم الوساطة ، كما رأينا في القسم السابق ، على العمالة الاقتصادية . أي أنها وساطة ترتبط بالرأسمال في المركز ، وتلعب دور عميل اقتصادي مباشر له . وهذا ينعكس بدوره على مفهوم **الدولة** . فالدولة هي الاطار الحقوقي — السياسي لتنظيم عملية العمالة هذه ، واعطائها طابعا شرعيا حقوقيا .

من أجل الوصول الى كشف علاقات الملكية في النمط الاقتصادي اللبناني الوسيط ،

سوف نقوم بمقارنتها بالملكية في نمط الانتاج الرأسمالي ، لنكتشف الفروق والعلاقات .

١ ــ الملكية في نمط الانتاج الرأسمالي

أ ــ تملك فعلي لوسائل الانتاج .

ب ــ كون العلاقة بين موضوع العمل وأداة العمل هي الاساس في علاقة التملك ، يلعب الرأسمال دورا متحكما بالانتاج ، وليس فقط كاقتطاع لفائض القيمة .

ج ــ شكلا الملكية :

١ ــ اقتصادية ، ملكية وسائل الانتاج ، أو استهلاك وسائل الانتاج بشكل منتج .

٢ ــ سياسية حقوقية ، تعمم الملكية من ملكية طبقة لوسائل الانتاج الى ملكية الافراد للاشياء عامة . كما تعمم علاقة تبادل قوة العمل بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية الى عقد اجارة يقوم بين فرد وفرد . من هنا تصبح علاقة الاجارة مستقلة عن العمل المنتج لفضل القيمة اذ تشمل العمل غير المنتج (الخدمات) .

د ــ تقوم الدولة الرأسمالية بتوحيد الطبقة البورجوازية تجاه بقية الطبقات المفتتة الى عملاء انتاج كأفراد أحرار . وتقيم ديمقراطية الطبقة الواحدة . أي « دولة شعبية لطبقة » .

٢ ــ الملكية في النمط الوسيط

أ ــ ليس هناك علاقات انتاج تقنية اقتصادية ، بمعنى عدم وجود انتاج وتملك فائض قيمة داخلي ، بل تقاسم للريع مع المركز .

ب ــ ليست الملكية ملكية اقتصادية ، بمعنى ملكية وسائل الانتاج . بل هي احتكار سياسي يشكل قاعدة تقاسم الريوع مع المركز .

ج ــ لا وجود لتقسيم تقنـــي . فهناك ضرب لقوى الانتاج ، أي لقاعدة علاقات التملك الفعلية واستبدالها بعملاء أحرار للتبادل ، ملكيتهم الفردية هي ملكية حقوقية . أي هناك استبدال للانتاج بالرواج .

د ــ يتوحد الافراد في غياب علاقات الانتاج (تقسيم العمل) على أساس علاقات القرابة التي تضطلع بوظيفة علاقات التوزيع كعلاقات سياسية بشكل مباشر .

هـ ــ تصبح الدولة نقطة توازن التجمعات القائمة على القرابة (الطوائف) ويقوم هذا التوازن بالغلبة وليس بالهيمنة .

تشير هذه المقارنة ، الى عناصر النمط الوسيط بأسرها . فالملكية السياسية ــ الحقوقية هي مجموعة علاقات داخلية وخارجية ، يقوم عليها هذا النمط الذي يعطي شرعية لوجود الكيان .

قبل الدخول في تحليل هذه العناصر ، تستوقفنا ظاهرة انتقال شكل الملكية في جبل لبنان . هذا الانتقال الذي أفرز صراعات اجتماعية متعددة الجوانب ، ودخول مباشر للدول الاستعمارية (فرنسا أساسا) في هذا الصراع . والذي على قاعدة اتجاهه التاريخي العام يقف النمط الوسيط .

ب ــ المرحلة الانتقالية في جبل لبنان

لن نقوم بدراسة تاريخية لاحدى أعقد مراحل تاريخ جبل لبنان ، بل سنقف فقط عند العناصر الاساسية التي تحدد مرحلة الانتقال لنكشف علاقاتها . فنحن في دراستنا ، لا نقوم بدراسة تحقيبية . نعود الى هذه المرحلة ، لكي نكشف عناصر الملكية كما حددناها في النقطة السابقة .

حين نتحدث عن انتقال ، فان هذا يعني انتقالا من شكل ملكية الى شكل آخر . فالملكية التي سادت الجبل في القرن الثامن عشر ، كانت الملكية العثمانية التي منها جرى الانتقال الى ملكية جديدة . فما هي عناصر هذه الملكية :

-ملكية الدولة وأشكالها الفعلية :

تتحدد الملكية العثمانية ، من خلال أولية سحب ريع الاراضي الزراعية التي يقوم الفلاحون بزراعتها . فالملكية من حيث المبدأ هي ملكية الدولة ، أي ملكية السلطان التي يقطعها لولاته وللامراء ولقادة الجيش ويستخرج الريع منها . لكن هذا التحديد هو تحديد عائم ، لأن سحب الريوع يخضع لمراتبية هي التعبير عن التوازنات العامة في السلطنة في علاقاتها بتوازنات الجبل .

ان هذه المراتبية : السلطان ، الوالي ، الامير ، المقاطعجي ... هي تعبيرات عن توازنات العصبيات المتنازعة على سحب الريع . والملكية هي بهذا المعنى ، لحظة توازن هذه العصبيات . لذلك في فترات صراعات العصبيات ، أي انهيار توازناتها ، يعاد توزيع الملكية ، على حجم التوازن الجديد الذي ينتج عن الصراع . هكذا تصبح المراتبية لحظة توازن للملكية الخراجية ، تقوم على الغلبة . اذ لا تستطيع العصبيات تصفية بعضها ، بل تتحالف ضد بعضها من أجل اعادة تشكيل التوازن .

« لأن الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج للمتكون والمزاج في المتكون لا يصلح اذ تكافأت العناصر ، فلا بد من غلبة أحدها والا لم يتم التكون . فهذا هو سر اشتراط الغلب في العصبية . ومن تعيين استمرار الرئاسة في النصاب المخصوص كما قررناه(٢) » .

تقوم هذه الملكية على العصبية ، أي على نظام القرابة ، بوصفه اعادة انتاج النسل واعادة انتاج لعلاقات الانتاج . لكن هذه العصبية هي مزاج ، أي تتكون من أكثر من عنصر واحد . اذا أخذنا نظام القرابة في الجبل قبل الانتقال ، أي في القرن الثامن عشر ، فاننا نلاحظ ثلاثة مستويات .

١ ــ **العشيرة :** القائمة على علاقات الحسب .

٢ ــ **العائلة :** القائمة على علاقات الزواج والحسب المزدوج (الاب ، الام) .

بين هذين المستويين ، كان المستوى الاول هو الغالب . فالعشيرة عبر تحالفاتها كانت تشكل قاعدة الملكية القائمة على المراتبية والتوازن .

٣ ــ **الطائفة :** هناك مستوى ثالث : الطائفة . الذي كان يضبط المستويين الاولين ضمن ايديولوجية الاقلية الدينية المعرضة للاضطهاد ، وضمن وضع حدود لعلاقات الزواج . دون أن يستطيع الهيمنة على المستويين الاولين ، لأن علاقات الانتاج كانت تحدد بمراتبية وتوازن يضبطان بالدولة بوصفها المالك الاسمي للارض ، وبالعشيرة بوصفها قاعدة المراتبية والتوازن التي يقوم عليها سحب الريع .

الانتقال : الطائفة شكل جديد

لقد كانت مؤشرات انهيار السلطنة العثمانية أمام الهجمة الاستعمارية الغربية تتلخص في الجبل بعاملين رئيسيين :

١ ــ دخول الزراعة الآحادية (التوت ــ الحرير) المرتبطة مباشرة بالسوق الرأسمالية العالمية . وما يستتبع ذلك من ضرب أسس الملكية القديمة وربطها بالتجارة والكوميسيون .

٢ ــ توسع بيروت بوصفها مرفأ عملية التصدير والاستيراد .
استتبع هذا التطور بداية انهيار علاقات الملكية القديمة قانونيا ــ خط شريف كلخانة ــ وسياسيا بدخول عوامل مساعدة على رسملة الجبل (محمد علي ، ضرب الامير بشير للتوازن المقاطعجي) . وبداية انهيار شكل المراتبية القديمة ، الذي تحل مكانه الوحدة الطائفية . فأتت النعرة الدينية في لحظة انهيار الانتاج وبروز الشكل الجديد للملكية لتلعب دور قاعدة العلاقات الاجتماعية .

على أساس هذه الوجهة العامة ، نقرأ ثورة الفلاحين ١٨٥٨ بوصفها التعبير السياسي لمرحلة الانتقال . ونقرأ حرب ١٨٦٠ الاهلية الطائفية ، التي انتهت بتكريس نمط علاقات جديدة من جهة ، وبتكريس الطائفة المارونية كنعرة غالبة على الجبل بالتحالف مع الجيش الفرنسي الذي أتى غازيا .

هكذا تتوحد الطائفتان الرئيسيتان في الجبل : الموارنة على قاعدة الملكية الجديدة التي فتتت العشيرة لذلك كان التنظيم العسكري الماروني غير موحد . والدروز على قاعدة الملكية القديمة لرد التغييرات الرأسمالية القادمة الى الجبل . لذلك لم يوظف النصر العسكري الدرزي ، وتحولت الهزيمة المارونية الى انتصار فعلي كرس بالمتصرفية وبعد ذلك بدولة لبنان الكبير(٣) .

ان المستويات الثلاثة التي درسناها في القرن الثامن عشر ، تبقى في مرحلة الانتقال ، لكن مزاجها يصبح مختلفا . تصبح الطائفة هي التي تحكم هذه المستويات بوصفها قاعدة القرابة القائمة على التوزيع والتجارة . وتصبح العائلة قاعدة الطائفة بوصفها شكلا اجتماعيا يلائم الملكية الفردية الجديدة . أما العشيرة ، شكل التحالف العصبي القديم فتبدأ عملية انهيارها .

ان هذا الانقلاب ، في أولوية المستوى الذي يحكم المستويات الاخرى ، هو في الواقع التعبير العيني عن انتقال شكل الملكية في الجبل . فالملكية القائمة على الوساطة ، هي ملكية تستعير الشكل البورجوازي ــ ملكية فردية ــ من جهة . وهي ملكية حقوقية جرى تكريسها النهائي بانهيار زراعة التوت في الجبل في أوائل القرن من جهة ثانية . هكذا لا تضبط الملكية الحقوقية الا بالنعرة التي تحل محل العشيرة . لأن العشيرة فقدت نقطة ارتكازها الانتاجية ، وبدأت عملية انهيارها كشكل للعصبية .

تبدو هذه الترسيمة التي نقترحها لعلاقات المستويات الثلاثة بحاجة الى محاكمة داخلية . أي الى قراءة علاقاتها وربطها بالدولة ، بوصفها كانت المالك الاساسي للارض .

أ ــ ان علاقة العشيرة ــ العائلة هي علاقة تناقضية . فالعائلة بوصفها شكلا

للعلاقات الاجتماعية تقوم على الحسب المزدوج ، هي في تناقض داخل وحدة مع العشيرة . لذلك تقوم الصراعات داخل العصبيات ، وتتشكل التحالفات الجديدة .

ب ــ غير أن هذه الوحدة التناقضية ، تلعب دور علاقة انتاج . وهي حين تحكم بالعشيرة ، فان هذا يعود الى شكل الملكية المرتبطة بالغلبة وبالدولة .

ج ــ في مرحلة الانتقال ، أصبحت العشيرة شكلا غير ملائم لنمط جديد قاعدته التجارة والخدمات والملكية الفردية . فبدأ انهيار العشيرة داخل وحدتها التناقضية مع العائلة .

د ــ هنا تبرز الطائفة . فالطائفة لا تحل فقط مكان العشيرة . انها تأتي في ظروف انهيار الدولة العثمانية وتفسخها وتجزئتها . انها عنصر الوحدة الجديدة الذي يلائم شكل الملكية الجديدة : الملكية الفردية (العائلة) . يضمها في وحدة ويفتتها في آن : يوحدها داخل التوزيع . فالطائفة هي قاعدة التوزيع . ويفتتها الى وحدات صغيرة لا تأتلف الا داخل البنيان الطائفي .

الطائفة هي بهذا المعنى عنصر قرابة : الزواج الداخلي . وقاعدة توزيع في شرط التفسخ والتجزئة القادمين مع السيطرة الاستعمارية . هكذا يأتي عامل الايديولوجيا الدينية ليشكل نعرة توحيد . أطارا يجمع العملاء الاقتصاديين داخل علاقة قرابة بعيدة « مناصرة » تضبط عملية توزيع الثروة .

٢ ــ التوزيع

في المجتمعات الرأسمالية ، يتحدد توزيع الدخل بتوزيع وسائل الانتاج . فتوزيع وسائل الانتاج هو الذي يحدد الانشطارات الطبقية ، أي القاعدة الاقتصادية التي يقوم عليها الصراع الطبقي .

أما في النمط اللبناني الوسيط ، فان توزيع الدخل يتبع قانونا مختلفا . اذ انه يقوم على المستوى المفهومي كنتيجة لمفهوم الملكية في هــذا النمط . لن نستعيد الآن تحليل هذا المفهوم ، بل سنقوم باستخلاص نتائجه على المستوى السياسي الحقوقي من جهة ، وعلى مستوى الانشطارات الطبقية من جهة أخرى .

أ ــ الاحتكار

حين حددنا النمط الرأسمالي اللبناني بوصفه وسيطا ، اشرنا الى دور الدولة بوصفها منظما لهذه الوساطة . غير أن هذا التحليل الاولي يقوم على معادلة معقدة لها ثلاثة أطراف : الوساطة ــ السلطة ــ المركز . فكيف تتحدد علاقات هذه الاطراف .

الوساطة والمركز . الوساطة هي ملكية حقوقية لامتيازات شركات واحتكارات انتاج وخبرات لها تاريخها في التطور الاقتصادي في لبنان . انها تقوم على شريحة بورجوازية تجارية ، استطاعت في فترة خلخلة الدولة العثمانية ، والهجمة الغربية الرأسمالية على المستعمرات ، أن تتشكل . فلقد تكونت كشريحة طبقية في العلاقة المباشرة مع المركز ، بوصفها وسيطا اقتصاديا وعميلا مباشرا للبضائع الاجنبية . لحظة التكون هذه ، لا تنفي وجود شرائح التجار في الساحل قبل الامتيازات وما استتبعها على المستوى الحقوقي ــ السياسي . لكن هذه الامتيازات شكلت قفزة نوعية في هــذه الشرائح ، وكونتها من جديد ، بوصفها شريحة طبقية تتعاطى الوساطة الاقتصادية

مع المركز . هنا تبدأ بذور الاختلافات في المواقع بين البورجوازية المسيحية والبورجوازية السنية .

ان الشرعية الحقوقية الاساسية التي أخذتها هذه الشريحة الطبقية ، تأتي من المركز . أي من فرض قوانين الهيمنة بالعنف المباشر وغير المباشر . وعلى هذه القاعدة الاقتصادية تشكل الكيان .

الوساطة والسلطة . ان ما أطلقنا عليه تسمية الشرعية الحقوقية التي أخذتها الوساطة ، هو تسمية غير مباشرة **للاحتكار** . فالوساطة هي احتكار للعمالة الاقتصادية ، يجري ضبطه وتنظيمه على المستوى السياسي في جهاز السلطة ، حيث يعطى طابعه الحقوقي . فالكيان اللبناني هو الشكل الحقوقي الذي أخذه تنظيم الوساطة الاقتصادية داخل عملية التجزئة . هكذا تصبح السلطة تنظيما للاحتكار واحتكارا في الوقت نفسه .

فهي بوصفها تضبط عملية التملك الحقوقية ، تنظم الاحتكار وعملية توزيعه على العملاء الافراد من جهة ، وتصبح مكانا للتملك الحقوقي ومراكمة الثروة من جهة اخرى . أنها الحلقة الوسيطة بين الوساطة بوصفها عملية اقتصادية تتبع قانون التراكم الاولي في المنظومة الرأسمالية العالمية ، والوساطة بوصفها جزءا من عملية سياسية : الوجود الامبريالي ، التجزئة . . . من جهة أخرى .

ب ــ التوازن

يقود هذا التحديد الاولي لعلاقات الاطراف الثلاثة : الوساطة ، السلطة ، المركز ، في النمط اللبناني الوسيط الى تحديد مفهوم التوزيع في هذا النمط . فالتوزيع لا يتحدد بتوزيع وسائل الانتاج . **بل سيتحدد بالاحتكار بوصفه موقعا في السلطة** . فحين تكون السلطة السياسية احتكارا وتنظيما للاحتكار ، فان التوزيع في ظل غياب الملكية الفعلية لوسائل الانتاج ، يصبح أساسا ومباشرة موقعا في السلطة .

يستتبع هذا التحديد ، محاولة اكتشاف اولية العلاقات التي تحكم التوزيع ــ السلطة . فحين نحدد الملكية بوصفها ملكية حقوقية أساسا ، فاننا نكشف الجذر الاساسي للتوزيع في النمط الوسيط . فهي ملكية بورجوازية فردية ، تنتج عن تفتت العشيرة شكل مراتبية سحب الريع في النمط العثماني ــ ملكية الدولة لتستبدلها بالطائفة : علاقة قرابة تضطلع بوظيفة علاقات التوزيع كعلاقات سياسية مباشرة .

هكذا يتحدد الموقع في السلطة ، بموقع الطائفة في السلطة . أي ان الطائفة بوصفها شكل التنظيم الاجتماعي للملكية الحقوقية الفردية ، تصبح الاطار المركزي للصراع على السلطة . أي على التوزيع . ان اولية هذه العملية اولية معقدة . فالاتفاق الطائفي الاول ميثاق ١٩٤٣ عقد في ظل الهيمنة الاستعمارية بين طائفتين اساسيتين : الموارنة والسنة . جرى على أساسه تقسيم مراكز النفوذ في السلطة بين الطائفتين (الذي قام بهذا التقسيم هو شرائح البورجوازية التجارية الكبرى في الطائفتين ولمصلحتهما المباشرة) . غير ان هذا الاتفاق هو اتفاق توازن ، يحافظ على توازن فعلي بين الطائفتين من ضمن الغلبة المارونية .

ان التوازن بالغلبة المارونية ، الذي صيغ عام ١٩٤٣ جاء نتيجة عاملين : ــ

ــ المواقع الفعلية في الملكية الحقوقية التي أعطيت زمن الانتداب ، والتي كرست

العملية الطويلة لصعود البورجوازية التجارية المارونية منذ اواسط القرن الماضي .

ـــ الوضع العربي الذي كان مقسما الى اقطار وكيانات خاضعة لهيمنة الاستعمار القديم ـــ الانكليزي أساسا ـــ بشكل مباشر أو غير مباشر .

ان اوالية هذا التوازن بالغلبة تخضع لقانونين اساسيين يحكمانها : ـــ

١ ـــ توسع الرأسمالية وامتداد مرحلة الانتقال التي تدمر أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية الى مناطق جديدة في دولة لبنان الكبير . هذا التوحد يوحد الطائفة ويضرب الشكل التدريجي للملكية القديمة .

٢ ـــ التوازن والصراع بين طرفي الوساطة : المراكز الامبريالية والمحيط العربي .

يقود هذان القانونان الى مفهوم نطلق عليه اسم **التوازن بالغلبة** .

ان المستوى السياسي ، الذي يقوم باعادة انتاج النمط الوسيط ، يخضع للعلاقة الجدلية بين هذين القانونين . فتوسع الرأسمالية الوسيطة ، يشكل قاعدة وحدة الطائفة وبروز طوائف جديدة . والتوازن والصراع بين طرفي الوساطة يقوم بكبح امكانيات تفرد احدى الطوائف بالسلطة بشكل مطلق .

ان الميثاق الوطني ، هو تنظيم هذا التوازن بالغلبة . فجميع الصراعات الطائفية أعادت وتعيد ترتيب التوازن بالغلبة دون أن تطرح هيمنة احدى الطوائف . اي دون أن تطرح تفرد احدى الطوائف بالسلطة السياسية ومحاولتها تفتيت الحركة السياسية للطوائف الاخرى .

ان البقاء ضمن توازن الغلبة ، هو الذي يعيد في التحليل الاخير انتاج نظام الوساطة . لأن الهيمنة تعني في ظروف الصراعات بين الاقطار العربية والمراكز الامبريالية اخضاع دور الوساطة لأحد طرفي المعادلة بشكل كامل ، وبالتالي تحطيما لها .

هكذا تحمل الصراعات الطائفية المعنى السياسي ، بوصفها انعكاسا للتجزئة اساسا ، واعادة انتاج لاحدى مناطق حركتها .

٣ ـ الطائفة والشرائح الاجتماعية

استنتجنا حتى الآن ، في سياق تحليلنا للنمط الوسيط ، ان الصراع الرئيسي داخل لبنان ، هو صراع بين الطوائف ، باعتبار الطائفة علاقة قرابة تضطلع بعلاقة توزيع . فالتوزيع هو موقع في السلطة كما رأينا . لكنه في المقابل محكوم بعاملين : الموقع من السلطة ، وتراكم رأس المال التجاري . والعلاقة بين العاملين هي علاقة تكاملية . فالموقع من السلطة يسمح بمراكمة الثروة ـــ الرأسمال التجاري ، كما ان الثروة ، الرأسمال التجاري تصبح موقعا في السلطة . داخل هذه العلاقة التكاملية تنشأ المراتبية الاجتماعية داخل الطائفة ، وهي ما سنطلق عليه اسم الشرائح الاجتماعية .

الشريحة الاجتماعية ليست طبقة . فالطبقة تقوم على علاقات الانتاج . اما في واقع عدم وجود علاقات انتاج ، فان شرط وجود الطبقة كشكل للصراع الاجتماعي ليس متوفرا . فالمراتبية الاجتماعية ، التي تنشأ داخل توزيع الريوع في لبنان ، هي انعكاس

لوجود توزيع غير متساو للريوع على الافراد ، وهذا بدوره هو نتيجة تراكم الراسمال التجاري بوصفه قائما ضمن قواعد الحق البورجوازي .

كي نستطيع تحليل هذه المراتبية الاجتماعية بشكل عام ، سوف ندرس اوالية الاجور في النمط الوسيط .

نرى ، أن أجور العمل غير المنتج في النمط الراسمالي ، هي جزء يقتطع من فائض القيمة في القطاعات المنتجة ، ويخضع لمقاييس الاجور في القطاعات المنتجة . أي ان الصراع الطبقي في القطاع المهيمن ــ الصناعة ــ هو الذي يضع مقاييس الاجور في المجتمع بشكل عام .

أما في النمط الراسمالي الوسيط ، فان الاجور هي جزء يقتطع من الريع . وهي موضوع صراع بين الشرائح الاجتماعية المختلفة .

غير أن الصراع الذي تقوم به شرائح « البورجوازية الصغيرة » العاملة في القطاعات غير المنتجة (الخدمات ، التجارة) وهي القطاعات الاساسية ، لا يشكل لحظة صراع على السلطة . في المقابل ، فان الصراع الطبقي في تدرجاته المختلفة يطرح مسألة السلطة ، اي مسألة هيمنة الطبقة البورجوازية على المجتمع . أما هنا ، فان الصراع على الاجور ليس لحظـــة في صراع طبقي على وسائل الانتاج أو على السلطة . انه صراع على اقتسام الثروة . لذلك لا يستطيع اختراق آفاقه « الاقتصادية » وصولا الى المستوى السياسي . بل يقوم بدور متمايز داخل الوحدة الاساسية ، الطائفة ، التي ينعكس صراعها في المستوى السياسي ، على مجمل الاجور (زيادة حصة الطائفة في الوظائف العامة ...) أي على نسب اقتسام الثروة بين الطوائف ، الذي ينعكس بدوره على المراتبية الاجتماعية داخل كل طائفة . يقود هذا التحليل مباشرة ، الى استحالة تكون حركة سياسية خاصة بالبورجوازية الصغيرة . اذ تنضبط الشرائح البورجوازية الصغيرة باطارات الصراع السياسي العامة : أي الطوائف .

ان النتائج التي وصلنا اليها ، تعني عدم قدرة التحليل على كشف الواقع . لأن التحليل بقي حتى الآن في اطار التجزئة كواقع معطى ، حاجبا اياها بوصفها جزءا من العملية الاستعمارية . فاعتبار الطائفة ، اطارا سياسيا متماسكا ، يقودنا الى دائرية التوازن بالغلبة التي لا مخرج منها . وهذا ما تبشر به بالضبط ايديولوجية الكيان .

لنحاول طرح المسألة بشكل آخر .

وحدة الطائفة التي أشرنا اليها ليست وحدة مطلقة . فهي تخضع لتمايزات وصراعات اجتماعية « داخلية » . لكن هذه الصراعات تبقى هامشية أمام الصراع الرئيسي على السلطة . لذلك تتوحد الطائفة المارونية ، حول البورجوازية الكبرى ، لتشكل وحدة متماسكة(٤) . لأن هذه الوحدة هي شرط الغلبة المارونية من جهة ، ولأنها تقوم كذلك على رفض منطق النضال القومي باعتباره تهديدا مباشرا لوجودها كطائفة غـــالبة وكطائفة . فشرط ولادة الطائفة ، ارتبط بالتجزئة ، واعادة انتاج الكيان ــ التجزئة لا تتم الا بوجود الطائفة الغالبة .

أما « الطائفة » السنية ، فان موضوعة وحدتها تبدو أكثر تعقيدا . فاذا أخذنـــا المقياس « الاقتصادي » لشرط وحدة الطائفة ، فانه مقياس متوفر بقدر توفره في الطائفة المارونية . لكنه هنا لا يوحد الطائفة . بل تبقى مفتتة في زعامات صغيرة وكبيرة

وتنظيمات بورجوازية صغيرة متنوعة ، وبذلك تتعدد أدوات صراعها السياسي والمسلح بشكل لا يمكن مقارنته مطلقا بالطائفة المارونية .

اذا حاولنا تفسير هذه الظاهرة ، بمقارنتها ببعض مناطق الجبل المارونية ، حيث لا تزال الزعامات العائلية تلعب دورا أساسيا ، فان هذه المقارنة تسقط أمام واقع كون المناطق الرئيسيـــة لتواجد « السنة » هي المدن اللبنانية الكبـــرى : بيروت ، طرابلس ، صيدا ، حيث استكملت مرحلة الانتقال . أي ان هذه الظاهرة تختلف نوعيا عن الظاهرة الهامشية المارونية (بعض مناطق الجبل حيث لم تستكمل مرحلة الانتقال وبقيت العشيرة تلعب دورا سياسيا : الشمال الماروني مثلا) .

قد نقوم بمحاولة تقديم تفسير تاريخي : « فالطائفة » السنية لم تتكون كطائفة الا حديثا . أي بعد هزيمة السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية . لذلك فالوعي السني « الطائفي » هو وعي قومي ، بمعنى ارتباط مفهوم الامة بتراث ايديولوجي اسلامي واضح . ووجود الطائفة الحديث لا بد وأن ينعكس على تركيبها الداخلي . يساهم هذا التفسير التاريخي في تقديم اضاءة للمسألة ، لكنه لا يجيب عليها .

تعود هذه الظاهرة اذن الى سبب آخر : فالتفتت السياسي في الشارع السني يجري لحمه في ظروف محددة . أي في ظرف تأزم الصراع القومي مع الامبريالية . في هذه الحالة المحددة ، يلعب العامل القومـــي دوره في تفتيت الطائفة السنيـــة ولحمتها : تفتيتها : بمعنى طرح مهام تتجاوز الشرائح البورجوازية الكبيرة السنية وعلاقتهـــا بالتوزيع . ولحمتها : عبر اخضاع النضال القومي للأهداف المرحلية التي ترسمها هذه الشرائح البورجوازية . في ظل مستوى صراعي على الساحة القومية ، لا تستطيع فيه القيادة البورجوازية الوطنية لحركة التحرر العربي ، والتي في السلطة تجاوزه ، حين تصطدم بجدار التجزئة ، جدار قطع الجسور مع العدو الامبريالي . هكذا تعيد التجزئة والتوازن بين الاقطار العربية والامبريالية ، انتاج قيادة الشريحة البورجوازية الكبيرة للطائفة السنية .

ان هذه القيادة السياسية للطائفة ، لا توحد الطائفة الا في لحظات اختلال التوازن بين الاقطار العربية والامبريالية . لكنها لا تستطيع الاحتفاظ بقيادتها الا ضمن اعتبار شروط التجزئة كمعطى لا يطرح على بساط البحث .

توضح ثورة ١٩٥٨ بالتجربة التاريخية ، صحة هذا التحليل . فاختلال التوازن اللبناني ، كان نتيجة مباشرة للمد القومي الذي أطلقته الحركة الناصرية بنضالاتها ضد الاستعمار وبتجربتها الوحدوية . لكن اختلال التوازن هذا ، ضبط في الصراع السياسي المسلح على السلطة من قبل البورجوازية السنية الكبيرة . لأنه حين اصطدم فعليا بجدار الصدام بالامبرياليين الاميركيين ، بعد غزو المارينز الاميركيين للبنان ، اضطرت القيادة الناصرية باعتبارها قيادة بورجوازية وطنية في السلطة أن لا تحسم صراعها مع الولايات المتحدة . فتمت اتفاقية ناصر ، مورفي ، شهاب ، التي اقامت التوازن العربي الاميركي ، والتوازن اللبناني — اللبناني من جديد . هكذا استطاعت الطائفة السنية أن تعزز مواقعها في السلطة ، دون أن يطرح المد القومي المسألة اللبنانية على بساط العملية الثورية بشكل جذري .

الانتاج واللاانتاج

يقوم تحليلنا للنمط الوسيط ، على قاعدة أساسية ، هي استبداله للانتاج بالرواج .

فدورة الرأسمال الاجتماعي محكومة بالرأسمال التجاري ، بوصفها المهيمن على حركة الاقتصاد العامة . غير ان هذا التحليل يبقى ناقصا ، اذا لم نر علاقة الرأسمال التجاري بالرأسمال المنتج . فالاقتصاد الوسيط ليس فقط ، وبالمطلق اقتصادا لا ينتج شيئا ، لكنه يخضع الانتاج للانتاج ، أي يهمشه الى أقصى الدرجات . فالرأسمال الاجتماعي الذي يبدو مفتتا في القطاعات الاقتصادية الثلاثة ، يجري توحيده داخل الرأسمال التجاري كملحق في حركة هذا الرأسمال العامة . ان الرأسمال التجاري في النمط الوسيط ، ليس وظيفة من وظائف الرأسمال الاجتماعي ، بل شكله السائد . هنا الرواج ليس لحظة من دورة الانتاج . بل على العكس من ذلك ، فالانتاج خاضع لحركة الرأسمال التجاري ودوره الوسيط .

لنأخذ جدول مقارنة لتطور القوى العاملة في لبنان بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠ ، ولتوزيع العاملين بحسب القطاعات :

جدول رقم ــ ٥ ــ

المعطيات	السنة ١٩٦٤	السنة ١٩٧٠	الفرق
عدد السكان الاجمالي	٢١٧٩٦٣٤	٢٤٠٠٠٠٠	+٢٪ سنويا
نسبة عناصر القوى العاملة	٣٢,٧٪	٢٧٪	ـ٤,١٪
عدد العاملين	٦٣٥٠٠٠	٥٢٨٠٠٠	
نسبة العاملين	٢٩,١٪	٢٥٪	ـ٤,١٪
نسبة العاطلين عن العمل	٢٠٪	٨,١٪	ـ١١,٩٪
توزيع العاملين حسب القطاعات	٪	٪	٪
الزراعة	٤٥,٢	١٨,٩	ـ٢٦,٤
الصناعة	٢٠,١	٢٤,٣	+٤,٢
الخدمات	٣٤,٦	٥٦,٨	+٢٢,٢

١ ــ يقيم هذا الجدول مقارنة بين المعطيات الاحصائية المقدرة لسنة ١٩٦٤ من قبل لوسيا ، بيروتي في كتابه Problem de l'emploi au Liban **ومعطيات دراسة القوى العاملة في لبنان ١٩٧٠ (وزارة التصميم العام) . ان الفرق بين معدل زيادة السكان الذي يعتمده بيروتي ٢,٤٪ والمعدل المحسوب في دراسة وزارة التصميم يؤدي الى تضخيم الفرق بين سلسلتي أرقام الجدول رقم ٥ . اذ يضخم عدد السكان الاجمالي . الا ان هذا الخطأ لا يغير باعتقادنا الوجهة التطورية العامة التي للارقام .**

يخدم هذا الجدول كمؤشر لانهيار القطاعات المنتجة ، وابتاعها بالقطاع اللامنتج . وأهميته هي في كونه يؤشر للعهد الشهابي الثاني كاستكمال فعلي لمرحلة الانتقال الثانية التي أتت بعد ١٩٥٨ ، والتي تمثلت برسملة الريف على نطاق واسع ، وتورم القطاع الثالث ، وتحوله الى القطاع المهيمن بشكل مطلق .

ان حركة الرأسمال التجاري تحكم وتهمش الرأسمال المنتج . أي تحيله الى مجرد تابع لحركتها . فتصبح الصناعة والزراعة لحظة في حركة هذا الرأسمال . ان الميل العام الذي نلحظه في الجدول رقم ــ ٥ ــ هو ميل الى ضرب الانتاج ، وقذف المنتجين من العمل المنتج الى العمل اللامنتج من الريف الى المدينة ومن المدينة الى الهجرة نحو الاقطار العربية المنتجة للنفط .

ان المؤشر الاساسي على المستوى النظري الذي نخلص اليـــه ، هو عدم وجود استقلالية لدورة رأس المال المنتج ، وبالتالي ، تبعيته المطلقة للرأسمال التجاري . هذه التبعية التي سوف تنعكس على الشرائح الاجتماعية بشكل مباشر .

فاذا كان الريف يخضع للرسملة ، ويخضع للزراعات التصديرية الخاضعة بدورها لاولية التصدير (التجارة) فان الصناعات الخفيفة لا تتشكل كصناعة بل كصناعات . وهذا يعني ان الرأسمال المنتج مرتبط بدور لبنان الوسيط : صناعة تحويلية خفيفة تجهز السلع المستوردة من المركز لتعيد تصديرها الى المحيط العربي . أي ان تركيبة الصناعات المرتبطة بالاستيراد ــ التصدير ، لا تسمح بتبادل بين الصناعات ، أي لا توحدها كصناعة مركبة . فالصناعات لا تتوحد الا مفتتة داخل حركة الرأسمـــال التجاري . أي ان النمو الصناعي هو نمو ظرفي خارجي الوجهة مرتبط بدورة الرساميل في المركز . فهو هامشي نتيجة ركود نمو الصناعة التي لا تزال تراوح مع البناء في حدود ٢٢٪ من الدخل القومي منذ عام ١٩٦٥ . وهذا الرقم ٢٢٪ هو رقم يغش ، لأن نمو البناء يخفف من فعاليته من جهة ، ولأننا لا نستطيع حسابه ضمن دورة صناعية خاصة به من جهة ثانية . فالصناعة هي مصدر هامشي للثروة ولا تقوم الا على هذا الاساس ، فانخفاض أجور العاملين فيها ، هو الذي يشكل أرضية نمو الصناعة الوسيطة : جلب الرساميل الاجنبية وتوظيف رساميل وطنية : أي نقل مراحل معينة من دورة الانتاج من المركز الى لبنان .

ان انخفاض الاجور في الصناعة الوسيطة بالنسبة للاجور في المركز وللاجور في القطاع الثالث ، هو قاعدة نموها بوصفها تشترك في التبادل اللامتكافىء ضمن دائرة الوساطة الاقتصادية . من هنا فهي لا تحكم بدورة الرأسمال المنتج في المركز الا في التحليل الاخير ، بوصفها جزءا من تصدير السلع التي تجهز في لبنان .

هكذا ، فنمو الصناعة في لبنان مرهون بهامشيتها . أنها لا تستطيع أن تقيم دورتها المستقلة في شروط هيمنة الرأسمال التجاري شرط تكونها كصناعات . فهي لا تنشأ الا كجزء من حركته ويصبح نموها بالتالي مشروطا بهامشيتها ، كما تشكل هذه الهامشية حدود نموها .

اذا أردنا ربط هذا التحليل لهامشية الصناعة بالحركة الاجتماعية العامة في لبنان ، فاننا نتوقف عند نقطتين اساسيتين : ــ

١ ــ ان حجم الصناعة في الثروة ، هو حجم هامشي . أي انها ملحق بحركة الرأسمال التجاري ، لا تستطيع الانفصال عنه لتشكل دورتها المستقلة ، لأنها بذلك تضرب شرط وجودها .

٢ ــ يستتبع هذا موضوعة تدني الاجور في القطاع الصناعي . هذا التدني هو شرط دورها كصناعة وسيطة من جهة ، وهو نتيجة هامشيتها في الثروة الوطنية من جهة أخرى . فالاجور المنخفضة التي تخضع حركتها للصراعات الطبقية ، تصبح جزءا من العامل البنيوي الذي يشل تكون الطبقة العاملة كطبقة سياسية على المستوى الوطني . فالطبقة العاملة ، تتكون كطبقة سياسية حتى تكون احدى الطبقات الرئيسية التي تنتج الثروة في المجتمع ، وتصبح بنضالاتها العفوية رافدا أوليا لقدرتها على التوحد في المستوى السياسي كطبقة سياسية ، تحمل بديل النمط الرأسمالي . أي ان تشكلها كطبقة سياسية مشروط بحجمها الاساسي في الانتاج .

اما حين يكون الانتاج الصناعي هامشيا في حركة الرأسمال الاجتماعي . فان قدرة نضالات الطبقة العاملة على التوحد في المستوى السياسي تصبح شبه معدومة ، لأنها لا تحمل بديل نظام الوساطة من داخله . أي انها كطبقة ليست جزءا اساسيا من عملية تراكم الثروة ، وبالتالي فهي لا تحمل في داخلها قدرة على النمو كطبقة سياسية ، أي ان الطبقة العاملة لا تدخل في الصراع السياسي (مكان تقاسم الثروة الفعلية) كطبقة بل كشريحة اجتماعية . فالنضالات الجزئية الاقتصادية التي تخاض داخل المصنع ، لا تتوحد في حركة « الطبقة العاملة الصناعية » السياسي . بل توحد داخل التنظيم العام النقابي للشغيلة الذي تقوده بورجوازية الخدمات الصغيرة ، بوصفها الشريحة الاكثر فاعلية في عملية تراكم الثروة . فليس عبثا أن يقاد الاتحاد العمالي العام من نقابة موظفي المصارف . وليس عبثا انتقال الحركة النقابية من القيادة السياسية لحزب الشعب الذي نشأ كتوحيد لنضالات عمالية وحرفية في العشرينات ، لتنتقل الى قيادة البورجوازية الصغيرة في القطاع الثالث . فالتفسير السياسي الذي يعطيه كولان(٥) لهذا التحول ضرب الحزب الشيوعي ، ليس سببا بل نتيجة لهذا التحول في بنية الاقتصاد نحو اللاانتاج ــ الوساطة .

ان اخضاع النضالات الجزئية في المصانع لحركة النضـــال المطلبي الذي تخوضه البورجوازية الصغيرة ، يعني عمليا دخول هذا النضال في اطار الصراع الطائفي .

لقد رأينا من تحليلنا للنضالات الاجتماعية للبورجوازية الصغيرة من أجل تحسين شروط المعيشة (الاجور ، الايجارات ...) انها لا تستطيع أن تتشكل كنضالات مستقلة . بل تدخل فعليا ضمن دائرة الصراع الطائفي بوصفه الصراع الاساسي على اقتسام الثروة وتوزيعها . وحين توحد نضالات عمال المصانع في حركة البورجوازية الصغيرة ، فانها لا توحد فعليا ، بل تفتح على الصراع الاساسي الطائفي ، لتتشكل كجزء منه .

ينهي هذا التحليل وهمين ايديولوجيين شائعين :

١ــ الوهم الاول : الطبقة ــ الطائفة

ان اكثرية العمال في لبنان ، شيعية . والمناطق الشيعية في ضواحي بيروت وفي المناطق (الجنوب ، البقاع) هي أكثر المناطق فقرا وحرمانا في لبنان . والطائفة الشيعية كطائفة هي أكثر الطوائف استضعافا في المستوى السياسي . اذن تصبح الطائفة الشيعية طائفة طبقة .

يهمل هذا الطرح الايديولوجي اوالية تكون الطائفة الشيعية .

فالطائفة الشيعية ، لم تتكون كطائفة الا حديثا . أي ضمن شروط توسع مرحلة الانتقال لتشمل مناطق جديدة في لبنان . أدى هذا التوسع الى ضرب نمط الانتاج ، عبر تفريغ الجنوب من سكانه بشكل تصاعدي ليشكلوا تدريجيا جزءا من قطاع الخدمات وليكونوا وقود الصناعات الخفيفة (يد عاملة رخيصة ، تتفتت علاقاتها القديمة) .

فلقد ارتبطت بدايات تكون الشيعة كطائفة سياسية ، ارتبطت برسملة الريف ، وبحركة النزوح منه بشكل واسع . أي انها تعيد تطبيق القانون الاساسي الذي حكم الطوائف في لبنان في القرن الماضي . وقد ارتبطت برساميل تجارية شيعية (مهجرية في الاساس) تبحث لنفسها عن مكان فعلي في المستوى السياسي . أي ان تكوّن الشيعة كطائفة سياسية يقف على أرضيـــة موضوعية ، هي توسع الرأسمـــالية

الوسيطة . لكن هذا التكوّن ليس جوابا ميكانيكيا على هذه الظاهرة . انه تكوّن صراعي . أي ان وحدة الطائفة كعلاقة قرابة تضطلع بوظيفة التوزيع تصطدم بالعشيرة بوصفها اطار نمط انتاج سابق ، تحطمها لتدرجها في وحدة الطائفة . وهذا يفسر الصراعات البالغة الدلالة بين زعامة الطائفة المتمثلة بالمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى والزعامات شبه الاقطاعية . كما تصطدم بالعشيرة في وظيفتها الجديدة كاطار للتوزيع في المدن وفي المناطق الريفية التي دخلها الرأسمال الوسيط . هذا الصراع الذي يحسم فعليا بالممارسة أي بتنظيم الطائفة كطائفة وكقنوات توزيع .

غير أن النقطة الصراعية المركزية التي تخوضها الطائفة الشيعية في مرحلة تكونها هي الاصطدام بجهاز الدولة . فاذا كانت الخلافات العشائرية في المناطق النائية تضبط وتحل بواسطة الجيش (المكتب الثاني) فانها اليوم ولأول مرة تضبط وتوحد بواسطة مؤسسة طائفية توحد الطائفة . هذا هو أحد أوجه الصراع الحاد بين الدولة والمجلس الشيعي الاعلى . وهذا هو أحد اسباب تمركز الصراعات المسلحة في الصدام الاخير في ضواحي بيروت الشرقية حيث أكثرية شيعية من العمال والعاطلين عن العمل وصغار البورجوازيين . ان بروز الطائفة الشيعية على المستوى السياسي يعني بروز حقيقة جديدة تضاف الى حقائق التوازن اللبناني . فهذا التوازن الذي سقط بدخول المقاومة يتشكل اليوم في الصراع الفعلي المسلح .

داخل الطائفة اذن (رغم حرمانها العام) تتشكل شرائح اجتماعية مختلفة . تتوحد كطائفة في شروط دائرة المستوى السياسي اللبناني . هذا التوحد بين شرائح اجتماعية مختلفة مشروط باعادة انتاج التجزئة ، التي توظف الاطار الصراعي داخل قناة ضيقة هي التوزيع القائم على الوساطة . والتي تعيد انتاج هيمنة القيادات البورجوازية على الطائفة ككل .

٢ــ الوهم الثاني : الطائفة تكبح الصراع الطبقي

ان الوهم الثاني : الطائفية تكبح الصراع الطبقي ، وهو أكثر خطورة . لأنه يقف على اجتزاءات ماركسية « ان تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع بين الطبقات » . ليعتبر :

أ ــ الطائفة ايديولوجيا ، أي انها ترسب من أنماط انتاج أخرى ما قبل رأسمالية . ويوحد الطائفة بالعائلة والعشيرة والاقطاع السياسي . باعتبارها ظاهرات مترسبة من نمط انتاج ما قبل رأسمالي ، وهي بالتالي ظاهرات ايديولوجية .

ب ــ ينطلق من أن نمط الانتاج السائد في لبنان ، هو نمط الانتاج الرأسمالي . وبذلك يهمل الوساطة أو يجعلها تابعة لدورة انتاج رأسمالية .

ج ــ اذن ، في ظل سيادة نمط الانتاج الرأسمالي ، تصبح الترسبات الايديولوجية عائقا لنمو الرأسمالية ، وكابحا للصراع الطبقي .

يقف هذا التحليل على أرضية ايديولوجية تعتبر النمط السائد في لبنان هو النمط الرأسمالي ولا تستطيع التمييز بين النمط الرأسمالي والنمط الوسيط . فالنمط الوسيط السائد في لبنان ، لا يخضع لدورة انتاج ، بل يخضع لحركة الرأسمال التجاري ، هنا يقع الخطأ الاساسي في التحليل الذي يهمل دراسة الواقع العيني ، وينصرف الى اسقاط تحليلات جاهزة أو شبه جاهزة عليه . فالفرق بين النمطين الرأسمالي والوسيط فرق شاسع لا تغطيه النوايا « الحسنة » .

لقد قامت الرأسمالية الوسيطة بضرب علاقات الانتاج القديمة لتحل مكانها حركة الرأسمال التجاري ، فاستبدل توزيع وسائل الانتاج بتوزيع الريوع . على هذه القاعدة توحدت الطوائف ، لتشكل توازناتها في المستوى السياسي . فالرأسمالية الوسيطة ملازمة للكيان . أي انها جزء من عملية التجزئة . ان العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقوم في النمط الوسيط ليست تركيبات ايديولوجية . انها أشكال جديدة تضطلع بوظائف جديدة . من هنا ضربت الاشكال الاجتماعية القديمة وأدخلتها مفتتة في الشكل الاجتماعي الجديد . هنا تسقط مقولة « الاقطاع السياسي أداة السيطرة البورجوازية » بسقوط الاقطاع نفسه عبر تعميم الرأسمالية الوسيطة . وما وهم الاقطاع السياسي الا التعبير الايديولوجي عن أزمنة الانتقال المتفاوتة في لبنان الكبير ، حيث ينجز الانتقال الى الرأسمالية الوسيطة في فترات متفاوتة .

يقود هذا الافتراض الاساسي الى استحالة وجود صراع طبقي متبلور في اطار الكيان الوسيط . فشرط تبلور الطبقات كطبقات سياسية ، أي كطبقات تمارس النضال السياسي غير متوفر في اطار الوساطة الاقتصادية المهيمنة . فالشرائح الاجتماعية التي تناضل من أجل تحسين شروطها المعيشية لا تتوحد الا من خارجها أي في المستوى السياسي ، حيث ينعكس الصراع السياسي عليها ليوحدها داخل الطوائف . من هنا لا تستطيع الصراعات الطائفية أن تمس المستوى السياسي بشكل جذري اذا لم تكن تعبيرا أوليا عن تغيرات وطنية جذرية في المحيط العربي ، تضع الهيمنة الامبريالية على بساط الممارسة النضالية الفعلية ، وتنفي الوساطة ، عبر نفيها الكامل للنهب الامبريالي .

ان افتراض الطائفة ككابح للصراع الطبقي ، هو مفهوم ايديولوجي يخفي ممارسة فعلية ، تقوم على اعتبار التجزئة واقعا مسلما به بشكل نهائي أو واقعا يجب تأجيل البحث به حتى استكمال التحولات الاشتراكية في الاقطار والكيانات . هكذا تصبح هذه الممارسة في التحليل الاخير خارج النضال الوحدوي القومي وتنقاد بنيويا الى الارتباط بالخارج .

يخفي هذا المفهوم ممارسة فعلية للصراع الطائفي تحت لفظية الصراع الطبقي . فيقوم فعليا بتفتيت الشارع الوطني ويساهم في توحيد الطائفة المارونية تحت القبضة الفاشية لحزب الكتائب . أي ان اخفاء الاطار الفعلي للصراع داخل الكيان يقود الى وهم امكانية المسير الى الثورة الاشتراكية اللبنانية . هذا الوهم الذي لا يستطيع القفز على الصراع الطائفي ، فيمارسه فعليا . دون أن يستطيع صياغة تكتيكات تناسب المرحلة .

ان هذا التحليل هو الوجه الآخر والمبسط للايديولوجيا اليمينية الفعلية — شيحا وجبثي . التي تقوم على أزلية الكيان التجارة ، لتصوغ دائرية التوازن الطائفي . أما هنا فينقلب هذا التحليل على رأسه بلغة تحديثية ، ليقبل الكيان كاطار للصراع الاجتماعي وليحجب التناقض الرئيسي في المنطقة العربية : التناقض بين حركة التحرر الوطني العربية والامبريالية الاميركية والكيان الصهيوني العدواني .

٤ — دائرية الصراع الطائفي

لقد حاولنا في سياق هذا التحليل دراسة النمط اللبناني باعتباره جزءا من تجزئة المنطقة العربية بالهيمنة الامبريالية . واكتشفنا موضوعة التوازن والسلطة .

غير ان قراءة سريعة ووحيدة الجانب ، لتحليل الصراع الطائفي ، تستطيع أن تجرده من أساسه بوصفه انعكاسا لسيطرة الرأسمالية الوسيطة ، في خضم محيط من الصراع — التوازن بين حركة التحرر العربية والامبريالية .

لذلك تخرج هذه القراءة باستنتاج دائرية الصراع الطائفي على الطريقة الخلدونية . أي باستبدال العصبية بالطائفة . ان هذا الاستنتاج الدائري ، لا يجد أساسه الا في اعتبار التجزئة كمعطى وحجب التناقض الرئيسي بين الحركة الوطنية العربية والامبريالية . وحجب واقع الكيان باعتباره نقطة توازن هذا الصراع . لذلك فالصراع الطائفي ليس دائريا ، الا بمقدار عدم وجود القدرة على الحسم في الحركة الوطنية العربية . هذه القدرة على الحسم لن تتشكل الا في لهب الصراع مع العدو الرئيسي الاسرائيلي الاميركي .

ان انفجار الصراع الطائفي في لبنان عام ١٩٥٨ كان كما أسلفنا ، نتيجة حتمية لاختلال التوازن بين المحيط العربي بقيادة عبد الناصر والمركز الامبريالي . وعودة التوازن كانت نتيجة عدم قدرة القيادة البورجوازية العربية على الحسم . أما الآن ، فحين يتكرر الصراع الطائفي بصيغ جديدة وأكثر عنفا ، فانه نتيجة لاختلال التوازن الذي عبرت عنه حرب ٦٧ العدوانية بالهجمة الامبريالية الشرسة على القيادة البورجوازية الوطنية لتدجينها . هكذا برزت المقاومة بأفق قطري يتلمس وجهته القومية بالممارسة ، لتشكل نقطة جذب فعلية الى التناقض الرئيسي بالممارسة اليومية المسلحة . وهي بهذا المعنى ، أدخلت الى لبنان اختلالا في توازنه السياسي . فالمقاومة ليست على المستوى البنيوي سلطة عربية يمكن اقامة توازن معها . بل هي قوة جماهيرية لا يمكن تدجينها الا بتصفيتها . من هنا دورها الثوري في المرحلة الراهنة . باعتبار استحالة اقامة توازن نهائي معها في الميزان الفعلي للصراع العربي — الاسرائيلي .

ان هذا يعني على المستوى اللبناني حقيقة أساسية : فالصراع الطائفي في لبنان هو انعكاس مباشر للصراع القومي في سبيل التحرر من القبضة الامبريالية . وهو بهذا المعنى ، وفي التحليل الاخير الشكل المؤقت للصراع الطبقي العربي في الساحة اللبنانية .

انه شكل صراع لأن الصراعات تستعير الاشكال القديمة لتدمرها في الصراع نفسه . ففي ظل الكيان ، وفي اطار التوازن العربي — الامبريالي (هذا التوازن هو لحظة في الصراع وليس نهايته) تصبح الطوائف أطر الصراع الوطني العربي ، لأنها الشكل اللبناني الذي تفرزه البنية .

وهو شكل مؤقت لأنه يقوم على عدم قدرة الحركة الوطنية العربية على حسم تناقضها الرئيسي مع الامبريالية . لذلك فان اعادة انتاج الشكل الطائفي مرهونة باعادة انتاج الكيان — التجزئة . من هنا قدرة الصراع القومي على طرح المسألة اللبنانية على بساط البحث في شروط وصول التناقض الرئيسي الى نقطة الانفجار الموضوعية في الحرب الشعبية الوطنية . هنا تسقط مقولات اليمين اللبناني « الذكي » القائمة على تكثيف التوزيع واعادة بنائه بشكل متوازن . لأن المسألة القومية تستطيع اعادة صياغة التحالفات الاجتماعية بشكل جديد ورمي الاقتصادوية في مكانها الطبيعي بوصفها ايديولوجية كاذبة . ان الصراع الوطني داخل جبهة وطنية عربية متحدة تضم جميع الطبقات الوطنية بقيادة الطبقة العاملة العربية ، هو الاطار النضالي الذي سيوحد جميع الشرائح الاجتماعية الوطنية في لبنان ليسقط الصراع الطائفي ، بعد أن يستنفد دوره بوصفه شكلا مؤقتا للصراع الطبقي .

ان هذه العملية هي عملية طويلة ومعقدة ومليئة بالمنعطفات - لأن كل التحولات الكبرى لا تتم بشكل ميكانيكي ، بل هي لحظة تلخص الماضي والحاضر في لهب الصراع الذي يصنع المستقبل .

ان الصراع الطائفي اللبناني ، الذي يأخذ اليوم شكل قتال أهلي ، سوف يسقط نهائيا داخل عملية انجاز الثورة العربية .

---

1 - Karl Marx : **Misére de la philosophie.** page 160.

٢ — ابن خلدون : **المقدمة** . دار احياء التراث العربي — بيروت . الطبعة الثالثة بدون تاريخ . ص ١٣١ — ١٣٢ .

٣ — وضاح شرارة : **في أصول لبنان الطائفي . اليمين الجماهيري** . دار الطليعة ، بيروت .

٤ — ان وحدة الطائفة المارونية ، هي وحدة ضمن اتجاهين تاريخيين : اتجاه متصلب ، وآخر منفتح . ونقطة توازنهما هي نقطة توازن الكيان نفسه . لذلك يعبران عن وحدة فعلية ، أي عن توازن تقيمه أغلبية مسيطرة ولا يغلب أحد الاتجاهين الا نتيجة توازنات الوضع العربي .

٥ — جاك كولان : **الحركة النقابية في لبنان** . دار الفارابي — بيروت .

الطائفية السياسية ، والحقائق الاقتصادية في لبنان

حسين ابو النمل

الفتنة الطائفية في لبنان والتي لم تكتمل فصولها بعد ، فتحت المجال واسعا أمام احاديث شتى عن قبرصة لبنان وعن الانسحاب من الجامعة العربية وعن الغرباء ودورهم في تخريب لبنان ... وغيرها من الاطروحات التي كانت تجد فرصتها في تزايد الحريق الطائفي وانتقاله من منطقة لأخرى حسب المخطط المرسوم للفتنة .

لقد ساهمت الحوادث الاخيرة في تزايد الاتجاهات الطائفية لدرجة حدوث عملية فرز طائفي في بعض المناطق نتيجة للارهاب الجماعي الذي كان يرتكب على أساس طائفي وردود الفعل التي كانت تحدث ، برغم الموقف الواضح الذي لعبته الحركة الوطنية اللبنانية لضبط ردود الفعل الطائفية ولوضع الصراع في لبنان ضمن مجراه الطبقي معبرا عن هذا الصراع بوسائل سياسية .

ان هذه الازمة والتعبيرات التي أخذتها تفرض الوقوف بشكل علمي أمام هذه المسألة ، لتحديدها وتحديد الوسائل الكفيلة بحلها ، ضمن السؤال المنطقي المطروح ، لمصلحة من حدث ما حدث ، لمصلحة لبنان ؟ وأي لبنان تخدم الحوادث الأخيرة ؟ ومن المستفيد من شعار قبرصة لبنان الذي بدأت تغذيه بعض الاوساط الانعزالية ؟ ولبنان هل هو مجرد كلمات ، أم ان لبنان المزدهر اقتصاديا هو موضوع يرتبط بأسبابه المادية التي لا بد وان تلحظ بدقة وتراعى بشكل كامل . وذلك لا يكون الا من خلال مواكبة الحقائق المستجدة في الوضع اللبناني وتطوير البنية السياسية والدستورية لهذا الكيان بما يتناسب والحقائق الجديدة . ان عدم تناسب الوعاء السياسي مع ما يتضمنه هذا الوعاء من حقائق اقتصادية واجتماعية لا بد وأن يؤدي بالضرورة الى تفجر الوعاء ليتسع لهذه الحقائق . وان خلق هذا التناسب ليس مصلحة لطائفة دون الاخرى ، بقدر ما هو مصلحة لأهل هذا البلد جميعا والتي تكمن في بناء لبنان الحديث . فقد مضى وقت طويل على الطريقة التي نظمت بها أمور الدولة ، وهي وان راعت بعض الاعتبارات والمصالح بمقياس الاربعينات ، فلقد سقطت تلك الاعتبارات وأصبح التغيير من مصلحة حتى المستفيدين من الترتيبات الدستورية الحالية . وكما سيتضح من العرض التالي فالتبديل ليس مسؤولية الطوائف المحمدية بقدر ما هو مسؤولية الطوائف المسيحية أيضا . ولا يمكن لنا ادراك ابعاد هذه المسألة الا من خلال رصد الاساس الذي قامت عليه مشكلة الطائفية والقدر الهائل من التطور الذي طرأ على هذا الاساس .

ان قضية الطائفية في لبنان ليست قضية مفتعلة أو قضية جديدة بل هي قضية قديمة ولها جذورها التاريخية . ومهما عددت من أسباب لقضية الطائفية فلا شك في أن

الاساس المادي لها هو العنصر الذي جعل منها هما جماهيريا يوميا واعطاها صفة الاستمرار ، لأن الطائفية قد اكتسبت في فترة من الفترات وما زالت مظهرا اقتصاديا كان يعود بالفائدة على طائفة دون الاخرى . علما بأن هذه المصلحة قد بدأت بالتضاؤل مع تزايد نمو الوضع الاقتصادي في لبنان وتبدل الاساس الذي كان يستند اليه . بحيث أعطى حجما محدودا للمصالح الاقتصادية التي كانت تؤمنها الطائفية قياسا بالاوضاع الاقتصادية الجديدة التي يعيشها لبنان .

في اللحظة التي أجبر فيها الاستعمار على مغادرة لبنان ، حرص على أن يشتغل كافة الامراض التي كان يعاني منها المجتمع اللبناني بالشكل الذي يضمن استمرار النفوذ الاستعماري في لبنان برغم الاستقلال الذي أعطي له . ومن هنا ركب النظام السياسي اللبناني على أساس طائفي بحيث قننت الطائفية وكرست كحقائق دستورية في الوضع اللبناني وان كانت هذه الحقائق غير مكتوبة ولكن متعارف عليها ضمن ما يسمى بالميثاق اللبناني . وقد وزعت الوظائف على هذا الاساس ابتداء من رئيس الجمهورية الى أصغر موظف في أي دائرة حكومية . وقد خدمت هذه السياسة ثلاثة أهداف مركبة . هدف القوى الاستعمارية بتفتيت لبنان السياسي الامر الذي يبقي على مصالح الاستعمار ونفوذه في لبنان . خاصة وانه قد صور لبعض الطوائف ، ان أمانها مرتبط باستمرار علاقتها بالغرب . والهدف الثاني تكريس الزعامات العشائرية ــ الاقطاعية وضمان استمرار نفوذها من خلال توزيع المناصب الرسمية بين أطرافها المختلفة ، والهدف الثالث ابقاء قضية الطائفية قضية يومية في المجتمع اللبناني يعيشها المواطن يوميا بحيث لا يستطيع اي مواطن أن يحقق مصالحه الا من خلال التركيب الطائفي القائم في المجتمع وعلى أساس اللعبة الطائفية التي تتم فيه .

وفي ظل درجة معينة من تطور الوضع الاقتصادي اللبناني وبالتالي من الحجم المحدود لفرص العمل المتاحة كانت الوظيفة الرسمية تعتبر امتيازا كبيرا لمن يستطيع الحصول عليها حتى ولو كان موظفا في البلدية . ولم يكن ممكنا لأي مواطن الحصول على وظيفة ، خاصة في الدوائر الرسمية الا من خلال الواسطة التي يوفرها هذا الزعيم او ذاك ، الامر الذي جعل الطريق للوظيفة الرسمية يمر دائما عبر بوابة الزعماء التقليديين ، الامر الذي كان يزيد من هيمنتهم ونفوذهم . وما لهذا من انعكاسات على صعيد الانتخابات وغيرها من أوجه الحياة السياسية في لبنان وهي في النهاية تكريس للطائفية ، لأن الانتماء للدولة يفترض قبل ذلك انتماء للطائفة .

وعلى الجانب الثاني فقد كانت هنالك لهذه الطائفة أو تلك ، امتيازات تتدرج في ضوء الفئة التي يشغلها الموظف . ان (التمييز) بين الطوائف قد سعر مشكلة الطائفية برغم أن حجم التمييز يبقى محدودا فيما لو قورن بالتمييز المعطى على أساس الوظائف التي كانت تشغل على أساس طبقي بالدرجة الاساسية ، واذا كان لهذه الطائفة عدد من الوظائف زيادة عن وظائف الطائفة الاخرى ، وهو المظهر الاول لطائفية النظام ، فان المظهر الاخر هو طبقية النظام التي تتضح من خلال الامتيازات التي تقدم لموظفي الفئات الممتازة والذين لا يمكن ان يعينوا الا في ضوء الاعتبارات الطبقية ، وتتضح هذه الحقيقة جلية من خلال مراقبة أسماء موظفي الفئة الاولى والثانية في الدولة اللبنانية . ولكن ولاعتبارات عديدة جدا أبرزها محاولة اخفاء طبيعة النظام الطبقية ، كان التركيز يجري دائما على الطابع الطائفي للوظيفة . الامر الذي ولد ما يشبه الطائفة ــ الطبقة في النظام اللبناني . والتي تجد مصلحتها في ابقاء الوضع اللبناني في وضعيته تلك ، وتجد أمانها ومصلحتها في استمرار علاقاتها الوثيقة مع الغرب ، خصوصا وان مثل هذا التوجه السياسي كان متناسبا مع طبيعة البنية الاجتماعية ــ الاقتصادية المتخلفة

للبنان . فالقطاع الانتاجي كان ينحصر في الزراعة ، اضافة الى قطاع التجارة والتي كانت تتم بشكل رئيسي مع أوروبا الغربية ، باعتبار ان لبنان كان سوقـا لهذه الدول الامبريالية ، ومصلحة القطاع التجاري تقوم على استمرار العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول . وهو الامر الذي ينسجم مع التوجهات السياسية للنظام.

ان الاساس السياسي الذي تفتتت في ظله مشكلة الطائفية في لبنان قد تبدل بشكل جوهري خلال الفترة التي مرت على لبنان منذ الاستقلال وحتى الآن بحيث نستطيع القول أن الاساس الاقتصادي لمشكلة الطائفية قد تبدل بدرجة مساوية للتبدلات التي طرأت على القطاعات المختلفة للاقتصاد اللبناني .

لقد نما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في لبنان خلال الحقبة التاريخية الماضية بشكل فاق قدرة السوق اللبنانية على الاستيعاب خاصة وان معظم النمو كان بغرض التصدير ، وقد ترك هذا الامر اثرا كبيرا على المجالين الداخلي والخارجي ، ولم يكن الاثر الخارجي الا انعكاسا لما حصل على الصعيد الداخلي . فحتى المالك الصغير أصبح معنيا بطبيعة علاقات لبنان الخارجية ويتأثر مباشرة بأي تطور سلبي أو ايجابي يطرأ عليها .

ان المالك الذي كان يصرف انتاجه في حدود السوق المحلية نتيجة لحجم انتاجه الضئيل بحكم تخلف وسائل الانتاج وحاجات السوق المحليـة ، كان بالمقابل يحصر اهتماماته وعلاقاته في حدود السياسة المحلية ، ولكن تزايد الانتاج من ناحية وارتفاع الاسعار في الخارج من ناحية أخرى نقلت طبيعة الاهتمامات والمصالح مـن اطارها المحلي الى اطارها الخارجي .

وبالاضافة الى نمو قطاع الانتاج لدرجة جعل الحاجة للسوق الخارجية حاجة ملحة فقد نما قطاع الخدمات أيضا وتنوعت أيضا طبيعـة الخدمات التـي يقدمها واتسع نطاقها ، فبالاضافة الى قطاع السياحة ، وهو القطاع التقليدي في لبنان ، توسعت تجارة اعادة التصدير ، ونما قطاع البنوك ، اضافة الى تزايد الخدمات الفنية التي تقدمها السوق اللبنانية ممثلة بالعديد من المكاتب الاستشارية وبالتحديد في مجال المال والاقتصاد اضافة الى ان لبنان قد أصبح المركز الرئيسي في المنطقة للشركات الهندسية ولاعمال المقاولات ، والتي (رأسها) في لبنان ولكن جسمها في الخارج .

ان النمو الهائل الذي طرأ علـى القطاعات المختلفـة للاقتصاد اللبنانـي مرتبط بالامكانيات التسويقية التي وفرت له ، وفرض على لبنان نمطا جديدا من التوجهات ، بحيث تبدل الاتجاه الرئيسي لحركة الاقتصاد اللبناني من سوق لمنتجات غيره من الدول الى اقتصاد بدأ يبحث لنفسه عن أسواق لتصريف منتجاته وخدماته ، واذا كانت اوروبا الغربية بحكم دورها في الاقتصاد العالمي قد لعبت دور المصدر فانها وللسبب نفسه لا يمكن أن تلعب دور المستورد لان هذا يتناقض تمام التناقض مع نمـط العلاقات التي درجت على نسجها مع غيرها من الدول . خصوصا اذا ما كانت المواد المصدرة اليها هي مواد جاهزة للاستهلاك وليست مواد خام . ولذا فقد كانت المنطقة العربية هي المجال الحيوي للاقتصاد اللبناني وبالتحديد على صعيد التصدير في الوقت الذي شكلت أوروبا الغربية والولايات المتحدة مصدر الواردات اللبنانية ، وبدا (لبنان) يكتشف عمقه العربي ، بعد أن اكتشف أكثر فأكثر الفوائد التي تعود عليه من ذلك العمق .

لقد انعكست زيادة الصادرات اللبنانية سواء من السلع او من الخدمات على حجم الدخل القومي في لبنان وبالتالي على متوسط الدخل الفردي للمواطن اللبناني . وفيما

يلي جدول يوضح هذا الأمر ، ولتبيان مدى ارتفاع معدل الناتج القومي والدخل الفردي ما علينا سوى ملاحظة الارقام المتعلقة بالنسبة للبنان للعام ١٩٧٤ — ١٩٧٥ قياسا بمجموعة من الدول العربية منهما دولتان بتروليتان هما العراق والسعودية .

اسم الدولة	الدخل القومي (مليون دولار)	عدد السكان (مليون)	متوسط الدخل الفردي (دولار)
لبنان	٢٩٠٠	٣,١٤٠	٩٢٤
السعودية	٦٨٠٠	٨,٦٧٠	٧٨٤
العراق	٥٠٠٠	١٠,٧٤٠	٤٦٥
سوريا	٢٥٣٠	٧,١٣٠	٣٥٥
الاردن	٨٠٠	٢,٦٤٠	٣٠٣
مصر	٨٤٠٠	٣٦,٦٠٠	٢٣٠

ولو اخذنا نسبة دخل الفرد اللبناني بالقياس الى دخل الفرد في الدول المذكورة لاكتشفنا أن دخل الفرد اللبناني هو ٤ أضعاف دخل الفرد في مصر و ٣,٠٤ مرة ضعف دخل الفرد في الاردن و ٢,٦ ضعف دخل الفرد في سوريا وضعفا الفرد في العراق و١,١٧ مرة بالنسبة للفرد في العربية السعودية .

وتجنبا للدلالات الخاطئة لموضوع ارتفاع الدخل القومي ، باعتبار ان العبرة في النهاية هي في طريقة توزيع هذا الدخل . وهنا تلعب طبيعة النظام الطبقية وملكية وسائل الانتاج دورا هاما في توزيع الدخل القومي بطريقة غير عادلة ، بحيث تتفاوت الدخول بدرجة كبيرة من طبقة لأخرى ، ومن فئة لأخرى داخل الطبقة نفسها .

لكن وبرغم عدم عدالة التوزيع ، فان النمو العام للاقتصاد اللبناني قد عكس نفسه حتى على الفرد اللبناني العادي الذي حصل على مستوى معيشي متميز نسبيا قياسا بالاوضاع المعيشية للمواطن العادي في الدول المجاورة .

ان ما تقدم يؤكد بما لا يترك مجالا للشك النمو الكبير الذي شهده الاقتصاد اللبناني والبحبوحة النسبية التي يعيشها المواطن اللبناني والتي هي ليست وليدة التركيب الطائفي بقدر ما هي وليدة الدور الانتاجي الذي اضطلع به لبنان . وبكلمة أخرى فقد لعب لبنان دورا اقتصاديا منافذه الرئيسية كانت المنطقة العربية بالدرجة الاساسية باعتبار أن تزايد الناتج القومي مرتبط بتزايد دور القطاع الانتاجي وقطاع الخدمات في لبنان واذا كان لبنان يعتمد على الغرب في وارداته فان المنطقة العربية هي السوق الرئيسية لصادراته والتي هي العامل الرئيسي وراء تزايد الناتج القومي وبالتالي الدخل الفردي ، تلك الزيادة التي لم يكن ممكنا تحقيقها لولا المجالات التي فتحت أمامه .

ان توسع الاقتصاد اللبناني ونموه قد ساهم في تبديل تركيب القوى العاملة في الاقتصاد اللبناني ، وجعل من الحاجة لليد العاملة الرخيصة حاجة متزايدة لتلبية متطلبات كافة فروع الاقتصاد اللبناني ، وهنالك قطاعات بأكملها كقطاع البناء تعتمد اعتمادا كليا على اليد العاملة غير اللبنانية ، وقطاعات أخرى كقطاع الزراعة تعتمد بدرجة كبيرة على الفلسطينيين والسوريين وبالتحديد في الساحل اللبناني . اضافة الى تزايد أعداد العمال غير اللبنانيين في مجالات عدة وبنسب وأعداد تختلف من قطاع لآخر .

ان من تسميهم القوى الانعزالية بالغربـــاء هم عنصر أساسي لاستمرار الاقتصاد اللبناني في التقدم والتوسع في وتيرة نموه الحالية ، ويكفي للتدليل على ذلك ان نتذكر توقف قطاع البناء وبشكل شبـــه كامل بعد حوادث أيـــار ١٩٧٣ ورحيل العمـــال السوريين .

ان لبنان في اعتماده على العمال غير اللبنانيين يعيد بطريقة اخرى تجارب دول أخرى في هذا المجال وبالذات معظم الدول الاوروبية الغربية التي قيل في وصف اعتمادها على العمال الاجانب « لقد اعتمدت عليهم لدرجة ان رحيلهم سيكون مصيبة فيما لو حدث » و « العمال الاجانب هبة يقدمها الفقراء الى الاغنياء » * .

ان من تسميهم القوى الانعزاليـــة (بالغرباء) هم الركـــن الذي يقع على عـــاتقه الاقتصاد اللبنـــاني ، ومقابل اقل الاجـــور التي تدفع لهـــم يقومون بأكثر الاعمـــال شقاء وحاجة للجهد ، ذلك الجهد الذي يتحول الى زيادة في الناتج القومي والى فائض قيمة يصب في جيوب البرجوازية اللبنانية . وبالنهابة فان أي حديث عن الغرباء سوف يعني بالضرورة حديثا عن ازدهـــار لبنان واستمرار تقـــدم واستمرار حصول الفرد اللبناني على معدل الدخل المرتفع الذي يزيد حتى عن دخـــل الفرد في بعض الدول البترولية .

ان نمو الوضع الاقتصادي في لبنان قد ساهم في زيادة فرص العمل المتاحـــة أمام اللبنانيين ، ولم يعد للوظيفة الرسمية ذلك البريق الذي كان لها في الماضي . وان زيادة الفرص قد حررت الفرد اللبناني ، نسبيا ، من شبكة العلاقات والتوازنات الطائفية التي طالما تحكمت في المواطن اللبناني . واذا كانت الدولة الطائفية قد اعتبرت الانتماء الطائفي أساس التعيين ، فان الكفاءة الشخصية بشكل عام هي مفتاح الوظيفة فـــي القطاع الخاص ، لأن المؤسسة الخاصة تسعى للربح وهذا لا يؤمنه لها الا الموظف الكفؤ . وقد ترتب على هذا الوضع مزيد من تحرر الجيل الجديد من ربقـــة العلاقات الطائفية ، ومن سيطرة الزعامات الطائفية التي كانت تتحكم بمستقبل الكثيرين .

ان خير مثل على المنافسة القائمة بين وظائف القطاع الخاص ووظائف الدولـــة استقالة عدد كبير من خبراء مكتب الاحصاء اللبناني نتيجة لحصولهم على وظائف في القطاع الخاص بمرتبات هي ضعف ما تقدمه لهم وظيفتهم الرسمية .

دولة طائفية أم دولة برجوازية ؟

ان النظام الطائفي قد عجز عن بناء حتى الدولة البرجوازية القادرة على توفير بعض الخدمات التي يتطلبهـــا النمو الذي طرأ علـــى القطاع الاقتصادي وبعض المتطلبات البسيطة التي يحتاجها المواطن . فهنالك سيل الازمات المستمر ، وآخرها كان فضيحة المرافىء في بيروت وطرابلس والتي كانت قد هددت التجارة اللبنانية بالشلل وغيرها من الفضائح التي تعكس التناقض بين التصورات المختلفة لدور الدولة ، أهي (مزرعة) فردية تؤمن مصالح فلان أو فلان من الزعماء ، أم هي دولة لها وظيفة محددة ترتبط باطار طبقي محدد لا بد وان تواكب تطوره وتتطور معه . ولو اخذنا مثلا حادثة مرفأ بيروت لاتضح بما لا يقبل الشك تناقض المصالح بين اهل النظام انفسهم ، فالرشاوى التي تدفع والطريقة المتخلفة التي تسير بها أمور المرفأ تحقق مصالح بعض المتنفذين

---

* لمزيد من الاطلاع والتفاصيل راجع (**بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي**) الصادر عن مركز الابحاث ، دور العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي ص ٧٣ — ٩٩ .

والذين توصلوا الى وظائفهم تلك بحكم التركيبة الطائفية . وفي الوقت نفسه فقد لحق الضرر بمصالح طبقة بأكملها هي طبقة التجار التي تخسر يوميا من جراء الطريقة التي تسير بها أمور المرفأ . وباعتبار ان التاريخ لا يسير الى الوراء فان الامور في النهاية سوف تحسم لصالح مطالب طبقة التجار حتى وان كانت على حساب متنفذي المرفأ . والا لما قام واحد من اهل النظام بفضح ما يجري في مرفأ بيروت وهو عندما قال ما قاله فانما كان يعبر عن مصلحة طبقية لقطاع أوسع من قطاع المستفيدين حاليا من أوضاع المرفأ ، والذي هو ليس سوى نموذج لما يجري في مؤسسات ومرافق الدولة .

ان المثل الاكثر وضوحا على التناقض بين ما هو قائم (الدولة الطائفية) وبين حقائق الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي اللبناني هو فيما تردد منذ فترة غير قصيرة عن النقص في قوى الامن الداخلي ، والاعتبارات الطائفية التي كانت وراء عدم استكمال هذا النقص . ففي الوقت الذي فتحت به احدى دورات قوى الامن ، اضطرت الدولة لأن تأخذ من المتقدمين عددا أقل من العدد المطلوب ، اذ تقدم من احدى الطوائف عدد أقل مما تعطيه القاعدة الطائفية للوظيفة . في الوقت الذي تقدم به من الطوائف الاخرى عدد أكبر مما تعطيه نفس القاعدة الطائفية وبالقياس لما تقدم من الطائفة الاولى ، وقد كانت النتيجة الرضوخ للاعتبارات الطائفية وعين من المتقدمين عدد أقل من احتياجات النظام .

وفي ضوء الحقيقة البديهية التي تقول بأن النظام الطائفي في النهاية ما هو الا نظام طبقي ، لا بد من طرح السؤال التالي ، هل يمكن للنظام الطبقي ان يخضع للاعتبارات الطائفية لدرجة انه سيعتمد على جهاز قمع عدده أقل من العدد المطلوب . وهل الطائفية هي التي ستحمي النظام الطبقي ام جهاز القمع الذي سيكون تحت يد الطبقة الحاكمة . ان الجواب المنطقي هو أن الطبقة الحاكمة التي ارادت الطائفية وسيلة لحماية مصالحها لا يمكن لها الا ان تتخلى تدريجيا عن الطائفية عندما تصبح قيدا على حركتها وعلى مصالحها باعتبار ان الطائفية ليست هدفا في حد ذاتها بالنسبة للكثيرين من أهل النظام اللبناني والذين بدأوا يعون حجم وطبيعة التطورات التي طرأت على الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي في لبنان .

هذا الوضع عبر عن نفسه بوجود تيارين في الطبقة الحاكمة ، يعبران عن التعارض القائم بين التيار الانعزالي الطائفي والذي ما زال يعيش مفاهيم النصف الاول من هذا القرن والذي يعتبر الطائفية قضية بحد ذاتها ولا مصلحة له الا من خلال استمرار هذه الظاهرة المرضية حيث يستمد منها نفوذه السياسي ومصالحه ولا يستطيع ان يستمر في تكتيل جماهيره من حوله الا من خلال اللعبة الطائفية ، ولا تقتصر هذه النزعة على الزعامات المارونية بل انها تتسع لتشمل زعامات سياسية لطوائف أخرى . وان كانت المسألة بالنسبة لها أقل حدة .

وعلى الجانب الآخر فقد بدأ بالبروز ومن داخل مؤسسات النظام نفسه تيار اخر أكثر انفتاحا على حقائق العصر وعلى حقائق الوضع اللبناني ويحاول ان يطور النظام اللبناني ليتناسب والحقائق الجديدة ، تطوير يهدف الحفاظ على الاسس الطبقية للنظام اللبناني . مع محاولة تبديل اسلوب العمل الذي تسير عليه الدولة والوظيفة التي تؤديها . ويمكن لنا على سبيل المثال ان نلحظ تباين المواقف بين ريمون اده من ناحية وبيار الجميل من ناحية أخرى اضافة الى أطروحات هنري اده وغيره من الاسماء التي لمعت في عهد حكومة الشباب والقصة الشهيرة لمرسوم ١٩٤٣ وقضية الدواء وغيرها من المسائل التي انتهت باستقالة وزراء تلك الحكومة تباعا .

ان المشكلة الطائفية التي تفجرت في لبنان والتي ما زالت تحرق لبنان وتنتقل تباعا من منطقة لأخرى والاطروحات من طراز قبرصة لبنان وغيرها هي قضيـــة القضايا التي لا بد من ايجاد حلول لها . وقد آن الاوان للوقوف أمام المشكلة الطائفية وتصفيتها من الحياة السياسية اللبنانية . وبرغم عمق الجذور التاريخية لهذه المشكلـــة فبلا شك فان تقنين القضية الطائفية هو الذي أعطاها صفة الاستمرارية والحياة . وبالمقدار الذي تشكل فيه مسألة الطائفية خطرا على الجماهير الشعبية فانها تشكـــل خطرا موازيا على النمو والتقدم الذي طرأ على الاقتصاد اللبناني ، والمستفيدين الاول من هذا التقدم هم البرجوازية اللبنانية الصاعدة . واذا كانت القوى التقدمية قد قالت كلمتها في هذا الخصوص ، فان البرجوازية المسيحية بالدرجة الاولى مطالبة بأن تقول كلمتها أيضا . وعندها يستوي الصراع ويأخذ مداه الحقيقي ، ولكن على الاقل يكون المجتمع اللبناني ككل قد خطا خطوة كبيرة الى الامام وهي بالتأكيد لصالح البرجوازية اللبنانية وفي رأسها البرجوازية المسيحية . ومهما تمت من عمليات مراوغة ، فلا أحد يستطيع أن يأخذ من العملة وجهها الواحد . و « الغرباء » الذين يذبحون في الشارع هم أنفسهم الذين يعطون من عرقهم فائض القيمة وبالتالي الرفاه للمجتمع اللبناني . وعندما يذبح « الغرباء » ويطردون في هـــذا الوقت نفسه يذبح الازدهار اللبناني ورفـــاه المواطن اللبناني .

مليون عصفور

ايتـل عدنان

يتصل بي موريس بالهاتف . انه يريد اخراج فيلم ، ويطلب مني السيناريو . يصر موريس على أن يكون الموضوع حول عامل أقنعه موريس ورفاقه خلال احدى رحلات الصيد بالمجيء الى لبنان .

وليضعني في الجو ، عرض موريس في اليوم التالي علي فيلما ملونا مقيـاس (٨ سوبر) قام بتصويره مع رفاقه في البادية السورية وجنوب شرق تركيا .

يبتدىء العرض . أرى مساحات مفتوحة على الهواء والغبار . هناك عمود من الغبار يزوبع ، وسماوات رحبة مخططة بالاحمر الناري . أرى «جيب» الفولكسواغن يسوقها بيار ، والى جانبه موريس وطوني وفؤاد . بنادق الصيد واضحة للعيان .

ننتقل الى مشهد حيث العصافير تعبر السماء كتشكيلات الطائرات . انها وقائع حرب ١٩٤٤ ، أو أفلام الحروب التي صورتها . التربة كما في ليبيـا ، والصيادون يشبهون جنود « افريكا كورب » السمر .

هناك مشاهد جميلة جدا : مستنقع تعبره الجيب وتنثر حولها الماء . للوحل لون الصلصال المفرح . العصافير تعود ولكن الدنيـا تعتم . المغيب رائع باحتدامه . الصيادون يصوبون بنادقهم باتجاه السماء كأنها قواعـد لاطلاق الصواريخ . انهم يضحكون ليكشفوا عن اسنانهم وعافيتهم ولذتهم .

يعلق موريس بحماسة . على الارض تجلس زوجته ، وزوجة أخيه التي كانت زوجته سابقا ، وزوجة أخيه الآخر ، وصديقة لي ، وانا . جمهور كله من النسـاء يحتشد في شقة من أفخم منازل بيروت . طوني هو ابن عم صديقتي ، ويتصرف تجاه كل شيء بشكل مغيظ . كل ما يهمه هو ان « الرجال » رفضوا مرافقته في رحلـة الصيد هذه . انهم لم يريدوا ازعاج انفسهم .

فجأة نسمع لحنا لـ « بنك فلويد » . موسيقى متقطعة . على ايقاع هذه الموسيقى المتقطعة تتساقط العصافير . المونتاج تام . طوني يطلق النـار . يسقط عصفور . بيار يطلق النار . يسقط عصفور . موريس يطلق النار . يسقط عصفور . فؤاد يطلق النار . يسقط عصفور . كل الوجوه طلقة الا وجه فؤاد شقيق موريس . فؤاد هو القاتل الكامل ، يتعذب لأنه لا يقتل كفاية . الطلقة في جسد العصفور اصطدمت بشيء هش . لم يكن اصطدامها صلدا أو ناجحا .

فؤاد يفضل الصيد على التقبيل . انه يمقت عبارة ممارسة الحب ، لأنه كما يقول ، لا يمارس شيئا . انه يفضل مجموعة جيب ــ سرعة ــ بادية ــ عصفور ــ طلقة على مجموعة فتاة ــ في ــ سرير ــ طز . حتى « البارتوز » يضجرونه لأنه ليس من « السبور » كفاية أن تنغلق مع مجموعة وتصبح مخبولا بفضل الحشيش .

موريس ، بيـــار ، طوني ، يبدون بعض الاهتمام بكل شيء . ولكن لم يجـــد احـــد منهم بعد المرأة التي يمكن ان تعوضهم عن سياراتهم او تمنحهم نفس الشعور بالقوة . هناك سباق اكثر اهمية من ليلة حب . والذهاب الى الصيد افضل من المشاركـــة في السباق . اولا ، هذا صحي اكثر ، وثقافي اكثر . نخرج من لبنان ، ونبتدىء بالتعرف علـــى البلد الشقيق اي سوريـــة . السوريون ليسوا اغنيـــاء مثلنـــا ، وغـــير مجهزين مثلنا ، وليس لديهم اللياقة اللازمة ... ليصطادوا جيدا . في السابـــق كان للاوروبيين نفس ملامح الناس الذين نشاهدهم الان على الشاشة ، والذين كـــانوا يذهبون للصيد في سورية والعراق ، او اي مكان اخـــر ... امـــا الان فاللبنانيـــون المسيحيون « المودرن » هم الذيـــن يذهبون الى حيث يريدون بعتادهـــم العسكري السياحي ، ترافقهم الكاميرا لتصوير بطولاتهم وانفسهم : لحم الساق ، الاحذيـــة ، الشورت ، ازرار وسحابات الشورت ، القمصان مفتوحة ، والشعر اسود ... ثـــم ان هؤلاء الاربعة هم رجال اعفاء جدا . انهم لا ينامون ابدا .. سوية .

ينتهي الفيلم بمشهد لسيارات محشوة بريش عصافير مخردقة ومرتخية . وفي مثل هذا الصيد تحل « الفولكسواغن » محل الكلاب لانها تسير على جميع الطرقـــات . ويشرح موريس بكثير من الرقة ان فيلمه تعطل هنا . الجميع يطمئنه ، كل شيء علـــى ما يرام ، بل ان ذلك تحفة فنية قصيرة . كم تدل تشكيلات العصافير ـــ الطائرات على صدق الطبيعة . كل شيء متماسك .

قال موريس : لم تشاهدوا شيئا . لا استطيع ان اعبر لكم عن البادية يجب ان تذهبوا لتروا ، اما انتن النساء فلـــن تشاهدنهـــا ابدا . ان علينـــا ان نقطع طرقـــا والاستعانة بخارطة وبوصلة لرؤية البادية فعلا . انتن لن تشاهدنها ابدا .

طبعا ، نحن النساء كنا سعيدات بهذا المقطع من السينما الملونة وغـــير الكاملة . لقد منحت هؤلاء الرجال الذين نراهم يوميا اهمية اضافية . في حلقة ضيقة جدا ازداد سحر هؤلاء الذكور العاديين . كل واحد يلعب دوره جيدا في هذه المسرحية .

قالت احدانا : المرة القادمة تأخذنا معك . اما الباقون فلم يكلفوا انفسهم بالرد .

بعد بضعة ايام يتصل بي موريس . لدى فكرة . يجب ان اراك . اريد ان اخـــرج فيلما معك . ولكنه سيكون فيلمي . اريد ان أصنعه معك .

في هذه القاعة من منزل زوجة موريس الواســـع نلتقي لاول مرة حـــول موضوع الفيلم .

ـــ ساخبرك بسرعة عما اريد . انت تعرفين اهمية السينما عنـــدي . ولكنني لا استطيع ترك أعمالي للتفرغ للسينما . حتى لو احتجت لعشر سنوات فانني سأعـــد فيلما تجاريا . فيلما حقيقيا عن جد . اريد ان ابرهن لنفسي انني استطيع ذلك .

انت تعرفين ايضا ان لدى وساوس ، وتعلمين كم احب سورية . ثم انني اعرفها . لا اسير على الطرقات المعروفة ، بل امضي في كل مكان .

انطلقي من ضيعة سورية . هذا ما يجعلني افكر في ان آخذك الى هنالك .

ـــ انني اعرف القرى السورية . غالبا ما صيفت فيها وانا طفلة .

ـــ انها قرية نائية . القرى هناك ذات اسطحة كقوالب السكـــر ، مخروطـــة ، مكعبة . كل هذا من تراب الارض المحروثة . كل هذا من ذهب تحت الشمس . هؤلاء الناس بسطاء جدا وكرماء جدا . لم يفسد داخلهم بعد . ابدا .

ـــ كيف ذلك ؟ أليس لديهم الراديو ؟

ـــ نعم . ولكن حين دخلنا بيوتهم ، كنا أول الاوربيين الذين يرونهم في حياتهـــم . عفوا اريد ان اقول .. اللبنانيين .

ـــ نعم . افهم ذلك . أول اناس « مودرن » .

ـــ هذا ما اقصد . في السابق كان الاجانب مثلنا . الان نحن نمثـــل كل مـــا هو « مودرن » . انهم ينظرون الى عتادنا وبنادقنا . . .

ـــ تقصد رشاشاتكم .

ـــ تماما . ان قدرة النار في بنادقنا امر لا يمكن تصوره بالنسبة لهم .

ـــ هل قتلتم كثيرا من العصافير ؟

ـــ كلا . انهم في سورية اكثر من لبنان . ومـــع ذلـــك فان سورية فقـــدت كثافة عصافيرها . على كل حال ان رحلتنا القادمة ستكون الى تركيا . كل شيء هنالك بكر للصيادين . وكل ما نطلبه موجود .

ـــ حسنا ، حين نصل الى هذه القرية ، ماذا ستفعل بخصوص الفيلم .

ـــ اليك . انهم مندهشون . انهم معجبون بنا . أقيم صداقات معهم . ثم اعود اكثر من مرة الى هذه القرية . في كل مرة يتعرفون علينا . وفي كـــل مرة يتغـــيرون . ولا يعودون كما كانوا . لقد رأونا .

ـــ وبعد ذلك .

ـــ اعود بواحد منهم او اثنين الى بيروت . اريد ان ادعوهم .

ـــ هل تأتي بهم ام يأتون وحدهم ؟

ـــ لا اعرف بعد . ولكن لا اهمية لذلك . اتعرفين . ان سوريا شابا في بيروت كما نحن في باريس .

ـــ تعني سوريا من هذه القرى ؟

ـــ طبعا !

ـــ افهم . انت تريد أن تخرج فيلما كأفلام العمال الجزائريين في باريس ؟

ـــ تماما ، ولكنني غير متأكد . هنالك اولا جمال البادية التي اريد ان اصفهـــا . انت لا تعرفين روعة ذلك .

ـــ ولكن الفيلم الجمالي جدا لا ينجح .

ـــ جمالي جدا جدا . كلا . بما انني اريد ان اعد فيلما ، ولان المسائـــل المادية لا تشكل عقبة ، فانني اريد أن اعده لاعبر عن وجهة نظر الصيادين الموجودين هنـــالك والفخورين بتفوقهم . انهم يحبون هذه القرية انها جميلة وفطرية .

ـــ انا يهمني السوري في بيروت .

ـــ طبعا . على كل لن يكون هنالك سوري واحد ، بل عدة . وهكذا ستكون هناك نهايات مختلفة .

ـــ اذن ، ستحاول ان تجد لي ورشتين او ثلاثا ، تعرف متعهديها وسأذهب كل يوم

قليلا ، لاقترب اكثر من حياة العمال السوريين في لبنان . ان عددهم هو في حدود المائتي الف .

ـ هؤلاء متكيفون مع حياه بيروت ، ولا شيء يدهشهم .

ـ ذلك يحتاج الى دراسة . على كل حال انا بحاجة للاقتراب منهم اكثر ، لارى مشاكلهم الخاصة ، ومحيطهم .

ـ كلا . كلا . انت لا تفهمين . انت تقومين بكتابة النص وانا اعد الفيلم .

ـ ولكنني لا استطيع كتابة النص من الهواء .

ـ بما انني اصحبك الى سورية .

ـ هنا المهم .

ـ هذه وجهة نظرك وليست وجهة نظري .

ـ هذا الفيلم يجب ان يعبر عن امر ما . لهؤلاء الناس مشاكلهم ، وحياتهم الخاصة ، وربما لديهم امور مهمة جدا يقولونها .

ـ دعيني اتصرف . فكرت ان استدعي من باريس صديقي جان بيار الذي يعرف لبنان ، والذي سبق ان عمل في السينما .

ـ تعامل مع مخرج من بيروت ، من بين الشباب الذين تخصصوا في الخارج ؟

ـ انهم ، اما ان يسرقوا فكرتي ، او ان يفرضوا علي ارادتهم . ان ما اريده هو ان يساعدني احد على تنفيذ مشروعي . هذا التناقض ...

ـ في هذه الحال استدع اذن جان بيار .

اشتغل جان بيار في الحقل التلفزيوني وفي التصوير . انه ضائع نوعا ما تجاه عصبية موريس ، ولقد وافق على رأيي انه من الصعب صنع فيلم جيد من سماوات البادية الحمر وحدها ، خاصة وان موريس يريد ان يعرض فيلمه في المهرجانات وفي الصالات التجارية . يقترح جان بيار ان نختار من بيروت نفسها عاملين سوريين مخضرمين في عملهما ، وان ينتهي الفيلم بتأقلم احدهما مع مجتمع اللذة في شارع الحمراء (بما في ذلك الفليبرز) ، بينما تكون نهاية الثاني تعيسة . قلت انه يغتال رب عمله . قلب جان بيار شفته وحرد موريس . قال : لقد وصلت الى النهاية ، بينما اريد انا ان اظهر السعادة في القرى السورية ، حيث الحكمة والتكيف مع فصول الطبيعة .

قال جان بيار :

ـ الربيع السوري رائع . انني اعرفه .

قلت :

ـ اسمع يا موريس ، اوضح فكرتك ، ثم نعمل سوية . وفي هذا الوقت سأذهب في جولة على الورشات . انه امر يعنيني في جميع الاحوال . وكنت انوي القيام به . اما الان فقد اصبح لدي مبرر لذلك .

*

لا بد من القول ان في هذا المركز الذي يستقطب جميع الدعـــارات اعني المدينة ، هنالك الكثير من المال وورشات لانهائية . امتزج الاسمنت مع الارض ، وشيئا فشيئا حنق معظم الاشجار . المدينة تبدو من كل نافذه مثل لعبة ضخمة هائلة من المكعبات بالوانها التي تلتهمها الشمس . يجب ان نستيقظ باكرا جدا حتى نرى المشهد ينجلـي بالنور الصاعد من وراء جبل صنين : آنذاك تشكل كل هذه الاحجام بالوانها الشاحبة الرقيقة التي لا يتدخل في ايقاعها اي شكل خارجي ، شجرة كان او فضاء ، تشكـل لعبة عملاقه من الابنية ، تمنحني في كـل مرة شعورا بالرهبة قريبـا من الصوفية ، وشبيها بما احسست به مرة عند المغيب في قرية « تاوس » احدى قرى الهنود الحمر في اميركا .

مع ذلك بعد ساعة تهبط على هذه المدينة قتامة شريرة ، وتتضح التناقضات في هذه المدينه التي ليست بصناعية ولا تجارية . بيوت فخمة بالقرب من اكواخ قذرة ، وبيوت متعددة تنبت كاقفاص من الاسمنت وتركب بعضها بصبر .

في نفس الشارع حيث اسكن ورشات كبيرة لا تنتهي الواحدة منها بسنتين . هناك ورشات اخرى في الحي الذي تقطنه اغلبية مسيحية في هذه المدينة ، حيث ما تـزال غريزة الغيتو تطبع الشرق الاوسط بطابعها القوي . يمكننا القول ان بيروت يفصلها خط من الشمال الى الجنوب ، الى الغرب الاحياء الاسلامية ، والى الشرق الاحيـاء المسيحية . وهنا وهنالك ، خاصة على حافة البحر ارض حيادية مخصصة للسياحة والدعارة .

اثرثر في الورشات مع العمال السوريين وحيث ارسلني موريس . انهم شبـاب ، عمال يدويون ، عمال اسمنت ، معظمهم من الموسميين . كما في كل الاماكن ، انهـم يشكلون يدا عاملة رخيصة بالنسبة للبلد ، وان كانت الاجور التي تدفـع لها تعتبر ممتازة بالنسبة لما تتقاضاه في بلدها . المتعهد لبناني ومتوحش . انه يخاطبهم ، وكأنهم اقل من بشر ، او دواب لا تمشي على اربع قوائم بل على اثنتين نظرا لضيق السلالم . أما المتعهد فغاية في التأنق ، ولا يتخلى عن عقدة الرقبة ابدا . يصل في سيـارة فخمة وجميلة جدا ، وفاحشة الضخامة من الخلف . انها سيارة بويك او شفروليه . العمال صغار القامة ، سريعو الحركة ، عضلاتهم مفتولة ، وكلهم حياء وكتمان وصمت .

أريدهم أن يتكلموا . يرفضون . كل شيء في نظرهم على مـا يرام . عند الظهر يأكلون على الارض ، والاسمنت يختلط دائما بطعامهم . في المساء ينامون في الطابق حيث يعملون . على الارض . لا يوجد مرحاض ابدا في هذه الورشات . ابدا . كل شيء يتم على الارض ايضا . وهكذا ليس هناك ورشـــة بدون روائح قذرة . عندما تمطر ، صيفا او شتاء ، تبقى الامور على حالها . يبقون مسمرين في أماكنهم في الهواء والرطوبة ، بانتظار النهاية . بعد تركيب المصعد مباشرة يعطل ، ويبقى مفتاحه مع المتعهدين او الملاك او الزبائن . حين يتوجب رفع الحجرة الى الطابق العاشر ، يجب رفعها على الاقدام . هكذا .

أحدثهم عن قريتهم . يقولون انها بعيدة ، هنالك . بيروت ، هذا عظيم . كيف كانت ردة فعلهم حيال هذه المدينة . يقولون : الله يحميها . هل هم مشتاقون الى اسرهم ؟ يأتي الجواب ، لا ادري ، او كلا . ارسل لهم مالا . هل تحبون اللبنانيين ؟ طبعا ، هذا جوابهم . انهم اخواننا ، ولكنهم اكثر تطورا منا . لديهم سيارات كبيرة ، وبيوت جميلة .

عندما أقول لموريس انه لا يمكن ان نستنتج من هذا كله الا الدوائر الزرق حول العيون ، والظهر المحدودب ، والحزن ، وصوت آلات طحـن الاسمنت الجهنمي ،

والشمس اللافحة ، والمطر الثاقب ، كل ذلك يقال بسرعة . بضعة مشاهد كبيرة ، وينتهي الامر . عندما أقول ذلك لموريس يخيب أمله . حتما ان فيلمه يدور في الفراغ .

*

في ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، اشتعل الحقد . مليارات من سنوات الكبت والحرمان عادت الى التعبير عن نفسها . ظهر الاحد مرت سيارة باص مليئة بالفلسطينيين العائدين من مخيمهم أمام كنيسة كان يقدس فيها رئيس حزب الكتائب المسيحي اللبناني . كمين أم مصادفة ؟ لا أحد يعلم . مهما يكن فان ميليشيا الحزب أوقفت الباص ، وانزلت ركابه ، ورمتهم بالرصاص واحدا بعد الآخر .

الخبر يخترق المدينة كصدمة كهربائية . والصمت يغطي بعد الظهر بأكمله . وعند هبوط الليل كانت الانفجارات تهز المدينة . زخات الرشاشات تسمع على فترات زمنية تتضاءل تدريجا . الفلسطينيون يثأرون لموتاهم الثلاثين . الكتائبيون يردون على النار .

كل نزاعات العالم العربي بممثليها هنا يشتركون في المجزرة . كل البائسين أصيبوا بالرعب . هذا حصاد العشب الطري . كل ثانية يسقط جسد .

صباح الاثنين تجمع الناس حول سيارة مرسيدس . أصيب السائق بعدة طلقات في رأسه . دماغه تناثر والتصق على جدران السيارة من الداخل . مادة تلتصق بمادة .

أطراف عدة تشترك في هذا الارهاب العام . ولكن يبقى حزب الكتائب واليمينيون المسيحيون من جهة ، والثوار الفلسطينيون المتمردون من جهة اخرى ابرز أطراف النزاع .

الحرب الاهلية تستمر . نحن في نيسان عاطر وحار تتخلله النضارة . المدفع يقصف . الميليشيات المحلية تملك أسلحة أكثر من الجيش النظامي .

السماء مخططة هذا المساء ببروق هائلة تشققها من جهة لاخرى . الطرق التي أراها من الطابق التاسع خاوية كأنها لوحة لفنان ساذج . صوت المؤذن في هذا الحي المسيحي من الاشرفية يبدو نشازا ، مع اننا نعلم أن الصوت ليس حقيقيا بل هو اسطوانة . الشرق الاوسط العربي يعيش مصيره . ليس هناك صوت عادي أو زقاقي . هناك قوة مطلقة للارهاب . الطلقات الرصاصية تفرقع وتترك صدى في مدرج اسمه بيروت . الصدى يرجع صوت المدفع فوق كل مساحة البحر . العاصفة تختلط بايقاعات الحرب وتطهر بيروت . لم تعد بيروت مدينة تجار بل مدينة قتلة هائمين فوق خلفية فضائية .

العنف يتصاعد من كل متر مربع من الارض ، وكأنه يتصاعد من غابة معدنية . العقل البشري في هذه الأيام يبدو كجسد عازل أو كقوة عاجزة . المدينة حقل كهربائي مغناطيسي . كل يريد ان يحتك به . الخوف من الالم الجسدي يمنعني من الاشتراك في هذه المعركة . ثمة خطف يومي وتعذيب . النساء يحتجبن في منازلهن أكثر من اي وقت مضى . هذه الحاجة الى العنف أدركتها يوما أمام شريط كهربائي اقتلع من « بريز » : كانت بقايا من الاشرطة النحاسية البيضاء عالقة في الثقبين ، وكنت أسمعها تقريبا تناديني . وكنت أريد بكل قواي أن المسها ، واعيد جمعها بيدي ليعبر جسدي هذا الصعق الكهربائي ، ولادرك معنى الاحتراق . لم أقاوم هذه الرغبة الا بصعوبة بالغة .

بلد بأكمله يرضخ لنداء العنف هذا . لذة القتل تتبرعم برفقة كل التبريرات التي اعطيت لها . عند الحواجز فتيان لم يعرفوا بعد كيف ينامون بلياقة مع فتاة ، يعرضون

قمصانهم المغطاة بالدماء او يتنزهون في سيارات لم تغسل بعد من بقع الدم ، وبدون خجل .

مضى الاسبوع في عد القتلى . يبدو ان وقف اطلاق النار تحقق . مساء هذا السبت: حرائق وتخريب . المرفأ يحترق . تخرج الى الشرفة وريثة مستودعات الكحول . منزلها يواجه السنة اللهب . المرفأ جزء من اسطورتها . انها تحاول من سطيحتها المحاذية للبحر ان تستصرخ رجال الاطفاء ، والمرفأ يستمر في الاحتراق حتى السابعة صباحا .

صباح هذا الاحد اخرج الى الشارع للمرة الاولى منذ سبعة أيام . عند الاشارة الحمراء تأتيني فتاة صغيرة بعينين زرقاوين تميلان الى الخضرة لتبيعني حجرا صغيرا ازرق على طريقة المتسولين . أطردها واندم . لقد منحت للحظة هذا الشيء الرخو الذي نسميه العالم نوعا من الحياة . يا لصبر الشمس .

*

علم فيتكونغ يرفرف فوق مدينة هوشي منه . تلك هي « مانشيت » الجريدة . نحن في الاول من أيار ، والانفجارات التي حصلت خلال الليل ، تدل على ان « الامور » ستنفجر من جديد . يتوقف السير للتو . وبفضل الاتصالات الهاتفية المتواصلة يتأكد لدينا بأن السجن ينغلق على كل منا . الفضاء ينغلق على كل منا . نعد الطلقات النارية من الشرفات والسطيحات ونتأمل في تنوعها وحدتها . ننصت الى الاذاعات الاجنبية طوال النهار لنعرف ماذا يجري هنا .. لا حكومة ولا أخبار .

يتقاتلون تحت ضوء القمر . في الليل تتضح الاصوات . الصواريخ تنطلق من المسلخ على الدكوانة ، واخرى تسقط من المكلس على تل الزعتر ، وهو مخيم فلسطيني . المدفع يقصف . والموت يشخط الافق بخط مستقيم .

بين منتصف الليل والساعة الرابعة يندر وجود السيارات . انهـا فقط سيارات ميليشيا الكتائب . شقتي مقززة ، وفي فضاء مكشوف كمرصد . منهـا أرى الجبال مشتعلة . أنوارها قريبة جدا من النجوم . الانفجارات متقطعـة وفظة . ينسحق « الهاون » ككومة من البطيخ الاصفر الفاسد . والبيوت تتساقط في صوت رخو . الصواريخ تجلد البيوت ، والديناميت ينفجر كعين صائبة ، ثم تأتي زخات الرشاشات كرسائل رمزية لارادة منتصرة . والمدينة تتخفى اكثر فأكثر تحت الرعب محتفلة بهذه الارادة التي هي ارادة الموت .

انها اكثر قفرا من حالة منع التجول . لم نعد نرى القناصـة المختبئين ، وكأن الرصاص ينطلق لوحده . هناك اكثر من مائتي باخرة في المرفأ تنتظر تفريغ حمولتها ، ولانها جميعا مشعلة ، فان بيروت في الليل تبدو وكأنها انتقلت من مكانها وانزلقت فوق البحر . تعطلت حركة الزمن .

الحكومة العسكرية التي شكلت بسرعة تذيع « الاخبار » . ليست نشرات حربية بل نشرات سيادية . كل ساعة يعلن الراديو عن فقء عيون ، عن خصي اعضاء .. ، عن وجود اكياس نايلون وبداخلها أجساد مقطعة ومرمية في الساحات العامة . انهم قتلى سكاكين المطابخ وضحايا التعذيب في المقابر .

موريس و« اصدقاؤه » عندي في المنزل . طوني يساعد الكتائب ماليا لانهم يدافعون كما يقول عن اليمين اللبناني ، وعن المصالح . بيار غير حزبي هو ايضا ، ولكنه يساند

الحزب . انه يشجعهم ، يواسيهم ، ويقوم بهمزة الوصل . له أصدقاء في كل مكان ، وينقل الاخبار عن الجهة المعادية .

قال بيار :

ـــ معنويات الفلسطينيين منخفضة جدا في المخيمات . انهم ينامون في الملاجىء ، بالقرب من المجارير المفتوحة . لقد خسروا الف رجل .

قال فؤاد :

ـــ هذا لا شيء أمام ما سيلاقونه . نحن فقدنا مائة وخمسين رجلا فقط . اما الباقي فهم مدنيون سقطوا برصاص طائش . عندما تتم الهدنة سنركز المدافع على أماكن أخرى من التل ، وسيلاقون الموت من كل جانب .

انهم يأكلون ، ويشربون ، ويذهبون . يصعد ناطور البناية . انه بيد واحدة . لقد أضاع الثانية في حادث عمل . لكن هذا لم يمنعه من حمل الكلاشينكوف . انه تائه . « انهم يطلقون النار من البناية المجاورة ! » . وأجيب : « لا » . ليس فيها سوى عمال سوريين . ولقد اختبأوا منذ بضعة أيام .

أخرج الى الشرفة . أرى في الليل العمال السوريين في صف منتظـــم ، والايدي مرفوعة ، دليل الاستسلام ، تحيط بهم الميليشيا ، ثم يساقون الى مركز التحقيق في الحزب . اتصل هاتفيا بصديقي وهو صاحب بنك يسكن في بناية مواجهة : انظر ماذا يجري لهؤلاء العمال . قل لرجال الميليشيا أن يدعوهم وشأنهم . انهم أبرياء . انهم يسمعون لك . ولكن رجل الاعمال هذا الذي يدين بكل ماله لعرب الخليج يكره العرب، ولا يريد المشاكل . ويختبىء في سريره .

قلت في سري : لو نرمي في سماء لبنان مليون عصفور لينفس الصيادون اللبنانيون فيهم عن غريزة القتل ، ويجنبونا هذه المجزرة ...

• • •

قصة غامضة تفجر الاشتباكات من جديد . ثمـــة ميليشيات مسيحية استضافت عراقيين . انها الجولة الثالثة ، وعلى ما يبدو أن الحلقة الجهنمية لن تغلق ابدا . من سطيحتي أرى الزوجين القاطنين تحت منزلي يمارسان الحب على الشرفة في منتصف بعد الظهر . يبدو ان الحوادث أفقدتهما صوابهما ، وربما كانا يحاولان على طريقتهما الخاصة تجاوز قلقهما . اما أنا فاني أرى الزمن ميتا . وليس هناك أحد يملك صورة واضحة عن مجموع العمليات التي تجري هنا وهناك . اما المسجونون داخل منازلهم لا يستطيعون حتى بخيالهم أن يصلوا الى أقرب مناطق القتال اليهم . حتى الخيال نفسه يتوقف عند حواجز الشرطة .

عمودي الفقري شبه أعوج وتائه في الشمس كشجرة منهدة ومقطوعة . أقرأ بتركيز جريدة الصباح ذات الصفحات القليلة والتي تقدم يوميا عبر مقاطع صغيرة فظائع الامس . انها حلقات من الرعب تتوالى بسرعة خارقة . التنوع في الجريمة صاعق وواضح . عندما يسجل « العدو » الفلسطيني او اليسار انتصارا يجيء الرد مباشرا من جانب الكتائب : يطلقون الرصاص على الاحياء الاسلامية والمخيمات ، أو يوقفون في الحي او في ورشات البناء بلا سبب عمالا سوريين ويذبحونهم ، ثم ينقلون في صناديق تضم عشرين او ثلاثين منهم الى المشرحة . وحين يضربون احدهم ضربا مبرحا يلقون به على الرصيف ، لينتشل بسرعة حتى لا يقع أي وباء في الاحياء المسيحية التي يخف تعرضها للنار .

بدأت تلوح بوادر التشفي والرعب . الاتصالات الهاتفية بين الاصدقاء أصبحت أقصر وأقل . في الشوارع بدأ فتيان صغار من الميليشيا بالظهور . انهم يستخدمون الاطفال لانهم أرشق ولانهم يستطيعون التسلل تحت الدخان لالتقاط الاسلحة التي يخلفها العدو ، وهكذا يتعلمون حب الوطن ، وكيف يجب أن يموتوا .

المستشفيات مكتظة . كلما مرت ساعة هدوء نغامر بزيارة أحد الجرحى في المستشفى . المشوهون والمبتورة أعضاؤهم كثيرون جدا . الحالات اليائسة تنتظر في الممرات .

عيناي نبتتان تتفتحان نهارا وتغلقان ليلا . صرت اتمنى ان يخترق صاروخان دماغي لاموت سالمة ، فتلك هي المشكلة . كل شيء يصبح بدائيا . الخلايا تتذكر خفقان الشمس في الايام الاولى حيث كانت نائمة في بداياتها ، وعلى مستوى طبيعة سابقة للانسان . كل ما تعلمناه يطفو . الاجسام هي أيضا تنفجر كالحقد ، كليمونة معصورة ومشققة .

الراديو يعلن عن تأليف حكومة جديدة تحت الضغط الشعبي . ما زالت الناس لا تجرؤ على المغامرة والنزول الى الشارع . خفت الانفجارات . فترات الصمت صعبة ، لان انتظار الجولة المقبلة أمر غير محتمل . الانفجارات نوع من التنفيس الضروري . من يعلم .

صباح هذا الاربعاء ، الناس تخرج الى الشوارع بتردد بعد ليل هادىء نسبيا . هناك رائحة عفونة دافئة تخنق . بيروت في ٢ تموز شمس محرقة في كل مكان . الضوء مزعج للذين بقوا في منازلهم . الزبالة أكوام يلعب فوقها اطفال هذه المدينة الخالية من الحدائق العامة والمنتزهات ، سواء أكانوا أطفالا اغنياء أم فقراء . كأن الزبالة حلت محل الناس في الشوارع . انها ملونة لزجة وذات حضور صاعق . الطقس حار مع شيء من الهواء . المحلات على الغالب مدمرة جزئيا او كليا . الزجاج المتناثر هو الشيء الوحيد الذي يبدو نظيفا في هذه العفونة ، ويلمع كالماء الساكن فوق اسفلت الطرقات .

في مقهى الاكسبرس بضعة أشخاص يتناقشون . يقول لي « أ.ن » ان العرب لا يعرفون للاسف الحقد على الاعداء . انهم لا يكرهون الا بعضهم . انهم ما زالوا في المستوى البدائي ، حيث الخصومات العائلية هي الاهم . وهم لا يهتمون الا بأنفسهم . هكذا يفسر وحشية هذه المذبحة الاهلية التي لم تصل الى مستوى الحرب .

اخترق المدينة شارعا شارعا . بيروت مدينة مخذولة . انها هي الخاسرة . انها تشبه كلبا وضع ذيله بين رجليه . كانت خالية البال حتى الجنون . لقد حشدت في أحشائها كل ما في العالم من أعراف وتقاليد ، ونقائص وثار ، وجشع ورذيلة . وها هي تتقيأ ، ويطفو تقيؤها على كل فضائها . لقد نكست الوقاحة رايتها في الاحياء المسيحية المتطهرة والمتوحشة . ملامح الوجوه قاسية . الشباب في ثيابهم الكاكية ، هؤلاء الذين يحملون البندقية ، هؤلاء الذين يتجولون في « جيب بلا لوحة » ، هؤلاء الذين يتقنعون بأقنعة الجلادين ، هؤلاء الذين يتباهون بفولكلور ثوري لا يعرفون تناقضاته ، هؤلاء الذين يبصقون على كل سيارة تعبر ، هؤلاء الذين يبيعون جريدة الكتائب .. كل هذا العالم يحمل ملامح انتصار مزيف .

الاحياء الاسلامية أكثر فوضوية وتلونا . القتامة فيها اكثر وابرز ، ولكن التحدي في العيون أقل ، والحزن القدري أكبر . ليس هنالك رعب ، ولكن هناك تغضن حول الافواه . آثار الحواجز أبرز . كل شيء مرتجل ، ثمة فتور يترك اثره على الحركات والاشكال والبيئة .

الاحياء المسيحية أكثر أوربية ، وبالتالي أكثر فعالية في الجريمة . ان فيها شيئا من القساوة التي تقربها من بعض احياء نيس ومرسيليا التي يقطنها الاوروبيون من اصل جزائري . ما تزال المناطق الاسلامية المغلقة تحتفظ بفوضى الشرق هذه التي تبقى آخر ما تبقى لهذه البلاد المتخلفة التي لا تملك ثقافة مميزة باستثناء قليل من التطور هو بالتحديد مزيج من القيم في حالة التفسخ . ولكي تلمس باليد بقايا انسانية هي كبوصلة تحدد الشمال المغناطيسي للجنس البشري ، عليك ان تبحث عن فرد قابع في ركن لم يجعله التعذيب متعصبا .

هل الخاسر اذن الا سكان هذه المدينة وبضعة حيوانات نسوا أن يطعموها ، وماتت هي ايضا في المسالخ تحت مطر الرصاص . انها المدينة ، هذا الكائن الكبير البالغ الجنون والثورة . الان خنقت ثورتها واغتصبت ومثل بها . انها تشبه الفتيات اللواتي اغتصبتهن الميليشيات بمعدل ثلاثين او اربعين فتاة في اليوم . لقد صرن مجنونات في المستشفيات . وبدلا من ان تعالجهن اسرهن المتوسطية لآخر نفس قامت باخفائهن عن العيون ... ولكن كيف نعالج الذاكرة ؟ المدينة ايضا اغتصبت مثلهن . ها تمر امامي سيارة مرسيدس عمومية محترقة بأكملها تجرها سيارة اخرى. طلاؤها الاسود مكلس كجلد بشري . على كل حال انها تشبه كائنا بشريا يسير على اربع ، حيوانا بعجلات اربع ينقل الى المستشفى او الى المشرحة . كل ما جرى مماثل .

يمكن الظن ان ثمة هدوءا نسبيا قد عاد . صباح هذا الخميس ٣ تموز اقرأ الجريدة. القسم اليومي الخاص بالحوادث الاخيرة ما يزال موجودا ، ربما للمرة الاخيرة . اقرأ هنا على ارواح كل الذين ماتوا مجهولي الهوية ، او الذين عرفت هوياتهم ولكنهم دفنوا بسرعة .. اقرأ هنا صلاة جنائزية كما نشرتها جريدة فرنسية يومية في بيروت :

● نعلن ان شوارع الاحياء الغربية أخليت من المسلحين الذين كانوا يسيطرون عليها . شاب اسمه منير يوسف منصور اصيب برصاص قناص قابع على سطح احدى ابنية « الطيونة » . وتوفي متأثرا بجراحه في مستشفى « اوتيل ديو » . كما قتل بنفس الطريقة حمادة عزام في سن الفيل .

● التقطت ١٢ جثة من احياء « البور » و« الاشرفية » ومن ساحة الدباس .

● قناص قابع بالقرب من مستشفى القديس يوسف في الدورة كان يزرع الرعب في المنطقة . حاول رجال الشرطة اكتشاف مكانه لاعتقاله.

● قتل جان يوسف قشقان برصاص طائش في عين الرمانة ، وكذلك ياسين عبدالله باشا ، ويوسف فرسان ، احمد محمد حجازي ، علي حسن غندور ، محمود علي موسى .

● دمر صاروخ مؤسسة عبد القادر الزعتري .

● في الخامسة صباحا سقط صاروخان بالقرب من مخفر الشرطة بالطريق الجديدة. قتل ثلاثة رجال شرطة .

● عثر على جثة شاب في العشرين من عمره في حي صنين بالاشرفية. وجهه مشوه. البحث مستمر لمعرفة هوية الضحية .

● في المنطقة المعروفة باسم التويتي على طريق زحلة ــ ضهور الشوير عثر بالامس على جثث انطوان يعقوب مبارك (٣٨ عاما) ، جان الياس بو عاصي (٢٠ عاما) من مواليد الحدث . قتلوا في سيارة مبارك وهي مرسيدس رقمها ١٣٥٥٢٥ ، وعثر على جثثهم في حفرة . على نفس الطريق غير الآمنة وجدت جثة داود خراط .

● قذيفة هاون سقطت في حمانا ، بالقرب من الحديقه العامة ، وقتلت طفلة .

● في ليلة الاربعاء اطلق مجهول النار في اللويزة على ميشال صقر ، وارداه قتيلا وراء مقود سيارته .

● عثر في غرفة في الدكوانة على جثث ثلاثة عمال سوريين ، مقتولين بالرصاص .

تمر أمام عيني سماوات سورية الحمراء . لم اعد اقدر على متابعة هذه القراءة التي اقوم بها يوميا منذ شهرين .

اتصل بموريس هذا الصباح ، واقول له : هل قرأت الجريدة ؟ يجيب : نعم لماذا ؟

ـــ اتعرف ؟ العمال السوريون الثلاثة الذين وجدوا مقتولين في غرفتهم في الدكوانة برصاص اخترق رؤوسهم . اتعرف ؟

ـــ نعم . لماذا ؟

ـــ الا تعتقد ان بامكانك وضع نهاية لفيلمك بهذه الطريقة: العمال الثلاثة الذين تجيء بهم من القرية السورية يموتون في مثل هذه الغرفة . هنالك اكثر من مائتين ماتوا على هذه الشاكلة .

ـــ كلا . في مثل هذه الحال لا استطيع عرض فيلمي في لبنان . بل ولا في اي بلـــد عربي . ثم انني اقبل أن يكون لعمالي متاعب في لبنان ، ولكن ليس الى هذه الدرجة . هذا عنف لا يطاق . ومسيس جدا . ولكي ادافع عن وجهة نظري لا بد من عودة احدهم الى قريته .

ـــ اعتقد يا موريس انني لا أستطيع أن أساهم معك في مثل هذا الفيلم .

ـــ لا يهم . وسأناقش الموضوع مع بيار وطوني وفؤاد . ولا بد انني سأجد شخصا آخر . أما أنت فمدعوة لتناول العشاء في منزلي .

(كتبت هذه القصة بالفرنسية ونقلتها الى العربية اميرة الزين)

الاتفاق المرحلي في سيناء ...
دفعة اولى على حساب التسوية

الدكتور الياس شوفاني

بعد مفاوضات طويلة وعسيرة ، انفردت برعايتها حكومة الولايات المتحدة الاميركية، وقعت حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقا مرحليا جديدا مع حكومة العدو الصهيوني، ظاهره عسكري ، يتعلق بخطوط جديدة للفصل بين القوات في سيناء ، وباطنه سياسي ، يتضمن تعهدات وضمانات ، هي في جوهرها تنازلات سياسية ، وربما كانت اكثر من ذلك . وبعد توقيع الاتفاق ، انبرى مؤيدوه ، بايحاء واضح من القيادة المصرية الحالية ، يهللون له ويبينون ما له من محاسن ، بينما قام معارضوه ينددون ، ويدللون على عوراته ومساوئه . هذا طبعا مع العلم بان اتجاه التسوية الجارية كان واضح المعالم منذ البداية ، كما كان معظم بنود الاتفاق الراهن قد أصبح معروفا جيدا قبل توقيعه بزمن ليس بالقصير . ويدور الان كلام كثير حول تقييم بنود الاتفاق ، سلبا وايجابا ، فكفينا بذلك ، مع الشكر ، عناء التصدي لهذه المسألة ، خاصة واننا لا شأن لنا بمعظم المعايير التي تقاس بها هذه البنود . فقد كنا منذ البداية ، وما زلنا ، ضد التسوية الجارية بكلياتها ، ناهيك عن الجزئيات ، وكان موقفنا مناوئا للتسوية السلمية في ظل الظروف الراهنة ، بغض النظر عن « ماركتها المسجلة » .

وليس في نيتنا هنا التعرض لتبيان ما ينطوي عليه الاتفاق من مخاطر على الامة العربية عامة ، وعلى الشعب المصري خاصة . فقد قيل الكثير في الموضوع ،وخصوصا في مسألة التمركز الاميركي في سيناء ، والذي هو في تقديرنا اخطر ما في الاتفاق . واذا تذكرنا ان عدد النقاط الحساسة سيزداد كلما تقدمت التسوية المرحلية ، ادركنا ما لهذه السابقة من مضاعفات . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نورد هنا عقدة شرم الشيخ ، فهل تحل على غرار عقدة الممرات ؟ وهل سيصبح شرم الشيخ قاعدة اميركية ، تطل على كل من البحر الاحمر وخليجي السويس والعقبة ، وتكون حلقة اخرى في سلسلة القواعد الاميركية حول الجزيرة العربية ؟ وبالمناسبة ، فالاتفاق واضح حول هذه المسألة . ففي حال سحب قوات الطوارىء الدولية من المنطقة العازلة بين الطرفين لسبب ما ، تتولى قوات اميركية هذه المهمة . وتجدر هنا الاشارة كذلك ، الى ان وزير حربية العدو ، شمعون بيرس ، يدعي ابتداع فكرة « الانزال » الاميركي الى منطقة الممرات ، وبذلك فهو ينافس الرئيس السادات على شرف هذه المأثرة . اما رابين ، فلاسباب تتعلق بموقف الرأي العام الاميركي من اسرائيل ، فهو ينكر ان يكون طرح الفكرة اسرائيلي المصدر .

والذي يهمنا هنا هو الاشارة الى **بعض** الاضرار التي لحقت بالشعب الفلسطيني وبثورته من جراء هذا الاتفاق ، وذلك بقصد التنبيه الى المخاطر التي قد تتعرض لها

القضية الفلسطينية نتيجة لمثل هذه الاتفاقات في المستقبل ، كون التنازلات التي انطوى عليها الاتفاق ، ليست سوى الدفعة الاولى ، وربما الصغرى ، على حساب التسوية السلمية الشاملة . ولئن كان مثل هذه التنازلات يبدو ثمنا باهظا ، ينتزعه العدو من الامة العربية ، لقاء انسحاب طفيف (٥٪) في سيناء النائية ، فلنتصور حجم التنازلات التي سيطلبها مقابل التخلي عن الجولان او عن الضفة الغربية مثلا ، في اطار مفاوضات كهذه الجارية . وسنحصر كلامنا هنا في عدد قليل من المسائل ، اذ ليس همنا فيما نقول التهويل بعظم المصاب .

تقول المصادر المصرية المسؤولة بان الاتفاق كان كسبا صافيا تقريبا لمصر . فهي قد استعادت ارضا مصرية ، تتضمن مواقع استراتيجية وموارد اقتصادية هامة ، بينما دفعت اميركا الثمن . وتشير جميع الدلائل الى ان العدو كان راضيا جدا عن الاتفاق . فقد صوت الى جانبه سبعون نائبا في الكنيست — وهو تقريبا العدد الذي ايد اتفاقات الفصل بين القوات في حينه . ويرى وزير خارجية العدو ان التأييد الشعبي للاتفاق في اسرائيل سيزداد كلما تكشفت بنوده ، وبرز على حقيقته . والمعروف ان ادارة فورد كانت تسعى جاهدة لانجاز هذا الاتفاق . وها هي قد احرزت مبتغاها ، مع كل ما استتبع ذلك من امتيازات . ومن المؤكد ان كيسنجر لن يذرف هذه المرة سوى دمعات الفرح . واذا صرفنا النظر عن الضرر غير المباشر الذي لحق بجماهير الامة العربية عامة ، والمصرية خاصة ، والذي ستظهر اثاره في المستقبل المنظور ، يبقى ان الشعب الفلسطيني ، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كان الخاسر المباشر الوحيد من هذا الاتفاق . وعليه ، فلا غرو ان منظمة التحرير ، قد بادرت الى التصدي للاتفاق ، وشمرت عن ساعدها للعمل على افشاله .

وليست خسارة الفلسطينيين في انهم خرجوا صفر اليدين من هذا الاتفاق ، ولا هي في انه جاء خلوا من أية ضمانات لحقوقهم ، او اشارة الى برامجهم المرحلية وسواها، فهذه في الظروف الراهنة ليست خسارة . وانما خسارتهم هي في عرقلة مسيرتهم النضالية من اجل تحرير بلدهم ، وفي المكاسب التي يحرزها نقيضهم ، التجمع الاستيطاني الصهيوني ، في هذه الاتفاقات ، خاصة في مجال الاعتراف بشرعية كيانه السياسي ، والتي لا يمكن لها ان تكون الا على حسابهم . فكيف ينظر الشعب الفلسطيني الى الحكم المصري ، وهو يجاهر بمكاسبه من الاتفاق ، وشريكاه في ذلك هما العدوان الالدان لهذا الشعب — الامبريالية الاميركية والاستيطان الصهيوني . ناهيك عن ان الاتفاق الراهن ليس الا خطوة من خطوات ، وقد تكون كثيرة ، على طريق التسوية الطويلة المطروحة ، والتي لن تأتي في نهاية المطاف ، دون ان يتحمل الشعب الفلسطيني ، على وجه الخصوص ، وزر تبعاتها . ومع ذلك ، فلا ينبغي الانسراف في تقدير الانعكاسات السلبية لهذا الاتفاق على نضال الشعب الفلسطيني ، وعلى حقوقه المشروعة ومصير ثورته . فهذا الشعب وثورته قد شبا عن الطوق ، وتجاوزا الوصاية ، وبيدهما مقاليد امورهما . وفي حين لا يجوز السكوت عن التمادي على حقوق الشعب الفلسطيني ، لا بد من التقرير بان هذه ليست لقمة سائغة لمن سولت له نفسه ذلك . وتاريخ القضية الفلسطينية يثبت ذلك . اما اعتراف اطراف ، ولو كانت عربية ، بشرعية ما للاغتصاب الصهيوني ، فانه لا يلزم الطرف الاصيل في الصراع ، بقدر ما يجرح هؤلاء .

على طريق الاتفاق ...
تفتيت القوى العربية

منذ البداية ، سارت التسوية المطروحة ، بتنسيق تام وواضح بين اسرائيل واميركا ، نحو الالتفاف على مؤتمر جنيف ، وباتجاه السير « خطوة ـ خطوة » على طريق الاتفاقات الثنائية المرحلية . والمعروف ان مؤتمر جنيف كان مشروعا مصريا ، بينما كان الحل المرحلي اسرائيليا ، طرح حتى قبل حرب تشرين . ولكن سرعان ما تنازل الرئيس السادات عن مشروعه ، الذي كان طرحه اثناء الحرب ، وارتبط هو ايضا بعجلة الحل المرحلي . ومن المؤكد ان هذا هو الطريق الانسب لتنفيذ الاهداف الاميركية في المنطقة . والتقى هؤلاء جميعا مع النظام الاردني في تأييد التسوية المرحلية ، بينما بقي الاتحاد السوفياتي يعارض هذا الخط ، ويدعو الى عقد مؤتمر جنيف ، ومعه من المشاركين اصلا في المؤتمر ، سوريا فقط . وهكذا بدأت اسرائيل العمل بنجاح على تفتيت القوى العربية ، وعلى تصديع الصف العربي ، الذي تكون بصورته الهشة في حرب تشرين . وبمساندة من الولايات المتحدة ، التي تتستر بالحياد ، كانت اسرائيل تمهد الطريق للانفراد بكل جبهة عربية على حدة ، والضغط عليها لتليينها من اجل دفعها في الاتجاه المرغوب .

ومن مراقبة مسار التسوية ، وكذلك من اقوال الرئيس السادات الاخيرة ، يمكن تحديد الاسلوب الاميركي ـ الاسرائيلي في المفاوضات ، والذي اتاح لهما التحكم بمسارها . ويبدأ هذا الاسلوب بالترهيب الراجح على الترغيب الى ان يعدل الطرف المعني عن مواقفه السابقة . وعندها يرتفع الترغيب ليغلب في تقرير المواقف السياسية ، من كل مسألة على حدة ، حساب الربح والخسارة ، مما يحول دون رؤية القضية باكملها ، ويؤدي بالتالي الى التناقضات في الجانب العربي . ويقول الرئيس السادات انه منذ نهاية الاسبوع الاول من القتال في اكتوبر ، كان بالفعل يقاتل امريكا . وهو طبعا لم يكن يستطيع ذلك . وايضا ، عندما قرر « تصفية الجيب الاسرائيلي » غربي القناة ، ابلغه كيسنجر ، بما لا يقبل التأويل ، ان امريكا ستحول دون ذلك . ومن هنا توصل الرئيس السادات الى القناعة بان امريكا « تملك ٩٩٪ من اوراق اللعبة في الشرق الاوسط ، ان لم تكن تملكها كلها » . وبعد ان سلم الرئيس السادات بهذه الفرضية ، لم يعد هناك كبير فائدة في ترهيبه ، فبدأ الترغيب . وانجرفت القيادة المصرية في الاغراءات الاميركية ، والتي يكثر الحديث عنها في الصحف المصرية ، وخاصة في كلام الرئيس السادات نفسه . فهو ، على حد قوله ، يتطلع الى الكثير الكثير من زيارته المقبلة الى الولايات المتحدة .

وقد اتبع الاسلوب ذاته مع سوريا ، الا انه لم يحرز هناك نفس الدرجة من النجاح . وليس ادل على ذلك من قول وزير حربية العدو ، شمعون بيرس ، من ان المطلوب الان هو دفع الوضع السوري بالاتجاه المناسب ، بحيث يصل الى ما كان عليه الوضع المصري في بداية عام ١٩٧٤ . وهذا يعني ترهيب سوريا الى حد الاقتناع بهيمنة امريكا على الوضع في الشرق الاوسط ، والتسليم لاغراءات الترغيب . وفي تقدير بيرس ان ذلك يتطلب فترة زمنية قد تطول الى ثلاث او اربع سنوات . وهي فترة سريان مفعول الاتفاق الراهن مع مصر . وبالنسبة الى سوريا ، لا يزال الغالب في هذا الخط سياسة الترهيب ، والتي قد تؤدي الى نشوب حرب جديدة ، لا تخفي اسرائيل هدفها منها ـ تحطيم قدرة سوريا القتالية . ومع ذلك ، فان كيسنجر لا يفوته التعريج على دمشق

اثناء وجوده في المنطقة ، ولا يخلو كلام التسوية من اشارات غامضة الى امكان انجاز اتفاق ما في الجولان ، حتى ولو كان بمثابة « عملية تجميل » للخطوط الحالية .

ولم يستثن هذا الخط الفلسطينيين ايضا . ولكن الامر هنا يختلف نوعا وكما . فالواقع الفلسطيني لا يزال بعيدا جدا عن بلوغ ما وصل اليه الوضع المصري في بداية عام ١٩٧٤ . ولذلك فانه في تقدير بيرس ، قد يحتاج الى عدد اكبر من السنوات ، قد تطول الى ثمان . وعليه فالطاغي في الكلام الاسرائيلي عن الفلسطينيين هو الترهيب . ومع هذه الساحة ، لا يتوقف التعامل الاسرائيلي عند حد التهديد والوعيد ، بل يتجاوزه الى العمل العسكري المستمر ، المباشر وسواه . ورغم ذلك ، فهناك كلام عن « حكم ذاتي » في الضفة الغربية ، وتصدر احيانا تصريحات بشأن اقامة « اتحاد فدرالي » ، العنصر الثابت فيه هم فلسطينيون ، والمتغير هو اما اسرائيل أو الاردن ، تبعا للظروف والمواقف السياسية . ومهما يكن من امر ، لا تفوت المتحدث عند الادلاء بهذه التصريحات ، الاشارة الى ان هذا سيكون في المستقبل البعيد . وفي مرحلة معينة، صدرت تصريحات اسرائيلية ، شبه رسمية ، تنم عن استعداد اسرائيل للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، شريطة ان تعدل هذه عن ميثاقها الوطني ، وتعترف هي أولا بالدولة اليهودية . وكان واضحا ان الهدف من هذا الكلام هو اثارة الفتنة في الساحة الفلسطينية وشقها ، وبالتالي دفعها الى الاقتتال .

وعلى اي حال ، فان ما كان يسمى بالتضامن العربي ، والذي كثيرا ما اكد عليه الرئيس السادات ، وهو في بداية الطريق الى هذا الاتفاق ، كان اول ضحايا الاتفاق نفسه . والغريب اننا نسمع اليوم ترددا متواترا لعبارة « لم نستشر احدا » ، وأغرب من ذلك الافصاح عن الخلاف مع الرئيس الاسد منذ اليوم الاول بعد الحرب . ولا نأتي بجديد حين نشير الى الاضرار الجسيمة التي يتعرض لها النضال العربي عامة ، والفلسطيني خاصة ، نتيجة لتفتيت القوى العربية ، بينما العدو يبني قواه العسكرية . ولا بد هنا من الاشارة الى الفارق الكبير بين قوة العدو العسكرية وفاعليته السياسية . وفي وضع كهذا فانه يلجأ الى استعمال هذه القوة ، كلما عجزت فاعليته السياسية عن اداء الغرض المطلوب .

... تدعيم التصلب الاسرائيلي

بعد ان تم اتفاق الفصل بين القوات على الجبهة السورية ، توجهت الانظار في المنطقة ، كما في واشنطن ، الى الضفة الغربية والى الاردن والملك حسين . وطرحت مقولة التعادل والتكافؤ بين الجبهات ، وضرورة السير بخطى وئيدة ، ولكن على الجبهات الثلاث . وكانت الادارة الاميركية مهتمة جدا بانجاز اتفاق ما ، ولو كان رمزيا ، في الضفة الغربية ، يثبت الملك حسين شريكا في المفاوضات الجارية مع اسرائيل ، ويقطع على منظمة التحرير الفلسطينية طريق انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني في التحركات السياسية التي تجري في المنطقة . الا ان حكومة رابين ، التي لم تكن قد ثبتت اقدامها في الحكم بعد ، لم تجرؤ ، ولاسباب داخلية اساسا ، على التحرك في هذا المجال . فحكومة رابين كانت ملتزمة ببرنامج حزب العمل الانتخابي ، والذي ينص على الا تجري الحكومة تغييرا جوهريا في الوضع في الضفة الغربية دون استفتاء رأي الجمهور الاسرائيلي . وكان رابين يخشى ان يؤدي اي اتفاق في الضفة الغربية الى انتخابات عامة ، تذهب بحكومته وتقضي على مستقبله السياسي الناشىء . فكان اسهل عليه ان يخوض معركة مع الادارة الاميركية من ان يدخل حلبة الصراعات الداخلية ، وهو لا يزال حديث العهد في الحكم . واندلع على اثر ذلك خلاف

بين حكومته وبين الادارة الاميركية ، وبدا وكأن نهاية رابين السياسية قد اصبحت وشيكة .

ولكن سقوط رابين ، وبالتالي اجراء انتخابات عامة في اسرائيل ، كان يعني تجميد التسوية لفترة قد تطول ، ربما الى سنة . هذا في حالة نجاح حزب العمل في الانتخابات . واما اذا نجح ليكود ، فستكون التسوية كلها على كف عفريت . وهكذا اصبحت قوة رابين في ضعف حكومته السياسي . الا ان ذلك لم يعفه من مواجهة المسألة . وارتفعت بعض الاصوات التي تنادي بضرورة التحرك ، حتى ولو ادى ذلك الى سقوط الحكومة ، وبالتالي الى انتخابات عامة . واتهم رابين بادارة سياسة اسرائيل الخارجية على اساس املاءات موازين القوى الداخلية . وكان من معارضي رابين ، وزير خارجيته ، الون ، الذي كان على اتفاق مع التوجه الاميركي نحو الاردن . واشتد الخلاف بين المحاور المختلفة داخل الحكومة كما تكالب عليها معارضوها خارج الحكم . وهنا انبرت الحكومة المصرية لانقاذ الموقف ، وطرحت تأجيل البحث في مسألة الضفة الغربية ، والانصراف الى انجاز اتفاق مرحلي اخر في سيناء ، اذ كان همها الحفاظ على مسار التسوية ، مما ترتب عليه صرف النظر عن جميع المشاكل الشائكة ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية . اما التوجه نحو الجبهة المصرية ثانية ، فقد كان مريحا لحكومة رابين ، ومشجعا للرئيس السادات على المضي في التسويات المرحلية ، كما كان مقبولا للادارة الاميركية . ولكن اهم ما في الموضوع ، كان اخراج حكومة رابين من مأزقها . وخرج رابين من محنته بعبرة ان التصلب ، ورفض الرضوخ للضغط ، يقويان من مركزه داخليا ، خاصة بعد ان اكتشف مدى اهتمام كل من مصر والولايات المتحدة بتحاشي الجمود في مسيرة التسوية المرحلية ، خشية ان يؤدي ذلك الى استئناف المفاوضات في مؤتمر جنيف ، حيث يدخل الاتحاد السوفياتي شريكا في رعاية المؤتمر ، على قدم المساواة مع الولايات المتحدة . وقد ذهبت حكومة رابين الى ابعد من ذلك فيما بعد ، فقد راحت تهدد كلا من مصر والولايات المتحدة بالدعوة الى عقد مؤتمر جنيف ، كلما اشتد الضغط عليها ، ووصلت حد مغازلة الاتحاد السوفياتي .

وعلى أي حال ، فقد اهمل موضوع الاردن ، وتوالت على الملك النكسات . ففي حين تخلى عنه اولياء نعمته ، استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية انتزاع قرارات الرباط ، واتبعت ذلك بانجاز مماثل في الامم المتحدة . وبدا ، ولو الى حين ، بان هذه الانتصارات التي احرزتها منظمة التحرير ، قد اخرجت الملك حسين من اللعب على الساحة الفلسطينية . الا انها مع ذلك ، لم تدخل الفلسطينيين في « لعبة التسوية » . ورغم ان انجازات المنظمة كانت صدمة كبيرة لسياسة حكومة رابين ، غير انها لم تحدث فيها تحولا جوهريا ، خاصة فيما يتعلق بالموقف الاسرائيلي من منظمة التحرير . ولعل العكس هو الصحيح ، فانه نتيجة لبروز المنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، عمد رابين الى التركيز على الجبهة المصرية ، معتبرا اياها الاساس ، مع الاصرار على هامشية القضية الفلسطينية في الصراع الدائر في المنطقة ، والتأكيد على ان بروز المنظمة ليس الا حدثا عابرا ، ستعود بعده المنظمة الى الانكفاء ، خاصة اذا صمدت اسرائيل في رفضها الاعتراف بالمنظمة والتعامل معها . وبدأ رابين يبدي مرونة تجاه مصر ، وراح يلمح الى امكانية تقديم تنازلات في سيناء ، بغرض جر مصر ، ومن ورائها « عرب التسوية » الى الالتفاف على قرارات الرباط ، واجهاض انجازات المنظمة . وواضح انه منذ ان بدأت المفاوضات تتقدم باتجاه الاتفاق الراهن ، عاد

الاردن الى البروز على الساحة العربية ، واخذ يخرج من عزلته ، الى ان توصل الى اتفاقيته الاخيرة مع سوريا .

وباسدال الستار على موضوع « فك الارتباط » مع الاردن ، لدى بروز منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، لم يبق امام الاطراف المعنية باستمرار مساعي التسوية ، بالوساطة الاميركية ، الا التوجه نحو سيناء ، وهو ما كان يريده كل من رابين وبيرس ، من الثلاثي الاسرائيلي الذي يتولى امر المفاوضات . وهكذا بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات ، هي التي انتهت بفشل مهمة كيسنجر في اذار (مارس) ١٩٧٥ . ومن المؤكد ان حكومة رابين هي التي تسببت بذلك الفشل . اذ ان رابين بعد ابداء بعض المرونة تجاه مصر ، خاصة ازاء زيارة بريجنيف الى القاهرة ، سرعان ما عاد الى مواقفه المتصلبة بعد الغاء الزيارة . فأخذ يطالب بانهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل ، مقابل الانسحاب من الممرات وابو رديس ، علما باستحالة ذلك على القيادة المصرية ، على الاقل في المرحلة الحالية . ولكن كيسنجر ظل على قناعته بامكان انجاز اتفاق ، بناء على المرونة التي ابداها رابين في تصريحاته الكثيرة . ولما لم يتحقق ذلك وصلت المفاوضات الى طريق مسدود .

وواكب فشل كيسنجر في الشرق الاوسط ، سقوط عملاء امريكا في كل من سايغون وبنوم بنه ، مما زاد في حدة الحملات الداخلية على سياسة الولايات المتحدة الخارجية . وكان لا بد لادارة فورد من تحقيق انجاز سياسي في الحقل الخارجي ، يعوضها ما فقدته في الشرق الاقصى . فقام فورد بزيارة الى اوروبا ، حيث التقى مع الرئيس السادات في سالزبورغ . وقبل سفره الى هذا اللقاء ، قام الرئيس السادات بجولة عربية ، كما أجرى اتصالات سياسية مكثفة ، كان الهدف منها تدعيم موقفه تجاه كل من الولايات المتحدة واسرائيل ، وذلك بابراز تضامن عربي مساند له في مسعاه ، كما التقى بالرئيس الاسد في الرياض ، واصلح معه ما كانت افسدته رحلة كيسنجر ، رغم فشلها ، في العلاقات بين الرئيسين . وبدا بعد لقاء سالزبورغ وكأن لا خلاف في وجهات النظر بين واشنطن والقاهرة ، وان العقبات في طريق الاتفاق هي جميعا من صنع حكومة رابين .

لدى عودة كيسنجر من رحلته الفاشلة الى الشرق الاوسط ، اخذت الادارة الاميركية تمارس على حكومة اسرائيل شيئا من سياسة الترهيب والترغيب ، التي كانتا تتسقانها بينهما سابقا ، لتمارساها على الجهات العربية المعنية . ودارت معركة حامية بين الاثنتين على الساحة الاميركية ، واضطرت فيها كل منهما الى التراجع قليلا ، لافساح المجال للخروج من المأزق ، بلا غالب ولا مغلوب . وفي هذه الفترة زاد الكلام عن « اعادة النظر في السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط » . الا ان « اعادة النظر » هذه لم تكن سوى مناورة لكسب الوقت . وربما كان الاصح ان المصلحة المشتركة للطرفين ، اسرائيل واميركا ، في السير على طريق التسوية على مراحل ، وخشية كل منهما ان يفلت الرئيس السادات من صنارة «الخطوة ـ خطوة» ، قد دفعتاهما الى رأب الصدع في علاقاتهما والعودة الى العمل معا بتنسيق مسبق . وعلى هذه الخلفية جاءت زيارة رابين الى واشنطن ، ومن ثم استئناف المفاوضات التي ادت الى الاتفاق الراهن .

ومن المؤكد ، انه ما كان لهذه المفاوضات ان تستأنف ، وما كان لهذا الاتفاق ان ينجز ، وبالتالي خروج حكومة رابين من مأزق علاقاتها المتوترة مع ادارة فورد ، لولا التنازلات التي قدمتها حكومة جمهورية مصر العربية ، حسما للخلاف ، وحفاظا على

مسار التسوية . ومع ذلك يريد الاعلام المصري اقناع الجماهير العربية ، بأن الانفتاح على امريكا ليس الا من أجل احداث شرخ في العلاقات بينها وبين اسرائيل ، بينما البادي للعيان هو العكس تماما ، وانه عندما تحصل ازمة في تلك العلاقات تتطوع الحكومة المصرية للاسهام في حلها . وبهذا تعين الحكومة المصرية القيادة الاسرائيليه على تخطي مصاعبها ، بدلا من تضييق الخناق عليها ، استطرادا لنتائج حرب اكتوبر ، اذ كان من اهم نتائج تلك الحرب نشوب ازمة ثقة بين المستوطنين الاسرائيليين وقيادتهم الصهيونية . اما الاخيرة فعمدت الى تبرير ما حدث في الحرب « بالتقصير » . وارادت القيادة الاسرائيلية بهذا اقناع جمهور المستوطنين في الارض المحتلة أن المسألة لا تتعدى حصول بعض الاخطاء في الجهاز العسكري ، وبعض سوء التقدير في القيادة السياسية . فاذا أزيلت مسببات التقصير ، لا تبقى هناك حاجة للاستمرار في طرح الاسئلة المصيرية ، التي اثارتها الحرب حول قيام الدولة . وحاولت القيادة الاسرائيلية تخطي تلك الازمة ، بصرف الانظار نحو مقومات الدولة ، ايحاء بان قيامها ليس موضع تساؤل . ويجيء مثل هذا الاتفاق بين مصر واسرائيل ليدعم ادعاءات القيادة الاسرائيلية وليساعدها على تجاوز العقبات التي تعترض طريق تنفيذ المشروع الصهيوني . وبهذا فهو يطعن النضال الفلسطيني من أجل التحرير في الصميم .

الاتفاق وطرد اسرائيل من الامم المتحدة

لقد كان طبيعيا ان تعمد منظمة التحرير الفلسطينية ، بعد انجازاتها في الدورة الماضية للجمعية العمومية ، وعلى ضوء المنطق الصحيح للامور ، الى التحرك باتجاه طرد اسرائيل من المنظمة الدولية ، واحتلال مكانها هناك ، ممثلا شرعيا وحيدا لجميع الفلسطينيين . وكان قرار كهذا قد اتخذ في مؤتمر القمة في الرباط . وفي مؤتمر الدول الاسلامية ، الذي عقد في جدة ، طرح المشروع بجدية ونال تأييد المشتركين في المؤتمر بالاجماع . ثم اعيد طرحه في مؤتمر الدول الافريقية في كمبالا ، من اجل الحصول على تأييد الدول الافريقية له . وهنا ظهرت معارضة الحكومة المصرية للمشروع واضحة جلية . وكذلك كان الحال في مؤتمر دول عدم الانحياز في ليما — بيرو .

ومنذ أن طرح المشروع ، وتناقلت الصحف ووكالات الانباء اخباره ، بدأ القلق يساور الحكومة الاسرائيلية . فقامت بتحركات سياسية مكثفة ، كان هدفها تجنيد جميع اعوانها للحؤول دون طرح المشروع في الدورة القادمة للجمعية العمومية . وفي الوقت نفسه ، راحت تتظاهر بالاستخفاف بالمسألة وتغطي قلقها بالمكابرة والتحدي . ولكن المصادر الصحفية الاسرائيلية تؤكد ان الحكومة هناك كانت واثقة من ان المشروع ، اذا امكن له ان يطرح في الجمعية العمومية ، فانه سينال الاكثرية المطلوبة لتعليق عضوية اسرائيل في الامم المتحدة . وكذلك كانت حكومة الولايات المتحدة ، التي اخذت تهدد بالانتقام من المنظمة الدولية . ولا بد هنا من التنويه بأن الولايات المتحدة كانت في تلك الاثناء تدعي « اعادة النظر » في سياستها تجاه الشرق الاوسط . ولو كان ذلك صحيحا لعمدت الادارة الاميركية الى السكوت على الاقل ، عن هذا التحرك الفلسطيني ، واستعماله كاداة للضغط الذي اقنعت البعض بانها تمارسه على اسرائيل . ثم ألم يكن من مصلحة مصر ان تستمر مناوشة العدو المتصلب على جميع الجبهات وخلخلة مواقعه ؟

الواقع انه عندما عادت عجلة المفاوضات الى التحرك ، اشترطت اسرائيل على مصر العمل من اجل احباط السعي لطردها من الامم المتحدة ، مقابل ابداء استعدادها لاستئناف المفاوضات ، ووافقتها على ذلك حكومة الولايات المتحدة . اما الحكومة

المصرية ، فحرصا منها على مصير التسوية ، ورغبة منها في انجاز الاتفاق المرحلي كما قال الرئيس السادات في تصريحه في الخرطوم ، وهو في طريقه الى كمبالا لم يكن بوسعها سوى القبول بالشرط . وهذا بالطبع انحراف عن قرار مؤتمر القمة في الرباط ، وهو تصرف يمليه منطق التسوية المطروحة ، والذي لا يجيز العمل على طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، في حين تجري معها مفاوضات على اساس قرار صادر عن المنظمة الدولية اياها . وهو كذلك لا يسمح باضعاف موقف احد الطرفين المفاوضين بحيث يخل بميزان القوى بينهما ، مما يفسد على القائم برعاية هذه المفاوضات خطته في العمل .

رب قائل بان توقيت طرح المشروع كان غير مناسب . وهو قول فيه الكثير من الصحة ، اذا كانت نقطة الانطلاق هي القبول بالتسوية المطروحة . ولكن لماذا لم يثر هذا الاعتراض في الرباط او في جدة ، وانما برز في كمبالا ، ومن ثم في ليما . والجواب في تقديرنا يتعلق بسير مفاوضات التسوية . اما القول بان الامم المتحدة ستبقى قائمة الى العام القادم ، وكذلك اسرائيل ، وعندها يمكن ، بعد انجاز الاتفاق ، ان يطرح المشروع ، فهو ينطبق ايضا على كثبان الرمل في سيناء ، وكذلك على الممرات . فهي لن تذوب او تمحى ، بل ستبقى ، وعندها تجري المفاوضات عليها ، بعد طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، وهي في موقع اضعف .

وليس صحيحا ان اسرائيل لا يهمها طردها من الامم المتحدة ، او القول بان ذلك سيزيد من قوتها ، وبالتالي من تصلبها . فالعكس هو الصحيح . وذلك لان طردها يزيد من عزلتها ، ويعمل على ضعضعة قوتها ، وبالتالي على تليين مواقفها ، خاصة وان امال التسوية معقودة كلها تقريبا على فاعلية الضغط الذي يمارس على اسرائيل . ولكن يبدو ان المقولة الاميركية بان اسرائيل يجب ان تمنح مساعدات عسكرية واقتصادية ، تؤمن لها الاحتفاظ بشعور القوة ، وان تعطى تطمينات على مستقبل وجودها وشرعية قيامها ، لتتمكن من المساهمة البناءة في عملية التسوية ، قد اصبحت مقبولة من الجانب المصري . وهذا ما قد يفسر سلوك الحكومة المصرية ازاء مسألة طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، وسكوتها ، وهي ماضية في التسوية ، عن الكميات الضخمة من الاسلحة ، التي تدفقت على اسرائيل بعد الحرب بهذه الحجة الخادعة . والمفارقة المأساوية في هذا الوضع هي ان اسرائيل تصبح ترسانة كاملة لادوات الحرب والعدوان وهي تراوغ في المفاوضة على تسوية سلمية .

ان اخطر ما في امر تصرف الحكومة المصرية حيال مسألة طرد اسرائيل من الامم المتحدة هي السابقة المستهجنة ، على الاقل عربيا ، من قيام نظام عربي ، رغبة منه في تمرير خطه السياسي ، بالدفاع عن مصالح العدو ، وبالعمل على احباط محاولات ضرب هذه المصالح . وهذا انحراف لا يجوز السكوت عنه ، خاصة من قبل الفلسطينيين .

الاتفاق والالتفاف حول قرارات الرباط

ليس سرا ان منظمة التحرير الفلسطينية انتزعت قرارات الرباط رغم معارضة « عرب التسوية » الشديدة . وقد برز ذلك في اجتماعات وزراء الخارجية ، التي مهدت لمؤتمر القمة . ولم تحصل المنظمة على الاعتراف بها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني الا نتيجة لقوة موقفها السياسي ازاء الاخرين ، اثناء جمود في مسار التسوية بعد فصل القوات . وفي المؤتمر حاولت الاطراف المعارضة التستر وراء الواجب الوطني بتحرير الارض ، بغض النظر عن « العلم الذي يرفع عليها » . كما

برزت مقولة ان يتولى الملك حسين التفاوض بشأن الضفة الغربية ، خاصة وانه مقبول من الطرف الاخر ، ومن ثم يسلمها الى المنظمة . ولم يكن لهذا القول ما يبرره ، علما بانه لم يكن معروضا على حسين شيء ملموس في الاتصالات الجارية من اجل التسوية . وتهاوت الحجج وتراجع الملك حسين ، ووافق المؤتمرون على قرارات الرباط بالاجماع ، مع أن بعضهم فعل ذلك على مضض .

وكانت تلك القرارات مفاجأة كبرى لحكومة رابين وللادارة الاميركية ، على حد سواء ، مما حدا بكيسنجر الى الاسراع بزيارة المنطقة والاطمئنان الى سلامة خطته ، في ضوء الواقع الجديد . اما قادة اسرائيل ، فلم ينفكوا ، منذ مؤتمر الرباط ، يرددون عدم استعدادهم للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد صدرت عنهم ، في مناسبات عدة ، تصريحات تؤكد دور السياسة الاسرائيلية ، في ابراز الاردن على الساحة السياسية في المنطقة ، بعد نكسة الرباط .

ومرت فترة كان النظام الاردني فيها معزولا عن ساحة الاحداث في المنطقة . فلم يكن له دور يذكر اثناء زيارة كيسنجر ، التي انتهت الى الفشل . ولكن بعد ذلك ، وعندما بدأ التحرك باتجاه جولة جديدة من المفاوضات ، اخذ الاردن يبرز من جديد على الساحة ، وتوالت على عمان زيارات القادة العرب . وواكب ذلك عدد من التصريحات المناقضة في جوهرها لقرارات الرباط ، والتي كانت جزءا من مناورات التسوية المرحلية الجديدة . ثم قامت بعد ذلك المحادثات السورية — الاردنية . والان وقد ظهرت نتائج الاتفاق ، وانكشفت لعبة كيسنجر ، ستبقى اعيننا مشدودة لاستطلاع ما سينجلي عنه التقارب السوري — الاردني .

منظمة التحرير الفلسطينية والاتفاق

اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها للاتفاق، وهي تجاهر بالتصدي له والعمل على افشاله . ولا غرابة في ذلك ، ففي الاتفاق من الضرر على القضية الفلسطينية ما يبرر رد فعل المنظمة . وقد انضمت الى المنظمة جهات عربية ، ابرزها سوريا ، راحت تندد بالاتفاق وما زالت تصعد الحملة ضده، ويظهر ان الحكم المصري لا ينوي التراجع ، بل هو ماض في طريقه ، ومستعد لشن حملات مضادة ، لا يتورع فيها عن اثارة نعرات اقليمية . وهذا ما يصبو اليه العدو ، وما يتوقعه من الاتفاق . ومن هنا حراجة الموقف . ففي حين لا يجوز السكوت عن الاتفاق ، لا يمكن ايضا خدمة اهداف العدو . وفي هذا المجال بالذات يتميز دور منظمة التحرير الفلسطينية عن بقية الانظمة العربية . فهي تمثل شعبا ، يضيف تناقضه المباشر مع الاستيطان الصهيوني بعدا جديدا ، يجعل الصراع بينهما اكثر حدة . وهذا يلقي على المنظمة عبئا اضافيا ، يحتم عليها البقاء في طليعة التصدي لكل ما من شأنه ان يمد الكيان الاستيطاني على ارض فلسطين باسباب البقاء . وهذا ينطبق على الاتفاق الراهن بين اسرائيل ومصر . ولذا فلا مناص للمنظمة من العمل على افشاله .

والعمل على افشال الاتفاق لا ينحصر في الحؤول دون توقيعه . وعلى اي حال ، فقد سبق السيف العذل . وكذلك فانه لا يتوقف عند حد تنفيذ بنوده ، فذلك شعار للنضال ضد الاتفاق ، قد يكون محبطا . ولكنه ، في تقديرنا ، يتعدى ذلك الى قطع الطريق امام امكان ان يحصل العدو على اهدافه ومآربه من التسوية ، التي هو بصددها ، والتي ليس الاتفاق الراهن سوى خطوة صغيرة في سبيلها . وهدف العدو من التسوية الجارية واضح في خطوطه العامة . فهو يريد مقايضة المناطق المحتلة بالاعتراف العربي بالدولة اليهودية ، وذلك في حدود يعتبرها هو آمنة . وهذا لا يتم

الا بالقضاء على الثورة الفلسطينية ، ومن ثم اكراه الشعب الفلسطيني على التنازل عن حقه في تقرير مصيره على أرضه ، بالاضافه الى احداث تغييرات جذرية في الخارطة السياسيه للمنطقة العربية ، مع تعديلات ملموسة في الخطوط التي كانت قائمة قبل حرب حزيران .

ولئن سلمنا جدلا بان الثورة الفلسطينية لا تملك ايقاف الجرف السياسي في بعض البلدان العربية ، وانه ليس لها ، في ظل الظروف الراهنة ، ان تفرض على حكومات معينة عدم التنازل عن أرض الوطن ، فانه ما من شك ، وقد ثبت ذلك عمليا ، في انها قادرة على البقاء ، ومؤهلة للاستمرار في النضال من اجل تجسيد الحق الفلسطيني . وهذا في تقديرنا كاف لافشال كل تسوية تلحق الضرر بذلك الحق ، بما فيها الاتفاق الراهن .

ومن تصريحات قادة العدو ، وكذلك من توجهاته في التسوية ، اخذا بالاعتبار موازين القوى في المنطقة ، وكذلك الاتجاهات السياسية الجديدة لدى بعض الاطراف الفاعلة في الساحة ، يمكن ، في رأينا ، تقرير النقاط الثلاث التالية : اولا ، امكان انسحاب اسرائيلي كامل من سيناء ، بما في ذلك من شرم الشيخ ، خاصة اذا اصبح هذا قاعدة اميركية ، مقابل انهاء حالة الحرب بين اسرائيل ومصر ، واخراج الاخيرة من ساحة الصراع ضد الاستعمار والاستيطان في المنطقة . ثانيا ، اصرار اسرائيل على الاحتفاظ بالمرتفعات في هضبة الجولان ، وذلك من اجل السيطرة على منابع نهر الاردن اولا ، وللحفاظ على أمن المستوطنات في الجليل ثانيا . ثالثا ، رفض اسرائيل المطلق التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ما دامت الثورة تقودها ، او السماح لها ، عن طريق المفاوضات ، اقامة كيان فلسطيني مستقل سياسيا ، على أي جزء من الوطن المحتل .

واذا كان العدو يرى التسوية على هذا الاساس ، فانه لا بد يرى في الثورة الفلسطينية العقبة الكأداء ، التي لا بد من ازالتها ، لتصبح الطريق الى التسوية المرغوبة سالكة . ويلي ذلك اهمية التصليب السوري ازاء التنازل عن مرتفعات الجولان . واخيرا التردد المصري ازاء الانعزال عن الصراع الدائر في المنطقة . وهو لا بد يعي الترابط القائم بين هذه العقبات . ولذلك ، فقد عمد الى ما يعتبره اضعف الحلقات ، فركز جهده في مراحل التسوية الاولى على عزل مصر ، معتقدا انه اذا نجح في ذلك ، فسيكون باستطاعته تليين سوريا ، ومن ثم دفعها في نفس المسار . فيبقى عليه ان يحشر الثورة الفلسطينية في مأزق الخيار بين اهون الشرين ، فاما التصفية واما المملكة المتحدة او ما شابهها من المشاريع التي من شأنها تذويب الهوية الفلسطينية .

واذا كان هذا هو خط العدو ، فانه من الطبيعي ان تسلك الثورة الفلسطينية اتجاها معاكسا تماما ، فتنهج خطا ينطلق من الاوليات التالية : ١) ترسيخ جذور الثورة وتثبيت مواقعها في صفوف جماهيرها ، وذلك للحؤول دون امكان تصفيتها ، ومن ثم ضياع شعبها وفقدان هويته . ٢) العمل على تصليب الموقف السوري ، كيلا تبقى الثورة وحدها في هذه المرحلة . ٣) النضال ، مع اطراف عربية اخرى ، ضد محاولات عزل مصر عن ساحة الصراع . وفي تقديرنا ، انه بقدر ما تفلح الثورة في تثبيت مواقعها ، بقدر ما تنجح في استئصال التفكير بامكان تصفيتها . والمردود الايجابي لمثل هذا النجاح على الثورة سينعكس بالضرورة سلبيا على التسوية الجارية . فهو حين يحبط الهدف الاساسي منها كلية ، يلغي بالضرورة ما للخطوات الجزئية من اهمية،

بما في ذلك الاتفاق الراهن في سيناء . واذا ثبت للعدو ان لا مجال امامه في الوصول الى هدفه النهائي ، فانه لا بد سيعدل عن مساره الحالي .

وفي اعتقادنا ان اول اسباب نجاح الثورة في هذا الخط ، هو العمل الجدي والفوري على ترجمة الانتصارات الكبيرة ، كما انعكست في مقررات الرباط والامم المتحدة ، والتي احرزتها الثورة بنضالها الطويل ، الى ممارسات عملية على ارض الواقع الفلسطيني ، حتى ولو كان ذلك في النطاق الضيق المتاح مرحليا . وهذه مسألة اشبه ما تكون بكرة الثلج ، ان وجدت من يدحرجها . والافادة من هذه القرارات لا تكون بالاستناد اليها كوثائق في صراع الثورة مع الاطراف الخارجة عنها او عليها ، وانما بتولي المهام المترتبة على الاعتراف بشرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني . والزارعون بالدموع بالفرح يحصدون . ولا نرانا هنا بحاجة الى مزيد من التفصيل .

بعد توقيع الاتفاق ، قال عنه الرئيس السادات بانه كان منعطفا في تاريخ الصراع العربي — الاسرائيلي ، ووافقه على ذلك رئيس حكومة العدو ، رابين . وكذلك جاء في بيان منظمة التحرير الفلسطينية حول الاتفاق . والواضح ان المنطقة باسرها تواجه مرحلة جديدة ، سماتها في وجهها ، الذي طلع علينا بالاعتراف الضمني بالعدو ، وبالدعوة لقوات أجنبية لاحتلال مواقع جديدة في الوطن العربي . وامام هذا الوضع الجديد ، لا بد للثورة الفلسطينية من وقفة رصينة امام تقديرات الموقف ، وما انبثق عنها من برامج ، على اثر حرب تشرين . واملنا بان ينصب جهد المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي سيعقد قريبا ، على هذه المسألة بالذات ، عله يخرج ببرنامج عمل فلسطيني ، وذلك للمرحلة القريبة جدا على الاقل ، يقي الثورة الفلسطينية شر هذه التسوية ، كما يوحد بين فصائلها ، على اساس الخصوصية التي يتميز بها الوضع الفلسطيني ، وفي ضوء الحقائق التي تمخضت عنها التسوية حتى الان ، والتي تشكل مؤشرا لما قد يتبع .

محاور السياسة الاميركية . الصهيونية في الصراع العربي . الاسرائيلي

ميشيل كيلو

سواء تمت الخطوة الثانية « للتسوية » الاميركية للصراع العربي — الصهيوني أم لم تتم ، فان ما حدث خلال العامين الماضيين يستحق التأمل واشغال الذهن والدراسة .

فقد كان قادة الكيان الصهيوني عقب توقف حرب تشرين يشعرون بأن سياساتهم التاكتيكية خلال الاعوام السبعة التي تلت حرب ١٩٦٧ قد وصلت الى ورطة خطيرة ومأزق صعب . وكانوا يدركون ان هذا الكيان صار مجابها بمجموعة من الحقائق التي لا سبيل الى تجاهلها ، وفي رأسها تعرض التفوق العسكري الذي كان لهم على العرب بعد عام ١٩٤٨ لخطر اهتزاز شديد ، وصفته دوائرهم غالبا « بالزلزال » .

وكان جليا بالنسبة للزعماء الصهاينة ان ما رفضوه طوال سبع سنوات سيفرض عليهم ، وان جيوشهم ستضطر للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة تحت ضغط الوضع الجديد ومجموع مكونات الوضع الدولي ، الذي زادت الحرب في عزلهم عنه . لقد وجد الصهاينة أنفسهم أمام وضع جديد ، لا سبيل الى التملص من الضغوط التي سيمارسها عليهم الا « بموقف » جديد عما حدث . ولان كل شيء في السياسة يبدأ وينتهي بموازين القوى ، فقد كان همهم ميزان القوى الجديد الذي ترتب على الحرب ، والذي جعلهم يدركون مدى الخطل الذي كانت سياساتهم تسير اليه ، فوق كل صعيد .

وكانت المصاعب التي تواجه الكيان الصهيوني جديدة لم يألفها . فمن جهة كانت قوات جرارة من جيش اسرائيل منقطعة عن قاعدتها الاساسية في الاراضي المحتلة داخل جيوب خطيرة لا قبل له بالدفاع عنها ، ان هو أراد الحفاظ على توازن قواته العسكرية فوق جبهات القتال . ومن جهة اخرى كان الصهاينة أمام سياسة اميركية تسعى لان ترسخ المصالح الغربية — وفي رأسها الاميركية — وفق **توجه جديد** ، كان لا يزال في طور الاختبار والتنفيذ ، وان كانت ملامحه العامة واضحة لراسميه في البيت الابيض . وطبيعي انه كان على الكيان الصهيوني ان يعمل ، عسكريا ، على اعادة التوازن لاداته العسكرية ، وعلى اقلمة نهجه السياسي عموما ، واهدافه السياسية جزئيا ، مع توجه واشنطن المذكور ، بعد أن أفسدت المطامع التوسعية الاسرائيلية على اميركا خططها في وضع مصالحها على أرضية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها الوطن العربي بعد ١٩٦٧ ، وهي كثيرة وهامة .

وكانت المشكلة التي طرحت نفسها على القيادة الصهيونية الجديدة جلية وواضحة وصعبة : كيف تستطيع أن تؤقلم مطالبها التوسعية والعدوانية التي سارت الصهيونية عليها طوال ثلاثين عاما ، والتي يتوقف عليها دور وطبيعة كيانها ، مع سياسة اميركية لم تجرب بعد في ميدان التطبيق العملي ، ولم يكتب لها النجاح بعد ، ولا تدري ان كانت

ستنجح اصلا ، مع مراعاة اكبر قدر من التطابق بين أهدافها التوسعية وهذه السياسة الاميركية المرنة ؟! ثم كيف ستساعد سياسة واشنطن على ان تنجح ، ونجاحها يفترض قيامها بتنازلات اقليمية ، دون ان تؤثر هذه السياسة ، والتنازلات التي تفرضها عليها ، على خططها في البقاء كدولة مهيمنة في المنطقة ؟!

وبعيدا عن الحل الذي أوجده الاميركان للكيان الصهيوني في المشكلة الاولى ، العسكرية ، فان المعضلة الحقيقية كانت هي المشكلة الثانية ، السياسية . خاصة وان جانبا منها يرتبط أشد الارتباط باقناع قوى سياسية هامة داخل اسرائيل بتفهم التوجه الجديد الذي سيفرضه على السياسة الاسرائيلية توجه أميركا نحو الوطن العربي مجددا ، بعد ان أعلن قادة اميركا اكثر من مرة أن مصالح اسرائيل ستؤمن بقدر مراعاتها لمصالح واشنطن واستجابتها « لخططها الجديدة » حيال الشرق الاوسط .

والحقيقة ان فهم جوهر السياسة الاسرائيلية كان طوال الاعوام الثلاثين المنصرمة صعبا دون فهم السياسة الاميركية . ولهذا فان فهم التوجه الصهيوني الجديد صعب بدوره دون فهم التوجه الاميركي الذي سارت واشنطن عليه . فماذا كان هذا التوجه؟!

ببساطة يمكن القول ان السياسة الاميركية قامت اساسا على التمييز بين نوعين من التسوية :

١ ــ تسوية اميركية ــ عربية ، وهي ذات طبيعة سياسية ــ اجتماعية .

٢ ــ تسوية عربية ــ اسرائيلية جوهرها الاساسي هو مسألة الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بالنسبة لبعض العرب ، وهذه مضافا اليها اقرار حقوق للشعب العربي الفلسطيني بالنسبة لبعضهم الآخر .

ويقوم « التوجه » الاميركي الجديد على الربط بين هذين النوعين من التسوية ، فبقدر ما تحقق التسوية الاميركية ــ العربية تقدما ، تحقق التسوية العربية ــ الاسرائيلية تقدما مماثلا . وبقدر ما تخفق السياسة الاميركية في احراز تسويتها مع العرب، تستخدم واشنطن الاحتلال الصهيوني لتحطيم المقاومة العربية المعيقة للتسوية الاولى .

هذا يعني ان واشنطن قد عملت على محورين متلازمين ومتساندين : فمن جهة وضعت العرب أمام مسألة العدوان الى أن يتلاقوا مع مطامعها ومصالحها السياسية ــ الاجتماعية . ومن جهة أخرى اشترطت عليهم أن يتراجعوا عن الخط الثوري المعادي للرأسمالية والغرب ، من أجل فك انشوطة المسألة الوطنية (الاحتلال) عن أعناقهم « خطوة ــ خطوة » . واستفادت ديبلوماسية كيسنجر في التعامل مع العرب من خلال موقف كهذا من تدخلها السريع ابان حرب تشرين لمصلحة اسرائيل ، سواء عبر الجسر الجوي الذي أنقذ الجيش الصهيوني ، أم عبر تهديداتها المعلنة بأن تصفية الجيوب الاسرائيلية العسكرية ستؤدي الى المجابهة معها . هذا التلازم في السياسة الاميركية لمستويي ونوعي التسوية هو الذي يفسر التاكتيكات الاميركية المتنوعة ، وهو الذي يفسر التراجعات العربية المستمرة . فواشنطن لن ترغم اسرائيل على القيام « بخطوة » اخرى على طريق التراجع العسكري عن الاراضي العربية المحتلة ، حتى يقوم العرب « بخطوة » على طريق التراجع السياسي ــ الاجتماعي على طريق الثورة. وقد دلت التجارب التي شهدناها خلال العامين الماضيين على ان اميركا تعمل لتحديد حجم التراجعين المطلوبين : التراجع الاسرائيلي المطلوب عربيا ، والتراجع العربي

المطلوب اميركيا واسرائيليا . وقد عبرت وزارة الخارجية الاميركية عن تلازم هذين التراجعين في قول شهير : قطعة أرض مقابل قطعة سياسة .

*

وسلكت واشنطن لتحقيق هذين النوعين من التسوية سبيلا تاكتيكيا بسيطا بدوره. فعملت أول ما عملت لجعل تصورها حول التسوية هو التصور الوحيد المقبول والفعال . وتجلى ذلك في اقتناع بعض الوجوه الهامة في الطرف العربي بأن اميركا دون سواها من القوى والدول قادرة على تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وترتب على ذلك بداهة تراجع التصورات الاخرى حول التسوية الى الظل ، فغاب المفهوم السوفياتي للتسوية عن المسرح ، وتراجع معه أيضا المفهوم العربي حول هذا الموضوع الذي كان يرى ، أيام عبد الناصر ، ان بالامكان تحقيق الانسحاب الاسرائيلي مع التمسك بالمنجزات الثورية التي حققتها الامة العربية خلال العقدين الماضيين ، والذي كان يربط بين هذه المنجزات وبين الاعداد العسكري لمعركة ترغم العدو الصهيوني على التراجع بالقوة ، فيما لو فشلت في اخافة حلفائه الاميركان من العواقب الخطيرة التي ستترتب على تطورها باتجاه اكثر راديكالية ، يقطع مع الراسمالية في الداخل والخارج ، ويدفع الثورة العربية على طريق الاشتراكية أكثر فأكثر .

وتجلت سيادة التصور الاميركي للتسوية بتعطيل دور الاتحاد السوفياتي في الجهود المبذولة للوصول الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي تنقذ قوى الثورة العربية من عبء المسألة الوطنية ، وتتيح لها بالتالي الفرص لالحاق اكبر قدر ممكن من الضرر بالتسوية العربية ـ الاميركية . فعطلت واشنطن مؤتمر جنيف تماما ، ثم شرعت في فصل الجبهات العربية الواحدة عن الاخرى لاضعاف الموقف العربي ، والحيلولة دون بروز تضامن **قتالي** عربي جديد كالذي جاء بانجازات حرب تشرين . كما شرعت في تقوية الموقف العسكري للعدو ، بحيث يفقد العرب آخر آمالهم في تحرير أراضيهم بالقوة ، ويسيرون على طريق تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي عبر البوابة الوحيدة التي ستتبقى لهم : بوابة التسوية العربية ـ الاميركية . وتتناغم الاوساط الاسرائيلية الحاكمة مع هذه السياسة التي تتمركز على هدفين :

١ ـ اجراء تعديلات في حدود الصهاينة لعام ١٩٦٧ ، بحيث لا ينسحب جيشهم من الاراضي العربية المحتلة بكاملها .

٢ ـ تجاهل المشكلة الفلسطينية تماما كمشكلة سياسية والتعاطي معها كمشكلة لاجئين لم تعد لهم حقوق وطنية ، لانهم لم يعودوا شعبا بالاصل !

ماذا يترتب على هذه السياسة الاميركية ؟! .

١ ـ ان الاصل بالنسبة لواشنطن هو التسوية الاميركية ـ العربية وليست التسوية العربية ـ الاسرائيلية . فهذه فرع يرتبط بالاصل ، وجزء يرتبط بالكل ويوجد في اطاره فقط .

٢ ـ للتسوية الاميركية ـ العربية اولوية على التسوية العربية ـ الاسرائيلية فالاولى ستحدد حجم ونوع الثانية ، بل وستحدد ما اذا كانت ستحدث أصلا .

٣ ـ لو فشلت التسوية الاميركية ـ العربية فان التسوية العربية ـ الاسرائيلية ستقلع عن أن تكون هدفا لسياسة واشنطن ، وسيتحول الجانب الاسرائيلي من مفاوض الى محارب مهمته اكراه العرب على الدخول في وضع لا مفر لهم فيه من القبول بالتسوية مع اميركا ، بشروط هذه ووفقا لمصالحها . السيف الاسرائيلي لم يرفع اذن

عن رقاب العرب ، ولن يرفع عنها ، حتى ترى اميركا ان مصلحتها رفعه ، وهي لن ترى ذلك مطلقا . وقد شجعت التنازلات العربية التي قدمت لاميركا ولا تزال تقدم لها على الصعيدين السياسي والاجتماعي على الاعتقاد ، في واشنطن،بان القوة الاسرائيلية التي استخدمت في عدوان ١٩٦٧ كانت السلاح المناسب لاخضاع العرب وارغامهم على القبول بتسوية مع مصالحها . واميركا تؤمن الآن بأن القوة الصهيونية قد أفادتها في امتصاص الطاقة الثورية العربية ، وفتحت لها الطريق لاستعادة ما خسرته طوال عقدين ، ومكنتها من ممارسة دورها الجديد لترتيب اوضاع المنطقة في مصلحتها . وهي لا ترى مانعا من شق طريقها السياسي مجددا بالقوة المسلحة ، سواء كانت لاسرائيل ام لسواها من القوى التي داخل المنطقة ومن حولها . ان كيسنجر يؤمن بالتفاوض من مركز قوة ، ولكنه في الصراع العربي ــ الصهيوني لم يعزز القوة الاسرائيلية من أجل تحسين مواقعه ومواقع تل ابيب في التفاوض مع العرب وحسب ، بل عززها من أجل قطع الطريق على العرب ، لو فكروا في ترك التفاوض والعودة الى ميدان القتال .

التسوية الاميركية تتضمن اذن مصالح الطرفين الاميركي والاسرائيلي ، فهي ترتب اوضاع المنطقة بما يفيد المصالح الراسمالية ويحميها ، وبما يضعف الموقف العربي في الصراع المرحلي والتاريخي مع العدو ، ويحفظ للصهاينة اطماعهم في توسيع رقعة كيانهم على حساب العرب ، ويوكل اليهم دورا عسكريا هاما في الاشراف على الوضع الجديد ، المرتب ، فيمنحهم ، في نفس الوقت ، الفرصة لممارسة عدوانيتهم على العرب ، اذا فكر هؤلاء بتحرير انفسهم من قيود واشنطن الجديدة ، وبمواصلة الثورة . والعدوانية الاسرائيلية تعني في العادة التوسع . ان اسرائيل كما تريد لها اميركا ، ستضمن لنفسها وضعا لا تتهددها فيه أية اخطار عربية تذكر ، مع استمرار قدرتها في الهيمنة على جيرانها بوسائل غير عنيفة ، واستمرار قدرتها على استخدام الوسائل العنيفة ، متى اريد لها أن تستعملها .

*

لقد استجاب الاسرائيليون لهذا « التوجه الاميركي الجديد » بتوجه سياسي جديد . صحيح ان بعض الاطراف السياسية قد عارضته في البدء لظنها بانه سينهي الدور التوسعي لاسرائيل . ولكنها لم تلبث ان وجدت فيه حلا للمشكلة التي كانت قد بدأت تؤرق الكيان الصهيوني ، وهي مشكلة استخدام العنف المسلح دون مردود سياسي مباشر ، مما أدخل الكيان الاسرائيلي في حلقة مفرغة من عبثية العنف، وجعلهم يقتنعون بان « حرب الايام الستة » لم تنته ولن تنتهي ، وبان دائرة العنف قد تقفل ذات يوم لمصلحة العرب ، فتكون المعركة الاخيرة الخاسرة التي لن يسمح لاسرائيل بسواها ، على حد قول صائب لبن غوريون . ان التوجه الاميركي يؤمن للكيان الصهيوني ، ولاول مرة في تاريخه (وربما لآخر مرة) فرصة الخروج من هذه الحلقة المفرغة ، ويقدم لها ما طمحت اليه دوما ، وعبثا : تحقيق منجزات سياسية يعترف بها العرب ، كاعترافهم « بحقه » في الوجود السياسي ، واعترافهم « بامنه » ، وادخاله في « نادي دول الشرق الاوسط » . وهذه اهداف سياسية كانت من جملة ما سعى الصهاينة اليه بعد حرب حزيران ، وعجزوا بقوتهم العسكرية عن فرضه . هذا مع العلم بأن هذه المكاسب السياسية ستحول العرب من مجابهين بالقوة لاسرائيل ، الى حراس بالفعل لكيانها. اما الميزة الثانية التي وجدتها اسرائيل في توجه واشنطن ، فهي انطلاقة من قوتها بوصفها اهم قوة ستسهر على حماية الوضع الجديد . وهذا يعني بكلمات قليلة انه

لن يضعها امام دور جديد كانت تخشى من أن يكون متنافيا مع طبيعتها ، بل سيوكل لها مجددا دورها القديم وسط ظروف وعلاقات جديدة كانت تطمح هي بالاساس لايصال العرب اليها .

لقد فهم الصهاينة دورهم الجديد ، وادركوا صحة ونجاعة المخطط الاميركي . وعبر ذلك عن نفسه في تعزز مركز حكومة رابين « المعتدلة » ، وفي التفاف مختلف الاوساط البرلمانية حول دورها في « الحلول » الاميركية ، وخفوت الاصوات التي كانت تنكر عليها حقها ، وهي حكومة اغلبية الصوت الواحد ، ان تقرر في قضايا تمس « مصير اسرائيل ومستقبلها » . كما اختفت اللهجة التي كانت تتهم رابين بالعنف والعجز ، وحلت محلها لهجة اخرى حولته الى رجل يملك صفات قيادية لا بأس بها . واذا كانت لا تزال لدى الصهاينة تحفظات حول هذه النقطة او تلك من السياسة الاميركية ، فانها تعالجها بالضغط على الحكومة الاميركية عبر اجهزتها في واشنطن ، ولكنها لا ترفض هذه السياسة ، او تعمل علي احباطها ، كما يوحي لنا اصدقاؤها من العرب بين حين وآخر ، بقصد تبييض صفحتها واظهارها بمظهر موال للمصالح العربية ، لا بل متحرق على تخليص امتنا من مشكلة الاحتلال، التي لا تنظر اميركا اليها كمشكلة رديفة، كما يقولون ، بل تعمل على كنسها من طريق علاقاتها بالعرب .

*

كيف عمل الاميركان والاسرائيليون على تطبيق « السياسة الجديدة » ؟! . تدل مجموعة السياسات المرحلية (التاكتيكات) الاميركية ــ الاسرائيلية عن أن هم واشنطن وتل أبيب الاول ليس ايجاد تسوية للصراع العربي ــ الصهيوني . ويمكن اجمالا تقسيم هذه التاكتيكات الى نوعين :

١ ــ تلك التي استخدمت قبل فصل القوات على الجبهة المصرية .

٢ ــ التاكتيكات التي تلت فصل القوات ، وما زلنا نعيشها حتى الان .

وقد امتازت تاكتيكات ما قبل فصل القوات بميزة اساسية كان اللين والتساهل طابعها العام . فقد اعلنت واشنطن استعدادها في القرار ٣٣٨ للعمل على **التنفيذ الفوري** للقرار ٢٤٢ الذي تضمن فيما تضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من « اراض عربية محتلة » . ومن المعروف ان سياسة واشنطن قد قامت بعد ١٩٦٧ على اولوية الامن الاسرائيلي ، وليس على اولوية الانسحاب الاسرائيلي. وتساهلها في القرار ٣٣٨ يتجلى في أنها تخلت عن نهجها السابق (أمن فانسحاب) الى نهج جديد يقوم على ربط الامن بالانسحاب والانسحاب بالامن . وهو نهج مكنها ولا زال يمكنها من استخدام مجموعة متنوعة من الاساليب والحيل والطرق الدبلوماسية التي تسهل لها عملية الوصول الى التسوية الاميركية ــ العربية .

ولم تكن اسرائيل بعيدة عن هذا الاسلوب ، فجيشها كان متورطا ، على الجبهة المصرية ، ومحاصرا داخل جيب من الصعب الدفاع عنه . وكانت العسكرية الصهيونية تعمل لانقاذ عشرات آلاف الجنود المحاصرين ، وعشرات الآلاف الذين اوكلت اليهم مهمة التدخل العسكري في حالة اشتعال القتال من جديد ، انقاذا لجنود الجيب . وكان ضروريا « سحب » هؤلاء لاعادة تدريبهم وتسليحهم ، ولتسوية خط الجبهة العسكري الذي هدد ، كما أسلفنا ، توازن الجيش برمته .

غير ان التساهل « النظري » الذي عبر عن نفسه في القرار ٣٣٨ لم يقابله تساهل

فعلي في التطبيق ، الا على الجبهة المصرية . فقد كانت واشنطن تعمل لامساك زمام التسويه بيدها وحدها ، وبجعل العرب يقبلون فكرة الحلول الجزئية (سياسة خطوة ــ خطوه) **والمنفرده** . وكان نجاحها في تحقيق هذين الهدفين جوهريا بالنسبة لها ، فهو بوابتها الى فرض تسويتها الاميركية ــ العربيه أولا ، وهو اختبار لمدى قبول العرب بتوجهها السياسي الجديد ثانيا . وقد مكنها فصل القوات على الجبهة المصرية من ان تستعيد علاقاتها مع مصر ، كما مكنها فصل القوات على الجبهة السورية من استعادة علاقاتها مع سوريا . وكان هذان الحدثان ، بالبداهة ، أول خطوة على طريق التسوية الاميركية ــ العربية ، بالنسبة لواشنطن .

بعد فصل القوات على الجبهة المصرية كانت ثغرة واسعة قد انفتحت في جدار الموقف العربي الواحد ، والتضامن **القتالي** العربي . وجاءت مرحلة من الاعلانات الاسرائيلية بعدم الرغبة في الانسحاب من الجولان كانت أول اعلانات تصدر عن العدو حول نيته في تحويل **التنفيذ الفوري** للقرار ٢٤٢ الى مسألة في ضمير الغيب . مما اضطر سوريا الى خوض حرب حقيقية في الجولان استمرت مع بعض التقطع قرابة أربعة أشهر ، قبل أن يخلي الصهاينة الجيب الذي احتلوه خلال حرب تشرين على الجبهة السورية .

لقد وضعت التاكتيكات الاميركية ــ الاسرائيلية ، مع فصل القوات ، الاساس لشق الصف العربي ، فبين اللين هنا ، والتشدد هناك ، وجدت كل دولة من دول المواجهة التشرينية نفسها تسير في طرقها الخاصة . وكان هذا هو النجاح الاميركي الاكبر ، كما كان في نفس الوقت نجاحا لسياسة العدو الصهيوني الذي كسب خلال ذلك وقتا مكنه من لَمّ وضعه الداخلي ، وتسليح جيشه ، وخلق الاساس السياسي والعسكري للنهج الذي سيطبق فيما بعد ، نهج التشدد والتحدث من مواقع القوة .

ومكن فصل القوات ، بالصورة التي تم بها ، اميركا من احتلال وضع في سياسات المنطقة يمنحها الفرص للشروع في ربط التسوية العربية ــ الاسرائيلية بالتسوية الاميركية ــ العربية . فقد قبل العرب لاول مرة بدورها كوسيط في الصراع العربي ــ الصهيوني ، بعد ان عاملوها طوال قرابة ثلاثة عقود كطرف معاد رئيسي فيه . وكان فصل القوات بالصورة التي عشناها ، برهانا آخر على أن الدول القطرية العربية تضع مصالحها الضيقة فوق مصالحها القومية ، لانها لا تنظر الى الصراع العربي ــ الصهيوني كتناقض عدائي بين **الامة العربية** وبين الامبريالية وكيانها الاستيطاني الدخيل ، وتضع مقولات الجغرافيا فوق مقولات السياسة التي يمليها مثل هذا التناقض .

من هذه النقطة بالذات بدأت الامبريالية الاميركية واسرائيل العمل بعد ذلك ، اي بعد فصل القوات . فقد توصلت اميركا الى الامساك بزمام التسوية ، الى فرض تصورها حولها ، وشرعت تعمل وفق مبدأ قطعة أرض بقطعة سياسة ، أو ما أسميناه تنفيذ خطى على طريق الصراع العربي ــ الصهيوني ــ جزئية ومنفردة طبعا ــ تتحدد على ضوء الخطى التي يقطعها العرب باتجاه واشنطن أولا ، وتل أبيب ثانيا .

في هذه المرحلة ، مرحلة ما بعد فصل القوات ، لم تجد واشنطن نفسها مهتمة بايجاد حل سريع لمشكلة الخطوة الثانية . فقد استغلت الخطوة الاولى عن طريق « تسوية » الصراع العربي ــ الصهيوني من أجل دفع العرب خطى عديدة على طريق التسوية

الاميركية ـــ العربيه . وصار هذا المستوى من التسوية يحتل الان أولويته التاكتيكية والاستراتيجية بالنسبه لها . وتدل الاحداث التي تشهدتها بعض الاقطار العربية بعد « فشل » مهمه كيسنجر في اذار الماضي على الاتجاه الذي تهب رياح التسوية الاميركية اليه ومنه .

ما هي اخيرا اهداف التسويه الاميركية ؟ . ذات مره قال كيسنجر ان تسوية الصراع العربي ـــ الصهيوني من منظورات موازين القوى الراهنة في المنطقة لن يكفل للصهاينة الحياه ، فالعرب امه كبيرة تملك امكانات اسطوريه ، ولها حضارة تدل على ان التخلف ليس سوى مرحلة لن تلبث ان تتخلص منها . وأكد أن الضمانة الوحيدة لبقاء اسرائيل تكمن في ترتيب واعاده ترتيب الاوضاع العربية ، كلمـــا بدا أن التطور العربي بات يهددها(١) .

وتعتقد واشنطن ان ثمة فرصة تاريخية نادرة متاحة لها . فمن جهة تعززت وتقوت مراكز القوى المحافظه العربية نتيجه لثرواتها الطائلة ، وتعزز دورهـــا في مجمـــل السياسة العربية ايضا . ومن جهة اخرى برزت في الكيان الصهيوني قيادة تتفهـــم ضرورة ايجاد « دور جديد » لاسرائيل في المنطقة لا يستند أساسا الى القمع المسلح ، بل الى مجمل الفعاليات التي يمكن لمجتمع متقدم أن يمارسها ، دون حرمانه من دوره العسكري . وهناك من جهه ثالثة أرضيه سياسية واجتماعية جديدة في بعض الاقطار العربية التي كانت مسرحا لحركة ثورية عنيفة طوال العقدين المنصرمين ، جوهرهـــا العداء للراسمالية العالمية والاستعداد لمعركة تاريخية مع ركيزتها الصهيونية . وتتجلى هذه الارضية في استعداد بعض القادة العرب لانهاء هذه المعركة،والوصول الى«تسوية» مع اسرائيل والمصالح الغربية . وترى واشنطن انه لا بد من ايجاد نقاط تقاطع بين هذه الاتجاهات الثلاثة ، تستند الى أوضاع ومصالح مشتركة تدرأ من جهة خطر تجدد المد الثوري ، وتعتمد من جهة اخرى على حالة من الاستقرار تحمي المصالح الاميركية . ولا تجد اميركا محيدا عن تقريب هذه الاتجاهات بعضها من بعض على أرضية اجتماعية ـــ سياسية تنشط التطور الراسمالي والمعتدل في المنطقة بأسرها . واذا كانت سياسة اميركا قد صنعت الكثير على المحورين الاولين ، محور القوى المحافظة واسرائيل ، فانها تبذل الآن معظم جهودها « لتسوية » مع المحور الثالث . وعلى نجاحها في جهودها هذه أو فشلها يتوقف موضوع تسوية الصراع العربي ـــ الصهيوني برمته ... وويل لمن لا يفهم اشارات العصر الاميركي ، كما تريده وتعمل له واشنطن ؟! .

---

١ ـــ من حديث نشرت جريدة الجمهورية مقتطفات منه يوم ١٤ ايار ١٩٧١ ، وكان مع رؤساء تحرير بعض الصحف الاميركية .

تسوية سيناء
وأوهام التسوية «الوطنية»

هاني منذس

لم تترك صفقة «التسوية الجزئية» ، في سيناء ، مجالا للتأويل او الابهام عن المخاطر الفعلية التي شكلتها في وجه مسيرة النضال التحرري الوطني في مصر وسائر المنطقة العربية . لذا ، أجمعت مختلف تنظيمات حركة المقاومة الفلسطينية واحزاب وتنظيمات الحركة الوطنية، في اللحظة الراهنة ، على اتخاذ موقف الشجب الوطني لهذه الصفقة. الا ان منهج ومنطق الشجب السياسي الوطني لهذه الصفقة تراوح تبعا لتباين الخطوط السياسية ، التي يطرحها هذا التنظيم السياسي أو ذاك ، في مواجهة المعضلات الرئيسية للنضال الثوري ، لا سيما معضلات الصراع مع اسرائيل والامبريالية وطريقة فهم طبيعة التسوية الدائرة في المنطقة العربية بعلاقتها بموازين القوى الخ...

فازاء مواقف الاستنكار والدهشة والادانة السياسية ذات الطابع الاخلاقي لصفقة التسوية الجزئية ، نجد ايضا مواقف التفسير الجزئية الميكانيكية الشكلية ، مما يضفي دلالة نوعية خاصة وحاسمة على أهمية بلورة وابراز الموقف العلمي الثوري القائم على فهم المسار الموضوعي التاريخي لحركة القوى الطبقية في البلدان العربية ، وبالتالي ، طبيعة الصراع والتسوية الدائرة في المنطقة .

مخاطر ودلالات صفقة « التسوية الجزئية » :

تعبر نصوص اتفاق التسوية الجزئية بوضوح كامل عن الخضوع للشروط الاسرائيلية الامبريالية في أكثر من مجال . فالاتفاق ، كما جاء في بيان اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لمنظمة التحرير ، « لم يكن على الاطلاق مجرد خطوة عسكرية في اطار ما يسمى بفصل القوات ، بل هو في حقيقته اتفاق سياسي يجمد حالة الحرب مع العدو الصهيوني على جبهة واحدة ، ويرفع عنه الحصار العسكري والاقتصادي لتفتح الطريق أمام التعامل معه ... كما ينطوي هذا الاتفاق على أخطار حقيقية تهدد السيادة القومية ومستقبل النضال الوطني ، وذلك بالموافقة على الوجود الامريكي في سيناء ، ومحاولة تقليص القوات المسلحة العربية كما تضمن مساسا واضحا بقضية فلسطين والحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني وذلك بالموافقة على انهاء حالة الحرب ورفع الحصار العسكري والاقتصادي عنه والاعتراف الضمني بشرعية كيانه والسماح بمرور بضائعه في قناة السويس .. » (الصحف ، ١٩٧٥/٩/١١).

الا ان الاشكال الذي يعنينا هنا ليس الاكتفاء بوصف وادانة ما يدور ، بل بتبيان أسباب استجابة النظام المصري للشروط الاسرائيلية الامريكية لابرام هذه الصفقة ، وبالتالي شكل هذه الاستجابة بمخاطرها ودلالاتها السياسية .

وسنبين اولا كيف **أن الاتفاقية** ، في اساسها ، هي **اتفاقية بالشروط الاسرائيلية الاميركية** .

في اعقاب فشل مهمة كيسنجر في شهر آذار الماضي اخذت الصحف والتعليقات الرسمية الاسرائيلية تتحدث عن ان الموقف المصري هو السبب في افشال المفاوضات وذلك بسبب « عدم الموافقة على مطالب اسرائيل بانهاء حالة الحرب ، وتحديد مدة مقبولة للاتفاقية ، وتعيين أطقم مشتركة للمراقبة واعطاء ضمانات بعدم استخدام القوة ». (هآرتس ، ١٩٧٥/٣/٢٤).

وان **اسرائيل** « **رغم انها تضع في حسبانها مصالح الولايات المتحدة في تدعيم النفوذ الامريكي في المنطقة ، الا انها تضع الى جانب ذلك معطيات أمنها ، ولن تسلم سيناء دون مقابل** ». (هتسوفيه ، ١٩٧٥/٣/٢٤).

أما عن الاسباب التي تحفز اسرائيل والولايات المتحدة لتحقيق تسويات جزئية منفردة مع مصر ، فهي كما يقول الكاتب الاسرائيلي يوسف شتيل : « ان عقد اتفاقية جزئية مع مصر من شأنه كسب الوقت . فاذا أمكن عن طريق الانسحاب من سيناء تأجيل القضية الشاملة لمدة عامين او ثلاثة فيجب الاقدام على ذلك لسببين ، اولهما توقع تضعضع قوة العرب ، والثاني ، اعطاء أنفسنا فرصة للتفكير » (عل همشمار ، ١٩٧٥/٢/٢٨). .

ويقول اريئيل غيناي في الصدد نفسه : « **كسب الوقت يخدم المصالح الاسرائيلية ، وهو يخدم مصالح الولايات المتحدة ويأمل كيسنجر ان يؤدي ذلك الى عزل مصر عن سورية وتعزيز المحور المضاد للشيوعية** ». (يديعوت أحرونوت ، ١٩٧٥/٢/٧).

وفي المداولات السياسية التي جرت مؤخرا في مؤسسات التجمع الحاكم « المعراخ » أعلن رابين رفضه للعودة الى حدود ١٩٦٧ ، واشار الى عزم اسرائيل على البقاء في شرم الشيخ والرصيف الساحلي الموصل بينه وبين ايلات ، وفي الجولان وبشكل ما في الضفة الغربية ، ورفض التعامل مع منظمة التحرير . (عل همشمار، ١٩٧٥/٥/٢٨).

وقد أماطت الصحف الاسرائيلية اللثام عن التوجيهات التي أقرتها الحكومة الاسرائيلية يوم ١٩٧٥/٦/٨ وهي كما ذكرتها صحيفة « هتسوفيه » الاسرائيلية في ١٩٧٥/٦/١١ ما يلي :

« ١ ــ ضرورة وجود بديل سياسي لقاء اي انسحاب اسرائيلي، **فلكل منطقة تنسحب منها اسرائيل ثمن سياسي** .

٢ ــ الاتفاق ممكن اذا كان السادات مستعدا لدفع الثمن .

٣ ــ التنازل عن مطلب انهاء حالة الحرب ، مقابل التمديد لقوات الطوارىء ما بين ٣ ــ ٤ سنوات .

٤ ــ ضرورة وجود مناطق مجردة بالاضافة الى تعزيز قوات الامم المتحدة .

٥ ــ **عدم ارتباط الاتفاقية بالاوضاع على الجبهات الاخرى** .

٦ ــ الغاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل من جانب مصر .

٧ ــ حرية الملاحة للسفن الاسرائيلية في قناة السويس .

٨ ــ تخفيف الضغط الذي تمارسه مصر على الدول الافريقية ، ودول العالم الثالث لعدم اقامة علاقات مع اسرائيل ».

وقبل توقيع الاتفاقية بأيام قليلة كتبت صحيفة دافار « علينا ان نتابع تصرفات مصر في مؤتمر عدم الانحياز في ليما عاصمة البيرو ، حيث ستجري محاولات لتعليق عضوية اسرائيل في الامم المتحدة ». (دافار ، ١٩٧٥/٨/٢٥). والجدير بالتنويه ان نفس المتابعة لموقف مصر ، من مسألة تعليق عضوية اسرائيل في الامم المتحدة ، كانت له الاستجابة المعروفة في كمبالا ايضا .

الواقع ان اسرائيل تعتبر الاتفاقية بأكملها صفقة ممتازة . « ان **اسرائيل تعتبر الاتفاقية بأسرها صفقة كاملة** ولذلك فان **خط الانسحاب يعتمد على البديل (السياسي) المصري والضمان الامريكي** ». (هآرتس ، ١٩٧٥/٧/١٤).

وكما صرح مصدر اسرائيلي كبير « من المعروف ان الذي لا نحصل عليه من مصر نستعيض عنه بالالتزام الامريكي ». (عل همشمار ، ١٩٧٥/٧/١٨).

اما بخصوص **التباين بين الموقف الامريكي والموقف الاسرائيلي** بصدد التسوية فهو تباين درجي اساسه قائم على ضرورة المزج والجمع بين مصالح اميركا بعلاقتها بأتباعها القدامى والجدد وبين المحافظة على بقاء وأمن اسرائيل كعصا غليظة في يد الولايات المتحدة في المنطقة العربية . لقد « تبنى » رابين بعد عودته من الولايات المتحدة في حزيران الماضي « فكرة وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر القائلة، ان **المصلحة الاسرائيلية تقضي بملازمة المصالح الامريكية في الشرق الاوسط** ». (هآرتس، ١٩٧٥/٦/٢٠).

وقبل ان يغادر كيسنجر الولايات المتحدة ، متوجها الى اسرائيل ، عقد اجتماعا مع زعماء اليهود في الولايات المتحدة الاميركية شرح خلاله الاهداف السياسية للاتفاق الذي يسعى الى عقده في سيناء **قال كيسنجر** : « لم اغضب عندما رفضت اسرائيل الموافقة في شهر آذار (مارس) على الشروط التي كانت معروضة عليها . **وما هو معروض عليها لقبوله اليوم هو أفضل** . واستطيع ان اقول **ان موقف اسرائيل لم يتبدل خلال الشهور الاخيرة ، وانم يطلب منها ان تتنازل عن أشياء كثيرة .. ان خط التسوية المقترح في سيناء هو ((خط اسرائيلي)) رسمته اسرائيل** ولم تقم اميركا برسمه . ولكن اذا ابرز يهود الولايات المتحدة هذه التسوية الجزئية كعملية رضوخ اسرائيلي ، فان العرب سيحثون الولايات المتحدة على الضغط على اسرائيل .. **ان الديبلوماسية المصرية تعهدت بعدم خوض حرب ، واذا لم تلتزم بما تعهدت به ، فانها تخرق التزاما تعهدت به للولايات المتحدة** . وحتى اذا انضمت مصر للحرب ، التي قد تقع بين سوريا واسرائيل بعد مدة وجيزة فان هذه الفترة الزمنية مهمة لاسرائيل ». (مجلة البلاغ اللبنانية ، العدد ١٨٩ ، ٢٥ آب الى ١ ايلول ، ص ٨ ، ٩).

لقد حققت الاتفاقية لاسرائيل والولايات المتحدة مكاسب سياسية ممتازة منها : (١) توطيد نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة ، (٢) الوجود الامريكي المباشر من خلال «الفنيين». (٣) التعهد بعدم استخدام القوة واعتماد الاساليب الديبلوماسية في مواجهة اسرائيل . (٤) اضعاف موقف سوريا والمقاومة الفلسطينية بسبب تهدئة الاوضاع على الجبهة المصرية طيلة سريان مفعول الاتفاقية (٣ سنوات) (٥) تحييد مصر في الجهود المبذولة لعزل اسرائيل عالميا . (٦) الطابع السياسي للاتفاقية بما يتضمنه من اعتراف ضمني باسرائيل . (٧) بقاء اسرائيل في السفوح التي تشرف على الممرات في سيناء ، الى جانب ضآلة المساحة الفعلية التي انسحبت منها اسرائيل ، وصعوبة الوضع العسكري المصري في حال نشوب قتال جديد . ولقد صرح رابين بان « الاتفاق المرحلي مع مصر يشير الى تغيير في العلاقات بين اسرائيل وجارتها

الكبرى والرئيسية ، من حيث كونه **تعهدا ، صريحا وتعاقديا ، بعدم استخدام القوة ، وحتى بعدم التهديد باستخدامها** ... ان التغيير المتوقع في نظام العلاقات بين اسرائيل ومصر ، ليس عسكريا فقط ، وانما هو **تغيير ذو اهمية سياسية كبيرة ، ويفتح امام اسرائيل امكان التحرك بحرية أكبر ازاء باقي جاراتها** ومن خلال القدرة على اتخاذ موقف صلب » . (دافار ١٩٧٥/٨/٢٤) .

أما بيريز وزير الدفاع فقد صرح في خطاب القاه أمام خريجي كلية القيادة والاركان بان « **مصر** قدمت اشياء كانت تبدو لها في السابق مستحيلة : **وافقت على ان الاتفاق المرحلي قائم بحد ذاته** ، وليس مرتبطا بجدول زمني لانسحابات اسرائيلية ، واتفاقيات مع دول عربية اخرى . ووافقت على انتشار جغرافي ، في منطقة الاتفاق ، ميزته المدنية واضحة ، ولكن اهميته العسكرية بالنسبة اليها تنطوي على اشكال . **فالانتشار المصري على طول الخط الضيق بين خليج السويس والجيش الاسرائيلي هو بالنسبة الى مصر انتشار مدني محض** .. واستبدلت مصر مطالبتها بالممرين ، بالموافقة على انتشار مختلف فيهما ، قائم على وجود اميركي مستقل عن الامم المتحدة، ومحطات انذار اسرائيلية ومصرية وامريكية . وهذا اتصال فريد في نوعه . اما اسرائيل فقد تنازلت عن حقول النفط في ابو رديس ، وسلمت الامم المتحدة مناطق ممري الجدي ومتلا .. ان الاتفاق يخلق فرصة امام تشكل وضع جديد في الجنوب ، وربما في المنطقة كلها » . (هآرتس ١٩٧٥/٨/٢٩) .

وقد ذكر يتسحاق نافون ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن في الكنيست ان الاتفاق « يمكن ان يكون بداية تغيير الوضع السياسي في الشرق الاوسط ، باتجاه قبول العرب بوجود اسرائيل ، أول مرة منذ ١٩٤٨ ، وهو يعني ، على صعيد العلاقات بالعالم ، اخراج اسرائيل من العزلة التي تعيشها في مختلف القارات » . (دافار ١٩٧٥/٨/٢٢) .

وتوقع نافون ان الموضوعات المعلقة مع دول عربية بصدد خطوات التسوية ستثار كلها وتجري « في جو مختلف تماما ، بعد ان يصبح أحد اضلاع المثلث ـ مصر ـ خارج المناخ الحربي » .

وصرح آلون ان الاتفاق « لن يؤدي » الى اضعاف اسرائيل من الناحية العسكرية والسياسية . والتنازل الذي اقدمنا عليه في سيناء ، لا يتجاوز سدسها أو سبعها » . (هآرتس ١٩٧٥/٨/٢٦) .

وقد عكست صحيفة دافار في افتتاحيتها ١٩٧٥/٨/٢١ الجو العام في الاوساط الرسمية الصهيونية ازاء الاتفاق فكتبت « يجب ان نذكر ان **فكرة الاتفاق المرحلي بالذات ، هي فكرة اسرائيلية** » وعلى الرغم من كل التنازلات الاقليمية المطلوبة منا ، **هناك في مسودة الاتفاق وملاحقها ، بنود يمكن ان تلبي المصالح الحيوية لاسرائيل** » . وذكر ماركوس في صحيفة هآرتس ١٩٧٥/٨/٢٩ ان ميزة الاتفاقيات المرحلية هي انها « تخفف ، أكثر فأكثر ، من الدوافع الى شن الحروب .. وتزيد من ضمان الدول الكبرى ، وخصوصا الولايات المتحدة ، لتوازنات المنطقة .. وتعود الاعداء على امكان التسليم بالواقع » .

واعرب اريئيل غيناي في صحيفة يديعوت احرونوث ١٩٧٥/٨/٢١ عن رأيه في ان الاتفاق هو افضل البدائل القائمة امام اسرائيل . واضاف ان حقول نفط أبو رديس ستتصل بالمواقع المصرية في السويس بواسطة ممر فيه طريق واحد سيكون مفتوحا امام المدنيين المصريين فقط . وبذلك « **ستكون أبو رديس بمثابة منطقة رهينة في يد**

اسرائيل ، وهذا معناه ان المصريين سيجازفون بخسائر كبيرة ، اذا خرقوا الاتفاق » وهناك ايضا « وجود الامريكيين في مراكز المراقبة ، في الطرق والممرات ، وهناك طبعا الوجود الاسرائيلي في أم خشيبة » **ويزيد من فعالية الوجود الامريكي « كونه غير مرتبط بالامم المتحدة وبالتفويض الممنوح لقواتها .. ان المعونات والضمانات الامريكية الكبيرة ، لن تؤدي الى المحافظة على القدرة الامنية الاسرائيلية فقط ، وانما الى تعزيزها ايضا »** . أما حقيقة « المدنيين » الامريكيين في سيناء ، فقد ذكرت مجلة التايم الامريكية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٩/٨ « ان هناك مدرسة امريكية واحدة لتدريب خبراء اجهزة الحرب الالكترونية وهي **المدرسة الحربية** . ففي خلال حرب فييتنام لم يدرب البنتاجون فيها فرق مخابراته فقط ، بل ايضا فرق الـ C.I.A. وفنيي جهاز الامن القومي على فن الرقابة الالكترونية للمواجهة ، وبعض هؤلاء يمكن ان يكون صالحا لاداء المهمة في سيناء .. **لا يتوقع البنتاجون ووزارة الخارجية وجود نقص في المتطوعين . فالعديد من العناصر السابقة في الجيش التي خدمت في المنطقة المنزوعة السلاح في فييتنام يتطلعون للعودة الى سحر عالم الرادارات الالكترونية واقمار التجسس الصناعية** ، وهم يتطلعون ايضا الى رواتب تصل الى اكثر من ٤٠.٠٠٠ دولار في السنة . وهناك دافع اخر هو امكانية العمل على اجهزة رقابة اسرائيلية توفر التقاط رؤية الكترونية من خليج السويس في الجنوب انتهاء الى البحر الابيض المتوسط في الشمال حيث يتضمن النقاط انتينات موجودة في لبنان وسوريا . **وهذه الاجهزة ستكون اكثر تطورا بكثير من خط مكنمارا القديم في فييتنام ..** » بالاضافة لذلك هناك ، ايضا ، « رادار جديد يمكن من التقاط اهدافه التي تكون عادة خارج مجال الرادار . وجهاز تصوير حراري يستطيع ان « يرى » الاعداء على مجال بعيد وفي ظلام كامل بواسطة الاشعة ما تحت الحمراء التي يبعثها الجهاز ، وذلك من خلال التقاط الحرارة سواء المنبعثة من جسم الانسان او المحركات الآلية المختلفة » .

وهكذا ، بعد ان بينا ، بالشواهد والادلة ان اتفاقية سيناء هي اتفاقية معقودة بالشروط الاسرائيلية الامريكية ، (وذلك من خلال وجهتي النظر الاسرائيلية والامريكية لهذه الاتفاقية) سننتقل الى معالجة **اسباب استجابة النظام المصري لهذه الشروط** وذلك من خلال التصدي لعدد من الاطروحات السياسية الخاطئة حول طبيعة التسوية والمرحلة الراهنة .

الاوهام النظرية والسياسية :

لقد كان موقف الاندهاش ، ازاء الدرجة او الحد الذي ذهب اليه اتفاق سيناء ، يعبر عن وجود أوهام نظرية وسياسية ، لدى العديد من التنظيمات والاحزاب الوطنية ، وذلك لجهة فهم عدد من المعضلات السياسية الرئيسية التي تواجه مسيرة النضال الثوري في المنطقة العربية عامة وفي فلسطين خاصة .

ان أخطر الاوهام ينبع من عدم وجود تحليل علمي للطبقات والقوى في المرحلة السياسية الراهنة ولطبيعة السلطة في مصر . وذلك حيث يجري الحديث عن وجود سلطة وطنية محدودة خاضت حربا وطنية « محدودة » أيضا ، وادت بدورها الى نتائج ايجابية « محدودة » . وعندما يتم التساؤل لماذا يجري ، اذن ، « توظيف » كل هذه النتائج الوطنية والايجابية ، ولو كانت « محدودة » ، في سياق سياسي معاد للوطنية ومتقارب ومتهاون مع اسرائيل والامبريالية والرجعية العربية ، يأتي الجواب ضمنيا ، ليفسر المسألة برمتها وكأن هناك سوء تقدير او غباء سياسيا عابرا لا بد ان يزول من خلال القيام بدور الوعظ والارشاد السياسي لكي تحسن هذه السلطة استثمار

النتائج الايجابية للحرب ، ولعدم السماح « بجر » السلطة غير الراشدة والحيلولة دون « استدراجها » و « خداعها » من قبل الامبريالية الاميركية .

ولكن حين يمضي المزيد من الوقت ويتم بالمعاينة الملموسة ان هناك خطا سياسيا قويا لا « يتزحزح » ولا « يرغب » في استثمار هذه النتائج بالطريقة التي « يتمنون » فيها ان يستخدمها النظام ، فانهم يستدركون بانه لا بد ان يكون هناك اتجاه يميني موال لامريكا داخل النظام نفسه وهو السبب في « جر » السلطة الى احضان ومواقع الحل الامريكي . وبالطبع ، هم ليسوا معنيين ، هنا ، بتوضيح كيف يمكن للاتجاه اليميني الموالي لامريكا داخل النظام ان ينمو ويتعزز في مناخ حرب وطنية « محدودة » ولها نتائجها الايجابية ، ذلك لان منهجهم المثالي لا يقوم على تحليل ورؤية المسار الموضوعي للطبقة الحاكمة ومصالحها في اللحظة الراهنة ، وعلاقة هذه المصالح بالسياسة والحرب (الحرب باعتبارها السياسة وهي تتحقق وتعبر عن نفسها ولكن بوسائل اشد عنفا) . كما انهم ليسوا معنيين ، تبعا لنفس منهجهم ، بتوضيح طبيعة المصالح الطبقية التي يعكسها الاتجاه الموالي لامريكا داخل النظام . فهل هذه المصالح الطبقية جزئية ، وعارضة عابرة قفزت فجأة ، وفي « غفلة » عن الاتجاهات « الوطنية » الاخرى داخل النظام ، الى مواقع التأثير على السلطة ؟ أم انها تعبر عن اتجاه المصلحة العامة لمجمل الطبقة الحاكمة في هذه المرحلة ؟ ومن الناحية الجدلية لا يهم اصحاب هذا النوع من التفكير المثالي معالجة اثره الخارجي على الداخلي . فهل « التآمر » — كما يطلقون عليه احيانا — او المخطط الامبريالي الخارجي يمكن ان يفعل فعله وتأثيره بالداخلي دون ان يلتقي بمصلحة الداخلي نفسه في تقبل هذا التأثير ؟

ان **جذر الخطأ النظري** في منهج مثالي ميكانيكي شكلي كهذا ، انما يكمن في **عزل مسألة السلطة السياسية عن المصالح الطبقية التي تمثلها** . فالسلطة تقف ، هنا ، فوق الطبقات ومصالحها ، يتجاذبها هذا الاتجاه او ذاك ويحاول أن يؤثر في مسار حركتها ومواقفها بينما هي تقف على الحياد ، بريئة الميول ، لتتلقى التأثيرات المختلفة التي تنعكس عليها من هنا وهناك . ويبقى المهم ، والحالة هذه ، العمل على عزل تأثير الاتجاه اليميني الامريكي الرجعي حتى يرجع كل شيء الى نصابه وتعود السلطة، بالتالي ، الى نهج المواقف الوطنية (وان كانت « محدودة » .. اذ ان هذا هو ما تستطيع القيام به « بحكم آفاقها وحدودها » !) .

وكأن جوهر الخلاف ، كما يبدو هنا ، في فهم موقف الطبقات من المسألة الوطنية انما ينحصر في ضيق او حجم التأثير الكمي لا النوعي ، (بمدى سعة افق النظرة السياسية او ضيق افقها !) ، وليس من خلال رؤية مصالح هذه الطبقات في المسألة الوطنية وكيفية معالجتها لحل هذه المسألة .

فتبعا لمنطق وآلية هذا الطرح السياسي ، يظل الحكم على النظام يتحدد في ضوء مواقفه السياسية اللفظية وليس من خلال تفسير وتحليل مسار تطوره ككل ومعاينة مصالحه الطبقية في كل مرحلة وتبيان ماذا يعني غلبة اتجاه سياسي معين في مرحلة سياسية محددة . فهل ننظر اليه باعتباره الوجه الرئيسي أم باعتباره الوجه الثانوي الطارىء المؤقت والذي ينبغي ان يزول بأي شكل وبأي ثمن .. ولو كان على حساب تحديد موقف سياسي من السلطة ، وذلك خوفا من « استفزاز » الاتجاه اليميني ومنعا بالتالي من احراج الاتجاه الوطني في النظام والذي يعمل في ظروف بالغة الصعوبة في آن واحد !.

وفي النهاية ، وكمحصلة لهذا المنهج الشكلي ، القائم على الاوهام بالفصل ، نجد

امامنا **الموقف اللا ادري أو الانتظاري** . وهو اخطر المواقف على الصعيد السياسي العملي ، اذ انه يفصح ضمنا او جهارا ، عن عدم امكانية التنبؤ مسبقا بالخطوات التي قد تقدم او تسير عليها السلطة في المستقبل ، لان ذلك يعتمد على مدى تأثير الاتجاهات المختلفة على السلطة . **فقد** يبرز في المستقبل القريب الاتجاه الوطني في النظام ويؤثر على موقف السلطة في حال فشل الاتجاه اليميني الذي يمارس تأثيره وضغطه على السلطة لانجاح « وتمرير » التسوية الامبريالية . والطريف في الامر ان **السلطة** تبدو هنا **كمتفرج** يشهد مباراة منافسة حامية بين الاتجاهات المختلفة !

وفي مرحلة سابقة ، وبفعل غياب التحليل العلمي لطبيعة الطبقة الحاكمة ، كان اصحاب هذا المنهج يفسرون القضايا على اساس ان الطبقة الحاكمة في مصر هي طبقة البورجوازية الصغيرة — التي لم تحكم يوما في اي بلد عربي او غير عربي — وهي طبقة « متذبذبة » المصالح والميول السياسية ، حيث نجد ان هناك تحولا مستمرا في المواقف لا يمكننا ان نحدد متى تحين ساعته (الا بعد ظهوره) . وذلك بفضل طبيعة « التذبذب » للطبقة البورجوازية الصغيرة « الحاكمة » . ثم « اكتشفوا » بعد ذلك ان الطبقة البورجوازية الصغيرة الحاكمة ، لا بد لها ان « تكبر » ، ولو بفعل مرور الزمن . فأخذوا يطلقون عليها اسم بورجوازية الدولة « ذات الاصول البورجوازية الصغيرة » . وبدأ حديث « الاتجاهات » داخل الطبقة يأخذ مجراه بالصورة التي عرضناها .

واذا ما تأخر بروز الاتجاه الوطني داخل النظام لكي يقوم بضغطه على السلطة ويصحح مسارها ، فانهم « يستبدلون » ذلك بالجماهير لكي تمارس « ضغطها » على النظام لا بهدف قطع الطريق عليه ، بل من اجل « تصليب » موقفه الوطني في مواجهة السياسة الامبريالية .

وهكذا يظل عقد الآمال على السلطة « المحدودة الوطنية » محط الرحال ونهاية المطاف ، ولو كان ذلك بالرغم من « تعنت » و « عناد » النظام وضيق افقه وعدم استجابته لما يطرحون .

الا ان خطورة استخدامهم لنضال الجماهير في هذا المجال كعامل « تصليب » وكابح « للتنازلات » التي يقوم بها النظام ، تكمن في انهم لا يرون ، بالفعل ، افقا مختلفا جذريا ونوعيا لنضال الطبقات الشعبية تجاه المسألة الوطنية وسائر القضايا الاخرى. فالنضال الجماهيري الوطني من الممكن ، بالطبع ، ان يلجم او يحد من أي تهادن أو تفريط وطني تقوم به الطبقة البورجوازية الحاكمة ، ولكن وظيفة ودور هذا النضال لا يقتصران على « اللجم » أو الحد ، بل يتجاوزانها الى استكمال شروط النضال والاطاحة بالوضع القائم كطريق وحيد من اجل تصحيح مسار المسألة الوطنية .

أما خطر الموقف اللا أدري الانتظاري فانه يضعف من روح اليقظة الثورية ويترك المجال للمراهنة على النظم والاوضاع القائمة وليس اساسا على نضال الجماهير الفلسطينية والعربية . ان النتيجة المنطقية لهذا الموقف عند اصطدامه بالواقع هو طغيان ردود الفعل المندهشة والاحكام الاخلاقية عليه اثناء تحليله لمسار الاوضاع .

وبالطبع ، فان الوجه الاخر للموقف اللا أدري الانتظاري هو سعادة **منطق المراهنة** البورجوازي الصغير . المراهنة على الاتجاهات او المؤسسات داخل النظام ، المراهنة على « ضغط » الجماهير من اجل « تصليب » مواقف البورجوازية وليس التصدي لها، المراهنة على تغير انقلابي فجائي ، المراهنة على النظم الاخرى غير المحددة الهوية وعلى القوى السياسية « الوطنية » التي ينسجها الخيال لا حركة الواقع .

ويلتقي هذا النهج ، في نهاية المطاف ، **بجذر الطرح الايديولوجي والسياسي البورجوازي القومي** ذي الطابع المثالي الاخلاقي وطريقة فهمه للقضايا والمعضلات . فما دامت الاتجاهات والقوى التي تم « المراهنه » عليها لم تستجب « لدعوات » استنهاضها ، وبالسرعة المطلوبه ، فانه ازاء هذا الفشل والاحباط والتخبط تجري المراهنة على الاعتقاد بأنه لا يمكن ان يجرؤ اي حاكم « عربي » على « توقيع » صك الخيانة والاعتراف باسرائيل والتبرؤ من القضية الفلسطينية بسهولة . « فكل » العرب لهم مصلحة في محاربة العدو الصهيوني . والصراع ، كما يطرح ، هنا ، هو صراع عربي — اسرائيلي ، وليس صراعا ضد الامبرياليه بكافة اشكال وجودها ، وفي مقدمة ذلك الشكل الامبريالي الاستيطاني الصهيوني العدواني الخاص الذي تمثله اسرائيل .

ومن جملة ما يتجاهله هذا الطرح ، ايضا ، ان **الخيانة** لا تنحصر في مجرد التوقيع على الصك الاخير ، بل هي **طريق التفريط باسس الاستقلال السياسي والاقتصادي للوطن** . كما يتغافل عن الاسس الموضوعية التي تجمع بين مصالح اسرائيل والرجعية العربية ، حيث تمسك الامبريالية الاميركية بزمام هذه الاسس لخدمة مصالحها الحيوية في المنطقة . فاسرائيل ، في النهاية ، تحمي موضوعيا الرجعيات العربية ، وهذه الاخيرة تساهم في صيانة امن اسرائيل من خلال ضربها ومحاربتها لاي نهوض وطني من جهة ، وباستبقائها على الشروط الاساسية السياسية والاقتصادية في التبعية للامبريالية .

والجدير بالتنويه ان دور الرجعية العربية كان دورا بارزا في خلق دولة اسرائيل . ذلك ان ما يقارب من نصف سكان اسرائيل هم من اليهود العرب الذين قامت الرجعيات العربية بطردهم وترحيلهم الى اسرائيل . كما ان دور الرجعية العربية في حرب ١٩٤٨ وغيرها ، بالاضافة الى دور النظام الاردني في قمع حركة الجماهير الفلسطينية والاردنية ، التي تناضل ضد الوجود الصهيوني ، غني عن الاشارة والتعريف .

وضع المسألة :

والان ، ردا على المنطلقات النظرية والسياسية الخاطئة ، ما هو بالضبط موقف النظام في مصر من المسألة الوطنية ، في المرحلة الراهنة ، وانعكاس هذا الموقف على الوضع الفلسطيني ؟

انطلاقا من المفهوم التاريخي للصراع الطبقي فقد جاء انقلاب ١٩٥٢ لانقاذ ازمة الطريق الرأسمالي وحل المشاكل التي تواجه نموه ، اي جاء مخرجا لازمة الحكم في النظام القديم وفي سبيل استكمال البورجوازية القومية الكبيرة سيطرتها على السلطة والسوق ضمن اشكال سياسية جديدة . فقد وجهت السلطة الجديدة الضربات لرأس المال الكومبرادوري ورأس المال الامبريالي المباشر ، كما عملت على ضرب وتحجيم كبار الملاك كطبقة . هذا في الوقت الذي وجهت فيه جهدها لوقف النشاط السياسي الديمقراطي للجماهير الشعبية . الا ان **الوجه الرئيسي للسلطة ، ابان مرحلة صعودها السياسي** وفي مواجهة معضلات نموها ، كان هو **التصادم مع المصالح الامبريالية والصهيونية والرجعية** . ولقد تمكنت الطبقة البورجوازية البيروقراطية من بناء الحد الادنى من اقتصاد رأسمالي مستقل **نسبيا** ، بمساندة المعسكر الاشتراكي ، وبكل ما استتبعه هذا البناء من معارك سياسية ذات طابع تقدمي في مواجهة الامبريالية .

ولكن ما لبث ان استفحل مع تطورها الراسمالي ازمات وتناقضات اخرى ـــ ليس هنا مجال ذكرها ـــ تمس صميم بنيتها كنظام رأسمالي . مما جعل ، في النتيجة ، هذه الطبقة عاجزة عن تطوير قوى الانتاج ومواجهة التحديات الصهيونية والامبريالية والرجعية .

ففي بداية ومنتصف الستينات ، بدت معالم تراجعها وعجزها السياسي تظهر بوضوح ، فقد فشلت الوحدة التي اقامتها مع سورية ـــ كوحدة بورجوازية ـــ واخذت تنهج سياسة التقارب مع الرجعية العربية وطرحت شعار « وحدة الصف » بدل « وحدة الهدف » ، والاعلان عن عدم وجود خطة ، لتحرير فلسطين ، وتحويلها لمعركة الاستعداد لمواجهة الصهيونية الى معركة تحويل روافد نهر الاردن . كما فشلت في مواجهة الرجعية في اليمن . وتجلى على الصعيد الداخلي عدم قدرتها على تطوير ودفع قوى الانتاج . وبينت هزيمة حزيران ١٩٦٧ مدى هزالة التركيب السياسي للطبقة الحاكمة وقدراتها على المواجهة ، وسرعت ، بالتالي ، من معدل استجابة النظام لتقديم التنازلات السياسية والاقتصادية امام اسرائيل والامبريالية . وقد كان ابرز التنازلات في تلك الفترة الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وقبولها مشروع روجرز والسكوت عن ضرب المقاومة في الاردن .

فبعد ١٩٦٧ و ١٩٧٠ بدأ النظام يشهد تسارعا متزايدا في اتجاه هبوطه السياسي وذلك ضمن نطاق وآلية تطور النظام نفسه . فالطبقة البورجوازية البيروقراطية تسعى اليوم الى تحميل ازماتها الراسمالية كاهل الجماهير الشعبية . الا ان **الجديد في وضعها** ، وهي تمر في **مرحلة هبوطها وعجزها السياسي** ، انها لم **تعد تستطيع مواصلة نهبها واستثمارها والاستمرار في سياستها المتهادنة بدون الترابط مع المعسكر الامبريالي** وبدون التشارك مع الاحتكارات القائمة في مركز الثقل الامبريالي العالمي (اميركا) . وذلك حيث تحتاج هذا المركز ، ايضا من الناحية السياسية ، « للضغط » على اسرائيل من اجل مزيد من الانسحاب من الاراضي المحتلة مقابل تقديم شروط الولاء والتبعية . انها طبقة لا تستطيع ان تحل ازمتها الراسمالية وتناقضاتها الطبقية مع القوى الثورية في مصر والمنطقة العربية بدون التنسيق والاعتماد المتبادل (الذي يجسد التحالف الموضوعي في المصالح الاستغلالية والسياسية) مع الامبريالية الاميركية والرجعية العربية والتهادن مع الصهيونية .

ان الوجه الرئيسي ، في مرحلة هبوط هذه الطبقة ، ليس التصادم مع الامبريالية والصهيونية والرجعية ، بل المزيد من التهادن والتفريط بالاستقلال السياسي والاقتصادي . **فتناقض هذه الطبقة مع القوى المعادية لم يعد العامل الحاسم في توجيه مجمل سياستها** . فهي لا تعتبر ، اليوم ، الامبريالية الامريكية العدو الاول في المنطقة، بل تتعهد لها بالمحافظة على مصالحها في العالم العربي مقابل الضغط على اسرائيل للانسحاب .

ولم تغير حرب تشرين من مسار هذه الطبقة في نفس الاتجاه ، بل عمقت من السير فيه . « فالحرب هي السياسة ولكن بوسائل أشد عنفا » . واللخطة الوطنية في حرب تشرين مستخدمة ، من قبل النظام ، في الاتجاه الذي يخدم مصالحه وسياسته ، وفي اسكاته للقوى الوطنية وتوجهه نحو الامبريالية .

فلا يمكننا القول ، كما يفعل ذلك البعض ، بان عودة النظام الى حظيرة التبعية اساسه فقط عجز النظام من المواجهة العسكرية المنسجمة ، وذلك بدون البحث عن

اسباب هذا العجز داخل بنية وطبيعة النظام الطبقية ومصالحه الاقتصادية والسياسية ومعاينة مدى تناقضها مع المصالح والسياسة الامبريالية والصهيونية . فان نوع وشكل المواجهة العسكرية هما تعبير في النهاية عن مدى تناقض المصالح السياسية والاقتصادية .

يقودنا ما ذكرناه الى الوقوف امام **فكرة البورجوازية الوطنية ابدا ودائما** . فاصحاب هذه الفكرة يخلطون بين الواقع الاقتصادي الانتاجي للبورجوازية القومية الكبيرة (كبورجوازية صناعية وزراعية اساسا) وبين دورها السياسي . فاذا كان الدور السياسي (بعلاقته الجدلية بالمصالح الاقتصادية للطبقة) في المرحلة السابقة ذا وجه تقدمي في مقارعة الامبريالية والصهيونية والرجعية ، فان هذا الدور لم يعد ، اليوم ، هو الوجه الرئيسي في تقرير سياستها ، بل ان السياسة التي تنهجها الان انما تفرط بالاستقلال السياسي والاقتصادي للوطن .

فمن هنا **ينبغي التمييز بدقة** ، بل **والقيام بفصل واضح بين مفهوم الوطنية وبين البورجوازية** .

فالبورجوازية القومية الكبيرة قد تنهج ، الى هذا الحد او ذاك تبعا لمصالحها السياسية والاقتصادية ، سياسة وطنية تعمل على ترسيخ اسس الاستقلال السياسي والاقتصادي ومحاربة الامبريالية . **ولكن عندما تبدأ هذه البورجوازية نفسها تسلك سياسة نابعة من مصالحها الاقتصادية والسياسية ، في مرحلة محددة من تطورها ، وتقوم على التفريط بالاستقلال السياسي والاقتصادي فكيف يمكن لنا ان نستمر بلصق صفة الوطنية بها كصفة « خالدة » لا تحول او تزول ؟!**

فالطبقات الشعبية العمالية والفلاحية هي الطبقات الاكثر انسجاما في تصديها للمهام الوطنية ، لا سيما وان امكانات البورجوازية في عصر الامبريالية على انجاز مهام ثورتها نفسها ، اي مهام مرحلة الثورة الديمقراطية ، مسألة تثبت الحياة والوقائع فشلها الذريع . فالبورجوازية لا تستطيع ، لكي تنجز مهام ثورتها مواجهة الامبريالية بالاعتماد على الجماهير . وذلك بحكم مصالحها الطبقية السياسية المتناقضة مع مصالح الجماهير . فمن هنا باتت مهام الثورة الديمقراطية البورجوازية ملقاة كمهمة تكتيكية على عاتق الطبقات الشعبية بقيادة الطبقة العاملة . فالبورجوازية تعجز اليوم حتى عن صيانة بعض المهام التي حققتها بنفسها (الاستقلال السياسي والاقتصادي النسبي) .

ان معاينة هذه المسألة بعمق على الوضع المصري ، من خلال معاينة تاريخية ملموسة من شأنها ان تبدد الكثير من الاوهام المطروحة والقائلة بوجود ردة وطنية ظهرت فجأة في « غفلة » عن القوى و « الاتجاهات » الوطنية داخل النظام نفسه . والواقع ان ما يحدث هو نتيجة لتطور النظام البورجازي وهو يمر حاليا ككل في مرحلة هبوطه ، والتي تعبر عنها سياسة الردة الوطنية على اكثر من صعيد . أما الحديث عن اخراج الامبريالية لمصر من ساحة الصراع و « انعزالها » وتخليها عن البلاد العربية الاخرى والقضايا الوطنية وفي مقدمتها قضية شعب فلسطين ، فهو حديث يتجاهل انه لا يمكن الحديث عن « حياد » مصر . فالمسألة هي تحول دور مصر ، من الزاوية الرئيسية ، من الدور الوطني الى الدور التابع . وهذا الدور الاخير يمارس تأثيره الخطير داخل مصر وفي مجمل التطورات السياسية في المنطقة العربية .

التسوية ودور اسرائيل :

اذا كانت الامبريالية واسرائيل قد رفضتا بعد ١٩٦٧ الاسراع في انجاز حلقات

التسوية مع الدول العربية التي احتلت اراضيها . فان ذلك كان مرتبطا بانتظار جملة من التحولات السياسية والاقتصادية التي تقرب هذه الدول للامبريالية . وذلك تحت ضغط الاحتلال الاسرائيلي للارض والتفافه بالميل الموضوعي الداخلي المتهادن . وسيظل مسار التسوية الراهن مرتبطا ارتباطا عضويا بمدى الاستجابة لاتجاه التفريط بالاستقلال السياسي والاقتصادي . ذلك لان تحرير الاراضي المحتلة يتطلب : استعدادا سياسيا واقتصاديا وتعبويا وعسكريا مختلفا ، وهذا يتناقض مع المصالح الطبقية القائمة . كما يفترض التحضير لصدام مباشر وطويل مع اسرائيل والولايات المتحدة .

اما بخصوص استجابة النظام المصري للتحولات السياسية والاقتصادية المطلوبة (التي تتلاقى مع مصالح الطبقة الحاكمة ، في هذه المرحلة) فهذه العملية قد انجزت من حيث الاساس . والحديث الفقهي هنا حول قياس **درجات وكم** هذه التحولات ، رغم اهميته على صعيد التعامل التكتيكي ، من شأنه ان يضع المسألة كلها خارج مسارها الفعلي ويؤدي الى عدد من الاخطاء والاوهام السياسية الخطيرة بما في ذلك العودة مجددا الى منطق « المراهنة » .

فالاستسلام هو وضع كيفي ، لا كمي ، وهو لا ينحصر بأساليب العمل السياسية لاسترجاع الاراضي المحتلة (أو معظمها) ومهما كان الثمن . هذا في الوقت الذي توضع فيه البلاد كلها تحت هيمنة النفوذ الامبريالي . ان **الاستسلام هو قضية التفريط بالاستقلال السياسي والاقتصادي للوطن ، بما في ذلك التفريط ، أيضا ، بقضية الشعب الفلسطيني** . والاستسلام كذلك يتجلى في عدم التصدي للمصالح الامبريالية الاقتصادية والسياسية في المنطقة .. وفي توطيد العلاقات مع الرجعية العربية ، وتحسينها ، بالتالي ، مع اسرائيل والاقرار بدورها في المنطقة كحصا غليظة للامبريالية ، وفي ضرب القوى الوطنية الثورية ، ومعاداة الشيوعية الخ ...

وعليه ، فالاستسلام ، ليس كما يتصور البعض ، انه « ابرام التسوية السياسية النهائية » مع اسرائيل من خلال التوقيع باليد على صك الخيانة . **فالاستسلام الذي تجري صياغته اليوم من خلال التسوية ، هو وضع اطار جديد للنفوذ السياسي للامبريالية الامريكية في المنطقة العربية** التي تريدها الامبريالية سوقا اكثر انسجاما مع متطلبات انتاجها الرأسمالي وضمن نطاق تقسيم العمل الدولي ذي الطابع الامبريالي . وحيث يصير ايضا تأمين وتوفير الشروط السياسية والاقتصادية لنهب ثروات المنطقة وفي مقدمتها النفط العربي . وداخل اطار تنامي النفوذ الامبريالي هذا ، ستجري المحاولات الرامية للاعتراف باسرائيل .

فالامبريالية لا تسعى اليوم الى تصفية اسواق البورجوازيات المحلية نهائيا ، هذه الاسواق التي تكونت في مواجهة الامبريالية ، لكنها تسعى الى تحجيمها ودمجها ضمن الاطار العام لسوقها . اذ ان هذه الاسواق التي اتسعت بفعل النمو البورجوازي المستقل نسبيا توفر للامبريالية مجالا اوسع لاستثماراتها وتجارتها .

والجدير بالتشديد عليه هنا ، ان **الامبريالية ، فقط في هذه المرحلة ، وليس قبلها ، تلاقي النجاح والاستجابة في مسعاها . نظرا لان هذا المسعى قد التقى بالميل الموضوعي للبورجوازية نحو التهادن والسير في ركاب التبعية كشريك صغير للامبريالية . لقد واجهت الامبريالية ، في السابق ، بورجوازية في مرحلة صعودها السياسي والاقتصادي ففشلت وقتها في مسعاها . اما اليوم فانها تواجه نفس البورجوازية ولكن في مرحلة هبوطها وتفسخها السياسي وحيث لعب الاحتلال الاسرائيلي دورا**

بارزا في تسريع معدل هبوطها وتضييق هامش المناورة امامها في مواجهة الامبريالية .

ان البورجوازية تحل تناقضها مع الامبريالية واسرائيل ، في مرحلة معينة من تطورها (مرحلة الهبوط) . ونتيجة لازمتها العامة فانها تحل هذا التناقض بالمساومة ، من الزاوية الرئيسية ، مما يؤدي الى خلق حالة كيفية جديدة من التبعية للنفوذ الامبريالي . ان طريقة البورجوازية في حل تناقضها مع الامبريالية تؤدي الى الانتكاسة الوطنية ولكن ذلك منسجم ، بالطبع ، مع مصالحها الطبقية التي تتناقض مع مصالح الطبقات الشعبية في حل المسالة الوطنية .

وعليه ، اذا كان الاستسلام كعملية كيفية ، تم انجازها من حيث الاساس ، طوال السنوات التي سبقت وتلت هزيمة ١٩٦٧ بصفة خاصة (ليس ميزان قياس **درجة** الاستسلام هو التوقيع على صك الاستسلام النهائي) ، فانه ينبغي على القوى الثورية الحقيقية ان ترفض وضع نفسها امام اختيار وهمي ، بين استعادة الارض المحتلة عام ١٩٦٧ وبين عدم استعادتها ، في حين ان ما يجري ، بالضبط ، هو وضع هذه القوى امام اختيار حقيقي هو اما قبول التبعية للامبريالية (مقابل بعض الارض وليس كلها) ، واما النضال ضد هذه التبعية وتحرير الاراضي المحتلة . وهذا لن يتم ، في اللحظة الراهنة ، الا من خلال النضال الحازم ضد التسوية وكافة اشكال التبعية .

مما سبق نستطيع ان نستنتج ، بصفة عامة ، اية تسوية تدور اليوم ؟ فهل التسوية التي تدور حلقاتها تستهدف ، كما يقال ويعلن فعلا ، العمل على « انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ واستعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني » ؟

فاذا كان ذلك كذلك ، كما يعتقد البعض ، فانه ينبغي استخدام جميع الوسائل من اجل تحقيق هذه الاهداف بما في ذلك استخدام التباين الدرجي بين امريكا واسرائيل . وبالتالي اغفال العين ، استنتاجا ، عما يدور من سياسات تفرط بالاستقلال السياسي والاقتصادي . اذ ان هذه السياسات ، حسب هذا النهج ، هي مجرد سياسات « كلامية » وعوامل ثانوية تستخدم تكتيكيا لتحقيق الهدف الرئيسي بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة وتأمين الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني !

ويستمد هذا المنطق المضلل والشكلي قوته المادية من بطء تسارع مسيرة وحلقات التسوية . فيتم الاستنتاج الخاطىء بان اسرائيل وحدها ، وليس الولايات المتحدة واسرائيل معا ، لا تريد التسوية **بهذا الشكل** وهي ترفض بعناد الانسحاب من الاراضي المحتلة . وعليه ، ينبغي حشد **جميع** القوى العربية لمواجهة العدو الصهيوني الذي هو عدو « جميع » العرب .

ويتناسى هذا المنطق المضلل والمتخلف ، ذو الجذور الفكرية البورجوازية القومية ، الذي تصفعه عادة قوة الاحداث السياسية ووضوحها ، يتناسى ان **عرقلة مسيرة وحلقات التسوية** (عن انسحاب اسرائيل من جميع او معظم الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧) **انما يستهدف انتظار التحولات السياسية والاقتصادية التي تريدها الامبريالية واسرائيل من الانظمة العربية** . فبمقدار ما تتم هذه التحولات يجري بالمقابل المقايضة بقطعة من الارض . وحسب هذا السياق ، فانه ما ان تاتي اسرائيل على الانسحاب من معظم الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة حتى تكون مجمل اراضي البلدان العربية « محتلة » وواقعة تحت النفوذ الامبريالي !

ان عرقلة مسيرة التسوية من قبل الامبريالية واسرائيل ، انما يستهدف بالضبط الضغط لابرام التسوية الفعلية الاخرى التي تدور وتجري . فالاستنتاج الصحيح والثوري ينبغي ان يتركز على ضرورة محاربة كل اشكال السياسة التي تؤدي الى التفريط بالاستقلال السياسي والاقتصادي التي تقوم بها البورجوازية كتعبير عن تلاقي مصالحها الطبقية باطار التبعية للامبريالية وارتضائها بلعب دور الشريك الصغير .

اما الاستنتاج المضلل الرجعي الاخر ، فهو القائل بانه مهما جرى من تنازلات سياسية واقتصادية فان اسرائيل ستظل ترفض الانسحاب من الاراضي المحتلة . ولذلك فان البديل هو العمل على حشد « جميع » القوى العربية لمحاربتها . فالحرب هي العمل الجدي لمواجهة العناد الاسرائيلي (السياسة هنا شيء لفظي ، اما الحرب فمسألة جدية !) . ولكن اي قوى اجتماعية لها مصلحة بالاستعداد للحرب وخوضها في مواجهة العدو الفعلي : الامبريالية الاميركية ورأس حربتها اسرائيل ، فهذه المسألة لا تخطر على ذهن اصحابنا ، المتأثرين بالفكر القومي البورجوازي في مرحلة انحداره ، فهي تربك مخططاتهم العقلية الشكلية و « تعقد » المسائل « الواضحة » .. وتضرب « التضامن العربي » وتبعد الجهود الرامية الى حشد القوى العربية لمواجهة وقتال العدو الصهيوني .. باعتباره العدو الرئيسي « للجميع » في المنطقة .

ان اسرائيل باحتلالها للاراضي العربية والفلسطينية انما تقوم بدورها الرئيسي في خدمة وانجاح المخططات الامبريالية . فهي لا تحتل كل الاراضي لنفسها او مجانا ، بل انها تضغط باحتلالها للارض من اجل الاسراع بمعدل التحولات السياسية والاقتصادية لدى البورجوازية العربية لتكون الارض ممهدة اكثر لتغلغل النفوذ الامبريالي الامريكي . **فمن يا ترى يحصد اليوم فعلا ، حصيلة وثمار استمرار اسرائيل باحتلال الاراضي** ؟ ان اتفاقية سيناء الاخيرة دليل واضح وعملي على مدى تزايد النفوذ الامريكي في المنطقة .

واذا كانت اسرائيل ، باستمرار احتلالها للاراضي ، تستهدف تحقيق بعض اطماعها الخاصة بالارض وضمان مصالحها الامنية ، فان هذه المسألة تتم عبر اداء دورها الرئيسي كرأس حربة للامبريالية ومخططاتها وكمكافأة لها على مقدرتها في اداء وتأمين هذا الدور نفسه .

الواقع ان الاستسلام الذي تجري صياغته وتقوم به البورجوازية اليوم ، انما يفترض ويشترط ضرورة الحفاظ على الدور الاسرائيلي في المنطقة ، بل وتوسيع وتعزيز هذا الدور .

فالولايات المتحدة ستكون دائما معنية بوجود اسرائيل **قوية** وقادرة على ممارسة دورها الامبريالي ، ولكنها لن تكون معنية بوجود اسرائيل كهدف مستقل في حد ذاته .

اية تسوية اذن واي « سلام » يجري عقد حلقاته في المرحلة الراهنة ؟

ان اضطرار القوى الثورية لعقد تسويات تكون بمثابة هدنة مؤقتة وذلك في لحظة سياسية محددة ، مسألة لا يمكن اتخاذ موقف قطعي وسلبي منها . اذ ان طابع المسألة يتحدد في ضوء المقاييس السياسية الثورية التي تلزم القيام بهذه التسوية المؤقتة او تلك . ولكن السؤال الفعلي ، في وضعنا الحالي ، هو اية طبقات تعقد هذه التسوية وضمن اي موازين للقوى ، وكيفية عقدها ، وهل يتم على ارضه نهج اسلوب النضال والكفاح الحازم اساسا (فيتنام) ام باسلوب المساومة والتنازلات (مصر) ؟

ففي ظل ميزان القوى الراهن حيث تمسك الامبريالية الامريكية بزمام الحبل الذي يجمع علاقات القوى الفاعلة والمؤثرة في مسيرة التسوية (اسرائيل ، الرجعية العربية، البورجوازية) ، وتلعب دور « الوسيط » والحكم في الصراع ، لا يوجد هناك سوى تسوية واحدة فقط هي التسوية الامبريالية . أما « التسوية الوطنية » أو «الشاملة »، كما يطلق عليها عادة ، فهي ليست سوى شعار مضلل » . فالتسوية الراهنة الجارية على أرض الواقع لا تعدل من موازين قواها ومسيرتها الالفاظ والشعارات الوطنية البراقة ، بل النضال الحازم في مواجهتها . فالسير ، ضمن مسيرة التسوية القائمة اليوم ، سيمضي بالنهاية ، الى طريق الاستسلام وبصرف النظر عن الاوهام الوطنية والنوايا الحسنة .

وهنا لا بد من التنويه بانه لا يمكن تغيير ميزان القوى بمجرد خوض حرب اخرى في ظل سيطرة نفس القوى البورجوازية والرجعية العربية . فهذه الحرب اذا لم تتمكن الطبقات الثورية وقواها السياسية من لعب دور فاعل في تغيير مسارها وتحويلها الى حرب تحرير وطنية فعلية ، فانها لن تصب ، بنتائجها السياسية ، خارج سياق المسار الحالي . وكل ما ستفعله انها ستعجل من سرعة ومعدل السير في نفس السياق الحالي للتسوية .

ان شرط خوض حرب وطنية حقيقية وصيانة المسالة الوطنية برمتها ، اليوم ، انما يمر عبر التصدي لما يدور من سياسات استسلامية في مختلف المجالات وقطع الطريق عليها وعرقلتها ومحاصرتها حتى التطويح الثوري ، في النهاية ، بالقوى التي تمثلها وتنتهجها . وبهذه الطريقة ، وحدها يتم تغيير موازين القوى وتحرير الاراضي المحتلة العربية والفلسطينية او اجزاء منها ، وذلك على طريق تحريرها نهائيا وتصفية الكيان الصهيوني الامبريالي .

هذا هو صلب مقومات الموقف الوطني الثوري في اللحظة الراهنة .

وهنا لا بد من التوقف لدحض تصورين خاطئين عن التسوية ، لهما نفس الجذر المثالي وان اتخذا اشكالا « يسارية » مراهقة او يمينية انتهازية .

فالشكل « اليساري » المراهق يرى بان التسوية اذا تمت كل حلقاتها (التوقيع على صك الخيانة) فان ذلك سيكون نهاية النهاية لكل نضال وطني .

وبالمقابل لا يقوم هذا الفهم « اليساري » بطرح برامج ثورية فعالة بين الجماهير لكي تكون مستعدة ومؤهلة لمقاومة التسوية ومحاربة نتائجها ، بل انه يدخل منطق المراهنة اياه لمقاومة التسوية « بأي شكل من الاشكال » وذلك برهانه على قوى ليست مؤهلة لمقاومة التسوية واسقاطها . وفي النهاية يكتفي هذا الموقف بالتشهير والتنديد الاعلامي دون القدرة على التأثير بفعالية بما يدور .

اما الشكل اليميني الانتهازي ، فانه من منطلق الطرح البورجوازي الصغير المقسم بضيق الافق والعجز السياسي من جهة ولرؤيته صعوبة مقاومة التسوية واسقاطها في اللحظة الراهنة **وفورا** من جهة ثانية ، نراه ينخرط في جوقة التسوية بغية قطف الثمار « الوطنية » منها فقط . ونحن نجد لسان حال هذا المنطق يتساءل دوما بالحاح: اين « **البديل** » ، ارني اياه ، حتى اتمسك به ، واتخلى عما أطرحه اليوم من سياسة « واقعية » « مرحلية » . فالحل الامثل ، أمام طرح كهذا ، هو الاشتراك بقطف ثمار ونتائج هذه التسوية « الوطنية المحدودة » . وبعد ان يفاجأ هذا المنطق ، بان ما يدور لا علاقة له من قريب او بعيد بالوطنية سواء كانت « محدودة » او غير محدودة .. فانه

ينعي سبب ذلك ، كما سبق واسلفنا ، على الامكانيات والايجابيات التي تم هدرها نتيجه سوء تقدير او غباء القوى السياسيه العربية القائمه والمؤثرة في مسار التسوية، ثم ينسب ذلك الي « تامر » الامبريالية والتيارات والاتجاهات اليمنية داخل النظام المصري .

فهذا الطرح بدلا من التخلي عن منطقه المراهن على القوى القائمة ، فانه يعيد انتاج منطق المراهنه من جديد وباشكال جديدة . فهو ينسج حول طرحه السياسي الاوهام نتيجة لتعقيد الواقع السياسي وضعف معدل مسار التسوية ، فيصور طرحه السياسي هذا على انه طرح وطني متصادم وان المطالب والشعارات الوطنية التي تم رفعها هي التي تعمل على عرقلة مسيرة التسوية الامبريالية و « الحل الامريكي » . ان خطوره هذا المنطق انه يقوم وظيفيا بتزيين التسوية الاستسلامية ، وتغذية الاوهام بدل اطلاق اليقظة الثورية .

ان مثل هذا الطرح لا يرى ان مكتسبات النضال الوطني وما يثيره من تحد وقلق لدى الامبريالية واتباعها هو أساس الصمود ، وان تطوير وتصليب هذا النضال ، على ضوء طرح برامج سياسية ثورية منسجمة ، هو ، ايضا ، اساس اي عرقلة او مقاومة لنتائج اي تفريط وطني مهما كان مصدره .

ان التسوية السلمية الراهنة ، ما هي الا لحظة من لحظات الانتكاسة الوطنية والسير في ركاب التبعية الامبريالية ، وهي ليست نهاية النهاية بالطبع . فالنضال الوطني للشعوب العربية والشعب الفلسطيني ، كان يستهدف قطع طريق هذه التسوية الاستسلامية منذ بداياتها الاولى ، وقد تبلور هذا النضال الوطني (خاصة الفلسطيني) في مواجهتها ومقاومتها باشكال مختلفة . ولقد اكتسب النضال الوطني الفلسطيني نفوذه السياسي على هذا الاساس وعانى بالتالي ، وما زال يعاني ، من تأثير وآثار حلقاتها ومؤامراتها عليه ، (مجازر ايلول ١٩٧٠ ، ومحاولات التصفية الجارية في لبنان اليوم) ، وسيواصل النضال ضد هذه التسوية وضد القوى التي تفرزها وتمثلها . كما انه سيقاوم ببطولة وحزم النتائج الناجمة عنها في كل مرحلة . ولكن ذلك يطرح عليه ضرورة الاستجابة التنظيمية والسياسية للشروط الجديدة التي سيوضع فيها النضال الوطني والتي تفرض على كل القوى الثورية الفلسطينية والعربية المزيد من عقد اواصر التلاحم والوعي الثوري وتعميق التحالف مع الدول الاشتراكية والقوى التقدمية في العالم من اجل مواجهة الحلف الامبريالي الرجعي .

والواقع ان **التقيض الذي تبلور في مواجهة التسوية ، لن ينمو عن طريق اقتسامه نتائج هذه التسوية الامبريالية نفسها** ، وذلك من خلال التوهم ان هناك امكانا « لتسوية وطنية » وبالتالي يتعين الحصول منها على سلطة وطنية فلسطينية .

فالسلطة الوطنية الفلسطينية ، على اي جزء يتم تحريره من الارض الفلسطينية ، انما يجري تحقيقها في مواجهة التسوية الراهنة .

فالتسوية القائمة تستهدف ضرب وتطويق كافة القوى الوطنية بمن فيها تلك التي ما زالت تحمل بعض الاوهام عن امكان تحقيق تسوية وطنية في ظل ميزان القوى الراهن . **ان اية سلطة وطنية فلسطينية ولو على شبر واحد من الارض الفلسطينية لا تتحقق الا من خلال مقاومة التسوية الراهنة وفي مواجهتها بالضبط** . وذلك على اساس من التحالف الوثيق مع الطبقات الثورية وقواها السياسية في البلاد العربية المجاورة والتي لها مصلحة فعلية وحقيقية في مقارعة الامبريالية والصهيونية والرجعية بانسجام والى النهاية .

ان مقاومة التسوية الحالية لا تنحصر ، كما ينحو الى ذلك البعض ، بالتركيز على رفض الاعتراف والصلح مع اسرائيل ككيان عدواني وادانة السياسات التي تتوجه على هذا الطريق فحسب ، بل ينبغي ايضا محاربه كل خطوات واشكال التفريط بأسس الاستقلال السياسي والاقتصادي والسيادة الوطنية في البلاد العربية ، باعتبار هذا التفريط جزءا لا يتجزأ من المسألة الوطنية . فالسياسة التي تقوم على **التفريط بالاستقلال الوطني لبلادها كيف يمكن لها ان تصون القضية الوطنية للشعب الفلسطيني ؟!**

اسرائيل والسلام : هل يمكن معاملة اسرائيل كدولة عادية في المنطقة ؟

ثمة من أخذ يروج في الاوساط العربية والفلسطينية ، خاصة بعد ١٩٧٣ ، بعض الافكار الرجعية المتخلفة القائلة بأن « تحدي السلام » هو اكبر خطر تواجهه اسرائيل. فهو قادر على « اذابتها » تدريجيا في المحيط العربي الواسع . ولقد اكتسبت هذه الاقوال دلالاتها السياسية لا من حيث قيمتها « وعلميتها » ، بل من خلال تجميلها وتزيينها لمسار التسوية الامبريالية الجارية بالفعل ، ومساهمتها في اضعاف روح اليقظة الثورية الوطنية . وهذا مما جعل هذا الافكار ــ الاقوال تخدم وظيفيا المسار الموضوعي للتسوية الامبريالية .

والجدير بالذكر ان هذه « الافكار » التقت مع الاطروحات السياسية التي روجت لامكان حدوث « تسوية وطنية » في ظل ميزان القوى الراهن . وقد سبق الاشارة الى أوهام ومخاطر هذه الاطروحات . ولكن هذا يعني ، ايضا ، ان الطرح اليميني الرجعي قد تقاطع في تلك الآونة مع اوهام الطرح « اليساري » في سياق وظيفي عمل على تأدية خدمة لما هو قائم ودائر بالفعل .

اما الاساس المادي للافكار الرجعية التي اخذت تروج لخطر السلام على اسرائيل، فانها تستند على حقيقة جزئية منتزعة بوحشية وعمد من سياقها الواقعي . وهي ان الولايات المتحدة واسرائيل لا يستهدفان بالفعل تحقيق سلام حقيقي في المنطقة اللهم الا « السلام » والاستقرار الذي يحقق مصالحهما المشتركة .

ولكن يبدو لب الموضوع هنا ، وكما تروج هذه الافكار الرجعية ، هو القبول باسرائيل كدولة وكيان لها « حقها في العيش بسلام مع جيرانها » (تماما كما تردد الدعاية الصهيونية والامبريالية للموضوع)، فالتعنت من الطرفين العربي والاسرائيلي لا يؤدي الا الى مزيد من المآسي وما علينا الا التكيف بما يتفضل به الوضع الراهن من حلول « ومكاسب » ولو كانت جزئية وضئيلة والقبول بها . وذلك على أمل ان كل شيء في المستقبل سيجري حله تدريجيا وبصورة سلمية هادئة . فاسرائيل « اقلية » لا بد لها ان تذوب في « الاكثرية » العربية . وعليه فان التطور السلمي الهادىء هو الذي سيحكم مسار الامور سواء داخل اسرائيل ام في المنطقة .

والخطورة الفعلية لهذا المفهوم « الساذج » لحل الصراع انه يتجاهل تماما المسألة الرئيسية وهي دور اسرائيل العدواني العسكري السياسي في المنطقة . وهو دور ملازم لطبيعة الكيان الصهيوني ولا يزول الا بتدمير وازالة الكيان نفسه من خلال توجيه الضربات المتتالية له من الخارج . فالتناقض الاساسي في الكيان الصهيوني نفسه ليس تناقضاته الداخلية ، بل تناقض الكيان نفسه مع الشعوب العربية وفي المقدمة الشعب الفلسطيني . فاسرائيل لا تمارس دورها كرأس حربة للامبريالية في المنطقة عن طريق اغتصابها وتجاهلها لحقوق الشعب الفلسطيني فحسب ، بل ايضا

بتهديد ومحاربة أية محاولة وطنية للاستقلال السياسي والاقتصادي والخروج عن نطاق السيطرة الامبريالية ، لا سيما في كل من مصر وسوريا .

أن زرع اسرائيل نفسها في هذه المنطقة هو تهديد للسلام وافصاح عن عدم رغبة الامبريالية والصهيونية في اقرار اي سلام حقيقي سوى « سلام » مصالحهما المشتركة . فدور اسرائيل ، اذن ، هو خلق حالة من التهديد الدائم واستنزاف الطاقات السياسية والاقتصادية والبشرية خاصة في مراكز الثقل الاساسية في المنطقة . ومنعها من تشكيل قوة سياسية قادرة على تهديد استمرار المصالح الامبريالية .

لقد ادركت القوى الامبريالية المختلفة الاهمية الاستراتيجية في زرع الكيان الصهيوني ، حتى حين كانت كل المنطقة العربية تقريبا واقعة تحت النفوذ المباشر للقوى الامبريالية . اذ ان **هناك فرقا كبيرا بين الضامن** للمصالح الامبريالية **وبين التابع** . فالدول العربية الرجعية التابعة للامبريالية من غير المضمون ان تستمر تبعيتها طويلا بفعل التغيرات الداخلية الممكنة ، هذا بينما الكيان الصهيوني بنظامه ووجوده ضامن وتابع دائما ، طالما لا توجد قوى ثورية عربية قادرة على ردعه وضربه والقضاء عليه **من الخارج** .

وفيما يلي مقارنة ، من مصادر اسرائيلية حديثة ، تحدد بنفسها الفرق بين الضامن والتابع للمصالح الامبريالية في المنطقة « **أن اسرائيل استثناء وحيد . فالمجتمع بكليته ملتزم بصورة عميقة . ولا حاجة هنا لا للجنود الامريكيين ولا للقواعد المكلفة التي تحتفظ بها امريكا في اوروبا واماكن اخرى** . ان **هذا الحصن من حصون الغرب في منطقة غير مستقرة ، لا يتطلب سوى المعونة المالية والدبلوماسية ، بالاضافة الى التدفق المستمر للامدادات . أن المرء ليتساءل فيما اذا لم يكن هذا ثمنا رخيصا لحليف يعتمد عليه** . وفيما اذا لم تكن الدبابة الموضوعة في ارض صديقة في شرقي المتوسط (اسرائيل) اكثر قيمة في الدفاع عن الطريقة الغربية في الحياة من الدبابة نفسها الموضوعة في كانزاس أو اريزونا .

ان المحافظة على صديق كهذا ، قويا ، يمكن ان يكون مصلحة اساسية اكثر للسياسة الامريكية ، من اضعافه من اجل شراء صداقات ، على حسابه ، اقل ضمانا أو استقرارا » . (جيروزالم بوست ١٩٧٥/٢/١١) .

فعلى المدى الاستراتيجي تقع المصالح الحيوية الامريكية (النفط) ، بصورة رئيسية ، في منطقة الخليج العربي . وفي هذه المنطقة ، في حال ظهور اي تهديد جدي للمصالح الامريكية في المستقبل ، تستطيع الولايات المتحدة ضمان مصالحها باستعمال قواتها (أو قوات دولة تابعة اخرى — ايران) دون ان تخشى كثيرا القوات المحلية المتواجدة في هذه المنطقة . فالاحتياط البشري والسياسي المؤهل للتصدي الفعال في وجه المصالح الامبريالية وخلق الصعوبات في وجه اي تدخل امريكي في تلك المنطقة غير موجود سوى في مصر وسورية والعراق ، بصورة رئيسية . وهنا يأتي دور القوات الاسرائيلية سواء في حماية النظم التابعة أو في تحييد دور القوات المصرية والسورية والعراقية .

« ان **اسرائيل قوية وحازمة هي المرتكز الامريكي ، السياسي والعسكري ، الاساسي في المنطقة** . ان **اي تقليص لاسرائيل** ، يدفعها للتحول الى دولة صغيرة .. لا يعتبر فقط خطرا على الوجود الاسرائيلي، بل **زعزعة لمكانة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وفي المحيط الهندي** وعلى اساس هذا المفهوم ، من المتوقع ان تقوم اسرائيل **بدور بناء وفعال** عندما يحين الوقت لردع الاحتكار النفطي العربي » . (معريب ١٩٧٤/١١/٤) .

« ان اسرائيل هي الحاجز الاكثر اهمية في وجه تحقيق المطامع السوفييتية في الشرق الاوسط . ان اسرائيل هي حصن الغرب . **انها المفتاح للاستراتيجية المضادة الامريكية** » . (جيروزالم بوست ١٩٧٥/٢/١١) .

وعليه ، فان المفكرين والمسؤولين الاسرائيليين يدركون ان **استمرار بقاء اسرائيل في المنطقة ليس مرهونا بقبول العرب لها او عدم قبولهم ، وانما هو مرهون ، بالدرجة الاولى بقدرة الكيان الصهيوني ومؤسسته العسكرية على اداء الخدمات التي تتطلبها مصالح الولايات المتحدة** . ان حجم الوظيفة والخدمة التي تطلبها الولايات المتحدة من اسرائيل ، يحدد حجم اسرائيل نفسها .

فاذا كان هذا هو الوجه الاساسي لطبيعة الكيان الصهيوني ككيان سياسي عسكري يقوم بحماية المصالح الامريكية بالمنطقة في مواجهة اية محاولة وطنية لتهديد هذه المصالح وضربها ، فاي جدوى ، اذن ، من الحديث عن العيش باخاء وسلام مع كيان عدواني عن طريق فكرة « التذويب » الساذجة تلك .

اية أوهام وضرر يلحقه هذا الفهم بمسيرة النضال الوطني الفلسطيني والعربي في المنطقة العربية ؟

فاسرائيل لا يمكن ، بحكم طبيعة تكوينها ودورها ، ان تكون دولة عادية في المنطقة . ثم « هل يمكن ان نعتبر الآلة العسكرية الصهيونية ، آلة تملكها الحركة الصهيونية ؟ ان ابسط الشروط لذلك هو قدرة الحركة الصهيونية على تمويل هذه الآلة ، وهو شرط غير متوفر . هنا تكمن الاستحالة المطلقة للتعايش بين الشعوب العربية وبين الحركة الصهيونية ، وذلك لسبب بسيط وهو أن الحركة الصهيونية ليست هي الحركة المؤهلة لصنع السلام ولا لتحمل نتائجه » . (نشرة الارض ، دمشق ، العدد ١٨ ، ١٩٧٥/٦/١٧) .

ان الموقف الوطني العلمي هو التحضير الدائب للنضال السياسي المسلح بحزم وقوة ضد هذا الكيان والعمل على كبح دوره وتوجيه الضربات اليه وتصفيته ، في النهاية ، **من الخارج** .

ولكن **البعض ما زال يحلم** ، في ظل ميزان القوى الراهن ، **بتحقيق تسوية سياسية متوازية** ، تأخذ بعين الاعتبار تبعية الرجعية والبورجوازية العربية للامبريالية والمحافظة على مصالحها ، في مقابل ما تحققه اسرائيل من حماية لهذه المصالح نفسها . الا ان هذا ليس سوى حلم طوباوي رجعي . فمن شروط تبعية الرجعية والبورجوازية العربية للامبريالية ضمن مسار التسوية الراهنة ، هو فرض تعزيز وتوسيع دور اسرائيل كعصا غليظة . وضامن في يد المصالح الامريكية . وهذا ما عكسته تسوية سيناء الاخيرة بوضوح .

ان الاكتفاء بادانة « التسوية الجزئية » والمطالبة بدلا منها « بالتسوية الشاملة » او « الوطنية » ، في ظل ميزان القوى الراهن لهو من قبيل صب الماء في طاحونة الاعداء ، فالموقف الوطني الثوري ينبغي ان ينطلق ويتحدد على اساس من محاربة مجمل اشكال وانواع التسوية الراهنة (وليس اية تسوية في المطلق) التي تعمل على توطيد النفوذ والمصالح الامبريالية في المنطقة . كما ينبغي ، بالتالي ، مقاومة مختلف الاتجاهات والقوى التي تروج او تعمل لها سواء كانت مدركة لاخطار هذه التسوية أم غير مدركة .

السياسة الاميركية الدولية تبحث عن استراتيجية جديدة

سلمى حداد

تمر الولايات المتحدة اليوم في مرحلة التقاط انفاس لمجابهة المعطيات الجديدة في العالم . وتشكل هذه المعطيات تحديات كبيرة لها . فمن تعدد الاقطاب بين الدول ، الى الانقسامات في معسكر الحلفاء الغربيين ، وتطورات المعسكر الشيوعي ، ونمو العالم الثالث . ولقد بدأت الولايات المتحدة تشعر بان هيمنتها على حلفائها ومناطق نفوذها لم تعد بالمتانة التي كانت عليها . فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اواخر الستينات ، حاكت الولايات المتحدة شبكة عسكرية وسياسية حول العالم ، وفرضت سيطرتها على هذه الشبكة باسم « مسؤولياتها الدفاعية العالمية » حتى غدت تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن ٤٢ دولة . فبموجب معاهدة ريو (١٩٤٧) ، تتعهد واشنطن بالدفاع عن ٢١ دولة في اميركا اللاتينية ، وتخولها اتفاقية منظمة حلف شمالي الاطلسي (١٩٤٩) حماية ١٣ دولة اوروبية ، وهي تتحمل في جنوب شرقي آسيا ، عبء الدفاع عن اربع دول مرتبطة بحلف « السياتو » (١٩٥٤) ، وتتعهد في جنوب المحيط الهادي بمساعدة استراليا ونيوزيلندا بموجب الحلف الاسترالي ــ النيوزيلاندي ــ الاميركي للامن المشترك (١٩٥١) ، وهناك معاهدات دفاعية في الشرق الاقصى تلزم اميركا بالدفاع عن كوريا الجنوبية وتايوان والفيليبين واليابان . وبالاضافة الى ذلك فان اميركا عضو مراقب في الحلف المركزي « السنتو » وهي مرتبطة بالعديد من الاتفاقيات الاخرى مع عدد من الدول .

ولتأمين متطلبات هذا الدفاع ، اقامت الولايات المتحدة حوالي ٣٠٠ قاعدة عسكرية رئيسية موزعة على عشرين دولة ، كما اقامت عددا كبيرا من المنشآت العسكرية الصغيرة حول العالم . ورغم جميع هذه المعاهدات التي لا تزال قائمة ، ورغم هذا الوجود العسكري الكبير ، فقد بدأت الولايات المتحدة تتحسس المخاطر التي تهدد مواقعها . وهي تعيش اليوم ازمة ثقة حلفائها بها ، وشكوكهم حول استعدادها للدفاع عنهم بعد ان كشفت الهزيمة الاميركية في فيتنام ان الولايات المتحدة لا تتورع عن اتباع اية سياسة تخدم اهدافها ، وخاصة بعد ان بدأ الكنغرس يطالب بممارسة صلاحياته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .

وليست أزمة الثقة ظاهرة جديدة . فلقد بدأت منذ فشل نظرية الرد الشامل في الخمسينات ابان أوج الحرب الباردة ، حين تساءل الجنرال ديغول وغيره من الساسة الاوروبيين عن مدى استعداد الولايات المتحدة لارسال قواتها للدفاع عن حليفاتها الاوروبية . ولكن سقوط سايغون وبنوم بنه صعد أزمة فقدان الثقة الى درجة جعلت اسرائيل ، الحليف العضوي للولايات المتحدة ، تتحدث عن المثل الفيتنامي بشيء من القلق .

وتحاول الولايات المتحدة تقديم التطمينات الى حلفائها لمنع المزيد من التدهور ، ريثما تتبلور الامور وتجد صيغة جديدة للسيطرة على الوضع العالمي . ولقد سارع الرئيس الاميركي جيرالد فورد لحضور اجتماع منظمة حلف شمالي الاطلسي المنعقد في بروكسل (٢٨ — ٣١ ايار ١٩٧٥) بغية استعادة ثقة الدول الاوروبية . وطلب من دول الحلف ان تتناسى فيتنام . واكد لها أن الولايات المتحدة ستظل مرتبطة بجميع التزاماتها تجاه الحلف .

ولقد نجح فورد الى حد ما في تحسين علاقات بلاده مع بعض الدول الاوروبية ، ولكنه فشل في حل المشاكل الاساسية المتمثلة « بالدومينو » الاوروبي الذي يهدد حلف شمالي الاطلسي بالانهيار . فلم يستطع مثلا اقناع اعضاء الحلف بقبول عضوية اسبانيا والتغلب على العداء الاوروبي لنظام فرانكو . ومن المتوقع ان تلاقي الولايات المتحدة الكثير من المتاعب في ايلول ١٩٧٥ عندما يحين موعد تجديد الاتفاقية حول القواعد العسكرية الاميركية في اسبانيا ، خاصة وأن الكنغرس الاميركي يعارض توقيع معاهدة امنية مع فرانكو . اما في مرحلة ما بعد فرانكو فمصالح اميركا في اسبانيا مهددة ، بما في ذلك وجودها العسكري في قاعدة « توريخون » البرية ، وقاعدة « روتا » للغواصات النووية .

وهناك خطر اخر ينمو مع نمو القوى الاشتراكية والشيوعية في ايطاليا والبرتغال بشكل يهدد بظهور تيارات متزايدة ضد اميركا داخل هذين البلدين ، ويطرح تساؤلات عديدة حول اهمية الروابط الدفاعية مع الولايات المتحدة . ويمكن تصور الخسارة التي ستواجهها السياسة الاميركية اذا عرفنا ان في ايطاليا اكبر عدد من القوات الاميركية خارج الولايات المتحدة ، بعد المانيا الغربية وكوريا الجنوبية ، وأن ضياع القاعدة الجوية الاميركية في جزر الآزور (آشوريس) التابعة للبرتغال يشكل خسارة لا تعوض ، نظرا لما لهذه القاعدة من اهمية حيوية بالنسبة الى جناح حلف شمالي الاطلسي ، وبالنسبة الى اي جسر جوي تود الولايات المتحدة مده الى الشرق الاوسط.

واذا اضفنا الى كل ذلك الخلاف اليوناني — التركي حول جزيرة قبرص ، وما نجم عنه من انتكاسات ، كتجميد القواعد الاميركية في تركيا على اثر حظر السلاح الاميركي لتركيا (باستثناء قاعدة انسيرليك) ، وانسحاب اليونان من القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمالي الاطلسي ، وتهديدها باغلاق جميع القواعد الاميركية ، يتبين لنا أن خطر التآكل خطر واقعي يهدد حلف شمالي الاطلسي ، ويهدد بالتالي النفوذ الاميركي في اوروبا .

اما في آسيا ، فلا تزال اليابان تذكر التقارب الاميركي — الصيني الذي تم من وراء ظهرها في العام ١٩٧١ — ١٩٧٢ . ولقد بدأ التيار المعارض للحلف الامني الياباني — الاميركي يتصاعد . وبعد الهزيمة الاميركية في فيتنام وسقوط الحكومات الهزيلة في كمبوديا ولاووس ، بدأ بعض حلفاء الولايات المتحدة الاسيويين التقرب من بكين وهانوي بغية التكيف مع الوضع الراهن الجديد في المنطقة . وتطالب تايلاند بانهاء الوجود العسكري الاميركي على اراضيها . واذا ما اصرت تايلاند على طلبها ، خسرت الولايات المتحدة مركز الامدادات « ستاهيب » في خليج « سيام » ، الامر الذي سيؤدي بالتالي الى تهديد طريق الامدادات البترولية لاوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة نفسها ، وسيشكل ضربة للقوة الاميركية الرادعة غربي المحيط الهادي (الاسطول السابع) ، وسيزيد اعتماد الولايات المتحدة على القاعدة البحرية الاميركية في خليج « سوبيك » والقاعدة الجوية « كلارك فيلد » في الفيليبين . بيد أن حكومة

الفيلبين نفسها بدأت تنتقد وجود القواعد الاميركية على أرضها . ويطالب رئيسها فرديناند ماركوس اعادة النظر في الاتفاقيات الخاصة بهذه القواعد والتي تشكل جزءا من معاهدة المساعدة المشتركة المعقودة بين الفيلبين والولايات المتحدة في العام ١٩٥٢ . وتخشى الولايات المتحدة نمو قوة الاسطول السوفياتي في هذه المنطقة ، ولولا الخلاف السوفياتي — الصيني لكان وضعها اسوأ بكثير مما هو عليه الان .

ان الولايات المتحدة غير متورطة في نزاع حاد مع المعسكر الاشتراكي في الوقت الحاضر . ولكن هناك خلافا حول تحديد الاسلحة النووية ، واتهامات متبادلة حول بعض المناطق الساخنة كالبرتغال والشرق الاوسط . وتكمن وراء واجهة الوفاق حرب باردة خفية تدور رحاها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وتتجسد في تقوية الاساطيل ، وارتفاع ميزانية التسلح النووي والتقليدي في الدولتين .

ويهم الولايات المتحدة حاليا الحفاظ على سياسة الوفاق . وهي ترغب في ترسيخ سياسة المثلث : واشنطن ، موسكو ، بكين ، كحجر الزاوية لسياستها الخارجية . فبعد صراع دام اكثر من ربع قرن لاحتواء الشيوعية ، اقتنعت الولايات المتحدة انه ليس باستطاعتها وقف المد الشيوعي أو احتواءه ، مع انها لا تزال تحارب الشيوعية حيثما استطاعت ذلك ، كما تفعل الان في البرتغال . وتعي واشنطن ان موازين القوى في العالم قد تبدلت . ففي الاربعينات كان الشيوعيون يشكلون ٧٪ من سكان العالم ويعيشون على أرض مساحتها تعادل ١٨٪ من مساحة الكرة الارضية . امسا اليوم فهناك ٣٥٪ من سكان الارض يؤمنون بالمبادىء الشيوعية ويقطنون اكثر من ربع مساحة العالم . وأمام هذا الواقع الجديد ، وجدت الولايات المتحدة ان سياسة الوفاق هي خير وسيلة لتجميد نزاعها مع الاتحاد السوفياتي . ولا يعني هذا الوفاق انها ستهادن الاتحاد السوفياتي بشكل كامل، ولكنه يعني أنها غدت على استعداد للاعتراف بالوجود السوفياتي في مناطق لم تعد تعتبرها حيوية .

والولايات المتحدة مهتمة بالحفاظ على تقاربها مع الصين ، وتعتبره ورقة رابحة خلال مساوماتها مع الاتحاد السوفياتي . وهي تخشى ان يؤثر أي تقارب سوفياتي — صيني على اليابان وكوريا الجنوبية وحتى اوروبا الغربية ، وخاصة بعد ان بدأت بعض الدول الاوروبية تتقرب من بكين . وسوف تستمر هذه السياسة فترة من الزمن، لان الفريقين مقتنعان — لاسباب متباينة — بضرورة تبني سياسة الوفاق ، وان كان الرئيس فورد يعطيها اهتماما اقل من اهتمام سلفه نيكسون .

وترى الولايات المتحدة انه ليس هناك من بديل لسياسة الوفاق ، بينما يعتقد الاتحاد السوفياتي ان سياسة الوفاق قد تؤدي الى انفلاش التضامن داخل المعسكر الغربي ، من جراء الشعور بالاطمئنان الامني . ويأمل السوفيات أن ينصرف الحلفاء عندئذ الى تأمين مصالحهم المتناقضة مع المصالح الاميركية (التناقض المصلحي داخل المعسكر الرأسمالي) الامر الذي يؤدي بدوره الى تصاعد بين الحلفاء الامبرياليين ، بدلا من تركيز الاهتمام بالنزاع مع موسكو ، ولا سيما وان موسكو تأمل بأن تكون الوثيقة التي وقعتها ٣٥ دولة اثر مؤتمر الامن الاوروبي في هلسينكي ، في ٣٠ تموز ١٩٧٥ ، البديل العملي للحماية الاميركية ، عندما تقرر الدول الاوروبية الابتعاد عن سيطرة الولايات المتحدة . وليس من المستبعد ان يطبق الاتحاد السوفياتي والصين المبدأ اللينيني المتعلق بمهادنة المعسكر الرأسمالي « مؤقتا » للحصول على مكاسب مادية للمعسكر الاشتراكي . خاصة وان الدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين لا تزالان حتى الان بحاجة الى التقنية الاميركية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان تقارب الصين من الولايات المتحدة هو تطور طبيعي للسياسة التي بدأتها الصين منذ العام ١٩٦٩ للتقارب من الدول الاخرى ، بعد ان شعرت باستقرار ثورتها وبقدرتها على الحفاظ على منجزات هذه الثورة . ففي العام ١٩٧٠ كانت الصين تقيم علاقات دبلوماسية مع ٤٠ دولة . ثم ارتفع الرقم في العام ١٩٧٥ الى ١٠٤ دول . ورغم عدم ثقة الصينيين بسياسة الولايات المتحدة ، والخلاف الايديولوجي العميق بين بكين وواشنطن ، فان العلاقات بين البلدين لا تزال تسير وفق اتفاقية شنغهاي (للتعاون في بعض المجالات ومن أجل التبادل العلمي والثقافي) التي وقعها الرئيسان ماوتسي تونغ ونيكسون ، خلال زيارة الرئيس الاميركي للصين في شباط ١٩٧٢ . وترى الصين ان الوجود العسكري الاميركي الحالي في المحيط الهندي ، وجود رادع للاتحاد السوفياتي . وهي تخشى أن يؤدي اي انسحاب اميركي في هذه المنطقة الى فراغ يسارع الاتحاد السوفياتي الى اشغاله . ومن المؤكد ان كل هذه الاعتبارات المتشابكة كانت وراء قرار المعسكر الاشتراكي بارجاء مجابهة الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية على اثر سقوط سايغون ، الامر الذي يجعل الشرق الاوسط المحك الحقيقي لسياسة الوفاق .

ولقد اصيبت الولايات المتحدة ، على جبهة العالم الثالث ، بعدة هزائم . وهي تجد وضعها داخل الامم المتحدة مهزوزا ، كما تجد أن نفوذها الدولي يتضاءل يوما بعد يوم . ولقد حاولت في السنوات الماضية الهروب من هذا الواقع الى مؤتمرات الذروة والدبلوماسية السرية ظنا منها ان سياسة الوفاق ستخمد الاصوات المرتفعة ضدها في البلدان النامية . ثم لم تلبث ان اكتشفت خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة في تشرين الثاني ١٩٧٤ ، وما رافقها من تعليق عضوية جنوب افريقيا ، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وطرد اسرائيل من منظمة الاونسكو ، بان العالم لم يعد يدور في فلكها .

ولقد هاجمت اميركا تسلط الغالبية — على لسان ممثلها في الامم المتحدة جون سكالي — عندما لاحظت تكتل الاغلبية الساحقة للعالم الثالث ، وجراتها ، ووقوفها صفا واحدا بوجهها . وبدأت واشنطن سلسلة من التهديدات بقطع المساعدات المادية عن المنظمة الدولية ، وبالانسحاب من المنظمة ، آملة ارهاب الدول النامية او « الغالبية الجديدة » كما اسمتها . ولكنها تشعر انها ما زالت على أول طريق الصراع مع العالم الثالث . ولقد زاد من احساس الولايات المتحدة بالخطر الجديد ، الجو الذي ساد مؤتمر وزراء الخارجية لاربعين دولة اسلامية ، المنعقد في جدة (١٢ — ١٥ تموز ١٩٧٥) ، ومؤتمر القمة الافريقي ، المنعقد في كمبالا (٢٩ تموز ١٩٧٥) ، وظهور تيار قوي يطالب بطرد اسرائيل من المنظمة الدولية أو تجميد عضويتها على الاقل ، ويدل على ان واشنطن ستجابه في المستقبل متاعب متزايدة .

وهناك مجابهة في الشهور المقبلة بين الدول الصناعية المستهلكة التي تتزعمها الولايات المتحدة والدول المنتجة للمواد الخام . ويحاول كيسنجر احتواء المجابهة قبل وقوعها ، وذلك عن طريق تفتيت جبهة الدول المنتجة والتأكيد على ضرورة فصل موضوع الطاقة عن موضوع المواد الخام الاخرى ، ومطالبة دول العالم الثالث بعدم الربط بين اسعار صادراتها واسعار مستوردتها . ومن الواضح ان دول العالم الثالث تتجه نحو رفض هاتين الفكرتين . وتجابه المصالح الاميركية في هذا المجال اخطارا جسيمة في جنوبي افريقيا ، حيث يهمها الحصول على الذهب واليورانيوم والفحم الحجري والكروم والبلاتين وغيرها من المواد الهامة . وتخشى الولايات المتحدة

نمو القوى اليسارية في القارة الافريقية وتزايد الاضطرابات في جنوبي افريقيا والمنطقة الغربية من المحيط الهندي . ويزيد من قلقها تنامي النفوذ السوفياتي في الصومال ، واحتمال وجود قاعدة سوفياتيه قرب بربره على خليج عدن . وهي تخشى ايضا الحكم اليساري القائم في كل من موزامبيق وزامبيا ، والاوضاع غير المستقرة في انغولا . ولا تنظر بعين الرضى الى حكم عيدي امين في أوغنده . وللولايات المتحدة مصالح استراتيجية في رأس الرجاء الصالح لان معظم ناقلات البترول المتجهة الى اوروبا والولايات المتحدة تمر حول رأس الرجاء الصالح حتى بعد فتح قناة السويس للملاحة في ٥ حزيران ١٩٧٥ . وتخشى الولايات المتحدة ان يؤدي تزايد الوجود السوفياتي في المحيط الهندي الى تعطيل المرور حول رأس الرجاء الصالح ، وهناك اقتراحات بشأن انشاء منصات اطلاق صواريخ في القاعدة البحرية « سيمونزتاون » قرب رأس الرجاء الصالح(١).

ولا تسير جميع الامور في اميركا اللاتينية وفق رغبات الادارة الاميركية ، ولكن انشغال هذه الادارة في اماكن اخرى من العالم يدفعها الى تقبل الحقائق السياسية الجديدة عندما تشعر بعجزها عن استغلال الاوضاع لصالحها . ففي ٢٩ تموز ١٩٧٥، وافقت منظمة الدول الاميركية في اجتماع عقدته في « سان خوزيه » في كوستاريكا ، على اقتراح اميركي برفع الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا منذ العام ١٩٦٤ . وفي ٢١ آب رفعت الولايات المتحدة الحظر عن الصادرات الى كوبا عبر الشركات التابعة للشركات الاميركية ، ولكنها لم ترفع الحظر عن التجارة المباشرة .

واذا اضفنا الى كل هذه المشاكل ، متاعب الولايات المتحدة الداخلية : كالازمات الاجتماعية والاقتصادية والمالية ، والبلبلة السياسية التي عاشتها الاوساط الاميركية المسؤولة منذ قضية ووترغيت ، والمجابهة الحالية بين الادارة والكنغرس حول السياسة الخارجية ، امكننا فهم المغزى الكامن وراء قول كيسنجر : « اننا ننتقل الى عالم جديد ، فالعالم الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة تآكل كثيرا في اواخر الستينات واوائل السبعينات . اننا في فترة تكييف الدور الاميركي في العالم وفقا للبيئة الجديدة(٢)» .

وتكثر حاليا التساؤلات والنظريات والاقتراحات في الاوساط الاميركية المسؤولة والحاكمة حول « الواقع الجديد » و « الوجود العسكري الاميركي في العالم » و « الاحلاف والمعاهدات » المعقودة بين الولايات المتحدة والعديد من الدول . وهناك تيارات رسمية وغير رسمية تدعو الى « اعادة تقييم » سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط « واعادة النظر » في السياسة الاميركية في جنوب شرقي آسيا . والى جانب المنادين باستراتيجية « التصلب » نجد المنادين بضرورة اتباع « سياسة انعزالية » .

والواقع ان الولايات المتحدة تحاول ان تجابه ذيول حدثين هامين وقعا في العامين الاخيرين ، ولا تزال آثارهما تتفاعل حتى اليوم ، وهما : انتصار الثورة الفيتنامية (١٩٧٥) ، والحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة (١٩٧٣) . ولقد خلق الحدث الثاني وضعا جديدا في الشرق الاوسط . وجاء حظر النفط وارتفاع اسعاره لينقلا مشكلة الشرق الاوسط الى مكان الصدارة بين المشاكل الدولية . كما ان الصورة التي انتهت بها فيتنام خلخلت الاوضاع والاحلاف السائدة . ولقد كان من الطبيعي ان تسارع الولايات المتحدة لمجابهة الاحداث واحتوائها حيثما تستطيع ، وبالشكل الذي تسمح به معطيات المواقف الجديدة .

وليست هذه هي المرة الاولى التي تجد الولايات المتحدة نفسها فيها مضطرة الى تكييف سياستها الخارجية مع متطلبات جديدة يفرضها واقع جديد . ومن المعروف انه ما ان تجد الولايات المتحدة أن سياستها لم تعد تتلاءم مع الاوضاع الجديدة في مكان ما ، حتى تحاول التكيف مع الوضع الراهن الجديد بصياغة سياسة جديدة لا تقبل بالواقع كما هو ، بل تحاول ايجاد السياسة الافضل لتأمين اهدافها ومصالحها ضمن اطار هذا الواقع . واذا عدنا الى التاريخ الاميركي وجدنا انه عندما شعرت الولايات المتحدة بان العزلة التي كانت تعيش في ظلها منذ ان أعلن الرئيس مونرو في العام ١٨٢٤ مبدأه القاضي بعدم السماح للدول الاوروبية بالتدخل في شؤون القارة الاميركية (هذا المبدأ الذي اصبح فيما بعد وسيلة للتدخل في شؤون اميركا اللاتينية) لم تعد تتلاءم والتطورات الجديدة في العالم آنذاك ، وبصورة خاصة في القارة الاوروبية ، دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الاولى ، ثم دخلت الحرب العالمية الثانية مفتتحة بذلك تاريخا طويلا من التدخل المباشر وغير المباشر في العالم .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، اتخذت السياسة الخارجية الاميركية طابعا « اقتصاديا » متعدد الاسماء ، (كمشروع مارشال ، والنقطة الرابعة ، وغيرهما) لاعادة تعمير اوروبا واليابان وبعض دول الشرق الاوسط . ومع بدء الحرب الباردة واعلان مبدأ ترومان (١٢ اذار ١٩٤٧) الذي تعهدت به الولايات المتحدة بمساعدة اية دولة تطلب المساعدة ضد الشيوعية ، اتخذت السياسة الاميركية الخارجية الطابع العسكري ، وخاصة بعد الحرب الكورية (١٩٥٠ ــ ١٩٥٣) . واصبحت المساعدات الاقتصادية مكرسة لمؤازرة حكومات « صديقة » ، بغية مساعدتها وتثبيتها في الحكم. ولا شك في ان نجاح الولايات المتحدة خلال الحربين العالميتين شجعها على الاستمرار في التدخل بالامور الدولية ، حتى ظنت أن باستطاعتها فرض ارادتها على العالم . ولم يكن مبدأ ترومان وبعده مبدأ ايزنهاور (الذي يمثل في الواقع صورة اخرى لمبدأ ترومان) ، سوى تعبير عن ارادة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم باسم المحافظة على « الديمقراطية » و « الحرية » . واستمرت هذه السياسة الاميركية تهيمن على معظم اقطار العالم غير الاشتراكي الى اواخر الستينات ، حين شعرت الحكومة الاميركية بثقل اعباء ورطة الحرب في فيتنام ، وما سببته هذه الحرب من خسائر مادية ومعنوية ، فبدأت تنوء تحت ضغط الحركات الثورية والعالمية ، وتنظر بقلق الى تململ حلفائها وبوادر الازمة الاقتصادية الداخلية التي ما زالت تعاني منها حتى الان، فاضطرت الى اعادة النظر في سياستها الدولية ، وظهر من جراء ذلك مبدأ نيكسون وما رافقه من شعارات مثل « الطموح المتواضع » ، و « الثمن الاقل » ، و « ثقل الاعباء الدولية » و « مساهمة الحلفاء في تكاليف الدفاع عن انفسهم » ، وغيرها من الشعارات التي اعطت العالم انطباعا بان الولايات المتحدة تقف على عتبة اتخاذ اجراءات بشأن وجودها الدولي .

ويتلخص مبدأ نيكسون الذي أعلن عنه الرئيس الاميركي في خطاب ٢٥ تموز ١٩٦٩ في جزيرة « غوام » بالنقاط التالية : احترام الولايات المتحدة لجميع معاهداتها ، واستعدادها لتقديم « الدرع » اذا تعرضت دولة صديقة أو اية دولة اخرى تعتبر الولايات المتحدة ان امنها حيوي بالنسبة اليها لتهديد من قبل دولة نووية ، وتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية في حالة وقوع اعتداء غير نووي على اية دولة مستعدة للدفاع عن نفسها . وكانت الغاية من هذا المبدأ تهدئة النقمة الداخلية والخارجية ضد سياسة التدخل ، والعمل على عسكرة الحلفاء واعدادهم للقيام بدور « الشرطي » الاقليمي ، لان الولايات المتحدة شعرت بانه لم يعد باستطاعتها القيام

علنا بدور « الشرطي » في العالم ، كما كانت الحال في الاربعينات وحتى اواخر الستينات ، ثم ان الثمن الذي تدفعه لوجودها العسكري في بعض المناطق يفوق ثمن مصالحها .

ومن هذا المنظور يمكن القول ان ما حدث في فيتنام لم يفاجىء المسؤولين الاميركيين . ولكن هذا لا يعني ان سقوط سايغون (١ أيار ١٩٧٥) لم يشكل هزيمة كبيرة للولايات المتحدة التي كانت تفضل مخرجا لبقا ونهاية أفضل لحرب كلفتها غاليا . ولكن الولايات المتحدة قررت بان لا تضع نفسها في المستقبل في أوضاع صعبة ، وخاصة في آسيا حيث لا تزال تامل بان يؤمن لها حلفاؤها كل مصالحها ، مع استعدادها للقتال اذا اقتضى الامر في المستقبل ، شريطة ان تكون الحرب التي ستخوضها حربا يدفع ثمنها الاسيويون . وترى واشنطن في انقسام المعسكر الشيوعي خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية .

ان من قصر النظر اعتبار المشاكل والمتاعب التي تجابه الحكومة الاميركية حاليا هزائم اميركية ساحقة ، أو الاعتقاد بان الولايات المتحدة هي في حالة استعداد للقيام بتراجع استراتيجي . والحقيقة ان الولايات المتحدة تواجه تطورات خطيرة دفعتها الى اعادة النظر في استراتيجيتها في العالم ، ولكنها لم تقنعها بانها على حافة الانهيار ، أو انها مصابة بهزيمة حاسمة . ففي اوروبا مثلا ، ورغم المخاطر التي تهدد الحلف الاطلسي ، ليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بان الولايات المتحدة ستخسر حلفاءها الاوروبيين قريبا . واذا استثنينا ما يحدث في البرتغال ، وجدنا انه ليس في اوروبا تطورات تشير الى احتمال وقوع انقلاب على طريقة براغ (١٩٤٨) ، حتى في ايطاليا، حيث ينمو الحزب الشيوعي باستمرار .

أما في آسيا ، وبالرغم من الهزيمة في فيتنام ، فما يزال المحيط الهادي يعج بالاساطيل الحربية الاميركية . ومع ان الوجود الاميركي وان لم يعد يمر عبر القارة الاسيوية ، فهو يحتفظ حتى الان بمرساته الاسيوية (كوريا الجنوبية) ، ويمتد على طول الارخبيلات الاسيوية الكبرى : اندونيسيا ، والفيلبين ، واوكيناوا واليابان .

ويبدو ان عصر ما بعد فيتنام هو عصر القوة البحرية . ويعود هذا التركيز على الاسطول الى عدة اسباب : منها مراعاة الراي العام الاميركي الذي يرفض ارسال الجنود الى ما وراء البحار والتورط في حرب اسيوية جديدة ، وتحاشي الصدام مع الحركات الشعبية في الدول الناشئة في المنطقة ، ومن المؤكد ان الوجود في عرض البحار اقل احراجا للحكومات الصديقة للولايات المتحدة . وهناك سبب اخر وهو تأمين طرق الامدادات في الخليج الهندي ، وحماية مصادر المواد الاولية . ولا تغني الاساطيل بالطبع عن الحاجة الى مرافىء . ولكن الولايات المتحدة رغم متاعبها مع المعارضة في اليابان والفيلبين ، لا تزال تتمتع بالتسهيلات في مرافىء هذين البلدين .

ولا يقتصر الوجود الاميركي في جنوبي آسيا على الاساطيل البحرية والقواعد العسكرية . فهناك ايضا العديد من الشركات والبنوك والفنادق الاميركية التي تسيطر على قطاعات هامة من اقتصاد هذه المنطقة . وليس هناك مؤشرات تدل على نهاية النفوذ الاميركي . فلقد عبرت تايلاند والفيلبين — منذ انتهاء حرب فيتنام بصورة خاصة — عن عدم رضاهما عن وجود القواعد الاميركية على اراضيهما ، ولكنهما لا تزالان تعتبران الوجود الاميركي ضروريا لتوازن القوى في المنطقة . ورغم الكلام عن « دومينو اسيوي » فليس هناك ما يدل على ان سنغافوره وماليزيا واندونيسيا على وشك التحول الى انظمة شيوعية .

وفي العالم الثالث مناطق لم تبدأ فيها المجابهة الحقيقية مع الولايات المتحدة . ولمنع حدوث هذه المجابهة يحاول كيسنجر التفاهم مع العالم الثالث بطرحه فكرة اجراء حوار دولي جديد وفكرة « المشاركة » وذلك في سبيل التهدئة وكسب الوقت ريثما يجد مخرجا يعيد للولايات المتحدة نفوذها . ان حاجة الولايات المتحدة للمواد الاولية (النفط أساسا) حاجة متصاعدة باستمرار . ولكن لا يمكن القول في الوقت الحاضر ان وضع الولايات المتحدة سيء في هذا المجال . اذ انها لا تزال محتفظة بصداقة العديد من حكومات العالم الثالث ، ومسيطرة على العديد من جيوش هذه الدول ، من خلال مدها بالاسلحة والمساعدات العسكرية . وبالاضافة الى ذلك ، فهناك الشركات المتعددة القوميات Transnational ذات النفوذ المتصاعد في هذه الدول . وتقع القاعدة الاساسية لغالبية هذه الشركات في الولايات المتحدة ، وهي تخضع لمراقبة الاميركيين . ومن المؤكد ان وجود هذه الشركات في دول مثل البرازيل وايران واندونيسيا وافريقيا الجنوبية ، واحتمال وجودها قريبا في بلدان اخرى مثل مصر ونيجيريا وزائير وغيرها ، يؤمن لواشنطن السيطرة على مصادر المواد الخام ، ومن ثم على اقتصاد هذه البلدان اذا ما تعذر القيام بتدخل مباشر .

يقول سيمون بوليفار : « ان الولايات المتحدة مختارة من قبل العناية الالهية لتضطهد بلا رحمة اميركا اللاتينية باسم الحرية » . والواقع ان هذا القول ينطبق على السياسة الخارجية الاميركية في انحاء اخرى من العالم وبصورة خاصة على سياستها خلال الحرب الباردة حين ملأت مبادىء الرئيس الاميركي وودرو ويلسون أجواء العالم ، ونمت الاجهزة المختصة ، كوكالة المخابرات المركزية ، وغيرها للدفاع عن « الحرية » و « الديمقراطية » . اما اليوم وبالتحديد منذ اعلان مبدأ نيكسون ، فقد سقط القناع الايديولوجي والاخلاقي عن السياسة الاميركية الخارجية التي لم تعد قادرة على التضليل ، فأخذت شكلا صريحا رغم ما يكتنفها من الغموض في بعض الاحيان . وبدأت الادارة الاميركية تصرح على رؤوس الاشهاد بانها ستتصرف بموجب مصالحها القومية . ولقد كانت تتصرف دائما على هذا الاساس ، ولكنها كانت تموه مصالحها تحت تعابير ملطفة ومخادعة مثل « حماية العالم الحر » ، و «الديمقراطيات في العالم » و « المبادىء المشتركة » ... الخ أما الان فقد أخذت المصالح هوية واضحة : كالبترول في الشرق الاوسط ، والمواد الخام في بقية دول العالم الثالث ، والدفاع على مناطق النفوذ الحيوية بالنسبة الى الامن القومي الاميركي .

ولقد وعى المعسكر الاشتراكي هذا الواقع منذ زمن بعيد . ثم بدأ الحلفاء الاوروبيون يعونه ايضا . وكان الجنرال ديغول سباقا في هذا المجال . ولكنه ظل وحيدا خلال فترة طويلة ، وهذا ما جعل فرنسا تتبع سياسة شبه مستقلة عن الولايات المتحدة . اما الان ، وبعد ان رفض الكنغرس التصويت على المساعدة العسكرية التي وعد بها الرئيس السابق نيكسون حكومتي فيتنام الجنوبية وكمبوديا بموجب المبدأ الذي يحمل اسمه ، وبعد تحرير سايغون وبنوم بينه ، فان الادارة الاميركية تجد صعوبة كبيرة في اعادة ترميم صورتها في الداخل والخارج . ويحاول المسؤولون اعادة شيء من الهيبة والثقة للسياسة الاميركية . فلقد أعلن فورد في خطاب له في سان دييغو (كاليفورنيا) في ٣ نيسان ١٩٧٥ ان الولايات المتحدة لن تتخلى عن جنوب شرقي آسيا . وكانت عملية انقاذ سفينة مايا غويز (١٣ — ١٤ ايار ١٩٧٥) التي احتجزتها الحكومة الكمبودية ، عملية رد اعتبار موجهة الى الحلفاء والخصوم على السواء ، لتذكيرهم بان الولايات المتحدة ما زالت قوية . ولم تكن زيارة شليسنجر ، وزير الدفاع الاميركي ، التي قام بها في اواخر اب ١٩٧٥ الى كوريا الجنوبية واليابان الا لتهدئة هذين البلدين

واعادة الثقة الى نفوس الاصدقاء الاسيويين . ولكن الحكومة الاميركية مقتنعة انه لم يعد باستطاعتها التحكم بالعالم باسم مبادئها او باسم مصالحها ، وانها لم تعد تهيمن على معسكر حلفائها . وهي تريد من ناحية اخرى تأمين مصالحهـا بمؤازرة هـؤلاء الحلفاء دون الاصطدام معهم من جراء تضارب المصالح . ان مصالحها موزعة حـول العالم ، ولا يسعها تأمينها الا بتأييد الاصدقاء وتحييد الخصوم .

وتحاول الولايات المتحدة من خلال هذا المخطط تحديـد استراتيجيتهـا المقبلة . وتتجمع في افق واشنطن اليوم معالم مبدأ جديد لا يزال برسم التسمية . ويتلخص هذا المبدأ بالنقاط التالية(٢):

ـ ان تأييد الولايات المتحدة الاقتصادي والعسكري لدولة ما سوف تحدده المصالح الاميركية في مفهومها الضيق .

ـ ان الالتزامات التي يوافق عليها الكنغرس هي وحدها ملزمة ، اما الالتزامات الاخرى فهي غير ملزمة .

ـ اذا دعت الحاجة الى ارسال قوات للاشتراك في حرب ما ، توجب على رئيـس الجمهورية ان يحصل على موافقة الكنغرس خلال فترة ٦٠ يوما .

وسواء سارت السياسة الاميركية الخارجية وفق هذا المبدأ أم لا ، فان السياسة الاميركية في السنين الاخيرة تدل على ان الخطوط العريضة لهذا المبدأ ستكون نقطـة انطلاق للسياسة الاميركية الخارجية المقبلة . وليس هناك ما يشير الى ان الولايات المتحدة ستتخلى عن مكاسبها بسهولة . ولا شك في ان تطبيق المبدأ الجديد سـيشكل خطرا جديدا على السلام العالمي ، لان الحكومة الاميركية ستختار بموجبه الالتزامات التي تتلاءم ومصالحها ، وتركز قواها في مكان معين وفقا لحاجاتها ، حتى لو ادى ذلك الى صدامها مع القوى العالمية الاخرى .

ومهما كانت المبادىء التي ستطبقها الولايات المتحدة ، والدور الـذي ستلعبه ، فهناك من المؤشرات ما يسمح بتكوين فكرة شبه متكاملة عن السياسة الخـارجية الاميركية المستقبلية . واهم هذه المؤشرات :

(١) ان الوجود العسكـري الاميركي لا يزال قويا في العالم ، رغـم الهزائم التي تلقتها الولايات المتحدة مؤخرا ولا تزال تتلقاها في مختلف انحاء العالم .

(٢) ترتفع الاصوات داخل البنتاغون والاوساط ذات النفوذ مطالبة بالحفاظ على التفوق العسكري الاميركي في العالم وتقوية البحرية الاميركية ـ ولقد تجاوبت الادارة الاميركية مع هذه الاصوات ورفعت ميزانية البحرية للعام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ الى ٣٫٩ مليار دولار ، اي بزيادة قدرها ٣٠٪ من ميزانية العام السابق .

(٣) استمرار ارتفاع الميزانية العسكرية الاميركية . ولقد غدت ميزانية البنتاغون للعام ١٩٧٦ ١٠٥ بليون دولار اي بزيادة ١٨٪ عن السنة الماضية .

(٤) التصريحات الاميركية حول فاعلية دور الولايات المتحدة لتجنيب العـالم خطر وقوع حرب نووية مدمرة .

(٥) التحذيرات والتهديدات الاميركية لكل من يستهين بالمكانة الدولية الاميركية .

ان الولايات المتحدة تحاول اليوم التشبث بمواقعها ودورها في العالم ، وتعمل ما في وسعها لمنع النكسات المحلية من التحول الى انحسار شامل وعزلة قاتلة . ويمكـن القول انها تمر في مرحلة ترتيب اوضاعها واعادة تنظيم صفوفها مع البحث عن وسيلة

للنهوض من هزائم جنوب شرقي آسيا والحيلولة دون تكرارها ، وتقوية جبهتها وجبهة حلفائها لمجابهة المشاكل الدوليه بافضل السبل . وعندما يطالب بعض المسؤولين داخل الولايات المتحدة بالتخلص من الالتزامات التي يفرضها حلف جنوب شرقي آسيا ، ومعاهدة ريو ، والحلف المركزي ، فان هذه المطالبه ناجمة عن عدم جدوى هذه الاحلاف والتكتلات بالنسبة الى الاستراتيجية الاميركية المستقبلية ، وضرورة التخلي عن معظم الالتزامات من اجل تقوية منظمة حلف شمالي الاطلسي . واذا قررت الولايات المتحدة سحب بعض قواتها من مكان ما فسوف يكون ذلك لاعادة توزيع هذه القوات ونقل مركز ثقلها الى المناطق التي تعتبرها حيوية بالنسبة الى مصالحها .

ان اي انسحاب من جنوب شرقي آسيا مثلا لن يتم الا لتقوية الوجود العسكري في المحيط الهندي . ومن هنا جاء التركيز على قاعدة دييغو غارسيا (في المحيط الهندي)، وتوطيد العلاقات مع ايران . ولا شك ان الولايات المتحدة ستبحث عن اساليب مبتكرة لتعزيز وجودها العسكري الجديد الذي حصلت عليه في الشرق الاوسط بموجب اتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء (ايلول ١٩٧٥)(٤).

وليس من المنتظر ان تتخلى الولايات المتحدة في المستقبل المنظور عن جوهر استراتيجيتها العالمية . ولكنها ستبقى على العكس مخلصة لاهدافها الامبراطورية ، مع التركيز على وجودها في اوروبا واليابان والشرق الاوسط ، واعطائه اولوية على وجودها في المناطق الاخرى .

ولا تشكل اوروبا في الوقت الحاضر نقطة ساخنة ، رغم ما تسببه للولايات المتحدة من متاعب وينطبق هذا القول على اليابان الا اذا وقع داخل النظام الياباني تطورات جذرية تدفعه الى اعادة النظر في العلاقات اليابانية ـ الاميركية . ويبقى الشرق الاوسط نقطة متفجرة تستقطب اهتمام الولايات المتحدة ، وتشغل حيزا هاما في مخططها الاستراتيجي الحالي والمستقبلي .

ان الولايات المتحدة تعترف بان المعطيات العالمية تختلف عما كانت عليه في ربع القرن الماضي . وهي ترى ان البشرية تعيش في عالم جديد . وبدلا من التلاؤم مع طبيعة العصر ومعطياته ، فانها تتهيأ لمجابهة العالم الجديد بعقلية الامبريالية القديمه التي زاد من خطورتها قدرتها على استخدام اساليب عصرية حديثة .

الحواشي

١ ـ **نيويورك تايمز** ، ١١ اب ١٩٧٥ .
٢ ـ في تصريح له لمجلة **يو اس نيوز اند وورلد ريبورت** ، ٢٣ حزيران ١٩٧٥ .
٣ ـ **يو اس نيوز اند وورلد ريبورت** ، ٧ تموز ١٩٧٥ .
٤ ـ حول اهمية الوجود العسكري الاميركي وخطره على المنطقة ككل انظر **نيويورك تايمز** ، ٢ ـ ٥ ايلول ١٩٧٥، **ولوموند** ٣ ايلول ١٩٧٥.

الدكتور كيسنجر وسياسة المناطق المتجانسة
حول الدلالة السياسية للاتفاقية المصرية ـ الأسرائيلية

الدكتور فيصل دراج

« برز كيسنجر والاضواء مسلطة عليه ليعانق الوزير المصري وكانما وجد اخا طال فراقه »
مارفين وبرنارد كالب (كيسنجر صفحة ٢٦٩)

تناضل الامبريالية الامريكية باستمرار وتحت أشكال متعددة لاقامة وخلق « مناطق هادئة » سياسيا ، أي مناطق متجانسة سياسيا (بدون تناقض) تعمل وتدار من خلال طبقة أو تحالف طبقي مرتبط عضويا بالامبريالية الامريكية ومحكوم بتبعية اقتصادية وسياسية وايدولوجية على الرغم من الاشكال المختلفة التي يمكن أن تأخذها التبعية الايديولوجية • ويمكن ان تضم المناطق «المتجانسة سياسيا» دولا ذات انظمة مختلفة تتميز كل منها بتاريخها وثقافتها وعقائدها التقليدية ، فما يهم مهندسو السياسة الامريكية ليس تميز كل بلد وخصوصيته التاريخية بل الدور الذي يلعبه سياسيا كتابع للسياسة الامريكية وكأداة لاستراتيجيتها ومطامعها الاقتصادية • وهذا يعني أن هناك محورا وبؤرة مركزية للامبريالية الامريكية ، وتلعبه هنا أمريكا ذاتها ، وهناك في الوقت نفسه استطالات وأذرعة لهذه الامبريالية ، فهناك اذن تواجد مركزي للامبريالية وآخر لا مركزي لكنه يقوم بعكس طموحات واستراتيجية هذه الامبريالية على مستويات عدة •

ولم تكن استراتيجية الامبريالية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط تختلف عن ما ذكرناه ، فقد كانت تناضل دائما من اجل اقامة حقل سياسي متجانس في المنطقة ينزوي تحت العباءة الامريكية ، لكن وجود دولة اسرائيل جعل هذا الحقل ناقصا باستمرار وكثيرا ما خلق شروطا ثورية تهدد بنسف وزعزعة هذا الحقل • وقد خلق النضال التحرري العربي منذ منتصف الخمسينات حقلا مناقضا ومناهضا للاستراتيجية الامريكية ، فأصبح هناك حقلان متناقضان محكومان بنزاع عدائي ، فكل منهما يحاول نقض الاخر ونفيه أي تهديمه • مثل الحقل الاول (الهادىء) أسرائيل وتحالفها اللامباشر مع الرجعية العربية ، في حين مثلت حركة التحرر العربية الحقل الثاني (حقل الزوابع) الذي يهدد وجود المصالح الامريكية وينمو باتجاه اقامة أنظمة وطنية مدعومة بالمعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي كان هم امريكا ضمن هذا الاطار يهدف دائما الى امرين : اولهما تهديم الحقل الثاني وتغيير بنيانه ثم اعادة ربطه بالحقل الاول، في حين تمثل الهدف الثاني في اقامة حقل متجانس على مستوى الشرق الاوسط ، أي يضم الدول العربية واسرائيل ، ويجب أن نؤكد من جديد أن أمريكا تنظر الى هذا الحقل من خلال فاعليته السياسية المرتبطة بها ومن خلال مجاله الاقتصادي كمكان لانتاج واعادة انتاج رأسمال في اطار الاحتكارات الامبريالية ، فما يهم هو الممارسة السياسية للنظام من حيث هو انعكاس للمصالح الامريكية وليس من حيث هو نظام ذا دين معين أو ثقافة معينة •

فالحقل السياسي المتجانس بالنسبة لامريكا هو وحدة مترابطة من عدة أجزاء وكل جزء له دور وظيفي محدد في ممارسات الثورة المضادة على المستوى المحلي والعالمي • فلا يرى النظام من خلال طقوسه الدينية بل من خلال فعله المباشر المرتبط بالامبريالية •

لم يكن المشروع الامريكي هذا قابلا للتحقيق قبل هزيمة حزيران ، لذلك جاءت الحرب الاسرائيلية ـ الامبريالية في الخامس من حزيران لاعادة توزيع الحقول، أي تهديم الحقل التحرري بكل مكاسبه وشد التاريخ الى الوراء ، وأصبحت استراتيجية أمريكا في المنطقة تعتمد علىتوظيف الانتصار الاسرائيلي لاجهاض كل ما تم ولارجاع النفوذ الامريكي من جديد الى المواقع التي أخرجته منها حركة التحرر العربية• وقد لعبت اسرائيل في الفترة الاولى من انتصارها وحتى حرب اكتوبر دورا رئيسيا في تحقيق المشـــروع الامريكـي ، فقـــد اوكـل اليهـــا تحقيق الســـلام الاسرائيلي PAX ISRAELITICA أي هدم الانظمة الوطنية (مصر وسوريا) وخلق شروط جديدة تسمح باقامة أنظمة جديدة تقبل واقع السيادة الاسرائيلية، وتستحيل بالتالي الى أنظمة خائنة وساقطة تاريخيا ترضى بالدخـول بشكل مباشر أو لا مباشر تحت المظلة الامريكية • لكن الصمود العربي المدعوم من الاتحاد السوفيتي والدور النشط والفاعل للشعب الفلسطيني ولد حرب اكتوبر التي قوضت التفوق الاسرائيلي، وأعادت من جديد اسرائيل الى تابع مطلق للامبريالية الامريكية بعد ان حاولت ان تلعب دور الشريك ، وقوض هذا بالتالي صيغة السلام الاسرائيلي التي استبدلت « بالسـلام الامريكي »

شهد الشرق الاوسط بعد ذلك دخولا كثيفا للدبلوماسية الامريكية ممثلا بشخص الدكتور كيسنجر ، ولم يكن هذا الدخول الكثيف يرجع الى تغير في ظاهر أو جوهـر السياسة الامريكية ، بل جاء في وقت سقطت فيه صيغة السلام الاسرائيلي من ناحية، وولدت فيه الدبلوماسية الامريكية تغييرات في صميم النظام المصري، تغييرات بدأت قبل حرب اكتوبر • بدأ الدكتور كيسنجر في ظل الظروف الجديدة بتطبيق مفهومـه للعمل الدبلوماسي القائل « تكمن قيمة رجل الدولة في موهبته على تقييم ميزان القوى بشكل دقيق لاستعماله في تحقيق الاهداف التي رسمها » (١) • وقد انطلق كيسنجر هنا من أرضية واضحة محكومة بأمرين أولهما ميزان القوى الجديد وثانيهما تحقيق الاهداف المرسومة مسبقا • فيما يتعلق بميزان القوى الجديد فقد تميز بتحجيم دور اسرائيل وخضوعها واعتمادها على أمريكا ، أي تكسير صلفها • وبالتالي شرعية أمريكا باستعادة الراية والجزم في القرار ، أما بالنسبة للنظـام المصري فقد تميـز بتحولات في بنيانه وأجهزته جعلته يتقرب ويزحف الى البلاط الامريكي بدون تردد ، بشكل لا تمليه الضرورة بقدر ما تمليه طبيعة النظام الجديد بمركباته اليمينية والرجعية القاصرة بنيويا عن محاربة الامبريالية • امـا الجزء الاخـر فيتجسد في « تحقيق الاهداف المرسومة مسبقا » والمنطلقـة من نظـرية « تجانس المنطقـة »، تجانس في الممارسات السياسية المرتبطة بأمريكا من حيث هي حكم ووسيط ومقرر يسعى بدأب الى اعادة نفوذه وقصم ظهر الحركة التحررية العربية وطرد التواجد السوفيتي من المنطقة • ولقد استطاعت دبلوماسية كيسنجر أن تقترب من هدفها بواسطة تنسيق متعدد الاشكال بينها وبين الرجعية المحلية في مجال تلعب فيه اسرائيل دور الموجه والضاغط • من هنا فقد نجح كيسنجر في سحب الدائرة المصرية حتى تلامس الدائرة الاسرائيلية ، ثم تابع رحلاته المكوكية ووعوده لتحقيق خطوة نوعية أخرى تهدف الى تداخل الدائرتين ، تداخل من خلال وسيط يمثله الان الخبـراء الامريكيون الـذين

سيرابطون في سيناء حسب بنود الاتفاقية الجديدة ، وسيلعب الامريكيون هنا دور همزة الوصل وناقل الحوار ووسطاء التعايش وضبط الجوار والجسر الذي يربط مصر بالجزيرة الاسرائيلية ، وبهذا تتجسد أطروحة أخرى لكيسنجر « انني أتكلم باسم الطرفين العربي والاسرائيلي » (٢)، وعندما يتكلم « الساحر » باسم القضية العربية فمعنى ذلك أن هذه القضية أجهضت ورقدت صامتة في أحضان خصمها التاريخي ٠

الكيسنجرية ـ الهدف والاسلوب

يقول كيسنجر في دراسته عن مترنيخ بأن هدف السياسي « ليس البحث عن الكمال بل عن الامان » (٣)٠ وهذا يعني أن ما سعى اليه كيسنجر ليس البحث عن حل لمشكلة فعلية ومحددة بل اخفاء هذه المشكلة وكتم صوتها بواسطة صيغ مضللة، فليس المهم عنده موضوعية الحل ومصداقيته الموضوعية بل قدرة هذا الحل على خدمة أمريكا من خلال شروط أمان وسلام زائفة ، فما يراه الدكتور كيسنجر ليس السلام كضرورة موضوعية بل شكل السلام الممكن من حيث هو مصدر ربح جديد للساسة الامبريالية ، وبذلك يرجع الدكتور الى اصول الفلسفة البرجماتية القائلة « الشيء صحيح بقدر ما يقدم لي من ربح » ٠

ويسعى كيسنجر هنا الى أمر آخر ، فالى جانب الربح يجب اقفال « النوافذ السيئة » أي عزل الخصم الحقيقي ثم اضعافه لسحقه واجباره على الدخول الى الدائرة الامريكية ٠ فبعد ترويض «الحوت» يمكن اصطياد الاسماك الصغيرة « سوريا والمقاومة الفلسطينية »٠

ان مترنيخ السياسة الامريكية اللاهث وراء « أمان» يخدمه كامبريالي عمل منذ البدء على تشويه المشكلة الاصلية (الانسحاب من كل الاراضي المحتلة)، عندما قال « ان السلام يبدأ بتحقيق أمور صغيرة تظهر حسن نية الطرفين، وبذلك حصر العملية بين مصر واسرائيل ، ثم تخلى عن سيناء ليحصر الحوار في مشكلة المساجين ، ثم اعادة تعمير مدن القناة ، ففتح قناة السويس ، وهكذا فان المشكلة المحورية قد غيبت وطمست تحت ركام من المشاكل الصغيرة التي ابتدعها « هنري العرب »، وقد عمد من أجل ذلك الى تفتيت المشكلة عبر ركام من الوعود الكيسنجرية ، أي خلال فضاء زماني طويل كاف لترويض ساسة مصر واقناعهم « بالوقائع الجديدة »٠ وقد نجح كيسنجر بذلك في تحقيق ما يسمى « باستيعاب الخصم »، باقناعه أولا بضرورة وقف القتال ثم تدجينه والحاقه ثانيا في قفص السياسة الامريكية ٠

يقول كيسنجر « ان السياسة لا تفرز جوهرها الخاص ، فهي لا تخلق نفسها بنفسها » بل تنطلق من ميزان قوى محدد ، ولفرض ميزان قوى يقبل بالحل الامريكي كان من الضرورة كسر الجبهة العربية، اي تعريب الصراعات ، وتحييد وشل القوى العربية الضاربة ، وهذا الميزان لا يمكن أن يبدأ بالظهور الا بعد خلع الدور المصري منه ، فبعد خروج القوى الاكثر حسما يمكن « تقليم الاشواك التي تعتور مسيرة السلام في الشرق الاوسط » ٠

ويمكن أن نلاحظ في مسار كيسنجر الهادف الى « تقليم النباتات الوحشية » امرين مترابطين مهد احدهما للاخر، اولهما «شل وتجميد العسكرية العربية» بواسطة تفوق عسكري مطرد لاسرائيل من شانه أن يرمي في التربة العربية اليأس والمراوحة

وثانيهما الاخراج الفعلي لجزء من « العسكرية العربية » من المعركة ، وهـو يعتقـد أن هذا الخروج الفعلي لم يكن ممكنا بدون الشلل والمراوحة التي سبقتـه ، ومعنى هذا أن كيسنجر استعمل أدوات عديدة قبل وصوله الى الاتفاقية الجزئية الراهنة، وقد أراد أن يبرهن دائما أن أمريكا هي الاصل والجـذر والمطلق ، وهـذه السياسة (الجزرة الامريكية) هي التي أودت الى التسليم بواقع اسرائيل ، ومن خلال الجزرة ـ الحلم وصل النظام المصري الى قبول صيغة أن نزع الارض لا يتم الا بنزع السلاح، نزع السلاح الذاتي ٠

الاكاذيب منهجـا

كتب كيسنجر عن مترنيخ بأنه « كان يستعمل الاكاذيب كأداة سياسية ، فرجل الدولة القوي يمكن أن يكذب دون أن يجد تحديا »٠ وقد استعمل مترنيخ البيت الابيض الاكاذيب مع النظام المصري حتى الثمالة « لنبدأ الان بمشكلة محددة أمـا المشاكل الاخرى فيأتي دورها فيما بعد »، وكانت أكاذيب الدكتور موسمية دائما أي مرتبطة بظرف معين ، فهو يطلق الحل ـ الاكذوبة كلما شعر أن العرب شرعوا في الحركة ، وتضليله كان يهدف دائما الى اجهاض أي مشروع عربي أو على حد قوله « لمنع العرب من المغامرة »، يقول مايكل هدسن « أن الولايات المتحدة تريد أن تعطي العرب دائما الانطباع بأنها قد تتدخل في النزاع وتفعل شيئا لمصلحتهم ، بينما هـي في الواقع لا تفعل شيئـا سوى استغراق الوقت واعطاء اسرائيل الفرصة لكـي تدعم مركزها وتكرس وجودها في الاراضي العربية » (٤) واذا كان كيسنجر يعتمد الخديعة كمنهج فان مأساة النظام المصري انه كان يعتمد ـ ولا يزال ـ الاكذوبة كحقيقة ٠ على أية حال لم يكن الامـر خيارا بل تعبيـرا عن عنصر مسيطر في النظـام يرنو الى الامبريالية بشوق لانها مثاله الاقتصادي والسياسي والايدولوجي ٠

الدبلوماسي لا يبدأ عمله من الصفر

من اطروحات الدكتور كيسنجر أن الدبلوماسي « لا يعمل ابتداء من الصفر بل من شرط أعد له مسبقا » (٥)، فالدبلوماسي وخاصة اذا كان مناضلا محترفا في حقل الامبريالية العالمية كالدكتور كيسنجر لا يمكنه أن يحاور بشكل « مثمر » نظاما وطنيا ، فشكل الحوار الوحيد الذي يعرفه تمثل في مأساة تشيلي ، فمنطقه هو منطق المؤامرة والجزرة ، لذلك فان كل رحلة حوار يمهد لها مسبقا بأظافر الدكتور السرية ، وهو يبدأ عمله في تربة قد فلحت وأصابها السماد الامريكي ٠ وقد لمسنا ثمار التربة المتآمركة قبل وصول الدكتور ، وعلى عدة مستويات ٠

على المستوى السياسي، غيبت القوى الوطنية وراء الجدران واجتثت من الحقل السياسي ، واستبدلت بوجـوه ملكية تحن الى الماضي والغـرب حنين النـاقة الى فصيلها ، ثم جاء طرد الخبراء السوفيت وهو ما كان ينادي بـه كيسنجر جهـارا مستعملا كلمة الطرد Expelling (٦) كشرط لا مناص منه للتحرك الامريكي من أجل « السلام »، ثم زامل ذلك حملة مسعورة على الاتحـاد السوفيتي ، فنـدد بالخبراء كمستعمرين ، وشتم الاتحاد السوفيتي « كحليف » لا يمكن الركون اليه ، فهـو سبب الهزيمة » وعقبة التحرير الشامل ، ولا يمد مصر بالسـلاح ، ويطالـب بالديون في ظروف مصرية صعبة ٠٠٠، ان كل هذه الحملة المزيفة للحقيقة قدمتهـا مصر كبرهان « ساطع » على ثقتهـا بالدبلوماسية الامريكية ٠ أمـا على الصعيـد

الايديولوجي فقد اطلق العنان لكل الفكر المناهض للمنهج العلمي، وشهدت البلاد كل رقصات الفكر الرجعي المهترىء ، والدعوة الى الفكر التيوقراطي المعادي للعلم والمروج للاتجاهات الغيبية، وانتعش الفكر التقليدي والعقلية الشوفينية (٧)، وخرج مهرجو البلاط ليندوا بكل تراث الانسانية العقلاني ، داعين الى العودة الى الفطرة الطاهرة والشعور الصافي· وهكذا بعثت من مراقدها كل المقولات الاظلامية والجاهلية، كل ذلك لتخلق فردا جاهلا ومواطنا معتوها يقبل بالامر الواقع كحقيقة ·

لكن هذا الفكر الاظلامي الداعي الى العودة الى ينابيع الفضيلة والطهر لم يترك ساحة القرن العشرين ، فقد ارتبط بأكثر جوانحها رجعية واظلامية ، فدافع عن تكنولوجيا الغرب وديمقراطية المجتمع الرأسمالي ، بل أصبح مبررا ومدافعا عن كل سقطات المجتمع الرأسمالي · فرأى في فضيحة ووترغيت مؤامرة صهيونية وليس نبراسا لزيف الديمقراطية البرجوازية ، ثم وصل هذا الفكر الرجعي الى أقصى مداه عندما بدأ يبرر السياسة الامريكية وتصريحات ممثليها· فلم تر الاهرام في تهديدات شليسنغر بغزو الشرق الاوسط الا « تهويشا غير جاد » أو « نوعا من تخويف بعض ضعاف الاعصاب »، وعندما يقول كيسنجر بأنه ليس عند الولايات المتحدة اي خطط جديدة أو مقترحات ، ينبري احسان عبد القدوس ليقول « لا شك ان هذا الكلام مجرد كلام دبلوماسي ··· ، وربما اراد به كيسنجر ان يخفي سرا» (٨) · وهكذا فقد تحول النظام الى مبرر بدون شرط لكل السياسة الامريكية ·

أما اذا انتقلنا الى المجال الاقتصادي لما وجدناه يخالف المستويات الاخرى ، فقد استؤصل منه كل القذى الذي يمكن أن يعكر عيون الاحتكارات الغربية ، وجاء الانفتاح الاقتصادي ليصفي كل المنجزات الايجابية ، فدفع بالقطاع الخاص الى مركز الحلبة ، بينما طالب الرأسماليون الجدد بـ « تصفية المشروعات الخاسرة··· مع انسحاب القطاع العام من غير مجالاته » (٩)، وربط الاقتصاد المصري من جديد بالاقتصاد الامبريالي والامريكي منه بشكل خاص · فعند زيارة نيكسون الى القاهرة تم التوصل الى « عقود » اقتصادية بين الطرفين تعطى فيها رؤوس الاموال الامريكية ضمانات مطلقة (١٠)، فتح على اثرها المجال أمام الاستثمارات الخاصة الامريكية في مصر ، ومنذ تلك الزيارة وحتى اليوم أصبحت مصر مجالا مفتوحا أمام الشركات الامريكية ورؤوس الاموال الغربية ·

يبقى لاكمال الصورة عنصر طريف هو صور كيسنجر الملونة التي رسمتها ووزعتها بسخاء الصحف المصرية والقيادات المصرية ، فالدكتور هو رجل سلام ، ودبلوماسي بارع ، ورجل معجزات ، ولم يتورع الرئيس السادات أن يتبع الدكتور الى سيارته ليقول له « سيادة الوزير انت لست صديقي فحسب بل أخي » (١١)، وعندما سأل أحد المراسلين السادات « سيدي الرئيس ما هي نصيحتكم للرئيس الاسد بصدد فصل القوات ؟ » وضع الرئيس يده حول كيسنجر وقال « انني أثق بصديقي هنري · هذا ما أقول للاسد · ثق بصديقي هنري » (١٢)·

ان الدكتور كيسنجر لم يصل الى صيغة سلامه الا بعد أن أعاد حرث التربة المصرية السياسية وجعلها دمنة صالحة لكل الاشواك الامريكية ·

الاتفاقية الجزئية والنموذج التركي ـ اليوناني

تهدف الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية جوهريا الى تقديم واعتبار اسرائيل كجسم طبيعي في الشرق الاوسط يجب قبوله والتعايش معه، وبذلك فان الاتفاقية تغفر

لاسرائيل وجودها المغتصب وممارساتها العدوانية وتعاملها كوجود شرعي ٠ فنص الاتفاقية يبدأ بعبارة « اتفقت حكومةجمهورية مصر العربية وحكومة اسرائيل»، وهذه العبارة اقرار مباشر وجلي بالاعتراف بالعدو الاسرائيلي ككيان شرعي يجب التعايش معه بدون حروب حيث أن الاتفاقية تقول « ان النزاع بينهما وفي الشرق الاوسط لا يحل بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية »٠ وبذلك وصل الدكتور كيسنجر الى هدفه الذي نادى به منذ امد عن ضرورة « السلام » في الشرق الاوسط ، سلام على الطريقة الامريكية يكرس الوجود الاسرائيلي ويعطيه طابع الشرعية ٠ بل يمكن القول أن الاتفاقية لم تمد اسرائيل بالهوية الشرعية فقط بل منحتها أيضا « ظروف سلام » جديدة تتابع من خلالها احتلال الارض العربية « يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الاخر »٠ فالنظام المصري يعامل اسرائيل كوجود نظيف يتم التعامل معه بالحوار وليس بالمدافع ، ويجب أن تستعمل معه كل أدوات الحوار السلمي « سوف يستمر الطرفان في أن يراعيا بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الاخر »٠ تستحيل اسرائيل من خلال الدبلوماسية الامريكية ـ المصرية الى وجود قدسي طاهر سلاحنا معه الكلمة وليس شيئا آخر ٠ وهذا يعني الاعتراف سياسيا باسرائيل كجار لا يجب خدشه أو الاعتداء عليه حتى ولو راوح لسنوات عديدة فوق الارض العربية ٠ ان الاتفاقية المذكورة لا تعطي شرعية فقط لاسرائيل بل تعطي شرعية لاغتصابها للارض العربية ، فالاتفاقية التي قلمت الاظافر المصرية حتى الجذر لا تعامل الامور بمسمياتها « احتلال أراضي » و« تشريد شعب» و « اعتداء مستمر » بل تقفز فوق الحقائق لتطرحها كأمور عادية يمكن حلها وحسمها بالمفاوضات فقط ٠

ان شكل العلاقة الان بين مصر واسرائيل يذكرنا بعلاقة أخرى هي علاقة تركيا باليونان ، فعلى الرغم من العداء التاريخي بين البلدين ، فان أمريكا استطاعت أن تسكت وتدجن هذا العداء باستيعابه تحت قبعة أمريكية ، وعلى الرغم من تفجر الخلافات بينها من حين لاخر ، الا أن كليهما يسير في تيار السياسة الامريكية٠ وتحكم أمريكا هذه العلاقة وتسيطر عليها عن طريق المساعدات المالية والاقتصادية المستمرة٠ لذلك فان ما فعلته أمريكا باليونان وتركيا تحاول تطبيقه الان على مصر واسرائيل ٠ فقد ذكرت وكالة رويتر مؤخرا بأن مصر واسرائيل تعدان نفسيهما لكسب مساعدات تتراوح بين ٤٠٠٠ مليون دولار و ٥٠٠٠ مليون ، وقد تكون المساعدات على الشكل التالي : تنال اسرائيل حوالي ٢٥٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة كمساعدات لاغراض عسكرية واقتصادية ؟ وتنال مصر ما قد يتراوح بين ١٥٠٠ مليون دولار الى ٢٥٠٠ معظمها من الولايات المتحدة ، والباقي من الدول الصناعية والبلدان المنتجة للنفط بجهود أمريكية لتنسيق المساعدات ٠

وذكرت صحيفة « نيويورك تايمز » أن المسؤولين المصريين يأملون من الولايات المتحدة أن تحاول تأمين صفقة مساعدات لمصر بالتعاون مع الدول الصناعية وبلدان نفط عربية تصل الى ٣٠٠٠ مليون دولار ٠

ان أمريكا تشد مصر الى تبعية سياسية لها بالاعتماد على تبعية اقتصادية ، وهي تحكم بذلك الحبل حول العنق المصري بشكل لا يشب أبدا عن اطار الدائرة الامريكية ، لكن الجديد هنا أن هذا الشراء تجاوز عملية التبعية الكلاسيكية ٠ فالنظام المصري لا يرى الواقع بأبعاده المحسوسة (الارض والاحتلال) بل يرى ذلك من خلال أزمته كنظام يحاول أن يستمر على قيد الحياة بفضل صيغ سحرية أمريكية٠

ان مصر التي اختارت الطريقة الامريكية للسلام لا يمكنها الا أن تصل الى هذه التخوم من التراجع والتبعية · فكل ما تم بايـد امريكية أي امبريالية ، لذلـك فان التسوية جاءت امبريالية أيضا أي تخـدم امريكا واسرائيل وتضطهـد العرب وبشكل خاص الشعب الفلسطيني· وقد عمل « هنري العرب» منذ البدء حسب هذا المنطق ، فامريكا يجب أن تصبح «مستودع مفاوضات » والا فالسلام مستحيل ، ويعني السلام كمـا قال كيسنجر لهيكـل بضرورة « حل الخلافات العربية ـ الاسرائيلية سلميـا »، أي بالتخلي عن الحقوق العربية في فلسطين ·

لقد تم السلام الامريكي في المنطقة، لكن هذا السلام يعني القتل الفعلي للسلام، « فالقضية المشتركة » التي ناضل من أجلها كيسنجر هي قضية الامبريالية التي تنفي وتناقض القضية المشتركة التي تناضل منأجلها الشعوب العربية والمقاومةالفلسطينية وقوى السلام في العالم ·

---

١ ـ Le chemin de la paix. Denoel Paris: 1972 P. 401

٢ ـ **كيسنجر** بقلم مارفن كالب وبرنارد كالب الاهلية للنشر والتوزيع ص ٢٩٢ ·

٣ ـ Le chemin de la paix: P. 392

٤ ـ M. Hudson : The U.S. and the middle east in the Next Nixon Administration. Boulder, Colorado. 1973 P. 2.

٥ ـ Le chemin... P. 400

٦ ـ **كيسنجر وصراع الشرق الاوسط** الدكتور سعد الدين ابراهيم ، دار الطليعة · ص ١٥٢ ·

٧ ـ مجلة **الطريق** آذار ١٩٧٥ · ص · ٤٩ ·

٨ ـ **كتابات مصرية** رقم ٣ ص· ٤٠ ـ ٤١ ·

٩ ـ المرجع السابق ص ٤٦ ·

١٠ ـ **كتابات مصرية** رقم ١ ص ١٠٤ـ ١١٢

١١ ـ **كيسنجر** : مارفن وبرنـــارد كالب ص ٢٩٧ ·

١٢ ـ المصدر السابق ص ٢٩٧ ·

الآن
ابدا حربي انـــا

منير العكش

حين خرجت الى الشرفة صباحا ، ادركت ان مملكتي اقتلعت نفسها من الارض ، وطارت . كان كل شيء مقلوبا على قفاه . بساتين جديده تملأ مساحات الرمل . النهر ايضا غير مجراه ، وبدأت مياهه تتدفق باتجاه الاحياء الفقيرة . حتى الشمس استيقظت اليوم مبكرة على غير عادتها ، وراحت تتحرك بفرح عصفور حول دائرة الارض .

كانت نهايات الشوارع محشوة ببقع سود لا تميزها العين . ثمة كتل تتدفق منها . من كل مكان ، وتزحف باتجاه قصري . هذا هو شعبي اذن . شعبي بلحمه ودمه يأتي الي هنا . اسمع صراخه وهيجانه لاول مرة . صوت يتدحرج مـــع البقع الســـود باتجاه القصر .

واحسست ان علي أن ادخل . هذا الشعب لا يستأهلني . ليبحث عن ملك آخر . ليذهب الى مملكة ثانية . انه يشوه سمعتي ، ويسيء الي . لينصرف .

حين التفت الى الوراء لم أجد قصري . المحه بعيدا يسرع باتجـــاه مجرى النهـــر الجديد . عروس بثيابها البيضاء تحلق عاليا في سماء المملكة . وبين النهـــر والقصر الهارب شريط من النخل تنفتح فيه الريح . لم يبق لي اذن الا هذه الشرفة . شرفة في الهواء وعليها ملك . لم أسمع بهذا من قبل . كيف سأحكم شعبي بشرفة واحدة من منتصف السماء ؟

وقلت للحارس المسمر عند الزاوية :

ـــ اذهب الى النهر ، وقل له : بأمر جلالة ملكنا المعظم ، عد الى المجرى القديم .

ـــ ولكن يا جلالة الملك ، لم تقل لي كيف اذهب !

ـــ اقفز ايها المجنون . اقفز يجب أن يعود النهر الى مجراه القديم حالا .

وامسكت بالحارس ودفعته ، ورحت ارقبه وهو يهوي ، واقول : الى النهر بسرعة . الى النهر .

لم أعد املح شيئا . الشرفة ايضا تحاول ان تفلت من اقدامي . ورحت اخبط عليها بقوة . السور الحجري المحيط بأطراف الشرفة الثلاثة يقتلع نفسه ويهوي فوق الممر الرئيسي الذي كان يؤدي الى القصر . صارت الشرفة اشبه بسجادة من البلاط . ثمة ريح قوية تحمل الي رائحة الشعب وهو يتدفق من كل مكان . ريح تعوم بالشرفة كما لو أنه جنازة تترنح فوق الاكتاف . الشعب يقترب أكثر فأكثر ، واميز هتافاته وفرحه . انه يهتف لي فعلا . يهتف من قلبه .

قطيعا بعد قطيع ، تمتلىء حديقة القصر بالبشر . لم يعد هنالك حارس يمنعهم . الاوغاد لم يتركوا محلا لزهره . ألمح في عينيهم الدهشة والفضول .

رفعت يدي الاثنتين الى الاعلى.وبدات الاصوات تنمحي . . الى أن انتشر الصمت، وارتفعت الوجوه كلها الي . هذا الحقل من الملفوف البشري كم اتمنى لو اقطفه دفعة واحدة . كانت الرؤوس تتماوج وتنتظر . لم أنس وأنا افتتح خطابي ان ابقي قدمي ثابتتين فوق أرض الشرفة . كان علي ان احافظ على توازني وهيبتي الملكية امام الالوف التي تنتظر من ملكها خطابا عن النصر الاخير الذي أحرزه الجيش في الجبهة .

الجماهير تصفق ، فيما كان النهر امام عيني يتابع مجراه الجديد . وكانت البساتين تتناسل في الارض . العروس بثيابها البيضاء تمددت على طول مجرى النهر.والجماهير تهتف عاليا لكل كلمة اقولها . ثمة طفل على جذع شجرة قريبة يحدق فيّ بدهشة ، وكأنه يعرف اللعبة كلها . وتسمرت عيناي في عينيه طويلا . لم يكن لون عينيه مميزا عن بعد . وكما كان النهر يغير مجراه بقوة ، كانت قامة الطفل ترتفع وتتطاول عيناه حتى كادتا ان تلامسا حافة الشرفة .

ملت قليلا باتجاه الطفل ، وقلت :

ـــ من انت ؟

ـــ طفل النهر . لقد أرسلني ابي لاقول لك انه يحب مجراه الجديد ، وان مياهه لا تحب ان تتدفق بارادة ملكية .

تابعت خطابي بانفعال . لم أعد أعرف كيف انهيه ، ومع ذلك فقد بدأ الناس ينصرفون واحدا بعد الاخر الى أن عادت أرض الحديقة . ولم يبق غير الطفل وخوفي . كان كلاهما يعلوان في الفضاء ويملآن العالم :

ـــ ماذا تريد الآن ؟

ـــ لا شيء . ان ابي يسألك ماذا تريد انت .

ـــ يتوقف الجيش الان . ويعود الي قائد الجبهة لانفذ فيه ارادتي الملكية .

ـــ ستمنحه وساما ؟

ـــ انه يستأهل اكثر من وسام . يستأهل الموت

ـــ ولكنه حقق انتصارا لك وللمملكة .

ـــ أبدا . هذه هزيمة للملك .ما الفائدة ان تنتصر المملكة ويخسر الملك ؟ . ماذا سأقول لاصدقائي الذين وعدتهم بشرفي ؟ آه . يجب ان يتوقف كل شيء الان ، وقبل أن يصبح شرفي في الوحل .

بساتين جديدة تتناسل في الارض . والعروس تحمل ثوبها المبلل وتطلق النهر . ثمة أمل أبيض يركض بين العروس وعيني. الشرفة لن تبقى الى الابد.حين ينتهي سفر القصر أبدأ من جديد . الان لا بد من مباركة مجرى النهر الجديد . الان أبدأ حربي أنا . .

ـــ الا تريد ان تحمل الى ابيك مباركة الملك ؟

ـــ واحمل اليه الملك أيضا اذا اراد .

ولمعت عينا الطفل .

تبتدىء أصابعي بالاختفاء . الاعضاء البارزة تضمر . يتقدم من الوجه فكان وعينان

حمراوان . محطة صغيرة تطل على غابة الملوك . كنت ألهث وحدي على الطريق السرية بين المحطة والمعهد . أحك جلدي بحجر البرج ، وينفتح الباب المقدس . عروس بيضاء تتقدم ، تحمل سكينا وفرحا .

وأمسك بالعروس . عند عتبة المعبد كانت شريطة حمراء من الدم تحيط بعنق العروس ، وصلوات تهز شجر الغابة . بين كل صلاة وصلاة يخرج من باب المعبد ملك بالتسبيح والتهليل ، وتكتمل عشيرة الملوك .

أتقدم نحو المذبح ، حاملا عروسي ، ويأتي الصوت يرج المعبد ، وينطلق بعيدا حتى قاع النهر :

ـــ الملك ينتصر على شعبه . لينقدس النصر .

ـــ تتوقف الحرب . ليتقدس النصر .

ـــ مياه النهر تعود . ليتقدس النصر .

ـــ باسم معبدنا المقدس نفوض شعبك بالانتحار . ليتقدس النصر .

ـــ يجيء ذهب وخمر من كل الغابات . ليتقدس النصر .

أطباق ذهبية تحمل لحم العروس الى مائدة الملوك . لقمة لقمة ، ويغلق المعبد .

* * *

افتح بيدي جناحي المملكة . واطويها على خاصرتي النهر . المخالب المدببة تطول في اليد ، والفكان تتسعان لكل أسلحة الجبهة . قريبا من النهر كانت ثياب العروس سوداء ومنتفخة كخيمة . وكانت عناقيد من الرمل تتهدل من كل الاشجار .

رأسي وراء المحيط ، وقدماي في الخيمة . قائد الجبهة يحمل نصره ويطير . وتتوقف الحرب . يرتفع صوت الحاشية بالتهليل ، ولا يبقى على الرمل الا ثياب العروس سوداء ومنتفخة كخيمة .

الان ابدأ حربي أنا .

كل جندي يحفر خندقه في الرمل . والحرب قادمة . رؤوس الجند تهطل في الخنادق . تختفي .

الان ابدأ حربي أنا . قدماي تخرجان من الخيمة . قدمان بحجم آلة الحرب . تتقدمان على الرمل . وتغلق الخنادق على الجند . وأبقى مع افق المملكة .

قراءة في بنود الأتفاقية المصرية . الأسرائيلية

عيسى الشعيبي

الاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية التي وقعها الطرفان في الساعات الاخيرة من يوم ١٩٧٥/٩/١، كما وصفها الرئيس انور السادات بحق « نقطة تحول في النزاع العربي ــ الاسرائيلي » . وبالرغم من ان الرئيس السادات لم يشرح ذلك التحول الذي ادخلته الاتفاقية على مجرى الصراع ، فان المعنى المقصود هنا لم يغب عن الفهم العربي العام الذي تترجم في ردود الفعل الرسمية والشعبية وما زال .

نعم ، ان الاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية من الاهمية والخطورة البالغتين الى الحد الذي يمكن القول معه بان الصراع في هذه المنطقة قد دخل نقطة تحول جديدة، بما رتبته على الطرفين المتعاقدين من التزامات متبادلة ، وما انشأته من وقائع جديدة وحقوق وواجبات عند كل طرف لدى الطرف الاخر .

قراءة بنود الاتفاقية

الاصرار الاسرائيلي على أن يتضمن اي اتفاق مصري ــ اسرائيلي انهاء لحالة الحرب بينهما ، كان سببا في تأجيل التوصل الى هذه الاتفاقية مدة ستة اشهر تقريبا. ففي اذار (مارس) الماضي بلغ التعنت الاسرائيلي ذروته، باصرار المفاوضين الحكوميين الاسرائيليين على تضمين الاتفاق مع مصر بندا ينص على انهاء حالة الحرب بينهما ، الامر الذي عطل الوصول الى اتفاق والى فشل مهمة الدكتور هنري كيسنجر . الا انه في أواخر آب (اغسطس) الماضي عاد كيسنجر الى المنطقة مواصلا دبلوماسيته الطائرة ، بين القدس والاسكندرية ، ليحقق في ختامها هذه المرة الاتفاق بين حكومتي مصر واسرائيل ، غير متضمن نص انهاء حالة الحرب بينهما .

فما الذي حققته هذه الاتفاقية ، وما هي الوقائع المنشأة بموجبها ، وما هي التزامات كل طرف تجاه الطرف الاخر ؟

ان الانجاز الملموس الذي حققته مصر بهذه الاتفاقية هو انسحاب اسرائيل من بعض سيناء المحتلة . وبتعبير آخر ، عودة آبار نفط ابو رديس الى الادارة المدنية المصرية وعودة الممرين الاستراتيجيين ــ الميتلا والجدي ــ الى الادارة الدولية مع الابقاء على أبوابها الشرقية بيد الاسرائيليين ، وبوجود اميركي مستقل في محطات الانذار المبكر في المنطقة المدارة دوليا .

الانسحاب الاسرائيلي هذا تم بثمن باهظ جدا ، بالنظر لما انشأه من وقائع جديدة وما رتبه من التزامات على الجانب المصري . فمن خلال النصوص المعلنة في الاتفاقية ، تم الاقرار من جانب الطرفين بأن « النزاع بينهما وفي الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية » ــ المادة الاولى .

واضح هنا ان تضمين هذا النص في الاتفاقية ، جاء بطلب من جانب اسرائيل وخدمة

لسياساتها . ذلك ان التزام الجانب المصري بمبدأ عدم جواز حل نزاعه الخاص مع اسرائيل بالقوة العسكريه قد تم في ظل احتلال القوات العسكرية الاسرائيلية بالقوه المسلحه للجزء الاكبر من الاراضي المصرية المحتلة منذ حرب العام ١٩٦٧ . ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل تعدى ذلك الى اقرار من الجانب المصري بأن النزاع ايضا في الشرق الاوسط — وليس بين مصر واسرائيل فقط — لا يتم حله بالقوة المسلحة . ومن المعلوم هنا ان الاطراف الاخرى في صراع الشرق الاوسط ، لم تجد بعد في وجه التعنت الاسرائيلي بالتسليم بحقوقها غير ممارسة القوة المسلحة لنيل هذه الحقوق كما هو حال الثورة الفلسطينية ، أو الاعداد العسكري والمطالبة بهذه الحقوق كما هو حال سوريه . اي ان الالتزام المصري بهذا المبدأ قد تجاوز حدود الاراضي المصرية ليمس حقوق الشعب الفلسطيني والاراضي السورية التي ما زالت محتلة بالقوة المسلحة .

ولم يتوقف الكسب الاسرائيلي عند التزام مصر نفسها وبالنيابة عن غيرها بحل النزاع عن غير طريق القوة المسلحة ، وانما تجاهل الجانب المصري أيضا تضمين هذا الاتفاق لاسباب نزاع مصر ونزاع الاطراف الاخرى مع اسرائيل. فنزاع الشرق الاوسط — وهو لفظ تخفيفي لواقع الصراع في المنطقة العربية — قد نجم عن احتلال اسرائيل لفلسطين ولاجزاء واسعه من الاراضي العربية ومواصلة رفضها التسليم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في أرضه . ويقينا ان تجاهل النص لاسباب « النزاع » قد تم لمصلحة اسرائيل وبطلب منها . اذ ان عكس ذلك كان سيرتب على الجانب الاسرائيلي التزاما قانونيا بالانسحاب من الاراضي التي يسبب احتلالها النزاع في الشرق الاوسط .

وبعد أن تضمنت المادة الاولى من الاتفاق مبدأ حل النزاع بغير القوة المسلحة ، جاءت المادة الثانية لتقرر تعهد الطرفين « بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر » . فعوضا عما تضمنته هذه المادة من تأكيد على المعنى الذي تضمنته المادة الاولى ، فهي تقرر تعهدا مصريا بعدم اغلاق قناة السويس او مضيق باب المندب في وجه اسرائيل . وهذا هو معنى الحصار العسكري في حالة الصراع بين طرفين كمصر واسرائيل ، تملك فيه الاولى ولا تملك فيه الثانية ، استخدام ممرات دولية لاعلان حالة الحصار العسكري .

وبعيدا عن الصدمة العاطفية التي سيحدثها مرور الشحنات والبضائع الاسرائيلية عبر مياه قناة السويس المصرية ، لدى الشعب المصري وسائر الشعوب العربية ، فان معنى ذلك قبول مصر بفتح شريان عبر مياهها الاقليمية للاقتصاد الاسرائيلي الذي يغذي العدوان ويوفر له — الى جانب المساعدات الاميركية — استمرار احتلال القوات الاسرائيلية لأراض مصرية واخرى عربية شاسعة . وقد جاء في المادة السابعة من هذه الاتفاقية نص صريح يقرر السماح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة من والى اسرائيل بالمرور في قناة السويس ، وهو نص لا يحتمل التأويل او الشرح غير ما ذكرناه آنفا .

وللتأكيد على ما تضمنته المادة الاولى من معنى ، صيغت المادة الثالثة ايضا من هذه الاتفاقية ، لتقرير التزام الطرفين بوقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد بعضهما البعض . وصياغة هذه المادة جاءت في صياغة المطلق وبغير تقييدات . وهو الامر الذي سعت اليه اسرائيل طويلا في عزل الجبهة المصرية عن غيرها من الجبهات العربية مع اسرائيل . اذ انه وفقا لنص المادة المذكورة سوف يستمر التزام مصر قانونيا بالمراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار حتى في

حالة انفجار الموقف مع اسرائيل على الجبهات الاخرى . وهنا كان علـى المفاوض المصري ان يتساءل ـــ في الحدود الدنيا ـــ عن النوايا الاسرائيليـة المبيتة وراء هذا النص ، وان لا يغل نفسه بنفسه في مختلف الحالات وفي كل الظروف .

وفي المادة الرابعة تحديد لتحريك القوات المسلحة للطرفين وفق الخطوط الجغرافية المحددة والمبينة في الخرائط الملحقة بالاتفاقية . اما المادة الخامسة والتي تنص على ان قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة « اساسية وسوف تستمـر في القيام بعملها وستجدد مدتها سنويا » ، فهي تنازل آخر من جانب مصر اقرت فيه باستمرار تواجد قوات الامم المتحدة على الاراضي المصرية لتظل حاجزا بين قواتهـا وقوات الاحتلال الاسرائيلي لبقية الاراضي المصرية في سيناء . كما تضمن هذا التنازل تجديدا سنويا لهذه القوات بدل ان كانت مدة التمديد نصف سنوية كما بينـه القرار الدولي الذي انشئت قوات الطوارىء بموجبه وحددته الاحكام التفصيلية اللاحقة .

اما المادة السادسة فتتعلق بانشاء قوة مشتركة مـن الطرفين أثناء سريان هذه الاتفاقية ، والسابعة خاصة بالسماح بمرور بضائع اسرائيلية عبر قناة السويس ، والثامنة والاخيرة تتضمن نصا على اعتبار هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ووجوب مواصلة الاطراف التفاوض لتحقيق سلام نهائي في اطار مؤتمر جنيف للسلام .

هكذا اذن ، نجد ان كافة بنود الاتفاقية، باستثناء المادة الرابعة الخاصة بالانسحاب الاسرائيلي ، قد جاءت وفق مصالح اسرائيل وسياساتها في المنطقة . ويمكن القول كذلك ان اسرائيل قد حققت من خلال هذه الاتفاقية مكاسب سياسية هامة ، وكرست نهجها الخاص بالتعامل مع أطراف الصراع الاخرى في المنطقة ، هذا النهج المعبر عنه عمليا ببرنامج : « شبر من الارض مقابل ميل من السلام » . والسلام هذا هو سلام اسرائيل وليس سلام الشعوب العربية .

ما الذي بقي من حالة الحرب ؟

كما سبق ان ذكرنا فلقد توصل الطرفان ، الاسرائيلي والمصري، الى اتفاقية بينهما ، دون ان تتضمن نصا ينهي حالة الحرب بينهما . وبغير دخول في جـدل قانوني حول معنى انهاء حالة الحرب ، فان موافقة مصر على ذلك كانت ستعني ، باعتراف ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل السابق ، تخلي مصر عن باقي أراضيها المحتلة قانونيا لاسرائيل، وهو امر ما كانت ستقدم عليه دولة كمصر ، سواء بما انجزته في حرب تشرين او بما تمتلكه من امكانات تؤهلها لمواصلة الصراع لتحرير أراضيها المحتلة . الا انه وفقـا للمنطق المساوم الذي أداره وزير الخارجية الاميركية ، تم التوصل الى الاتفاقية مفرغة حالة الحرب من كل مضامينها العملية والقانونية أيضا . فقد أدت الاتفاقية بمعناها العملي الى تجميد الجبهة المصرية في الصراع مع اسرائيل واقرت عدم جواز استخدام القوة لفض النزاع ، وأدت بالتالي الى انهاء تعاقدي وواقعي لحالة الحرب ذاتها . اذ تنص المادة الاولى على ان « النزاع بين الطرفين وفي الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية » . وقد تم بموجب هذه الاتفاقية انهاء كافة تعبيرات حالة الحرب ، وليس الحصار البحري ومرور الشحنات الاسرائيلية في قناة السويس أقل تعبيرات حالة الحرب التي استمرت زهاء ربع قرن .

وعبر نصوص هذه الاتفاقية تم الغاء كافة مسببات حالة الحرب . فهي لم تشر الى مسببات النزاع بين مصر واسرائيل او اسرائيل والاطراف العربية الاخرى . فقـد تجاهلت الاتفاقية قضية الاراضي العربية المحتلة كما تجاهلت صراحة وبكل وضوح قضية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

ومن خلال هذه الاتفاقية ، استطاعت اسرائيل ان تضمن لنفسها حدودا اكثر امنا من سابقتها ، بتواجد اميركي يشكل ضمانا لاسرائيل بعدم خرق مصر عمليا لحالة عدم الحرب معها . كما ان بقاء هذه الحدود طوال مدة سريان الاتفاقية ، وهي مدة غير محددة زمنيا ، ومحصنة بالتواجد الاميركي ، سوف يترك آثاره العملية المباشرة والملموسة على حالة عدم الحرب السائدة عمليا وقانونيا لمصلحة اسرائيل .

الاتفاقية سياسية أم عسكرية ؟

بقدر ما كانت اسرائيل تحاول طوال الاشهر الماضية ابرام اتفاقية لهـا مدلولاتها السياسية الواضحة ، عمل الجانب المصري على اضفاء الطابع العسكري على هذه الاتفاقية . اذ ان اسرائيل التي حققت في حرب العـام ١٩٦٧ انتصارها العسكـري الباهر ، لم تستطع طوال السنوات اللاحقة جني الثمار السياسية لذلك الانتصار . وبقيت اسرائيل طوال تلك المدة تتمسك بالارض وترهن التنازل عـن بعضها باجراء مفاوضات ثنائية ومباشرة مع كل دولة عربية على حدة ، مقدمة للتوصل الى سلام تعاقدي وملزم مع الدول العربية المجاورة . وكان السلام الذي تنشده اسرائيل طوال سنوات هزيمة العام ١٩٦٧ ، سلاما بشروطها هي ومتطابقا مـع فهمها العنصري التوسعي . ولذلك رفضت الشعوب العربية سلام اسرائيل القائم على مبدأي الامـن الجغرافي والتفوق العسكري المطلق . وتحقق للشعوب العربية في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ انجازات عسكرية اعادت بموجبها التوازن النسبي في ميزان القوى بينها وبين اسرائيل . غير ان الاخيرة هذه ظلت متمسكة بأهدافها ، حتـى بعد حرب اكتوبر ، في محاولة لتحقيق سلامها على حساب امن وسلامة الشعوب العربية .

لذلك كله حاولت اسرائيل مقايضة جزء مـن الاراضي المصرية المحتلة باتفاقيـة سياسية مع مصر ، تكفل لها تحقيق جانب من أهدافها السياسية المذكورة. اما الجانب المصري ، الذي رفض والشعوب العربية نتائج هزيمة العام ١٩٦٧ ، وخاض والعرب حرب اكتوبر تحت شعارين هما : انسحاب اسرائيل مـن كافة الاراضي العربية ، وعـودة الحقـوق الوطنية للشـعب الفلسطيني ، فقـد ظل يرهن توصله الـى اتفاق سياسي مع اسرائيل بتحقق هذين الشرطين . لذلك فقـد تجنب المفاوضون المصريون اعطاء اتفاقيتهم الاخيرة مع اسرائيل الطابع السياسي ، وعملوا على اخراجها كاتفاقية عسكرية تحت اسم : فض الاشتباك الثاني في سيناء .

فماذا كانت الاتفاقية ؟

اذاعت وكالة انباء الشرق الاوسط ، وهي وكالة انباء مصرية رسمية ، نصوص المواد التي تضمنتها الاتفاقية والمذاعة من اسرائيل ، دون ان تذكر عنوان الاتفاقية . وكان ما توصلت اليه مصر واسرائيل قد سمي « اتفاق بين مصر واسرائيل » . أي ان الاتفاق لم يوصف كاتفاق عسكري او سياسي ، وبالتالي ترك لبنود الاتفـاق تحديد ماهيته الحقيقية .

فهل نجح المفاوضون المصريون في تجنيب اتفاقهم واسرائيل صفته السياسية والابقاء عليه كاتفاق عسكري ؟

ان المحاكمة النقدية للنتائج السياسية لبنود الاتفاقية ، هي المعيار الاساسي الذي يحدد الصفة الحقيقية الملازمة لهذه الاتفاقية . كما ان حالة الصراع التي ظلت قائمة في المنطقة زهاء ثلاثة عقود من الزمن ، محدد آخر لصفة الاتفاق هذا .

فمن ناحية اولى ، جاءت المواد الثماني التي تتضمنها الاتفاقية لتقيد حالة الحرب

ان لم نقل تفرغها من مضامينها كافة . وبغير ان نعيد التذكير بتلك البنود ، يكفي ان نشير الى النتائج السياسية المقننة والمترتبة عليها .

اولا : ان نص المادة الاولى على ان النزاع لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية ، قد حدد خيارات مصر لحل معضلة أراضيها المحتلة بالقوة المسلحة . وعليه فان مصر ملزمة باتباع المفاوضات السلمية مع اسرائيل للحصول على أراضيها المحتلة . وقد لا يشكل هذا الامر مأخذا على السياسة المصرية ، طالما انها ملتزمة أساسا بمبدأ التسوية السياسية المقرر أصلا في قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بنزاع الشرق الاوسط . الا ان هذا الالتزام المصري قد انشىء دون أن يتم بالمقابل الزام اسرائيل بمبدأ الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة كما نصت على ذلك قرارات مجلس الامن نفسها .

اذن ، فقد ترتب على هذا النص واقع سياسي يظل ساري المفعول الى زمن غير محدد ، الا وهو تجميد خيار مصر العسكري والزامها بالتفاوض سبيلا الى استعادة أراضيها المحتلة .

ثانيا : كرست بنود الاتفاقية عامة فهما مصريا خاصا . اذ انه على مدى التاريخ المكتوب ، ظل الامن المصري الاقليمي مرتبطا تمام الارتباط بأمن المنطقة وجزءا لا يتجزأ منه . ولقد ثبتت صحة ذلك أمام كل الغزوات التي تعرضت لها المنطقة منذ أيام الفراعنة ، وغزوات الهكسوس والمغول والصليبيين . فقد كان المصريون دائما يحققون أمنهم الخاص بالخروج لمحاربة الغازين في البلاد السورية .

واذا كان هذا الامر صحيحا على المدى التاريخي ، فان صحته قد ازدادت رسوخا في حالة الصراع الراهن مع اسرائيل . فمنذ قيام اسرائيل ظلت مصر مهددة في صميم أمنها الاقليمي . وما حروبها المتعددة مع اسرائيل واستنزافها الاقتصادي والبشري الا دليلا صارخا على كل ذلك .

نستطيع القول اذن ، ان أمن مصر الاقليمي والمهدد بقيام اسرائيل ، مرتبط تمام الارتباط بالامن الجماعي لدول المنطقة العربية . الا ان الاتفاقية الاخيرة ضربت فهم الامن القومي العربي لمصلحة « أمن » مصر الاقليمي .

ثالثا : لم تشر الاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية الى التزامات مصر العربية ، تمشيا مع طلب اسرائيل القائل بأن النزاع مع كل دولة عربية يجب أن يحل مستقلا عن نزاعها مع الدولة الاخرى ، وتمشيا أيضا مع الفهم المصري الجديد للامن الاقليمي المصري . واذا كان يدعى في وجه هذا الاستنتاج بأن المادة الاخيرة من الاتفاقية قد أشارت الى انها خطوة نحو سلام عادل ودائم ووجوب مواصلة الاطراف التفاوض لتحقيق ذلك في أطار مؤتمر جنيف للسلام ، فان قرار مجلس الامن الدولي المنشأ لمؤتمر جنيف لا يشير بدوره من قريب أو بعيد الى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

رابعا : ان ردود الفعل العربية ، خاصة من جانب شركاء مصر في حربها الاخيرة ضد اسرائيل ، قد جردت مصر من ورقة هامة ظلت بيدها طوال الفترة التي تلت حرب تشرين ، الا وهي ورقة التضامن العربي . ومن الصعب هنا القول ان المفاوضين المصريين ما كانوا ليتوقعوا مثل ردود الفعل هذه ، انسجاما مع المبدأ القائل بأن شركاء مصر في الحرب يجب أن يكونوا شركاءها في التسوية . ولذلك يمكن الاستنتاج تباعا ، ان تفريط مصر بورقة التضامن العربي ما كان ليتم الا باعتمادها على ورقة الدعم الاميركي ، الامر الذي يفسره قول الرئيس السادات الشائع بأن اميركا « تملك كافة أوراق اللعبة » (!) .

خامسا : لم تتوقف النتائج السياسية التي رتبتها الاتفاقية عند حد تخريب التضامن العربي وبالتالي اضعاف كافة الاطراف في مواجهة اسرائيل ، بل تعدته الى تخريب علاقة مصر التاريخية بالاتحاد السوفياتي الصديق . وكانت عملية التخريب في هذه العلاقة قد بدأت بعد حرب اكتوبر مباشرة ، الا انها بلغت مع توقيع الاتفاقية مدى خطيرا جدا . وكان يمكن فهم هذا الامر — بعيدا عن الناحية المبدئية — لو أن مصر قد حررت اراضيها بموجب هذه الاتفاقية وحققت الشعارات التي خاضت حرب اكتوبر تحتها وبسلاح الاتحاد السوفياتي . غير انه في ظل احتلال معظم أراضي سيناء المصرية وباقي الاراضي العربية المحتلة، فان تخريب علاقة مصر بحلفائها السوفيات سوف تنجم عنه آثار سياسية ليست في مصلحة المطالب العربية الراهنة .

سادسا : في الوقت الذي قيدت فيه الاتفاقية يد القوات المسلحة المصرية والزمتها بالمراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار في البر والبحر والجو ومنعتها من اللجوء الى الحرب او التهديد بها ، فان يد القوات الاسرائيلية على الجبهات الاخرى، وخاصة على الجبهة الفلسطينية — اللبنانية ، قد بقيت طليقة . واذا كان الامر كذلك منذ حرب اكتوبر ، فانه منذ التوقيع على الاتفاقية قد أصبح حالة قانونية مقرا بها من قبل الجانب المصري . وقد تكون هذه أخطر نتائج الاتفاقية وأهم مكاسب اسرائيل السياسية منها.

أما **من الناحية الثانية** فان حالة الصراع القائم بين مصر والعرب من جهة واسرائيل من جهة اخرى ، وهي قائمة على اساس احتلال اسرائيل لاراض عربية ومواصلتها انكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في وطنه ، محدد آخر لصفة الاتفاقية .

اذن فان الصراع العربي ضد اسرائيل ليس على الحدود او لدحض ادعاءات اقليمية معينة . بل ان جوهره الحقيقي قائم على تحقيق سلام الشعوب العربية ورفض السلام الاسرائيلي ذي المفاهيم التوسعية والعنصرية . وعليه ، فان اي اتفاق سلام حقيقي يمكن التوصل اليه ، او اية تسوية سياسية يمكن تحقيقها ، لا تكون كذلك الا بكفالة سلام وأمن الشعوب العربية وعودة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

هنا يمكن طرح التساؤلين التاليين : الم تضعف الاتفاقية مطالب مصر المشروعة بتحرير باقي اراضي سيناء المحتلة بعد أن حددت لها الخيارات ؟ ثم الم تضعف الاتفاقية مطالب الاطراف العربية الاخرى بانتزاع اراضيها المحتلة وحقوقها المغتصبة بعد أن أخلت الاتفاقية بميزان القوى القائم لصالح اسرائيل ؟

ان اتفاقية تمس كل هذه المطالب السياسية وتفرز كل تلك الوقائع القانونية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ، لا يمكن وصفها بأنها اتفاقية عسكرية . وبالتالي فانه يمكن القول بأن اسرائيل نجحت في ابرام اتفاقية سياسية — عسكرية شاملة ، حيث فشل المفاوضون المصريون بالابقاء على الطابع العسكري لاتفاقيتهم تلك . ولن ينفع توقيع رؤساء الاركان لدى الطرفين بتوقيع الاتفاقية بالاحرف الاولى في اضفاء الطابع العسكري عليها ، بدليل ان الاتفاقية لم تصبح ملزمة الا بعد أن وقعها عن كل طرف ممثل سياسي وآخر عسكري في جنيف بوجود رمزي للامم المتحدة وبغياب الدولتين اللتين ترئسان بالتناوب مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط .

الخيار العسكري المغلق

ان هزالة المقابل الجغرافي الذي حصلت عليه مصر ، بالقياس الى ما قدمته من تنازلات ، يطرح على الفور شكوكا عميقة بجدوى المراهنة المصرية على الوسائل السياسية طريقا لاستعادة اراضيها المحتلة وتحقيق الشعارين اللذين خاضت بهما

حرب اكتوبر ، اي عـــودة الاراضي العربيـــة المحتلة واسترجـــاع حقـــوق الشعب الفلسطيني . ولا يمكن أن يكون مرد هذه الشكوك نابعا من نتائج حرب اكتوبر غير الحاسمة بقدر ما ترجع الى نهج السياسة المصريـــة في تعاملها مع نتائج الحـــرب وانجازاتها الوطنية حتما . ولن نقف هنا طويلا لمناقشة السياسات المصرية بعد اكتوبر وادارتها لدفة الصراع السياسي لاستكمال نتائج الحرب . فالنتائج السياسية التـــي رتبتها الاتفاقية مع اسرائيل تكفي وحدها لاصدار حكم تاريخي على مجمل السياسات المصرية خلال العامين الماضيين .

ان المراقب السياسي اذ يستوقفه مدى التعنت الاسرائيلـــي فيما يخص الاراضي المصرية وحدها ، يطرح على نفسه وعلى القيادة السياسية المصرية سؤالا يتعلـــق بالبديل المصري اذا ما واصلت اسرائيل تمسكها بسيناء ـــ ناهيك عن الاراضي العربية الاخرى . والبديل المعني هنا هو قرار بالحرب لانتزاع الارض . فهل تركت القيادة المصرية لنفسها مجالا لتنفيذ مثل ذلك القرار او التهديد به ؟

لدى مراجعة السياسات المصرية عينها ، وخاصة ما اتصل منها بامكانية بقاء الباب مفتوحا للخيار العسكري اذا ما دعت اليه ظروف خارج الحسابات الحالية في مصر ، تستوقف المراقب جملة من الحقائق السياسية هي :

أولا : حدوث تدهور في العلاقات المصرية ـــ السوفياتية في أكثر الظروف حراجة ومدعاة لتمتين أواصر الصداقة العريقة مع الحلفاء السوفيات . ولن ندخل هنـــا في مناقشة النتائج السياسية الخطيرة التي ترتبت وما زالت ، علـــى المعركة السياسية التي أديرت لاستكمال نتائج حرب اكتوبر . بل نشير فقط الى ان الاتحاد السوفياتي هو مصدر السلاح الرئيسي الذي خاض به العرب حربهم الاخيرة ، وسيظل مصدر التسليح الاساسي لاي حرب اخرى محتملة من جانب العرب . ويقينا ان الذي يريد أن يبقي لنفسه خيارا مفتوحا بالحرب ، لن يسمـــح بالحملات الصحفية ، في أدنى الحدود ، للنيل من العلاقات العربية ـــ السوفياتية ، وتجنبا لانعكاسات ذلك على الامدادات العسكرية . غير ان ما شهدته المنطقة طوال العامين الماضيين ، وغداة حرب اكتوبر مباشرة ، لا يمكن تسميته الا باسمه الحقيقي ، الا وهو قرار بتخريب هذه العلاقة الهامة على كل الاصعدة وفي شتى الظروف والحالات .

ثانيا : تركيز معظم المشروعات الاقتصادية التي تسعـــى القيادة المصرية الـــى انشائها في منطقة قناة السويس . وقد جاء ذلك بقرار سياسي حتى قبل التوصل الى الاتفاقية الاخيرة . والامر البديهي في مثل الظروف السياسية ـــ الامنية التي تعيشها مصر ، هو ان لا تقام مثل تلك المشروعات المكلفة في منطقة هـــي أقرب الى المناطق الحدودية مع اسرائيل . غير اننا نجد ان ذلك كله قد تم بقرار سياسي وكأن حالة الصراع منتهية أو في حكم المنتهية مع اسرائيل . والتساؤل المشروع هنا : الا تقيد هذه المشاريع باقامتها في منطقة كقناة السويس على أي قرار مصري باللجوء الـــى الحرب لتحقيق شعارات حرب اكتوبر ؟

اننا لا نقول بأن ذلك سوف يمنع مصر من اللجوء الـــى الحرب لتحقيق أهدافهـــا ، ولكنه من المؤكد انه يخفف كثيرا من حالة التهديد بالحرب ويثقل على قرار الحرب بما تتطلبه تلك المشروعات من حماية عسكرية . ونعيد الى الذهن في هذا المجال مـــا اشترطته اسرائيل في فك اشتباك القوات الاول في سيناء ، حينما طالبت بعودة سكان مدن القناة الى منازلهم كجزء من ترتيبات فك الاشتباك .

ثالثا : إعادة حقول نفط ابو رديس الى الادارة المدنية المصرية بحالتها المنتجة . وهنا يلاحظ ان الاتفاقية الاخيرة التي أعيدت بموجبها هذه الحقول الى مصر ، قد قيدت هي الاخرى اي قرار محتمل بالحرب من جانب مصر . فاسرائيل التي وافقت على الانسحاب من آبار النفط ، أبقت على هذه الآبار وسلامتها رهينة بيدها في حالة اللجوء الى الحرب مجددا . اذ ان الترتيبات الفنية المتعلقة بخطوط الانسحاب الاسرائيلي من هذه المنطقة ، أبقت على آبار النفط هدفا في مرمى المدفعية القصيرة والمتوسطه المدى . كما ان الوجود المصري في منطقة الآبار والسواحل المقابلة لها لن يتعدى الوجود المدني اللازم لادارة الانتاج فقط . ولم تكتف اسرائيل بكل ذلك بل حصلت على حق استخدام الطريق البري الواقع في منطقة الانسحاب هذه لعدة ساعات يوميا . والسؤال المباشر هنا كذلك ، الا تقيد عودة آبار النفط على هذه الكيفية قرار مصر بالحرب ؟

رابعا : حصول مصر على مساعدات اقتصادية متزايدة مقابل حصول اسرائيل على مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة من قبل الولايات المتحدة الاميركية. والمساعدات الاقتصادية غير المشروطة من اي مصدر أتت تساهم عادة في رفع القدرة القتالية لمتلقي هذه المساعدات . الا انه من الملفت للانتباه حقا ، ان مصر لم تتلق مساعدات اقتصادية اميركية منذ حرب العام ١٩٦٧ ، الا في العام الماضي بعد توقيع فك الاشتباك الاول في سيناء ، وان هذه المساعدات قد ارتفعت كثيرا بعد توقيع الاتفاق الثاني في سيناء . فهل تعتبر زيادة المساعدات الاميركية لمصر عاملا بناء في قرار مصر المحتمل بالحرب ؟

ان تزامن هذه المساعدات من جهة ، وزيادتها من جهة اخرى ، تكشف الى اي حد تراهن الولايات المتحدة على تعزيز اتجاهات السياسة المصرية الحالية والنازعة بعيدا عن الحرب واحتمالاتها الممكنة . وبالتالي فان اي تبدل محتمل في اتجاه السياسة المصرية ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي سوف يكون مثقلا بانقطاع المساعدات الاميركية المتزايدة .

وهكذا نكتشف ان جملة الممارسات السياسية المصرية طوال العامين الماضيين ، حتى قبل التوقيع على الاتفاقية الاخيرة، تنضوي جميعها تحت راية الثقة غير المشروطة بالتعهدات الاميركية والركون الى « النوايا الحسنة » للامبريالية . وما جملة الخطوات والمواقف التي اشرنا اليها آنفا ، الا تدليلا عمليا وملموسا على التغير الجوهري في الموقف المصري الجديد من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، والتي تندرج جميعها في أطار التأكيد على « حسن النية » بابتعاد القيادة المصرية عن التزاماتها الوطنية والقومية ، وبنزوعها عن المشاركة في النضال ضد المحتلين . اذ ان الحقائق المتصلة بالموقف المصري من مسألة الصراع مع اسرائيل ، لا يمكن وصفها الا بانها قيد وضعته القيادة المصرية بكلتا يديها ، وحجز لحرية حركتها في ظروف جديدة وأوضاع متغيرة .

اتفاقية التسوية ومكاسب اسرائيل

يوسف حمدان

مع ان جولة وزير الخارجية الاميركي الاخيرة في المنطقة استمرت ١٢ يوما كان واضحا منذ البداية ان اتفاق سيناء الجديد ، الذي وقع بالاحرف الاولى في ١/٩/١٩٧٥ ، كان جاهزا قبل وصول كيسنجر في ١٩٧٥/٨/٢١ الى المنطقة . ففي يوم ١٩٧٥/٨/١٧ صادقت الحكومة الاسرائيلية على دعوة الوزير الاميركي ، الامر الذي اعتبره بعض المراسلين السياسيين مصادقة على الاتفاق نفسه (ماتي غولان — هآرتس ، ١٩٧٥/٨/٢٢) . وظهرت دلائل اخرى على ان الاتفاق كان جاهزا ، منها تصريح الرئيس فورد ان « الاستراتيجية الاميركية الكونية ستصاب بكارثة اذا لم يقم كيسنجر بجولته قبل انعقاد مؤتمر ليما والجمعية العمومية للامم المتحدة » (المصدر نفسه) . ومنها ايضا تصريحات يتسحاق نافون ، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست ، التي ادلى بها قبيل وصول كيسنجر ، ودافع فيها عن الاتفاق الجديد وكشف بعض بنوده (دافار ، ١٩٧٥/٨/٢٢) . اما « التحفظ » الرسمي الاسرائيلي الذي سبق الجولة والمظاهرات الصاخبة التي رافقتها ، وكذلك طول الجولة فيبدو ان الهدف منها كان من جهة ، تضخيم « انتصار » كيسنجر مع حجم الجهد المبذول وصعوبة المهمة ، ومن جهة اخرى اظهار « التنازلات » الاسرائيلية على انها لا تؤخذ بسهولة ، خاصة وان ادارة فورد تعول كثيرا على الاتفاق في سيناء من اجل النجاح في انتخابات الرئاسة الاميركية .

منذ فشل جولة كيسنجر السابقة في اذار وحتى شهر آب ، نشرت في اسرائيل تعليقات وتلميحات رسمية مفادها ان الولايات المتحدة التي اتهمت اسرائيل بتفشيل المفاوضات في آذار ، وجهت ضغطا شديدا اليها . ووصف البعض اعلان واشنطن عن « اعادة تقييم سياستها » في الشرق الاوسط ، كأنه بمثابة « عقوبة » لاسرائيل ، اقترنت بخفض تزويدها بالسلاح . ولكن مع بدء جولة كيسنجر الجديدة ذكرت بعض المصادر الاسرائيلية ان « الولايات المتحدة قررت ان تمنح اسرائيل العفو ، وهي تفاوض اسرائيل الان حول شروط هذا العفو . فالمطلوب من اسرائيل في هذه المفاوضات ان تساعد اميركا في تنفيذ سياستها في الشرق الاوسط ، الرامية الى تعزيز مواقعها في مصر ، والى بلورة محور القاهرة — طهران — الرياض ، مقابل التزامها بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل » (موشي زاك — معاريف ، ١٩٧٥/٨/٢٢) . واعلن البعض ان الولايات المتحدة لم تفكر جديا ، خلال ما سمي اعادة تقييم سياستها في الشرق الاوسط ، بمؤتمر جنيف لانها لم تشأ تحديد علاقات نهائية مع الاتحاد السوفييتي في المنطقة ، « فاللعبة ما زالت مستمرة وانسحابنا على مراحل مطلوب لخدمة اهداف التقدم الاميركي في المنطقة » (المصدر نفسه) .

وحول هذا الموضوع كتب معلق اخر : « هناك مبدآن يتحكمان بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة . الاول : ازدياد اعتماد الغرب على نفط الشرق الاوسط . والثاني :

ازدياد نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الاوسط . وعلى هذين المبدأين ترتكز خطة تعميق النفوذ الاميركي مقابل اعادة مناطق [محتلة بواسطة اسرائيل] ... » (بوعز عفرون — يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٨/٢٩) .

هذه الحقائق تفسر اصرار الولايات المتحدة على الاستمرار في سياسة « الخطوة خطوة » رغم فشلها قبل ٥ شهور ، وتنسجم مع بنود الاتفاق الجديد العلنية وكذلك مع ما نشر عن البنود السرية في الاتفاق الاسرائيلي — الاميركي — المصري .

خارطة آب ليست خارطة اذار

مع بدء جولة كيسنجر الاخيرة تحدث يتسحاق نافون رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست عن الفرق بين خارطة الاتفاق الجديد وخارطة اذار التي رفضتها اسرائيل . وخلال حديثه (مقابلة مع دافار ، ١٩٧٥/٨/٢٢) أشار نافون الى الفروق التالية : (١) كانت خارطة مصر في اذار « رهيبة » واليوم تختلف هذه الخارطة كليا . فقد تراجع المصريون من حيث الخارطة الجغرافية بصورة جدية للغاية . (٢) هناك فرق كبير بين التزام اميركا في اذار والتزامها اليوم حول تشغيل محطة الانذار المبكر في ام خشيبة بواسطة اسرائيليين . (٣) في اذار لم تكن قد تبلورت كل الاتفاقيات بين اسرائيل واميركا ، ولم يكن هناك تفاهم حول ما سيفعل في مؤتمر جنيف ، وحول التنسيق المشترك . لم يكن هناك تنسيق اميركي اسرائيلي حول الموقف من دول عربية اخرى . « لا استطيع ان اشرح هذا ، ولكنه سيفصل مرة في المستقبل » . (٤) في اذار لم نتفق حول سريان مفعول الاتفاق لمدة ٣ سنوات . و « هناك فروق اخرى من المصلحة السكوت عليها في هذه المرحلة » .

وحول العلاقات بين مصر واسرائيل في اطار الاتفاق الجديد اعلن نافون ان هذه هي المرة الاولى منذ عام ١٩٤٨ التي نستطيع فيها ان نقدم لمصر شيئا يكون لديها مصلحة للتوصل الى تسوية في مقابله . في هذه المرحلة تسوية جزئية ، وفي المستقبل ربما اكثر من ذلك . ان السؤال الذي نقف عنده الان هو : هل نستطيع ان نغير الوضع السياسي في الشرق الاوسط ونقطع سلسلة الحروب لكي نركز جهودنا في الامور الحقيقية والجذرية التي يجب ان تشغلنا مثل : الهجرة ، استيطان النقب والجليل ، حل المشاكل الاجتماعية ، خلق مجتمع نموذجي ورفع المستوى الاخلاقي . « وعندما اتحدث عن التغيير اقصد ان العرب سيرون في اسرائيل حقيقة قائمة لا يمكن القضاء عليها ومن يحاربها يكون كمن يحارب اميركا . وحتى اذا كانت تلك حجة فهي مهمة » .

وفي مجال تأثير الاتفاق الجديد على علاقات اسرائيل الدولية قال نافون ان العرب نجحوا منذ حرب حزيران ١٩٦٧ في عزل اسرائيل في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . وحتى اوروبا الغربية « مستعدة فقط للوقوف الى جانب امننا وليس الى جانب احتلالنا وسيطرتنا على الفلسطينيين » — اي ان الاتفاق الجديد من شأنه ان يكسر طوق العزلة الدولية حول اسرائيل .

واعلن نافون ايضا ان تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل ليس « في جيبنا » في كل الظروف ويجب ان تكون لها مصلحة في تأييدنا . واما ضغطنا ونفوذنا في اميركا فيجب ان نوفره الى ان يحين الحديث عن الحدود النهائية . واضاف نافون ان هناك فرقا بين دخول الفنيين الاميركيين الى سيناء ودخولهم في فيتنام ، فهناك ارسلوا لمساعدة طرف ضد طرف اخر وهنا سيرسلون بناء على موافقة الطرفين الاسرائيلي والمصري . والوجود الاميركي لن يجر وجودا سوفييتيا « لان الطرفين يريدان فلانا وليس علانا » .

وعندما سئل نافون : الن يمنع الوجود الاميركي هجوما اسرائيليا مفاجئا عندما يكون ذلك ضروريا ، اجاب « اذا رأيت سيفا يمتد اليك ويهددك فانك تمد ذراعك وتحطم السيف حتى اذا قال عنك الجار انك ولد سيء » (المصدر نفسه) .

- واضاف نافون ايضا ان للرئيس السادات مصلحة في المحافظة على الاتفاق خاصة من الناحية الاقتصادية . اما اذا نشبت حرب « فسنكون في وضع عسكري جيد بينما ٩٠٪ من أرض سيناء في ايدينا ووضعنا السياسي الدولي افضل الف مرة ... لقد تخلت مصر في الاتفاق عن مبدأ ما اخذ بالقوة لا يرد بغير القوة . ومن شأن هذا الاتفاق ان يقسم العالم العربي » (المصدر نفسه) .

اتفاق سياسي ــ عسكري

يتألف الاتفاق الاسرائيلي ــ الاميركي ــ المصري من ثلاثة فصول ، يحتوي الاول منها على المبادىء وترتيب القوات ، والثاني ملحق يحدد قواعد السلوك في المناطق التي ستخليها اسرائيل ، والثالث « اقتراح » يدور حول اقامة وتحديد وظيفة ومكان مجموعة الفنيين الاميركيين التي ستشغل شبكات الانذار المبكر في ممري الجدي والمتلا . اما الاتفاق الاسرائيلي الاميركي المرافق فقد ظلت بنوده طي الكتمان ، ومع ذلك لا يعتقد ان ما تبسرب منها يعاني من اي نقصان . وقد جاء ذلك ، كما يبدو ، لموازنة ما ينظر اليه الكثيرون على انه صفقة لصالح مصر .

وعلقت بعض المصادر الاسرائيلية على الاتفاق بقولها ان المادتين الاولى والثانية هما المادتان المبدئيتان فيه ، « وسيكون من الخطأ ان ننضم الى الدعاية المصرية التي تحاول الادعاء ان القاهرة لم تأخذ على عاتقها اي التزام خارج عن المجال العسكري . ان هاتين المادتين هما النواة السياسية للاتفاق . فالالتزام بعدم استخدام القوة له طابع سياسي وكذلك الاعتماد على القرار ٣٣٨ الذي يقصد منه احلال السلام بين الاطراف » (افتتاحية هآرتس ، ١٩٧٥/٩/٢) .

واشار البعض الى نقطتي ضعف في الاتفاق الرئيسي ، هما عدم المحافظة على مبدأ نزع السلاح من كل منطقة تخليها اسرائيل وعدم تمديد مدة الاتفاق بصورة واضحة . ولكن « الامرين اللذين يزيلان من الخطوة الاسرائيلية صفة المقامرة هما المساعدات العسكرية الاميركية وتدخل الولايات المتحدة المتعاظم من اجل المحافظة على الهدوء في المنطقة . ان من يعتقد ان في الاتفاق خطوة نحو السلام من الافضل ان يبدي تحفظا من ذلك فالحكومة اخذت على عاتقها مخاطرة معقولة » (المصدر نفسه) .

ووصف احد المراسلين (ماتي غولان ــ هآرتس ، ١٩٧٥/٩/٢) الاتفاق بانه « معقد » ويحتوي على ٤ وثائق : « الوثيقة الرئيسية وهي الاتفاق بين مصر واسرائيل . وتتضمن النواحي السياسية والعسكرية في هذه الوثيقة ما يلي : (١) عدم استخدام القوة ، (٢) خطوة مهمة نحو السلام ، (٣) حرية الملاحة في باب المندب ومرور بضائع اسرائيلية في قناة السويس ، (٤) سريان الاتفاق الى ان يستبدل باتفاق اخر . والوثيقة الثانية هي ملحق الاتفاق ويتضمن الخطوط الاساسية التي سيترجم الوفدان المصري والاسرائيلي بموجبها مبادىء الاتفاق الى لغة العمل . والوثيقة الثالثة هي اتفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة ومصر حول الوجود الاميركي في سيناء . اما الوثيقة الرابعة فهي « مذكرة تفاهم » بين اسرائيل والولايات المتحدة . لقد طلبت اسرائيل ان تسمي هذه المذكرة « اتفاقية » ولكن الولايات المتحدة فضلت عدم استخدام هذه التسمية « لكي لا تشتم منها رائحة معاهدة دفاع مشترك » . وتتضمن هذه الوثيقة

مساعدات بقيمة ٣ر٢ ــ ٤ر٢ مليار دولار وتفاصيل المساعدات العسكرية والتعهدات الاميركية ازاء الخطوات السياسية القادمة في المنطقة . وقد اثار هذا الموضوع بعض المصاعب ، لان كيسنجر لم يشأ التمادي في التزامات تجعل مجال المناورة المستقلة ضيقا بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة . وقد اقتنعت اسرائيل بسبب حجة اخرى وهي ان الكونغرس والرأي العام الاميركيين قد يرفضان اعطاء تعهدات مبالغ بها . وبناء على ذلك وضعت « صيغ معتدلة » تعهدت الولايات المتحدة بموجبها بصورة مبدئية بعدم اتخاذ مبادرات سياسية وعدم الضغط على حكومة اسرائيل وعدم تبني مواقف سياسية متعارضة مع ارادتها .

واشار البعض ايضا ان مجموعة العمل المصرية الاسرائيلية التي ستعد بروتوكول تنفيذ الاتفاق تختلف عما كانت عليه في اتفاق فصل القوات في شباط ١٩٧٤ . ففي المرة السابقة كانت المجموعة مؤلفة من عسكريين فقط واما في هذه المرة فهي خليط من العسكريين والدبلوماسيين . وقد عينت مصر لرئاسة وفدها رجلا عسكريا لتأكيد الجانب العسكري في الاتفاق ، واما اسرائيل فقد عينت رجلا سياسيا لتأكيد الجانب السياسي فيه (المصدر نفسه) .

البنود « السرية »

سربت عدة مصادر اسرائيلية البنود السرية في الاتفاق الاسرائيلي ــ الاميركي المقترن بالاتفاق الاسرائيلي ــ المصري . وفيما يلي اهم ما نشر من معلومات حول هذا الموضوع .

نقلت مجلة تايم الاميركية عن « مسؤول اسرائيلي كبير » قوله ان الاتفاقية الاسرائيلية الاميركية « هي في الحقيقة معاهدة دفاع بين الولايات المتحدة واسرائيل حتى ولو كان النص لا يقول ذلك صراحة » (تايم ، ١٩٧٥/٩/٨) . وقد اقتبست الصحف الاسرائيلية هذا النبأ على صدر صفحاتها الاولى . كذلك نقلت هذه الصحف عن مصادر اميركية قولها ان الولايات المتحدة وعدت اسرائيل بـ ــ ٥ر٢ ــ ٣ مليارات دولار في السنة المالية القادمة وبمساعدات اخرى خلال العقد القادم تتراوح بين ٥ر٣ ــ ٤ مليارات كل سنة (جيروزاليم بوست ، ١٩٧٥/٨/٣١) . وذكر ايضا ان اسرائيل ستتلقى من الولايات المتحدة كل ما تريده من الاسلحة المتطورة ، مثل طائرات ف ــ ١٥ وف ــ ١٦ ، صواريخ لانس ، قذائف موجهة باشعة لايزر وغير ذلك (تايم ، ١٩٧٥/٩/٨) . وذكرت مجلة « افييشن ويك » الاميركية ان الولايات المتحدة « تزود اسرائيل بأكثر مما تحتاج من الاسلحة » (جيروزاليم بوست ، ١٩٧٥/٨/٣١) .

واشار احد المراسلين الى ان « الاتفاقية الاسرائيلية تشتمل على ٢٤ بندا ، تنص بالتفصيل على تعهدات الولايات المتحدة في مجال المساعدات العسكرية والاقتصادية وفي مجال التنسيق السياسي معها في كل مراحل المفاوضات الشرق اوسطية » (اريئيل غيناى ــ يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٩/١) . ولكن ازاء المعارضة المتوقعة لدى الرأي العام الاميركي والكونغرس اكتفت اسرائيل « بوعود سرية وغامضة وفي بعض الاحيان غير مكتوبة » (المصدر نفسه) .

وذكرت مصادر اخرى ان الاتفاق السري يتضمن التزامات اميركية بالتنسيق مع اسرائيل في المستقبل ، ازاء كل دولة مواجهة عربية وازاء منظمة التحرير الفلسطينية . فبالنسبة لـ ــ م.ت.ف. تتعهد الولايات المتحدة بان لا تعترف بها قبل ان تعترف هي باسرائيل . وبالنسبة لمصر تتعهد اميركا بعدم تقديم اقتراحات ومبادرات حتى نهاية

عام ١٩٧٧ . وبعد هذ رت تستطيع اميركا القيام بذلك بشرط ان لا يتعارض هـذا مع رغبة اسرائيل « وقد اعلمت مصر بذلك » . وبالنسبة للاردن قيل ان الحل الشامل هو الحل الوحيد الوارد في الحسبان . اما بالنسبة لسوريا فقد قيل انه « لا يوجد مكان لتسوية جزئية عدا عن تعديلات « تجميلية » على الحدود ، وبما ان سوريا سترفض ذلك بلا شك فالحل الشامل ايضا هو الحل الوحيد الممكن معها » (ماتي غولان ــ هآرتس ، ١٩٧٥/٩/٢) .

اما بالنسبة للحرب الاقتصادية والسياسية فقد ذكر ان مصر وافقت على عدم مقاطعة الشركات الاميركية التي تتعامل مع اسرائيل ورفضت اتباع السياسة نفسها ازاء شركات اوروبا الغربية . وذكر مصدر اخر ان مصر سمحت بمرور السفن السياحية بين الاسكندرية وحيفا . ولكن مصدرا ثالثا اعلن ان مصر « لم تتنازل كثيرا في مجال تخفيف الحرب الاقتصادية والسياسية » (اريئيل غيناي ــ يديعوت احرونوت، ١٩٧٥/٩/١) .

وعبر احد المعلقين عن ضخامة الالتزامات المالية الاميركية لاسرائيل بقوله ان الولايات المتحدة الاميركية « ستدفع لاسرائيل نحو ٤ ملايين ليرة اسرائيلية مقابل كل كيلومتر مربع من رمال سيناء » (الياهو سلفطر ــ هآرتس ، ١٩٧٥/٩/٢) . وتشتمل الالتزامات الاميركية هذه على تعويض اسرائيل عن نفط ابو رديس وضمان امدادها بالنفط في اوقات السلم والحرب .

الاتفاق بين القابلين والرافضين

في اجتماع الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٧٥/٩/١ ، الذي صادق على الاتفاق بعد نقاش استغرق ٩ ساعات ، تبين ان كل الوزراء تقريبا يؤيدون الاتفاق ، فقد صوت لصالحه ١٨ وزيرا وامتنع الوزير التاسع عشر (وزير الشرطة شلومو هيلل) عن التصويت . وتبين ان قسما من الوزراء مثل حاييم تسادوق (العدل) ، ويهوشواع رابينوفيتش (المالية) واهرون يادلين (المعارف والثقافة) وابراهام عوفر (الاسكان) وفكتور شمطوف (الصحة) وشلومو روزن (الهجرة والاستيعاب) وموشي كول (السياحة) وجدعون هاوزنر (بلا وزارة) أيدوا الاتفاق لانه « جيد بحد ذاته » ، بينما ايده قسم اخر من الوزراء لانه « اهون الشرين » ، ومن هؤلاء غاد يعقوبي (المواصلات) يتسحاق رفائيل (الاديان) ، يوسف بورغ (الداخلية) ويسرائيل غليلي (بلا وزارة) .

وبعد توقيع الاتفاق ، وبمناسبة راس السنة العبرية الجديدة ، اجرت صحيفة دافار (١٩٧٥/٩/٥) شبه الرسمية مقابلة مع رئيس حكومة اسرائيل رابين حول الاتفاق ، شرح رابين خلالها اسس الموقف الاسرائيلي واصراره على البدء بالمفاوضات مع مصر قبل غيرها ، بقوله : « اعتقدت دائما ان المفتاح للنزاع العربي ــ الاسرائيلي موجود في اوضاع العلاقات مع مصر . وبحسب رايي من المهم للغاية السماح بتطور الاتجاه [السلمي ؟] ، الذي اخذ يتبلور ، كما آمل ، بعد اتفاقية التسوية . ولكن مصر غير معزولة عن العالم العربي وعلينا ان نذكر ذلك . ستبذل محاولة للمفاوضات مع سوريا ، واما بالنسبة للاردن فالوضع هو كما يلي : ليس لديها توكيل للتفاوض مع اسرائيل . لقد سلبها العالم العربي ... ذلك في قرارات الرباط » . وردا على سؤال اخر حول امكانية اتجاه اميركا للاعتماد على العرب في المنطقة واهمال اسرائيل ، اجاب رابين : « اعتقد وآمل بان الاميركيين يعرفون بان ما

باستطاعته المحافظة ، في نهاية الامر ، على تعاون العرب معهم على المدى الطويل هو استمرار وجود اسرائيل قوية . وفي اللحظة التي لا تكون فيها اسرائيل قوية ، لا حاجة ابدا للولايات المتحدة » . واعرب رابين عن شكوكه في امكانية التوصل الى حل شامل دون اشتراك الاتحاد السوفييتي ، وتوقع ان يبذل الاتحاد السوفييتي جهودا « لاستغلال كل تلك الجهات ، في العالم العربي ، التي تستطيع ازعاج التغلغل الاميركي الى جزء من الدول العربية » . كذلك اعلن رابين في مقابلته عن معارضته لتزويد العرب بسلاح اميركي .

وفي اليوم نفسه اجرت ايضا صحيفة هآرتس مقابلة مع وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيريس حول الاتفاقية ، اعرب بيريس فيها عن رأيه في « ان مصر موجودة في نقطة تحول من بلد حرب الى بلد تطور داخلي » ، رغم انه لا يعرف متى سينتهي هذا التحول . واعلن بيريس ايضا انه « لا يعتقد ان التسوية الشاملة ... ممكنة في المستقبل المنظور بسبب القضية الفلسطينية » واعرب عن اعتقاده بان « الطريق الى تسوية شاملة تمر في اتفاق جزئي اخر ، ربما على عكس اراء وزراء اخرين في الحكومة . انني لا اعتقد اننا نستطيع الانطلاق من التسوية الحالية الى تسوية شاملة ودائمة . اعتقد ان بيننا وبين السلام مرحلة انهاء حالة الحرب من قبل مصر وخارطة اسرائيلية اضافية » .

وتحدث بيريس عن القضية الفلسطينية ، فاعلن انه يتوقع « تغييرا في المواقف . لا اعتقد ان الامور ثابتة . رأيي في حل القضية الفلسطينية — وقلت هذا اكثر من مرة — لا يكمن في التقسيم وانما في الجمع ، في اتحاد فيدرالي . وربما ، حتى نصل الى موافقة العرب على اتحاد فيدرالي ، ليس هناك ٣ — ٤ سنوات ، وانما ٨ — ١٠ سنوات . لا اعتقد اننا نستطيع تجاهل القضية الفلسطينية ، ولا اؤيد ذلك . اعتقد ان الحل لا يكمن في موقف الفلسطينيين المتطرف ، وانما في اتحاد فيدرالي . وحتى يحدث تطور في الموقف الفلسطيني ينبغي ان نأخذ بالحسبان نقطة انطلاقهم ، واليوم نقطة انطلاقهم ابادة اسرائيل ... انني افضل [اتحادا فيدراليا] اسرائيليا — فلسطينيا ، ولا اعارض امكانية اردنية ايضا » .

وتطرق بيريس الى الموقف الاسرائيلي من التسوية مع سوريا ، فاعلن انه « يؤيد تغييرات تجميلية [في الحدود] فقط — اي ان نعطي شيئا صغيرا للغاية مقابل شيء صغير للغاية » . واضاف بيريس انه قد يوافق « على تسوية جزئية تمنح سوريا فترة سنتين او ثلاث سنوات للوصول الى نقطة الانطلاق المصرية سنة ١٩٧٤ ، اعتقد ان سوريا لم تصل الى موقف مصر ١٩٧٤ ، وبالطبع ليس موقف مصر ١٩٧٥ . اعتقد ان سوريا تقف امام قرار بالاتجاه نحو الحرب ، حرب استنزاف ، او الاتجاه نحو واشنطن والتسوية مع اسرائيل . قد اوافق ، مثلا ، على تغييرات تجميلية لتشجيع اتجاه السوريين نحو تسويات . هذا قصدي » .

وعلق وزير الخارجية الون على الاتفاق بقوله انه افضل اتفاق يوقع بيننا وبين دولة عربية منذ العام ١٩٤٨ (دافار ، ١٩٧٥/٩/٢) ، بينما اضاف وزير الصحة فكتور شمطوف ان اسرائيل حصلت على مكاسب جيدة (المصدر نفسه) . وصرح رئيس الاركان مردخاي غور بانه اذا صمد الاتفاق لمدة خمس سنوات سنستطيع القول ان هذا بالفعل منعطفا جديدا (المصدر نفسه) .

اما عوزى نركيس ، رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية ، فقد اعلن ان الاتفاق سيزيد من حجم الهجرة الى اسرائيل لان أهم عوامل انخفاض الهجرة

هو الوضع الامني ، وحتى ١٩٧٥/٩/١ انخفض عدد المهاجرين الى اسرائيل بنسبة ٥٢٪ بالمقارنة مع السنه الماضيه (المصدر نفسه) . وامتدح حاييم هرتسوغ ، سفير اسرائيل الجديد في الامم المتحدة الاتفاق بقوله انه افضل اتفاق توقعه اسرائيل مع احدى جاراتها ، ومع ذلك يترك لاسرائيل عمقا استراتيجيا لتدافع عن نفسها في حال خرقه . واضاف ان الاتفاق مهم لانه يشتمل على تعهدات اميركية ومساعدات اميركية، خاصة اذا علمنا ان اسرائيل لم تكن لديها قوات كافية شرقي قناة السويس لاسباب اقتصادية (دافار ، ١٩٧٥/٨/٢٤) .

اما بالنسبة للمعارضين ، فقد كان من ابرزهم موشي دايان وزير الدفاع السابق وزعماء ليكود وشباب حزب المفدال ، وغيرهم من غلاة الصهاينة والمتدينين المتطرفين. وفي رأي دايان ان الاتفاق يضعف اسرائيل من كل النواحي . ويبدو ان موقفه هذا نابع من بعض التوقعات التي تقول ان التعهدات الاميركية ووضع التقنيين الاميركيين في سيناء « هي خطوة اولى نحو معاهدة دفاع اميركية ــ اسرائيلية مقابل الانسحاب الى ما وراء حدود حزيران ١٩٦٧ » (ناحوم برناع ــ دافار ، ١٩٧٥/٨/٢٨) . ومن المعروف ان دايان هاجم بشدة في مناسبات عدة في الماضي اعتماد اسرائيل على التعهدات الدولية من اي نوع .

وعلى الصعيد الصحفي انقسمت الاقلام الاسرائيلية بين مؤيدة ومعارضة . وعبر معظم المعارضين عن مواقف المعارضة اليمينية والدينية المتطرفة التي لا تكتفي بالمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، ولذلك كان من الطبيعي ان تعارض اي انسحاب خاصة اذا ظهر كمقدمة لانسحابات اخرى في المستقبل . ولكن يبدو ان بعض الاسرائيليين في مختلف المعسكرات السياسية يخشون من تبعية اسرائيل المتزايدة للولايات المتحدة ويخشون من حقيقة ان اغراق اسرائيل بالمساعدات الاميركية قد يحول تل ابيب الى سايغون اخرى ويعرض مجتمعها الى المزيد من الفساد (يزهار سميلانسكي ــ هآرتس ، ١٩٧٥/٨/٢٩) .

اما الكتاب المؤيدون ، فيرى بعضهم ان الاتفاق سيخرج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي ، مما سيتيح لاسرائيل تركيز جهودها على الجبهة السورية ــ الفلسطينية ــ الاردنية (حغاى اشد ــ دافار ، ١٩٧٥/٨/٢٢ ويهوشواع تدمور ــ دافار ، ١٩٧٥/٨/٢٥) . ويرى مؤيدون اخرون ان التجربة التاريخية تثبت ان اسرائيل تستفيد بعد كل « تنازل » ، فقد « تنازلت » بعد حرب ١٩٤٨ ، فكانت الفترة بين ١٩٤٨ و ١٩٥٦ اهم فترة لاستيعاب المهاجرين . و « تنازلت » بعد حرب ١٩٥٦ فربحت الكثير في مجال الوضع السياسي الدولي وتقوية الجيش وحرية الملاحة في الفترة ١٩٥٦ ــ ١٩٦٧ . ولم « تتنازل » في الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣ ، وكما هو معلوم كانت النتيجة حرب تشرين الدامية (حانه زيمر ــ دافار ، ١٩٧٥/٨/٢٩) .

خطوة ... الى اين ؟

يظهر من حجج الحكومة والمعارضة حول قبول او رفض الاتفاق في سيناء وكذلك من حجج دوائر مختلفة ان المواقف الاساسية للحكومة والمعارضة هي مواقف مشتركة ازاء الصراع العربي الاسرائيلي . وتعبر معظم تلك المواقف عن رغبة اسرائيلية في منع التوصل الى حل شامل وعادل بهدف تكريس الاحتلال وابقاء الازمة مفتوحة ، مما يمكن الولايات المتحدة من مواصلة استغلال الصراع لخدمة اهدافها الاستراتيجية والاقتصادية ، ضد مصالح شعوب المنطقة . « ان الاتفاق قد يؤجل اندلاع الحرب من

جديد فترة من الزمن ولكنه يبقي على كل العوامل والظروف الموضوعية لاندلاع هذه الحرب ، بل ربما يجعلها اشد ضراوة (من بيان حزب راكاح في الكنيست ، ١٨/٨/ ١٩٧٥) .

ومع توقيع الاتفاق الاخير ، ظهر ان التصريحات الاسرائيلية تجاه الاطراف الاخرى ازدادت تطرفا ، فقد اعلن الوزير غليلي ، مثلا ، ان « تصريح الرئيس الاسد انه مستعد للسلام مع اسرائيل يلغي نفسه لانه يريد الجولان » (يديعوت احرونوت ، ٢٩/٨/١٩٧٥) . وقال رابين لاحدى شبكات التلفزيون الاميركية انه « لا يوجد مجال لتسوية جزئية مع سوريا » (الاذاعة الاسرائيلية ، ٨/٩/١٩٧٥) واما التصريحات تجاه الاردن والشعب الفلسطيني فهي اكثر تطرفا ، مما يدل على ان اسرائيل تريد من « الانسحاب الجزئي في سيناء ان يكون نهاية المطاف » (بوعز عفرون — يديعوت احرونوت ، ٢٩/٨/١٩٧٥) .

ويقول شموئيل تامير زعيم المركز الحر في كتلة ليكود ان « كل حكومات اسرائيل لم تجعل السلام هدفا للحرب الاسرائيلية . لقد تصرفت من موقع اليائس من السلام بل واستغلت حالة الحصار لبلورة الامة المتجددة وللمحافظة على شخصيتها الخاصة في الشرق الاوسط ... ان الزمن لا يعمل لصالحنا والتسويات الجزئية عابرة ولا تدوم طويلا » (هآرتس ، ٢٩/٨/١٩٧٥) .

اسرائيل بعد سنتين من تشرين : عود على بدء

صبري جريس

يبدو ، مع مرور سنتين على حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، ان الدورة التي بدأتها تلك الحرب تقترب من نهايتها . ويبدو أيضا ان معظم المشاكل التي نجمت عن تلك الحرب ، على صعيد الاوضاع الاسرائيلية الداخلية او علاقاتها الخارجية ، تسير على طريق ايجاد الحلول لها ، المؤقتة او الدائمة . ان الفترة التي مرت منذ نشوب الحرب وحتى اليوم ليست كافية بالطبع لتقويم نتائجها على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي على المدى البعيد ، ولكن ما تخللها من احداث وتطورات وما تبعها من مواقف وردود فعل اسرائيلية يكفي ، على الاقل ، للوقوف على الملامح الرئيسية للسياسة الاسرائيلية التي تبلورت بعد حرب تشرين ، وفي ضوء نتائجها .

النظام يعود الى سابق عهده

كانت اولى النتائج التي ترتبت على حرب تشرين ، وما لحق باسرائيل خلالها من خسائر بشرية ومادية ، تضعضع هيبة الحكم في اسرائيل وسقوط أسهم معظم الزعماء السياسيين والقادة العسكريين الذين كانوا يقودون اسرائيل وقتها . فالمفاجأة التي وقع الاسرائيليون فيها مع نشوب الحرب ، ثم الخسائر البشرية التي نجمت عن ذلك ، المتمثلة في الآف القتلى والجرحى ، أثارت سخطا لا مثيل له على النظام وقادته ، وأدت الى اشتداد حملات الطعن والانتقاد الموجهة الى نظام الحكم ، بزعمائه واحزابه ومؤسساته على اختلاف انواعها . وسرعان ما تبلورت حملات الانتقاد هذه على شكل حركات احتجاج منظمة ، يقال ان عددها زاد على ٣٠ حركة او مجموعة ، هدفها المعلن العمل على كشف « التقصير » الاسرائيلي الذي اسفرت عنه الحرب ومعاقبة المسؤولين عن ذلك . ولم يمر وقت طويل حتى وجدت الحكومة الاسرائيلية نفسها تشكل لجنة للتحقيق في سير الحرب وتحديد مسؤولية الاشخاص الذين اشرفوا عليها . وقد ادانت لجنة التحقيق هذه (لجنة أغرانات) ، كما هو معروف ، في تقريرها الاولي الذي نشرته في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، المخابرات العسكرية الاسرائيلية بالتقصير وحملتها المسؤولية الاولى لما اصاب اسرائيل من خسائر ، مما ادى الى اقالة رئيس شعبة المخابرات وعدد من كبار ضباطه . ولكن حملة الغضب التي اجتاحت اسرائيل لم تكتف بأكباش الفداء هذه ، اذ استمرت حملات الاحتجاج الداعية الى الكشف عن كبار المسؤولين عما لحق باسرائيل اثناء الحرب « ومعاقبتهم » ، بينما استمرت المظاهرات المعادية للحكومة ، وخاصة رئيستها غولدا مئير ووزير الدفاع موشي دايان ، الى ان اضطر دايان الى تقديم استقالته وتبعته مئير ، فاستقالت الحكومة بأسرها . وكان من الواضح ، مع استقالة الحكومة ، ان الاشخاص الذين تزعموا اسرائيل حتى ذلك الوقت ، وخاصة مئير ، قد وصلوا الى نهاية المطاف ويتوجب عليهم ، على الاقل ، اعتزال الحياة السياسية . وعلى الاثر اجتمعت اللجنة المركزية لحزب العمل الحاكم في اسرائيل لاختيار خلف لمئير كرئيس للحكومة ، ووقع الاختيار على

ينسحق رابين ، الذي فاز على منافسه شمعون بيريس باكثريه ضئيلة ، فقام بتشكيل الحكومه الجديدة وعين بيريس وزيرا للدفاع .

مع تشكيل حكومة رابين ، بدات اوضاع نظام الحكم في اسرائيل تعود الى حالتها الطبيعية السابقة تدريجيا ، حتى وصلت اليوم — بعد مرور سنتين على الحرب — الى حالة تكاد لا تختلف كثيرا عن تلك التي كانت قائمة قبل الحرب ، بحيث يبدو كانه لم يكن للحرب ، تقريبا ، اي تاثير في هذه الناحية على المدى البعيد .

كانت النتيجة الاولى التي ترتبت على تشكيل حكومة رابين « تبخر » كل حركات الاحتجاج التي قامت في اسرائيل بعد الحرب واختفائها من على مسرح الحياة السياسية هناك ، وبالتالي زوال اية امكانية لاحداث تغيير سياسي داخلي في اسرائيل او بروز قوى جديدة قد تعمل على تغيير السياسة الاسرائيلية . ويبدو ان النجاح المفاجيء ، الذي اعتقدت هذه القوى انها حققته مع سقوط حكومة مئير ، وذلك قبل ان تتمكن من بلورة مواقف ايجابية خاصة بها تدفعها الى الاستمرار في العمل السياسي ، كان السبب في اندثارها(١) . ولهذا لم يبق أمام رابين ، عندما اتجه الى تشكيل حكومته ، الا مواجهة المناورات الحزبية التقليدية ، خاصة بعد ان حاول عدد من الاحزاب والتكتلات السياسية ، وخاصة الحزب الديني القومي (مفدال) ، استغلال ما اعتقده ضعفا في موقف حزب العمل وموقف مرشحه لرئاسة الحكومة وفرض شروط قاسية للدخول في الائتلاف الحكومي . غير انه لم يمر الا وقت قصير حتى تمكن حزب العمل من تذليل هذه العقبات وتاليف حكومة جديدة برئاسة رابين ، حظيت باكثرية ٦١ صوتا (من بين ١٢٠) في الكنيست ، ودون اشراك الحزب الديني القومي ، الذي اضطر في نهاية الامر الى دخول الحكومة بعد بضعة اشهر من تشكيلها، وفق الشروط السابقة التي وضعها حزب العمل . ولا تزال حكومة رابين هذه تحكم اسرائيل منذ تشكيلها ، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤ . وحتى اليوم ، رغم استقالة شولاميت الوني واهرون ياريف منها .

تعرضت حكومة رابين ، مع تشكيلها ، لحملات عنيفة من قبل كتلة ليكود اليمينية ، باشتراك الحزب الديني القومي ، بهدف اسقاطها او حمل حزب العمل على الموافقة لاستبدالها بحكومة تكتل وطني ، كتلك التي كانت قائمة في اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ وحتى منتصف سنة ١٩٧٠ عندما سقطت اثر الخلاف داخلها حول مشروع روجرز ، وزير خارجية الولايات المتحدة وقتها ، ولكن كل هذه الحملات باءت بالفشل . وفي الوقت نفسه تعرضت الحكومة ايضا لحملات انتقاد « شعبية » واسعة ، بسبب عدم ثقة رئيسها وكبار وزرائه بأنفسهم ، وترددهم وعدم مقدرتهم — هكذا قيل — على الحسم في المشاكل التي تواجه اسرائيل . وبقيت هذه الحملة تتفاعل داخليا حتى شهر اذار (مارس) من هذه السنة ، عندما افشلت حكومة رابين مهمة كيسنجر ، فكسبت بذلك عالمها على صعيد الشارع الاسرائيلي . وخلال هذه الفترة طرات ايضا تغييرات طفيفة على الدفع الحزبي في اسرائيل منها ، مثلا ، اقامة حزب ياعد ، ولكن هذه التغييرات لم تسفر عن تاثير يذكر على ميزان القوى الحزبية الذي يسيطر في نهاية الامر على النظام الاسرائيلي .

كانت هذه ، اذن ، هي التغييرات الظاهرية التي طرات على اوضاع نظام الحكم في اسرائيل بعد تشرين ، التي لم تختلف جذريا عن الوضع الذي كان قائما قبل الحرب ، بحيث يمكننا القول ان الحرب — من هذه الناحية — لم تحدث اي تغيير(٢) . ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ، اذ لم يمر سوى بضعة اشهر على تأسيس حكومة رابين حتى

كانت الاحزاب الاسرائيلية الكبرى تتآمر فيما بينها لبسط نفوذها وتوسيع سيطرتها على الحياه العامة في اسرائيل ، ولدرجة حاولت معها اقرار قوانين تستطيع بموجبها تامين تمويلها في المستقبل وتسديد ديونها السابقة من خزينة الدولة ، بعد ان كانت قد اقرت في الماضي قوانين تكفل تأمين تسديد نفقات حملاتها الانتخابية من الجهة ذاتها ، الا ان هذه المحاولة منيت بالفشل نظرا للمعارضة الواسعة التي تصدت لها .

ان حرب تشرين التي لم تحدث اي تغيير في « قشور » نظام الحكم الاسرائيلي ، كما اوضحنا ، لم تحدث ايضا اي تغيير في جوهره . فرغم الديموقراطية التي ينسبها الاسرائيليون لنظام حكمهم ، كان هناك دائما تذمر وشكاو من ان القرارات الحاسمة في تاريخ اسرائيل تصنع من قبل مجموعة صغيرة من الاشخاص ، واحيانا من قبل شخص واحد . فخلال حكم بن ــ غوريون ، مثلا ، اي حتى سنة ١٩٦٣ ، كانت القرارات الحاسمة تتخذ من قبله ، بعد استشارة بعض المقربين اليه ــ احيانا . وخلال حكم اشكول (١٩٦٣ ــ ١٩٦٨) توسعت هذه الدائرة قليلا لتضم بعض قدامى رجال مباي . اما خلال حكم مئير (١٩٦٨ ــ ١٩٧٣) فقد تقلصت هذه الدائرة كثيرا وانحصرت في نهاية الامر ، بعد عملية تنظيف لـ « مطبخ » مئير المشهور حيث كانت تجري المشاورات السياسية ، بثلاثة اشخاص ، هم مئير نفسها ووزير الدفاع موشي دايان وصديق مئير « ومستشارها » ، الوزير بلا حقيبة يسرائيل غليلي . وقد تعرضت عملية تركيز السلطة هذه في ايدي قلة من الوزراء الى انتقادات شديدة ، وجوبهت احيانا بمعارضة من داخل الحكومة ، بينما اعتبرها البعض السبب الرئيسي في الجمود السياسي وقصر النظر الذي سيطر على المواقف السياسية الاسرائيلية منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وحتى حرب تشرين ١٩٧٣ ، وبالتالي عاملا مهما من عوامل التقصير الاسرائيلي في تشرين . ومع سقوط حكومة مئير توقع البعض ان تبادر الحكومة الجديدة الى الافادة من التجارب السابقة والعمل على تلافي الاخطاء التي وقعت فيها، وذلك بتوسيع قاعدة صانعي القرارات في السياسة الاسرائيلية وتعميق « الممارسة الديموقراطية » . غير ان ما حدث فعلا كان عكس ذلك تماما . ويتضح الان ان رابين وصحبه قضوا الفترة التي اتهموا فيها بالتردد وعدم القدرة على اتخاذ القرارات في تقوية نفوذهم ودعم سيطرتهم ، بحيث بدا واضحا ، بعد نحو سنة على تشكيل حكومة رابين ، ان هناك ثلاثة وزراء فقط يسيطرون على مقاليد الحكم في اسرائيل ، هم رئيس الحكومة يتسحاق رابين ووزير الدفاع شمعون بيريس ووزير الخارجية يغئال الون . وهؤلاء الثلاثة يمثلون الكتل الثلاث التي يتألف منها حزب العمل الاسرائيلي : فرابين محسوب على كتلة مباي ، رغم انه ليس من « صلب » الحزب ، وبيريس ينتمي الى كتلة رافي ، اما الون فهو احد زعماء كتلة احدوت هعفوداه . وبعبارة اخرى يمكننا القول ان حرب تشرين قد اسفرت ، على صعيد نظام الحكم الاسرائيلي ، عن استبدال الثلاثي مئير ــ دايان ــ غليلي بثلاثي اخر : رابين ــ بيريس ــ الون .

البنغوريونية تطل برأسها

ان الثلاثي رابين ــ بيريس ــ الون الذي يبدو انه يحكم اسرائيل ويبت في مواقفها السياسية والعسكرية ، تاركا الشؤون الاقتصادية لوزير المالية رابينوفيتش(٣)، تلميذ بنحاس سابير « الاسطوري » الذي توفي مؤخرا ، لا يتقاسم الصلاحيات ــ على ما يظهر ــ بالتساوي بين افراده . ويلاحظ من مراقبة مجمل العلاقات بين هذا الثلاثي انه في حين يحافظ رابين على « الثلث » الخاص به ، يخف تاثير الون تدريجيا بينما ترتفع اسهم بيريس ويقوى نفوذه وتزداد شعبيته ــ على حساب معظم الزعماء

الاسرائيليين الاخرين . وبالنسبة لوزير الخارجية الون ليس في هذا الوضع ، على اي حال ، اي جديد . فوزراء خارجية اسرائيل السابقين ايضا ، موشي شاريت وغولده مئير (التي كانت تشكو من تدخل شمعون بيريس وصحبه في الشؤون الخارجية اثناء عملها كوزيرة للخارجية) وأبا ايبن ، لم يتمتعوا بنفوذ يذكر في التأثير على سياسة اسرائيل الخارجية . ويبدو ان اتجاه معظم اولئك الوزراء الى « الاعتدال » في سياستهم ، في وقت كان التطرف فيه هو المسيطر على مواقف اسرائيل بينما يسود التوتر المنطقة بأسرها ، لم يكن في صالحهم . وعكس ذلك ينطبق ، عامة ، على وزراء الدفاع الاسرائيليين الذين تمتعوا عادة بنفوذ كبير في السياسة الاسرائيلية ، بما في ذلك الشؤون الخارجية ، وذلك بحكم مسؤولياتهم الامنية المهمة بالنسبة لاسرائيل — وهذا هو الوضع بالنسبة لوزير الدفاع بيريس ايضا ، الذي يبدو انه يتجه تدريجيا ليحتل ما يمكن ان نسميه مكانة « الرجل القوي » في النظام الاسرائيلي عمليا ، و « فيلسوفه » نظريا . ويظهر ، استنادا الى الاوضاع الحزبية والسياسية الداخلية في اسرائيل ، ان بيريس سيستمر في المحافظة على مكانته هذه لفترة طويلة ، هذا ان لم يصل — ان عاجلا او آجلا — الى منصب رئيس الحكومة . ومن هنا يبدو لنا انه من الاهمية بمكان الاطلاع على آراء بيريس ومساعديه ومواقفهم والحلول التي يطرحونها للمشاكل الاستراتيجية التي تواجه اسرائيل ، ان كانت تلك التي نجمت عن حرب تشرين او المتغيرات الدولية عامة ، بما في ذلك حاولهم المرحلية للمشاكل الانية وتصورهم لكيفية قيادة اسرائيل وايصالها الى ما يسمونه « شاطىء الامان » .

وتجدر الاشارة هنا ، قبل التطرق الى النواحي التي ذكرناها ، ان بيريس يعتبر واحدا من مجموعة — نخص بالذكر منها موشي دايان وزير الدفاع السابق ، وآشر بن — ناتان سفير اسرائيل في فرنسا حاليا ، وتيدي كوليك رئيس بلدية القدس — اطلق عليها في حينه اسم « شباب بن — غوريون » . ويقال — وهناك اكثر من دليل يؤيد صحة هذا القول — ان بن — غوريون توصل في بداية الخمسينات ، بعد ان انتهى من عملية اقامة اسرائيل التي ربحت حرب ١٩٤٨ وحملت الدول العربية المجاورة على توقيع اتفاقيات هدنة معها ثم دخلت الامم المتحدة بعد ان اعترف بها عدد لا بأس به من دول العالم ، وصل الى نتيجة مفادها ان جيل المؤسسين الصهيونيين من ابناء الهجرتين الثانية والثالثة ، الذين قدموا الى فلسطين من روسيا القيصرية وبولونيا خلال الربع الاول من هذا القرن ، غير قادر على قيادة اسرائيل المستقبل — خاصة بعد ان يتوفى بن — غوريون ... — او الاستمرار في تنفيذ المشروع الصهيوني على الوجه الاكمل ، نظرا لضيق أفقهم بسبب العقد المهجرية اليهودية التي كانت تتحكم بهم . ولهذا قرر « العجوز » الاتجاه الى ابناء جيل الصابرا الذي نشأ في فلسطين ، في ظل سياسة الوطن القومي و« اليشوف الجديد » ، وراح يختار من اعتبرهم النجباء من بينهم ويحيط نفسه بهم ، أو يوصلهم الى مراكز حساسة في الجهاز الحاكم ، على أمل تدريبهم وتهيئتهم لتسلم مقاليد الحكم في المستقبل . وقد اثار عمل بن — غوريون هذا في حينه غضب قدامى زعماء مباى ، الذين ابدوا معارضة شديدة ، ونجمت عنه مضاعفات عديدة كان بعضها السبب في « اعتزال » بن — غوريون الحكم سنة ١٩٥٣ (ثم عاد اليه في مطلع سنة ١٩٥٥) . ولكن بن — غوريون ، قبل ان « يعتزل » الحكم بيوم واحد ، قام بتعيين دايان رئيسا للاركان وبيريس مديرا عاما لوزارة الدفاع . ومنذ ذلك الوقت عمل بيريس بصحبة بن — غوريون فترة طويلة ، وخاض معه معارك عديدة نذكر من بينها العمليات الانتقامية الاسرائيلية ضد الدول العربية في منتصف الخمسينات ، غزوة سيناء سنة ١٩٥٦ ثم توثيق العلاقات مع فرنسا ، رغم فشل هذه

الغزوة ، وتأمين تزويد اسرائيل بالاسلحة الفرنسية الحديثة على اختلاف انواعهـا ، فساهم بذلك مساهمة كبيرة في انتصار اسرائيل سنة ١٩٦٧ ، وكذلك ادخال مفاعلات ذرية الى اسرائيل . وقد ايد بيريس بن ــ غوريون ، دون تردد ، في معظم مواقفه ، وعندما انشق الاخير عن مباي سنة ١٩٦٥ واقام قائمة عمال اسرائيل (رافي) ، التي اشتركت يومها في الانتخابات كقائمة مستقلة ، معارضة لمباي وغيره ، كان بيريس من اوائل من تبعوه في صحراء المعارضة ، ولم يعد الى الحكم الا بعد حرب ١٩٦٧ ، في اطار حكومة التكتل الوطني وبعد جو المصالحة الذي ساد اسرائيل وقتها . ان مشروع « شباب بن ــ غوريون » ، على اي حال ، لم يحظ بنجاح كبير ، لاسباب لا مجـال لذكرها هنا ، ولكن واحدا من اولئك « الشباب » يشغل الان اكبر المناصب العسكرية (والسياسية) ، وفي فترة حرجة بالنسبة للاسرائيليين ، ويفترض ان لا يخيب آمـال معلمه اولا ، وان يطبق الطرق البنغوريونية لحل المشاكل التي تجابهها اسرائيل ثانيا . فما هي ، اذن ، خطط تلميذ بن ــ غوريون و « خليفته » ؟

« الغذاء والماء والطاقة والسلاح »

على عكس العديد من الاسرائيليين ، الذين يعتقدون ان اسرائيل تمر في ازمة منـذ حرب تشرين ، ولهذا يشعرون بالقلق نتيجة لما وصلوا اليه ، يرى بيريس « ان الازمة يمكن ان تكون ايضا مصدر قوة للشعب . انها تجلب معها روحا مطهرة . ثمة شوائب وظلم في مجتمعنا،وهذه الفترة مناسبة جدا للاصلاح الداخلي في اسرائيل.هذه مناسبة جيدة للغاية للعمل لاجل اولئك الشباب الذين لم يحصلوا على ثقافة،ولاجل الذين ظلمتهم الطبيعة او الادارة ، لاعادة توزيع العبء وخلق حياة اقتصادية [سليمة] »(٤).

وعلى عكس العديد من الاسرائيليين ايضا ، لا « يخاف » بيريس من القوة العربية المتصاعدة ، ولديه اسبابه الخاصة به : « ان الغنى العربي يبقى خـارجيا . واذا لم يصل هذا الغنى الى المدارس والمؤسسات الاجتماعية ومستوى حياة الفرد ــ فمـن الممكن ، طبعا ، شراء سلاح سوفييتي ... ولكن مع غنى كهذا لا تخلق شيئا ... ان اساس فشل [العالم العربي] داخلي . الشعب غني ــ والافراد فقراء . ان الزعماء يبذرون ملايين من الدولارات خلال ليلة واحدة ، بينما هناك ملايين من الاشخاص ليس لديهم ما يأكلون ... لا يمكن شراء جنود بالمال . يمكن شراء التقنية بالمال ، ولكـن لا يمكن شراء الدوافع . في سنة ١٩٤٨ كان في مصر ١٨ مليون نسمة واليوم ... هناك ٣٦ مليونا ... فهل حقا تضاعفت قوة مصر بالنسبة لنا ؟ ان اسرائيل ، بحسب رأيي، تنظيم لا مثيل له من الناحية العسكرية ، حتى اذا اخذنا بالاعتبـار كـل « المشاكل » [الاقواس في الاصل] التي حدثت يوم الغفران [حرب تشريـن] . ان الجيـش الاسرائيلي ، ليس فقط من الناحيتين التنظيمية والنفسية وانما من الناحية الثقافيـة ايضا ، تنظيم غير اعتيادي . انني مقتنع انه اذا لم نضعف [موقفنا] بأيدينا ، فـان اسرائيل ستستطيع الصمود دون نهاية تقريبا ، لان القوة العربية خارجية والقـوة الاسرائيلية داخلية . واذا لم يوظف العرب اموالهم الطائلـة في تحسين اوضاعهـم الاجتماعية ، فلن يكون لديهم ابدا جيش حقيقي ، جيش ذو قيمة . وكل ما يملكه العرب لا يكفي لتحسين اوضاعهم الاجتماعية ، لانهم مضطرون للبدء من نقطة انحدار مخيفة. اذا حفظت ٥٠ مليار دولار في بنك ، لديك مالا كثيرا ودولارات كثيرة ، ولكن قلة مـن الرجال »(٥).

ان طريقة التفكير هذه بنغوريونية تقليدية ، وكثيرا ما استند بن ــ غوريون اليهـا عندما وضع خططه لمجابهة العرب ، تلك الخطط التي نجحت في معظم الاحوال . ولكن

من الخطأ الاعتقاد ان زعماء النظام الاسرائيلي الحاليين يقفون عند هذا الحد ليدفنوا رؤوسهم في الرمال ويتغاضوا عما يحدث حولهم ، بل على العكس من ذلك ، يبدو ان هذه الاراء لا تعدو كونها مجرد خلفية بعيدة ، قد لا يكون من المناسب الاعتماد عليها كليا . ولا شك ان مخططي السياسة الاسرائيلية تعلموا عددا لا بأس به من الدروس نتيجة لحرب تشرين ، خاصة بعد ان وجدت اسرائيل نفسها في وضع عزلة تامة تقريبا على الصعيد الدولي ، مما ادى الى ازدياد تعلقها بالولايات المتحدة ، وبالتالي احتمال توجيه ضغوط أكبر اليها قد تحملها على اتخاذ مواقف لا ترضى عنها ، ثم اضطرارها الى تخصيص جزء اكبر من قواها البشرية والمادية لضمان أمنها في الاحوال العادية والاستعداد للحروب التي قد تنشب في المستقبل . « ان احدى الاستنتاجات بعيدة المدى المترتبة على الوضع الحالي تقضي بتقوية عدم ــ تعلق اسرائيل ، بمفاهيمه المختلفة ... ان اسرائيل تستطيع الوصول الى الاستقلال في اربعة مجالات : الماء ــ بواسطة تحلية مياه البحر ، الطاقة ــ بواسطة مفاعلات ذرية ، الغذاء ــ بواسطة استعمال الطاقة والمياه لري مناطق مقفرة ، وبانتاج سلاحنا ذاتيا . اننا ننتج اليوم ٣٠٪ من سلاحنا ، وربما نستطيع الوصول الى ٤٠٪ او حتى ٥٠٪ . وهذا شيء مهم للغاية »(٦).

عامل الزمن

ان مثل هذا المخطط ، الذي يفترض ان يدعم صمود اسرائيل وقدرتها على الوقوف ليس امام اعدائها فقط وانما في وجه اصدقائها ايضا ، اذا قرروا توجيه ضغوط اليها او حتى التخلي عنها ، غير قابل للتنفيذ خلال فترة قصيرة . ولهذا فان اسرائيل بحاجة الى الوقت لتنفيذه . ولا يخفي الزعماء الاسرائيليون حاجتهم الى الوقت لتنفيذ خططهم، ويتحدثون عن ذلك صراحة . وبينما يعتقد رابين ان فترة السنوات السبع المقبلة حرجة بالنسبة لاسرائيل(٧) ، نرى أن بيريس يتحدث عن عشر سنوات : « انني ارى امامنا ممرا طويلا للغاية من المجابهة السياسية ، وربما ليس السياسية فقط ، سيستمر على الاقل ١٠ سنوات . انني لا اتوقع حادثا معينا خلال هذه السنوات العشر ، قد يحرر اسرائيل من ضائقتها السياسية ، الاقتصادية او العسكرية . ولكن الشعوب الكبيرة تولد ، في نهاية الامر ، وقت الضيق »(٨). و « اسرائيل بحاجة الى الوقت لكي تجدد الهجرة وتستوطن البلد وتطور الزراعة وتنمي الصناعة وتصقل المجتمع »(٩).

ويدرك حكام اسرائيل بالطبع ان عامل الزمن ليس وقفا عليهم وحدهم ، اذ يمكن للاخرين ايضا ان يستغلوه ، بحيث قد تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ، ولهذا يعلنون عن استعدادهم لعقد السلام مع الدول العربية .ولكنهم يدركون في الوقت نفسه ان السلام الكامل مع الدول العربية ، بالشكل الذي يريدونه ، غير ممكن لان الولايات المتحدة « اكدت » لهم ان الدول العربية غير مستعدة في الظروف الراهنة للسلام ، وانهم « اقتنعوا » بهذا الرأي(١٠)، بحيث لم تبق امامهم الا طريق التسويات الجزئية .

وفي اتجاههم للسير على طريق التسويات الجزئية يركز زعماء اسرائيل على مصر اولا ، لان « العالم العربي لم يثبت حتى الان ــ هكذا يقول رابين ــ انه قادر على السير خطوة نحو التسوية مع اسرائيل اذا لم تقده مصر . لا اذكر حادثا مختلفا عن ذلك خلال سنوات الدولة الستة والعشرون . ولكن اذا اتضح غدا ان هناك امكانية عملية لاجراء محادثات مع الاردن ، او حتى مع لبنان ، فينبغي علينا التمييز بين الفرضيات النظرية والمواقف الواقعية والتفتيش عن الامكانيات العملية »(١١).ولكن عند

صياغة المواقف الاسرائيلية العملية تجاه مصر ، يترك رابين مجال الحديث لزميله بيريس ، الذي يعتقد ان هناك اتجاهات مختلفة ، واحيانا متناقضة ، في السياسة المصرية تجاه اسرائيل . ويتضح من تصريحات بيريس ان السياسة المصرية نحو اسرائيل ، بزعامة السادات ، تتجه — بحسب رأيه — الى تحقيق ثلاثة اهداف : اولها محاولة عزل اسرائيل وحمل الولايات المتحدة على تقليل الدعم لها من جهة وجذبها نحو العرب من جهة اخرى ، ثانيها محاولة الاحتفاظ بزعامة مصر في العالم العربي وثالثها مجابهة « الفقر المصري » ومحاولة حل مشاكل البلد الاجتماعية والاقتصادية(١٢). وبما أن هذه الاهداف تتناقض مع بعضها البعض احيانا خاصة ، مثلا ، عندما يتعارض موقف مصر الساعي الى الاحتفاظ بزعامة العالم العربي مع حاجتها للمساعدات الاقتصادية منه او من دول اخرى ، على اسرائيل ان تكون متيقظة للتحركات المصرية ، فتعمل على تشجيع الاتجاهات الايجابية وكبح السلبية ، كأن تقدم على سبيل المثال التنازلات لمصر عندما يكون الهدف منها تشجيعها على حل مشاكلها الداخلية ، بينما تعارض اتجاهاتها الاخرى ، خاصة «الحربية» او «العربية» منها . وبلغة اخرى ، يجب « مساعدة » مصر — والعرب ايضا — ومن خلال المحافظة على القوة العسكرية الاسرائيلية لوقت الضيق ، وخوفا من ان يحدث ما لا تحمد عقباه — تشرين اخرى ، مثلا — على الانتقال من مرحلة « الاستعباد الذاتي الى الخلاص الذاتي » . وهذه المرحلة قد تستغرق فترة طويلة : ثمانية ، عشرة او خمسة عشر عاما ، التي يفترض ان تقوى اسرائيل خلالها وتصل الى وضع يؤمن لها استمرار وجودها » . وفي مكان ما ستلتقي هذه التطورات العميقة ، لدينا ولدى العرب ، في نقطة تكون لقاء لا صراعا »(١٣).

مشكلة « الهوية الفلسطينية »

تبقى بالطبع القضية الفلسطينية . وهنا لا تزال حكومة اسرائيل الحالية متمسكة بالمواقف التي اقرتها الحكومة السابقة . ففي اوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، اي بعد مرور نحو شهرين على اندلاع حرب تشرين ، نشر حزب العمل الحاكم وثيقة اطلق عليها اسم المبادىء الاربعة عشر ، التي جاءت بمثابة برنامج الحزب لخوض الانتخابات للكنيست الثامن في ١٩٧٣/١٢/٣١ . وجاء في البند ١٠ من الوثيقة المقترحة ان اسرائيل ستسعى الى اتفاق سلام مع الاردن على اساس وجود دولتين مستقلتين بين الصحراء والبحر : « اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة » ، ودولة عربية الى الشرق منها . و « في الدولة الاردنية — الفلسطينية المجاورة ، يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والاردنيين ان تعبر عن نفسها » ، اي — بشكل اوضح — ما معناه حل القضية الفلسطينية من خلال الاتفاق مع الاردن . ولكن لم يمر اكثر من نصف سنة على اقرار هذا البرنامج حتى وجدت حكومة رابين الجديدة نفسها مضطرة ، بعد نحو شهر ونصف الشهر من تشكيلها ، لعقد جلسة خاصة (في ٢١/ ١٩٧٤/٧) لبحث القضية الفلسطينية ، نظرا للضجة التي ثارت حول هذا الموضوع في اسرائيل وقتها . ورغم الخلافات في وجهات النظر داخل الحكومة بشأن الموقف من الفلسطينيين وحل قضيتهم(١٤)، عادت اكثرية الوزراء وتبنت الموقف الذي عرضته الحكومة عندما طلبت منحها الثقة في الكنيست يوم ١٩٧٤/٦/٣ ، وقررت ما يلي : « ستستمر اسرائيل في السعي الى اتفاقيات سلام مع الدول العربية ضمن حدود قابلة للدفاع عنها ، يتم الوصول اليها من خلال مفاوضات دون شروط مسبقة . وستسعى الحكومة الى اتفاق سلام مع الاردن . ويبنى السلام على وجود دولتين مستقلتين فقط ، اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ودولة عربية اردنية —

فلسطينية ، الى الشرق من اسرائيل ، ضمن حدود ستعين في مفاوضات بين اسرائيل والاردن . وفي هذه الدولة ستجد الهوية الذاتية للاردنيين والفلسطينيين تعبيرا عن ذاتها ، من خلال سلام وحسن جوار مع اسرائيل ... ولن تفاوض حكومة اسرائيل منظمات ارهاب هدفها تدمير دولة اسرائيل »(١٥).

ان الموقف الرسمي الاسرائيلي هذا من الفلسطينيين لا يحظى ، نظريا على الاقل ، بموافقة كل مراكز القوى في اسرائيل ، فهناك اكثر من وزير او شخصية ذات نفوذ في الائتلاف الحكومي او المعارضة ، عبروا عن معارضتهم له وطالبوا باتخاذ مواقف اكثر مرونة . كذلك يبدو ان آراء الثلاثي رابين — بيريس — الون غير متجانسة تجاهه ، اذ بينما يصر الون على التعبير عن « اهتمامه » بمسألة « الهوية الفلسطينية » وأمله في ايجاد طريق لابرازها ، دون أن يوضح كيفية ذلك ، بعد ان دخل المشروع الذي يحمل اسمه طور النزاع ، يلاحظ ان الثنائي رابين — بيريس يصران على ابداء تصلبهما — ومبرراتهما العديدة لذلك . « ان الموضوع المركزي في النزاع الاسرائيلي — العربي (هكذا يقول رابين) هو شبكة العلاقات بين الدول العربية واسرائيل ... وليس القضية الفلسطينية ... ربما كان هذا قبل عشرين او ثلاثين سنة . ولكن الان ليس الامر كذلك . انني اعالج الان المشكلة الاسرائيلية — العربية برمتها ولهذا يبدو لي الموضوع الفلسطيني كثانوي في مجمل علاقات اسرائيل والدول العربية »(١٦). ثم ان دولة فلسطينية في الضفة الغربية « تضم نحو ٢٠٪ من الفلسطينيين لن تستطيع حل المشكلة الفلسطينية ، وانما ستكون دولة مضطرة بطبيعتها الى الاستمرار في الصراع ضد اسرائيل اولا وضد الاردن بعد ذلك » . كذلك فان مثل هذه الدولة لن تحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان او قطاع غزة ، مثلا ، الذين لن يستطيعوا تقرير مصيرهم في مساحة صغيرة كالضفة الغربية(١٧). أما شمعون بيريس فيضيف الى هذه المبررات « هالة » اخرى خاصة به : « ان الـ ١٢٠ عربي اولئك [يقصد الفدائيين الفلسطينيين] لا يمثلون بالضرورة منطقة يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ولا غزة . انهم يدعون ... تمثيل مناطق حيفا وتل — ابيب وغيرها . ان ادعاءهم لا يتركز بالضرورة على استرجاع الضفة الغربية وقطاع غزة ، رغم انه هناك من هو مستعد لان يبدأ من هنا . ان انظارهم تتجه نحو السهل الساحلي [الفلسطيني] والجليل والنقب . وبالاضافة الى ذلك : لو وصل شخص ما الى [قناعة] تقضي بأن نعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، لاكتشف بسرعة انه رغم الاعتراف بعرفات والاتفاق معه ، سيجابه في الغد مشكلة مع جبريل ومع حواتمة ومع حبش . ان الامر لا ينتهي مع عرفات ، انه فقط يبدأ عنده »(١٨).

أصيب الموقف الاسرائيلي هذا من الفلسطينيين بصدمة في اواخر السنة الماضية ، بعد ان اعترف مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط ، ثم الجمعية العمومية للامم المتحدة ، بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين . وأثارت هذه القرارات « زعل » اسرائيل على العرب عامة والاردن خاصة ، بينما اعلن اكثر من زعيم اسرائيلي « معتدل » عن خيبة أمله منها . ويبدو أن هذه القرارات اسفرت ايضا عن خلافات في مواقف اعضاء الثلاثي الحاكم في اسرائيل ، اذ بينما استمر الون في الاعلان عن « شغفه » وتمسكه « بالهوية الفلسطينية » ، اعرب رابين عن أمله اكثر من مرة بأن يعود الاردن الى تحمل مسؤولية القضية الفلسطينية ويتجه « بشجاعة » نحو اسرائيل لحلها ، في حين لوحظ ان بيريس راح يفكر بطرق اخرى . ومنذ مطلع هذا العام وحتى اليوم طرح بيريس مشروعين لحل القضية الفلسطينية ، اولهما خلق زعامة محلية في الضفة الغربية وثانيهما ، الذي يعتبر مكملا للاول ، اقامة اتحاد فيدرالي بين

اسرائيل وبين سكان الضفة الغربية وقطاع غزه ، من خلال تجاهل الاردن وغيره . ويبدو ان مشاريع بيريس ، على اي حال ، لا تحظى بتأييد كبير داخل اسرائيل ، اذ لم يلاحظ منذ طرحها وحتى اليوم ان جهة ذات تأثير في اسرائيل قد أيدتها او ابدت استحسانها لها ، رغم ان مشروع الاتحاد الفدرالي ينم ، من وجهة النظر الصهيونية النظرية على الاقل ، عن جرأة معينة في تجاهله « للخطر السكاني » العربي على الدولة الصهيونية ، الذي لا زالت ركب بعض قدامى الصهيونيين تصطك خوفا منه .

ان نظرة سريعة الى مجمل المواقف الاسرائيلية ، الرسمية والحزبية والشعبية ، من الحلول المطروحة للقضية الفلسطينية تظهر ان ما نجم عن حرب تشرين ، على هذا الصعيد ، كان ازدياد الحيرة والقلق والتخبط داخل اسرائيل ، والاتجاه نحو تجاهل القضية الفلسطينية او ، على الاقل ، وضعها في البراد حتى يتم تنظيم علاقات اسرائيل مع الدول العربية الاخرى .

بين النظريات والتطبيق

اذا كان النظام الاسرائيلي لا يزال مترددا في موقفه من القضية الفلسطينية ، فأن الامر يختلف بالنسبة للنواحي الاخرى التي يعتقد النظام انها حيوية بالنسبة لدعم قوة اسرائيل وضمان بقائها . ومنذ تشكيل حكومة رابين وحتى اليوم ، اي خلال الـ ١٥ شهرا الاخيرة وضعت معظم تلك النظريات موضع التطبيق . ولا يمكن بالطبع استنتاج كافة النتائج ، المترتبة على هذا الاتجاه خلال هذه الفترة القصيرة ، الا ان ما حدث خلالها يكفينا للاطلاع ، على الاقل ، على الدروس التي استخلصتها اسرائيل من حرب تشرين على اصعدة عديدة ، بما في ذلك شؤونها العسكرية والخارجية والداخلية ، وبالتالي يمكننا من تقييم تأثير الحرب ، حتى الان ، على اسرائيل .

لم تقتصر العبر التي تعلمتها اسرائيل من تشرين على جهة واحدة دون سواها ، اذ ان تأثير الصدمة التي نجمت عن الحرب وصل الى نواح عديدة ، ودفع الاسرائيليين الى اعادة النظر في أكثر من مشكلة من المشاكل التي تواجههم ، داخلية كانت ام خارجية . وكانت اولى النواحي التي خضعت لعملية اعادة النظر ، كما هو معروف ، الناحية العسكرية . ولم تكتف سلطات اسرائيل ، في هذا المجال ، بتعيين لجنة تحقيق مؤلفة من ٥ اعضاء للتحقيق في اسباب التقصير العسكري خلال الايام الاولى من الحرب ، بل اتجهت الى اجراء تحقيق واسع بواسطة اجهزة الجيش الادارية . وخلال هذه العملية طلب من الاف الضباط والجنود الذين اشتركوا في الحرب الادلاء بكل ما لديهم حول النواقص التي برزت اثناء الحرب والتعديلات التي يقترحونها لتحسين الوضع ، بينما طلب من كبار القادة والمخططين العسكريين تقديم ما لديهم من اقتراحات استراتيجية او تكتيكية في ضوء تجربتهم خلال الحرب وبعدها . وكانت حصيلة حملة التحقيق هذه الاف الصفحات من التقارير والاقتراحات ، التي صنفت ودرست بعناية ، وتم تنفيذ الملائم منها . ويلاحظ ان حصيلة هذه الدراسات كانت حملة من الاصلاحات والتغييرات مست معظم قطاعات الجيش . وكان اولى هذه الاصلاحات اعادة تنظيم جهاز المخابرات العسكرية ، واقامة شعبة مخابرات مستقلة خاصة بالطيران وشعبة اخرى للتخطيط الاستراتيجي ، ولوحظ في هذا الصدد كثرة الاعلانات في الصحف العبرية التي تقترح عملا مغريا لمن يتقنون اللغة العربية في اسرائيل وتطلب اليهم الكتابة الى صندوق بريد معين في هذه المدينة او تلك ، بينما راح البعض يطالب بتوسيع تدريس العربية في معاهد اسرائيل وجامعاتها . كذلك اعيد تنظيم شعبة التسليح ، بعد ان اتضح ان الاسلحة التي سلمت لجنود الاحتياط الذين خاضوا الحرب لم تكن سليمة

بالشكل المناسب . وتمت أيضا زيادة افراد الجيش الدائم بنحو ٥٠ ٪ ، بحيث يقدر عدده الان بنحو ١٢٠ ــ ١٣٠ الف جندي،وهو عدد تعتقد القيادة العسكرية الاسرائيلية انه قادر على صد أي هجوم مفاجيء قد يقوم به العرب . وفي الوقت نفسه ادخلت تغييرات على نسب القوى بين مختلف أسلحة الجيش الاخرى . وبعد أن اتضح ان سلاح الطيران الاسرائيلي لم يكن فعالا خلال الحرب بالشكل الذي توقعه القيادة الاسرائيليون ، ولدرجة دفعت « فيلسوف » قوة الطيران الضاربة الاسرائيلية الجنرال المتقاعد عيزر وايزمان الى ندب حظة « لأن الصاروخ لوى جناح الطائرة »(١٩) في تشرين من جهة ، وان المدفعية والدبابات العربية الحقت أضرارا كبيرة بالاسرائيليين خلال الحرب من جهة ثانية ، تقرر تقوية سلاحي المدفعية والدبابات الاسرائيليين وزيادة قواتهما بنسب تتراوح بين ٥٠ ــ ١٠٠ ٪ . وتم ذلك بعد أن حولت أعداد لا بأس بها من الجنود والضباط للعمل في المدفعية والدبابات ، وبعد الحصول على كميات وافرة من المدافع والدبابات من الولايات المتحدة خلال حرب تشرين وبعدها لقاء موافقة اسرائيل على فك ارتباط القوات مع مصر بعد الحرب مباشرة . والواضح ان مثل هذا التحول يضغط بشكل لا مثيل له على قوة اسرائيل البشرية ، ولهذا اعيد مسح هذه القوة واجبر الالاف من المعفيين من الخدمة العسكرية سابقا على العودة الى دائرة الخدمة ، بينما اقترح البعض ، من ناحية ثانية ، سن قانون يقضي بفرض الخدمة الاجبارية ، في كافة المجالات الممكنة ، على كل سكان اسرائيل من سن ١٥ ــ ٧٠ سنة(٢٠)، بعد تدريبهم واعدادهم لذلك . أما حصيلة هذا النشاط فكانت عودة الثقة بالنفس ، وربما الغطرسة ، لمعظم قادة اسرائيل العسكريين(٢١)، وبشكل يكاد يشبه ذاك الذي عهدناه قبل تشرين ، بينما يؤكد وزير الدفاع بيريس : « لدي شعور عميق ، من محادثات مع ضباط وجنود ، بأنه لو حاول العرب تكرار محاولة يوم الغفران ، لذاقوا طعما لم يعرفوه في حياتهم . هناك قرار شخصي بأن ما فعله العرب بنا يوم الغفران كان قاسيا ومهينا ومفاجئا لدرجة لا تسمح لنا أن نقع ضحية مرة اخرى لشيء كهذا . وليس هذا قرار شخص ما « من فوق » ــ انه الشعور العام في الصفوف . وهذا ليس جيشا مسلحا كما ينبغي فقط ، وانما تصميمه واضح أيضا »(٢٢) . وهذه اللهجة ليست غريبة . انها تذكرنا بلهجة دايان ووايزمان وشارون وغيرهم من الجنرالات الاسرائيليين ، قبل تشرين .

ومن الصعيد العسكري ، انتقل الاسرائيليون الى العمل على الصعيد الاقتصادي ، خاصة بعد أن كادت الحرب تدمر اقتصادهم نتيجة للخسائر المادية الباهظة التي تكبدوها خلالها . وبعد الحرب مباشرة ، حصلت اسرائيل على ما يزيد على مليار دولار من المساعدات الامريكية ، مما مكنها من تسيير شؤونها الاقتصادية لبضعة أشهر ، رغم الارتفاع الفاحش في الاسعار الذي طرأ خلالها وظهور بوادر تضخم مالي مخيفة . والواضح أن اسرائيل توقعت استمرار المساعدات الاقتصادية خلال هذه السنة أيضا ، وبشكل يمكنها من حل مشاكلها الاقتصادية الملحة ، الا ان الوضع الاقتصادي استمر ، رغم ذلك ، في تدهوره . وقد استغل النظام الاسرائيلي هذه الضائقة من جهة والمطالبة من الداخل باصلاح الاوضاع الاجتماعية من جهة اخرى ، لاعادة النظر في سياسته الاقتصادية . وفي هذا الاطار اتخذت حكومة اسرائيل عدة اجراءات صارمة ، فخفضت قيمة الليرة من قبل بضعة أشهر من ٤،٢٠ ليرة للدولار الى ٦ ليرات للدولار ، ثم اصدرت قرارا آخر سمحت بموجبه بتخفيض هذه القيمة بنسبة ٢ ٪ كل ٣٠ يوما ، وذلك ضمن خطة لتقوية الصادرات وتقليل الواردات ، وبالتالي ايقاف التدهور الاقتصادي على الاقل ، رغم ما يفرضه مثل هذا الاتجاه من

أعباء اضافية باهظة على سكان اسرائيل . كذلك تمكنت اسرائيل خلال هذه الفترة من عقد اتفاق تجاري مع السوق الاوروبية المشتركة وآخر مالي مع الولايات المتحدة، يفترض ان يساهما في حل بعض مشاكلها الاقتصادية على المدى البعيد — بينما لم يحرك العرب ساكنا ، لا قبل توقيع تلك الاتفاقيات ولا بعدها . وعلى صعيد النظام الاقتصادي الداخلي ، أقر الكنيست سلسلة من القوانين لاصلاح نظام الضرائب المباشرة ، التي تعتبر نسبها من أعلى الضرائب في العالم ، والغاء كثير من الامتيازات التي كانت تمنح لفئات عديدة من العاملين « من تحت الطاولة » ، وذلك في محاولة للافادة من النواحي الايجابية في « النظريات الاقتصادية السابيرية »(٢٣)، التي استطاع وزير المالية السابق بنحاس سابير بناء اسرائيل اقتصاديا بموجبها ، والتخلص من نواحيها السلبية . وقد شنت الفئات التي فقدت بعض امتيازاتها بسبب هذا الاصلاح حملات عنيفة على الحكومة ، على شكل اضرابات متتالية ، لحملها على التراجع عن موقفها — الا أن وزير المالية رابينوفيتش لا يزال صامدا . ولوحظ أيضا ان السلطات الاسرائيلية قامت بحملة واسعة لتطهير بعض الاجهزة الحكومية من العناد الذي انتشر فيها . وكان من نتائج هذه الحملة سقوط أكثر من رأس (كبير) ، من موظفي وزارة الدفاع او المتعاونين معهم من مقاولي مشتريات الاسلحة للجيش ، الذين اتهموا بالرشوة وقدموا الى المحاكم . ان هذه الاجراءات لم تحل بالطبع مشاكل اسرائيل الاقتصادية المزمنة ، التي لا تزال بحاجة الى مساعدات اقتصادية ضخمة من الخارج، ولكنها تشكل — على الاقل — خطوات لا بأس بها على الطريق الطويل والشاق للوصول الى الاستقلال الاقتصادي(٢٤).

ولم تتوان سلطات اسرائيل أيضا في العمل على تحقيق شعار « الغذاء والماء والطاقة والسلاح » . فعلى صعيد تأمين « الغذاء » ادخلت تغييرات على الزراعة الاسرائيلية ، التي وصلت الى مرحلة متقدمة من التطور ، بهدف التركيز على انتاج المواد الغذائية الاستهلاكية قبل غيرها ، ووضعت عدة خطط لزيادة المستوطنات الزراعية . ويلاحظ ان معظم هذه الخطط ستنفذ على حساب ما تبقى لدى العرب داخل اسرائيل من الاراضي الزراعية ، بعد أن كانت اسرائيل قد صادرت مساحات شاسعة من تلك الاراضي في الماضي ، وعلى حساب الاراضي الفلسطينية في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ (خاصة قطاع غزة) وكذلك — وهذا ما يلفت النظر — على حساب الاراضي المصرية . وتعمل سلطات اسرائيل ، في هذه الناحية ، على احياء مشروع تهويد الجليل لتوسيع المستوطنات الزراعية اليهودية القائمة هناك او لاقامة مستوطنات جديدة عليها . غير انه يبدو ان الامال الكبيرة ، في هذا المجال ، معلقة على استيطان ما مساحته نحو مليون دونم من الاراضي الخصبة الممتدة بين بئر السبع ، في المنطقة المحتلة سنة ١٩٤٨ ، وبين مشارف رفح ، في المنطقة المحتلة سنة ١٩٦٧ . وتضم هذه المنطقة مساحة لا بأس بها من الاراضي المصرية في شمال شرق سيناء ، القريبة من قطاع غزة . وكخطوة اولى على هذه الطريق اقامت اسرائيل في تلك المنطقة بعض المستوطنات الزراعية — العسكرية بهدف تطويقها وفصلها عن سيناء ، وباشرت مؤخرا في توطين مدينة يميت ، الواقعة في الاراضي المصرية ، جنوب قطاع غزه ، على شاطىء البحر المتوسط . وعلى صعيد تأمين « الماء » تم احياء مشاريع تحلية مياه البحر ، التي كانت قد جمدت في حينه ، واتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع الاسراف في تبذير الماء وتخزين كميات منه في جوف الارض .

وعلى صعيد « الطاقة » اقرت حكومة اسرائيل ، بعد أن أعلن ان القوات الاسرائيلية ستنسحب من حقول ابو رديس ، خطة شاملة للتنقيب عن النفط في كافة الاراضي التي

تسيطر عليها . كذلك وافقت الحكومة على اقامة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الذرة ، يفترض ان تكون جاهزة للعمل في منتصف الثمانينات . كذلك أعلن أن الجيش وبعض معاهد البحوث في اسرائيل يقومون بتجارب لاستغلال الطاقة الشمسية في انتاج الكهرباء على نطاق واسع ، وان تقدما ما قد أحرز في هذا المجال(٢٥). أما على صعيد « السلاح » ، فقد كشف النقاب خلال السنة الاخيرة عن ان اسرائيل حصلت على امتياز أكثر من اختراع اميركي لانتاج بعض انواع الاسلحة التي تحتاجها . وكان من أشهر هذه الاسلحة طائرة كفير المقاتلة ، التي تنتجها الصناعة الجوية الاسرائيلية حاليا ، وهي تركيب لمحرك طائرة الفانتوم الاميركية على هيكل الميراج الافرنسية ، التي كانت اسرائيل قد سرقت تصاميمها قبل مدة . وفي الوقت نفسه يناقش الاسرائيليون علنا مسألة انتاج اسلحة ذرية والاحتفاظ بها للرد على القوة العربيـــة المتعاظمة في المستقبل ، ومن ضمن اولئك بعض كبار المسؤولين الاسرائيليين .

تشرين بعد سنتين

ان نظرة سريعة الى مجمل اوضاع اسرائيل ، الداخليـــة والخارجية ، ومواقفها ومشاريعها للمستقبل ، بعد مرور سنتين على حرب تشرين ، لا تظهر ان الحرب اثرت على اسرائيل بالصورة الملموسة التي توقعها البعض ، بل لا يبدو أنها كانت كافية لحمل الاسرائيليين على ادخال تغييرات جوهرية على مواقفهم السابقـــة او حتى آرائهم . ويبدو ، مع بداية السنة الثالثة ، ان اسرائيل تنظر الى المستقبل بثقة تزيد على تلك التي ميزت مواقفها خلال السنتين الماضيتين على الاقل . واسباب ذلك عديدة .

نجم عن حرب تشرين ، مع وقوعها ، هزات عنيفة في اسرائيل ظهر كأنها ستطيح بالنظام من جذوره ، الا انه لم تمر الا بضعة أشهر حتى كان هذا النظام يستعيد توازنه ويستمر في طريقه ، ومع وجوه جديدة أقل غرورا من الوجوه السابقة . كذلك فجرت الحرب مشاكل عديدة ، اجتماعية واقتصادية ، على الصعيد الداخلي ، الا ان نظام الحكم الجديد سرعان ما اتجه الى حلها ، وربما كان هذا في مصلحة اسرائيل في النهاية، اذ ان طريق محاولة حل المشاكل التي ينتهجها حكام اسرائيل الجدد افضل ، على الاقل، من موقف الحكام السابقين الذين اعتادوا على تجاهل تلك المشاكل . كذلك ادت الحرب الى تضعضع اوضاع اسرائيل الدولية ، بعد قطع دول عديدة ـــ وخاصة في افريقيا ـــ علاقاتها معها بينما « فترت » هذه العلاقات مع عدد من الدول الاوروبية ، ولكن بعد مرور سنتين على الحرب استطاعت اسرائيل تأمين مصالحها في هذه الدول ، وذلك بالمحافظة على علاقاتها الاقتصادية مع بعض الدول الافريقيـــة ، وخاصة في النواحي التي تهمها ، بينما وقعت اتفاقا تجاريا مع السوق الاوروبية المشتركة . وخلاصة القول ان الحرب لم تسبب ، في هذه النواحي بالذات ، أضرارا كبيرة لاسرائيل .

غير أنه من الخطأ الاستنتاج ، من ناحية ثانية ، ان الحرب جاءت بمثابة « بركة » لاسرائيل ، اذ نجمت عنها مشاكل عديدة لا تزال تواجه الاسرائيليين ولا يبدو أنهـــم سيستطيعون حلها بسهولة ، على المدى القصير او البعيد ، أهمها ما يمكن ان نسميه الازمة الاستراتيجية المتمثلة في خوف الاسرائيليين من قوة العرب المتعاظمة والشكوك التي تتطرق الى قلوبهم لجهة قدرتهم على مجابهتها ، خاصة على المدى البعيد ، رغم محاولة أكثر من جهة اسرائيلية التغاضي عن هذه الناحية أو التقليل من أهميتها . كذلك هناك مشكلة أخرى ، ناجمة عـــن المشكلة الاولى التي أشرنا لهـــا ، وهي انخفاض المعنويات لدى فئات واسعة من الاسرائيليين وتطرق الشك الى قلوبهم بشأن مستقبل المشروع الصهيوني ، وقلقهم الدائم مما يخبئه لهم المستقبل . ويبدو لنا ان خلاصة ما

تبقى من حرب تشرين ، بعد سنتين من وقوعها ، ينحصر في هاتين المشكلتين . وان كانت الازمة الاستراتيجية الاسرائيلية لم تعط حتى الآن ثمارا تذكر بالنسبة للعرب ، فان ذلك لا يعود الى « طبيعة العدو » ومناوراته فقط ، وانما يعود ايضا الى « طبيعة العرب » وتشتتهم ومواقفهم المنفردة المتناقضة .

مرت اسرائيل ، خلال حرب تشرين وبعدها ، بأزمة خانقة استمرت فترة غير قصيرة كان سببها الهجوم العربي العسكري — السياسي المنسق ضدها واستمرار هذا التنسيق ، نسبيا ، فترة ما بعد انتهاء الحرب . والدافع لهذه الازمة هو الشعور الذي ساد لدى معظم الدوائر الاسرائيلية بأن اسرائيل وصلت في نهاية الامر الى المرحلة التي ينبغي عليها فيها مواجهة عالم عربي موحد ، تجاهها على الاقل . ولوحظ خلال هذه الفترة بروز انقسامات عديدة (واحيانا خطيرة) في الرأي والموقف بين العديد من مخططي السياسة الاسرائيلية وزعماء الاحزاب وبعض القادة ، بينما راح البعض يطالب نتيجة لذلك بادخال تغييرات ، تكاد تكون جوهرية ، على السياسة الاسرائيلية برمتها . ويمكننا القول ان تلك الحملة الداعية الى التغيير ، استنادا الى « نوعية » وتأثير الفئات التي بادرت اليها داخل النظام الاسرائيلي ، ما كانت لتمر دون ان يحصل العرب على نتيجة منها لو استمروا في ضغوطهم من خلال موقف موحد . ولكن يبدو ، من ناحية ثانية ، ان اسرائيل وأصدقاءها قاموا بحملة مضادة من الضغوط اسفرت عن « ارهاب » بعض العرب وحملتهم على التراجع ، سرا على الاقل ، عن بعض مواقفهم ، خاصة لجهة مطالبتهم بحل القضية الفلسطينية ، لقاء اغراءات ووعود قدمت لهم . وكانت النتيجة أن اقتصرت انجازات العرب السياسية ، بعد سنتين من تشرين ، على انسحاب اسرائيلي من ما تقل مساحته عن ٥ ٪ من مساحة الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ، ودون أن تظهر أية بادرة تدل على النية لحل أي من المشاكل الاساسية في الصراع العربي — الاسرائيلي ، وعلى رأسها مسألة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

لقد تمكنت اسرائيل من تحقيق هذا ، مع الاصرار على موقفها الحالي ، عندما استطاعت حمل بعض الدول العربية على السير على طريق التسويات الجزئية . وليس في هذا الموقف ، من جهة اسرائيل بالطبع ، اية غرابة ، اذ منذ استطاع الكيان الصهيوني في فلسطين تثبيت جذوره والاعلان عن نفسه كدولة سنة ١٩٤٨ ، استطاعت بعد الحرب التي نشبت اثر ذلك فرض اتفاقيات هدنة منفصلة على الدول العربية المجاورة ، واحدة بعد الاخرى ، لا يزال الاسرائيليون — دائما وابدا — يبذلون كل ما في وسعهم لتجزئة الصف العربي والتعامل مع كل دولة او جهة على حدة . وهذه الاتجاهات في السياسة الاسرائيلية مكشوفة الى درجة لا تخفى معها على اي عاقل او مراقب للصراع العربي — الاسرائيلي ، بل ان الاسرائيليين انفسهم يتحدثون عن ذلك صراحة ، والامثلة في هذا المضمار أكثر من أن تحصى . ولكن رغم ذلك تصر بعض الانظمة ، التي تتغير هويتها من حين لآخر ، حسب الظروف ، على الوقوع في الخطأ الكلاسيكي اياه وتتخذ موقفا منفردا خاصا بها ، سرعان ما ينعكس على الوضع العربي العام ويشله . وتاريخ الصراع العربي — الاسرائيلي ، خلال ربع القرن الاخير ، يظهر انه ما من دولة او نظام ، الا ووقعا في هذا الخطأ في مرحلة من المراحل . واذا أمعنا النظر في الوضع الراهن ، والركود العسكري والسياسي الذي يسيطر عليه ويضر بمصالح العرب ، نرى أن مسؤولية ذلك غير ناجمة عن مواقف اسرائيل وحلفائها ومناوراتهم فقط ، بل أن الدول العربية ، على اختلاف انظمتها واتجاهاتها ، تتحمل ايضا جزءا من المسؤولية . فالدول العربية الغنية ، مثلا ، لم تدفع مالا بما فيه الكفاية ،

يساعد دول المواجهة على تحمل اعباء الحرب الباهظة التكاليف ، او دعم اقتصادها ، فالحرب لم تؤثر على اقتصاد اسرائيل فقط بل اثرت أيضا على اقتصاد دول المواجهة . ومن الواضح ان هذه الدول لا تستطيع لوحدها تحمل نفقات اعادة تسليح جيوشها والاستعداد للحروب المقبلة . والدوائر المتزمتة في العالم العربي ، ان كانت انظمة او احزابا او هيئات او افرادا ، تلك الدوائر التي لم تتعلم شيئا ولم تنس شيئا ، مما حدث في الماضي من أخطاء فادحة ، تضر عمليا بالموقف العربي اكثر مما تفيده ، بطرحها مشاريع حلول خيالية تتجاهل المعطيات العربية والدولية، وباتباعها طريق الكلام الكبير والاعمال الصغيرة التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، ثم تقاعسها في تقديم العون لمن يخوض الحرب فعليا . كذلك تتحمل أطراف المواجهة الرئيسية مسؤوليتها عن هذا الوضع وذلك ، على الاقل ، بسبب عدم تعاونها مع بعضها بالطريقة المثلى او تنسيق مواقفها ونشاطها ، رغم ما يعود عليها من أضرار نتيجة لسياساتها هذه .

ان الملامح البارزة للوضع الراهن في المنطقة ، بعد مرور سنتين على تشرين ، محصورة في عودة النفوذ الاميركي الى المنطقة بشكل اقوى مما كان عليه حتى الآن ، وفي تقديم ضمانات ومساعدات اميركية طائلة لاسرائيل ، وبشكل لم يسبق له مثيل أيضا . أن حجم التراجع العربي ، منذ تشرين ، يزيد كثيرا عن حجم ضعف العرب وحجم التقدم الاميركي — الاسرائيلي أيضا يزيد كثيرا حجم القوة الاميركية — الاسرائيلية ، ولا بد من تصحيح هذا الوضع . ان الرأي القائل ان لاميركا نفوذا في اسرائيل وقدرة على التأثير في مواقفها صحيح ، وآخر مثال على ذلك نجاحها في تنفيذ اتفاقية فصل القوات الثاني في سيناء ، ولكن الراي القائل ان للعرب ايضا قدرة للتأثير على اميركا تفوق الضغوط التي يمارسونها حاليا صحيح أيضا . ولهذا يبدو ان مفتاح الحل يكمن في العودة الى التضامن العربي ، الذي كان قائما خلال تشرين وبعدها بفترة قصيرة ، والعمل مرحليا على تحقيق الاهداف التي يتفق عليها كل العرب — علنا على الاقل — وذلك باسترجاع الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ولا بد من التنويه هنا ايضا الى أن الوضع الذي نشأ في المنطقة، بعد توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء ، وما يتبعها من اتفاقيات و« تفاهم » اسرائيلي — اميركي — مصري يضع الجبهة الشرقية ، التي تملك اسلحة وعتادا وطاقة بشرية لا بأس بها ، أمام مسؤولياتها مرة أخرى . والواضح ان هذه المسؤوليات تعني تحريك هذه الجبهة وزيادة فعاليتها ، ان انضمت اليها دول أخرى او رفضت القيام بذلك ، فالتحركات الاسرائيلية المختلفة ، منذ الحرب وحتى اليوم ، لا تزال موجهة ضد هذه الجبهة أساسا ، بمركباتها الثلاثة . والواضح أيضا ان هذا الوضع يلقي مسؤوليات خاصة على عاتق الفلسطينيين ، اذ ان رأس الحربة في تلك التحركات موجه ضدهم .

---

١ — انظر مقالتي يسرائيل هرئيل في معاريف ، ١٩٧٤/١٠/١٨ وعمانوئيل بار — كدما في ملحق يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٧/٢٢ .

٢ — انظر ايضا مقابلة النائبة شولاميت الوني مع يديعوت احرونوت ، ١٩٧٤/١٢/١١ .

٣ — يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٥/٢ .

٤ — من مقابلة مع مجلة الجيش الاسرائيلي الاسبوعية ، بمحانيه ، ١٩٧٥/٤/٩ .

٥ — من مقابلة مع دافار ، ١٩٧٥/١/١٧ .

٦ — من مقابلة لشمعون بيريس مع بمحانيه ، ١٩٧٥/٤/٩ .

٧ — انظر مقابلته مع هآرتس ، ١٩٧٤/١٢/٣ .

٨ — مقابلة لبيريس مع مجلة بمحانيه ناحال ، ١٩٧٤/١١/١٥ .

٩ — من محاضرة لبيريس نشرتها بمحانيه ، ١٩٧٥/٥/٢٨ .

١٠ — من تصريحات لرابين في مقابلة مع حوتام ، ١٩٧٥/٧/٣٠ .

١١ — من مقابلة لرابين مع يديعوت احرونوت ، ١٩٧٤/٧/٢٦ .

١٢ — بمحانيه ، ١٩٧٥/٤/٩ .

١٣ — من تصريحات لبيريس مع مقابلتين مع بمحانيه ، ١٩٧٥/٤/٩ و ١٩٧٥/٥/٢٨ .

١٤ — راجع مقالتي يوسف حاريف ومتتياهو بيليد في معاريف ، ١٩٧٤/٧/٢٦ .

١٥ — كما اوردتها معاريف ، ١٩٧٤/٧/٢٢ .

١٦ — انظر الملاحظة (١١) اعلاه .

١٧ — من مقابلة لرابين مع معاريف ، ١٠/١٠/ ١٩٧٤ .

١٨ — من مقابلة لبيريس مع دافار ، ٨/٢٣/ ١٩٧٤ .

١٩ — للاطلاع على آراء وايزمان حول تأثير الصواريخ المضادة للطائرات على الطيران الاسرائيلي في حرب تشرين ، راجع كتابه « ليخا شمايم — ليخا آرتس » ، (« لك السماء — لك الارض ») ، تل ابيب ، اصدار مكتبة معاريف ، ١٩٧٥ ، ص ٢٩٩ — ٣٣٢ .

٢٠ — انظر نص دراسة بهذا الشأن نشرت في معاريف ، ١٩٧٥/٧/٢٧ .

٢١ — انظر ، للتفاصيل ، مقابلة رئيس الاركان مع بمحانيه ، ١٩٧٤/١٢/١١ ومقابلة قائد سلاح الطيران مع ملحق معاريف ، ٧/٢٧/ ١٩٧٥ ومقابلة مع قائد سلاح الدبابات مع بمحانيه ، ١٩٧٤/١٠/١٦ ومقابلة مع قائد سلاح المدفعية في ملحق معاريف ، ١٩٧٥/٧/١١ .

٢٢ — من مقابلة لبيريس مع بمحانيه ، ٤/٩/ ١٩٧٥ .

٢٣ — للاطلاع على طريقة العمل « السابيرية » ، انظر مقابلة سابير في ملحق دافار ، ١٥ و٢٣/ ١٩٧٥/٥ .

٢٤ — انظر ايضا مقابلة وزير المواصلات غاد يعقوبي مع ملحق دافار ، ١٩٧٥/٤/٢٥ ومقابلة وزير الصناعة والتجارة حاييم بار — ليف مع عل همشمار ، ١٩٧٥/٤/١٥ ، للاطلاع على بعض عيوب الاقتصاد الاسرائيلي وخطط تصحيحها .

٢٥ — انظر بمحانيه ، ١٩٧٥/٧/٢٣ ويديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٨/٢٤ .

صدر حديثا عن مركز الابحاث كتاب

ميزان القوى العربي — الاسرائيلي

١٩٧٤ — ١٩٧٥

الرائد الطيار حسين عويضة

سعر النسخة ٨ ل.ل. يضاف اليها اجور البريد الجوي .

اطلب نسختك من قسم التوزيع ، ص.ب ١٦٩١ — بيروت

يكتب الراوي : يمـــوت

محمود درويش

- ١ -

ليس لي وجـــهٌ على هـذا الزجـاجْ
ألشظايـا جســدي
وخريفي نائمٌ في البحرِ
والبحرُ زواج .
فلينم أصحابُ هذا الوقت في ساعاتهم
هذه الاجراس لا تأخذني اليومَ
إلى أي لقـاء أو وداع . .
هـذه الأجراسُ لا تعلن وقـتي
انَّ وقـتي من شـعاع

* * *

يكتبُ الراوي على الكورنيش
والمـوج الممزَّق :
ذهب المـوتُ الى البحر
وظلَّ البحر أزرق

- ٢ -

مُدنٌ تأتي وتمضي . هـذه زنزانتي
بـين حوار الضوء والظلّ
حمـاس وجـدار . .
ان وجهي واحـد . والموت واحـد .
مـدن تأتي . . وظـل يتمدد
مـدن تمضي . . وظل يتبدد
هـذه حريتي
بـين حوار الظلّ والضوء
نهـار وجـدار
ان وجهي واحـد . . والمـوت واحـد .

* * *

يكتب الراوي على السكين :
من هـذا النزيف
طـار عنقود حمـام
وعلى سطح الرغيف
وجـد العش ، ونـام

- ٣ -

ليس لي وجـه على مرآة هـذا الوقت
وجهي كبيوت الفقراء
« يشرب النسيان » من ذاكرة القمح
وحـلم الانبياء .
مـدن تأتي وتمضي . ساعة الحائط للعرض
وللأرض أنـا . . والشـهداء

وهنا بيروت في الصفر التجاريّ وفي أقراص منع الحمل والحنطة
– تبكي وقتها المكسور في الإعلان عن أقراص منع الوطن الآخر –
تبكي وقتها المهدور في هذا المساء.

ليس لي وجـه على هذا الكفن
فليتم أصحاب هـذا الوقت في ساعاتهم
ولينهض الموتى من الموت لترويض الزمن

* * *

يكتب الراوي على باب المدينه :
من هنـا مـر الخريف
في ثيـاب القتـله
وعلى كل رصيف
حفلة للسنبله

– ٤ –

ليس لي وجـه على هـذا الفراق
الشظايا جسـدي
والمسافات عنـاق
آه ، لو يبتعد الموتى عن الموت قليلا
لأراهم في تفاصيل الأمل
آه ، لو أسحب منّي جثتي
لأرى الفارق ما بين الصّدى والصوت
والفكرة في بؤس العمل .
كل شيء قابل للاحتراق
في احتمالات الكتابه
كل شيء في يـد الراوي أو الشاعر
شعر وعنـاق . .

الضحايا — صورة
والدم — ايقاع قصيده
واندلاع الفجر في الغابة
والماء الطليعي . .
وعطر البرتقال الرحب . .
والموت دفاعاً عن حصان أو عقيده
في يد الشاعر شعر وعناق ! . .
يا الهي ! أين انسانيتي
يا الهي ! كيف أنجو من مهارات اللغه !
كل شيء قابل للاحتراق
في احتمالات الكتابه
المسافات عناق
والتفاصيل عناق
والعلاقات عناق

* * *

ولذلـك
يكتب الراوي على كل البيوت :
الحقيقي يمـوت
والحقيقي يمـوت ! . .

حرب تشرين ..
هل هي آخر الحروب ؟

ابرهيم عامر

هل حان الوقت لمحاولة القيام بتقييم دقيق متكامل ومترابط للمترتبات التي تحققت ، والتي يمكن أن تتحقق ، نتيجة لحرب ٦ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، وللعوامل العسكرية ، والدولية والاقتصادية والدبلوماسية ، والاجتماعية — السياسية ، التي أدت الى تلك الحرب ، وقررت صورتها ومداها ، وبالتالي نتائجها ؟

وهل حان الوقت لتقييم تأثير كل تلك المترتبات والعوامل على مسار تطور الاوضاع العربية — الفلسطينية الان وفي المستقبل ؟

وبداية ، ينبغي ان ندرك ان الكثير من المعلومات والحقائق عما جرى قبيل حرب تشرين واثناءها وبعدها ، وحتى الان ، لا يزال طي الكتمان ، بسبب الدبلوماسية السرية المتبعة ، وبسبب القيود المختلفة التي لا تزال مفروضة حتى على نشر بعض المعلومات والحقائق المتوفرة .

وبدون توفر هذه المعلومات والحقائق وتمحيصها وفحصها ، تظل محاولات تقييم مترتبات حرب تشرين محدودة ، ان لم تصبح مجرد تقييمات انفعالية دعائية (ولا أقول انتهازية) او مجرد كتابات ايديولوجية سوقية (ولا اقول جاهلة وغير مطلعة) .

ومن هنا ، فان المهمة الاولى لما بعد حرب تشرين ، لا تزال وستظل لبعض الوقت ، هي مهمة الكشف عن أسرار ما حدث ، وجمع كل الوثائق وترتيبها وتأكيد صحتها وصدقها واكتمالها . وحتى الان جرت محاولات لتسجيل « بعض » الوقائع والتفاصيل ، ولجمع « بعض » الوثائق وترتيبها بصورة معينة لاهداف معينة .

* * *

ومع هذا — وفي حدود المعلومات والحقائق والوثائق المتاحة ، والاراء المختلفة التي تم التعبير عنها حتى الان ، وكنظرة لا تزال اولية مطروحة للمناقشة ، والنقد ، الى ما حدث وما يحدث وما يمكن ان يحدث ، فلعل اهم ما ينبغي طرحه للمناقشة ذلك الافتراض القائل بان حرب تشرين برهنت على انه « لم يعد في امكان اي طرف في الصراع العربي — الاسرائيلي ان يحسم هذا الصراع باستخدام القوة » .

ويسوق اصحاب هذا الافتراض كثيرا من الحجج لاثبات صحة افتراضهم ، على أساس واقع ميزان وعلاقات القوى الدولية والاقليمية الذي كشفت عنه حرب تشرين ، والذي سيظل — في رأيهم — يحكم مسار احداث الصراع العربي — الاسرائيلي للمستقبل المنظور منطقيا . وهم يعتبرون سياسة « الانفراج » الدولي وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي العامل الاساسي في استبعاد امكانية استخدام القوة لحسم الصراع العربي — الاسرائيلي .

كذلك فان اصحاب هذا الافتراض يبنونه على اساس القول بان اي حرب أخرى بين العرب والاسرائيليين لن تقتصر ، اطلاقا ، على ميادين القتال والاهداف العسكرية ، وانما ستتعداها الى عمق البلاد المتحاربة والاهداف المدنية . مما اصبح يشكل عامل ردع للدول المتصارعة بحيث لم يعد في استطاعتها اختيار الحرب كوسيلة لحسم الصراع.

وبينما تتحدث بعض الجوانب العربية (والمصرية خاصة) عن دور عامل «الانفراج» الدولي (والذي يفضل الكثيرون حتى الان وصفه بـ « الوفاق » لاعطائه مدلولا اكثر ثباتا) تتحدث بعض الجوانب الاسرائيلية او الاميركية ايضا عن دور عامل اتساع رقعة التدمير والقتل الى عمق المتحاربين . وبين الحين والحين تلوح هذه الجوانب الاسرائيلية بعامل « ردع » اكثر فعالية ، هو عامل الردع النووي ، الذي قد تكون اسرائيل حصلت او هي في سبيلها الى الحصول عليه فعلا ، والذي تسعى بعض الدول العربية للحصول عليه . وهو أمر من الممكن ان يخلق توازن « رعب نووي » في المنطقة بالاضافة الى توازن « رعب مدني » .

واذا اخذنا بهذا الافتراض ، فان من الممكن استنتاج ان حرب ٧٣ هي اخر الحروب العربية ـ الاسرائيلية في المستقبل المنظور منطقيا ، وعلى اساس المعطيات الراهنة ، والواقع الحالي .

على ان هذا الافتراض هو ـ ككل افتراض ـ مشروط بأبعاد تاريخية ـ اجتماعية معينة . وبالتالي فان مناقشته ينبغي ان تضع في الاعتبار تلك الابعاد التاريخية ـ الاجتماعية التي أدت الى طرحه ، كما ينبغي ان تضع في الاعتبار امكانيات تطور وتغير تلك الابعاد التاريخية ـ الاجتماعية .

ومن هنا ، فان الصيغة الراهنة للافتراض تحتاج الى تدقيق اكثر ، حتى تصبح صيغة عينية ، ما دام الفعل المترتب عليها عينيا بالضرورة .

ومثلا ، يبدو ان المقصود بالحرب والقوة المستخدمة ذلك النوع المعتمد على الاسلحة التقليدية والجيوش النظامية واساليب القتال العربية والاسرائيلية المكنة الراهنة . كما يبدو ان المقصود بأطراف الصراع تلك الدول ذات النظم المعروفة حاليا ، وان المقصود بالحسم هو ذلك النمط التقليدي السائد طوال اكثر من نصف قرن بين العرب والاسرائيليين كقوتين متضادتين لا كقوتين متناقضتين ، وحسم التضاد يعني قضاء احد الطرفين على الطرف الاخر ، بينما يعني حسم التناقض تجاوز احد الطرفين الطرف الاخر باحتوائه .

ومعنى هذا ، انه اذا أمكن تغيير نوع الحرب ، واساليب القتال ، ونظم أطراف النزاع ، ونمط فهم علاقات الصراع ، فان هذا الافتراض لا يصبح صحيحا ، وبالتالي يصبح من الممكن حسم الصراع ـ اي ايجاد بديل للاوضاع الراهنة ، وهو بديل وضعت حرب تشرين ـ في رأينا ـ الاسس الاولية له .

*

وهنا ، فقد يكون من المستطاع ان نطرح ـ فرضا ـ اساسين اوليين وضعتهما حرب تشرين : الاساس الاول متعلق بالقوة العربية ، والاساس الثاني متعلق بالقوة الاسرائيلية ، وهما قوتا الصراع المباشر .

وفيما يتعلق بالعرب ، بصورة عامة ، يبدو ان حرب تشرين ادت الى ان يعيد

العرب اكتشاف ذاتهم وهويتهم من جديد ، واستكشاف مكامن قوتهم ، وامكانيات وحدتهم وحلقات تكاملهم .

ويبدو ان حرب تشرين قد حطمت ، في الواقع ، اسطورة ان العرب لا يستطيعون القتال بصورة عصرية وفعالة ، كما حطمت اسطورة ان العرب منقسمون على انفسهم الى الدرجة التي تحول دون قيامهم بأي عمل مشترك ذى تأثير وفعالية .

وبعد الاف السنين من السيطرة الاجنبية ، والسنوات الاخيرة من الهزيمة والمهانة على ايدي الاسرائيليين ، يبدو الامر وكأنه قد اصبح من الممكن ان يستعيد العرب ثقتهم بأنفسهم ، وان يستردوا كرامتهم القومية .

ويبدو ان حرب تشرين قد برهنت على ان الامة العربية « الضعيفة والمفككة » قد استطاعت ، في لحظة تاريخية نضالية ، ان تضم صفوفها لكي تخوض ما اصبح هناك اجماع على وصفه بأنه « حرب حديثة كفؤة » ، وان تخلق مصاعب لاقتصاد العالم الصناعي بضغط بترولي .

ونتيجة لبروز هذه القدرة العسكرية — الاقتصادية للعرب ، فان القوى المعادية وفي مقدمتها الولايات المتحدة واسرائيل ، سارعت بمحاولة احتواء هذه القدرة ، واستخدمت في هذه المحاولات حتى الان كافة الوسائل الصراعية ، من دبلوماسية « الخطوة — خطوة » الكيسنجريه الى التهديد المبطن بالغزو . واستطاعت — حتى الان — ان تجمد القدرة القتالية العربية ، او على الاقل ان تجمد القدرة العربية على الاختيار القتالي . كما استطاعت بوسائل اكثر تعقيدا — ان تحتوي القدرة العربية الاقتصادية ، وخاصة القدرة النفطية . ومن ثمة ، بدا هذا التخلي السريع والغريب عن اهداف حرب تشرين والصراع التاريخي بين القومية العربية والصهيونية ، والتخلي عما كان يوصف بأنه « العناد » النفطي . كما أدى الى دخول الولايات المتحدة الى حلبة الصراع بصورة مباشرة .

ومن المؤسف ، ان بعض القوى العربية الحاكمة وصاحبة القرار والتأثير ، قد لعبت دورا رئيسيا في الوصول الى مثل هذه النتائج المضادة لاهداف القتال والتضحيات الاصيلة ، وذلك ضمن محور يضم بصورة رئيسية مصر والسعودية وايران .

*

على أن النجاح النسبي في الحرب والبترول ، والتراجعات والتخليات التالية ، ولدت العديد من المتناقضات الجديدة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، اصبحت تحتاج الى تحليلات واسعة وعميقة .

واذا اردنا ان نحدد بصورة عامة نمط المتناقضات الجديدة ، فمن الممكن ان نقول انها متناقضات اكثر استقطابا واكثر حدة بين الدول العربية بعضها بعضا ، وداخل كل دولة عربية ، وعلى طول وعرض المجتمع العربي كله .

ان النجاح النسبي في حرب تشرين ، خلق امان جديدة عند جماهير العرب ، وزاد من حدة التناقض بين الابنية العليا للنظم والهياكل القاعدية للجماهير ، الامر الذي أسفر عن نشوء بدايات لحركة جماهيرية عربية ، سواء على المستوى القطري أو المستوى القومي العام ، ذات اشكال تنظيمية جديدة واساليب نضال غير تقليدية .

كذلك ، فان من الممكن ان تكون التغيرات النفسانية الايجابية ، والتحولات السياسية السلبية ، ومحاولات الانحراف والردة العديدة ، بداية لتوليد روح جديدة للوحدة العربية ، وللثقة المتبادلة ، خاصة بين الذين قاتلوا جنبا الى جنب ، وشاركوا

مشاركات فعالة في الحرب . ويمكن ايضا ان ترفع العرب فوق مستوى نظرتهم الخلفية التي ركزت على الاختلافات اكثر مما ركزت على اللقاءات .

ويبدو ان حرب تشرين قد أعادت تقديم العرب الى التاريخ المعاصر ، كقوة محددة مستقلة ذات دور معين في نضال الانسان من اجل التحرر . وابرزت ضرورة تدعيم الروابط العربية — في ذاتها — بالتاريخ المعاصر ، وضرورة تدعيم الروابط العربية — لذاتها — بالنضال الانساني المعاصر .

ويقتضي ثبوت قدرة العرب على القتال ، فعلا وليس افتراضا ايديولوجيا فقط ، اعادة تقييم الفكرية العربية . فلقد برهنت حرب تشرين على خطأ الزعم القائل بأنه بسبب نوعية التراث الحضاري والثقافي العربي الخاص ، و « المختلف مع التراث الحضاري والثقافي العصري العام » ، جنح العرب دائما الى الهروب من الواقع ، والسقوط في هوة خيالاتهم وافتراضاتهم .

وبرهنت حرب تشرين على كذب الزعم القائل بأن العرب لا يفهمون الا لغة القوة لكي يستسلموا . ذلك لانه لم يحدث ان استخدمت القوة ، والقوة الغاشمة ، بتلك الصورة الساحقة التي استخدمت بها في حرب ١٩٦٧ ، ومن محاولة فرض الاحتلال الاسرائيلي والسيطرة الاسرائيلية طوال سنوات وسنوات . ومع هذا ، فان العرب لم يستسلموا للقوة والاحتلال ، بل واخذوا يعدون انفسهم لحرب جديدة . وبرهنت حرب ٧٣ على خطأ التقدير الاميركي — الاسرائيلي بأن الوطن العربي ينهار منذ ٦٧ ، وانه في طريقه الى التحلل والسقوط .

وأثبتت حرب تشرين ان في وسع العرب ان يتوحدوا ، وليس بالكلام فقط ، او بمجرد توحيد النشيد الوطني الرسمي والعلم . اذ توحد العرب ، فعلا ، في القتال . وحتى من المغرب البعيد ، وصل جنود الى الجبهة السورية ليشاركوا في القتال ، مما يؤكد امكانية الوحدة العربية على أسس قتالية نضالية . كما برهن استخدام سلاح النفط ، على أن الذين سخروا — قبل الحرب — من امكانية استخدام ذلك السلاح ولو بصورة جزئية ، كانوا هم الذين يعيشون في الاوهام . ويبدو انهم تعلموا هذه الحقيقة بالاسلوب الصعب . ولا يزال دور النفط العربي — بعد دور الدم العربي وليس قبله بأي حال من الاحوال — يحتاج الى تقييم دقيق وشامل ، كما لا يزال مدى تأثيره في نتائج الحرب — ايجابا وسلبا — في حاجة الى بحث، وكذلك آفاقه المستقبلية.

ان نتائج حرب ١٩٧٣ ذات ايجابية كامنة ، وهي نتائج تفتح الطريق امام انتصارات عربية اوسع واعمق ذات ابعاد استراتيجية ، تاريخية واجتماعية ، بالنسبة للثورة العربية . وليس صحيحا انها حرب اللاغالب ولا مغلوب ، حرب النصف والنصف ، حرب تعادل صفر بصفر . والذين يقولون بمثل هذا الرأي الخاطىء ، اما ان يكونوا مخطئين ، او مضللين ، او ضالعين في الجهود الدؤوبة والدائبة ، منذ الساعة الاولى لبدء تلك الحرب ، لاجهاض تلك الابعاد التاريخية الاجتماعية للحرب .

واكرر :

ان نتائج حرب ١٩٧٣ ايجابية بالنسبة للعرب . وبسبب هذه الايجابية ، فان ثمة جهودا دائبة ودؤوبة لاجهاض تلك النتائج ، بكافة الوسائل والاساليب .

*

ولانها كانت ايجابية بالنسبة للعرب ، فانها كانت ، ولا تزال ، سلبية بالنسبة للاسرائيليين .

ان الزعماء الصهيونيين لاسرائيل ، والراي العام الاسرائيلي ، بالذات ، اصبحوا يجدون انفسهم — ولاول مرة منذ قيام دولة اسرائيل — وهم يواجهون قضية الحرب والسلم مواجهة تمثل خطرا حقيقيا عليهم ، وليس على اعدائهم وخصومهم العرب فقط ، وهذا وضع لم يواجهه الاسرائيليون من قبل مثلما يواجهونه الان . ذلك لانه لم يحدث من قبل ان فرضت الحرب على حياتهم الخاصة ما فرضته حرب ٦ تشرين .

فلأول مرة — منذ عام ١٩٤٨ — ذاق الاسرائيليون مرارة القتال والقتل ، وعرفوا معنى وجود الاف القتلى والجرحى والاسرى والمفقودين من ابنائهم ، واحسوا بخطر الموت يتربص بهم داخل بيوتهم وفي حجرات نومهم . وطرحت الحرب عليهم السؤال المصيري المتصل بوضعهم الحقيقي في المنطقة ، كدولة صغيرة محاصرة ، ليس في امكانها ان تصون امنها ، بل وجودها الصهيوني ، بصورة نهائية ، عن طريق الحرب والاحتلال والضم والتوسع . وهي دولة — ومجتمع ايضا — معزولة سياسيا ونفسانيا عن بقية الدول والمجتمعات في العالم ، ولا تكاد تجد التأييد الأمن جانب دول ومجتمعات معزولة مثلها .

ومن الواضح الان ان حرب تشرين قد زادت المتناقضات الداخلية (الجديدة والقديمة) في اسرائيل ، كما زادت حدة الصراعات السياسية والاجتماعية ، وابرزت عوامل جديدة في تلك المتناقضات والصراعات . اصبح الاسرائيليون يواجهون الموت لاول مرة وجها لوجه ، وانتهت اسطورة السوبرمان الاسرائيلي .

وقبل حرب تشرين ، كان في استطاعة قادة اسرائيل ان يملوا اختيارات الحرب والسلام لانهم كانوا يحتكرون (او كانوا يظنون انهم يحتكرون) امكانيات شن الحرب والقدرة على أن يقرروا — مسبقا — نتائجها . اما الان ، فلعلهم يكونون قد وصلوا الى ادراك ان شن الحرب ليس ميزة وحيدة لهم ، وان نتيجة اي حرب بينهم وبين العرب قد لا تكون — بالضرورة — وفق توقعاتهم ورغباتهم .

واذا حكمنا على الامور والمناقشات الواسعة الجارية داخل اسرائيل ، فقد تنتهي الى نتيجة ان مزيدا من الاسرائيليين يدركون أكثر فأكثر ان نظامهم السياسي — الاجتماعي الراهن ، وقياداتهم الحالية ، والبنيان الصهيوني لدولتهم ، لا يكفل لهم سلاما دائما ، ولا يضمن حربا منتصرة ، على حد سواء .

ان هذا النظام السياسي — الاجتماعي ، وتلك القيادات ، والبنيان الصهيوني لم يعد يضمن لهم سوى حياة غير آمنة يظللها الموت كحقيقة من حقائق الحياة اليومية . كما انه قد دفع بهم وبآمالهم في الحرية والعدالة الى ما تحت الحذاء الثقيل للسيطرة الاميركية ، والى قيود المزيد من التبعية للامبريالية ، واصبحوا مهددين الان بأن يتحولوا الى فيتنام جنوبية .

ومن الارجح ان تكون حرب تشرين قد اسفرت عن اضعاف ثقة الاسرائيليين في مؤسستهم العسكرية ونظامهم السياسي وبنية مجتمعهم ونسف ايديولوجيتهم وفكرهم.

ان فلسطين التي يعيشون فيها الان ويموتون هي — بكل المعايير والمقاييس — للفلسطينيين ، عربا ويهودا . والفلسطينيون هم وحدهم القادرون — حقا — على وضع حجر الاساس لمستقبل سلامي دائم وعادل .

*

ولقد كشفت حرب تشرين عن ايجابيات هامة للوضع الفلسطيني تمثل في ثلاثة انجازات رئيسية :

أولا ــ وحدة القضية الفلسطينية واستقلاليتها في الوقت ذاته . فلم يحدث من قبل ان أصبحت القضية الفلسطينية جزءا لا يتجزأ من القضية العربية الشاملة ، ومن القضية العالمية المعاصرة . وكيفما كان الوضع الذي تبدو عليه القضية الفلسطينية في هذا الوقت أو ذاك ، فان من الممكن القول ، دون خشية الوقوع في الخطأ ــ أن القضية الفلسطينية والفلسطينيين اصبحوا قوة عربية داخلية يمكن ان تلعب ، وهي تلعب فعلا ، دورا ثوريا في كل قطر عربي ، وعلى المستوى القومي العام . ومن الممكن ان تلعب الثورة الفلسطينية دور الطليعة لا في الوطن العربي فحسب ، بل وداخل اسرائيل .

على أنه ينبغي علينا ان نعترف بأنه لا تزال هناك سلبيات عديدة في الثورة الفلسطينية ، وفي اساليب الطرح الثوري للقضية الفلسطينية . ولعل ابرز هذه السلبيات تحدد قدرة وفعالية الثورة الفلسطينية سياسيا (ونضاليا) داخل ارض فلسطين .

وقد لا يكون من قبيل المبالغة ، القول بأن الثورة العربية المعاصرة سيتقرر مصيرها وفقا لمصير الثورة الفلسطينية ، في اطار الفعالية المستقلة لهذه الثورة من جانب ، وتوحد هذه الثورة مع القوى الثورية العربية وخاصة في مصر ، من جانب اخر .

ولعل ادراك هذه الحقيقة هو ما يدفع القوى المضادة للثورة العربية الى توجيه حد النصل الى عنق الثورة الفلسطينية ، وخاصة على ضوء ما اكتسبته هذه الثورة ، بعد حرب تشرين ، من قوة جديدة كامنة . وهذا الادراك ذاته ، هو ما يدفع حتى بعض القوى العربية « الوطنية » الى محاولة تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها الثوري العربي .

ثانيا : اقرار شكل تنظيمي وحيد للثورة الفلسطينية هو منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بكونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، سواء على المستوى العربي او على المستوى العالمي . واقرار شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني يتضمن الاقرار بوحدة الشعب الفلسطيني . بمعنى ان كون الفلسطينيين قد عاشوا ، ولا يزالون ، تحت نظم حكم مختلفة (عربية ، كما تحت الحكم الاسرائيلي ، وبعض الحكومات الاجنبية) منذ عام ١٩٤٨ ، لا يعني ان هناك شعبين او اكثر . ان كل الذين عاشوا في فلسطين تحت الحكم البريطاني وذريتهم هم فلسطينيون ، مهما كانت اوضاعهم واصولهم الدينية والعرقية والاجتماعية الراهنة .

ان هذه الحقيقة البارزة هي التي اصبحت تطرح الان ، وحتى بين بعض الصهيونيين والاسرائيليين ، ضرورة الاختيار بين فلسطين واسرائيل ، فلسطين الكل واسرائيل الجزء . وهذا الاختيار هو الذي اصبح يقتضي ان تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ، منظمة تحرير الفلسطينيين ، وليس الفلسطينيين العرب فقط .

ولا شك ان هذا الامر يقتضي تطوير العلاقات السياسية ــ التنظيمية ــ النضالية واساليب اعمالها في الواقع حتى تصبح في مستوى المهمة التاريخية . وهو يقتضي دعم وحدة المنظمة ، وابداع وسائل نضال جديدة وغير تقليدية ، وتحديث القيادات والاجهزة القيادية . وهنا ، لا ينبغي لاحد ان يدهش اذا اختار بعض العرب اسرائيل دون فلسطين ، او اختار بعض اليهود فلسطين دون اسرائيل .

ثالثا : تطور مهمة منظمة التحرير الفلسطينية الى السعي ، لحساب ومصلحة كل

الشعب الفلسطيني ، الى حل يعيد الحقوق والشخصية القومية لفلسطين ، ويمهد الطريق الى اقامة الدولة الفلسطينية على أرض فسطين .

*

وكنتيجة لاثبات القدرة القتالية العربية ، واسقاط الاسطورة الاسرائيلية ، واستخدام النفط العربي ، وبروز الثورة الفلسطينية ، لم يعد العالم كما كان .

ان علاقة جديدة بين الدول الصناعية و « العالم الثالث » ، وبين قطاع الاعمال والقطاعات الاخرى في المجتمع ، وبين « الدول الكبرى » و « الدول الصغرى » ، وبين العمال المهرة المتقدمين والفلاحين المتخلفين (والبدو) ، وبين الانتاج والاستهلاك ، وبين التبعية الراسمالية والاستقلالية الاشتراكية ، وبين القيم المادية العاجلة والقيم الحضارية التليدة (كمجرد امثلة من الانماط العديدة ، والتي لا حصر لها ، للعلاقات المعاصرة) أخذت تبرز منذ حرب تشرين .

ان الناس في اوروبا ، وفي اليابان ، وفي الولايات المتحدة ، بل وفي الاتحاد السوفياتي بدأوا يطرحون التساؤلات العديدة حول حقيقة اسس الحضارة المعاصرة ، وحول مدى اعتماد هذه الحضارة على الاخرين ، وحول اساليب ووسائل فرض هذه الحضارة . وايا كان الاسم الذي يمكن ان يطلق على مثل هذه الظاهرة ، فانها أصبحت تحتم الحاجة الى الاعتماد الدولي المتبادل ، وبالتالي اصبحت تحتم تغيير انماط السياسات الدولية والمؤسسات القومية .

ان العالم الراسمالي لم يعد يواجه العرب او الشعوب المتخلفة فحسب ، وانما اصبح يواجه ايضا متناقضاته الداخلية التي برزت عن حقيقة تحلل القيم الاستهلاكية التي يستند اليها . ان ما نشهده الان ، وما سنشهده بصورة اكثر دراماية في السنوات القادمة ، هو انكسار نظام اجتماعي بكامله مقام على اساس استغلال الاخرين ، سواء اكان الاخرون امة ام طبقة أم افراد .

ومن غير المستغرب ان تدرك بعض القوى العربية هذه الحقيقة ، فتعلن صراحة استعدادها لحماية هذا العالم الراسمالي وانقاذه من ازمته ، بل وتساهم بصورة مباشرة في الصراع مع القوى التقليدية والرجعية في العالم الراسمالي العربي ضد القوى الجديدة والتقدمية . وبهذا تحقق قدرا من الاستقطاب الواضح ، لا على المستوى العربي القومي فحسب ، بل وعلى المستوى العربي العالمي ايضا . وينكشف وجه عربي يخون ، في الواقع ، القضية العربية .

*

وبعبارات اكثر تحديدا ، فان حرب تشرين قد ادت بالولايات المتحدة الى ان تعترف — بصورة نهائية — بحدود قوتها وسلطتها ، وبانه ليس في مقدورها ، منفردة ، ان تواجه الاخطار التي اصبحت تتهدد مصالحها الاستراتيجية والنفطية ، ليس فقط بحكم السياسات الآنية ، وانما ايضا بحكم ميكانيزم هذه السياسات في المستقبل . وتدرك واشنطن الان ، واكثر من اي وقت مضى ، انها لا تخاطر بالشرق الاوسط فحسب ، بل هي تخاطر باوروبا الغربية واليابان وبسياسة « الانفراج » الدولي .

وقد غيرت الولايات المتحدة ، فعلا ، نظرتها الى الصراع العربي — الاسرائيلي ، وادركت ان استمرار هذا الصراع سيكون من شأنه تصفية مصالحها ، وخاصة مصالحها النفطية ، في المنطقة ، كما سيكون من شأنه تصفية الوجود الاسرائيلي — الاميركي في قلب الوطن العربي . ولعل هذا هو ما يفسر تلك الديناميكية الاميركية

المذهلة في سبيل احتواء هذا الصراع ، ونزع فتيل اشتعاله ، ودعم التواجد الاميركي في المنطقه بصورة مباشرة . وقد يبدو هذا طاهريا كدليل على «قوة» الولايات المتحدة ، لكنه ، في الحقيقة ، دليل ضعف . ولقد كان دخول الولايات المتحدة في صراع جنوب ــ شرقي آسيا بصورة مباشرة هو بداية النهاية لوجودها ونفوذها في تلك المنطقة ، بدليل ما حدث فعلا لا افتراضا .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فان دوره يبدو وكأنه قد تقلص وأخذ حجما أصغر مما كان عليه ، كنتيجة لحرب تشرين . بل ان من نتائج حرب تشرين ان أصبحت القضية العربية قضية داخلية سوفياتية . ونتيجة لقلة المعلومات عن السياسة السوفياتية في المنطقة ، فان من الصعب انجاز تقييم شامل لاثر حرب تشرين على الاتحاد السوفياتي ، وان كان من المتوقع ان يتضح ذلك الاثر خلال الاشهر القليلة القادمة ، وبعد انعقاد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في شباط (فبراير) ١٩٧٦ .

ومع هذا ، فان من الممكن القول ، ان كلتا القوتين الاعظم اصبحتا ، بعد حرب تشرين وبسبب نتائجها ، تراهنان على حركة القوى الداخلية في الوطن العربي : قوة النخبة صاحبة سلطة القرار ، وقوة الجماهير صاحبة سلطة الاختيار ، لحسم اتجاه المستقبل ، اكثر من اعتمادها على حركتها الذاتية .

*

ومن هنا ، يبدو أن حرب تشرين قد نقلت الصراعات من المجال الدولي بصفة عامة، الى المجالات القومية بصفة خاصة . وتبدو حركة الصراعات الداخلية العربية ، بعد حرب تشرين ، وهي تأخذ مكان الصدارة ، وتستخدم اساليب متعددة للتعبير عن نفسها . وعلى الرغم من عدم دقة المطابقات التاريخية ، فان من الممكن ، اجمالا ، القول بأن نتائج حرب ١٩٧٣ على الاوضاع الداخلية العربية قد تماثل نتائج حرب ١٩٤٨ على تلك الاوضاع .

وبسبب حقيقة ان حرب تشرين ، بكل مترتباتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والدولية ، تحتوي على مترتبات اجتماعية بعيدة المدى ، ذات مضمون قومي ثوري شامل ، فلقد برز بالفعل ، وخلال العامين الماضيين ، خطر محاولة تفريغ هذه المترتبات من مضمونها الثوري ، واستغلال نتائجها لحساب فئات الاقلية العربية ، واستخدام مزاياها مبررا لخداع الذات وتجميد وضرب الحركة الجماهيرية ، ومحاولة فرض « امر واقع » أناني وانعزالي وقصير النظر وانتهازي ، والقيام بعملية واسعة للتضليل الفكري وعزل القوى الجماهيرية عن مسار تطورات المستقبل .

ومن هنا ، فان التزام اشد الموضوعية في تقييم نتائج ومترتبات حرب ٦ تشرين ١٩٧٣ من كافة جوانبها الايجابية والسلبية ، ونبذ المواقف الحيادية او التحييدية ، والتمسك بالدفاع الموضوعي عن كل منجزات الثورة العربية ، التي كانت حرب تشرين مرحلة من مراحلها ، يبدو مهمة اساسية لمواجهة اخطار « المبالغة » الغوغائية في مترتبات تلك الحرب ، و « التصويرية الحيادية » الانتهازية في تقييم تلك المترتبات على أساس « لا ولا » أو « نعم ونعم » ، و « اليأس » من الفاعلية السياسية لما حققته عسكريا .

والثورة العربية انجازات ، لا مجرد شعارات .

ومن انجازات الثورة العربية حرب تشرين ، بكل ما لها وما عليها .

الصراع المستمر

الياس خوري

تشكل اتفاقية سيناء انعطافا جديدا بالغ الخطورة لمسار الصراع الذي تخوضه الحركة الوطنية العربية ضد العدو الصهيوني . فهي تأتي بعد سنتين على حرب تشرين الاول ١٩٧٣ لتعيد صياغة معادلة الصراع بشكل جديد .

ان تحليل هذه الاتفاقية لا يمكن أن يتم بمعزل عن التناقضات في حركة الواقع التي افرزتها . فالاتفاقية ، هي صيغة حقوقية لمجريات الصراع والتناقضات الفعلية في حركته . فتحليل أية اتفاقية هو تحليل لشروط صياغتها ، أي للقوى الفعلية التي أنتجتها كتعبير عن ميزان قوى صراعي .

نقاط لا بد من العودة اليها

قبل الوصول الى دراسة ميزان القوى الذي أنتج اتفاقية سيناء لا بد من التركيز على نقطتين :

١ ــ ان المسألة الوطنية : قضية التحرر القومي من الهيمنة الامبريالية ، هي النقطة المفصلية في مسار حركة تحرر الشعوب التابعة . فالتناقض الرئيسي في ظل التبعية المفروضة بالهيمنة الامبريالية هو تناقض فصائل وطبقات الحركة الوطنية مع العدو الامبريالي . تعيد هذه المسألة صياغة معادلات التحالف الوطني في كل مرحلة جديدة أو انعطاف يتعرض له مسار المعركة مع العدو الرئيسي . كما أن ميزان القوى الداخلي ، الطبقي ، هو المحدد في التحليل الاخير للاشكال التي سيأخذها هذا الصراع. فالجدل بين المسألتين : العدو الوطني وميزان القوى الطبقي ، يتحدد في التحليل الاخير بميزان القوى الداخلي ــ الطبقي . أي أية طبقة أو تحالف طبقي يقود النضال الوطني .

يقود تجاهل هذه المسألة ، الى تبسيطية تحلل الصراعات بمنطق وهمي . فتتوقف عند التفاصيل والشعارات الجاهزة ، دون أن تستطيع صياغة برنامج فعلي لقيادة النضال الوطني . وهذا ما تقوم به الايديولوجية البرجوازية ، لتبرر عدم قدرتها على قيادة الصراع حتى نهايته ، أو لتدين مراكز الصراع من موقع تكتيكي هروبي .

٢ ــ ان التناقض الرئيسي في الساحة العربية هو مع العدو الاميركي الصهيوني . فالعدو الصهيوني يحتل اليوم الأرض العربية ــ فلسطين ــ الجولان ــ سيناء ــ وهو رأس حربة القوة الامبريالية التي تخوض الصراع ضد كل بادرة تحرر في الساحة العربية . فالعدو الصهيوني هو بهذا المعنى قبضة الامبريالية الاميركية . هكذا ، يقود حجب الصراع مع الامبريالية الاميركية ، الى السقوط في احضان التنازلات امام العدو الصهيوني . كما ان حجب التناقض مع العدو الصهيوني يقود الى تساقط الحركة الوطنية في منطق اقليمي يقبل التجزئة التي فرضتها الامبريالية ، ويتحايل عليها ليقع تحت ضربات العدو الصهيوني . ان معادلة كون التناقض الرئيسي هو مع العدو

لاميركي الصهيوني لا تعني عدم وجود امكانيات خلافات تكتيكية او تفصيلية بين طرفي معسكر الاعداء . لكن هذه الخلافات تجمد دائما لمصلحة الوحـــدة في ظل القيـــادة الاميركية التي تقود الصراع ضد الشعب العربي .

ان التوقف عند هاتين النقطتين ، يلخص مسار حركة التحرر الوطنية في صراعاتها ومراحلها المختلفة . فالحركة الوطنية العربية ، بقيادة البرجوازية الوطنية، استطاعت بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر توجيه ضربة قاصمة للاستعمار القديم ، توجت باندحار العدوان الثلاثي على مصر . غير انها ونتيجة لطبيعتها الطبقية ، تجنبت دائما خوض الصراعات المباشرة مع الامبريالية الاميركية ، حتى تلقت الضربة الاميركيـــة الاسرائيلية في حزيران ١٩٦٧ .

حرب تشرين : ميزان القوى العربي والعالمي

لقد مثلت حرب حزيران قمة الهجمة الاميركية الصهيونية علـــى الوطن العربي . واضعة هدف اسقاط الانظمـــة الوطنية ـ نظام عبدالناصر ـ الى جـــانب أهداف الصهيونية العدوانية التوسعية . فأتى الطابع الغالب لحرب حزيران كهزيمة عربية ، لم تستكمل أهدافهـــا ، اذ ساهمت في خلق حـــركة قتالية شـعبيـــة تمثلت بالثورة الفلسطينية ، وأدت الى تكثيف جهود الانظمة الوطنية لبناء جيش قادر على القتال . فالطابع الغالب لحرب حزيران ، لا ينفي بل يؤكد على وجود اكثر من اتجاه في حركة الواقع ، وان المسألة الوطنية تستطيع بنضالات الجماهير اجهاض توقعات العدو .

هكذا أتت حرب تشرين ، ردا فعليا على الهزيمة . فجاءت لتحسم جمود الموقف الدولي والعربي تجاه قضية الاحتلال ، وقدرت أن تحقق وبالضربة الاولى انتصارا فعليا على العدو الاسرائيلي .

ان تحليل ميزان القوى خلال الحرب وبعدها ، يشير الى النقاط التالية :

١ ـــ تقدم عربي عسكري ساحق في الايام الاولـــى للقتال ، تمثل في عبور قنـــاة السويس وتحطيم خط بارليف . واجتياح الجولان .

٢ ـــ توقف التقدم المصري بعد ذلك . ليبدأ العدو الاسرائيلي هجوما مضادا عـــلى الجبهة السورية ، تبعه اختراق الجبهة المصرية في الدفرسوار .

٣ ـــ نتيجة قرار مجلس الامن ، توقف القتـــال عند هذه النقطة . أمـــا المحصلة العسكرية العامة التي خرجت بها الحرب فتمثلت بتقدم عربي فعلي وتراجع اسرائيلي. لا تقاس هذه المحصلة بالكيلومترات ، لكنها تقاس بقدرة طرفي النزاع على التحرك والقاعدة التي اكتسباها كأساس لفرض التنازلات على العدو .

٤ ـــ أعقب الحرب ، فك الاشتباك في سيناء وفي الجولان ـــ بعد حرب استنزاف ـــ وقد أتى فك الاشتباك ليكرس المواقع الفعلية التي استطاع الطرف العربي اكتسابها في المعركة العسكرية .

يقودنا تحليل مسار الحرب الى اكتشاف النقطة المركزية التي حكمت تصرف النظام المصري . فهو كان يتجنب بعد احتلال خط بارليف تصعيد القتال الهجومي حتى لا يتورط في صراع مباشر مع الولايات المتحدة . فكل صدام مع العدو الاسرائيلي ، يؤكد انه في نقطة معينة من تصاعد الصدام يتغير العنصر الاساسي في المواجهة ليصبح الولايات المتحدة .

فالبرجوازية المصرية ، حين دخلت حرب تشرين ، كانت تعي تماما هذه المسألة .

لذلك راوحت عسكريا لتضطر الى التراجع بعد ذلك ، عندما التقط العدو أنفاسه بعد الجسر الجوي الضخم الذي أمن له السلاح الاميركي . فالبرجوازية العربية وضعت لقتالها أفقا محددا لم تتجاوزه ، وهـذا ما أعاق قدرتهـا العسكرية علـى توظيف الانتصارات في الايام الاولى ، وشل قدرتها على الاستفادة السياسية من ميزان القوى العسكرية الذي أفرزته الحرب .

كيف نفهم على ضوء ميزان القوى الذي أفرزته الحرب ، اتفاقية سيناء :

لنبدأ أولا باستعراض ميزان القوى :

أ ـ **في ساحة المعركة** : تقدم عربي في ساحات القتال . وتراجع اسرائيلي . لا يخفف من قيمته قيام العدو بهجوم مضاد على الجبهتين واستعادة بعض الاراضي التي فقدها واحتلاله أراض جديدة .

ب ـ **عربيا** : وحدة الجبهة العربية بشكل فعلي لاول مرة بعد الهزيمة ، حيث قاتلت جيوش مصر وسوريا والعراق والمغرب في خنادق مشتركة ، وحيث التحمت الثورة الفلسطينية في قتال عربي شامل .

ـ دخول سلاح النفط كطرف اساسي في المعركة للضغط على المعسكر الامبريالي واجباره على التراجع .

ج ـ **عالميا** : اما على المستوى العالمي ، فان الامبريالية الاميركية تتراجع في كل مكان حيث تحرز حركات التحرر الوطنية انتصارات كاسحة ، كما عبرت عنه اتفاقية باريس فيما يختص بفيتنام والتي توجت بانتصار الثورة الوطنية في كمبوديا وفيتنام ولاوس . ومن جهة اخرى يتقدم الاتحاد السوفياتي لاحتلال مواقع جديدة عالميا ، عبرت عن نفسها بشكل واضح في مؤتمر الامن الاوروبي .

على ضوء هذا التصنيف السريع لميزان القوى ، لا يوجد اي مبرر للتراجع المصري في اتفاقية سيناء .

ان هذا يعني ، وجود عنصر غائب لم يستطع التحديد الثابت لميزان القوى تحليله ، وادراجه كعنصر داخلي في هذا التحليل .

ان العنصر الغائب عن تحليل ميزان القوى هو اكتشاف حركة التناقضات الجدلية في الواقع . فالواقع لا يمكن اختصاره الى معادلات رياضية ثابتة . بل يجب النظر اليه في حركته . فالتناقض يحكم حركة طرفي الصراع الاساسيين : الامبريالية الاميركيـة والبرجوازية العربية :

التناقض في حركة الامبريالية : ان حركة الامبريالية العامة لا تسير في اتجاه واحد الا في التحليل الاخير ، الذي هو اتجاه السقوط والاندحار امام حركة الشعوب . غير ان هذا الاتجاه العام ليس اتجاها بسيطا أو مستقيما . انه اتجاه بالغ التعرج لا يحسم الا بالعنف المسلح . ان دراسة وضع الامبريالية الاميركية اليوم ، تشير الى تفاوت فاضح في وضعيتها . فحجم سيطرتها على العالم لا يتناسب مع حجم قوتها الفعلية . اي ان النظام الراسمالي العالمي لم يعد يستطيع أن يكون ضابط الحركة العامة في المجتمع الدولي . لذلك تأتي نضالات الشعوب لتعدل ميزان القوى ، اي لتجعله أكثر مطابقة مع الواقع . وهذا لن يتم بشكل نهائي وحاسم الا في حرب شاملة . ان تراجع الامبريالية امام اي تقدم لحركة الشعوب لا يحسم الامر مـع هيمنتها ، هو تراجع مؤقت ، استعدادا لهجوم شامل يضع المعركة في اطارها الصحيح : اما التراجع امام

الامبريالية او خيار الحرب معها . فالامبريالية حين تتراجع فانها تعد لهجوم مضاد . انها لا تترك مواقعها دون هزيمة فعلية ، مما يضطرها الى التورط في حروب لا تنتهي الا بنهايتها .

التناقض في حركة البرجوازية : ان برجوازية الدولة التي قادت النضال الوطني ضد الاستعمار القديم في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تواجه مهمة مزدوجة . استكمال الاستقلال الوطني على المستويين الاقتصادي والسياسي ، والتصدي للامبريالية الاميركية التي ملأت فراغ الاستعمار القديم . والمهمتان وجهان لمسألة واحدة : التحرر من التبعية وبناء الاستقلال الوطني . لذلك تواجه مجمل حركة النضال الوطني العربي مهمة النضال الحازم ضد الامبريالية الاميركية التي تنهب الثروة النفطية العربية وتحاول فرض هيمنتها الشاملة بمختلف الوسائل .

واذا كانت خصوصية النضال الوطني العربي تتركز في النضال المباشر **ضد العدو الصهيوني** ، فان هذا العدو هو قبضة الامبريالية وأداتها الهجومية الاساسية . ان البرجوازية الوطنية التي في السلطة محكومة بتناقض بنيوي : الهجوم الامبريالي عليها من اجل شل محاولاتها الاستقلالية ، وعجزها عن احداث تغيرات بنيوية اجتماعية تسمح للطاقات الوطنية بالتبلور في تنظيم حرب شعبية هي وحدها القادرة على دحر الامبريالية . لذلك تتحايل البرجوازية العربية على مأزقها البنيوي بمحاولة تحييد العدو الاميركي وأخذ تنازلات منه دون الهجوم المباشر عليه . فالتقدم العربي في حرب تشرين كان محكوما بهذا التناقض الاساسي ، مما انتج عجز البرجوازية عن توظيف الانتصار الذي حققه الجيش ، وبداية التراجع الذي أدى الى اتفاقية سيناء .

تلتقي حركة هذين التناقضين بالمناورة الكيسنجرية . فالذكاء الامبريالي يتلخص بمقولة أساسية : تقديم بعض التنازلات الجزئية للبرجوازية العربية وأخذ تنازلات أساسية منها لمصلحة الولايات المتحدة والعدو الصهيوني .

ان حركة هذا الذكاء ، هي محاولة تجنب الصدام المباشر بين الامبريالية الاميركية والعرب . أي حركة تجنب التورط في معركة عسكرية — سياسية تضطر الامبريالية الاميركية للمشاركة فيها بشكل مباشر .

تلائم هذه الحركة طرفي الصراع الرئيسيين : الامبريالية والبرجوازية العربية .

تلائم الامبريالية : لانها تحقق لها مكسبا أساسيا . أي تخفف من آثار تراجعها الذي فرض بالقتال وتجعلها في مواقع متقدمة سوف تكون قواعد هجوم شامل على المنطقة . فالامبريالية ، حين تقدم بعض التنازلات الجزئية ، فان هذا يعود الى أن ميزان القوى عالميا وفي أرض المعركة ليس لصالحها . وهي بهذه التنازلات الجزئية ، تتجنب اساسا التورط العسكري المباشر الذي خبرت دروسه في فيتنام وكمبوديا ، وتأخذ مكاسب أساسية سوف تسمح لها بهجوم مضاد يعزز مواقعها . فهي لا تتنازل عن مواقعها الاساسية الا بالهزيمة . وحين تتراجع ، فانها تتراجع استعدادا للهجوم .

وتلائم البرجوازية لانها كطبقة ، لا تستطيع الدخول في حرب شاملة مع الولايات المتحدة . لان هذه الحرب سوف تعني تعديلا جذريا لميزان القوى الداخلي ، لعلاقات الطبقات ببعضها . فالبرجوازية الوطنية لا تستطيع السير في صراع حاسم مع امبريالية لم تفقد بعد أسلحتها الهجومية . أي قبل أن يحسم ميزان القوى العالمي ضد الامبريالية الاميركية بشكل جذري ، فان البرجوازية تتجنب خوض صراع مكشوف

معها . فالاساسي في التوازن في ظل الهيمنة الامبريالية هو التوازن الداخلي — الطبقي . في المقابل فان البرجوازيه محكومه بضرورات تحرير الارض المحتلة . لذلك توجه ضربه للعدو الرئيسي ، ثم تحاول حجبه وفك ارتباطه بالعدو الصهيوني . وهنا مازقها الاساسي .

يلتقي هذان العاملان في الذكاء « الكسينجري » فتصاغ اتفاقية سيناء ، التي تقوم أساسا بحجب العدو الاميركي ، وتحقق انسحابا محدودا ومشروطا في سيناء وهي في نهاية المطاف ، تهدف الى تحقيق التقدم الاميركي دون التورط المسلح في الصراع .

لكن حدود ذكاء الامبريالية هي تناقضاتها نفسها . وتعقد حركة الصراع . فهي حتى لا تتورط في الصراع تنتزع تنازلات اسرائيلية جزئية وتنازلات مصرية . وتضطر من أجل ضبط الصراع الى ارسال خبراء أو فنيين اميركيين لاول مرة في تاريخ الصراع العربي — الاسرائيلي للمرابطة في سيناء وتشغيل محطات الانذار الالكترونية .

هكذا فان أي الغاء للاتفاقية في الجانب العربي ، سوف يعني ولاول مرة اطلاق النار على العدو الاميركي والدخول في بداية صراع عسكري مكشوف معه **هكذا يتورط الامبرياليون حين لا يريدون التورط** . فالذكاء الامبريالي ليس اكثر من توازن مؤقت تستطيع حركة الشعوب تحويله الى غباء مطلق عند خوض النضال الشعبي المسلح ضده وهزيمته على أرض المعركة .

يأتي التناقض الداخلي في اتفاقية سيناء ، من التركيب العضوي للعدو الاميركي الصهيوني . فاذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت فرض تنازلات جزئية على اسرائيل في الجبهة المصرية ، ولا شيء يؤكد قدرتها على فرض تنازلات مشابهة على الجبهة السورية . وكل شيء يؤكد عدم استعدادها لتقديم اي شيء للجبهة الفلسطينية المقاتلة .

فاتفاقية سيناء ، حين تضرب وحدة الموقف العربي ، فانها لا تستطيع التحكم به أو ضبطه . لذلك فهي ليست سوى مقدمة لهجوم شامل سوف يتركز على ضرب الثورة الفلسطينية باعتبارها حلقة الصمود الرئيسية في مواجهة الذكاء الامبريالي الذي لا يستطيع التعامل معها .

هكذا تستطيع الثورة الفلسطينية ان تشكل حلقة الصمود المباشرة لدحر الهجوم الاميركي المضاد ، ولتمزيق اتفاقية سيناء على أرض القتال ، وعلى أرض عدم قدرة العدو الاميركي على صياغة توازنات لمجريات صراع لا يستطيع ضبطه .

ان الثورة الفلسطينية تواجه احدى اكثر لحظات تاريخها خطورة وانعطافا ، لذلك فان قدرتها على تحليل التناقضات والاتجاهات في حركة الواقع . (فهذه الحركة اكثر غنى وجدلا من الشعارات الجاهزة . فحركة البرجوازية ليست حركة أحادية . انها اتجاهان متناقضان في حركة واحدة . لذلك يجب التمييز بين التراجع والمهالة) . هي التي ستقرر قدرتها على فك محاولات عزلها عربيا . لانها مطالبة بتشكيل اوسع جبهة تحالفات في المرحلة الراهنة ، كي تستطيع ردع الهجمة الامبريالية الصهيونية التي تستهدفها أولا . وهذا يفترض أساسا تلاحم ووحدة صفوف المقاومة والتركيز على العدو الرئيسي في سبيل دحر مناوراته وهجومه المنتظر .

ان الشعارات الرئيسية المتمثلة بضرب الهيمنة الامبريالية بشكل كامل ، هي التي توحد الشعب في جبهة مقاتلة وتحقق الاستقلالية الفعلية . فالحركة الثورية الجذرية التي تقاتل العدو الرئيسي هي وحدها القادرة على تحقيق استقلاليتها ، أي على فرض منطقها الثوري على الصراع .

السياسة العسكرية الاسرائيلية في ضوء دروس تشرين

محمود عزمي

« ان حرب يوم الغفران هي نهاية لمرحلة بدأت في حرب الأيام الستة . ان الاخطار كبيرة ولكن الاحتمالات كثيرة . علينا ان لا نواجه الاخطار المحتملة فحسب بل تحقق الاحتمالات ايضا ، وهذا يتطلب ان تكون دولة اسرائيل قوية جدا وان تزداد قوة الجيش الاسرائيلي بمتوالية هندسية ... هناك ضرورة لجيش قوي جدا وذلك من أجل زيادة الاحتمالات ومواجهة الاخطار المحتملة . وبالاضافة الى هذا ، وحتى لو وصلنا الى تعايش مع العرب ، فأن شرط التعايش الدائم هو وجود قوة قومية ، وتعتبر القوة العسكرية احد عواملها . ولذلك فان الحاجة الى جيش قوي ليست مؤقتة ، بل دائمة »(١).

هذا ما انتهى اليه بحث العميد « يسرائيل طال » للتطورات التي لحقت نظرية الامن الاسرائيلية فيما بين « حرب الايام الستة » عام ١٩٦٧ و « حرب الغفران » عام ١٩٧٣ ، وتأثيرها على نتائج الاخيرة ، ومن ثم الدروس التي يجب مراعاتها في السياسة العسكرية الجديدة لاسرائيل التي يجب ان تنتهج عقب هذه الحرب .والواقع انه منذ ان أستيقظ الجيش الاسرائيلي فجأة من سباته الأمني العميق بعد ظهر يوم السبت ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وهناك نقاش وبحث طويل متعدد الاراء والاتجاهات يدور بين القادة والكتاب العسكريين والسياسيين في اسرائيل حول مدى صحة نظرية الامن وقدرتها على مواجهة التحدي العسكري العربي في المستقبل ، وضرورات تطوير هذه النظرية ووسائل تنفيذها في ضوء النواقص التي كشفت عنها الحرب .

• اسلوب تنظيم الجيش الاسرائيلي وعقيدته القتالية عشية « يوم الغفران » ١٩٧٣ :

لقد أعد الجيش الاسرائيلي خلال السنوات الفاصلة بين حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وبقي كذلك حتى حرب ١٩٧٣ ، كجيش هجومي قادر على نقل الحرب الى اراضي العدو منذ الساعات الاولى لبدء القتال وفقا لاساليب وتكتيكات حرب الحركة السريعة الخاطفة ، وذلك حتى يستطيع ان يحقق اهداف اسرائيل التوسعية وفقا لمبدأ الحرب القصيرة ، التي تناسب ظروف اسرائيل من حيث نقص الموارد البشرية والاقتصادية وضيق الرقعة الجغرافية (أي الافتقار للعمق الاستراتيجي) بالقياس لموارد العرب المماثلة ، وكذلك من حيث ضرورة انجاز هذه الاهداف بسرعة لا تتيح للعرب فرصة ملائمة لحشد قواهم والاستفادة من تفوقهم الكمي ، كما لا تتيح للقوى الدولية المؤيدة لهم امكانات فعالة لوقف او عرقلة العمل العسكري الاسرائيلي الذي يتم وفقا لمناورة « الخرشوفة » ، اي القضم السريع المتتابع .

ولذلك اعطيت الاولوية في التسليح والتنظيم والمهام القتالية لاسلحة الطيران والمدرعات والمظليين على التوالي ، باعتبار ان سلاح الطيران يمثل قوة الحسم الرئيسية عن طريق توفير الحماية الجوية اللازمة لتقدم القوات البرية ولطرق مواصلاتها ووسائل امدادها ، فضلا عن حماية التجمعات السكانية ومراكز الحياة الاقتصادية للدولة ، وعن طريق تقديم الدعم الناري القريب والمباشر للقوات البرية (أي المدرعات والمشاة الميكانيكية بصفة رئيسية) بصورة قوية وسريعة تعاونها بفاعلية على انجاز الخرق التكتيكي للدفاع العربي ، وتطوير هجومها بسرعة في العمق العملياتي ، مع حرمان القيادات العربية في الوقت نفسه من امكانات تحريك احتياطياتها المدرعة والميكانيكية من العمق العملياتي او الاستراتيجي لتوجيه ضربات مضادة فعالة ، واثارة الارتباك الشديد في خطوط مواصلاتها وحركة امداداتها الادارية . وباعتبار أن سلاح المدرعات يجمع بين قوة النار والصدمة والحركة ويستطيع ان يقوم ، متى حشد في نقاط ضيقة من الجبهة وتلقي دعم الطيران والمدفعية، بخرق خطوط الدفاع والوصول الى عمقها التكتيكي وتطوير الهجوم في العمق العملياتي ضمن ايقاع حركة سريعة ، أي بمعدلات تقدم عالية تكفل تحقيق مبدأ الحرب الخاطفة. أما المظليون ، فكان دورهم الرئيسي هو القتال كمشاة ميكانيكية ، او مشاة محمولة جوا بطائرات الهليكوبتر ، لتطهير المواقع الدفاعية التي تقتحمها الدبابات الزاحفة في النسق الاول فتؤمن بذلك بقاء الثغرات مفتوحة لضمان وصول الامدادات الادارية للمدرعات المتقدمة ، او لاحداث اضطراب في خطوط المواصلات ومراكز الشؤون الادارية عندما تستخدم كمشاة محمولة جوا في العمق العملياتي ، وفي كلتا الحالتين تستثمر كفاءات جنود المظليين القتالية العالية كعنصر مكمل للمدرعات في الهجوم الصاعق السريع . اي باختصار بنيت القوات المسلحة الاسرائيلية على أساس التمحور حول ثنائي « الطائرة ــ الدبابة » الذي يشكل اداة الحرب الخاطفة . واهملت نسبيا اسلحة المشاة التقليدية والمدفعية والدفاع الجوي . ولذلك قلت الى درجة كبيرة مدافع الهاون والاسلحة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات ، ليس فقط لدى تشكيلات المشاة التقليدية والميكانيكية ، وانما ايضا لدى الالوية المدرعة والتشكيلات الفرقية « الاوغدات » . كما اصبحت وحدات مدفعية الميدان والهاوتزر الملحقة بمختلف التشكيلات القتالية لا تضمن توفير دعم ناري كاف للتشكيلات البرية ، سواء في الهجوم او الدفاع ، بدون معاونة فعالة من الطيران . ولذلك ايضا كان الدفاع الجوي الاسرائيلي يفتقر الى الاسلحة الارضية الفعالة كميا ونوعيا ، اذ لم يكن لديه مثلا سوى ١٠ بطاريات صواريخ هوك (بكل منها ٦ صواريخ) ، ولم يكن لديه اعداد كافية من المدافع المضادة للطائرات ، او رشاشات موجهة بالرادار م/ط ، او صواريخ صغيرة مماثلة لسام ٧ ، ويرجع ذلك الى الاعتماد شبه الكلي في العقيدة العسكرية الاسرائيلية على الطائرات المقاتلة في التصدي للطيران المعادي ، ومن ثم تولد شعور بعدم وجود حاجة لانشاء تشكيلات قوية للاسلحة الارضية م/ط تستنفد قوى بشرية ونفقات مالية يمكن ان توظف في تطوير التشكيلات والاسلحة الهجومية ، ومن ثم تحقق مردودا تكتيكيا واستراتيجيا افضل .

وقد ارتبطت قدرة الجيش الاسرائيلي الهجومية على نقل الحرب الى اراضي العدو بسرعة وحسم الموقف العسكري بحرب خاطفة بضرورة اخذه للمبادرة الهجومية ، أي توجيه الضربة الاولى التي يسميها « آلون » ، في مجال التبرير الدعائي الديماغوجي ، بحق اسرائيل الادبي في القيام « بهجوم مضاد مسبق » . وقد شرح « يسرائيل طال » ذلك المبدأ الرئيسي في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية فقال « ان جميع العوامل

التي منحت العرب التفوق كانت قائمة بين حملة سيناء وحرب الايام الستة . كذلك الحال بالنسبة لعوامل تفوقنا مثل النوعيه والخطوط الداخلية . لذا لم يطرأ تغيير على نظريه نقل الحرب الى اراضي العدو ولم يتغير مفهومنا الهجومي . الا اننا تبنينا بين حمله سيناء وحرب الايام الستة مبدأ اهمية توجيه الضربة الاولى . اي ليس فقط نقل المعركة الى ارض العدو ، بل ايضا محاولة توجيه الضربة الاولى اليه »(٢).

وكان تطبيق مبدأ « الهجوم المضاد المسبق » هو السبيل الرئيسي للاستفادة من ميزه الحركة على الخطوط الداخلية التي يوفرها الواقع الجغرافي لاحاطة دول المواجهة العربية لاسرائيل ، والتي تمكن الجيش الاسرائيلي في حالة اخذه للمبادرة الهجومية من تركيز قواه على احدى الجبهات ثم تغيير هذا التركيز الى الجبهات الاخرى بسرعة تفوق امكانات دول المواجهة العربية ، التي تعمل جيوشها على الخطوط الخارجية ولا تفيد منها الا في حالة اخذها للمبادرة الهجومية وحسن تنسيقها لجهودها المشتركة قبل واثناء المعركة . وقد شرح العميد احتياط « متتياهو بيلد » ارتباط مبدأ الهجوم المضاد المسبق بالحركة على الخطوط الداخلية شرحا مطولا ، راينا ذكر معظمه لتوضيح طريقة تفكير القيادة الاسرائيلية في هذه المسألة الهامة بدقة ، فقال « منذ حرب الاستقلال (يقصد حرب ١٩٤٨) واستنادا الى تجاربها ، تم تحديد قاعدتين رئيسيتين وجهتا تفكيرنا العسكري . القاعدة الاولى تقضي بأن ينقل الجيش الاسرائيلي الحرب باسرع وقت ممكن الى ارض العدو . اما القاعدة الثانية فكانت تؤكد على أن لا يبذل الجيش الاسرائيلي كل الجهد على جبهة واحدة ولكن على أن يكون في الوقت نفسه مركزا جهده الاساسي على احدى الجبهات ... ان قاعدة نقل الحرب الى اراضي العدو بأكبر سرعة ممكنة تلزم من الناحية العملية والتنفيذية اخذ زمام المبادرة التكتيكية ثم نقل الحرب الى اراضي العدو . ونظرا لان المبادر يستطيع ان يقرر حشد قواته وفقا لرغبته ، فان الذي يحدث على الطبيعة هو ما كان قد قرره سلفا ، اي انه سيحدد جبهة الجهد الرئيسي في المرحلة الاولى وجبهة الجهد الثانوي ، اي الجبهة الدفاعية خلال المرحلة المذكورة . وبما ان المبادرة التكتيكية توفر القدرة على تحقيق الحسم السريع ، فان المبادر يستطيع ، وبسرعة ، نقل القوات التي فرغت من جبهة الجهد الرئيسي الى الجبهة الاخرى ... وان الخطر هو أن تكون الجبهتان في حاجة الى جهد رئيسي في الوقت نفسه ... وبناء على هذا فقد تم تطوير الحل الاساسي لمواجهة هذا الخطر ، وخاصة في المانيا خلال القرن التاسع عشر ، وكان هذا الحل هو تطوير شبكة خطوط داخلية تمكن من نقل القوات بصورة سريعة جدا من جبهة الى اخرى . وبهذه الطريقة فأن الدولة التي تعاني من وضع التطويق تحول هذه النقيصة الى ميزة ، لانها تكون مؤهلة لنقل قواتها من جبهة الى أخرى بسرعة اكبر من سرعة اعدائها ، وتكون لديها دائما القدرة على خلق نقاط ثقل في المكان الذي تختاره . وذلك طالما ان حرية الحركة تظل في يدها ، وطالما ان جيشها مدرب جيدا وعلى مستوى مرتفع من الاستعداد ، فان مثل هذه الدولة لا ينبغي ان تخشى هجوما منسقا من قبل جيرانها . ذلك لانها تملك دائما ان تخترق هذا التنسيق . ان هذا المبدأ الاساسي تحول بعد حرب « الاستقلال » الى حجر زاوية في المفهوم الامني للجيش الاسرائيلي »(٣).

وقد تناسى « بيلد » في معرض مقارنته وضع اسرائيل الجغرافي ، من حيث تمتعها بميزة الحركة على الخطوط الداخلية ، بوضع المانيا المماثل ، ان المانيا قد هزمت في الحربين العالميتين الاولى والثانية ، وان استفادتها من هذه الميزة على النحو الامثل في بداية الحرب العالمية الثانية حين استطاعت ان تستغل التردد السياسي الفرنسي — البريطاني على الجبهة الغربية (المستند الى روح اتفاقية ميونيخ عام ١٩٣٨ الانهزامية)

وتثبت هذه الجبهة دفاعيا ، ثم وجهت قواتها الرئيسية نحو (بولندا) في حملة خاطفة استغرقت ٣ اسابيع ، تحولت بعدها الى الجبهة الغربية التي بقيت « هادئة » باستثناء بعض الهجمات الصغيرة التي لم تخرج عن كونها مظاهرة احتجاج مسلحة على سياسة « هتلر » العدوانية عززتها « حرب منشورات » تدعو الشعب الالماني الى وقف هذه السياسة والمحافظة على « السلام » ، ثم وجهت اليها هي الاخرى ضربة خاطفة في ايار (مايو) ١٩٤٠ استغرقت ٦ اسابيع واسفرت عن سقوط فرنسا وهولندا وبلجيكا. ولكن بمجرد ان استطاعت بريطانيا ان تصمد امام الحرب الجوية الالمانية وحصار الغواصات في عامي ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ثم تمكنت جيوش « جوكوف » السوفييتية ان تفشل تكتيكات « الحرب الخاطفة » عند مشارف موسكو وتلحق الهزيمة بالجيوش الالمانية هناك في شتاء ١٩٤١ — ١٩٤٢ ، وتولد التنسيق الفعال بين الجبهتين الشرقية والغربية اثر ذلك وتوالت الضربات عليهما من جانب الحلفاء ، حتى انهارت العسكرية الالمانية ، رغم تمتعها بميزة الحركة على الخطوط الداخلية وبالجيش « المدرب جيدا »، بحكم افتقارها الى الحجم اللازم الكمي في موارد القوة العسكرية البشرية والاقتصادية بالقياس لموارد الحلفاء . وخلاصة القول ان قدرة الجيش الاسرائيلي على تحقيق الحرب الخاطفة ارتبطت تماما بمبدأ « الهجوم المضاد المسبق » ، اي امكانية توجيه الضربة الاولى ، التي تنقل الحرب الى أرض العدو بسرعة ، وتمكن اسرائيل عمليا من التخلص من الاحتمالات الخطرة لهجوم عربي منسق ، والناجمة عن كونها جغرافيا محاصرة من ثلاث جهات بدول عربية معادية ، ومن ثم تحويل هذه النقيصة الاستراتيجية — الجغرافية الى ميزة عن طريق استثمار ممكنات الحركة على الخطوط الداخلية . وضمن هذه الشروط المتكاملة الاداء اصبح في امكان القيادة الاسرائيلية ان تحقق مبدأ « الاعتماد على القوة الذاتية » الذي لا يجعل اسرائيل في حاجة مباشرة لمساعدات عسكرية خارجية اثناء قيامها بحروبها التوسعية العدوانية ، ومن ثم اثبات مبدأ « التفوق النوعي » الاسرائيلي في مقابل « التفوق الكمي » العربي ودعم او اثبات صحة مبدأ « الردع » ، والقدرة على الحسم السريع ، التي تعطي للردع مصداقية عملية تهدف الى توليد « قناعة » لدى القيادات السياسية العربية بعدم جدوى مجابهة اسرائيل عسكريا . وجاءت حرب ١٩٦٧ لتقدم دليلا عمليا على صحة نظرية الامن الاسرائيلية بصورة براقة خادعة ، اخفت ضمن بريقها الساطع عوامل الضعف الحقيقية الموجودة في هذه النظرية ، والشروط الشديدة الخصوصية ذات الطابع الوقتي التي يجب توافرها كي تعمل مبادىء هذه النظرية بطريقة فعالة ، والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

١ — اتخاذ القيادات السياسية العربية لاستراتيجية دفاعية جامدة تجاه اسرائيل بغية تجنب امكان وقوع مجابهة مباشرة بينها وبين الامبريالية الامريكية ، خاصة وان اخذ المبادرة الهجومية سيؤدي الى اختراق حدود اسرائيل المعترف بها دوليا تقريبا منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ ، ومن ثم تبدو الدول العربية في صورة المعتدية على دولة اسرائيل التي اكتسبت شرعية دولية ، وفي هذه الحالة يصعب ضمان استمرار الحصول على دعم المعسكر الاشتراكي عسكريا وسياسيا بحكم انه يعترف بهذه الشرعية .

٢ — ضعف التنسيق العسكري الفعال بين دول المواجهة العربية من جهة وبينها وبين الدول العربية الاخرى التي يمكن ان تدعمها عسكريا ، وعدم وجود خطة عمل استراتيجية واضحة ومتفق عليها بين هذه الدول جميعا من جهة اخرى .

٣ ــ سيطرة اوهام الامن القطري على قادة دول المواجهة العربية السياسيين والعسكريين ، ومعالجتهم لمشكلة اسرائيل من منطلق انها مجرد اعتداء على شعب عربي شقيق هو الشعب الفلسطيني الذي يجب ضمان حقوقه المشروعة ، ومن ثم خططوا استراتيجيتهم العليا تجاه اسرائيل على اساس ضرورة المحافظة على « الوضع الراهن » وعدم السماح للعدو بخلق وضع جديد اكثر سوءا ، وترجمت هذه السياسة الى استراتيجية دفاعية جامدة كما سبق أن قلنا ، تلخصت في توزيع قوات هذه الدول داخل مواقع دفاعية ثابتة عند الحدود دون أن تتوفر لها وسائل الدفاع الديناميكي ، بل دون أن يتوفر لها عمليا التدريب الفعال على الهجوم والروح التعرضية الهجومية .

٤ ــ انخفاض المستوى الثقافي والتقني لضباط وجنود جيوش دول المواجهة ، بالقياس لضباط وجنود الجيش الاسرائيلي ، ومن ثم ضعف استيعاب هذه الجيوش للاسلحة والمعدات الحديثة التي حصلت عليها بكميات ونوعيات لا تقل بأي حال من الاحوال عن كميات ونوعيات التسليح الاسرائيلي . وفاقم من نتائج هذا الوضع كله الانخفاض العام في حرفية الضباط والقادة العسكريين ، خاصة بالنسبة للمستويات القيادية الهامة (ومع وجود استثناءات عدة بطبيعة الحال لم تستطع ان تغير عمليا من النتيجة لهذا الوضع) . وفي النتيجة الاخيرة انتصرت نظرية الامن الاسرائيلية انتصارا ساحقا في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، ووصلت القوات الاسرائيلية الى « الحدود الآمنة » التي حلم بها « الون » وقادة اسرائيل الآخرين منذ حرب ١٩٤٨ ، واصبح للدولة عمق استراتيجي حقيقي للمرة الاولى ، ومن ثم لم تعد في حاجة ماسة الى شن « هجوم مضاد مسبق » لدى ظهور أي بادرة هجومية عربية محتملة في أفق الصراع القائم ، وذلك الى ان يتم استيعاب الارض الجديدة بصفة نهائية الى الارض الاصلية وتتوفر الظروف الملائمة دوليا ومحليا لقفزة جديدة ، أي الى ان تتاح الفرص والامكانات اللازمة لتطبيق مناورة « الخرشوفة » أو « القضم المتتابع » مرة أخرى وفقا لاحكام المشروع الصهيوني .

● أبرز التطورات بعد حرب ١٩٦٧ :

وهكذا اضيف مبدأ « الحدود الآمنة » الى نظرية الامن الاسرائيلية في اعقاب حرب ١٩٦٧ ، وتدعم في الوقت ذاته مبدأ « التفوق النوعي » ومبدأ « الردع » ، واصبحت لهذه المبادىء الثلاثة مكانة الصدارة في هذه النظرية ، التي اكتسبت نتيجة لهذه التطورات الجديدة روحا دفاعية تعززها القدرة الردعية الديناميكية للسلاح الجوي الاسرائيلي . وقد تأكدت هذه الروح وتلك القدرة الردعية خلال مرحلة حرب الاستنزاف التي جرت على الجبهة المصرية في عامي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، والتي اضطرت فيها القيادة الاسرائيلية أن تلجأ للمرة الاولى في تاريخها العسكري الى بناء خط دفاعي ثابت على طول الضفة الشرقية لقناة السويس ، وهو خط بارليف ، لامتصاص القصف المدفعي المصري الذي شكل الصورة الرئيسية للهجوم المصري وقتئذ (أي الهجوم بالنار فقط دون الحركة والصدمة) ، ولذلك لجأت الى ضربات الطيران الرادعة واغارات القوات المحمولة جوا في العمق الاستراتيجي المصري كبديل هجومي محدد « للهجوم المضاد المسبق » الكبير الذي درجت عليه من قبل ، وتهيأ الجيش الاسرائيلي ضمن هذه المنظومة الدفاعية التي حاولت ان تجمع بين الدفاع الثابت والدفاع الديناميكي ، لصد اي هجوم مصري عام عبر القناة وتوجيه ضربة مضادة له . ويشرح الكاتب الاسرائيلي « دان هوروفيتش » تأثير هذه التغيرات الاستراتيجية على الجيش الاسرائيلي عشية حرب ١٩٧٣ فيقول « ظهرت فكرة « الحدود الامنة » بعد

حرب الايام الستة ، ولكن هذه الفكرة اتفقت بصعوبة مع مفاهيم اخرى اكثر قدما في نظرية الامن الاسرائيلي . فبدلا من مفهوم « أسباب الحرب » (الذي كان يبرر الضربة الاولى) اصبح مفهوم « الحدود الآمنة » فرضية استراتيجية دفاعية تقوم على امتصاص الضربة الاولى وتوجيه ضربة مضادة بعد ذلك ... وهكذا خلق تناقض بين هذه الاستراتيجية الدفاعية والنظرية العملية الهجومية التي استمرت تشكل الاساس في تنظيم القوات بجيش الدفاع الاسرائيلي »(٤). وهكذا استمر الجيش الاسرائيلي ، المنقسم الى جيش عامل صغير وجيش احتياطي كبير ، والمعتمد على الالوية المدرعة والطيران ، اي جيش ما قبل ١٩٦٧ . هو نفسه الموكول اليه حماية « الحدود الآمنة » ومهام « الدفاع الثابت » عشية حرب ١٩٧٣ .

● تكشف النواقص في حرب « يوم الغفران » :

ادت سيادة مبدأي « التفوق النوعي » و « الردع » على الذهنية الاسرائيلية السياسية والعسكرية طوال السنوات الفاصلة بين ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ و ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وعدم استخلاصها لمغزى التطورات التكتيكية والتقنية التي لحقت بالجيش المصري خلال حرب الاستنزاف (خاصة بالنسبة لاسلحة الدفاع الجوي والروح التعرضية لوحدات المغاوير التي كثيرا ما هاجمت التحصينات ونصبت الكمائن للدوريات المدرعة الاسرائيلية في الضفة الشرقية للقناة) ، الى عدم ادراك القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية للتناقضات الرئيسية التي تتضمنها نظرية الامن الاسرائيلية في الظروف التالية لحرب ١٩٦٧ ، فضلا عن عدم ادراكها للتناقضات الاصلية لهذه النظرية الهشة التي بنيت على اساس استمرار فرضيات سلبية معينة في العمل الاستراتيجي العربي سياسيا وعسكريا . ومن ثم تعرض الجيش الاسرائيلي والطيران للمفاجأة الاستراتيجية وسلسلة من المفاجآت في بداية الحرب نوجزها في النقاط التالية :

١ ــ فوجيء الطيران الاسرائيلي ، الذي يعد القوة النارية الرئيسية للجيش البري (اذ تستطيع طائراته ان تحمل نحو ١٥٨٥ طنا من القنابل في الطلعة الواحدة) ، بفاعلية الاسلحة الارضية المضادة للطائرات لدى الجيشين المصري والسوري ، وخاصة فاعلية صواريخ « سام ٦ » والمدافع الرشاشة رباعية السبطانة من عيار ٢٣ مم الموجهة بالرادار « زدس يو ــ ٢٣ ــ ٤ » (التي يمكن ان ترجع اليها وحدها ثلث خسائر الطائرات الاسرائيلية في الحرب) ، وقد نتج عن ذلك خسارة ١٠٠ طائرة في كل ١٠٫٠٠٠ طلعة طيران(٥) وفقا لتقدير الجنرال جريجو رئيس اركان القوات الجوية الفرنسية) ، وهو معدل خسائر مرتفع للغاية بالقياس لمعدل خسائر الطيران الامريكي فوق فيتنام الشمالية الذي كان يبلغ ٢٥ طائرة في كل ١٠٫٠٠٠ طلعة، ويزيد قليلا عن معدل خسائر الطيران خلال الحرب العالمية الثانية الذي بلغ ٩٠ طائرة في كل ١٠٫٠٠٠ طلعة . ويرجع ارتفاع خسائر الطيران الاسرائيلي عن خسائر الطيران الامريكي في فيتنام الشمالية ، رغم استخدام الطرفين العربي والفيتنامي لاسلحة ومعدات مماثلة تقريبا باستثناء « سام ٦ » ، ليس فقط الى فاعلية الصاروخ الجديد « سام ٦ » ، الذي لم يكن الطيران الاسرائيلي قد واجه من قبل خلال حرب الاستنزاف، او فاعلية المدافع « زدس يو ــ ٢٣ ــ ٤ » ، وانما ايضا لان الطيران الامريكي كان يستخدم عددا كبيرا من الطائرات المزودة بمعدات الكترونية مضادة ومن الطائرات المخصصة لمهاجمة بطاريات الصواريخ والاسلحة م/ط الاخرى يفوق عدد الطائرات التي تهاجم الاهداف الاصلية المطلوب تدميرها بنسبة تصل الى ٣ : ١ في بعض

الحالات ، وهو الامر الذي لم يكن متاحا للطيران الاسرائيلي في « يوم الغفران » نظرا لسوء تقدير قيادة السلاح الجوي لقدرات الدفاع الجوي العربي تقنيا وبشريا من جهة، ومن جهة أخرى لان متطلبات توفير اكبر قوة ضاربة للسلاح الجوي الاسرائيلي بأقل قدر ممكن من القوى البشرية والنفقات المالية دفعت قيادته الى توحيد نوعية غالبية طائراته من حيث المهام القتالية بحيث تكون كلها قاذفات مقاتلة او قاذفات هجوم أرضي ، ومن ثم لم يكن هناك مجال فعال لوجود فرع يعتد به في السلاح الجوي الاسرائيلي لممارسة الحرب الالكترونية والتخصص في مهاجمة اسلحة الدفاع الجوي الارضي المختلفة . وفي النتيجة افتقرت الوحدات الصغيرة من المشاة المبعثرة على تحصينات خط « بارليف » و« الجولان » ، وكذلك الوية المدرعات العاملة (٣ في سيناء و ٢ في الجولان) الى الدعم القريب لنيران الطيران ، التي كانت تشكل جزءا رئيسيا من معادلة الصد المعدة لامتصاص الضربة العربية الاولى لحين تعبئة الاحتياط وتوجيه الضربة الثانية اي شن الهجوم المضاد ، هذا فضلا عن افتقارها اصلا لنيران الدعم المدفعي الكافي .

٢ ــ وكانت المفاجأة الثانية في « يوم الغفران » هي تدمير المشاة العربية المترجلة للدبابات الاسرائيلية عن طريق استخدامها الكفؤ لشبكة الاسلحة م/د المكثفة التي ضمت صواريخ « ساغر » وقذائف « آر بي جي ٧ » والمدافع عديمة الارتداد عيار ٨٢ مم و ١٠٧ مم ، وكانت الصواريخ اكثر هذه الاسلحة فاعلية اذا قدر ما دمرته من دبابات وناقلات الجنود المجنزرة ونصف المجنزرة الاسرائيلية خلال الاسبوع الاول من الحرب على كلا الجبهتين بنحو ٦٥٠ دبابة وناقلة جنود مدرعة ، كما بلغت نسبة النصيب الاجمالي لخسائر الدبابات الاسرائيلية الناتجة عن الاسلحة م/د نحو ٥٠٪ من جملة الخسائر ، على حين دمر نحو ٣٠٪ من الدبابات في معارك دبابات ونحو ٢٠٪ بواسطة نيران الطيران والالغام م/د(٦). وقد عبر الكاتب العسكري الفرنسي المقدم « ر. جيللي » عن فاعلية الدور الذي لعبته المشاة العربية في مواجهة المدرعات الاسرائيلية في دراسة له بعنوان « عودة المشاة او مشاة جديدة للعام ٢٠٠٠ » فقال « في الآونة الاخيرة بدا حكام تل ابيب وكأنهم يعيشون دوما على ذكريات تفوقهم الساحق عام ١٩٦٧ في قتال دبابة الى دبابة وطائرة الى طائرة . ولكن الدبابة والطائرة خضعتا كلاهما لامتحان في مواجهة جديدة وفعالة فتأثر عملهما بصورة ظاهرة ... لقد ظهرت في الشرق الاوسط مشاة قادرة على خوض معارك تجمع بين القديم والحديث . فهي بالفعل « قديمة » ، بل بدائية ، عندما تسير بكثافة ... ولكنها « جديدة » بشكل مدهش بضراوتها ومقدرتها على مواجهة الدبابات ... واذا ما قمنا بفحص موضوعي للمعارك التي دارت رحاها في الشرق الاوسط ، نجد أن وجود اعداد كبيرة من المشاة في المعسكر العربي ، تتمتع بروح معنوية عالية ومقدرة ضد الدبابات خارقة جدا ، كان أحد العناصر الرئيسية في تحقيق المفاجأة التكتيكية ... ويبدو أن هيئة الاركان الاسرائيلية قد قللت من اهمية العامل البشري وقيمته اكثر بكثير مما قللت من قيمة التكنولوجيا السوفييتية »(٧).

٣ ــ والمفاجأة الاكثر اهمية ، على المستوى الاستراتيجي ، كانت في اخذ الجيوش العربية للمبادرة الهجومية وبصورة منسقة تماما على جبهتين في بداية الحرب . ولقد شكل هذا الهجوم المنسق تطورا جديدا للغاية بالنسبة للصراع العربي ــ الاسرائيلي، على الرغم من محدودية الاستراتيجية العليا للحرب (خاصة على الجبهة المصرية) ، وعلى الرغم من بطء ايقاع تقدمه في جبهة سيناء والاخطاء التي لحقت سرعة تقدمه في

جبهة الجولان ، وذلك نظرا لانه اوضح بصوره عملية مدى المازق الاستراتيجي الذي تصبح فيه اسرائيل عند استعلال العرب لميزه الحركه على الخطوط الخارجيه التي يتمتعون بها نظريا منذ عام ١٩٤٨ ، وهو المازق الذي سيؤدي الى هزيمتها الحتميه ، متى احسن حشد القوى العربيه وتنسيق هجومها والمحافظه على استمراريه وسرعة ايقاعه وتوازنه ، وقد اشار « يسرائيل طال » الى هذه الحقيقه ، التي اكدتها تجربة حرب تشرين الاول (اكتوبر) التي لم تتم ، وشدد على ضروره عدم تكرارها والسبيل العملي الذي يجب على اسرائيل ان تسلكه لتجنب ذلك مستقبلا فقال « لقد تبنى العرب استراتيجيه هجوميه صحيحه على طول الجبهة من الشمال في سوريا ، ومن الجنوب على طول قطاع قناه السويس . لقد استطاعوا العمل بهذا الشكل بسبب تفوقهم الكمي ، ونتيجه لذلك كانت قواتنا متبتة على طول الجبهه . لقد خاضت اسرائيل حربين بريتين منفصلتين . ويجب ان يكون استنتاجنا ان ميزان القوى من حيث الكم ، وفي ظروفنا ، يجب ان يكون لصالح المدافع ، وبما انه ليس لدينا اي احتمال لتحقيق تفوق كمي ، فاننا مضطرون ان نتبنى مفهوما امنيا هجوميا . لا نستطيع ان نسمح لانفسنا ، لا من ناحية السياسه الامنيه ولا من ناحية النظرية الامنية ولا من ناحيه الحلول العملية ، اتباع اسلوب الدفاع . يجب ان تخرج دولة اسرائيل للهجوم والحرب وذلك بتركيز القوى والمهاجمة ، وذلك عندما يهددنا خطر جدي ، ويجب ان يكون هذا هو السبب الموجب للحرب . علينا ان نقولها علنا ، وليعرف العالم كله ، بما في ذلك العرب ، ان هذه هي قوانين اللعبة . وهذا يتطلب الاستمرار ببناء الجيش مع التشديد على القوات الجوية والتشكيلات المتحركة والمدرعة وعلى القوات المحمولة جوا »(٨). وفي النتيجة فشلت معارك الصد الاولى في الجبهة المصرية ، وكادت ان تفشل في الجبهة السورية ايضا ، وترتبت عليها خسائر فادحة . كما ان معارك الهجوم المضاد سارت ببطء شديد وبخسائر عالية للغاية ولم تحقق نتائج حاسمة على كلا الجبهتين ، وتوقف القتال بتدخل القوى الدولية وبدون ان تتحطم الجيوش العربية او تنهار معنويا كما تعودت اسرائيل من قبل ، بل اضطر الجيش الاسرائيلي الى خرق قرار وقف اطلاق النار يوم ١٩٧٣/١٠/٢٢ ليفاجيء القوات المصرية غرب القناة ويستطيع أن يحقق هدفه من وراء عملية « الدفرسوار » الذي فشل في تحقيقه اثناء سير القتال ، وهو تطويق قوات الجيش الثالث في السويس .

● الدروس الاسرائيلية المستفادة من الحرب :

نستطيع ان نلخص الدروس التي خرج بها الفكر العسكري الاسرائيلي من حرب « يوم الغفران » ، والتي ترددت تفاصيلها في عديد من الكتابات الاسرائيلية منذ نهاية هذه الحرب حتى الان ، في النقاط الرئيسية التالية :

١ ــ على الرغم من ان الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ قد وفرت عمقا استراتيجيا لاسرائيل له اهميته في امتصاص الضربة العربية الاولى ، خاصة في سيناء، الا انه ثبت ان هجوما عربيا منسقا على اكثر من جبهة تتوفر له استعدادات جيدة وادارة عمليات كفوءة وفترة زمنية ملائمة لتنفيذ اهدافه الاستراتيجية حتى ولو كانت محدودة ضمن اطار شعار استرداد الارض المحتلة عام ١٩٦٧ ، كفيل باجبار الجيش الاسرائيلي على القتال في جبهات برية منفصلة لا تخدمها ميزة الحركة على الخطوط الداخلية ، ومن ثم يحرم من قدرة تركيز قواه الرئيسية بسرعة على احدى الجبهات لحسم الموقف فيها بهجوم مضاد فعال ثم نقل ثقله الاساسي مرة اخرى الى جبهة ثانية . ومن ثم تطول فترة الحرب ، وتزيد الخسائر والمخاطر الاستراتيجية ، وتضطر

اسرائيل لطلب المساعدات العسكرية الخارجية اثناء القتال . ولذلك فأن « الحدود الآمنة » لم تعد كافية بحد ذاتها لضمان نجاح استراتيجية دفاعية ، ولا بد من العودة مجددا الى استراتيجية « الهجوم المضاد المسبق » ، اي الى سياسة توجيه « الضربة الاولى » . وقد عبر الجنرال « يسرائيل طال » عن هذه الفكرة بوضوح في الفقرات التي اشرنا اليها مسبقا وفي فقرات اخرى وردت ضمن محاضرة له القاها في « بيتح تكفا » ، اثر تعيينه في منصب طوارىء كبير في تشكيلات الاحتياط في الجيش الاسرائيلي في ١٣/١٢/١٩٧٤ ، قال فيها « على الرغم من أن الحدود قد ابتعدت منذ حرب الايام الستة ، واصبح لدينا عمق استراتيجي ، فاننا لا نستطيع السماح لانفسنا بخوض حرب دفاعية في المستقبل ، بل علينا ان نخوض حربا هجومية في عمق اراضي العدو ... ونستطيع ، كما هو معروف ، ان نخوض حروبا دفاعية ، كما حدث في الايام الاولى من حرب يوم الغفران ، ولكن في مثل هذه الحالة ، سيكون العرب هم الذين يحددون امد الحرب ، وسنضطر نحن الى دفع ضريبة ضخمة في ميدان القتال »(٩) .

وتناول « زئيف شيف » المسألة فقال « ان العمق الاستراتيجي يمنح المدافع نفسا طويلا ، وفي مكان كسيناء ، يحول دون نقل الحرب بسرعة الى مناطق مأهولة بالسكان . بيد انه لا يضمن سلفا بأن لا يكون للمهاجم في المرحلة الاولى تفوق كبير ويصيب المدافع بخسائر كبيرة »(١٠) .

والواقع انه ليست فقط « الحدود الآمنة » ، وما ولدته من شعور بالاطمئنان المترتب على وجود العمق الاستراتيجي ، كان السبب لتخلي اسرائيل جزئيا عن مبدأ « توجيه الضربة الاولى » من الناحية النظرية (اذ انها كانت عمليا لا تملك خيارا اخر عشية بدء الحرب) ، وانما كان سوء تقديرها السياسي — الاستراتيجي لنوايا وقدرات العرب العسكرية ، الناتج عن احساسها الامني المفرط بتفوقها العسكري وقدرتها على ضرب الجيوش العربية بسهولة تحت اي ظرف ، هو الذي قادها فعليا الى عدم شن « هجومها المضاد المسبق » هذه المرة . ولذلك فان العودة الى التمسك المطلق بهذا المبدأ تشكل ضرورة امنية كبرى لاسرائيل حتى يمكن لنظريتها الامنية ان تستعيد توازنها وتعمل مبادئها المترابطة بعضها ببعض ، اذ ان فقدان المبادرة الهجومية يقود الى فقدان الحركة على الخطوط الداخلية بفاعلية ، وفقدان القدرة على الحسم السريع ، ومن ثم فقدان « الحرب القصيرة » والاضطرار الى طلب المعونة الخارجية العاجلة ، وبالتالي يضيع ايضا مبدأ « قوة الردع » .

٢ — في ضوء ما اثبتته الجيوش العربية من تطور نسبي في قدراتها القتالية (من وجهة النظر الاسرائيلية) والتي زاد كثيرا من خطورتها التفوق الكمي لتشكيلاتها العاملة ، التي تستطيع ان تدخلها الحرب بعد ساعات قليلة من انذارها بذلك ودون حاجة لاجراءات تعبئة عامة ، اصبح من الضروري للجيش الاسرائيلي العامل ان يصبح اكبر مما كان عليه من قبل وأن تقل النسبة العامة لقوات الاحتياط بالقياس لنسبة القوات العاملة ، ولذلك اصبح عدد الجيش العامل يقدر عام ١٩٧٤ بنحو ١٢٥ الف جندي (١٥٠٠٠ دائمين و ١١٠ آلاف مجندين) واصبح الجيش الاحتياطي يقدر بنحو ٢٥٠ الف جندي اخرين ، على حين أن عدد الجيش العامل عام ١٩٧٣ نحو ٩٥ الف جندي وعدد الجيش الاحتياطي نحو ١٨٠ الف جندي(١١) . وبالاضافة الى هذا اصبحت التشكيلات الفرقية هي الاساس في تشكيلات الجيش البري وذات صفة دائمة حتى تستدعي اليها قوات الاحتياط مباشرة وتتوفر بذلك قوة ضاربة مركزة فورا ، وتفيد معلومات بعض الدوائر المطلعة انه في نهاية عام ١٩٧٤ اصبح لدى الجيش الاسرائيلي

٧ تشكيلات فرقية « أوغدات » ذات تنظيم ثابت تتفاوت في حجمها بين ٢ لواءين مدرعين ولواء ميكانيكي او٢ لواءين مدرعين و٢ لواءين ميكانيكيين، فضلا عن وجود كتيبة مدفعية مستقلة بأي « اوغدا » وكذلك كتيبة دفاع جوي بخلاف المدفعية والاسلحة ٢/ط الملحقة عضويا بالالوية ، وتتواجد هذه « الفرق » بدرجات متفاوتة الحجم من حيث نسبة القوات العاملة . وبالاضافة الى هذه « الفرق » السبع توجد لدى الجيش الاسرائيلي ٥ الوية مدرعة اخرى مستقلة و ٥ الوية مظليين (تستخدم كمشاة ميكانيكية او قوات محمولة جوا) و ٥ الوية مدفعية مستقلة و ٩ الوية مشاة محمولة ، وتتفاوت ايضا درجات التعبئة العاملة لهذه التشكيلات كما هو الحال بالنسبة للفرق . وتهدف قيادة الجيش الاسرائيلي من تضخيم حجم القوات العاملة وحجم التشكيلات القتالية ، ليس فقط توفير امكانات افضل لصد اي هجوم عربي مفاجيء ، وانما ايضا تحضير نسواة جاهزة من القوات العاملة القادرة على بدء هجوم مفاجيء على احدى الجبهات العربية دون استدعاء مسبق لقوات الاحتياط ، قد يلفت انتباه القيادات العسكرية العربية ويضيع عنصر المفاجأة الاستراتيجية ، على ان تلحق بها قوات الاحتياط اثر ذلك مباشرة كنسق ثان للهجوم .

٣ ـ ولمواجهة التطورات التقنية والتكتيكية للاسلحة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات ، والتي كانت تعتبر مجرد اسلحة دفاعية من قبل ، التي استخدمتها الجيوش العربية بفاعلية هجومية شلت كثيرا من قدرة الطائرة والدبابة وفكت الترابط التكتيكي السابق لهما « ثنائي الطائرة ـ الدبابة » ، تعمل القيادة العسكرية الاسرائيلية على اعادة التوازن في قوى النيران والاسلحة والمعدات المعاونة المتمحورة حول « الدبابة » و « القاذفة المقاتلة » ضمن صياغات جديدة من التخصص النسبي في المهام بالنسبة لكل منهما . ومن تعاونهما مرة أخرى ، بأسلوب جديد يكفل الافادة من مزايا هذا التعاون ويعيد للعمليات البرية سرعة ايقاعها في الظروف الجديدة لتطور التسليح والتدريب وادارة القتال لدى الجانب العربي ، والتي لا يمكن اغفالها مرة اخرى . ولذلك يجري زيادة تشكيلات المشاة الميكانيكية وتدعيم تسليحها وتحسين معداتها الحركية في الالوية المدرعة و « الاوغدات » ، وكذلك الحال بالنسبة لقطع المدفعية الملحقة بهذا التشكيلات ، فضلا عن زيادة التشكيلات الاحتياطية المستقلة من المدفعية لضمان توفير قوة نيران اضافية عند الضرورة .

وبالاضافة الى ذلك تضم ، كما وكيفا ، قدرة طائرات الهليكوبتر المضادة للدبابات وللمشاة ، وكل هذا من أجل توفير قوه نيران كافية ومتنوعة المصادر ضد المشاة والاسلحة م/د والدبابات والمدفعية ، دون الاضطرار للدعم القريب بنيران القاذفات المقاتلة او طائرات الهجوم الارضي ، الامر الذي يتيح للدبابات اداء مهماتها القتالية الاصلية بكفاءة افضل .

أما بالنسبة للاسلحة م/ط فتتركز الجهود في سلاح الطيران من اجل تعزيز قدرته في الاستطلاع الجوي والالكتروني لتتوفر له امكانات افضل للهجوم وتجنب اخطار الدفاع الجوي (ولذلك يزود السلاح الجوي الاسرائيلي بعديد من الطائرات الموجهة بدون طيار وبطائرات متطورة للحرب الالكترونية وللانذار المبكر) ، ومن اجل جعله قادرا على مهاجمة بطاريات الصواريخ من مسافات آمنة خارج مداها المؤثر (فضلا عن تجهيزه بالمعدات اللازمة للتشويش الالكتروني) وذلك بواسطة الصواريخ جو ـ أرض الموجهة من انواع « كوندور » و « شرايك » الخ . هذا بالاضافة لزيادة قدرته على اصابة اهداف « النقطة » ، كما يقال ، عن طريق تزويده بقنابل « الليزر » . وللحيلولة دون التعرض لمفاجأة جديدة في مجال التفوق الجوي بواسطة قتال طائرة ضد

طائرة ، نظرا لتزود الاسلحة الجوية العربية بطائرات قتال جوي متطورة من انواع « ميغ — ٢٣ » و « ميراج ف — ١ » واحتمال تطور قدرات القتال الجوي العربي بكافة عناصرها ، يعمل الطيران الاسرائيلي (بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية) على الحصول على احدث الطائرات المقاتلة الثقيلة والخفيفة (ولذلك سيحصل على طائرات « الايغل » ف — ١٥ وطائرات ف — ١٦ قريبا) ، ومن ثم سيشهد السلاح الجوي الاسرائيلي انواعا من التخصص التقني والقتالي بدرجة لم يعرفها من قبل ، الامر الذي سيزيد من نفقاته المالية واعبائه البشرية والتنظيمية بدرجة كبيرة ، ويخرجه نهائيا من مرحلة الاعتماد على نوعية واحدة تقريبا من الطائرات الذي شهدته حرب ١٩٦٧ ، واستمر تقريبا حتى حرب ١٩٧٣ .

٤ — ونظرا لمخاطر الاعتماد المطلق على احتمال نجاح « الحرب القصيرة » ازاء ارتفاع القدرات القتالية العربية ، تعمل القيادة العسكرية الاسرائيلية على زيادة مخزونها من الذخيرة واحتياطي الاسلحة والمعدات وقطع الغيار قدر الامكان كي تستطيع ان تخوض حربا هجومية طاحنة لمدة لا تقل عن ثلاثة اسابيع في المستقبل دون الحاجة لجسر جوي او بحري اثناء الحرب .

٥ — وحتى لا تتكرر النواقص التي كشف عنها الاستدعاء المفاجيء لقوات الاحتياط ، من حيث عدم صلاحية كثير من المعدات للاستخدام الفوري ونقص الذخيرة وبعض المعدات الخ ، يجري العمل بكل الوسائل الممكنة لرفع كفاءة مخازن الاحتياط ، سواء من حيث صيانة الاسلحة والمعدات او من حيث تنظيم المخازن بحيث تتوفر للوحدات الاحتياطية اكبر كميات ممكنة من الاسلحة والمعدات والمركبات والذخائر والوقود للاستخدام الفوري اثر احتشادها في مراكز التجمع الخاصة بها . تلك هي ابرز الدروس الاسرائيلية المستفادة من حرب ١٩٧٣ ، والتي تتم حول محاورها الرئيسية عملية تطوير القوات المسلحة الاسرائيلية حاليا ، سواء من حيث التسليح أو التنظيم أو عقائد القتال ، وذلك بهدف ان تستعيد هذه القوات على نحو مؤكد قدرتها السابقة على انجاز « الحرب القصيرة الحاسمة » وقوة « الردع » ، اي من اجل ان تستعيد نظرية الامن الاسرائيلية صلاحيتها الكاملة ضمن المتغيرات الجديدة التي خلقتها حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ .

---

١ — طال ، يسرائيل ، العميد احتياط. الحربان، **ملحق يديعوت أحرونوت** ، عدد ١٩٧٥/٦/٦ .

٢ — **المرجع السابق** .

٣ — بيلد ، متتياهو ، دروس اولية ، صحيفة **معاريف** ، عدد ١٩٧٣/١٠/٢٦ .

٤ — هورونيتش ، دان ، الدكتور ، نقد الاعتماد على انفسنا، صحيفة **دافار** ، عدد ١٩٧٤/١/٦.

٥ — حول الدروس الجوية المستخلصة من حرب تشرين ، حوار مترجم عن مجلة الدفاع الوطني الفرنسية عدد تشرين الاول ١٩٧٤ ، نشر بمجلة « **الفكر العسكري** » السورية ، عدد آذار ١٩٧٥ ، صفحة ٨٩ .

٦ — ماسليونيكوف ، العقيد ، التطورات الحديثة في تنظيم القوات، المرجع السابق، صفحة ٤٤.

٧ — جيللي . ر، المقدم ، عودة المشاة أو مشاة جديدة للعام ٢٠٠٠ ، المرجع السابق ، صفحة ١٠١ ، ١٠٢ .

٨ — طال ، يسرائيل ، **المرجع السابق** .

٩ — طال ، يسرائيل ، صحيفة **معاريف** في ١٦/ ١٩٧٤/١٢ ، نشرة م.د.ف.، ١٩٧٥/١/١ ، صفحة ١٣ .

١٠— شيف ، زئيف ، دروس اولية (الحلقة ب)، صحيفة ١٩٧٣/١٠/٢٨ .

١١— وفقا لتقديرات تقارير **معهد الدراسات الاستراتيجية** البريطاني في عامي ٧٣ ، ١٩٧٤ .

اسلحة الحرب الخامسة

هشام عبد الله

تميزت جميع الحروب العربية ــ الاسرائيلية بعدم الحسم ، وكانت كل حرب منها تحمل في ذاتها جرثومة الحرب التي تلي . ولم تستطع جميع الاتفاقات والتعهدات السابقه الصمود لضغط الاطماع الصهيونية ، او لالحاح الحقوق العربية . ولا تختلف حرب ١٩٧٣ ، والسياسة والاتفاقات التي تلتها ، عن باقي الحروب السابقة . وهي لن تمثل ، رغم كل شيء ، أي انعطاف في مجرى انهاء الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، لانها لم تمس جوهر العقيدة او الوجود الصهيونيين ، ولم تعد الحق العربي الى اصحابه . اضف الى ذلك انه لم يطرأ اي انخفاض على الاستعدادات العسكرية لدى اي من الاطراف المتنازعة في الفترة التي تلت الحرب بل هي زادت بشكل لم يسبق له مثيل .

ولقد تمثلت جرثومة حرب ١٩٧٣ في لاءات مؤتمر الخرطوم الثلاث ، من جهة ، وفي تمسك اسرائيل بالاراضي العربية المحتلة ، من جهة اخرى . وكان العامل الاول تعبيراً عن الكبرياء العربي الجريح ، اما الثاني فكان نتاج غطرسة العسكرية الاسرائيلية ، والمخططات الصهيونية . ولقد نمت هذه الجرثومة التي بذرتها حرب ١٩٦٧ ، وترعرعت بعد ان توفرت لها جميع العوامل المادية والقناعات المعنوية ، لتنفجر في حرب اخرى غير حاسمة هي حرب ١٩٧٣ . ورغم الاختلافات الكثيرة في شكل كلا الحربين والطريقة التي دارتا بها ، ورغم النتائج المختلفة سواء على صعيد الخسائر البشرية او المادية ، او على صعيد اعادة تقييم كل طرف لنفسه وللطرف الاخر ، فانه لم يطرأ اي تغير ذو قيمة على موقف كلا الطرفين فلاءات الخرطوم ما زالت قائمة بشكل ضمني او علني ، والموقف الاسرائيلي ما زال متشددا جدا رغم بعض اللين الذي يظهر من حين لاخر .

ان مما يهيء الاجواء لنشوب حرب خامسة ، بالاضافة الى العوامل السابقة ، هو حملة التسلح الضخمة التي تجري في منطقة الشرق الاوسط . وقد اصبح التسلح هاجسا عاما يسيطر على المنطقة منذ قيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ . وكان من الاهمية بحيث اثر تأثيرا بالغا على التيارات والاتجاهات السياسية لدول المنطقة . ولم تحظ اية مؤسسة لدى جميع هذه الدول بذلك القدر من الاهتمام الذي حظيت به مؤسساتها العسكرية . والواقع انه يصعب تصور ان الجيوش الضخمة التي خاضت حرب ١٩٧٣ هي وليدة القوات سيئة التسليح التي خاضت حرب ١٩٤٨ . فالجيش المصري الذي لم يزد تعداده في العام ١٩٤٩ عن ٦٠ الف رجل مع الاحتياط ، لا يملكون سوى ٨٠ دبابة ومدفع اقتحام(١)،خاض حرب ١٩٧٣ بقوة تصل الى ٣٠٠ الف رجل يضاف اليهم اكثر من ٥٠٠ الف جندي من الاحتياط وبقوة من الدبابات تزيد عن ٢٠٠٠ دبابة . اما الجيش الاسرائيلي الذي لم يزد عدده في العام ١٩٤٩ عن ٧٠ الف جندي مع الاحتياط يملكون ٤٠ دبابة فقط(٢)، فقد خاض حرب ١٩٧٣ وقوامه ٣٢٥ الف جندي

يتسلحون بأكثر من ٢٠٠٠ دبابة . ولم تتوقف حمى التسلح عند هذه الحدود بل ازدادت تصاعدا لدى كلا الجانبين بعد حرب ١٩٧٣ ، فقد رفعت اسرائيل عدد قواتها العسكرية الى ٤٠٠ الف رجل يتسلحون بأكثر من ٣٠٠٠ دبابة . وارتفعت ميزانية الدفاع السورية من ٢٠١٦ مليون دولار في العام ١٩٧٣ الى ٦٦٨ مليون دولار في العام ١٩٧٥ . والحال مشابه تقريبا في كل من مصر والاردن والعراق وليبيا والسعودية .

ولا تنحصر دلالة الارقام السابقة على اظهار مدى التصعيد في التسلح ، بل انها ستساعدنا على ضبط توقعاتنا حول شكل الحرب القادمة والاسلحة التي ستستخدم فيها . وذلك نظرا لان عامل الكم يلعب دورا بارزا في سباق التسلح العربي ــ الاسرائيلي فمن الواضح ان الجهد العسكري الاسرائيلي قد بلغ اقصى حشد كمي له سواء من ناحية الطاقات البشرية ، حيث تبلغ نسبة التجنيد في اسرائيل حوالي ١٥ ٪ من مجموع السكان اليهود ، وهي نسبة لم تبلغها اية دولة اخرى في المنطقة . او من ناحية الطاقات المادية ، حيث تجاوزت نفقات اسرائيل الدفاعية كل ما تستطيع تقديمه من امكانات ، وهي تعتمد اليوم وبشكل مطلق على المساعدات العسكرية الاميركية . وتكمن أهمية ما تقدم في احتمال لجوء اسرائيل الى « الحل النووي » لايجاد « ردع ذري » يحل محل سياسة التوازن القائمة في الوقت الحاضر ، والتي يكاد زمام الحفاظ عليها يفلت من يدها ، وهذا من شأنه ان يصبغ الحرب القادمة بلون اشعاعي مدمر . وليست فكرة استخدام اسلحة نووية ببعيدة عن اذهان القادة الاسرائيليين . فقد كان نمو القوة العربية المضطرد حافزا لهم للبحث في الامر بشكل جدي . وكان ان اشار رئيس الاركان الاسرائيلي غور الى هذا الخيار ولاول مرة بصورة رسمية في حديث له امام طلاب معهد التخنيون في حيفا ، حين عبر عن رأيه في انه يمكن التنبؤ بتغيير ثوري في الشرق الاوسط ، خلال ١٠ ــ ١٥ سنة ، مع انتشار السلاح الذري ، وتطور اشعة ليزر . واعرب عن امله بأن يخلق هذا السلاح ميزان رعب في المنطقة يقلل من خطر الحرب(٣). الا ان تحقيق امال غور في هذا الصدد يبدو صعبا للغاية ، ان لم يكن مستحيلا ، اولا ، لان الفارق بين وضع حد للحرب والتقليل من خطرها ، كبير للغاية . وثانيا ، لانه لا يمكن اقامة ميزان رعب نووي في المنطقة دون تمتع دول المنطقة بحرية تامة في خوض حرب شاملة ، وليس حروبا محدودة ، او حروبا يقصد منها تحريك المساعي الدولية لايجاد حل سلمي ، كما جرت العادة في الحرب العربية ــ الاسرائيلية السابقة . ومجرد انقلاب شكل هذه الحروب من محدودة الى شاملة هو في غير صالح اسرائيل . اضف الى ذلك انه لا يمكن حدوث انقلاب كهذا في ظل الظروف الحالية التي تعيشها المنطقة . فالدولتان العظميان تتحكمان الى حد بعيد بشكل الحرب ومدتها ، وحتى نتائجها . نظرا لان أية دولة من دول المنطقة لم تبلغ حدا من الاستقلال الاقتصادي او الصناعي او التقني يمكنها من بناء قوة عسكرية حديثة تشن بها حربا شاملة لا تتأثر بضغوط الدولتين العظميين . وسوف تبقى الحال كذلك طالما استمرت الاوضاع الاقتصادية والصناعية والتقنية لدول المنطقة في مستواها الحالي . لذلك يمكن القول ان قضية ادخال اسلحة نووية الى المنطقة مرهونة بتأثيرات الزمن على اوضاع المنطقة ومدى ما ستحققه ــ خاصة اسرائيل ، لان العرب ليسوا بحاجة في صراعهم لهذه الاسلحة ــ من تقدم في ميدان استقلالها على كافة الاصعدة .

ولا يخفي بعض الخبراء الاسرائيليين عدم اقتناعهم بجدوى الاسلحة الذرية لتحقيق أمن اسرائيل ، وقد اشار الى ذلك يوسف دوريئيل بقوله « ان غرض السلاح الذري ، اذا توفر لنا ، هو ان يكون جزءا من ميزان الرعب المتبادل مع البلاد العربية ، على افتراض ان الطرف الاخر سيتزود بمثله ، والا لن يكون لدينا ما نستند اليه . فالردع

ببساطة لن يكون متبادلا . ومن خلال معرفتنا بمدى التطـور الحضاري للسلطة في البلاد المجاورة ، ندرك ان الكوابح السارية لدى الدول العظمى لا تفي بميزان الرعب المعروف ، وعلى الرغم من ميزان الرعب المزعوم ، فان قدرة الابتزاز الذري ستكون في يد الجانب المستعد للمراهنة على خراب مدينة في بلده ، وقـد ثبت ان حكام البلاد المجاورة مستعدون لذلك(٤)» . وفي قول دوريئيل هذا جانب من الصدق ، الا انه يتخلى عن موضوعيته ليخوض في احاديث دعائية ، حيث ان « قدرة الابتزاز الذري » ، كما يسميها ، لا يحددها الجانب المغامر المستعد للمراهنة على خراب مدينة في بلده . بل تحددها قدرة اي من الجانبين على استيعاب الضربات الذرية . ولا حاجة الى القول ان توجيه ضربة نووية الى مدينة تل ابيب قد يؤدي الى انهيار دولة اسرائيل بكاملها ، في حين لن يؤدي ضرب القاهرة او دمشق او عمان سوى الى فتح جبهات اخـرى جديدة اكثر تصلبا من سابقتها ، واعظم تربصا لتوجيه ضربة مماثلة الى اسرائيل .

يستخلص مما تقدم ان من المستبعد ان تكون الحرب العـربية ـــ الاسرائيليـة الخامسة النووية ، على الاقل طالما بقيت القوتان العظميان مسيطرتين على موازين القوى الدولية . وسوف تقتصر هذه الحرب على معارك تقليدية تشن باسلحة متطورة للغاية . وتتأثر الى حد بعيد بالدروس المستفادة من حرب ١٩٧٣ . والواقع أن جيوش المنطقة قد بدأت تتسلح وتعد نفسها وتنظم تشكيلاتها على ضوء تلك الدروس .

ولقد بدأت اسلحة الحرب الخامسة بالتدفق على المنطقة ومعارك حرب ١٩٧٣ ما تزال مستعرة . وحين توقف القتال بدأ كلا الطرفين في التمعن في سياسته التسليحية واعادة النظر في تكتيكاته العسكرية . واتسمت هذه السياسات بعدة عوامل هـامة للغاية هي :

١ ـــ **السعي للحصول على افضل الاسلحة** . وليس هـذا بالاتجـاه الجديد في سياسات دول المنطقة ، بل يمكن القول انه من اقدمها . وقد كان يصطدم في السابق برفض الدول المنتجة تزويد دول المنطقة بأحدث ما لديها من اسلحة ، سواء بسبـب عدم قدرة جيوش المنطقة على استيعاب الاسلحة المتطورة في وحداتها . او عدم رغبة الدول المنتجة كشف احدث انواع الاسلحة التي لديها ومدى فاعليتها مما في ذلك من خطر على امنها القومي . بالاضافة الى ارتفاع اثمان هذه الاسلحة بالنسبة لامكانات دول المنطقة الاقتصادية . وكان ان قضى تقدم دول المنطقة الاقتصادي ، وارتفـاع نفقاتها الدفاعية بشكل هائل ، وتطور جيوشها على العاملين الاول والثالث . وما لبث العامل الثاني ان انهار مع تعاظم التزام الدول الكبرى بالنزاعات الاقليمية ، التـي اصبحت بديلا للحرب النووية الشاملة ومتنفسا لصراع المصالح في مختلـف انحـاء العالم . وكان هذا الالتزام من العمق بحيث اصبحت الدول الكبرى مستعدة لخوضه بأحدث ما تملك من اسلحة . ولا بد ان نشير هنا الى ان الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول الغربية قد ساهمت الى حد بعيد في « فك الحصار » عن الاسلحـة المتطورة الى دول المنطقة .

وحصلت دول المنطقة على اسلحة لم يتسن لدول حلف وارسو ، او حلف شمالي الاطلسي الحصول عليها . والواقع ان اسرائيل تملك اسلحة احدث بكثير مما تملكـه الغالبية العظمى من دول حلف شمالي الاطلسي . وعلى سبيـل المثـال ، حصلت اسرائيل على عقد لشراء ٥٠ طائرة « ف ـــ ١٥ ايغل » حين كانت هذه الطائرة مـا تزال قيد التطوير . اما بالنسبة للدول العربية فقد حصلت مصر وسوريا والعراق على طائرات « ميغ ـــ ٢٣ » قبل ان تسلم هذه الطائرة الى اي من دول حلف وارسو .

٢ ــ **ازدياد الاهتمام باسلحة موجودة ومستخدمة** . وينطبق هذا على اسرائيل بشكل خاص . التي بنت قواتها المسلحة بعد حرب ١٩٦٧ على اسس غير مدروسة او متوازنة . وتخضع زياده الاهتمام بهذا النوع من الاسلحة او ذالك لاعتبارات تكتيكية واستراتيجيه ، تستمد جذورها من المتطلبات الدفاعية او الامنية للدولة . ومن ملاءمة الاسلحة لهذه المتطلبات ، ومع امكانات العدو وقدراته .

فبعد حرب ١٩٦٧ ، اعتمدت الاستراتيجية الاسرائيلية على تفوق سلاح طيرانها المطلق ، الذي لم يكن بالامكان كسره بالاسلحة المضادة للطائرات ، التي كان تطورها قد تخلف كثيرا عن وتيرة تطور المقاتلات النفاثة الى درجة حرمت معها هذه الاسلحة من قسط كبير من فعاليتها . ولم تستطع القوات العربية كسر هذا التفوق من الجو . ونتج عن ذلك ان اصبح الطيران الاسرائيلي بديلا رئيسيا للمدفعية ، وقوة ضاربة جمدت دور سلاح المدرعات وحددته في استثمار الضربات الجوية . ولكن تطور الاسلحة في العالم سار خطوات واسعة دون ان تشعر به القيادة الاسرائيلية ، او هي شعرت به دون ان تعيه . فالفجوة التي كانت قائمة بين المقاتلات النفاثة والاسلحة المضادة لها ردمت ، واصبح هناك تكافؤ بينهما حين اندلعت حرب ١٩٧٣ . وكانت المفاجأة التي احدثتها الوسائل العربية المضادة للطائرات من مدافع وصواريخ ، والتي ادت الى تقليص دور سلاح الطيران وانعكس تأثير ذلك على الجيش الاسرائيلي ، الذي اضطر الى الاعتماد من جديد على الدروع والمدفعية كقوة ضاربة رئيسية . وهكذا ازداد عدد الدبابات فيه بنسبة ٥٠ بالمئة ، وناقلات الجنود المدرعة بنسبة ٢٥ بالمئة ، وعدد بطاريات المدفعية بنسبة ٨٥ بالمئة ، وذلك بعد ان اصبح الطيران عاجزا عن القيام بدور هذه الاسلحة بكفاءة . واهتمت اسرائيل ايضا بتطوير وسائل دفاعها الجوي المرافق للقوات البرية . فحصلت على بطاريات من صواريخ « شابرال » ذاتية الحركة ، ومدافع م/ط ذاتية الحركة ايضا من طراز « فولكان » . هذا في حين لم تزد قوة سلاح الطيران كله الا بنسبة ٢٥ بالمئة ، وكانت هذه الزيادة ردا على تنامي قوة كل من سوريا ومصر والعراق والاردن في الطائرات .

اما الجانب العربي ، فقد اختلفت اهتماماته ، وهو في الواقع لم يكن يعاني من خلل كبير في بنية قواته وتسليحها . والوسائل التي يتبعها اليوم ليست سوى الرد على سياسة التسلح الاسرائيلية . فازدياد حجم وتسليح القوات البرية الاسرائيلية جعلت القوات العربية ، بشكل عام ، تزيد من اهتمامها بالمدرعات ، وبمكنة قواتها . وعلى سبيل المثال ، لا نجد لدى الجيش السوري اليوم اية وحدة مشاة راجلة . فجميع وحداته هي اما ميكانيكية او مدرعة(٥) . وقد ازداد عدد الدبابات السورية الى اكثر من ٢٠٠٠ دبابة مقابل حوالي ١٣٠٠ دبابة في حرب ١٩٧٣ . ويعمل الاردن ايضا على تحويل جميع وحداته الى وحدات مدرعة او ميكانيكية . ويمكن القول ان ما تقدم يدخل في اطار زيادة قوة الجيش ، وهذا صحيح بشكل عام ، لو ان الزيادة وزعت بشكل متساو على جميع الاسلحة .

٣ ــ **اتضاح اهمية بعض انواع الاسلحة والاجهزة** . ويتعلق هذا الجانب بالاسلحة الموجهة ، والاجهزة الالكترونية بشكل عام . ويمكن تقسيم الاسلحة الموجهة كالتالي :

أ) الصواريخ ارض ــ جو ، وقد لعبت الدور الرئيسي في حرب ١٩٧٣ ، واهتم بها كلا الجانبين بعد الحرب . سواء في اسرائيل او في جميع دول المواجهة العربية بما فيها الاردن الذي يبذل جهودا كبيرة للحصول على صواريخ « هوك » ، و« رد آي » من الولايات المتحدة . ومن المحتمل ان تنخفض فعالية هذه الصواريخ بسبب الاجراءات

التي تتبعها الاطراف المتحاربة في اعماء شبكات الرادار الموجهة لهذه الصواريخ ، او لتضليل الصواريخ ذاتها . او بسبب التدريبات الجوية التي تمكن الطيارين من المناورة والافلات من الصواريخ التي تطارد طائراتهم ، وتقترن هذه التدريبات بأجهزة انذار زودت بها الطائرات المقاتلة لدى كلا الجانبين . وقد تزداد فعالية الصواريخ نتيجة لاعمال التطوير المكثفة التي تجري عليها . ولا يمكن معرفة محصلة المنافسة بين الصواريخ والاجراءات المضادة لها دون تجارب عملية ، او عمليات قتالية حقيقية .

ب) الصواريخ المضادة للدبابات ، بلغت فعالية الصواريخ المضادة للدبابات خلال حرب ١٩٧٣ حدا وضع معه مصير الدبابة موضع تساؤل . الا ان فعالية هذه الصواريخ لم تكن وليدة كفاءة حقيقية بقدر ما كانت نتيجة لاخطاء تكتيكية ، او بسبب عدم اخذ مسألة مكافحتها في الاعتبار ، لان هناك حلولا كثيرة تستطيع الحد من فاعلية هذه الصواريخ . وقد اشار العميد احتياطمتتياهو بيليد الى ما اعتبره « درسا تعلمه سلاح المدرعات » في مقال جاء فيه انه كان بامكان سلاح المدرعات تطهير مواقع الاسلحة المضادة للدروع والمواقع المحصنة بواسطة عمليات ليلية ، بصورة خاصة ، ثم تمكين الدبابات من التقدم وراءهم لاكتساح الهدف والاستمرار في طريقها(٦) . والحل الضعيف الذي يطرحه بيليد لا يمثل الا جانبا واحدا من الحلول الكثيرة التي يمكن اتباعها ، ونقول ضعيفا لانه يفترض أصلا مواقع ضعيفة يستطيع سلاح المشاة اقتحامها . أما الجانب الآخر فيتمثل في أن الصواريخ المضادة للدبابات اصبحت اسلحة تحملها ناقلات الجنود المدرعة — او عربات المشاة القتالية — بالاضافة الى المدرعات والمصفحات ، وهي اسلحة لن يستطيع المشاة التصدي لها . والوسيلة المثلى لمواجهة هذه الصواريخ يجب ان تتوفر في الدبابة ذاتها . وبالطبع ليس من الممكن زيادة سماكة دروع الدبابات الى حد تعجز الصواريخ عن خرقه ، بسبب قدرتها العالية على الخرق والتي تصل في الصواريخ العادية الى حوالي ٦٠٠ مم من الفولاذ . الا ان بالامكان اتباع بعض الوسائل القديمة التي تزيد من مقاومة الدرع على غرار الطريقة التي اتبعها الايطاليون في حماية دباباتهم ضعيفة الدرع خلال الحرب العالمية الثانية ، حين ربطوا اكياسا من الرمل مع شبك من الحديد المغرز على مقدمة كل دبابة . وقد كانت هذه الطريقة فعالة جدا على الرغم من بساطتها . ويمكن حماية الدبابات الحديثة بعلب مختلفة الاشكال من البلاستيك تملأ بمواد لدنة او بطبقة من الرمل تتلوها طبقة من مادة لدنة او بأي من الوسائل المجربة التي تمتص الجزء الاكبر من قدرة العبوة الجوفاء على الخرق . أو اتباع حلول تكتيكية اخرى مثل ضرب المواقع التي يتمركز فيها رماة الصواريخ بالمدفعية او الطيران او طائرات الهليكوبتر المسلحة بالرشاشات والصواريخ .

لذلك لا يستبعد أن تنخفض فعالية الصواريخ المضادة للدبابات الا ان انتشارها لن يقل ، خاصة وان بالامكان تزويدها برؤوس ذات عبوات مختلفة الاشكال ، واستعمالها لضرب المواقع والدشم والاهداف الهامة الاخرى التي يمكن الرمي عليها بشكل مستقيم . والوضع مماثل بالنسبة للصواريخ التي تحملها طائرات الهليكوبتر ، الا ان الدبابات ستحتاج الى حماية القسم العلوي من جميع الجهات نظرا لقدرة طائرات الهليكوبتر على المناورة .

ج) الصواريخ أرض — أرض . لم تستخدم هذه الصواريخ بشكل كاف لتقييم فعاليتها أو اهميتها . وقد اقتصر استخدامها خلال حرب ١٩٧٣ على القوات السورية التي قصفت بها بعض المستعمرات في سهل الحولة . ورغم ذلك فهي موجودة لدى كل من مصر وسوريا . وقد عقدت اسرائيل صفقة للحصول على عدد من صواريخ أرض —

أرض من طراز « لانس » الا أن تسليمها جمد في انتظار ان تعيد الولايات المتحدة تقييم سياستها في المنطقة . ودور هذه الصواريخ في الصدامات القتالية المباشرة ضئيل ، ولكنها ذات قيمة لضرب المنشآت العسكرية والاقتصادية الكبيرة ، او التجمعات السكانية . وليس لهذه الصواريخ اهمية كبيرة طالما انها لا تحمل أيا من اسلحة الدمار الشامل .

د) الصواريخ جو ــ أرض . ويقتصر استخدام هذا النوع من الصواريخ على اسرائيل . والطرازات الموجودة منها هي صواريخ مضادة للرادار من طراز « شرايك » التي لم تظهر فعالية كبيرة في حرب الاستنزاف او حرب ١٩٧٣ . وصواريخ « مافريك » التي توجه بواسطة كاميرا تلفزيونية . وهذه الصواريخ فعالة ضد الاهداف الثابتة ، وحين تكون ظروف الرؤية جيدة ، نظرا لانها تستخدم أجهزة بصرية لتوجيهها . وسيبقى استخدامها محدودا ضمن هذه الشروط . وسيحد من فعاليتها توليد مؤثرات تفسد وضوح الرؤية امام كاميرتها .

هـ) المعدات الالكترونية ، والمقصود هنا مجموعة المعدات الخاصة بالاجراءات المضادة للالكترونيات ، وأجهزة الكشف والانذار الالكترونية . وتزداد أهمية الاجهزة الاولى بسبب زيادة الاعتماد على الاسلحة التي تستخدم معدات الكترونية لتوجيهها ، مثل الصواريخ بشكل عام . وتهتم اسرائيل بهذه الناحية أكثر من الدول العربية ، نظرا لان القوات العربية تستخدم شبكات الصواريخ على نطاق واسع . وتجدر الاشارة الى أهمية هذه الاجهزة بالنسبة للقوات البحرية لما لها من اهمية في تضليل الصواريخ سطح ــ سطح التي بدأت تصبح السلاح الرئيسي والاكثر فعالية من بين جميع الاسلحة التي تحملها السفن الحربية . أما أهمية النوع الثاني من هذه الاجهزة فقد ظهرت بعد المفاجأة العربية في حرب تشرين ، او ان من الاصح القول ان الاهتمام بها كان نتاجا لها ، لانها كانت مفاجأة معنوية اكثر منها مفاجأة مادية . وكان لعامل الزمن واثره في الحروب الحديثة دوره في الاهتمام بهذا النوع من الاجهزة حيث تستطيع وسائط الحرب الحديثة صب مئات الاطنان من المواد الحربية والقنابل خلال فترة وجيزة ، ودون ان تظهر أية آثار مريبة للحشد او أية نية حقيقية في شن هجوم لدى الطرف المهاجم ، الا قبل الشروع في الهجوم بدقائق ، تمثل مجمل فترة الانذار . وتمتلك جميع دول المنطقة اجهزة للكشف والانذار تختلف في فعاليتها وتكاملها . وتعتبر شبكة الانذار الاسرائيلية أفضل شبكة في المنطقة ، وذلك راجع الى أهمية عامل الانذار بالنسبة لاسرائيل بسبب ضيق مساحتها ، ولاعتمادها على سلاحها الجوي في صد الهجمات ، تمهيدا لدعوة الاحتياط واستكمال تعبئة قواتها .

ولقد استخدمت الاجهزة المضادة للاجراءات الالكترونية خلال حرب الاستنزاف ، وفي حرب ١٩٧٣ ، حين قامت الطائرات الموجهة عن بعد من طراز « رايان فايربي » بالتشويش على شبكات الرادار ، وبأعمال الاستطلاع الالكتروني على الجبهتين المصرية والسورية . وكان استخدامها محدودا لدرجة يصعب معها تحديد أهمية دورها . والاجهزة الجديدة التي ستدخل المنطقة هي طائرات الحرب الالكترونية من طراز « غرومان ي أ ــ ٦ ب براولر » وهي من احدث المعدات التي تمتلكها بحرية الولايات المتحدة . وتتضح مدى فاعلية هذه الطائرات في أمرين هامين ، اولهما : ان هذه الطائرات استخدمت في فيتنام وأفلحت في بادىء الامر في تضليل الصواريخ الفيتنامية الشمالية المضادة للطائرات ، ثم انقلب الوضع حين تمكن الفيتناميون الشماليون من التغلب على اجراءاتها وأسقطوا عددا كبيرا من قاذفات القنابل الضخمة من طراز « ب ــ ٥٢ » . وثانيهما ، ان التغلب على الاجراءات الالكترونية المعادية

يتطلب وقتا ، لكشف طريقة عمل الاجهزة والوسائل للتغلب عليها ، وهو أمر لا يتوفر في ظروف الحروب قصيرة الامد التي تسمح بها أوضاع منطقة الشرق الاوسط .

٤ ــ تنويع مصادر الاسلحة . جاءت سياسة تنويع مصادر السلاح بعد الصعوبات التي تحدث عنها الرئيس المصري انور السادات بعد حرب ١٩٧٣ ، في الحصول على معدات جديدة من الاتحاد السوفياتي . وقد فتحت هذه السياسة الباب أمام عدد من الدول الاوروبية ، خاصة فرنسا ، لتصبح مصدر اسلحة لمصر التي تتسلح من مصادر شرقية منذ أوائل الخمسينات ، وسوف تضيف أنواعا جديدة من الاسلحة الى الترسانة المصرية ، مثل الطائرات القاذفة المقاتلة ، وبعض أنواع طائرات الهليكوبتر ، بالاضافة الى أسلحة وأجهزة متقدمة عن مثيلاتها السوفياتية مثل الصواريخ المضادة للدبابات ، ومعدات الحرب الالكترونية ، وتجهيزات اخرى . وكان من نتيجة هذه السياسة أن تقلص نفوذ الاتحاد السوفياتي في مصر ، وهو أمر يترك آثاره اليوم سواء في الصراع على النفوذ بين القوتين العظميين على منطقة الشرق الاوسط ــ مع ما لذلك من أهمية في مجال التسلح ، واثر على اية حرب عربية ــ اسرائيلية مقبلة ــ الا انه يصعب تقدير حجم الآثار التي ستتركها هذه السياسة لانها لم تتطور بالقدر الكافي بعد ، فغالبية الاسلحة المصرية ما زالت من مصدر شرقي . وليست مصر هي الدولة الوحيدة التي سارت في هذا الاتجاه فقد اتبعت ليبيا هذا الخط قبلها ، ويبدو ان الاردن مجبر على اتباع سياسة مماثلة اذا ما استمر الكونغرس الاميركي على موقفه من صفقة بطاريات الصواريخ والمدافع المضادة للطائرات التي طلبها من الولايات المتحدة ، بأن يطلب أسلحة مماثلة من الاتحاد السوفياتي . وكما هو واضح فان سياسة تنويع مصادر التسلح هي ، الى حد ما ، أداة ضغط في يد دول المنطقة تمكنها من الحصول على الاسلحة التي تحتاجها وبالكميات التي تريدها ، أكثر منها سياسة مستقلة تتسم بالديناميكية وحرية التحرك .

٥ ــ صناعة الاسلحة . لم يكن للصناعات الحربية التي اقامتها اسرائيل وبعض الدول العربية داخل أراضيها دور كبير في حرب ١٩٧٣ . وذلك على الرغم من ان اسرائيل كانت تنتج معظم أنواع الذخائر اللازمة لقواتها ، بالاضافة الى الصواريخ سطح ــ سطح من طراز « غابرييل » ، والصواريخ جو ــ جو من طراز « شفرير » ، وزوارق صواريخ من فئة « رشاف » (أو « ساعر ٤ ») ، وناقلات الجنود المجنزرة ، ومدافع تصنع بموجب ترخيص في اسرائيل . فقد كانت غالبية الاسلحة الرئيسية لديها من صنع اميركي . اما في مصر ، وهي أكثر الدول العربية تطورا في مجال الصناعة الحربية ، فقد اقتصر الانتاج الحربي فيها على بعض أنواع ذخائر الاسلحة الخفيفة والثقيلة وطائرات التدريب ... الخ . وبعد الحرب ، كان اقامة صناعة حربية عربية وذلك بالاضافة الى سياسة تنويع مصادر السلاح ، كما سبق وذكرنا . وتنفيذا لهذا الخط أقيمت مؤسسة عربية ضخمة برأس مال قدره ١٥٠٠ مليون دولار الغرض منها انتاج وتطوير مختلف أنواع الاسلحة ، الا أن هذه المؤسسة لم تنتقل الى مرحلة الاعداد للانتاج بعد .

أما في اسرائيل فقد تمكنت الصناعات الجوية من انتاج مقاتلة تزيد سرعتها عن سرعة الصوت هي الطائرة « كفير » ، التي صنعت بتركيب المحرك الاميركي « ج ــ ٧٩ » على تصاميم طائرة « ميراج ــ ٥ » الفرنسية . واذا اعتبرنا انتاج هذه الطائرة نموذج ما يمكن أن تحققه صناعات الاسلحة المحلية من نجاحات في المستقبل ، حيث انها تمثل أقصى ما تم التوصل اليه حتى اليوم ، فانه يمكن النظر الى أهمية الصناعات الحربية لدول المنطقة من عدة جوانب أهمها :

أ) ستكون هذه الصناعات اعجز من أن تتمكن من تلبيـــة حاجات جيوش المنطقة سواء من ناحية الكميات أو النوعيات التي تستطيع انتاجهـــا . لان مستوى المنطقة التقني لا يمكن أن يجاري ما توصلت اليه الدول الكبرى المنتجة للاسلحة . ويكفي أن نذكر ، لايضاح مدى الفارق بين دول المنطقة والدول الكبرى ، ان الاتحاد السوفياتي سينفق في العام ١٩٧٥ مبلغا يتراوح ما بين ١٥ ــ ٢٠ مليار دولار على أعمال البحث والتطويـــر العسكرية ، وهـــو يوظف لهذا الغـــرض ٦٢٥ الف تقني مـــن مختلف الاختصاصات . والحال مشابه تقريبا في الولايات المتحدة . ومن الواضـــح ان دول المنطقة لا تستطيع توظيف حتى ١/١٠ هذا المبلغ ، وهي أعجز من ان تقيم المنشآت الضخمة القادرة على انتاج الكميات المطلوبة

ب) لن تتمكن دول المنطقة ، حتى على المدى الطويل ، من انتـــاج جميع أنواع الاسلحة التي تحتاجها . وسوف تستمر الدولتان العظميان في فرض وجودهما عـــن طريق تقديم الانواع المتطورة من الاسلحة ، ويكفي أن يقـــدم سلاح متطور الى أحد الجانبين حتى يكون الجانب الآخر مضطرا الى السعي للحصول على سلاح مماثل ، لان من المستحيل الالتزام بتعهد « أدبي » بين الطرفين يقضي بأن تجري الحروب بالاسلحة المنتجة محليا .

ج) ستعطي الصناعات المحلية دول المنطقة قسطا اكبر من الحرية في اطالة امد القتال ، او بدء القتال والانعتاق من « ضبط النفس » الذي تفرضه الدول الكبرى ، عن طريق انتاج الذخائر وقطع الغيار في معاملها . وقد كان التحكم في كميات الذخيرة وقطع الغيار المسلمة الى دول المنطقة احدى أهم الوسائل التي كانت الدول الكبرى تعتمد عليها للتحكم في مجريات الحروب السابقة .

٦ ــ توازن القوى . يلعب توازن القوى دورا كبيرا في تصعيد سباق التسلح في المنطقة ، وفي سياسة التسلح بشكل عام . ولهذا العامل شقان : كمي ، ويحدد كميات الاسلحة الواجب بيعها أو منحها الى احدى الدول ، ويقرر هذا العـــامل على ضوء المتطلبات الامنية ، او الدفاعية ، او ضرورات الحفاظ على ميزان القوى او غير ذلك من المسميات . ونوعي ، ويحدد أنواع الاســـلحة الواجب تســـليمها ، وهو يقرر في ضوء المعطيات السابقة ذاتها . ومن المهم جدا ملاحظة الديناميكية التي يتسابق فيها العاملان الكمي والنوعي . وعلى سبيل المثال ، أدى تفوق اسرائيل الجوي الى تزويد القوات العربية بأسلحة متطورة مضادة للطائرات ، مما كسر حدة هذا التفوق ، فقامت اسرائيل ، بمساعدة من الولايات المتحدة وبريطانية بتعويض ذلك عن طريق زيادة أعداد الدبابات والمدافع التي تمتلكها ، لتعديل الميزان . وهذا بدوره أدى الى قيام العرب بعقد صفقات كبـــيرة لشراء دبابات . وهكذا فان هذين العاملين يتسابقان في تقرير توازن القوى ويرتبط احدهما بالآخر بشكل وثيق .

وتتأثر عملية موازنة القوى بدوافع الدولة المصدرة للاسلحة وهذا العامل بالذات هو الذي يرسم بدقة الحدود التي يجب الوقوف عندها في تسليح ايـــة دولة وعدم تجاوزها . ويجدر الذكر هنا ان هذا العامل يعطي صناعات الاسلحة المحلية بعض الاهمية ، خاصة اذا استطاعت الدولة انتاج كميات من الاسلحة في نطاق من السرية . وقد يكون فرض السرية صعبا بالنسبة لقطع الاسلحة الكبيرة مثل الطائرات او السفن الحربية الا انه ممكن بالنسبة لبعض أنواع الاسلحة مثل الصواريخ من مختلف الانواع.

كان من نتائج السياسة التسليحية سابقة الذكر ، التي كان لهـــا جوانب محلية وعالمية ، ان تحولت منطقة الشرق الاوسط ، خاصة اسرائيل ودول المواجهة الى

ترسانة ضخمة تضم أحدث ما في العالم من اسلحة تقليدية برية وجوية . ويوضح الجدول التالي ما تضمه هذه الترسانة من أسلحة رئيسية .

البلد	عدد الجنود	الطائرات المقاتلة	الدبابات	المدافع
مصر	٦٥٠٠٠٠	٦٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠
سوريا	١٧٧٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠
الاردن	٨٠٠٠٠	٧٥	٦٠٠	٦٠٠
المجموع	٩٠٧٠٠٠	١٠٧٥	٥١٠٠	٣٢٠٠
اسرائيل	٤٠٠٠٠٠	٤٧٠	٣٠٠٠	٩٠٠

يضاف الى ذلك الاسلحة التي يستطيع كل من العراق وليبيا وغيرها من الدول العربية المشاركة بها في الحرب ، وبقدر ما يستطيع العراق دفعه الى المعركة من دبابات بحوالي ٦٠٠ دبابة ، بالاضافة الى الطائرات والمعدات الاخرى . وتوضح الارقام السابقة ضخامة القوات البرية وأهميتها بالنسبة لكلا الجانبين . ولا عجب بعد ذلك ان اصبحت الدروع سلاح الحرب المقبلة الرئيسي ، وان تتحول هذه الحرب الى صدام هائل تخوضه قوات تضم حوالي ١٠٠٠٠ دبابة ، وعدد اكبر من عربات المشاة القتالية ، وناقلات الجنود المدرعة . وستكون الدبابات من طراز « ت ــ ٦٢ » التي تتسلح بمدافع ذات جوف أملس من عيار ١١٥ مم ، نجم هذه الحرب ، بعد أن ازدادت الاعداد التي تملكها الدول العربية منها الى حد كبير ، منذ حرب ١٩٧٣ . وكانت قد شاركت في هذه الحرب بأعداد قليلة بالمقارنة الى مجموع الدبابات المشتركة في القتال . وتقابل هذه الدبابة في الجانب الاسرائيلي دبابة « م ــ ٦٠ » الاميركية التي ازدادت أعدادها هناك أيضا . وان تكن القوات الاسرائيلية ما زالت تعتمد الى حد كبير على دبابات « سنتوريون » البريطانية .

وستبرز في هذه الحرب أيضا عربات المشاة القتالية من طراز « ب م بي ــ ٧٦ » ، وتمتلكها الدول العربية التي تتسلح من مصادر شرقية بما في ذلك مصر وليبيا والعراق . وتعتبر هذه العربة أحدث اتجاه في مجال ناقلات الجنود المدرعة ، حيث تستطيع القتال ضد مختلف الاهداف والعربات بما في ذلك الدبابات ، نظرا لانها مسلحة بمدفع من عيار ٧٦ مم ، وقاذف لصواريخ « مباغر » المضادة للدبابات . وتزيد هذه العربة من قوة نيران الوحدات التي تعمل بها سواء كانت مدرعة أو ميكانيكية .

اما في اسرائيل فقد ازداد عدد ناقلات الجنود المدرعة من طراز « م ــ ١١٣ » ، التي وزعت على غالبية الوحدات الاسرائيلية لتحل محل العربات نصف المجنزرة من طراز « م ــ ٣ » .

ونظرا لتصاعد الاهتمام بالدروع لدى الجانبين ، فقد ازداد اهتمامهما بالوسائط المضادة لها ، خاصة الصواريخ التي تمتلك جميع الاطراف أعدادا كبيرة منها . ويوجد لدى اسرائيل صواريخ م/د من طراز « س س ــ ١١ » و« لاو » و« تاو » و« كوبرا » . أما الدول العربية فتمتلك صواريخ سوفياتية من طراز « ساغر » ، و« سنابر » و« سواتر » ، ويمتلك العراق أيضا صواريخ فرنسية من طراز « س س ــ ١١ » ، اما الاردن فيمتلك صواريخ « تاو » الفرنسية . ومن المحتمل جدا أن تكون مصر قد

حصلت على صواريخ فرنسية . ولاستكمال الافادة من هذه الاسلحة ، وللاءمتها مع متطلبات حرب الحركة ، فقد حسنت الوسائط التي تنقلها ، وتم التوسع في استخدام طائرات الهليكوبتر المسلحة بها ، سواء في الجيوش العربيـــة او اسرائيل . وكانت طائرات الهليكوبتر المسلحة بالصواريخ م/د قد استخدمت على نطاق واسع من قبل اسرائيل في الايام الاخيرة من حرب تشرين ، وكان لها دور كبير في النتائج التي حققتها القوات الاسرائيلية في تلك الفترة . واستخدمت هذه الطائرات على نطاق ضيق من قبل المصريين . وأدى التوسع في استخدام الهليكوبتر ، سواء كأداة قتالية او كواسطة نقل ، الى انتشار الصواريخ المضادة للطائرات التي تطلق من الكتف ، وتؤمن هذه الصواريخ حماية جيدة ضد الطائرات التي تقل سرعتها عن سرعة الصوت للوحدات الصغيرة . وقد قدمت الولايات المتحدة الى اسرائيل اعدادا كبيرة من صواريخ « رد آي » . وينتظر أن يحصل الاردن على ٣٠٠ قاذف صواريخ من الطراز المذكور . وتمتلك سوريا ومصر والعراق وليبيا اعدادا كبيرة من صواريخ « سام ــ ٧ » التي تطلق من الكتف أيضا . ومن المحتمل أن تكون هذه الدول قد حصلت على صواريخ «سام ــ ٩»، وهي نموذج مطور عن « سام ــ ٧ » يمتاز بأنه أبعد مدى أشد فاعلية ، وهو يحمل على عربات .

يضاف الى كل ما تقدم الاسلحة المعروفة الاخرى مثل المدافع ذاتية الحركة التي ازداد عددها بنسبة كبيرة لدى اسرائيل ، من عيار ٢٠٣ مم ، و١٧٥ مم ، و١٥٥ مم . والمدافع العربية الثقيلة من عيار ٢٠٣ مم ، و١٥٢ مم ، و١٣٠ مم ، بالاضافة الـــى المدفعية الصاروخية من عيار ٢٤٠ مم ، و١٣٠ مم . والهاونات الثقيلة من عيار ٢٤٠ مم في مصر ويحتمل في سوريا أيضا و١٦٠ مم لدى جميع الاطراف . والمدافع م/ط ذاتية الحركة من طراز « ز س يو ــ ٢٣/٤ » لدى مصـــر وسوريا والعراق وليبيـــا ، و« فولكان » لدى اسرائيل . هذا بالاضافة الى الصواريخ ارض ــ جو من مختلف الانواع .

وتجدر بنا الاشارة الى ان اسرائيل قد عززت قدرتها على عبور الموانع المائية ، وحصلت على جسور متحركة مركبة على قواعد دبابات « م ــ ٤٨ » . ولا تصلح هذه الجسور لعبور القناة لان طول الجسر التي تستطيع ان تمده هو حوالي ٢٠ مترا ، في حين يزيد عرض القناة في أضيق قطاعاتها على ٥٠ مترا .

كما تمكن الجانب العربي من الحصول على أجهزة مساعدة حديثـــة للغاية لمختلف الاختصاصات ، مثل حاسبات معطيات الرمي لاسلحة المدفعية ، وأجهـــزة الملاحة والهجوم وأجهزة للتصويب للطائرات المقاتلة التي ذكر ان مصر تسعى للحصول عليها من بريطانيا(٧) . كما ذكر الملك حسين « ان الاردن حصل على أجهزة الكترونية لادارة العمليات الجوية »(٨) .

أما في سلاح الطيران ، فقد تطورت المعدات التي تملكها الدول العربية الى حد كبير ، منذ حرب ١٩٧٣ . فحصلت مصر على ٤٨ طائرة من طراز « ميغ ــ ٢٣ » ، وستحصل على ٨٨ طائرة من طراز « ميراج ف ــ ١ » ، بالاضافة الى ٣٨ طائرة مـــن طراز « ميراج ــ ٣ » . وقد حصلت كل من سوريا والعراق وليبيا على طائرات مـــن طراز « ميغ ــ ٢٣ » ، وبدأ الاردن في استلام ٦٠ طائرة من طراز « نورثروب ف ــ ٥ » من الفئتين « أ » و« ي » . وبالمقابل ستحصل اسرائيل على طائرات « ف ــ ١٥ ايغل » الاميركية ، بالاضافة الى طائرات « كفير » التي بدأت بادخالها الى الخدمة .

ولا يقتصر الخط الذي يتبعه الجانب العربي على ادخال معدات جديدة متطورة ، بل

يهدف الى زيادة القوة النارية للطائرات المقاتلة العربية . فلاول مرة تحصل مصر على طائرات تزيد حمولتها الحربية عن ٤ أطنان من القنابل ، مثل الطائرات الفرنسية . ولقد ذكر الفريق حسني مبارك قائد القوات الجوية المصرية السابق ان مصر قد عملت على اضافة بعض النقاط القوية الى طائرات « ميغ — ٢١ » المصرية لزيادة حمولتها من القنابل(٩) . وذكر ايضا ان مصر قد استخدمت طائرات التدريب من طراز « ل — ٢٩ » في الاعمال القتالية(١٠) . وهذه هي المرة الاولى التي تقوم بها طائرات التدريب الغربية بأعمال مماثلة . ولا تتوفر أية معلومات حول ما اذا كانت سوريا او العراق قد اتبعتا خطا مماثلا بالنسبة لطائرات التدريب او طائرات « ميغ — ٢١ » التي تملكانها .

ومن ناحية اخرى يبدي الجانب العربي اهتماما كبيرا بالطائرات الخاصة بالاستطلاع التكتيكي . وكانت ليبيا اول دولة عربية تحصل على طائرات استطلاع من طراز « ميراج — ٣ ي ر » . وكانت تقوم بعمليات الاستطلاع في السابق طائرات حربية عادية ، غير مجهزة للقيام بهذا الدور بشكل أساسي . وعلى سبيل المثال ، تستخدم مصر طائرات « ميغ — ٢١ » مزودة بحاضنة تضم كاميرا تصوير تحت قمرة الطيار كطائرات استطلاع . لذلك لم يكن في استطاعة هذه الطائرات القيام بدورها بالكفاءة المطلوبة . ولا يتلاءم ذلك مع الدور الكبير الذي يلعبه الاستطلاع في تأمين المعلومات السريعة والدقيقة حول سير العمليات ، او تحركات العدو في زمن السلم ، واهمية كل ذلك في اتخاذ القرارات العسكرية على كافة الاصعدة .

اما في مجال البحرية ، فلم تحدث تطورات كثيرة ، باستثناء استكمال بناء ٦ زوارق من فئة « رشاف » زنة ٤١٥ طنا لحساب البحرية الاسرائيلية ، بحيث بلغ مجموع ما لدى اسرائيل من زوارق الصواريخ ١٨ زورقا . وحصولها ايضا على ٣ قواصات من فئة ٥٠٠ طن ، يحتمل أن تكون قد سلمت جميعها الى اسرائيل . وتمتاز زوارق الصواريخ الاسرائيلية بملاءمتها لمتطلبات الحرب البحرية في المنطقة ، من ناحية قدرتها على التعامل مع غالبية انواع السفن في المنطقة نظرا لتسلحها بالصواريخ سطح — سطح ، او لتسلحها بالمدافع ثنائية الاستخدام من عيار ٧٦ مم ، التي تستطيع مقاومة الطائرات بفعالية ، وضرب الاهداف الساحلية . وقد استخدمت هذه الزوارق في الهجمات التي شنتها البحرية الاسرائيلية ضد المخيمات الفلسطينية الساحلية في جنوب لبنان . اما السفن الحربية العربية ، فالقطع الضخمة منها ، مثل المدمرات المصرية ، ما زالت مسلحة بالمدافع العادية دون الصواريخ سطح — سطح ، وليس لها دفاع جوي فعال ، يضم الصواريخ سطح — جو ، يتناسب مع حجمها . اما القطع الصغيرة مثل زوارق الصواريخ فليس لها قدرة على ضرب الاهداف الساحلية نظرا لانها لا تحمل الا صواريخ سطح — سطح ومدافع م/ط من عيار ٢٥ مم او ٣٠ مم لا تصلح لقصف السواحل .

لقد تطورت أوضاع التسلح في المنطقة خلال الفترة الوجيزة التي انقضت منذ حرب ١٩٧٣ ، وكان التصاعد في نوعيات وكميات الاسلحة التي وصلت الى المنطقة كبيرا الى درجة لم تشهدها المنطقة من قبل . وقد يكون دافع هذه الموجة الاساسي شعور اسرائيل والدول المساندة لها بأن عامل تفوقها النوعي أخذ في التناقص باستمرار . ومهما يكن من أمر فان احساسها بأن عامل الزمن لا يعمل لصالحها وانها ستصبح في القريب العاجل عاجزة عن مجاراة نمو القوة العربية سواء منها العسكرية او الاقتصادية ، مما سيتمخض عنه عجزها عن الحفاظ على أسلاب حروبها السابقة مع العرب ، قد يكون سببا في أن تشن حربا تهدف الى وقف نمو هذه القوة ، ستكون

الاسلحة سابقة الذكر وقودها . واداتها ، وباعثها . وهي حرب لن تكون بحاجة الى كثير من التامل في طبيعتها لانها ستنسجم دون شك مع سياسة التسلح التي اتبعتها دول المنطقة ومع كميات الاسلحة المتطورة التي حصلت عليهـا ، وهو أمر يفرضه التلاحم الازلي بين الغاية والوسيلة .

الحواشي :

١ — N. Safran. *From war to war*, Pegasus, New York, p. 217.

٢ — **المصدر السابق** ، ص ٢٢٨ .

٣ — نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينيـة ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ .

٤ — **المصدر السابق** .

٥ — انظر Military Balance, 1974-75.

٦ — **معاريف** ، ١٩٧٣/١٠/٢٦ .

٧ — **ديلي اكسبرس** ، ١٩٧٥/٨/١٢ .

٨ — **الحوادث اللبنانية** ، ١٩٧٥/٧/٤ .

٩ — **افيبشن اند مارين** ، عدد آب (أغسطس) ١٩٧٥ ، حديث مع الفريق مبارك .

١٠ — **المصدر السابق** .

حرب تشرين واثرها على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة

عبد الرحمن غنيم

كان لحرب تشرين التحريرية آثارها المتعددة على الكيان الصهيوني من كافة الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية والنفسية . بل ان هذه الحرب زعزعت الارضية الايديولوجية التي قام على اساسها الكيان الصهيوني في فلسطين ، فاصبحت مقولات هذه الايديولوجية موضع تساؤلات عميقة حتى في الاوساط الصهيونية نفسها . من هنا فاننا حين نتناول اثر حرب تشرين على السياحة الى فلسطين المحتلة فانما نتناول جانبا محددا من تأثيرات هذه الحرب ليس الاكثر اهمية بين نتائجها . الا ان ذلك لا ينتقص من اهمية هذا الجانب ، وتناوله بالدراسة . فمعالجة التأثيرات الجزئية المتعددة من شأنها ان تقود في النهاية الى تقديم تقييم كلي لنتائج حرب تشرين يتسم بالدقة والتكامل ، وما السياحة الا احد الجوانب الجزئية التي تتطلب الدراسة في نطاق المحاولات المبذولة من اطراف متعددة لدراسة نتائج حرب تشرين .

وتنبثق اهمية دراسة هذا الجانب ، من الاهمية النسبية للسياحة ليس فقط بالنسبة لاقتصاد العدو ، وانما ايضا في مجمل خططه على مختلف الاصعدة السياسية والاعلامية وغيرها .

يرتبط اهتمام سلطات العدو بالحركة السياحية الى فلسطين المحتلة ، بجملة اعتبارات ، يمكن تلخيصها كما يلي : (١) تعتبر السياحة من المصادر الاساسية للعملات الاجنبية بالنسبة للاقتصاد الصهيوني . (٢) تقدم السياحة فرصا كبيرة لتوظيف الاسرائيليين . (٣) تقدم السياحة فرص استثمار اقتصادي في العديد من المشاريع السياحية . (٤) تساهم في زيادة دخل الحكومة الصهيونية من الضرائب والرسوم على المصالح والمشاريع السياحية . (٥) تستخدم كوسيلة اعلام تجاري عن المنتجات الزراعية والصناعية ، وكوسيلة لتصدير جزء من هذه المنتجات . (٦) تشكل مصدرا من مصادر استقطاب الهجرة اليهودية . (٧) تستغل للاعلام السياسي وللنشاط الدعائي بين يهود العالم ولكسب انصار الصهيونية بين غير اليهود . (٨) تستغل جزئيا في استقطاب المرتزقة للتطوع في خدمة المؤسسة العسكرية الصهيونية . (٩) يستفاد من السياحة في خدمة برامج العمل الصهيونية(١).

ان تقدير اثر حرب تشرين على السياحة الى فلسطين المحتلة ، لا يمكن ان يبلغ المستوى المطلوب من التكامل دون تحديد التأثير الذي نجم عنها على استفادة العدو في مختلف النواحي السابق ايرادها . ولا يمكن تحديد هذا التأثير دون تحديد مسبق الشوط الذي كان العدو قد قطعه في التنمية السياحية قبل ذلك ، وخاصة خلال الفترة التي اعقبت حرب حزيران .

فكيف نصل الى مثل هذا التحديد ؟ ليس من السهل الوصول الى تحديد كلي لعناصر البحث يتسم بالدقة العلمية ، وذلك لاسباب متعددة ابرزها قلة البيانات الاحصائية حول الجوانب الاكثر جزئية في موضوع البحث ، فاذا كان من السهل تقديم جداول رقمية لتطور الحركة السياحية او الدخل السياحي ، فانه ليس من السهل الحصول على احصاءات دقيقة عن المصالح والمشاريع السياحية ، البحتة او المختلطة ، او الحصول على احصاءات حول تشغيل الافراد في العديد من المصالح السياحية بخدماتها المباشرة او غير المباشرة . او حول الدخول الحكومية غير المباشرة

الناجمة عن السياحة ، او حول دور المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ في الدخل السياحي ، حيث يلاحظ ان التقديرات الاسرائيلية عن السياحة لا تورد اي ذكر للاراضي المحتلة(٦).

لكن صعوبة الوصول الى تحديد رقمي لمثل هذه الجوانب ، لا يحول دون الوصول الى استنتاجات عامة بصددها ، من خلال الاستدلال بنماذج متعددة لنوعية التطور والتأثير ، خاصة اذا قدرنا دور تلقائية التأثير في حالتي انتعاش او هبوط الحركة السياحية على مختلف المرافق التي يتصل عملها بشكل او بآخر بهذه الحركة .

مع ان موضوع دراستنا المباشر هو تأثير حرب تشرين على الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة، الا اننا وفي سبيل تحديد هذا التأثير بشكل اكثر دقة ، سنحاول وضعه ضمن اطاره العام اي ضمن اطار تطور الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة من جهة ، وضمن اطار الدراسة المقارنة مع خطط العدو وتصوراته المعلنة عن توقعاته لتطور هذه الحركة من جهة ثانية ودور حرب تشرين كعامل معرقل بالنسبة للعوامل المعرقلة الاخرى التي مارست تأثيرها على هذه الحركة ، وبشكل خاص العامل الامني . كل ذلك بالطبع في نطاق محاولة الوصول الى استنتاجات محددة حول كيفية تعميق آثار حرب تشرين ، وهذا هو الهدف الاساسي للدراسة .

في ضوء الملاحظات السابقة ، فان خطة البحث ستكون عبر تحديد الجوانب التالية : ١ ــ التطور العام للحركة السياحية الى فلسطين المحتلة . ٢ ــ اهمية تطوير هذه الحركة بالنسبة للعدو واوجه استفادته منها . ٣ ــ خطط العدو لانعاش الحركة السياحية ومدى تأثير العوامل المعرقلة . ٤ ــ الاهمية النسبية لحرب تشرين في تقليص الحركة السياحية ، ومدى عمق تأثيرها . ٥ ــ كيفية تعميق آثار حرب تشرين على الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة .

نظرة عامة على تطور الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة :

فيما عدا بعض الاستثناءات المرتبطة بأسباب محددة ، فقد سارت الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة في خط تصاعدي مستمر ، وان تفاوتت نسب هذا التصاعد من فترة الى اخرى .

ويبين الجدول رقم (١) تطور اعداد السياح الذين وصلوا الى فلسطين المحتلة من سنة الى اخرى منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٤ . وبالقاء نظرة سريعة على الخط البياني لتطور الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة (المخطط رقم ١) نستطيع ملاحظة ظاهرتين بارزتين : انتعاش كبير وفجائي للسياحة في بعض السنوات ، وهبوط في سنوات اخرى . فما هي ملامح ظاهرتي الصعود والهبوط المذكورتين ؟

جدول رقم (١)

تطور الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة
(١٩٥٢ ــ ١٩٧٤)

السنة	عدد السياح
١٩٥٢	٣٤٢١١
١٩٥٣	٣٧٠٨٥
١٩٥٤	٣٩٣٩٠
١٩٥٥	٤٩٨٩٩
١٩٥٦	٤٢٦١٥
١٩٥٧	٤٢٣٤٢
١٩٥٨	٦٨١٠٠
١٩٥٩	٨٥١٠٤
١٩٦٠	١١٧٦٦٢
١٩٦١	١٥٩٦٢٤
١٩٦٢	١٨٣٧٠١
١٩٦٣	٢١٨٤٦٠
١٩٦٤	٢٥١٦٢٤
١٩٦٥	٢٩٦٤٩٣
١٩٦٦	٣٢٨٠٧٧
١٩٦٧	٢٩١١٦٨
١٩٦٨	٤٣٢٠٠٠
١٩٦٩	٤٠٩٠٠٠
١٩٧٠	٤٣٦٧٠٠
١٩٧١	٦٥٠٠٠٠
١٩٧٢	٧٣٠٠٠٠
١٩٧٣	٦٦٠٠٠٠
١٩٧٤	٦٢٣٠٠٠

حتى سنة ١٩٥٩ ، كانت الزيادة السنوية في عدد السياح حوالي عشرة الاف سائح سنويا ، غير انه ابتداء من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٦٦ ، ارتفع معدل الزيادة السنوية الى حوالي ٣٠ الف سائح . وكانت نسبة الزيادة التي سجلها عام ١٩٦٠ حوالي ٣٨٪ بالنسبة لعام ١٩٥٩ . وقد احتفظ عام ١٩٦٠ بكونه العام الذي سجل اعلى رقم في نسبة الزيادة الى ان جاء عام ١٩٦٨ . فقد سجل عام ١٩٦٨ نسبة في الزيادة بلغت ٤٨،٤٪ بالنسبة الى العام السابق عليه(٣) وان كان عام ١٩٦٧ قد سجل بدوره انخفاضا بالنسبة للعام السابق عليه بنسبة ١١٪ ، وكان عام ١٩٦٦ يعتبر فيما يتعلق بعدد السياح قياسيا بالنسبة لمجمل الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ . ثم جاء العام ١٩٧٢ ليسجل اندفاعا جديدا للحركة السياحية ، اذ بلغت فيه نسبة الزيادة بالمقارنة مع العام السابق عليه حوالي ٤٨،٥٪ وهي اعلى نسبة للزيادة سجلت في سنة واحدة .

ان تسجيل مثل هذه النسب في الزيادة في بعض السنوات لا يمكن ان يعتبر ظاهرة عادية خاصة اذا قارنا مثل هذه النسب المئوية للزيادة مع المعدل الاجمالي للزيادة في بلدان عالمية مشهورة في صناعة السياحة مثل ايطاليا وفرنسا واسبانيا(٤).

ولكن في مقابل ظاهرة الانتعاش البارز هذه ، هناك ظاهرة الهبوط في الحركة السياحية في بعض السنوات .

خلال الفترة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٤ شهدت الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة هبوطا في السنوات التالية : ١٩٥٦/١٩٥٧ و ١٩٦٧ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣/١٩٧٤ . ففي عام ١٩٥٦ حدث هبوط في عدد السياح بنسبة ١٤،٦٪ عن العام السابق عليه ، واستمر الهبوط عام ١٩٥٧ . وتكررت هذه الظاهرة عام ١٩٦٧ ، حيث حدث انخفاض في عدد السياح بنسبة ١١٪ عن العام السابق عليه، كذلك سجل عام ١٩٦٩ انخفاضا عن عام ١٩٦٨ . وحدث انخفاض متكرر في العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤، فقد كان عدد السياح في عام ١٩٧٣ اقل بـ ٦٠ الف سائح عنه عام ١٩٧٢ ، وكان عددهم عام ١٩٧٤ اقل بـ ٢٧ الف سائح عنه في عام ١٩٧٣ .

من الواضح وجود ارتباط شديد بين وضعية الصراع العربي — الاسرائيلي ، وبين حالتي الانتعاش والهبوط في الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة . فحالة الهبوط رافقت حصرا حالات الحرب الواسعة في المنطقة . العدوان الثلاثي ، حرب حزيران ، حرب الاستنزاف ، حرب تشرين . وعلى العكس من ذلك فان حالات الانتعاش قد رافقت حالات الهدوء او الهدوء النسبي في المنطقة ، وبلغت افضل مستوياتها في ضوء النتائج التي ترتبت على حرب حزيران . ففي اواخر شهر ايار عام ١٩٦٧ ، توقفت حركة السياحة الى فلسطين المحتلة كليا ، وخلال الفترة بين ايار وتموز من ذلك العام ، بلغ عدد السياح ٧٦،٩٠٠ مقابل ١٠٧،٠٠٠ سائح في نفس الفترة من العام السابق عليه ، وكان النقص بنسبة ٢٨٪ . وكان عدد السياح الذي وصل من بين هؤلاء بعد الحرب ٣٧،٥٠٠ سائح(٥).

ونتيجة للنشاطات الفدائية التي اعقبت حرب حزيران مباشرة ، فقد حدث اختلال في الحركة السياحية . فقد ذكرت اوساط وزارة السياحة الصهيونية ان كثيرا من السياح النصارى الذين كانوا على وشك زيارة فلسطين المحتلة قد الغوا رحلاتهم اثر العمليات الفدائية ، وكان رجال الوزارة يتوقعون ان يصل ٣٠٠،٠٠٠ سائح حتى نهاية عام ١٩٦٧ ، لكنهم في ضوء الارباك الذي الحقه النشاط الفدائي بالسياحة اصبحوا يعتقدون انه لن يصل اكثر من ٢٧٠ الف سائح ، على اعلى تقدير . وان تقديرات وصول ٤٧٠ الف سائح في عام ١٩٦٨ اصبح من الضروري اعادة النظر فيها، وانه يجري بناء على ذلك البحث في مشروع لتضييق اطار البناء في فرع الفنادق وفقا للتطورات المتوقعة(٦).

وبالفعل ، فقد جاءت اعداد السياح خلال العامين ١٩٦٧ و١٩٦٨ اقل من الارقام المتوقعة وتضمن الكتاب السنوي عن الاحصاء الرسمي للمؤسسات الاسرائيلية عن احصاءات عام ١٩٦٧ اعترافا بتأثير كل من حرب حزيران وما تطلبته من نفقات ، وكذلك تأثير المقاومة على معدل السياحة(٧) .

وذكرت صحيفة جون افريك انه من الناحية الاقتصادية ، ازدادت موارد « اسرائيل » من

السياحة ازديادا لم يستمر ، اذ تلقص عدد السائحين بعدما رأوا من اخطار القتال والفدائيين مما دعا الى اتخاذ تدابير لمواجهة الاحوال كزيادة الضرائب والرسوم بنسبة ١٠٠ ٪ احيانا(٨). وكانت الصحيفة تشير بذلك الى الهبوط الذي تعاني منه السياحة ١٩٦٩ (عام حرب الاستنزاف).

وقبل أن يسري مفعول وقف اطلاق النار عام ١٩٧٠ اثر مبادرة روجرز ، كان العدو لا يزال يعاني تأثير حرب الاستنزاف على السياحة ، وقد ذكرت صحيفة الفاردیان البريطانية ان المسؤولين الصهاينة منعوا السياح من دخول اريحا وجنين ومدن اخرى في الضفة الغربية والمرتفعات السورية المحتلة وقطاع غزة ، ووصفت الفاردیان هذه الاجراءات بأنها انتصار للمقاومة(٩).

وقد صرح موشيه كول ، وزير السياحة الصهيوني ، عقب وقف اطلاق النار عام ١٩٧٠ ان « وقف اطلاق النار سيؤدي الى ازدياد السياح في الخريف والشتاء القادمين »(١٠).

وقد اصابت حرب تشرين التحريرية السياحة بالشلل ، وتأثرت من جراء ذلك مختلف الفروع المتعلقة بالخدمات السياحية(١١).

واعترفت اذاعة العدو بأن « وضع السياحة في اسرائيل » منذ حرب تشرين « هو وضع سيء » وقالت الجيروزالم بوست « ان الامل ضئيل في اعادة النشاط السياحي الى سابق حيويته قبل ترسيخ حالة الامن في البلاد ، ففرص انقاذ السياحة هذا الصيف ضئيلة جدا ، ومن غير المحتمل ان تجري زيادة معدل السياحة الراكدة بشكل كبير . فالوضع الامني يؤثر لا على السياحة من الخارج فقط ، وانما على جانبها الداخلي ايضا والذي اصيب بصدمة كبيرة » . وقالت الصحيفة ان مسؤولا في وزارة السياحة لاحظ ان حالة الامن غير مسؤولة وحدها كليا عن الانخفاض البالغ ١١ ٪ في عدد السياح القادمين خلال الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٧٤ (٢٤٣٠٠٠ سائح بالمقارنة مع ٢٧٧٠٠٠ في نفس الفترة من العام الماضي) مشيرا الى التضخم المالي والارتفاع الكبير في الاسعار الذي ليس له مثيل في أية فترة سابقة(١٢). ولكن .. اليس التضخم على هذا نتيجة من نتائج حرب تشرين ؟

ومع ذلك ، فاننا حين نقوم باجراء مقارنة عامة بين حالتي الصعود والنكوص في الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة ، فنجد ان الاتجاه بشكل عام هو اتجاه نحو الصعود . وان تأثير حالات النكوص كان غالبا موسميا ، ينتهي بانتهاء الاسباب المؤدية اليه ، على الاقل فيما يتعلق بحروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ وحرب الاستنزاف ، اذ انه ما زال من السابق لاوانه تقييم الاتجاه بعد حرب تشرين بشكل كلي .

لكن هذه النتيجة التي تبدو صحيحة للوهلة الاولى ، لا تعطي الصورة الدقيقة بشكل كلي . ذلك ان العوامل المعرقلة للحركة السياحية الى فلسطين المحتلة ، تمارس تأثيرها على حجم هذه الحركة ، بشكل دائم ، وتجعل من مستواها العام حتى في حدها الاعلى اقل مما كان يمكن لفلسطين ان تجذبه من السياح . ثم أن حالات الانتعاش التي تحققت لا تعود في معظمها الى نمو صناعة السياحة في الكيان الصهيوني بقدر ما تعود الى نتائج عدوان حزيران . فمن الطبيعي أن تكون فلسطين بلدا سياحيا من الدرجة الاولى ، في عصر فشلت فيه الحركة السياحية كظاهرة عامة . ففي عام ١٩٦٩ غادر ١٥٣ مليون شخص بلدانهم ، وذهبوا الى بلاد اخرى من اجل السياحة وكان بينهم ٤٣ مليون اوروبي ، وبلغ ما انفقوه ١٧ مليار دولار(١٣). وكانت حصة فلسطين المحتلة ٤٠٩٠٠٠ سائح و٨٧ مليون دولار ، أي ان نسبة السياح الذين قدموا الى فلسطين المحتلة كانت في حدود ٠,٢٦ ٪ ، وهي نسبة منخفضة للغاية . هي منخفضة ، ليس فقط بحساب توزيع الحصص بين بلدان العالم ، ولكنها منخفضة لان ميزات فلسطين السياحية ، كان يجب ان تجعلها في طليعة البلدان السياحية في العالم .

لقد عرفت فلسطين منذ القديم بالطابع الديني الخاص الذي ميزها حتى الان كأرض مقدسة لدى الديانات السماوية الثلاث : الاسلام والمسيحية واليهودية . ومن خلال العهود التاريخية التي مرت بها امتلأت أرضها بالاوابد والاثار الدينية والتاريخية ، بالاضافة الى ما تتمتع به من موقع جغرافي بين القارات الثلاث آسيا وافريقيا واوروبا وما تمتاز به من طبيعة جميلة ومناخ معتدل ومتنوع، مما جعلها منذ القديم محجا للكثيرين من طلاب

العلم والبحث عن الاثار والتاريخ ، ومن محبي الإطلاع والسياحة ، ومن قاصدي الحصول على الراحة النفسية والوجدانية تبعا لدياناتهم(١٤).

فعندما يضع المرء في حسابه هذه الجوانب، فانه لا بد وان يستغرب ارقام الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة ، اذ تظل هذه الارقام — ورغم ضخامة الاهتمام الصهيوني بالسياحة — اقل مما يستقبله لبنان المجاور لفلسطين من السياح ، والذي لا يضم ما تضمه فلسطين من اماكن مقدسة. فقد كان عدد السياح الى لبنان عام ١٩٦٦ حوالي ٧٠٠ الف سائح عدا الزوار السوريين(١٥) بينما كان عدد السياح الذين أموا فلسطين المحتلة انذاك أقل من نصف هذا الرقم ، ولم تصل الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة رقما قريبا منه الا في عام ١٩٧٢ ، وكان رقما قياسيا لم تستطع « اسرائيل » ان تحافظ عليه بعد ذلك .

فالحركة السياحية الى فلسطين المحتلة ، هي بشكل عام ، وحتى في فترات الانتعاش ، اقل مما يمكن ان تستقطبه فلسطين في الظروف العادية ، اذا ما قورنت هذه الحركة بالحركة السياحية في العالم . وحتى فترات الانتعاش وما تحقق فيها من قفزات كبيرة لم تتسم بالثبات ، ولم تجيء نتيجة لرسوخ اقدام الكيان الصهيوني في الصناعة السياحية — الا نادرا — رغم جهوده الكبيرة في هذا المجال . وانما جاءت بالدرجة الاولى كنتيجة لتوسعه الاقليمي عام ١٩٦٧ ، ومن ثم فانه يتوقع لها النكوص في حالة انسحابه من الاراضي العربية التي احتلت في ذلك العدوان . فقد استغلت « اسرائيل » احتلالها لشرقي القدس وما فيها من اماكن مقدسة في زيادة عدد السياح (الحجاج غالبا) زيادة كبيرة . وكانت التقديرات فور احتلال شرقي القدس ان مدينة القدس ستضيف وحدها — حسب التقدير الاولي — حوالي ١٣ مليون جنيه استرليني الى واردات اسرائيل في السنة الاولى (١٦). ويمكن تقدير مدى استفادة العدو من احتلاله لشرقي القدس من تصريح لوزير السياحة الصهيوني . قال فيه أن دخل مدينة القدس وحدها من السياحة بلغ ٢٦ مليون دولار عام ١٩٦٩ ، اي ثلث دخل اسرائيل السياحي بالعملات الاجنبية . وان مليونا و٣٠٠ الف سائح قد أموا مدينة القدس منذ احتلالها في حرب حزيران(١٧).

ان الانتعاش الذي تحقق نتيجة احتلال العدو لمدينة القدس ليس الا جزءا من الانتعاش الناجم عن احتلال الضفة والقطاع والجولان وسيناء وما فيها من أماكن دينية ومعالم سياحية ، وهو انتعاش لم يكن نتيجة تطور ذاتي لصناعة السياحة الاسرائيلية ، وانما ساعد على تحقيق مثل هذا التطور . فقد جاء هذا الانتعاش نتيجة مباشرة للاحتلال . وقد تضرر الاردن بشكل رئيسي ، اذ كانت الضفة الغربية ومدينة القدس بالذات هي مقصد السياح الاوروبيين . وكان احتلالها من قبل اسرائيل يعني انقطاع موارد الخزينة الاردنية من دخل السياحة(١٨) بينما تحولت هذه الموارد لتصب في الخزينة الصهيونية .

وهكذا يتضح كيف كان الانتعاش المتحقق منذ عام ١٩٦٨ نتيجة مباشرة من نتائج التوسع على حساب الارض العربية . كما تضامنت عدة عوامل لانعاش الحركة السياحية عام ١٩٦٨ ، ابرزها تدفق عدد كبير من اليهود لزيارة حائط المبكى ، واحتفالات اسرائيل بالذكرى العشرين لقيامها ، وانعكست نتائج ذلك على مصادر الحركة السياحية كما سيرد في مكان لاحق .

أما الانتعاش الذي شهدته الحركة السياحية خلال العامين ١٩٧١ و١٩٧٢ فيمكن ارجاعه الى أسباب متعددة أبرزها الهدوء النسبي نتيجة وقف اطلاق النار بعد حرب الاستنزاف (حالة اللاحرب واللاسلم) ، واستفادة العدو من سياسة الجسور المفتوحة من خلال امرين ، هما : التوسع في زيارات الصيف بالنسبة للفلسطينيين ، والسماح بانتقال السياح بين الضفتين ، ضمن برامج تولت تنفيذها وكالات سياحية امريكية(١٩). وقد انعكست نتائج هذه التسهيلات على حجم السياحة الى فلسطين المحتلة فسجلت عام ١٩٧٢ أعلى رقم قياسي جرى تسجيله حتى الان وهو ٧٣٠ الف سائح .

وقد شهد قطاع السياحة في عام ١٩٧٢ نشاطا ملحوظا نتيجة للاستقرار الذي ساد جبهات القتال(٢٠) واخذت سلطات العدو تعطي الاستثمارات السياحية اهتماما فائقا اعتقادا منها

بأن حالة اللاسلم واللاحرب سوف يطول أمدها ، الا ان حرب تشرين جاءت لتقود الحركة السياحية في فلسطين المحتلة الى نكوص جديد ، واستمر النكوص في عام ١٩٧٤ .

خلال الفترة السابقة على حرب حزيران ، ومنذ عام ١٩٥٢ ، كانت اوروبا هي المصدر الاول للسياح القادمين الى فلسطين المحتلة ، وكانت اميركا تجيء في المرتبة الثانية . ويتبين من الجدول رقم (٢) أن نسبة السياح الاوروبيين بلغت خلال تلك الفترة ٤٦،٤ ٪ ، وبلغت نسبة السياح القادمين من الامريكتين ٤٢،٢ ٪ ، أما من اسيا وافريقيا فكانت ضئيلة للغاية .

الجدول رقم (٢)

اعداد السياح القادمين الى فلسطين المحتلة حسب القارات ، والنسب المئوية لكل منها(٢١)

(١٩٥١ — ١٩٦٦)

القارة	العدد	النسبة المئوية
اوروبا	٨٤٨١٠٣	٤٦،٤ ٪
امريكا	٧٧٤٤٩٢	٤٢،٣ ٪
آسيا	٩٦٧٠٠	٥،٣ ٪
افريقيا	٨٥٦٢٣	٤،٧ ٪

لقد كان معظم الانتعاش السياحي الذي تحقق بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٦ عائدا الى زيادة السياح القادمين من اوروبا ، وخاصة من انكلترا وفرنسا والمانيا الغربية ، اذ انهم تزايدوا خلال تلك الفترة الى أربعة اضعاف . وكان معظم السياح الامريكيين بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٦ من اليهود . اذ لا تقل نسبة هؤلاء من بين السياح القادمين من الولايات المتحدة وكندا عن ٦٥ ٪ ، وكان مجموع هؤلاء يمثل الاغلبية الساحقة بين سياح الامريكتين، اذ ان القادمين من الولايات المتحدة وحدهم كانوا يمثلون ٨٥ ٪ من المجموع(٢٢).

أما التوزيع العام للسياح في اواخر تلك الفترة من حيث الديانة فقد اوضحه مئير بن شاليت المدير العام لوزارة السياحة الصهيونية ، بقوله ان نصف السواح الذين كانوا يزورون فلسطين المحتلة هم من المسيحيين ، وان ٥١ ٪ من اوروبا ، و٣٨ ٪ فقط من مجموع السواح هم من اليهود ، و١١ ٪ ينتمون الى أية ديانة ، بينما رفض ٧ ٪ الاجابة على السؤال حول ديانتهم(٢٣).

اذن فقد كانت نسبة السياح الاوروبيين هي الاعلى، وكانت نسبة السياح المسيحيين اعلى من نسبة السياح اليهود . وكانت نسبة كبيرة من السياح الاوروبيين والامريكيين المسيحيين تزور شرقي القدس اولا ثم تعبر الى القسم الغربي منها مما يدل على أن نسبة كبيرة من هؤلاء كانت تزور فلسطين المحتلة كامتداد لجولتها السياحية في المنطقة .

لقد طرأت تبدلات أساسية على هذه الصورة بعد حرب حزيران . فقد اصبح السياح القادمون من امريكا هم الاكثرية ، كما أصبح اكثرية السياح من اليهود بعد حرب حزيران مباشرة ، وخلال عامي ١٩٦٧ / ١٩٦٩ بلغت نسبة اليهود بين مجموع السياح ٥٣ ٪ مقابل ٤٤ ٪ عام ١٩٦٦ ، وبلغت نسبة اليهود بين السواح الذين وصلوا خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٦٩ رقما اعلى هو ٦٠ ٪(٢٤). وبالنسبة للقارات ، فان نسبة القادمين من الولايات المتحدة عام ١٩٧١ بلغت ٤٠ ٪ مقابل ٣٩ ٪ من اوروبا(٢٥).

وقد حدثت تبدلات في اهمية البلدان الاوروبية كمصادر للسياحة . ففي عام ١٩٦٨ كانت نسبة السياح القادمين من اوروبا أعلى منها في اي بلد اوروبي اخر ، فبلغ عددهم حوالي ٤٦ الف سائح بريطاني مقابل ٣٦ الفا عام ١٩٦٧(٢٦). وقد لوحظ في عام ١٩٧٠ زيادة في عدد السياح القادمين من فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة والمانيا الغربية، بينما كان عدد السياح القادمين من بريطانيا وايطاليا وهولندا وسويسرا اقل مما كان عليه في السنين السابقة(٢٧). وكان عدد السياح الالمان الغربيين عام ١٩٧١ (٣٥ الفا) ، وبلغ عددهم في الاشهر الثمانية الاولى من عام ١٩٧٢ (٢٤١٠٤) سياح ، بزيادة قدرها ٤٣ ٪ عن السنة السابقة . وظل تدفق السياح من المانيا الغربية مستمرا ، فوصل عام ١٩٧٣ الى حوالي ٤٢ الف سائح مقابل ٤٣ الفا في عام ١٩٧٢(٢٨).

أما بعد حرب تشرين فقد لوحظ انخفاض كبير في نسبة السياح القادمين من الولايات المتحدة ، كما أخذت نسبة السياح المسيحيين تتجه نحو الزيادة بالنسبة للسياح اليهود ، فقد بلغ عدد السياح الاوروبيين ٢٩٨ الفا مقابل ٢٠٤ الاف سائح امريكي . وهذا يعني ان الهبوط في الحركة السياحية قد مس بشكل أساسي المصادر الرئيسية للزيادة التي تحققت بعد حرب حزيران .

في ضوء المعطيات السابقة يمكننا القول انه رغم ان تاثير حرب تشرين على الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة لم يكن تاثيرا جديا ، بمعنى انه لم يؤد الى توقفها الكلي ، او انخفاضها بنسبة كبيرة للغاية ، الا انه تميز بنوع من العمق والثبات . فلم يقتصر على التاثير الموسمي المرتبط بشل هذه الحركة ابان الحرب ، وانما استمر بعدها ، بحيث سادت ظاهرة الاتجاه نحو الهبوط عام ١٩٧٤ بكامله ، ولم يحسن من وضع الحركة السياحية في ذلك العام نسبيا الا مصادفته للعام المقدس لدى الكاثوليك الذي يحتفل به مرة كل ٢٥ عاما . وتدل كافة المؤشرات على أن الاتجاه نحو الهبوط سيستمر خلال السنوات القادمة .

وستبدو اهمية تاثير حرب تشرين على الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة ، اذا قارنا ما آل اليه واقع هذه الحركة مع ما كان العدو يخطط لبلوغه بالفعل . ففي اواخر عام ١٩٧٠ ، صرح حانوخ جبتون ، المدير العام لوزارة السياحة الصهيونية ، ان وزارته ستشرع اعتبارا من سنة ١٩٧١ ، بتنفيذ مشروع خاص يرمي الى مضاعفة الزيادة النسبية للسياحة خلال السنوات الثلاث (٧١ و٧٢ و١٩٧٣) بجلب (١٠٠) الف سائح اضافي بالاضافة الى نسبة الزيادة الطبيعية في السياحة ، والتي تقدر بـ ٤٥٠ الف سائح في ثلاث سنوات[٢٩]. ووفق هذا التطوير فقد كان ينبغي ان تسير الحركة السياحية على النحو المبين في الجدول رقم (٣) .

الجدول رقم (٣)

التطور المتوقع والخطط له للحركة السياحية

(١٩٧١ — ١٩٧٢)

السنة	عدد السياح الفعلي	العدد المتوقع بالزيادة الطبيعية	العدد المتوقع مع خطة المضاعفة
١٩٧١	٦٥٠٬٠٠٠	٥٨٦٬٧٠٠	٦١٩٬٧٠٠
١٩٧٢	٧٣٠٬٠٠٠	٧٣٦٬٧٠٠	٨٠٢٬٧٠٠
١٩٧٣	٦٦٠٬٠٠٠	٨٨٦٬٧٠٠	٩٨٦٬٧٠٠
١٩٧٤	٦٣٠٬٠٠٠	١٠٣٦٬٧٠٠	

ويتضح من الجدول رقم (٣) ان العدو نجح في ان يجعل العدد الفعلي للسياح في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ اكثر او في حدود الارقام المتوقعة نتيجة الزيادة الطبيعية لكن توقعاته اصيبت باخفاق شديد عام ١٩٧٣ وباخفاق اشد عام ١٩٧٤ بحيث لم يستطع ان ينفذ خططه لمضاعفة نسبة الزيادة في السياحة ، او أن يحتفظ بنسبة الزيادة الطبيعية، او حتى ان يحافظ على المستوى الذي بلغته الحركة السياحية عام ١٩٧٢ .

حرب تشرين واثرها على دخل اسرائيل السياحي

يمثل الدخل السياحي من العملات الصعبة المصدر الاساسي من مصادر الدخل السياحي ، ولكنه ليس المصدر الوحيد . فهناك الرسوم والضرائب على المصالح والمشاريع السياحية ، وكذلك ما تسهم به السياسة في عملية تصريف المنتجات ، وفي الترويج لها كأداة من ادوات الاعلام التجاري . فما هو تاثير حرب تشرين على دخل العدو السياحي في هذه المجالات ؟

تطورت اهمية السياحة الى فلسطين المحتلة كمصدر للعملات الاجنبية من سنة الى اخرى ، بحيث أصبحت في السنوات الاخيرة من اهم مصادر الحصول على العملات الاجنبية ، وذلك بالمقارنة مع انواع الصادرات الاخرى ومردودها .

ويبين الجدول رقم (٤) تطور دور السياحة

الجدول رقم (٤)

الدخل السياحي من العملات الاجنبية
(بملايين الدولارات ، ١٩٥٢ — ١٩٧٤)

السنة	الدخل السياحي
١٩٥٢	٢،٥
١٩٥٣	٣،٨
١٩٥٤	٤،٨
١٩٥٥	٧،٢
١٩٥٦	٦،٦
١٩٥٧	٥،٥
١٩٥٨	١٢،٠
١٩٥٩	١٦،٢
١٩٦٠	٢٧،٠
١٩٦١	٢٨،٣
١٩٦٢	٣٨،٣
١٩٦٣	٥٢،٩
١٩٦٤	٥٤،٢
١٩٦٥	٥٤،٨
١٩٦٦	٥٨،٨
١٩٦٧	٦٥،٠
١٩٦٨	٩٠،٠
١٩٦٩	٨٧،٠
١٩٧٠	١٠٤،٠
١٩٧١	١٥٥،٠
١٩٧٢	٢٠٧،٠
١٩٧٣	٢٣٠،٠
١٩٧٤	٢٠٠،٠

* جدول الفترة حتى عام ١٩٦٦ عن كتاب «**اسرائيل والسياحة**» السابق الذكر ، ص (١٧) ، اما بقية الاعوام فقد قمنا بتنظيمها بناء على تصريحات وزير السياحة الصهيونية ، والمكتب المركزي للاحصاء .

كمصدر للعملات الاجنبية في الكيان الصهيوني بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٤ . ويتضح من هذا الجدول ، ان دخل اسرائيل من العملات الاجنبية قد تطور مع تطور الحركة السياحية ، مسجلا تراجعات طفيفة في بعض السنوات . فبعد ان كان الدخل السياحي عام ١٩٥٢ هو ٢،٥ مليون دولار ، سجل في العام ١٩٧٣ رقما قياسيا هو ٢٣٠ مليون دولار . لكن هذا الدخل تعرض للانخفاض في بعض السنوات ، وخاصة في الاعوام ١٩٥٦/١٩٥٧ و١٩٦٩ و١٩٧٤ . وكما هو واضح فقد ارتبط هذا الانخفاض بنكوص الحركة السياحية في اعوام الحرب .

وتتبدى الاهمية النسبية لازدياد دخل العدو من السياحة ، في حالتي المقارنة مع نسبة الزيادة في قيمة الصادرات ، ونسبة الزيادة في قيمة تصدير السلع الرئيسية . فخلال السنوات العشر (١٩٥٥ — ١٩٦٥) كانت نسبة الزيادة في الدخل السياحي ٦٦١ ٪ ، بينما كانت نسبة الزيادة في قيمة الصادرات ٣٥٥ ٪ (٣٠) ويعني ذلك ان قطاع السياحة هو احد المجالات البارزة التي يمكن من خلالها تحقيق دخل متزايد بمعدلات مرتفعة من العملات الاجنبية .

ويبين الجدول رقم (٥) الاهمية النسبية للدخل السياحي بالنسبة الى مجموع الدخل من الصادرات السلعية بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٤ . ومنه يتضح ان نسبة الدخل السياحي الى الصادرات قد ارتفعت من ٥،٨ ٪ عام ١٩٥٢ الى ١٦،٧ ٪ عام ١٩٧٣ ، وبلغت حدا أعلى في عام ١٩٧٠ هو ١٩،١ ٪ . ومع ان الاهمية النسبية للدخل السياحي من العملات الاجنبية بالنسبة لمجموع الصادرات قد سجلت خلال العامين ١٩٦٦ و١٩٦٧ معدلات اقل مما بلغته في النصف الاول من الستينات ، الا انها عادت الى الارتفاع منذ عام ١٩٦٨ حيث ارتفعت الى حوالي ١٤،١ ٪ بالنسبة لعام ١٩٦٧ ثم انخفضت مع هبوط الحركة السياحية عام ١٩٦٩ الى ١١،٩ ٪ لترتفع من جديد في اوائل السبعينات متجاوزة كافة المعدلات السابقة . ثم تعرضت للانخفاض من جديد عقب حرب تشرين .

ورغم تردد الدخل السياحي من العملات الاجنبية بين الصعود والهبوط ، الا انه ظل مصدرا اساسيا لهذه العملات يفوق في اهميته السلع التصديرية الرئيسية . فكما هو معروف يقف الماس المصقول

الجدول رقم (٥)

نسبة الدخل السياحي الى قيمة الصادرات
القيم بملايين الدولارات (١٩٥٢ — ١٩٧٤)

السنة	الصادرات	الدخل السياحي	نسبة الدخل السياحي الى الصادرات
١٩٥٢	٤٣	٢٫٥	٪ ٥٫٨
١٩٥٣	٥٨	٣٫٨	٪ ٦٫٥
١٩٥٤	٨٦	٤٫٨	٪ ٥٫٦
١٩٥٥	٨٩	٧٫٢	٪ ٨٫٠
١٩٥٦	١٠٦	٦٫٦	٪ ٦٫٦
١٩٥٧	١٤٠	٥٫٥	٪ ٤٫٠
١٩٥٨	١٣٩	١٢٫٠	٪ ٨٫٥
١٩٥٩	١٧٦	١٦٫٢	٪ ٩٫٢
١٩٦٠	٢١١	٢٧٫٠	٪١٢٫٣
١٩٦١	٢٣	٢٨٫٣	٪١١٫٩
١٩٦٢	٢٧١	٣٨٫٣	٪١٤٫١
١٩٦٣	٣٣٨	٥٢٫٩	٪١٥٫٧
١٩٦٤	٣٥٢	٥٤٫٢	٪١٥٫٤
١٩٦٥	٤٠٦	٥٤٫٨	٪١٣٫٥
١٩٦٦	٥٠٣	٥٨٫٨	٪١١٫٧
١٩٦٧	٥٥٥	٦٥٫٠	٪١١٫٧
١٩٦٨	٦٣٩	٩٠٫٠	٪١٤٫١
١٩٦٩	٧٣١	٨٧٫٠	٪١٠٫٥
١٩٧٠	٧٨١	١٥٠٫٠	٪١٩٫١
١٩٧١	٩٥٧	١٥٥٫٠	٪١٧٫٢
١٩٧٢	١١٠٠	٢٠٧٫٠	٪١٨٫٨
١٩٧٣	١٣٧٩	٢٣٠٫٠	٪١٦٫٧
١٩٧٤	—	٢٠٠٫٠	

على رأس سلع التصدير الاسرائيلية ، ويعتبر النجاح الوحيد في صناعات اسرائيل التصديرية التي نمت من حجم متواضع عقب الحرب العالمية الثانية لتحتل المركز الاول في قائمة صادرات اسرائيل(٣١) واصبح الماس المصقول الذي يصدره الكيان الصهيوني اكثر من مهيمن في السوق العالمي(٣٢). لقد بلغت صادرات الماس المصقول عام ١٩٦٥ (١٥٤٫٤) مليون دولار ، وفي عام ١٩٦٦ ارتفعت الى ١٩٠ مليون دولار ، واصبحت عام ١٩٦٧ (١٩٣) مليون دولار ، وكانت نسبة تصدير الماس بالنسبة الى مجموع الصادرات خلال تلك الاعوام هي على التوالي ٣٥٫٩ ٪ و٣٧٫٧ ٪ و٣٤٫٦ ٪ ، مشكلة نصف الصادرات الصناعية(٣٣) وفي عام ١٩٦٩ (الذي شهد انخفاضا في الحركة السياحية) كانت قيمة صادرات الماس ٢١٦ مليون دولار ، واحتلت اسرائيل بذلك المرتبة الاولى في تصدير الماس تليها بلجيكا التي صدرت في ذلك العام بما قيمته ٢٥٠ مليون دولار ، الا ان صادرات

اسرائيل من الماس عادت وانخفضت في عام ١٩٧٠(٣٤) وبلغت ٢٠٢ مليون دولار ، لتعود للارتفاع في العام ١٩٧١ الى ٢٦٥ مليون دولار .

فاذا القينا نظرة عابرة على دخل اسرائيل من السياحة ودخلها من الماس ، فسيبدو للوهلة الاولى تفوق اهمية الماس على السياحة . لكن هذا الاستنتاج يسقط بمجرد حساب القيمة المضافة في الحالتين . فما تحصل عليه اسرائيل من تصدير الماس انما هو نفقات تصنيعه ، بينما تقوم بشراء الماس الخام من جنوب افريقيا ، ولا يزيد ربحها في هذه العملية عن ٢٠ ٪(٣٥). ففي سنة ١٩٥٤ صدرت اسرائيل بما قيمته ١٥،٦٩٨،٧٨٠ دولارا من الماس المصقول ، بينما كانت قيمة الماس الخام الذي استوردته ١٣،٧٩٣،٠٠٠ دولار . وفي سنة ١٩٦٩ صدرت بما قيمته ٢١٥،٩٠٧،٣١٦ دولارا من الماس المصقول مقابل استيراد ماس خام بـ ١٩٢،٧٥٠،٤٧٧ دولارا(٣٦). وفي عام ١٩٧٠ كانت القيمة المضافة هي ١٦ ٪ فقط من قيمة التصدير ، اي ٣٩ مليون دولار من اصل ٢٠٢ مليون دولار(٣٧). فمساهمة صناعة صقل الماس في الدخل « القومي » الاسرائيلي ليست بقدر قيمة تصدير الماس(٣٨).

بالمقابل فان القيمة المضافة في دخل السياحة هي أعلى بكثير . ففي عام ١٩٧١ بلغ دخل اسرائيل من السياحة حوالي ١٨١ مليون دولار ، وبلغت القيمة المضافة ٧٩ ٪ وهي أعلى نسبة على الاطلاق اذا قورنت بأية صناعة تصديرية اخرى في اسرائيل(٣٩). وفي عام ١٩٦٤ كان دخل اسرائيل من السياحة ٥٤ مليون دولار ، منها ٧٣ ٪ ارباح صافية(٤٠) وكانت القيمة المضافة في دخل السياحة عام ١٩٦٦ هي ٧٠ ٪ . فاذا قارنا بين دخل اسرائيل من السياحة ودخلها من الماس ، سنجد ان دخلها من السياحة أعلى من دخلها من الماس . ففي عام ١٩٧١ كانت القيمة المضافة من دخلها من السياحة هي ١٤٢،٩٩ مليون دولار ، بينما لم يتجاوز ربحها من تصدير الماس المصقول ٥٣ مليون دولار . اي ان دخلها من السياحة كان حوالي ثلاثة اضعاف دخلها من تصدير الماس .

ولا تتوقف اهمية السياحة مقارنة بسلعة اسرائيل التصديرية الاولى على دور القيمة المضافة ، وانما هناك اسباب اخرى تجعل للسياحة افضلية على صقل الماس وتصديره . فالماس المصقول الذي يعتمد على استيراد الماس من جنوب افريقيا، يعتمد على كارتل دي بيرز القوي الذي يسيطر على سوق الماس الخام . وتقع صناعة الماس تحت رحمة الطلب العالمي المتذبذب الذي يتغير بشكل كبير تبعا للظروف المالية الدولية ، والطلب المتذبذب خطير خاصة بالنسبة لصناعة ذات قيمة مضافة قليلة وارباح منخفضة للوحدة(٤١). وقد شهدنا مثالا لذلك بالهبوط الذي اصاب صادرات اسرائيل من الماس عام ١٩٧٠ بسبب الهبوط الاقتصادي في الولايات المتحدة التي هي الزبون الرئيسي لاسرائيل ، حيث انخفض تصدير الماس الاسرائيلي بنسبة ١١ ٪ في ذلك العام(٤٢). كما ان الماس المصقول الاسرائيلي عامل مهيمن على السوق العالمية ، ولا يتوقع له الاستمرار طويلا بمعدل نموه الحالي ، وعلى الاخص نتيجة المنافسة المتزايدة من بلدان كالهند واليابان(٤٣) ومنذ عام ١٩٦٩ ، بدا من الواضح صعوبة توسيع اسواقه الحالية(٤٤). وقد انتكس سوق الماس الاسرائيلي في عام ١٩٧٤ ، وشهد بطالة جزئية في قطاع صناعة صقل الماس .

وما ينطبق على الماس ينطبق الى حد بعيد على صادرات اسرائيل من الحمضيات . فكما هو الحال بالنسبة للماس لم يعد من المستطاع توسيع اسواق الحمضيات الاسرائيلية(٤٥) وبعد ان كانت الحمضيات تشكل عام ١٩٥٠ نصف الصادرات الاسرائيلية ، اصبحت تشكل اليوم ١٥ ٪ منها فقط ، واذا وضعنا في الاعتبار منافسة البلدان الاوروبية ، ونضوب الارض الخصبة ، وقلة المياه، لا يبقى سوى احتمال لنسبة ضئيلة من النمو امام الحمضيات الاسرائيلية على المدى البعيد(٤٦) بل ان اسرائيل ، عمدت الى اتخاذ قرار بتقليص المساحات المزروعة بالحمضيات بنسبة ١٠ ٪ .

لقد كانت قيمة الصادرات الزراعية بما فيها الحمضيات عام ١٩٦٥ هي ٨٦،١ مليون دولار ، وارتفعت في عام ١٩٦٦ الى ٩٤،٨ مليون دولار ، ثم اصبحت في عام ١٩٦٧ (١٠٨،٤) مليون دولار . وكانت نسبتها من مجموع الصادرات في تلك الاعوام هي على التوالي ٢٠،١٪ و١٨،٨٪ و١٩،٤٪(٤٧). وكانت قيمة صادرات الحمضيات خلال تلك

السنوات هي ٧١٤٢ و٧٤٤٧ و٨٣٤٧ مليون دولار(٤٨). وكانت قيمة صادرات الحمضيات خلال تلك السنوات أعلى من دخل السياحة .

وفي عام ١٩٦٨ ، كان مجموع قيمة الصادرات الزراعية ١١٢ مليون دولار(٤٩) منها ٨٨٤٤ مليون دولار قيمة صادرات الحمضيات ، وارتفعت عام ١٩٦٩ الى ١٢٠ مليون دولار منها ٩١٤٩ مليون دولار للحمضيات ، ثم انخفضت في عام ١٩٧٠ الى ١١٦٤٨ مليون دولار منهـا ٨٣ مليون دولار للحمضيات(٥٠). لكننا نلاحظ ان السياحة كانت قد سجلت عام ١٩٧٠ دخلا قدره ١٥٠ مليون دولار ، اي حوالي ضعف دخل اسرائيل من تصدير الحمضيات .

وهكذا يتضح لنا ان السياحة قد تقزت الى المرتبة الاولى دون منافس كمصدر للعملات الاجنبية بالقياس الى سلع اسرائيل التصديرية الاخرى . ولكنها تجيء في المرتبة الثانية بعد قطاع النقل في مجال الخدمات المتضمن الخدمات والسياحة والصادرات غير المنظورة : وتتضح لنا اهمية قطاع الخدمات ككل ، اذا ذكرنا انه في مقابل القيمة الاجمالية للصادرات الصناعية والزراعية البالغة ٦٤٠ مليون دولار ، لعام ١٩٦٩ ، فان دخل اسرائيل من السياحة والخدمات والصادرات غير المنظورة بلغ ٤٠٠ مليون دولار(٥١).

ومن الملاحظات البارزة على تطور الاقتصاد الاسرائيلي ارتفاع نسبة الصادرات من الخدمات في اجمالي الصادرات ، حيث اتجهت هذه النسبة من ٣٦٠٧ ٪ عام ١٩٤٩ الى ٤٩٠٣ ٪ عام ١٩٦٨. وتمثلت صادرات الخدمات في السياحة والنقل الخارجي وتصدير الخبرات الفنية الى الدول الافريقية(٥٢). وفي عام ١٩٦٩ سجلت نسبة الصادرات من الخدمات ارتفاعا كبيرا ، فبلغت ٦٢٠٥ ٪ من الصادرات الاجمالية . ومن المعروف ان خدمات النقل هي اهم الخدمات التي تصدرها اسرائيل ، فهي تتمتع بأسطول بحري وجوي من الطراز العالمي ، وتأتي السياحة في الدرجة الثانية في قطاع الخدمات(٥٣).

ازاء هذا الوضع لم يكن مستغربا ان يعلن وزير السياحة الصهيوني « ان السياحة اصبحت فرعا رئيسيا ومن أهم فروع مدخولات الدولة من العملة الصعبة »(٥٤).

لكن حرب تشرين حملت معها تأثيرا واضحا على دخل اسرائيل السياحي ، فقد بلغ مجموع الدخل الذي حصلت عليه اسرائيل من السياحة عام ١٩٧٤ حوالي ٢٠٠ مليون دولار ، اي اقل من الدخل الذي حصلت عليه عام ١٩٧٣ (الذي تاثر جزئيا بحرب تشرين) بـ ٣٠ مليون دولار ، وكان المسؤولون الصهاينة يقدرون ان دخل اسرائيل السياحي من العملات الصعبة سيصل عام ١٩٧٤ الى ٣٠٠ مليون دولار رغم ظروف حرب تشرين(٥٥) أي ان تصورا قد حدث بمقدار الثلث .

ويزداد وضوح التأثير الذي مارسته حرب تشرين اذا عرفنا ان التكاليف الاكبر الناجمة عن غلاء الاسعار كان يجب ان تؤمن وحدها زيادة في الدخل السياحي تصل الى ٢٠ — ٣٠ ٪(٥٦).

ويمكن ارجاع النكسة التي لحقت دخل اسرائيل السياحي من العملات الاجنبية بعد حرب تشرين الى الاسباب التالية :

١ — الهبوط الذي شهدته الحركة السياحية بشكل عام . وذلك نتيجة اسباب متعددة ابرزها التأثير السلبي الذي مارسته التقارير الواردة عن حالة الامن على الحركة السياحية(٥٧).

٢ — لجوء المزيد من السياح بسبب دوامة الاسعار التي اجتاحت اسرائيل الى السوق السوداء حيث يحصلون على نسبة ٢٠ ٪ زيادة مقابل نقودهم . ومساعدة التجار لهم في ذلك ، اذ لا يقومون بتسليم الدولارات التي ينفقها السياح الى خزينة الدولة مخالفين الانظمة النافذة . وقد أبلغ وزير السياحة الصهيوني اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست بصراحة ان مزيدا من أموال السياح تتحول الى السوق السوداء(٥٨).

٣ — ما سببه غلاء الاسعار بشكل فاحش من انخفاض في مشتريات السياح ومدة اقامتهم .

وقد كان انخفاض دخل اسرائيل السياحي ، واحدا من الاسباب التي اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية في تشرين الثاني ١٩٧٤ مؤملة إن يسهم هذا الاجراء في تنشيط الحركة السياحية بالاضافة الى الاهداف الاخرى التي توختها منه .

توفر السياحة فرصا كبيرة لزيادة الدخل الحكومي من الضرائب . وهذه الضرائب اما ان

تكون مباشرة او غير مباشرة . أمـا الضرائب المباشرة ، فهي ضرائب الجمارك والضرائب على المشروبات التي يستهلكها السياح والضرائب على أجور الفنادق . وهي ترتفع مع انتعاش الحركة السياحية بنسبة ما يلحق هذه الحركة من انتعاش، وتنخفض بانخفاضها . أما الضرائب غير المباشرة فهي الضرائب على ارباح شركات الطيران والملاحة ووكالات السفر والفنـادق والسيارات العمومية والمشاريع المختلفة التي تعتمد السياحة اساسا لمدخولها(٥٩).

ومن الواضح وجود ارتباط وثيق بين انتعاش وهبوط الحركة السياحية ، وبين دخل الخزانة الاسرائيلية من الضرائب والرسوم في هذه المجالات. واذا اخذنا احد هذه المجالات ، وهو قطاع النقل الجوي ، فسنجـد ان وارداته الاجمالية عـام ١٩٦٥ كانت نحو ١٧٩ مليون ليرة اسرائيلية ، ووصلت عام ١٩٦٦ الـى ١٩٩ مليـون ليرة ، وارتفعت عام ١٩٦٧ الى ٢٢٤ مليونا ، اما عام ١٩٦٨ ، فبلغت نحو ٣١٧ مليون ليرة اسرائيلية(٦٠). ويبين الجدولان (٦) و(٧) بعـض المعطيات الاساسية حول تطور النقل الجوي في الكيـان الصهيوني ، حيث تمثل الحركة السياحية عاملا رئيسيا في هذا التطور(٦١).

الجدول رقم (٦)

نشاطات شركة العال في النقل الجوي

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠
عدد الرحلات	٤٧٥	١٠٨٦٤	٦٠٠٢٤
ساعات الطيران	٦٠٢٥٠	١٦٠٢٦١	٤١٠٥٠١
عدد الركاب	١٥٠٥١٤	٤٦٠٧١٧	٥٦٤٠٣٤٧

الجدول رقم (٧)

تطور النقل الجوي الدولي في اسرائيل

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠
الرحلات الجوية	٢٠٢٧٢	٢٠٩٢٦	٩٠٠٧٩
المسافرون القادمون	٨٢٠٧٩١	١١١٠٦٠٢	٦٠٣٠٣٠٠
المسافرون المغادرون	٣٣٠٨٤٦	١١١٠٨١٨	٥٨٦٠٣٠٠

كذلك فقد ازدادت الليالي السياحية في الفنادق من ١٠١٣٦٠٠٠ ليلة سياحية عام ١٩٦٠ الـى ٣٠٤٣٢٠٠٠ ليلة سياحية عام ١٩٧٠ ، وقد توقعت لها سلطة التخطيط الاقتصادي أن تصل في عام ١٩٧٥ الى ٦٠٣٦٠٠٠٠ ليلة سياحية(٦٢). مما يعني مضاعفة حاصلات الخزينة الاسرائيلية مـن الضرائب والرسوم المترتبة على دخل الفنادق ، ما لم تقم العوامل المعرقلة بالحيلولة دون الوصول الى الارقام المخطط لها ، وهذا ما احدثته حرب تشرين .

ان تحـديد الارقـام الفعلية لدخل الخزينـة الاسرائيلية من الضرائب والرسوم نتيجة الحركة السياحية هو أمر غير متيسر ، وبالتالي فان معرفة الحجم الفعلي الرقمي لتأثير حرب تشرين في هذا المجال هي مسألة غير ممكنة ، لكن الاضرار الكبيرة التي لحقت بالحركة السياحية ، ونشاطات شركة العال ، ومن ثم شركة اركيع للخطوط الداخلية ، والشلل الذي عانت منه شركة تسيم لنقل الركاب، وكذلك الفنادق ، كل ذلك يدل دلالة قاطعة على خسارة اسرائيلية كبيرة في هذا المجال . وقد وصل

الامر برئيس رابطة وكلاء السياحة الى المطالبة بتشكيل لجنة حكومية على مستوى عال ، او هيئة رفيعة المستوى، كي تعيد النظر بسرعة في السياسة السياحية ، وسياسة الرحلات الجوية ، نظرا للانخفاض الكبير في السياحة(٦٢).

لقد أثرت حرب تشرين على مدخولات الفنادق والمقاهي والملاهي والمطاعم وشركات الطيران وشركات السياحة ، بالاضافة الى الفروع الثانوية التي تخدم السياحة ، كفروع المجوهرات والالبسة. وقد ذكر سكرتير اتحاد اصحاب الفنادق في اوائل تشرين الثاني ١٩٧٣ ، بأن معظم الفنادق خالية تماما ، ويخشى ان تغلق قريبا ، وان اصحاب الفنادق توجهوا بسرعة الى وزارة السياحة مطالبين بزيادة رؤوس الاموال المستثمرة وتأجيل دفع الديون ودفع الاموال على حساب المساعدات التي التزمت الحكومة بدفعها لاصحاب الفنادق(٦٤). كما اقدمت العديد من شركات الطيران على تخفيض رحلاتها الجوية الى اسرائيل ، وظلت خطوط النقل البحرية في حالة شلل لفترة ليست بالقصيرة بعد حرب تشرين ، وكان من شأن ذلك كله ان يؤثر تأثيرا كبيرا على دخل اسرائيل من الرسوم والضرائب .

وتستفيد السلطات الصهيونية من السياحة كوسيلة للاعلان عن منتجاتها الصناعية والزراعية فتدعو النشرات الدعائية السياح الى زيارة المصانع والحقول الزراعية في فلسطين المحتلة(٦٥). وتحصل اسرائيل على دخل كبير من مشتريات السياح من الهدايا التذكارية . وكان معدل ما ينفقه السائح الواحد على المشتريات قبل حرب حزيران ٣٠ دولارا . وتقدم وزارة السياحة تخفيضا خاصا للسياح بنسبة ١٥ ٪ عن مشترياتهم من المتاجر السياحية لكي تشجع بيع المصنوعات المحلية السياحية . وفي عام ١٩٦٤ ، على سبيل المثال ، بلغت قيمة مشتريات السياح من الالبسة والمجوهرات والفرو والهدايا التذكارية حوالي ٥،٣ مليون دولار . وتركز الحكومة الصهيونية جهودها لبيع هذه السلع والمنتجات التي تساهم في الدعاية للمنتجات الاسرائيلية في الخارج(٦٦). وتوجد في وزارة السياحة دائرة خاصة باسم دائرة مراقبة مشتريات السياح مهمتها مراقبة المتاجر السياحية المختلفة من صالات الرسم والفن ومتاجر الهدايا التذكارية ومتاجر الالبسة والمجوهرات والسجائر والعطور .. الخ . وتحصل هذه المتاجر على موافقة دائرة مراقبة مشتريات السياح لكي تصبح موصى بها للسياح ، وكذلك تقوم الدائرة بتحديد ومراقبة الاسعار في المتاجر المختلفة(٦٧).

ومع انه لا توجد ارقام محددة توضح مدى ما لحق بدخل اسرائيل في هذا المجال من اضرار نتيجة حرب تشرين ، الا ان هناك العديد من الشواهد على ان حالة التضخم التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي ، وخاصة بعد الحرب ، جعلت مشتريات السياحة أقل مما كانت عليه ، وهو الامر الذي يفسر جزئيا كون نسبة الانخفاض في الدخل السياحي تفوق نسبة الانخفاض في عدد السياح .

ويعترف حانوخ جبتون ، المدير العام لوزارة السياحة ، بأن مشكلة التضخم المالي التي هي أشد خطورة في اسرائيل منها في اي مكان اخر من العالم قد أثرت على الحركة السياحية والدخل السياحي . ويذكر انه في الثلث الاول من عام ١٩٧٤ ازداد التضخم المالي بنسبة ٢١ ٪ تقريبا ، بالمقارنة مع الربع الاخير من عام ١٩٧٣ ، وانه من هذه الناحية فان الاسعار في فلسطين المحتلة مرتفعة للغاية ، وأحيانا تكلف وجبة طعام يأكلها السائح خارج الفندق ، اكثر من سعر المبيت في الفندق . وهذه القضايا تجعل البلاد غالية بالنسبة للسائح ولا تساعد على قدوم السياح ، ويذكر مراسل اذاعة العدو بيني رون انه ، مع ذلك ، فان وزارة السياحة وشركة العال تعملان على تخفيض اسعار السفر لتشجيع السياحة(٦٨).

نخلص من الاستعراض السابق الى استخلاص النتائج التالية : ١ — ان دخل اسرائيل من السياحة قد تعرض للانخفاض نتيجة لحرب تشرين . ٢ — ان انخفاض هذا الدخل كان بنسبة اعلى من الانخفاض الذي لحق بالحركة السياحية رغم الزيادة الطبيعية في التكاليف . ٣ — ان انخفاض الدخل السياحي قد حدث سواء فيما يتعلق بالعملات الاجنبية ، او الدخل من الضرائب والرسوم او المبيعات . ٤ — ان التضخم الاقتصادي ، وارتفاع الاسعار ، والاضرابات — خاصة في شركة العال — قد ساهمت في مضاعفة التأثير ، بحيث لحقت الازمة بكافة فروع دخل اسرائيل من الخدمات . ويجدر

ان نذكر هنا ان الخدمات غير المنظورة المتمثلة في تصدير الخبرات الفنية الى افريقيا قد تأثرت أيضا، حين قطعت الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ابان حرب تشرين .

اثر حرب تشرين على التشغيل والاستثمار في القطاع السياحي :

يوفر انتعاش السياحة مجالات واسعة لتوظيف الايدي العاملة . فالرواج السياحي يعني المزيد من الوظائف في الفنادق والمطاعم والمقاهي وشركات السفر ومصالح المواصلات . وتستوعب السياحة في فلسطين المحتلة اعدادا كبيرة من الموظفين والعمال والمستفيدين من الخدمات السياحية او المرتبطة بالسياحة(٦٩). ولا توجد احصاءات محددة حول عدد المشتغلين بالسياحة، تسمح بتقديم صورة رقمية دقيقة حول تطور توظيف الايدي العاملة في الحقل السياحي ، ولكننا نستطيع ايراد بعض الارقام ذات الدلالة في تبيان حجم هذا التوظيف :

— في عام ١٩٦١ ، كان يوجد في فلسطين المحتلة ٦٠٠ دليل سياحي ، ووصل العدد في عام ١٩٦٥ الى ١٢٠٠ دليل سياحي . اي ان العدد تضاعف خلال ٤ سنوات فقط .

— ومن مجموع ٨٨٠،٧٠٠ شخص كانوا يشكلون قوة العمل المدني عام ١٩٦٤ ، كان عدد العاملين في قطاع المواصلات الوثيق الصلة بالسياحة ٦١،٣٠٠ موظف .

— وقد احدث الانتعاش السياحي الذي تبع حرب حزيران ، انتعاشا في الحركة السياحية جاوزت فيه كل الارقام المسجلة في السابق بما في ذلك عدد الاشخاص الذين استخدموا مباشرة او بشكل غير مباشر في الخدمات السياحية(٧٠).

— وفي عام ١٩٧١ كان يتبع وزارة السياحة الصهيونية ٢٠ مكتبا سياحيا خارج فلسطين المحتلة، ومكاتب استعلامات في كافة المدن ووكالات السياحة داخل فلسطين المحتلة ، وكانت تشرف على اكثر من ٣٠٠ فندق مخصصة للسياح ، وعلى بيوت الضيافة في الكيبوتسات(٧١). وهذه الانشطة وسواها تستوعب الكثير من الايدي العاملة .

— وفي قطاع الصناعة الجوية والنقل الجوي ، بلغ عدد العاملين في صناعة الطائرات وتطويرها عام ١٩٧٤ حوالي ١٥ الف عامل ، بالاضافة الى حوالي ٧ آلاف عامل ومستخدم يعملون في خدمة ١٨ خطا جويا دوليا تمر بفلسطين المحتلة(٧٢).

— وكان موشيه كول وزير السياحة الصهيوني ، قد صرح يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٧١ ان الدراسات الاخيرة اثبتت ان ١٢ ٪ من مجموع السياح يشكون من الخدمة القائمة في الفنادق ، وان ١٣،٦ ٪ آخرون يشكون من تدني مستوى الخدمة في الفنادق والمطاعم ، ودعا الى تلافي هذه المشكلة بزيادة عدد المستخدمين في الفنادق بحوالي ٦ آلاف مستخدم اضافي حتى عام ١٩٧٥ شريطة ان يكون ٤٠ ٪ منهم من اصحاب المهن والاختصاص . وكانت اسرائيل قد انشأت مدرسة خاصة لتخريج الادلاء السياحيين بغية الارتقاء بمستوى السياحة. كما اهتمت بتطوير وتنمية الصناعات اليدوية الخفيفة وذلك بانشاء ورشات فنية صغيرة لهذه الغاية(٧٣).

ويبين الجدول رقم (٨) حجم التوظيف في قطاعات الاقتصاد المختلفة في الاعوام ١٩٥٠ و١٩٦٠ و١٩٧٠ والحجم الذي كان متوقعا لعام ١٩٧٥ .

ان نشاطات العمل في الحقل السياحي ترتبط بكل من بنود النقل والمواصلات ، والتجارة والمالية والخدمات العامة والخاصة ، كما ترتبط الى حد ما بقطاع البناء . وكما هو واضح فان هذه البنود تستوعب من سنة الى اخرى اعدادا تتزايد بنسب كبيرة من الموظفين والمستخدمين . ويبين الجدول رقم (٩) تطور النسبة المئوية للاشخاص العاملين في مختلف المجالات بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٠ .

ويتضح من الجدول رقم (٩) ان نسبة العاملين في قطاع التجارة والمالية الذي يشمل الفنادق والمطاعم وانشطة اخرى قد ارتفعت من ١٣،٥ ٪ عام ١٩٥٥ الى ١٨،٢ ٪ عام ١٩٧٠ وهي نسبة تفوق حتى نسبة الارتفاع في الصناعة .

لم تتوفر بعد معطيات رقمية تمكننا من تحديد حجم التأثير الذي مارسته حرب تشرين على التشغيل في الحقل السياحي ، والحقول المتصلة به . لكننا نستطيع ان نسجل بأن نسبة لا بأس بها من البطالة التي عانى منها العدو في عام ١٩٧٤ ، والتي شملت في اواخره حوالي ٨٠ الف عامل(٧٤) قد ارتبطت الى حد كبير بانتكاس الحركة

الجدول رقم (٨)

تطور حجم التوظيف في فلسطين المحتلة*

١٩٥٠ — ١٩٦٠ — ١٩٧٠ — ١٩٧٥

(بالآلاف)

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥ (المتوقع)
الزراعة	٧٣	١٢١	٩٣	٨٩
الصناعة والتعدين	٨٩	١٦٢	٢٦٨	٣٣٧
البنـــاء	٣٧	٦٥	٨٢	٩٠
النقل والمواصلات	٢٨	٤٤	٧٣	٨٦
المياه ، الكهرباء ، الصحة		١٦	١٩	٢٠
التجارة ، المالية ، الخدمات العامة	١٩٤	٢٩٤	١٤٢	١٧٥
الخدمات الخاصة			٢٩١	٣٥٤

* الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ عن المكتب المركزي للاحصاء . وتقديرات عام ١٩٧٥ عـــن « سلطة التخطيط الاقتصادي » .

الجدول رقم (٩)

تطور النسبة المئوية للاشخاص العاملين

	١٩٥٥	١٩٧٠
الزراعـــة والغابات	٪١٧٫٦	٪ ٨٫٨
الصناعـــة	٪٢١٫٥	٪٢٤٫٠
البناء والاشغال العامة	٪ ٩٫٣	٪ ٨٫٣
الكهرباء والغـــاز والميـــاه	٪ ٢٫٠	٪ ١٫٢
التجارة والمـــالية*	٪١٣٫٥	٪١٨٫٢
النقل والمواصلات	٪ ٦٫٦	٪ ٧٫٥
الخدمات الخاصة والملاهي	٪ ٨٫٣	٪ ٧٫٧

* وتشمل الفنادق والمطاعم .

السياحية . اذ أن في مقدمة الفروع التي شهدت البطالة الجزئية هي فروع صقل الماس والنسيج والبناء وبعض المنشآت السياحية ، خاصة في منطقة التزلج بجبل الشيخ التي شلت كليا ابان حرب الجولان وجبل الشيخ ، وفي شرم الشيخ وايلات . فالاضرار التي لحقت بالحركة السياحية في ايلات كان من شأنها التاثير على ١٥٠٠ عامل تنتظمهم الخدمات السياحية في المدينة(٧٥) والبطالة الجزئية في صناعة صقل الماس نجم عنها اغلاق ٣٠ ورشة يعمل فيها ٥٠٠ عامل(٧٦). كما يجب الا

يغيب عن الذهن حجم البطالة المترتب عن وقف مشاريع التطوير ، وعن وقف العمل في قطاع البناء بصفة خاصة .

والصناعة السياحية مجال قائم بذاته من مجالات الاستثمار الاقتصادي . وقد اهتم العدو الصهيوني منذ قيام « اسرائيل » بتطوير الحركة السياحية . وتجلى هذا الاهتمام بشكل خاص في اواخر الخمسينات وأوائل الستينات من طريق محاولة جلب استثمارات رأسمالية كبيرة للاسهام في تطوير الصناعة السياحية . وفي ٢٦ آذار ١٩٦٦ صرح موشيه كول ، وزير السياحة الصهيوني ، ان وزارتي السياحة والمالية تبحثان مشروعا شاملا لجمع الاموال في اسرائيل والخارج لدعم وتوسيع المشاريع السياحية. وقال ان الاعمال السياحية برهنت على جدارتها في ضمان الارباح للمستثمرين ، خصوصا بعد انجاز الخطط اللازمة لمضاعفة عدد السائحين القادمين الى اسرائيل ، والذين ينتظر ان يبلغوا عام ١٩٧٠ حوالي ٦٠٠ الف سائح(٧٧).

وقد جاء معدل تطور السياحة سريعا بعد حرب حزيران ، وحدث تطور سريع لفروع النشاطات المرتبطة بها . وكان لنتائج عدوان حزيران في حفز الرأسمال اليهودي خاصة والامبريالي بصفة عامة الدور الاساسي في ذلك . وعلى سبيل المثال ، فان يونايتد تورز و بل تورز ، اشهر مكتبي سفر في فلسطين المحتلة ، هبا على التوالي ملك بي. اي. سي اسرائيل ، واوتيلز انترناشيونال التي كانت موجوداتها ١٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ ، وهي فروع لشركة فنادق هلتون . كما ان شبكة فنادق دان تقع تحت اشراف مجموعة « اسرا ــ ميامي » التي هي بدورها عبارة عن ائتلاف مستثمرين اميركيين واسرائيليين . ويمكن الاشارة ايضا الى مخططات فنادق هولياداي الرامية الى تطوير منطقة شرم الشيخ كمنطقة سياحية(٧٨).

وقد كلف فندق هلتون القدس الذي هو ثمرة الرساميل الامريكية ٥٠ مليون ليرة . ومن الفنادق الاخرى التي اقامها المستثمرون الامريكان فندق المستعمرة الامريكية بالقدس . وعندما تأسست شركة هيات هاوس الاميركية للاستثمار في افريقيا واسيا ، قررت ان تجعل باكورة نشاطها فندقا بقيمة ٢١ مليون ليرة في القدس . وقررت شركة اخرى توظيف ٢٤٨ مليون ليرة في تجارة الفنادق والمطاعم الاسرائيلية ، وخصصت شركة بسمان وغليك اوف شيكاغو عشرة ملايين دولار لانشاء فنادق في فلسطين المحتلة(٧٩).

وكان للمؤتمرات الاقتصادية التي عقدها رجال المال اليهود في القدس المحتلة الدور الرئيسي في توسيع الاستثمارات في الحقل السياحي . وقد عقد أول هذه المؤتمرات في نيسان١٩٦٨، وفي الوقت الذي كان فيه هذا المؤتمر منعقدا ، عقد مؤتمر آخر جانبي في رحوبوت ضم حوالي مائة شخص من رجال الاعمال الاحداث برئاسة ستيفن شتولن (اميركي من نيويورك) وتقرر فيه تنفيذ بعض المشاريع لتشجيع السياحة . وبالاضافة الى قرارات هذين المؤتمرين وما نجم عنهما من استثمارات ، نشط الحكام الاسرائيليون في استدراج رؤوس الاموال من الخارج لاستثمارها في السياحة ، ومن ذلك الجولة التي قام بها موشيه كول في اواخر عام ١٩٦٨ ، والتي اعلن ان الغاية منها هي اجراء المفاوضات بشأن تمويل اقامة الفنادق في فلسطين المحتلة ، وان اسرائيل مستعدة لمنح القروض بفائدة مخفضة الى مثل هؤلاء الممولين(٨٠).

وفي حزيران ١٩٦٩ عقد مؤتمر اقتصادي جديد لرجال المال اليهود ، وصرح بنحاس سابير في الجلسة الاخيرة للمؤتمر (يوم ١٩٦٩/٦/٢٥) ان اسرائيل تحتاج لرصد اموال قدرها ٢٠٠٠ مليون دولار لانفاقها في وزارات الصناعة والزراعة والنقل والسياحة خلال السنوات الخمس القادمة ، وان نصف هذا المبلغ يجب تداركه من الخارج اي بمعدل ٢٠٠ مليون دولار سنويا .

ومن بين ١٢ لجنة انبثقت عن المؤتمر الاقتصادي، كانت هناك لجنة للسياحة اجتمعت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ على شكل مؤتمر لدراسة موضوع التثمير في الفنادق . واعلن زفي دنشتاين، نائب وزير المالية الاسرائيلي ، ان ذلك لا يعني توظيف الاموال في الفنادق فقط ، وانما في جميع الفعاليات المرتبطة بالسياحة ، ومنها تطوير الشواطىء واقامة مراكز لقضاء العطلات(٨١).

وقد بلغ اهتمام العدو بتنمية الاستثمار في الحقل السياحي حدا جعله ينظم عام ١٩٧٠ سبعين

مؤتمرا واجتماعا دوليا للسياحة يشترك فيها اكثر من ١٨ الف مندوب من مختلف انحاء العالم(٨٢) كما اعلن موشيه كول ان مؤتمر مستثمري رؤوس الاموال في السياحة الذي سبق الاشارة اليه ، قد احرز نجاحا تجاوز ما كان متوقعا له قبل انعقاده وان المستثمرين عقدوا صفقات بقيمة ١٠٠ مليون دولار في مشاريع سياحية مختلفة . ورغم هذا النجاح فقد توجه موشيه كول الى الولايات المتحدة لبيع اسهم شركة تطوير المشاريع السياحية التي تقدر بمبلغ ٢٠ مليون دولار(٨٣).

وفي حزيران ١٩٧٠ ، اعلن يهوذا شعارى ، نائب وزير السياحة الاسرائيلي ، ان شركة السياحة الحكومية ساهمت في نهاية عام ١٩٦٩ بحوالي ٢٨ مليون ليرة في تطوير المرافق السياحية في فلسطين المحتلة بالاضافة الى المبالغ التي انفقت من قبل الجهات او الشركات الخاصة ، وانه خصص للعام المالي الحالي (١٩٧٠/١٩٧١) من قبل شركة السياحة الحكومية ٨ ملايين ليرة لتطوير الشؤون السياحية بما في ذلك جعل منطقة سانت كاترين في سيناء وعددا من المناطق حتى في شرم الشيخ مناطق سياحية(٨٤). والجدير بالذكر ان شركة ادامز فكتور الالمانية الغربية تولت انشاء قرية الاستجمام والنزهة في شرم الشيخ(٨٥).

وفي شهر تموز ١٩٧٠ عينت وزارة السياحة الصهيونية لجنة خاصة لدراسة تطور السياحة في فلسطين المحتلة ، وخاصة بناء الفنادق . وقد كلفت اللجنة بدراسة عدد الفنادق التي يجب ان يتم انشاؤها خلال السنوات العشر القادمة ، ونوع هذه الفنادق ، وعدد الغرف فيها . وعلم ان تقديرات بناء الفنادق في القدس (وحدها) خلال السنوات الخمس القادمة تنطوي على بناء ٤٢٠٠ غرفة بغية جعل القدس مركزا عالميا للسياحة(٨٦). وفي ٢٠ تموز ١٩٧٠ ، اعلن موشيه كول في الكنيست الصهيوني ان فرع السياحة سيكون على ما يبدو الفرع الاكثر دخلا من العملات الأجنبية ، وان النفقات في المراكز السياحية زادت في السنة الماضية بنسبة ٦٠٪ وخاصة عند البدء في اقامة سلسلة من مراكز السياحة في القدس . واعلن انه اقترح على الحكومة ان تنشىء شبكة شواطىء مشتركة من وزارة السياحة والداخلية التي تخطط لتطوير الشواطىء وتشرف على عملها ، وقام بتقديم اقتراحات عاجلة لمنع تلوث الشواطىء(٨٧). وقال موشيه كول في الكنيست انه في عام ١٩٦٩ تم توظيف مبلغ قدره ٨٣،٢٠٠،٠٠٠ دولار في السياحة ، وهي زيادة في الانفاق على السياحة لم يسبق لها نظير (كان الانفاق عام ١٩٦٨ هو ٥١،٧٠٠،٠٠٠ دولار) ، وقد وظف ربع المبلغ في الفنادق ، ويجري الان انشاء اكثر من ٣٠٠٠ غرفة في فنادق جديدة(٨٨) كما اعلن في مؤتمر قرض الاعمار الاسرائيلي ان زيادة الاستثمارات في المناطق السياحية الجديدة في اسرائيل تعد لاستيعاب السياح الذين سيصلون الى اسرائيل بطائرات النقل الضخمة الجديدة ، وان ميزانية تطوير السياحة ستبلغ في عام ١٩٧١ (١١٤ مليون ليرة) بزيادة ٥٠ مليون ليرة عما بلغته هذه الميزانية في عام ١٩٧٠(٨٩). وفي وقت لاحق من العام ذاته ، اعلن موشيه كول ان السياحة في فلسطين المحتلة ستتوسع خلال السنوات القليلة القادمة توسعا كبيرا عندما يتم بناء ثلاثة الاف غرفة في فنادق حديثة يشرع ببنائها الان . وتبلغ نفقات اقامة هذه الفنادق حوالي ١٣٥ مليون ليرة(٩٠) كما اعلن ان المبالغ التي استثمرت في عام ١٩٦٩ في اقامة فنادق جديدة تزيد على ٢٥٠ مليون ليرة ، وتعادل نصف المبالغ المستثمرة في كافة المشاريع الصناعية(٩١).

والحقيقة ان اهتمام العدو في تطوير السياحة قد تركز في اواخر الستينات واوائل السبعينات في التوسع ببناء الفنادق ، والتوسع في شراء طائرات النقل وبناء او تطوير المطارات . وسنلقي هنا نظرة سريعة على التطور الذي حدث في كلا هذين المجالين ، وخطط العدو للتطوير .

في عام ١٩٦٦ ، ووفقا لما ذكره رئيس اتحاد اصحاب الفنادق في فلسطين المحتلة ، كان هناك ٢٢٣ فندقا مستعدا لاستقبال السياح وتقديم الخدمات لهم . ومن هذه الفنادق ٢٧ فندقا من النوع (أ) وفيها ٣٤٦٤ غرفة و٨٨ فندقا من النوع (ب) وفيها ٣٣٥٧ غرفة و ١٠٦ فنادق من النوع (ج) وفيها ٤٠٦٩ غرفة(٩٢) ومجموع هذه الغرف التي يجب ان يستبعد منها في الواقع النوعان (ب) و (ج) هو ١٠،٨٩٠ غرفة .

في مطلع عام ١٩٦٩ ، كان هناك ١٤،٠٠٠ غرفة في الفنادق ، بعد ان اضيفت في عام ١٩٦٨ وحدة

فنادق جديدة تحوي ١١٤٠ غرفة وكلفت ٤٤ مليون ليرة خصص نصفها من قروض حكومية وكان هناك ٢٥٠٠ غرفة قيد الانشاء واربعة الى خمسة الاف غرفة في مرحلة التخطيط(٩٣) وفي عام ١٩٧٠ بلغ عدد الغرف في الفنادق الموصى بها للسياح ١٥،١٠٠ ووفق حسابات سلطة التخطيط الاقتصادي ، فان هذا الرقم سيرتفع في عام ١٩٧٥ الى ٢٦،١٠٠ غرفة(٩٤).

ومن اجل تنفيذ الخطة الاسرائيلية في زيادة عدد الفنادق السياحية ارتفع الاستثمار في بناء الفنادق الى ١٠٠ مليون دولار موزعة بين مناطق تل ابيب والقدس والجليل الغربي وخاصة نهاريا واستمرت الحكومة الاسرائيلية في جهودها لاجتذاب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية لاستثمارها في اقامة الفنادق والمشاريع السياحية الاخرى ، عن طريق منحها اعفاءات ضريبية وجمركية ، كما راحت تشجع الاستثمار السياحي بتقديم قروض بفائدة منخفضة وشروط سهلة الى القطاع الخاص. وكان التوسع الكبير في النشاط السياحي يشير الى ان الحكومة الاسرائيلية مقتنعة بأن حالة اللاسلم واللاحرب ستستمر فترة طويلة ، وعلى هذا الاساس فان تشجيع الاستثمار في السياحة يصبح امرا مرغوبا وممكنا(٩٥).

ويلعب النقل الجوي دورا اساسيا في اتاحة المجال لحركة سياحية نشطة . لذلك اتجهت الحكومة الاسرائيلية في نطاق خططها لانعاش السياحة ، الى اعطاء اهتمام كبير للنقل الجوي سواء في اعداد شبكة من المطارات او في تأمين اسطول جوي كبير .

فيما يتعلق بالمطارات الاسرائيلية لوحظ منذ عام ١٩٧١ وجود اتجاه لتأمين شبكة واسعة من المطارات الدولية والداخلية في فلسطين وبقية الاراضي العربية المحتلة . وذلك عن طريق تطوير او اعادة تشغيل المطارات القائمة ، وبناء مطارات دولية جديدة .

— ففي عام ١٩٧١ ، اعلن انه تقرر افادة تشغيل مطار دوف للنقل الداخلي .

— في اوائل عام ١٩٧١ ، اعلن عن بدء الدراسات لتعيين مكان ملائم لاقامة مطار قرب بئر السبع . وفي اوقات لاحقة اعلن ان المطار الذي سيقام بين عراد وبئر السبع سيكون مطارا اسرائيل الدولي .

— وفي عام ١٩٧٣ ، وخلال الفترة السابقة على حرب تشرين ، اعلنت الموافقة على الخطوات التالية فيما يتعلق بشبكة المطارات : ١ — انشاء مطار دولي في ايلات ، اكبر من مطار اللد . ٢ — اقامة محطة استقبال جديدة في مطار اللد تبلغ تكلفتها نصف مليار ليرة . ٣ — الاعلان عن قرب افتتاح مطار شرم الشيخ الدولي . ٤ — الاعلان عن قرب افتتاح مطار حيفا ليعود مطارا دوليا بعد توسيع المطار واطالة مدرجه . ٥ — الاعلان عن النية في اعتماد مبلغ ٣،٥ مليون ليرة لتحسين الخدمات الجوية في مطار محنايم في الجليل ، وخاصة اقامة مدرج جديد فيه ، ومنشآت اضافية.

فاذا وضعنا في الاعتبار وجود مطارات اللد والقدس (قلنديا) وهرتسليا وروشبينا ، فان معنى ذلك ان شبكة المطارات الدولية والداخلية القائمة والمخططة ، ستصل الى ١١ مطارا . وهو عدد كبير بالمقارنة مع المساحة الجغرافية المحدودة التي تقوم عليها هذه المطارات .

اما الاسطول الجوي التابع لشركة العال ، فقد جرى تطويره بشراء خمس طائرات من نوع جمبو تسلم اخرها الى الشركة عام ١٩٧٥ ، ليرتفع عدد طائراتها الى ١٤ طائرة . وقد بلغت نفقات تطوير الاسطول الجوي المدني الاسرائيلي في عام ١٩٧٣ ربع ثمن اسطول اسرائيل الجوي . واوضح جاد يعقوبي سبب اهتمام اسرائيل بتطوير اسطولها الجوي ، فقال ان له اهمية وحيوية بالنسبة لاسرائيل ، بغية المحافظة على الاتصال مع العالم الخارجي طالما بقيت سبل الاتصالات البرية بينها وبين الدول العربية مغلقة ، وقال ان الزيادة في حجم الحمولات الجوية قد ارتفعت من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ بنسبة ١٤٠٥٪ . كما ينتظر زيادة الاسطول الجوي خلال السنوات العشر القادمة بنسبة ١١٪(٩٦) وكان جاد يعقوبي قد صرح بان حجم انتاج قطاع الطيران في اسرائيل سيرتفع في عام ١٩٧٥ بنسبة ٢٠٪ ويصل الى مليار ليرة . وذلك دون اخذ الصناعة الجوية بالحسبان(٩٧).

وقد اعلن جاد يعقوبي في اب ١٩٧٤ ان الاعتمادات في تجهيز الطيران خلال السنوات العشر

القادمة تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار . ويتوقع خلال هذه المدة ازدياد عدد المسافرين بطريق الجو الى اسرائيل ، ووصوله عام ١٩٨٥ الى ٥ ملايين في العام .

جاءت حرب تشرين لتضع حدا لحالة اللاحرب واللاسلم التي كان الحكام الاسرائيليون يضعون خططهم الاقتصادية على اساس توقع استمرارها لفترة طويلة من الزمن . وكان طبيعيا ان تتأثر الاستثمارات السياحية بهذه الحرب اكثر من اي قطاع اخر من قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي . فخلال الحرب توقفت الحركة السياحية كليا ، وبعد الحرب انخفضت هذه الحركة عن المعدل الذي كانت قد بلغته عام ١٩٧٢ . وبطبيعة الحال فان معدلات الزيادة الطبيعية التي كانت متوقعة لم يتحقق منها اي شيء على الاطلاق . وبذلك فان المشاريع السياحية التي كانت قائمة بالفعل قد تضررت ، وفي مقدمتها الفنادق السياحية التي لجأت الى الحكومة الاسرائيلية مطالبة بتعويضات. كما تعرضت شركة تسيم لنقل الركاب للتوقف الكلي والخسارة الزائدة ، كذلك تعرضت شركة العال للخسارة ، وكان لاضراب عمال الصيانة تأثير مضاعف على دخل الشركة . اما المشاريع السياحية التي كانت قيد التخطيط ، او لم يشرع بتنفيذها بعد ، فقد كان من الطبيعي تأجيلها او اعادة النظر فيها كليا ، ومن ذلك وقف العمل في انشاء مطار ايلات الدولي . ولعب الوضع الاقتصادي المتدهور ، وفضائح الاختلاسات المالية، دورا اضافيا في وقف الاستثمارات السياحية . كما ان الحكومة الاسرائيلية ، ونتيجة انخفاض الحركة السياحية ، وانعدام المؤشرات على احتمال ارتفاعها من جديد اثرت التركيز على الاستثمار في حقل المنتجات الصناعية الصالحة للتصدير .

فقد اورد مركز الاستثمارات الاسرائيلي في تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٧٤ معلومات حول وضع الاستثمارات بالعملة الصعبة ، جاء فيها انه خلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٧٤ طرأ على الاستثمارات المصادق عليها انخفاض بنسبة ٥٠٪ . وكان المركز قد اعلن انه صادق على استثمارات قيمتها ١٠٠ مليون دولار منذ شهر كانون الثاني ١٩٧٤ مقابل ٢٢٠ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٧٣ . وعللت صحيفة دافار هذا الانخفاض بانه نابع عن الركود في مجال الاستثمار خلال الاشهر التي تلت حرب تشرين(٩٨) .

وبمقتضى السياسة الاقتصادية الجديدة التي اقرت في تشرين الثاني ١٩٧٤ ، فقد تقرر تجميد اعمال البناء لمدة عام كامل ، والاستمرار في تجميد الائتمان المصرفي لمدة ثلاثة اشهر اخرى ، وزيادة ضريبة الارباح الرأسمالية من ٤٠٪ الى ٥٠٪ ، وزيادة رسوم المواصلات العامة بنسبة ٤٠٪ ، وزيادة معدل الفائدة على قروض التنمية بنسبة ٣٪(٩٩). وكان من شأن هذه الاجراءات توقف العمل في بناء فنادق جديدة ، وتأجيل او وقف تنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بالنقل الجوي ، وانخفاض الاستثمارات بشكل عام ، وخاصة في الصناعة السياحية .

واهمية التأثير على الاستثمار السياحي ، ان وقف او انخفاض هذا الاستثمار يعني الاضرار بالحركة السياحية لسنوات عديدة قائمة ، حتى ولو جدت ظروف تسمح بعودتها الى الانتعاش .

آثار اضافية لحرب تشرين على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة

لم تقتصر الآثار الناجمة عن حرب تشرين التحريرية على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة على الاثار الاقتصادية ، وانما كانت لها تأثيرات اخرى متعددة على اوجه استفادة اسرائيل من الحركة السياحية ، وخاصة على دور السياحة كمصدر للهجرة اليهودية ، وكاداة دعائية في تطبيق سياسة كسب الانصار .

اثر حرب تشرين على السياحة كوسيلة لاستقطاب المهاجرين اليهود : ساهمت السياحة منذ عام ١٩٤٨ في زيادة عدد اليهود المهاجرين الى فلسطين المحتلة . ويعود ذلك الى سببين اساسيين: اولهما ، الاغراءات التي يتعرض لها السياح اليهود لدفعهم الى الهجرة الى فلسطين المحتلة ، وثانيهما ان جانبا من المهاجرين اليهود الذين يفكرون بالهجرة الى فلسطين المحتلة يؤثرون قبل اتخاذ قرارهم بشكل نهائي دراسة الامر على الطبيعة ، وربما لابتزاز اكبر قدر ممكن من التسهيلات والاغراءات .

لقد بلغ عدد السياح الذين هاجروا الى فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٢

(٢٠٤٢١١) سائحا . وبدأ هذا العدد بالتصاعد اعتبارا من عام ١٩٦٢ ، حيث بلغ ١٨٥٥ سائحا، وارتفع عام ١٩٦٣ الى ٢٢٣٨ سائحا ، وعام ١٩٦٤ الى ٢٥٢٣ سائحا شكلوا نسبة ٤٤٦٪ من عدد المهاجرين في ذلك العالم(١٠٠).

وفي سنة ١٩٦٤ شكل السياح المستوطنون من اوروبا واميركا ٦٢٪ من مجموع عدد السياح المستوطنين ، بينما شكل الاسيويون والافريقيون من هؤلاء نسبة ٣٨٪(١٠١).

وقد استمرت ظاهرة استيطان جزء من السياح اليهود بعد حرب حزيران ، وتجاوزت المعدلات السابقة . وجاء في تقرير قدمه ايغال الون الى مجلس الوزراء الاسرائيلي ان الهجرة خلال الفترة من كانون الثاني ١٩٦٩ الى حزيران من العام ذاته وصلت الى ١٥٤١٤١ مهاجرا ، وان هذا الرقم يضم المهاجرين والمقيمين المؤقتين والسياح الذين قرروا الاستيطان ، ونسب هذه الفئات على التوالي : ٦٥٪ و ٢٨٪ و ٧٪(١٠٢).

ومن الواضح ان نسبة السياح المستوطنين قد ارتفعت كثيرا مع ان الحجم الكلي للهجرة كان قد اخذ يرتفع بعد حرب حزيران .

وكانت صحيفة لانفورماسيون قد ذكرت انه في منتصف عام ١٩٦٨ ، قدم الى فلسطين المحتلة ٦ الاف سائح من اجل مشاهدة احوال اسرائيل ودراسة امكانية الاستيطان فيها ، وان هؤلاء اتوا بشكل مجموعات نظمتها دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية . وكان هؤلاء السياح قد وضعوا برنامجا لرحلتهم الى فلسطين المحتلة يتضمن زيارة جميع المصانع والمرافق الاقتصادية ، وان يجروا لقاءات مع مهاجرين جدد استقروا في مراكز الاستيعاب التي انشأتها الوكالة اليهودية ، ومع مهاجرين اخرين قدموا قبل بضع سنوات . وقالت الصحيفة انه خلال اقامة هؤلاء السياح عرضت عليهم تسهيلات كثيرة من اجل ايجاد حلول لمشكلة تأمين العمل والسكن لمن يريد منهم الاستيطان . وقد عزم ٩٠٠ سائح من بينهم على الاستيطان . وتنوي ادارة الهجرة في الوكالة اليهودية توسيع نشاطها في هذا المضمار من اجل تشجيع اكبر عدد ممكن من السياح الذين يودون الهجرة الى اسرائيل وتأمين قدوم الف سائح من هذا النوع في كل شهر(١٠٣).

وجاء في تقرير احصائي نشرته صحيفة هآرتس ان عددا من بين المهاجرين كانوا يفضلون القدوم الى فلسطين المحتلة على أساس انهم سواح ، وذلك للوقوف عن كثب على أحوال البلاد بصورة عامة ، غير أن المتبقين منهم في البلاد قد ارتفع عددهم نسبيا خلال الاعوام الاخيرة حتى بلغ ما يزيد عن ٢٠٠٠ شخص سنويا مقابل ١٠٠٠ شخص حتى عام ١٩٦١ ، وانه في عام ١٩٦٨ كان بين السواح المهاجرين حوالي ٣٠ ٪ من آسيا وافريقيا و٧٠ ٪ من اوروبا واميركا ، خاصة من الدول التي تتكلم الانجليزية(١٠٤). اي أن نسبة الاوروبيين والامريكيين من بين السياح المهاجرين قد ارتفعت عما كانت عليه قبل حزب حزيران.وكانت السلطات الاسرائيلية قد نظمت بعد حرب حزيران مباشرة حملة دعائية في الصحف الغربية تدعو الشبان اليهود للاقامة في الكيبوتسات وتجربتها(١٠٥).

ان التأثير الذي احدثته حرب تشرين على عدد السياح المهاجرين لم يزل بعد غير واضح تماما ، اذ خلت البيانات الاحصائية الاسرائيلية المعلنة حتى اعداد هذه الدراسة من ذكر اي شيء حول هذه المسألة . لكن الامر المتوقع في ضوء انخفاض حجم الهجرة اليهودية ، وأسباب هذا الانخفاض، ان يكون عدد السياح الذين قرروا الاستيطان ضئيلا او معدوما كليا .

فقد كان مجموع المهاجرين الذين وصلوا الى فلسطين المحتلة عام ١٩٧٤ هو ٣٢٢٠٠ مهاجر ، بنقص قدره ٤٦ ٪ بالمقابلة مع عدد المهاجرين الذين وصلوا عام ١٩٧٣ . وكان عدد اليهود المهاجرين الذين وصلوا من الاتحاد السوفياتي حوالي١٧٨٥٤ مهاجرا والباقون من الدول الغربية(١٠٦) وبررت المصادر الاسرائيلية هذا الانخفاض بالظروف القاسية التي تمر بها اسرائيل بعد حرب تشرين. كما ذكرت ان نسبة العازفين عن الهجرة من اليهود الذين وصلوا الى معسكر الانتظار في فيينا بلغت ٣٣ ٪(١٠٧). وكان هناك في الوقت ذاته تزايد في الهجرة العكسية ، حيث اعلن بنحاس سابير ان حجم الهجرة العكسية بلغ حوالي ٨٠٠ مهاجر(١٠٨) بينما قال موشيه سيكرون مسؤول

الاحصائي الحكومي ان الرقم قد يكون ١٨ الف مهاجر(١٠٩).

فاذا وضعنا في حسابنا حقيقة ان المهاجرين السياح هم اكثر المهاجرين حذرا في اتخاذ قرار الهجرة ، فاننا نستطيع في ضوء هذه المعطيات ، وفي ضوء الظروف القاسية التي تمر بها اسرائيل منذ حرب تشرين ، ان نؤكد انخفاض عدد المهاجرين من بين السياح مما لم تكن هذه الظاهرة قد انعدمت تقريبا بعد حرب تشرين .

حرب تشرين واثرها على السياحة من الزاوية الدعاوية : يستفيد العدو من السياحة كأحد المجالات البارزة للدعاية السياسية وتطبيق سياسة كسب الانصار . فهو يرى فيها وسيلة فعالة لايجاد روابط متينة مع اليهود في جميع انحاء العالم(١١٠) كما يرى العدو في السياحة وسيلة لانشاء علاقات صداقة مع جماعات غير يهودية ، اذ ان هذه الشخصيات غير اليهودية عندما تزور فلسطين المحتلة وتعود الى بلادها ستكون بمثابة سفراء او دعاة لاسرائيل(١١١) او على حد قول موشيه كول فان السياح يشكلون رسلا جيدين لدولة اسرائيل(١١٢).

ومن هنا فان اسرائيل تعمد الى ملء نشراتها السياحية الدعاوية بالفكر الصهيوني ، داعية السياح الى زيارة الاماكن الاثرية التي يدعي الصهاينة انها يهودية ، وانها تعود الى عهود التاريخ المختلفة . كما تدعوهم لزيارة الانصاب التي اقيمت في مختلف انحاء فلسطين المحتلة لذكرى زعماء الصهيونية . وتركز الدعاية السياحية الاسرائيلية على ما تسميه بالعمران والتقدم ، وتدعي انها حولت فلسطين الى جنة ، كما تدعو السياح لزيارة بعض الكيبوتسات الخاصة لكي تعطي للسياح فكرة كاذبة عن انجازات اسرائيل . وتقوم هذه الدعاية بتنمية التمييز ضد العرب(١١٣).

وتقوم السلطات الاسرائيلية باجراء دراسات حول تاثير دعايتها بين السياح . ومن ذلك دراسة اجرتها دائرة الخدمات الاعلامية في مكتب رئاسة الوزراء ، بواسطة شركة الدراسات « اوتسوت سكريم » تبين منها ان التأييد لسياسة اسرائيل بين السياح تناقص بين السياح الشباب لجيل ١٧ — ٢٤ عاما بعد ان قاموا بزيارة فلسطين المحتلة واقاموا فيها فترة طويلة . ولم يطرأ اي تغيير بالنسبة لهذا التأييد فيما يتعلق بالقدس القديمة وضمها الى اسرائيل بسبب اطلاعهم على السياسة المرسومة بصدد هذا الموضوع منذ زمن بعيد(١١٤).

لكن حرب تشرين التحريرية حملت معها تأثيرات شديدة العمق على قدرة العدو على الاستفادة من السياحة في هذا المجال . مما خلفته هذه الحرب من أزمة اقتصادية خانقة ، ومن انخفاض في الحركة السياحية ، ومن ارتفاع كبير في الاسعار قاد الى موجة من الاضرابات ، وفي وسائل النقل بصفة خاصة ، اضافة الى فضائح الاختلاسات ، والوضع النفسي القلق والمتدهور ، كل ذلك لم يكن ليعني ان رسل اسرائيل من السياح قد أصبحوا اقل من السابق، ولكنه يعني أنهم قد اصبحوا بالنسبة لاسرائيل رسلا سيئين بنقلهم صور هذا الواقع المتردي الى العالم الخارجي .

مستقبل الحركة السياحية في فلسطين المحتلة وافاق تعميق آثار حرب تشرين

ان السؤال الذي يطرح نفسه، بعد الاستعراض السابق لتأثير حرب تشرين على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة ، هو حول مستقبل هذه الحركة في ضوء التأثيرات . هل هي ستستمر في الهبوط ، ام ان تأثيرها كان موسميا سرعان ما سيكون بالوسع تجاوزه ؟ وما هي طبيعة التدخل الارادي التدريبي الذي يمكن أن يساهم في تعميق الاتجاه نحو الهبوط ، أي تعميق اثار حرب تشرين ؟

للاجابة على هذا السؤال المتعدد الجوانب، يتوجب علينا مناقشة العناصر الاساسية التالية :
١ — مدلول الخبرة التاريخية عند اخضاع ملامح الهبوط السياحي بعد حرب تشرين للدراسة المقارنة مع حالات الهبوط السابقة في الحركة السياحية .
٢ — تحديد العوامل المعرقلة للحركة السياحية في فلسطين المحتلة في الفترة التي تلت حرب تشرين والاهمية النسبية لكل منها . ٣ — تحديد المجالات الممكنة التدخل العربي الارادي بغية التحكم الى حد او اخر بالعوامل المعرقلة لضمان استمرار

اتجاه الهبوط في الحركة السياحية . ولنتناول هذه العناصر بشيء من التحديد .

مدى عمق تأثير حرب تشرين على الحركة السياحية مقارنا بفترات الهبوط السابقة : ان الدراسة المقارنة لحالات الهبوط في الحركة السياحية في فلسطين المحتلة ، من شأنها ان تفسح امامنا المجال لتحديد مدى عمل تأثير حرب تشرين بالمقارنة مع تأثيرات الحروب السابقة ، وهي حروب ١٩٥٦ و١٩٦٥ و١٩٦٩ (حرب الاستنزاف) .

ويبين الجدول رقم (١٠) فترات الهبوط في الحركة السياحية ، ونسبة الانخفاض المتحقق في كل سنة بالنسبة للسنة السابقة عليها مباشرة . ومن معطيات هذا الجدول يتضح لنا ان عام ١٩٥٦ الذي شهد العدوان الثلاثي على مصر ، سجل اعلى نسبة من الانخفاض في الحركة السياحية ، اذ بلغت هذه النسبة ١٤،٦ ٪ وقد جاء عام ١٩٦٧ في المرتبة الثانية ، حيث بلغت نسبة الانخفاض ١١ ٪ ، وجاء عام ١٩٧٣ في المرتبة الثالثة ، وكانت نسبة الانخفاض فيه ٩،٦ ٪ .

الجدول رقم (١٠)

النسب المئوية للانخفاض في عدد السياح في فترات الهبوط السياحي

السنة	نسبة الهبوط
١٩٥٦	١٤،٦ ٪
١٩٥٧	٠،٦ ٪
١٩٦٧	١١،٠ ٪
١٩٦٩	٥،٣ ٪
١٩٧٣	٩،٦ ٪
١٩٧٤	٦،٠ ٪

لكن استعراض نسب الانخفاض على هذا النحو المجرد لا تكفي وحدها للدلالة على الاهمية النسبية للتأثير في الاعوام المذكورة . اذ يتوجب المقارنة بين وضع الحركة السياحية خلال الفترة السابقة لاندلاع الحرب ، وخلال الفترة اللاحقة عليها .

هنا نجد ان الانخفاض الكبير الذي شهدته الحركة السياحية في فلسطين المحتلة عام ١٩٥٦ لا يعود بمجمله الى حرب السويس . فمنذ بداية عام ١٩٥٦ كان هناك نشاط فدائي واسع ينطلق من قطاع غزة ، ويشيع الذعر في اسرائيل . كما ان الوضع المتوتر في المنطقة منذ اعلان قرار تأميم شركة قناة السويس وحتى اندلاع الحرب كان من شأنه ان يمارس تأثيرا سلبيا على الحركة السياحية . معنى ذلك ان الانخفاض الذي شهدته الحركة السياحية عام ١٩٥٦ كان انخفاضا ناجما عن جملة الظروف التي مرت بها اسرائيل في ذلك العام ، ومنذ بدايته حتى نهايته .

الظاهرة ذاتها تقريبا تكررت عام ١٩٦٧ ، نشاطات فدائية فلسطينية ، وتوتر دائم على الجبهة السورية ، واحتمالات حرب واسعة منذ ايار ١٩٦٧ ، بالاضافة الى تأثير التباطؤ الاقتصادي .

لكن الصورة تختلف في عام ١٩٧٣ . قبل حرب تشرين ، ومنذ منتصف عام ١٩٧٠ تقريبا كانت هناك حالة اللاسلم واللاحرب . وكانت المقاومة الفلسطينية منذ ايلول ١٩٧٠ تعيش حالة تراجع . وكان وضع الاقتصاد الاسرائيلي مستفيدا من تدفق الاموال اليهودية متينا ، وجاءت حرب تشرين في الربع الاخير من ذلك العام . فلو حاولنا توزيع نسبة الانخفاض على الفترة الزمنية الفعلية للتأثير ، فسنجد ان نسبة الانخفاض الشهري في عام ١٩٥٦ نتيجة العوامل المعرقلة على مدار ذلك العام كانت ١،٢ ٪ تقريبا ، وانها كانت في عام ١٩٦٧ حوالي ٠،٩ ٪ ، بينما كانت في الربع الاخير من عام ١٩٧٣ حوالي ٣،٢ ٪ كل شهر . أي ان حرب تشرين كانت اكثر عمقا .

تتأكد هذه الحقيقة أيضا عند مقارنة مدى التأثير في السنوات التالية لسنوات الحرب المذكورة فقد جاء عام ١٩٧٤ في طليعتها من حيث نسبة الانخفاض ، مسجلا انخفاضا بنسبة ٦ ٪ وهي نسبة تفوق الانخفاض المتحقق نتيجة حرب الاستنزاف عام ١٩٦٠ ، ولا تكاد نسبة الانخفاض المتحقق عام ١٩٥٧ (٠،٦ ٪) تقارن بالنسبة لها ، بينما كان عام ١٩٦٨ الذي تلى حرب حزيران قد سجل انتقاصا كبيرا للحركة السياحية في فلسطين المحتلة .

بالطبع يرتبط هذا التأثير بالنتيجة الاساسية للحرب في كل حالة من الحالات موضع الدراسة . اذ أن حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ وحتى حرب الاستنزاف بعد انتهائها بحالة اللاحرب واللاسلم ، مهدت لانتعاش واسع الحركة السياحية في فلسطين المحتلة ، بسبب من بروز تفوق كبير او نسبي في موازين القوى لصالح العدو ، اما بعد حرب تشرين فمن الطبيعي ان تكون النتيجة مختلفة بعد ما اثبتته هذه الحرب من اختلال في توازن القوى او تعادل فيه لصالح الجانب العربي في الحالتين .

تأثير الحرب السابقة كان موسميا مرتبطا بوقائع تلك الحروب ، اما تأثير حرب تشرين فلم يتوقف عند حدود التأثير الموسمي ، نظرا لعمل التأثير الذي مارسته تلك الحرب على اسرائيل من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية ، وصعوبة التخلص من هذا التأثير الذي كان سلبيا بالنسبة للعدو خلال فترة وجيزة .

وكان امتداد هذا التأثير ليشمل عام ١٩٧٤ بكامله دليلا على عمقه . لكن هذا التحديد لا يكفي للوصول الى الاستنتاج الاكثر اهمية ، وهو توقعات المستقبل بالنسبة للحركة السياحية في فلسطين المحتلة . خاصة اذا تذكرنا ان عام ١٩٧٤ شهد في شهوره الاولى حرب الجولان وجبل الشيخ كامتداد لحرب تشرين وما ارتبط بها من توقعات واحتمالات . فمن اجل تحديد الاتجاه الفعلي للحركة السياحية ، لا بد لنا من تعقب هذا الاتجاه خلال عام ١٩٧٤ بكامله . هل كان هذا الاتجاه تصاعديا ام تنازليا ؟

في الثلث الاول من عام ١٩٧٤ بلغ عدد السياح الذين قدموا الى فلسطين المحتلة — ومن ضمنهم السياح المسيحيون واليهود الذين حضروا للاحتفال باعياد الفصح — ٢١٢ر٣٠٠ سائح وكانوا اقل من عدد السياح الذين حضروا في عام ١٩٧٣ (في الثلث الاول من ذلك العام) بنسبة ٨ ٪ . وكان جزء من تعديل الوضع على هذا النحو يعود الى وقوع اعياد الفصح داخل هذه الفترة في عام ١٩٧٤ وعدم وقوعها فيها عام ١٩٧٣[١١٥] .

وخلال الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٧٤ بلغ عدد السياح حوالي ٥٣٠ الفا اي اقل بمقدار ١١ ٪ عن الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٧٣ واقل بمقدار ١٧ ٪ عن عدد السياح في الفترة ذاتها من عام ١٩٧٢ . وكانت السياحة الى فلسطين المحتلة حتى آب ١٩٧٤ تمثل نقصا مقداره ١٨ ٪ عن نفس الفترة من عام ١٩٧٣ . لكن نسبة الانخفاض التي تحققت في نهاية عام ١٩٧٤ كانت ٦ ٪ فقط . فهل يعني ذلك ان هناك اتجاها تصاعديا في الحركة السياحية يتجه نحو التغلب على حالة الهبوط ؟ هنا يصعب الجزم باجابة قاطعة على هذا السؤال ، اذ أن جزءا من الانتعاش المتحقق في الثلث الاخير من عام ١٩٧٤ يمكن ارجاعه الى الوضع العام في المنطقة بعد وقف اطلاق النار ، لكن هناك جزءا اخر من الانتعاش المتحقق يعود الى أسباب موسمية ليس منتظرا تكرارها الى ما بعد ربع قرن اخر من الزمن . ذلك ان عام ١٩٧٤ شهد احتفالات العام المقدس لدى الكاثوليك ، التي بدأت في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ، وتجري هذه الاحتفالات مرة كل ٢٥ عاما ، وفيها يقوم المسيحيون الكاثوليك بزيارات واسعة للاماكن المقدسة وخاصة في القدس وروما .

وقد تنبهت الحكومة الاسرائيلية الى اهمية هذه المناسبة في تعديل الوضع المتدهور الذي تعاني منه الحركة السياحية في فلسطين المحتلة ، وشرعت منذ حزيران ١٩٧٤ بتنظيم حملة دعائية واسعة تحض المسيحيين الكاثوليك على زيارة الاماكن المقدسة في فلسطين المحتلة ، واتخذت العديد من الاجراءات منها منح الكاثوليك الذين يحضرون الى فلسطين المحتلة بهذه المناسبة تخفيضات كبيرة في نطاق ضريبة السفر ، وجرى وضع ترتيبات خاصة بين وزارة السياحة الاسرائيلية وبين اللجنة المكلفة بتنظيم برنامج العام المقدس في الفاتيكان[١١٦] .

ومن اجل ضمان نتائج افضل فقد قام وزير السياحة الاسرائيلي بجولة واسعة في اوروبا واميركا ، زار خلالها الفاتيكان ، واجتمع بقداسة البابا بولس السادس ، حيث نقل اليه صورة عن نشاط اسرائيل لتشجيع السياح في العام المقدس ، وعن الاتفاق السياحي الذي كان قيد الاعداد مع حكومة ايطاليا بعد المحادثات التي أجراها موشيه كول مع وزير السياحة الايطالي .

واعلن موشيه كول ان شعار وزارة السياحة الاسرائيلية سيكون « سافروا الى روما والقدس »، وانه بادر الى الاعداد لاقامة مهرجان الموسيقى الكنسية في الناصرة في ربيع عام ١٩٧٥(١١٧).

لقد كان لاحتفالات العام المقدس الفضل الاساسي في تعديل وضع الحركة السياحية جزئيا عام ١٩٧٤ بحيث انحصرت نسبة الانخفاض في ٦ ٪ فقط ، وكان متوقعا ان تكون اكثر من ضعف هذه النسبة .

العوامل المعرقلة والاهمية النسبية لكل منها :

هناك عوامل عديدة تسهم في عرقلة الحركة السياحية في فلسطين المحتلة . ويمكن ان نحدد اكثر هذه العوامل اهمية على النحو التالي : ١ — استمرار المقاطعة العربية لاسرائيل . ٢ — التاثير المباشر لحالات الحرب الواسعة في المنطقة . ٣ — تاثير الوضع الامني . ٤ — تاثير الوضع الاقتصادي والاجتماعي . فما هي ابرز ملامح عوامل التاثير المتعددة هذه ، وما هي الاهمية النسبية لكل منها .

لعبت المقاطعة العربية لاسرائيل بشكل دائم دورا معرقلا بالنسبة للحركة السياحية في فلسطين المحتلة . اذ أن هذه المقاطعة وما زافقها من اجراءات حالت اولا من امكانات استفادة العدو من الحركة السياحية العربية في فلسطين ، والتي تحولت بعد عام ١٩٤٨ الى لبنان ، وقلصت ثانيا من عدد السياح الاوروبيين والامريكيين الذين وجدوا أنفسهم مخيرين بين القيام بجولات سياحية واسعة في الوطن العربي ، وبين الذهاب الى فلسطين المحتلة(١١٨). وقد ذكر مردخاي بن عازى، المدير العام لشركة العال الاسرائيلية ، ما يؤكد الاهمية البالغة للمقاطعة العربية كاحد مظاهر الصراع العربي الاسرائيلي المتصل في تحجيم السياحة الى فلسطين المحتلة ، حين قال انه لو كان هناك سلام في المنطقة فأن ملايين السياح كانوا سيتوافدون الى اسرائيل بدلا من مئات الالاف(١١٩).

وقد سمح اول خرق عربي لتعليمات المقاطعة بصدد هذه المسألة باختيار اهميتها ، حين سمحت السلطات الاردنية عام ١٩٧٢ بانتقال السياح عبر جسر اللنبي . وصارت عمليات انتقال السياح تتم عبر الجسور المفتوحة في الاتجاهين . وكان اول فريق من السياح الاجانب قد عبر جسر اللنبي الى الاردن في حزيران ١٩٧٢ ، وقيل ان ذلك تم في اعقاب اتفاق بين وكالة سياحة في شرقي القدس وبين سلطات السياحة الاردنية التي سمحت بموجب هذا الاتفاق للسياح بزيارة اسرائيل اولا ثم عبور جسر اللنبي الى الاردن لمواصلة جولتهم السياحية(١٢٠) كما ذكر انه بناء على اتفاق بين مكاتب السياحة الامريكية وشركة الطيران الاردنية عالية ، فقد شرعت مكاتب السياحة الامريكية بتنظيم رحلات سياحية مخفضة الى اسرائيل عن طريق مطار عمان تضم سياحا من اليهود الاميركيين الراغبين في زيارة اسرائيل(١٢١).

وقد تزايدت نسبة السياح القادمين الى فلسطين المحتلة عن طريق الجسود المفتوحة ، مما حدا بالسلطات الاسرائيلية لاتخاذ قرار في نهاية عام ١٩٧٤ بافتتاح مكتب للتسهيلات السياحية على جسر اللنبي .

وتتضح من ذلك اهمية استمرار المقاطعة العربية لاسرائيل في تقييد حجم النمو بالنسبة للحركة السياحية في فلسطين المحتلة . وتتمتع المقاطعة العربية — كعامل عرقلة — باهمية خاصة نظرا لما يتسم به هذا العامل المعرقل من ثبات واستمرار .

وتجيء حالة الحرب الواسعة في المنطقة بنتائجها المباشرة وغير المباشرة في المرتبة الثانية بعد سلاح المقاطعة العربية كعامل معرقل .

فحالات الحرب الواسعة ، وبغض النظر عن نتائجها العسكرية ، تعني شل الحركة السياحية لفترة من الوقت . لكن نتائجها العسكرية تحدد بعد ذلك منحنى الصعود او الهبوط في الحركة السياحية . فاذا كانت تلك النتائج لصالح العدو امسى بوسعنا ان نتوقع انتعاشا في الحركة السياحية في فلسطين المحتلة ، واذا كانت نتائجها سلبية بالنسبة للعدو اصبح هبوط الحركة السياحية مؤكدا .

لقد كانت النتيجة المباشرة لحرب تشرين هي توقف الحركة السياحية كليا اثناء فترة الحرب وانخفاض الدخل السياحي بنسبة ٧٥ ٪ خلال فترة العشرين يوما من القتال . ولم تعد الفنادق خلال

الحرب تعمل باكثر من ١٠ — ٢٠ ٪ من طاقتها . وقد ذكر احد الاقتصاديين الاسرائيليين بعد مرور شهر ونصف الشهر على حرب تشرين انه بات ملموسا جدا الركود الذي طرأ على فرع السياحة، والذي لم يمس الفنادق والمطاعم وشركات الطيران وشركات السياحة فقط ، وانما مس أيضا الفروع الثانوية التي تخدم السياحة ، فقد تضررت فروع الحلي والمجوهرات والالبسة الثمينة(١٢٢). وفي نهاية عام ١٩٧٤ ، كان الركود لا يزال يسيطر على هذه الفروع ، فقد ذكر موشيه برعام ، وزير العمل الصهيوني ، انه حدثت بطالة بنسبة ٣ ٪ في أربعة فروع هي النسيج والملابس والالواح الخشبية والمنتجات الغذائية ، وان نسبة البطالة يحتمل ان ترتفع في هذه الفروع الى ٥ ٪(١٢٣).

وبسبب الحصار الذي تعرضت له مدينة ايلات ، والذي استمر بعد الحرب لفترة ليست بالقصيرة ، فقد تضررت جميع اوجه النشاط الاقتصادي في المدينة . ومنها ميناء ايلات ويستخدم ٨٠٠ عامل ، وقطاع السياحة وما يلحق به ويستخدم ١٥٠٠ عامل ، وقطاع البناء ويستخدم ٧٠٠ عامل ومستخدم(١٢٤).

لقد أدت نتائج حرب تشرين التي كلفت العدو خسائر بشرية ومادية فادحة (حيث بلغت تكاليفها المادية بالنسبة للعدو رقما يعادل الدخل القومي الاسرائيلي في عام كامل) الى تأثير عميق على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة ، تجاوز حدود التأثير الموسمي لفترات الحروب الواسعة . فخسائر العدو المادية من جهة ، وحاجته الى اعادة بناء مؤسسته العسكرية باسرع وقت ممكن ، ووضعه المعنوي المتردي ، كل هذه جعلت تأثير حرب تشرين يمتد ليمس حتى خطط التثمير والتطوير السياحية ، الامر الذي ستنعكس نتائجه على الحركة السياحية لعدة سنوات قادمة .

ولقد عمق من تأثير حرب تشرين على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة طبيعة ما آل اليه تطور الوضع الامني كعامل معرقل .

وعبارة الوضع الامني نوردها هنا بمدلول يختلف عن مدلول حالة الحرب الفعلية ، وان كانت حالة الحرب الفعلية تمثل احد مظاهر الوضع الامني . الوضع الامني هنا بمدلول حالة التوتر المرافقة لاستمرار الصدام والصراع بشتى اشكاله ، واحتمالات الانفجار الواسع للحرب كأبرز حالات التوتر . في هذا النطاق ، تتحدد الاهمية الخاصة لعمليات المقاومة وحروب الاستنزاف وشتى الاشتباكات المحدودة ، بالاضافة الى فترات التوتر المرتبطة بتوقع النشوب القريب للحرب . فهذه العناصر جميعا : تمارس تأثيرا سلبيا على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة . وكلما اشتدت مظاهر الصراع والتوتر كلما هبطت الحركة السياحية . ويعترف وزير المواصلات الصهيوني بأن السبب الرئيسي لتقليص السياحة بعد حرب تشرين هو الوضع الامني(١٢٥). فقد شهدت الفترة المذكورة توترا شديدا ناجما عن حرب الاستنزاف على الجبهة السورية (حرب الجولان وجبل الشيخ) كما شهدت تصاعدا كبيرا لنشاطات المقاومة في الارض المحتلة . وكان من شأن ذلك ان يعمق من تأثير حرب تشرين ، وأن يشكل عاملا معرقلا قائما يمارس آثاره على الحركة السياحية الى جانب آثار حرب تشرين .

فالتجربة تدل على وجود علاقة عكسية بين توترات الوضع الامني والحركة السياحية في فلسطين المحتلة : الحرب الفعلية الواسعة تعني شللا كليا للسياحة . وحرب الاستنزاف بشكليها (عمليات المقاومة والاشتباكات اليومية على خطوط القتال) تعني شللا نسبيا للسياحة . وحالة اللاحرب واللاسلم التي تتصف بدرجة من الهدوء النسبي تعني انتعاشا في الحركة السياحية ، لكنه لا يبلغ مستوى الانتعاش المتاح لو كانت الحالة القائمة هي حالة سلام .

ويمثل الوضع الاقتصادي والاجتماعي عاملا اخر من عوامل التأثير في الحركة السياحية في فلسطين المحتلة . لكن هذا الوضع مرتبط بدوره ارتباطا وثيقا بنتائج الحرب وطبيعة الوضع الامني. بعد حرب حزيران ، خرج اقتصاد اسرائيل من حالة التضخم والركود التي كان يعاني منها ، وانتعشت معه السياحة ، وكان لنتائج الحرب اولا ، ولانهيال تبرعات يهود العالم على اسرائيل ثانيا الفضل الاول في ذلك . بعد حرب تشرين اختلت الصورة بشكل كلي . فاسرائيل خرجت من الحرب وقد تكبدت خسائر فادحة ، وكان عليها ان تعوض ما خسرته ، الا ان ذلك لم يكن سهلا . فاسهام النفط

العربي في المعركة ، كانت له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد العالمي(١٢٦)، واضطرار اسرائيل للتراجع كان له انعكاسه على تجاوب يهود العالم مع الصهيونية بعد أن اختلت فكرة بناء اسرائيل كملجأ آمن لليهود . وكان من الصعب الحصول على ما يعوض الخسائر ويكفل تنفيذ الخطط اللاحقة للحكومة الاسرائيلية . وهكذا كان دخل اسرائيل من الجباية اليهودية عام ١٩٧٤ اقل بكثير مما كان عليه عام ١٩٧٤ رغم حاجة اسرائيل الماسة الى تبرعات يهود العالم . وهكذا اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى اتخاذ اجراءات اقتصادية قاسية ، انعكست آثارها بشكل مباشر على الحركة السياحية ، وسيكون انعكاس آثارها على السياحة في المستقبل اكبر مما هو الان نتيجة توقف الاستثمارات السياحية .

واضح اذن ان العنصر الاهم والاشمل والاساسي في التأثير على السياحة في فلسطين المحتلة هو وضعية الصراع العربي — الاسرائيلي ومدى حدة هذا الصراع .

ان السؤال الذي طرح نفسه في اعقاب استعراضنا السابق للعوامل الاساسية المعرقلة للحركة السياحية في فلسطين المحتلة ، هو حول احتمالات المستقبل القريب ، وما اذا كانت هذه الاحتمالات تشير الى زيادة منتظرة في دور العوامل المعرقلة ، او ان هناك احتمالا في ان يخف تأثير هذه العوامل بما يسمح للحركة السياحية في فلسطين المحتلة بالانتعاش من جديد .

هنا نجد ان مجمل الدلائل المتوفرة تشير الى الاحتمالات التالية فيما يتعلق بالمستقبل القريب : ١ — فشل محاولات ايجاد تسوية سياسية في المنطقة . ٢ — حتمية الحرب الخامسة ، وقصر المسافة بينها وبين حرب تشرين بالمقارنة مع المسافات الزمنية الفاصلة بين الحروب السابقة . ٣ — تزايد حالة التوتر في المنطقة ، نتيجة لتصاعد نشاط المقاومة من جهة ، ونتيجة للتزايد القائم او المنتظر للاشتباكات على خطوط القتال . ٤ — استمرار الجمود الاقتصادي في « اسرائيل » لفترة ليست بالقصيرة .

ان هذه الاحتمالات تعني انه ليس من السهل على اسرائيل ان تحول دون استمرار الهبوط في الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة ، ربما لعدة سنوات قادمة ، يمكن ان تحمل بدورها ايضا دلائل استحالة التغلب على هذا الهبوط .

ومما يزيد من اهمية هذه الاحتمالات في ترجيح عوامل عرقلة الحركة السياحية في فلسطين المحتلة انها ، او ثلاثة منها على الاقل ، تعمل حاليا ومن المنتظر أن تعمل في المستقبل الى جانب بعضها البعض . لكن ذلك لا يعني بأي حال من الاحوال ان نكتفي بالاعتماد على دور هذه العوامل بشكل عام ، وان نغفل اهمية التدخل الارادي العربي في زيادة تأثير العوامل المعرقلة ، وفي تقليص الحركة السياحية في فلسطين المحتلة .

فكيف يمكن للتدخل الارادي العربي ان يساهم في زيادة حجم الهبوط في الحركة السياحية في فلسطين المحتلة ، وان يعمق آثار حرب تشرين عليها ؟

امكانات التدخل الارادي العربي لتعميق آثار حرب تشرين على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة : ان ما نقصده هنا بالتدخل الارادي العربي لتعميق آثار حرب تشرين على السياحة في فلسطين المحتلة ، ليس مجرد اتباع نهج سياسي وعسكري عام ينسجم مع طبيعة العوامل المعرقلة السابق ايرادها ، فهذه مسألة بدهية ، وانما انتقال العمل العربي الرامي الى عرقلة الحركة السياحية في فلسطين المحتلة الى مستوى التحديد الخاص والخاص جدا للخطة والمستلزمات ، بمعنى ألا يظل الاعتماد قائما على التأثيرات التلقائية التي تفرضها تطورات الصراع فحسب ، وانما ان ينظر الى الحركة السياحية في فلسطين المحتلة كهدف هناك وسائل للتأثير عليه بشكل جدي في المنحى الذي نريد .

عمليا تتوفر للجانب العربي منذ زمن بعيد عناصر من التخطيط والعمل في هذا الاتجاه تتمثل بالدرجة الاولى في احكام المقاطعة العربية ، وفي الدرجة الثانية في المحاولات المتفرقة التي بذلتها المقاومة الفلسطينية لضرب الحركة السياحية في فلسطين المحتلة .

ونحن نعتقد ان العمل في كلا الاطارين يحتاج الى التطوير ، وان هناك مهمات اخرى يجب التصدي لها ليكون للتعرض العربي للحركة

السياحية في فلسطين المحتلة نتائج افضل .

بالنسبة لاحكام المقاطعة ، يجب التأكد أولا من الدول العربية جميعا انها تقوم بتطبيق هذه الاحكام بشكل حرفي . نحن نعرف ان الاردن على الاقل لم يلتزم بالتطبيق الحرفي لهذه الاحكام فيما يتعلق بالسياحة ، لكننا نعتقد ان هناك اقطارا عربية اخرى عديدة لا تتقيد بهذه الاحكام ، ومن الضروري ان تتقيد بتطبيقها اذا اردنا ان تكون لها نتائج افضل . كما انه يمكن القول ان احكام المقاطعة ذاتها لم تزل بعد غير شاملة ، وقد يكون من الممكن ادخال بعض التطوير عليها في الوقت الراهن ، وقد يكون من الممكن تطويرها بشكل اكثر جدية في وقت لاحق ، وفي الحالتين فان من الضروري النظر في تطوير احكام المقاطعة وتأكيد ضرورة التطبيق الحرفي لاحكامها .

ويجب مطالبة الاردن بوقف الحركة السياحية بينه وبين اسرائيل ، واغلاق الجسور المفتوحة أمام هذه السياحة . وما دمنا قد تطرقنا الى الحديث عن السياحة عبر الجسور المفتوحة ، فان هناك ظاهرة اخرى ترتبط بها وهي أكثر خطورة .. تلك هي ظاهرة التوسع في زيارات الصيف بالنسبة للعرب الفلسطينيين ، بحيث بلغ عدد زوار الصيف (وعمليا جعل العدو من العام كله مجالا لزيارات الصيف) ١٢٥ الف شخص ، وذلك عام ١٩٧٤ ، وقد قام الكثيرون منهم بزيارة الجزء المحتل من فلسطين منذ عام ١٩٤٨ كسياح ، وأنفقوا الكثير من الاموال خلال تلك الزيارات(١٢٧).

ان العدو ، وربما لجعلنا لا ننتبه الى هذه المسألة ، لا يدرج عدد زوار الصيف العرب ضمن قائمة السياح ، ولا يورد ما ينفقونه من عملات اجنبية ضمن قائمة وارداته السياحية ، لكن هذه الناحية الشكلية لا تنفي انهم غالبا بمثابة سياح ، وان ما ينفقونه من أموال يصب في خزينة العدو جزء كبير منه .

ان الواجب يقتضي من الجانب العربي دراسة هذه المسألة دراسة جدية من جميع وجوهها ، واتخاذ الاجراءات المناسبة بصددها بما يكفل تقليص عدد كبير وجدي لعدد زوار الصيف ، او بتعبير أدق في عدد من يسمح لهم بعبور الجسور المفتوحة ، بحيث يقتصر السماح بالانتقال عبر هذه الجسور على الاشخاص الذين يملكون الاسباب الموجبة ، والذين لا يسيء تنقلهم عبرها للمصلحة الوطنية .

اما نشاطات المقاومة الفلسطينية المتجهة الى السياحة في فلسطين المحتلة ، قادت في بعض الحالات الى التأثير على الحركة السياحية بصورة مباشرة بالاضافة الى التأثير العام للعمليات ، انما المطلوب السعي لتكثيف العمليات الموجهة ضد السياحة وكذلك تأمين التغطية الاعلامية الملائمة لتعميق آثارها . ونشير بهذا الصدد الى ان عام ١٩٧٤ شهد عملية فدائية رئيسية استهدفت عرقلة السياحة بشكل مباشر ، وان شهد عمليات فدائية اخرى عديدة في مناطق تعتبر سياحية دون ان تكون السياحة هي الهدف المقصود .

وهذه العملية التي استهدفت السياحة جاءت في الاسبوع الاخير من عام ١٩٧٤ ، وجاءت محاولة الاستفادة منها اعلاميا تالية لها ، بينما لا تشكل فترة اعياد الميلاد سوى واحدة من المناسبات الهامة من بين مجموع مناسبات بالغة الاهمية . وفي عام ١٩٧٤ كانت احتفالات العام المقدس هي الاكثر اهمية ، وهذه الاحتفالات ستستمر حتى الشهر الاخير من عام ١٩٧٥ ، وبالتالي ، فان عرقلة جهد العدو السياحي في هذه الفترة تصبح مسألة هامة للغاية .

ان تخطيط العدو للاستفادة من المناسبات الدينية ، هو الان محور جهده لانعاش الحركة السياحية ، واذا كان موشيه كول قد خطط منذ حزيران ١٩٧٤ لاقامة مهرجان للموسيقى الكنسية في الناصرة في ربيع ١٩٧٥ ، وجعل باكورة نشاطاته في عام ١٩٧٥ هي شد الرحال الى الولايات المتحدة، وضمن برنامجه الاجتماع الى رجال الدين من اجل زيادة حركة الحجاج الى فلسطين المحتلة(١٢٨). فان ذلك يعكس حقيقة مؤكدة وهي ان وزارة السياحة الاسرائيلية تتاجر بالمقدسات الدينية لابتزاز العملات الصعبة . ونستطيع في هذا المجال ان نقوم بتحرك اعلامي موجه الى الضمير المسيحي بغية احباط جهود العدو ، متذكرين ان عملية بناء موقف ملائم لا تتم بين يوم وليلة .

ان هذا الجهد ينبغي ان يتركز في البلدان التي تشكل المصادر الاساسية لحركة السياحة في

فلسطين المحتلة ، وهي : الولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا ، وبريطانيا ، والمانيا الغربية، وبلدان اسكندنافيا .

ويفترض ان تسهم الكنائس العربية بجزء اساسي في الدعاية العربية في تلك البلدان ، وان تكون مسؤولية الدعاية الرامية الى تقليص الحركة السياحية الى فلسطين المحتلة مسؤولية عربية شاملة .

ولعل انجع السبل في هذا المجال هو التخطيط لاقامة مكاتب سياحية عربية ، وخاصة في بعض تلك الدول التي توجد فيها مكاتب سياحية اسرائيلية* وان تعمل وفق اسلوب من شأنه اجتذاب السياح الى الوطن العربي ، على ان يجري دعم ذلك باجراءات لتطوير السياحة العربية، وتنسيق نشاط اعلامي سياحي موحد ، تراعى فيه الاعتبارات السياسية الكامنة وراء هذا الجهد . ويمكن بهذا الصدد مواجهة الاساليب الاسرائيلية الرامية الى اساءة سمعة الاقطار العربية من اجل ابعاد السياح عنها بأساليب للمواجهة ترمي الى ابراز حقيقة ما تعانيه اسرائيل من مشكلات ومخاطر . ونذكر بهذا الصدد ان اسرائيل انشأت مكتبا خاصا في اوروبا الغربية ، لقراءة الصحف اللبنانية ، وجمع المعلومات عن حوادث السرقة والقتل والسير وانباء غلاء المعيشة ، ومن ثم لترجمة هذه المعلومات الى عدة لغات ، وطبعها وتوزيعها على مكاتب ووكالات السفر في مختلف أنحاء العالم تحت عنوان « لبنان كما يراه أهله .. فتأملوه »(١٢٩).

وبوسع منظمة التحرير الفلسطينية ان تساهم في مثل هذا الجهد العربي مساهمة فعالة على صعيد العالم الخارجي .

أما على الصعيد الداخلي ، اي على صعيد العمل داخل الأرض المحتلة ، فان جهد المقاومة لضرب الحركة السياحية في الكيان الصهيوني يجب ان يطور على اسس مدروسة . وفي هذا الصدد فاننا نسجل الملاحظات التالية :

١ — ان تصعيدا مناسبا في حجم النشاط الفدائي ، وبالقرب من المناطق السياحية قبل وقت ملائم من بدء المناسبات الرئيسية التي يحضر فيها اعداد كبيرة من السياح هو الاسلوب الامثل في تقليص عدد السياح الراغبين في حضور تلك المناسبات ، على ان يجري الاجتهاد في تعميم انباء هذه العمليات الفدائية ، وردود الفعل الاسرائيلية عليها ، داخل تلك البلدان التي تمثل مصدرا للسياحة المحتملة .

٢ — ان تركيزا معينا للنشاط الفدائي ضد تلك الاهداف السياحية غير الدينية التي يجري التركيز عليها في نشرات الدعاية الصهيونية من شأنه ان يسبب ارباكا كبيرا لجهود العدو السياحية ، وان يمثل عنصر تعميق للشعور بالتوتر لدى السياح ، الامر الذي يقود الى عزوف جزء منهم عن الحضور الى فلسطين المحتلة . وتضم مثل هذه الاهداف الفنادق السياحية والمتاحف والنصب التذكارية ، والمسارح التي تركز عليها الدعاية السياحية الصهيونية ، فاختفاء اي من هذه المعالم السياحية غير الدينية يمثل شاهدا على الصراع الدائر والمستمر في الوقت الذي تحاول فيه الدعاية السياحية الصهيونية التهوين من خطر هذا الصراع.

٣ — تهديد المواصلات السياحية في الارض المحتلة ، بما يفقد السياح انفسهم عنصر الشعور بالطمأنينة والامن .

والاخذ بمثل هذه الاقتراحات المحددة ليس بعيدا عن القدرات المهيأة للمقاومة في الوقت الراهن .

---

* مكاتب الاستعلامات السياحية الاسرائيلية موزعة على النحو التالي في الخارج :

١ — الارجنتين : بيونس ايرس ٠١٠ ٢ — استراليا : ميدان كارلتون، ٥٥ شارع اليزابث، سدني. ٣ — بلجيكا : ٦ شارع رافنشتين ، بروكسل. ٤ — البرازيل : ساو باولو. ٥ — بريطانيا : ٥٩ شارع جيمس، لندن. ٦ — كندا: ١١١٨ شارع كاثرين غربي ، مونتريال . ٧ — الدنمارك : كوبنهاغن. ٨ — فرنسا : ١٤ شارع السلام ، باريس. ٩ — هولندا : هيرنغراشت ٤٢٢ امستردام. ١٠ — ايطاليا : شارع فيتوريو فينيتو ، ٩٦ ، روما. ١١ — جنوب افريقيا : جوهانسبرج. ١٢ — السويد : ستوكهولم. ١٣ — سويسرا : زيورخ. ١٤ — الولايات المتحدة : نيويورك ، جورجيا ، شيكاغو، بوسطن، كاليفورنيا، ماساشوستس. ١٥ — المانيا الغربية : فرانكفورت .

الحواشي :

١ ــ الياس سعد ، **اسرائيل والسياحة** ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ١٥ ــ ١٦ . **ولانفورماسيون** ، ١٩٧٠/٦/١ .
٢ ــ **جون افريك** ، ٢١/١٥ تموز ١٩٦٩ .
٣ ــ يحيى عودكي، **العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل** ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت، ١٩٧١ ، ص ١٣٢ .
٤ ــ الياس سعد ، **المصدر السابق** ، ص ٣١ .
٥ ــ **جيروزالم بوست** ، ١٩٦٧/٨/١٠ .
٦ ــ **يديعوت احرونوت** ، ١٩٦٧/١٠/٢٣ .
٧ ــ **الانوار** ، ١٩٦٨/١٠/١٢ .
٨ ــ **جون افريك** ، ٢١/١٥ تموز ١٩٦٩ .
٩ ــ **اذاعة صوت فلسطين** ، ١٩٧٠/٥/٦ ، الساعة ١٩،٣٠ .
١٠ ــ **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/٨/٢٤ ، الساعة ١٦،٣٠ .
١١ ــ اسعد عبد الرحمن (رئيس تحرير) **الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة : وقائع وتفاعلات** ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٥٠٤ .
١١ ــ **جيروزالم بوست** ، ١٩٧٤/٦/٢٨ .
١٣ ــ **الانفورماسيون** ، ١٩٧٠/٦/١٩ .
١٤ ــ يحيى عرودكي ، **المصدر السابق** ، ص ١٢٨ .
١٥ ــ الياس سعد ، **المصدر السابق** ، ص ٣٢ .
١٦ ــ **ديلي تلغراف** ، ١٩٦٧/٧/٧ .
١٧ ــ **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/١١/٢٧ .
١٨ ــ عيسى عبد الحميد ، **ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة** ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١٥٨ .
١٩ ــ **نفس المصدر** ، ص ١٤٩ ــ ١٥٠ .
٢٠ ــ د. يوسف شبل ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥ ، تشرين الثاني ١٩٧٢ .
٢١ ــ الياس سعد ، **المصدر السابق** ، ص ٣٤ .
٢٢ ــ **نفس المصدر** ، ص ٣٥ .
٢٣ ــ **جيروزالم بوست** ، ١٩٦٦/٩/١ .
٢٤ ــ **لامرحاب** ، ١٩٦٩/٥/٨ .
٢٥ ــ *Facts About Israel*, 1972, p. 125.
٢٦ ــ **هاتسوفيه** ، ١٩٦٨/١٢/٢٧ .
٢٧ ــ **لانفورماسيون** ، ١٩٧٠/٧/٦ .
٢٨ ــ **هآرتس** ، ١٩٧٤/٣/٢٢ .
٢٩ ــ **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/١٠/٢ ، الساعة ١٥،٣٠ .
٣٠ ــ الياس سعد ، **المصدر السابق** ، ص ٢٠ .
٣١ ــ كين ميركورد ، مرحلة الركود القادمة في الاقتصاد الاسرائيلي ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤ ، تشرين أول ١٩٧٣ ، ص ٩٣ .
٣٢ ــ شيلا ريان ، بناء امبريالية جديدة ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨ ، شباط ١٩٧٣ ، ص ٩٢ .
٣٣ ــ لاري لوك وود ، الامبريالية والاقتصاد الاسرائيلي ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠ ، ص ٨٢ .
٣٤ ــ **التايم** ، ١٩٧٠/٨/١٧ .
٣٥ ــ **نفس المصدر** .
٣٦ ــ خالد قشطيني ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤ .
٣٧ ــ كير ميركورد ، **المصدر السابق** ، ص ٩٣ .
٣٨ ــ **نفس المصدر** ، ص ٩٣ .
٣٩ ــ يوسف شبل ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥ ، تشرين الثاني ١٩٧٢ ، ص ٢٣٦ .
٤٠ ــ **لامرحاب** ، ١٩٦٥/٦/٢٣ .
٤١ ــ شيلا ريان ، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٧ ، ايلول ١٩٧٤ ، ص ٧٦ .
٤٢ ــ **التايم** ، ١٩٧٠/٨/١٧ .
٤٣ ــ شيلا ريان ، **المصدر السابق** ، ص ٧٦ .
٤٤ ــ **جون افريك** ، ٢١/١٥ تموز ١٩٦٩ .
٤٥ ــ **نفس المصدر** .
٤٦ ــ شيلا ريان ، بناء امبريالية جديدة ، **المصدر السابق** ، ص ٩٢ .
٤٧ ــ لاري لوك وود ، **المصدر السابق** ، ص ٨٢ .
٤٨ ــ **نفس المصدر** ، ص ٩٣ .
٤٩ ــ **التايمس** ، ١٩٦٩/٤/٢٣ .
٥٠ ــ *Facts About Israel*, 1972, p. 100.
٥١ ــ **التايمس** ، ١٩٦٩/٤/٢٣ .
٥٢ ــ **شؤون فلسطينية** ، العدد ١ ، تموز ١٩٧٢ .

٥٣ — بطرس لبكي ، اضرار واخطار اسرائيل على اقتصاد لبنان ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٨ ، كانون الاول ١٩٧٣ ، ص ٦١ .

٥٤ — **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/٧/٢٥ ، الساعة ١٦٤٤٥ .

٥٥ — **نشرة الارض** ، العدد ٧ ، ١٩٧٤/١٢/٢١ ، ص ٢٨ .

٥٦ — **جيروزالم بوست** ، ١٩٧٤/١٠/٣٠ .

٥٧ — **نشرة الفرع الالماني الغربي لمعلومات التجارة الخارجية** ، العدد ١٤٧ ، تموز ١٩٧٤ .

٥٨ — **جيروزالم بوست** ، ١٩٧٤/١٠/٣٠ .

٥٩ — الياس سعد ، **المصدر السابق** ، ص ٢٤ — ٢٥ .

٦٠ — يحيى عرودكي ، **المصدر السابق** ، ص ١٣٨ .

٦١ — *Facts About Israel*, 1972, p. 123.

٦٢ — **نفس المصدر** ، ص ٩٢ .

٦٣ — **نشرة ر.ا.ا.** ، العدد ٥٧٦ ، ١٩٧٩/٧/٩ .

٦٤ — الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، **المصدر السابق** ، ص ٥٠٤ .

٦٥ — الياس سعد ، **المصدر السابق** ، ص ٢٧ .

٦٦ — **نفس المصدر** ، ص ٢٧ — ٢٨ .

٦٧ — **نفس المصدر** ، ص ٤٩ .

٦٨ — **نشرة ر.ا.ا.** ، العدد ٥٦٦ ، ١٩٧٤/٦/٢٧ .

٦٩ — الياس سعد ، **المصدر السابق** ، ص ٢٢ — ٢٣ .

٧٠ — **جيروزالم بوست** ، ١٩٦٩/١/٥ .

٧١ — *Facts About Israel*, 1972, p. 125.

٧٢ — **هاتسوفيه** ، ١٩٧٤/١٠/٢٤ .

٧٣ — يحيى عرودكي ، **المصدر السابق** ، ص ١٣٥ .

٧٤ — **الثورة** (السورية) ، ١٩٧٥/١/٩ .

٧٥ — **الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة** ، المصدر السابق ، ص ٥٠٤ .

٧٦ — **نشرة الارض** ، العدد ٧ ، ١٩٧٤/١٢/٢١ ، ص ٢١ .

٧٧ — **دافار** ، ١٩٦٦/٣/٢٧ . ويلاحظ ان عدد السياح عام ١٩٧٠ بلغ ٤٣٦٧٠٠ رغم الظروف المؤاتية التي تهيأت لاسرائيل بعد حرب حزيران.

٧٨ — لاري لوك وود ، **المصدر السابق** ، ص ٩٦ — ٩٧ .

٧٩ — خالد قشطيني ، ملاحظات على العلاقات الاميركية الاسرائيلية ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤ ، تشرين الاول ١٩٧٢ ، ص ١٩٩ .

٨٠ — **هاتسوفيه** ، ١٩٦٨/١٢/١٧ .

٨١ — **جيروزالم بوست** ، ١٩٦٩/١٠/٢٤ .

٨٢ — **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/٢/٢٢ ، الساعة ١١٤٠٠ .

٨٣ — **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/٣/١٥ ، الساعة ١٥٤٣٠ .

٨٤ — **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/٦/٧ ، الساعة ٢٤٤٠٠ .

٨٥ — **اومر** ، ١٩٧٠/٤/٣ .

٨٦ — **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/٧/٦ ، الساعة ١٢٤٠٠ .

٨٧ — **اذاعة اسرائيل** — عبري — ، ٧/٢٠/ ١٩٧٠ .

٨٨ — **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/٧/٢٥ ، الساعة ١٦٤٤٥ .

٨٩ — **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/٨/١٨ ، الساعة ٧٤٣٠ .

٩٠ — **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/٩/٣٠ ، الساعة ٢٢٤٣٠ .

٩١ — **اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٠/١١/٤ ، الساعة ٢١٤٣٠ .

٩٢ — **لامرحاب** ، ١٩٦٦/٣/١٦ .

٩٣ — **جيروزالم بوست** ، ١٩٦٩/١/٥ .

٩٤ — *Facts About Israel*, 1972, p. 92.

٩٥ — د. يوسف شبل ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥ ، تشرين الثاني ١٩٧٢ ، ص ٢٣٦ .

٩٦ — **هاتسوفيه** ، ١٩٧٤/٧/١٢ .

٩٧ — **نشرة ر.ا.ا.** ، العدد ٥٧٩ ، ١٩٧٤/٧/١٢ .

٩٨ — **نشرة الارض** ، العدد ٧ ، ١٩٧٤/١٢/٢١ ، ص ٢١ .

٩٩ — **نفس المصدر** ، ص ٢٤ .

١٠٠ — الياس سعد ، **المصدر السابق** ، ص ٢٥.

١٠١ — **نفس المصدر** ، ص ٢٧ .

١٠٢ — **جيروزالم بوست** ، ١٩٦٩/٨/٤ .

١٠٣ — **لانفورماسيون** ، ١٩٦٩/١٢/٨ .

١٠٤ — **الدستور** (الاردنية) ، ١٩٧٠/٧/٢٠ .

١٠٥ ــ **الحياة** (البيروتية) ، ١٩٦٧/٧/٢٦ .
١٠٦ ــ **دافار** ، ١٩٧٥/١/١ .
١٠٧ ــ **نفس المصدر** .
١٠٨ ــ **اذاعة عمان** ، ١٩٧٥/١/٧ ، الساعة ١٤٠٠ .
١٠٩ ــ **اذاعة اسرائيل** ــ عبري ــ ، ١/٨/ ١٩٧٥ ، الساعة ٩٤٠٠ .
١١٠ ــ *Facts About Israel*, 1972, p. 125.
١١١ ــ **لانفورماسيون** ، ١٩٧٠/٦/١٩ .
١١٢ ــ **اذاعة اسرائيل** ــ عبري ــ ، ٧/٢٠/ ١٩٧٠ ، الساعة ٢٠٤٠٠ .
١١٣ ــ الياس سعد ، **المصدر السابق** ، ص ٢٨ ــ ٢٩ .
١١٤ ــ **هاتسوفيه** ، ١٩٦٩/٨/١٤ .
١١٥ ــ **نشرة الفرع الالماني الاتحادي لمعلومات التجارة الخارجية** ، تموز ١٩٧٤ ، العدد ١٤٧ .
١١٦ ــ **نشرة ر.ا.ا.** ، العدد ٥٦٦ ، ٦/٢٧/ ١٩٧٤ .
١١٧ ــ **نشرة ر.ا.ا.** ، العدد ٥٧٥ ، ٧/٨/ ١٩٧٤ .
١١٨ ــ بطرس لبكي ، **المصدر السابق** ، ص ٥٣ .
١١٩ ــ **اذاعة اسرائيل** ــ عبري ــ ، ٧/٥/ ١٩٧٠ .
١٢٠ ــ عيسى عبد الحميد ، **المصدر السابق** ، ص ١٥٨ .
١٢١ ــ **نفس المصدر** ، ص ١٥٩ .
١٢٢ ــ **نشرة م.د.ف.** ، ١٩٧٣/١٢/٦ ، ص ٧٢٢ .
١٢٣ ــ **وكالة الانباء الفرنسية** ــ القدس ، ٢٦/ ١٩٧٤/١١ .
١٢٤ ــ **دافار** ، ١٩٧٣/١١/١٣ .
١٢٥ ــ **نشرة ر.ا.ا.** ، ١٩٧٤/٧/١٩ .
١٢٦ ــ تذكر صحيفة **دافار** (١٩٧٤/١٢/٢٧) ان خسائر اليهود في الولايات المتحدة بسبب التضخم المالي تقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار .
١٢٧ ــ **الحياة** (البيروتية) ، ١٩٧٥/١/٣ .
١٢٨ ــ **اذاعة اسرائيل** ــ عبري ــ ، ١/١٣/ ١٩٧٥ ، الساعة ٩٤٠٠ .
١٢٩ ــ بطرس لبكي ، **المصدر السابق** .

العوامل الاقتصادية وراء قرار الحرب الأسرائيلي

السيد عليوه

تستهدف هذه الدراسة الموجزة التعرف ـ بقدر الامكان ـ على نمط السلوك السياسي الاسرائيلي في مسألة من اخطر واعقد المسائل الا وهي اتخاذ قرار الحرب ٠ وبقدر ما تنطوي هذه المقالة على اهتمام خاص بصنع القرار السياسي في اسرائيل كدراسة اشمل واعم ، فانها تركز ـ بغرض التحديد والدقة ـ على تأثير العوامل الاقتصادية وحدها على اتخاذ هذا النوع من القرار ٠ وبالطبع فهي ليست الا محاولة لفهم افضل لظروف واتجاهات القرار الاسرائيلي آخذين العبرة من الماضي تحسبا للمستقبل وما قد يحمله من احتمالات ٠

والبحث يهتم في البداية بالتعرف على طبيعة قرار الحرب والعوامل المؤثرة (الداخلية والاقليمية والدولية)على اتخاذ القرار السياسي في اسرائيل ٠ ثم يحلل اهم العوامل الاقتصادية المؤثرة وذلك من واقع قراءة تاريخية للسلوك المتواتر من جانب اسرائيل في الحروب الاربع التي خاضتها وبالاخص حربي ١٩٥٦ ويونيه ١٩٦٧ ٠ ونختم المقالة ببحث الوزن المرتقب للعوامل الاقتصادية مستقبلا ٠

اولا : طبيعة قرار الحرب : القرار ـ أي قرار ـ هو مسلك من العمل او اللاعمل يتم اختياره لمواجهة «مشكلة ما»، اي ان القرار هو عملية تطلع الى المستقبل٠ انه واحد من عدة بدائل تم فحصها واعتباره متخذ القرار احسنها (١) ٠وفي الاصل يشمل صنع القرار ثلاث مراحل اساسية هي: ايجاد الفرص لصنع القرار، ايجاد المسالك الممكنة للعمل ، والاختيار بين مسالك العمل هذه ٠ وتغطي المرحلة الاولى بحث محيط الظروف الداعية للقرار وتسمى «الاستخبارات» (المستعار من الاصطلاحات العسكرية) ، وتشمل الثانية الابتكار والتطوير وتحليل المسالك الممكنة للعمل ونسميها «التصميم» ٠ اما المرحلة الثالثة فتعنى باختيار مسلك عملي ، للتصرف ، من البدائل المتاحة وهو النشاط الاختياري او الانتقائي ٠ علما بأن ايا من هذه الانشطة يتداخل مع الاخرين ويشمل قدرا من كل منها (٢) ٠

ونحن نعني هنا بقرار الحرب قرار شن هجوم شامل او محدود على دولة عربية او اكثر من الدول المحيطة باسرائيل (فلسطين مصر سوريا الاردن لبنان) او على الاقل اتخاذ الاجراءات الاستفزازية واصطناع الظروف التي تدفع الدول العربية الى اعلان الحرب على اسرائيل (كما حدث في عام ١٩٤٨) ٠ وقرار الحرب هنا يختلف عن نوعين من القرارات : الاول ، القرار بصد هجوم عسكري عربي مفاجيء بعد وقوعه ـ اي انه تحرك دفاعي ـ وهو لم يحدث في تاريخ اسرائيل اللهم الا في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ٠ والثاني هو القرار بشن غارات انتقامية خاطفة محدودة الغرض ٠

هذا ويتضمن خوض الحرب القيام بالاعمال الحربية ، واستخدام مختلف وسائل الصراع المسلح ، ومن اهمها التشكيلات والقطاعات والوحدات العسكرية ومختلف صنوف القوات المسلحة ، وذلك بغرض بلوغ الاغراض والمقاصد السياسية والاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية المحددة • ويقتضي هذا تحديد اسلوب خوض الحرب وبيان الغرض الرئيسي للصراع المسلح ، ومن ثم يجري اعداد التخطيط السياسي والاستراتيجي والعسكري •

وعندما تقرر القيادة السياسية هذه الامور ويقع اختيارها على انفاذها بالشكل الذي ارتاته ، تحدد بصورة نهائية طبيعة الحرب والاتجاهات الرئيسية في اعداد الدولة للحرب وتنظيمها وتمهيد الجو السياسي والنفسي والمحلي والعالمي لذلك ، واعداد السكان ، والدفاع المدني ، والتعبئة الاقتصادية ، واعداد القوات المسلحة مع تعيين القيادة السياسية العليا للحرب وادارتها ، وقيادة ادارة العمليات الاستراتيجية، وقيادة القوات المسلحة • وبناء على ذلك تضع القيادة السياسية خطة الحرب وتبين اهدافها السياسية والاستراتيجية ، وتخطط استخدام الامكانات السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والمعنوية كافة للحرب • هذا عن قرار الحرب بصفة عامة في اي مجتمع •

وحتى نتبين ابعاد قرار الحرب الاسرائيلي بصورة اوضح يلزم ان نعرف من يملك سلطة اتخاذ مثل هذا القرار ، ونظرا لكونه قرارا سياسيا بالدرجة الاولى فان مجلس الوزراء الاسرائيلي هو الذي يتخذ هذا القرار • وبالطبع تلعب العوامل السياسية الداخلية (الائتلاف الحزبي وضغوط الرأي العام) والاقليمية (موقف العالم العربي) والدولية (المناخ العالمي) دورها من خلال قوى عديدة • مثل حزب العمل الحاكم واحزاب الائتلاف والمعارضة وزعامات الكنيست وجماعات الضغط والمنظمة الصهيونية العالمية والسياسة العربية والدول الكبرى ، ناهيك عن الوزن الفعال للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية • وهذه العوامل والقوى تدفع ـ متشابكة ـ في النهاية النخبة الحاكمة الى اتخاذ قرار شن الهجوم او التريث • ولكننا في بحثنا هنا نستبعد كل هذه العوامل ، رغم اهميتها الكبرى ونسلط الضوء على العوامل الاقتصادية ، التي تبين بحكم السوابق مدى تأثيرها على حفز صانع القرار بالتوجه نحو ترجيح كفة الحرب •

لقد اصبح من الحقائق المسلم بها ان العامل الاقتصادي كان احد العوامل الرئيسية التي دفعت **الامبريالية لدعم الصهيونية** في استعمار فلسطين • وقد وضع المفكر العسكري الالماني «كلوزفيتز» امامنا تفسيرا لهذا العامل حيث يقول «ان العامل الاقتصادي هو الذي يوجه سياسة الدولة ، ويوجه جيشها نحو ساحات القتال» • واذا كان هذا الحزم الواضح ينطبق على بعض الوقائع في التاريخ القديم والحديث ، فانه ينطبق على واقعة انشاء اسرائيل (٣) ، **بمساندة الاستعمار العالمي** •

كما انه قد ثبت ان كلا من اسرائيل وجيرانها العرب لا يمكنهم ان يخوضوا حربا شاملة معتمدين على قواهم الذاتية وحدها • كما ان اسرائيل شديدة الضعف لحدثين اقتصاديين : تعطيل وارداتها الحيوية (بالحصار او المقاطعة) ، والاستنزاف الشامل الذي يجهد اقتصادها • لذا تقوم استراتيجيتها على الضربة الخاطفة السريعة ، ومن ثم فانها لا تعتمد على مفهوم غامض لميزان القوى وانما تعتمد على تفوق عسكري واضح (٤) •

نستنتج من هذا ان قرار الحرب الاسرائيلي هو قرار بالغ التعقيد والتداخل لدرجة

يتعذر معها استخلاص المؤثرات الاقتصادية وحدهـــا عند صنعه بصورة واضحه ، ولا سيما ان قرار الحرب ، في اية دولة ، غالبا مـــا يكون تعبيرا عن الاستشعار بالخطر الداهم او للدفاع عن مصالح واهداف استراتيجية عليا ، على نحو تمتزج فيه العوامل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في نسيج واحد · ومع ذلك فان ما يحفزنا على الاجتهاد لفرز العوامل الاقتصادية وحدها هو ان قرار الحرب فـي حد ذاته قد غدا ـ في جانب منه ـ قرارا اقتصاديا من حيث طبيعة تكنيك صدفة عند تخصيص الموارد المطلوبة وتقدير الامد المتوقع للحرب (٥) ·

ثانيا : العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار السياسي في اسرائيل : طالما كان قرار الحرب الاسرائيلي هو بالدرجة الاولى قرارا سياسيا اي انه يتخذ من جانب اعلى سلطة مسؤولة في الدولة ، فان مدخلنا للدراسة هو بحث العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار السياسي عموما ·

يتعذر بداهة ان نميز بدقة بين كل مرحلة واخرى من المراحل الثلاث (الاستخبارات ـ التصميم ـ الاختيار) التي سبق الاشارة اليها والتـي تنطوي عليها عملية صنـع القرار ، لانها جد متداخلة ومترابطة وتتبادل التغذية والتأثير · ولكن ما يهمنا هنا هو ان نميز عنصرين هامين في كل مرحلة على حدة ، ونعني بهما : تشخيص القوى التي تصنع هذه المرحلة ، وطبيعة العوامل المؤثرة والداعيـة الى تغليب اتجاه علـى اخر في كل مرحلة ·

مـن الواضـح ان مرحلة الاستخبارات وهي جمع البيانات والمعلومات تقوم بهـا هيئات متعددة في مقدمتها جهـاز المخابرات الاسرائيلي وغيرهـــا مـــن المنظمات الاقتصادية مثل بنك اسرائيل ومكتب الاحصاء المركزي ومكتب مراقب الدولة والامانة العامة للكنيست والوزارات المختصة والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث هناك · وابرز الظروف المؤثرة على الاتجاه الذي تسلكه هذه العملية (اي عرض وتقـديم المعلومات) هي مدى تقدم او تخلف الاجهزة ودقة الاحصاءات ، وكذا درجة التمويه التي يستطيع الجانب العـربي ان يتقنهـا لاخفاء اوضاعـه العسكرية والسياسية والاقتصاديـة عـن عيون العدو ، وايضا المتاح من المعلومات والتقديرات عن الموقف الدولي (٦) ·

اما المرحلة الثانية وهي مرحلة التصميم (وهي اشبه بالتخطيط) وهذه تقوم بهـا مجموعات من الخبراء والاستراتيجيين والمتخصصين في مختلف الشـؤون السياسية والعسكرية والدولية والاقتصادية · على سبيل المثال تم اختيار واحد من الاقتصاديين المبرزين ، في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، مستشـــارا اقتصاديا لوزارة الدفـاع الاسرائيلية · وجدير بالملاحظة ان التطور السياسي في اسرائيل قد سمح للمحترفين **من التكنوقراط والبيروقراط** بتزايد دورهم في صنع السياسة العامة اكثر مـــن الدور الذي كانوا يلعبونه في السنوات الاولى لقيام الدولة الى جانب الدور الذي يلعبه حاليا السياسيون من القادة والزعماء (٧) ·

هذا وتعتبر ردود الفعل المتوقعة من جانب العرب ومن جانب القوى الدولية ومـن جانب القوى الاجتماعية في الداخل من ابرز الظروف المؤثرة على تصميم عدة بدائل من الاستراتيجيات والخطط ·

تتبقى اذن المرحلة الثالثة والتي هي محل اهتمامنا ونعني بها مرحلة اختيار مسلك العمل اي في حالتنا هنا اتخاذ قرار الحرب وشن الهجوم او على الاقل اصطناع

الظروف المؤدية اليه · وهذا القرار يقوم به ـ او من المفروض ان يقوم به ـ مجلس الوزراء الاسرائيلي · ولكن في الواقع العمل يجري التمهيد له بواسطة دائرة ضيقة داخل مجلس الوزراء تتكون من نخبة مختارة من اهم الوزراء بالاضافة الى بعض الشخصيات القيادية في الدولة · اطلقت عليهم جميعا تسميات مختلفة مثل «وزارة المطبخ» او «المؤسسة الحاكمة» ·· الخ · واهم العوامل المؤثرة هنا هي رد الفعل المتوقع للقرار من جانب الاطراف المعنية الرئيسية وبالذات الجانب العربي الذي سيكون هدفا للهجوم العسكري ·

وبالطبع لا نستطيع ان نغفل الدور الهام الذي تلعبه المنظمة الصهيونية العالمية في تخطيط الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية الاسرائيلية ، ويعقب ذلك ان تقوم الحكومة الاسرائيلية وهي تتولى ـ سياسيا ـ الادارة الاستراتيجية للعمليات الحربية · ثم هيئة اركان الجيش الاسرائيلي التي تتولى الاشراف على القيادة العامة للعمليات · وجدير بالملاحظة ان النفوذ الشخصي لوزير الدفاع ورئيس الاركان قد يتعدى في كثير من الاحوال ـ سواء في السلم او الحرب ـ مسؤولياتهما الرسمية ويتجاوز صلاحياتهما الدستورية والقانونية (٨) ·

ولا يفوتنا التنويه بالدور الذي تمارسه الاحزاب السياسية وجماعات الضغط · ومع ذلك تظل الحكومة الاسرائيلية في مركز السيطرة المطلقة طالما انها تحظى بمساندة اغلبية الكنيست ، ورغم تكتيكات المعارضة ومناوراتها ، فان مجلس الوزراء يظل بؤرة القوة في جهاز الدولة (٩) ·

على اي حال فقد اضحى القرار السياسي في اسرائيل يتأثر بالدور المتزايد لجماعات الضغط الاقتصادية · مثلا تتكون الجماعة التي كان يستشيرها بنحاس سابير وزير المالية السابق من محافظ بنك اسرائيل ورئيس بنك الصناعة والتنمية ومدير عام وزارة المالية وامين صندوق الوكالة اليهودية ومدير بنك العمال وممثلي القطاع الصناعي الخاص · ان المؤسسة الاقتصادية عبارة عن ائتلاف من جماعات اقتصادية ومالية كبيرة، ويوجد من بينهم ثمةيهود لا يحملون الجنسية الاسرائيلية(١٠)·

لقد درج المراقبون على القول بأن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ذات نفوذ قوي ومسيطر ، وبالمثل يمكن القول ان المؤسسة الاقتصادية اصبحت ذات تأثير ملحوظ على اتخاذ القرارات السياسية ومن بينها قرار الحرب ·

ثالثا : متى تكون العوامل الاقتصادية مؤثرة على قرار الحرب : ينبغي التنبيه ، بادىء ذي بدء ، ان تأثير العوامل الاقتصادية لا يكون بالضرورة فوريا ومباشرا على متخذ قرار الحرب ، وانما هي تعزز نتائجها بالتدريج وببطء على نحو لا يمكننا معه التعرف على العلاقة بين المتغيرين (التفاعلات الاقتصادية واتخاذ قرار الحرب) الا على المدى المتوسط والطويل ·

ونظرا لتعدد العوامل الاقتصادية المؤثرة على قرار الحرب الاسرائيلي ، ما بين عوامل داخلية واخرى خارجية ، فاننا سنستبعد الاخيرة ، والتي تتمثل في الحالة الاقتصادية للبلدان العربية المحيطة باسرائيل ، والوضع الاقتصادي الدولي ، وذلك رغم اهميتهما لدرجة قد تكون ذات تأثير واضح على اتجاه صانع السياسة في الدولة الصهيونية · اذن سوف نحصر اهتمامنا في العوامل الاقتصادية الداخلية ، والتي يتمثل اهمها في : ضيق الرقعة الجغرافية ، تدهور الصادرات ، تدهور الهجرة ، زيادة البطالة ، تزايد العجز المالي ، انخفاض معدل النمو الاقتصادي ·

ومع ذلك لا ينبغي ان يفضي بنا هذا التحليل الى تصور انه يمكن دراسة اثر

العوامل الاقتصادية بمعزل عن بقية العوامل الاخـــرى • فالحقيقة ان العوامـــل الاقتصادية يظل تأثيرها محايدا او على الاقل ضعيفا (وبالتالي يتعذر قياسه) اذا كانت الظروف الاخرى وبالاخص العربية والدولية غير مواتية اي ساكنة تماما • وهـــذا العرض المطروح نظريا غير وارد عمليا ، بمعنى ان الساحة العربية والدولية لا يمكن ان تكون في وقت ممن الاوقات ساكنة وذلك بفعل العوامل الدينامية التي تصول في جنباتها •

مصداقا لذلك تعالوا نجري قراءة سريعة لتاريخ الحروب الثلاث التي شنتهـــا اسرائيل ضد العـــرب • انه مما يلفت النظر في العـــلاقة المتبادلة بين السياســـة والاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية هو التناسق والانسجام الكامل بينهما بحيث تختار السياسة اللحظة المواتية لبدء الحرب حتى تجني منها اقصى الفوائد • ففي عام ١٩٤٨ اختارت السياسة اللحظة المواتية لاشعال الحرب في الوقت الذي كان فيه العالم لا يزال يذكر حوادث الاضطهاد النازي ضد اليهود • وكانت القوى السياسية العالمية المتصارعة لا تزال تحت تأثير تحالفهما المشترك ضد العدو النازي ، كمـــا كانت البلاد العربية في وضع معقد ولما يزل معظمها يقاسي ويلات الاستعمار والبعض الاخر في اول عهده بالاستقلال يصفي التركات الثقيلة التي خلفها له الاستعمار • وكانت جماهير الشعب العربي تفتقر الى وحدة الفكر والهدف ووضوح الطريق امامها • في هذه الظروف دفعت الصهيونية البلاد العربية لاعلان الحرب عليها بعد ان رفضت التقسيم الذي اقرته الامم المتحدة • وهكذا سهلت السياسة الصهيونية للاستراتيجية العسكرية مهمة تنفيذ اهدافها بالاستيلاء على الجزء الاكبر من فلسطين •

وفي عام ١٩٥٦ استغلت السياسة الاسرائيلية نقمة الدوائر الاستعمارية على الشعب العربي الذي بدأ يدرك اهمية الانفتاح على العالم وكسر طوق احتكار الســـلاح ومساهمته في النضال مع حركات التحرر في العالم وانشغال مصر في تثبيت اركان ثورة ٢٣ يوليو ، ورغبة الولايات المتحدة في احلال نفوذها في المنطقة بدلا من النفوذ الانجليزي والفرنسي المتداعي ، ونقمة الدوائر الاستعماريـــة الحاكمة في انجلترا وفرنسا على تأميم قناة السويس ، ولوعة الحكومة الفرنسية من جراء هزائمها المتتالية امام الثورة الجزائرية ، واعادة تسليح الجيش المصري بالعتاد الشرقي ـ استغلت السياسة الاسرائيلية ذلك كله لتخلق الموقف الملائم للاستراتيجية العسكرية كي تحتل سيناء وخليج العقبة •

وفي عام ١٩٦٧ ـ وبعد تحضير طويل للحرب منذ عام ١٩٥٧ استغلت السياسة الاسرائيلية الظروف الدولية المعقدة ، والهجمة الاستعمارية الضارية على مواقـــع التحرر في العالم ، ونقمة الاحتكارات العالمية على الشعب العربي المتطلع الى استثمار ثرواته ، واتجاه الدول الاشتراكية نحو التعـــايش الســـلمي ، وبدائيـــة التخطيط الاستراتيجي العربي ، وتمزق الارادة العربية ، وعاطفية اجهزة الاعلام العـــربي ، وغوغائية السياسة العربية وترددها ـ استغلت السياسة الاسرائيلية ذلك كله لتعطي الاستراتيجية العسكرية الامر بالتنفيذ (١١) •

نخلص من هذا السرد الى ان العوامل الخارجية والدولية كان لها الوزن الارجح في تقرير اختيار الحرب او السلام ، لقد كان من ابرز دروس الحرب التي خرجت بها اسرائيل ان حرية الدول الصغرى في العمل محدودة ومحكومـــة بموقف الدول الكبرى ، كما ان النجاح العسكري يتحدد لا بدرجة القوة العسكرية للدول الصغرى وانما بدرجة تسامح الدول العظمى ازاء استخدام القوة (١٢) •

ولكن يمكن القول ان العوامل الاقتصادية يتزايد تأثيرها ، في نفس الوقت ، بزيادة التفاعل السياسي والدولي ، وهو من سمات العصر ومن طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فالعلاقة التي تربط بينهما (العوامل الاقتصادية والسياسية الدولية) علاقة طردية ٠

في ضوء ذلك نحاول فيما يلي بيان وتحليل اهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على قرار الحرب :

(١) ضيق الرقعة الجغرافية : المفروض اصلا ان الرقعة الجغرافية لاي كيان سياسي او دولة هي انها حقيقة ثابتة في معظم الاحوال ، وليست ظاهرة عضوية قابلة للتمديد والتقلص كما هو الحال في اسرائيل ٠ وسر ذلك يكمن في ضآلة المساحة الجغرافية التي اغتصبتها اسرائيل ، بالقياس الى اطماعها الاقليمية ، وافتقارها الحاد الى الموارد الطبيعية والخاماتمن ناحية ، والتزايد السكاني الكبير بفعل الهجرة اليهودية الوافدة من ناحية اخرى ، مما يشكل ضغطا على الموارد الداخلية وتزايد اطماع القيادة الاسرائيلية في العدوان والتوسع على حساب الاراضي العربية ٠

لقد برهنت اسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ وحتى اليوم انها سارت على معادلة ان الحرب تؤدي الى التوسع ، ومن ثم الى الهجرة وتدفق رأس المال الذي يؤدي بدوره الى معدل اعلى للنمو ومستوى ارفع للمعيشة ٠ وهذا يستحث مزيدا من اليهود للهجرة الى اسرائيل ، مما يخلق موجة جديدة من الضغط على الموارد المحدودة والتي تؤدي بدورها الى التوتر ، وغالبا ، الحروب من اجل مزيد من التوسع الاقليمي (١٣) ٠

وهكذا احرزت اسرائيل خلال الحروب الثلاثة (٤٨ ، ٥٦ ، ١٩٦٧) توسعا اقليميا ، من خلال غزوها للاراضي العربية ٠ وتم هذا التوسع بمعدل سنوي نحو ٢ر٩٪ خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ ، مما اتاح لها فرصا هائلة باستغلال موارد بشرية وطبيعية جديدة لا تمتلكها ٠ معنى ذلك ان السيطرة الاقتصادية كانت الهدف الكامن في قرارة نفس صانع السياسة الاسرائيلية قبيل نشوب الحروب العدوانية التي شنتها ٠

(٢) تدهور الهجرة : تحدث كثير من الباحثين عن الهجرة (الوافدة الى اسرائيل والخارجة منها) وعن علاقة التطور الذي ينتابها بالضغوط التي يمكن ان يولدها ذلك على القيادة الاسرائيلية لتحبيذ اختيار الحرب او على الاقل تصعيد التوتر العسكري والسياسي في المنطقة ٠ والحقيقة ان تتبع حركة الهجرة يشير الى انه في الاوقات التي كانت تنعم فيها اسرائيل بنوع من الهدوء والسلام النسبي ، كثيرا ما لجأت السلطات الاسرائيلية الى شن الحرب او اشاعة التوتر ، خوفا من تناقص عدد القادمين وتزايد عدد النازحين لما يصحب مثل هذه الفترات من احتدام التناقضات الاجتماعية لانه في ظروف الحرب والتوتر تستطيع اسرائيل والحركة الصهيونية ان تستنفر تعصب اليهود لنجدة اسرائيل ومساندتها ٠ فضلا عن ان سعي اليهود في الشتات لتأييد اسرائيل قد يفضح ظاهرة الولاء المزدوج لهؤلاء الذين يتمتعون بحقوق المواطنة في بلاد اخرى غير اسرائيل مما يثير حنق وشك مواطنيهم ٠ وهذه العملية تولد ، بدورها، بين اليهود مزيدا من الحماس للدولة اليهودية والارتباط بها بل والهجرة اليها ٠

والواقع انه رغم حملات الدعاية والابتزاز التي نظمتها الصهيونية واسرائيل لجذب اليهود من الشتات ، فانه يمكن القول بأن اسرائيل كانت غير قادرة على تعبئة اليهودية العالمية من اجل هجرة جماعية الى فلسطين ، اللهم الا في فترات الحرب او التوتر

الشديد · وآية ذلك ان متوسط عدد المهاجرين الوافدين سنويا بلغ ٥٤٢٢٧ شخصا وذلك في الفترات التي اتسمت بسلام نسبي ، ولو سارت الامور على هذا المنوال ، لبلغ اجمالي المهاجرين ٦٧٨٣٥٨ نسمة خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ ، اي بما نسبته ٤٥٪ من اجمالي الزيادة في السكان ، ولكن سنوات الحرب والظروف الاستثنائية دفعت باجمالي المهاجرين الى ٨٢٧٦٢٩ نسمة خلال نفس الفترة ، اي بما نسبته ٥٥٪ من اجمالي الزيادة السكانية (١٤) · لقد وصل صافي الهجرة الى ادنى مستوياته قبيل حرب ١٩٦٧ ، ثم ساهمت نتائج الحرب في اعادة حجم الهجرة اتساعا الى ٤٥ الف عام ١٩٦٩ و٣١ الف عام ١٩٦٨ مقابل ١٨ الف عام ١٩٦٧ ·

ونخلص من هذا ان الحرب تجلب لاسرائيل الاف الايدي العاملة الماهرة والمدربة ممن تكلفت البلاد الاجنبية نفقات تأهيلهم خارج اسرائيل · وجدير بالملاحظة ان معظم العوامل الاقتصادية محل بحثنا هنا ، وبالاخص الهجرة ، ذات طابع مزدوج ، بمعنى انها بقدر ما تكون نتيجة لظاهرة معينة قد تكون سببا لنفس الظاهرة · اي ان القيادة الاسرائيلية تدرك مقدما ، وقبل اتخاذ قرار الحرب ، ان نشوب الحرب (التي تنتصر فيها) سينجم عنه لا محالة ازدياد تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل ·

(٣) تدهور الصادرات : يلعب قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لاسرائيل دورا بارز الاهمية وحيويا في توفير متطلبات البقاء والاستمرار لكيانها الدخيل في المنطقة العربية ، ولانه يمثل احد المجالات التي تقوم تدابير المقاطعة العربية بالعمل على التأثير فيه · ان الصادرات تشكل حجر الزاوية في تعامل اسرائيل مع العالم الخارجي فهي المنهل الرئيسي لتوفير العملات الاجنبية وهي التي تتيح التوسع في المستوردات · وفضلا عن ذلكفانها تعتبر الامل في استمرار بقاء الدولة التي تعتمد ، الى حد كبير، على المعونات والمساعدات والقروض الخارجية التي لا يمكن ان تدوم الى الابد ·

تطور الصادرات الاسرائيلية في سنوات مختارة (١٥)

السنة	نسبة الصادرات والواردات
١٩٥٤	٢٠ر٠٪
١٩٥٥	٢٦ر٦٪
١٩٥٦	٢٨ر٠٪
١٩٦٥	٥٠ر١٪
١٩٦٦	٥٨ر٠٪
١٩٦٧	٧٢ر٠٪

والملاحظ بصفة عامة ان ارقام الصادرات لا تعطي دلالة ذات مغزى واضح في ترجيح القيادة الاسرائيلية لاختيار الحرب ، ولكن المتأمل في الجدول السابق يتبين بعض الايماءات · مثلا كانت نسبة الصادرات للواردات عام ١٩٥٦ ، ٢٨٪ ، وهو عام الحرب ، اعلى منها في عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ وهو نفس الحال في الاعوام ٦٥، ٦٦ ، ١٩٦٧ ، اذ نجد ان نسبة الصادرات للواردات تدرجت من ٥٠ر١٪ عام ١٩٦٥ الى ٥٨،٨٪ عام ١٩٦٦ وما لبثت ان قفزت الى ٧٢٪ عام ١٩٦٧ وهو عام الحرب · وغني عن البيان ان النقص في الاستيراد يعوض احيانا عدم الزيادة في الصادرات وكلاهما ، اي نقص الاستيراد وزيادة الصادرات ، يجيء مصاحبا لحالة الحرب او في اعقابها ·

على اية حـال فقد لوحظ دأب اسرائيل على استثمار الحروب العدوانية التي تقوم بشنها وذلك بالدعاية ، عقب الانتصارات العسكرية لقواتها ، لفنون التكنولوجيـا

الاسرائيلية والسلاح الاسرائيلي وذلك بهدف زيادة صادراتها من الاسلحة والمعدات العسكرية (١٦)، والتي ليست الا معدات امريكية وغربية ادخلت عليها بعض التعديلات ٠

(٤) تزايد البطالة : لاحظ كثيرون انه في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ جاءت حرب حزيران التي لا ينبغي عزلها عن مجمل التطورات التي سبقت هذه الحرب ، فقد بلغت البطالة حدا كبيرا وازدادت الاضرابات وقلت الاستثمارات وقلت الهجرة وازدادت مصروفات التسليح وازداد عجز الخزينة النقدي وتباطأ النمو الاقتصادي ، فجاءت الحرب لتقلب الصورة ٠ ان هذا لا يعني ان هذه العوامل هي التي جعلت اسرائيل تقوم بعدوانها في ١٩٦٧ ، ولكن ذلك يعني ان هذه العوامل هي جزء مهم من التأثيرات التي جعلت اسرائيل تخوض حرب حزيران ١٩٦٧ ٠ ان كل ذلك مهد للفترة التالية والتي هي مرحلة ما بعد حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧ (١٧) ، والتي جنت من ورائها فوائد جمة ٠

لقد حدث بالفعل ان سبق هذه الحرب ارتفاع عدد العمال العاطلين اذ بلغت نسبتهم نحو ٧ر٤ عام ١٩٦٦ ، ثم وصلت البطالة اسوأ مستوياتها قبيل الحرب اذ بلغت في الربع الاول عام ١٩٦٧ نحو ١٠٪ تقريبا ٠ الا ان نشوب الحرب ادى الى تغيير هذا الوضع اذ انخفضت معدلات البطالة بشكل ملموس (اصبح عدد ايام العمالة العاطلة عام ١٩٦٨ يقدر بنحو ٥٧٠٩ مقابل ١٣٥٢٥ عام ١٩٦٧ اي بنقص نسبته ٨ر٥٧٪) ٠

وهذا الكلام لا ينطبق على حرب ١٩٦٧ فحسب ، بل اننا نجده قريبا من ظروف حرب ١٩٥٦ حيث تشير الارقام الى تطور نسبة البطالة من القوى العاملة جرى على النحو التالي : ٤ر٦٪ ، ٢ر٧٪ ، ٣ر٧ ، ٨ر٥٪ ، في الاعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ١٩٥٨ (١٨) ٠ اي انها بقدر ما كانت مرتفعة في عام ١٩٥٦ (الذي نشبت الحرب في اواخره) فانها حققت انخفاضا ملحوظا في عام ١٩٥٨ بعد ان اتت الحرب اكلها في ازدهار ميناء ايلات ومنطقة الجنوب بعد فتح خليج العقبة امام الملاحة الاسرائيلية ٠

وسر ذلك يكمن ، عموما ، في ان الحرب تؤدي الى نمو الانتاج الصناعي وبالتالي اجمالي الناتج القومي ، مما يخلق طلبا على العمالة ، كما يمتص المجهود الحربي نسبة هامة من المعروض منها ، علاوة على الاعداد الهامة التي تستخدمهم الصناعات الحربية والطيران ٠

وبالطبع لا نتصور ان هذا العامل ـ معدلات البطالة ـ يغرب عن بال الحكومة الاسرائيلية عند مناقشة الاوضاع الامنية والاستراتيجية المحيطة بالبلاد ٠ فمن المعروف ان تزايد اعداد العاطلين يفجر التناقضات الاجتماعية والاضرابات العمالية بما يستتبع ذلك من تعطيل التكامل الاجتماعي بين مختلف الجنسيات ، بل وزيادة موجات الهجرة النازحة خارج فلسطين الامر الذي يهدد الكيان الاسرائيلي ذاته ٠

(٥) تزايد العجز المالي : لا اظن ان هناك عاملا يعادل عامل تزايد العجز المالي وبالتالي مدى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، وبخاصة الهبات والتبرعات من الجاليات اليهودية في الخارج ، من حيث تأثيره على تأرجح القيادة الاسرائيلية بين خيار الحرب والتوتر وبين خيار السلم والانفراج ٠

اذ من المشاهد ان المنح والمساعدات الاجنبية والقروض يزداد تدفقها على الدولة الصهيونية في ظروف الحرب والتوتر ، وقد بلغ اجمالي هذه التدفقات نحو ١٣ر٥ بليون دولار خلال الخمس وعشرين سنة الماضية من حياة اسرائيل ٠ ويلفت الانتباه ان سندات اسرائيل ، مثلا ، تزداد مبيعاتها في الخارج في اوقات الحرب وظروف

التوتر التي تصاحبها كما يتبين من الجدول التالي لسنوات مختارة (١٩) :

السنة	اجمالي المبيعات (بالمليون دولار)
١٩٥٥	٤٣ر٥
١٩٥٦	٥٤ر٥
١٩٥٧	٤٩ر٨
١٩٦٦	٩٠ر٩
١٩٦٧	٢١٧ر٥
١٩٦٨	١٣٠ر٥

ويصور الجدول كيف يقفز رقم المبيعات في عام الحرب عن رقم مبيعات العـــام السابق واللاحق على حد سواء ٠

ولكن العلاقة الجدلية بين العجز المالي وبين ظاهرة الحرب تكشف جانبا اخر من الصورة ٠ لانه اذا كان شن الحرب يكون منفذا للسلطات الاسرائيلية للخروج من مأزق العجز المالي المتزايد وذلك بجذب المزيد من رؤوس الاموال والهبات ، فان نشـــوب الحرب ، وبالتالي تزايد حجم الانفاق العسكري الذي اصبح يمثل اكثر من ثلث اجمالي الناتج القومي ، بل ويزيد عن ٩٠٪ من حصيلة الضرائب الاسرائيلية ، يؤدي بدوره الى تزايد العجز المالي ٠ اذ يتمخض عن ارتفاع واردات العتاد والســـلاح استمرار تزايد العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، وفضلا عن ذلك فان توفيـر موارد للانفاق العسكري المتزايد ـ وهو قرار سياسي ـ من خلال فرض ضرائب ترفع اسعار السلع ينعكس في زيادة معدلات التضخم وهي احدى المشاكل التـــي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي ٠ وتتشابك وتتصل خيوط المشاكل التي تشكل نسيج الازمة الاقتصادية ٠٠ فالتضخم يرفع اسعار صادرات اسرائيل ، ويضعف قدرتهـا التنافسية في الاسواق العالمية ، ويقلل بالتالي صادراتها للعالم الخارجي بينما ترتفع وارداتها ، مما يزيد العجز في ميزان المدفوعات ، وازاء تزايد العجز تقل القدرة الاستيعابية ، ومعها تتضاءل رؤوس الاموال الاجنبية الباحثة عن الاستثمار المربح ، مثلا في عام ١٩٧٤ انخفضت رؤوس الاموال بنسبة ٤٥٪ عما كانت عليه قبل حرب اكتوبر (٢٠) ٠

(٦) انخفاض معدل النمو الاقتصادي : تكتنف بحث العلاقة بين التغير في معدل النمو الاقتصادي وتفضيل القيادة الاسرائيلية جو الحرب والتوتر صعاب عديدة اهمها وجود فجوة زمنية بين حدوث التغير في معدل النمو ذاته وبين امكانية قياس هـــذا التغير، الامر الذي يجعل محاولة الكشف عن هذه العلاقة ضربا من التنجيم والتخمين٠ ولكن مع ذلك فان قراءة ارقام معدل النمو الاقتصادي السنوي في فترات مختارة يظهر على الوجه التالي (٢١) :

السنة	نسبة نمو اجمالي الناتج القومي
١٩٥٥	٪١٢ر٩
١٩٥٦	٪٩ر٢
١٩٥٧	٪٨ر٦
١٩٦٦	٪١ر١
١٩٦٧	٪٢ر٢
١٩٦٨	٪١٤ر٩

ومن هذه الارقام يتضح انه في حين يتجه فيها معدل النمو الاقتصادي الى الهبوط عن المتوسط السنوي لمعدل النمو الاقتصادي في اسرائيل خلال العشرين سنة الاولى

من عمرها (وهو ٣ر٩٪) ، وهي هنا السنوات ١٩٥٦ ـ ٦٦ ـ ١٩٦٧ ، فان النذر عادة ما كانت تنبىء عن حرب وشيكة · كما ان اتجاه هذا المعدل الى الانخفاض في السنوات التالية وهي ١٩٥٧ ، والنصف الثاني من عام ١٩٦٧ اي اعوام النقاهة من الحرب ، فانه كان دلالة على تخصيص جانب هام من الموارد الاقتصادية لاغراض المجهود الحربي وتعويض ما دمرته الحرب ·

في ضوء ذلك يثور التساؤل هل يمكن التنبؤ مستقبلا بمدى جنوح المجتمع الاسرائيلي الى شن حرب عدوانية على الدول العربية في ضوء الاحتمالات المتوقعة لمعدل نمو الناتج القومي ؟

بمزيد من الحذر نستطيع القول ان ذلك قد يكون ممكنا في اطار ادوات التحليل المتاحة ، مثلا تتوقع اللجنة الوزارية معدلا للنمو يقدر بنحو ٥ر٧٪ سنويا خلال الفترة ٧١ـ١٩٨٠ ، في حين يتوقع الاقتصادي الاسرائيلي سروتو معدلا للنمو بنحو ٢ر٧٪ سنويا خلال الفترة ٧٥ـ١٩٨٠ (٢٢) · معنى ذلك ان الحرب الخامسة قد تشنها اسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة اذا هبط معدل النمو الاقتصادي الاسرائيلي عن المتوسط المتوقع وهو نحو ٢ر٧٪ ، بشرط ان تكون العوامل الاخرى اقتصادية وغير اقتصادية في صالح هذا التوجه ·

رابعا : اولوية العوامل الاقتصادية : قد يثور تساؤل اخر ·· ما هي الحالة المثالية التي يمكن ان نفترضها لكي تولد العوامل الاقتصادية المذكورة سلفا تأثيرها الضاغط من اجل قرار الحرب ؟

انها ـ نظريا ـ تلك الحالة التي تتضافر فيها العوامل الستة السابقة ويكون صافي تأثيرها جميعا بالسلب على الاقتصاد الاسرائيلي · بمعنى ان يتزاوج ضيق الرقعة الجغرافية (والافتقار الى الموارد) بتدهور الهجرة، وهبوط الصادرات، وزيادة البطالة، وزيادة العجز المالي (مصحوبا بتناقص تدفق رأس المال الاجنبي) بانخفاض معدل النمو الاقتصادي ؛ ان مثل هذه الازمة الخانقة التي يمكن ان تأخذ بتلابيب الاقتصاد الاسرائيلي تدفع النظام الحاكم حتما في طريق الحرب من هذا المأزق ·

معنى ذلك اننا اذا قبلنا بمقولة ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي سوف يجنح الى التنافس الاقتصادي ، الى جانب الصدام العسكري ، في اطار احتمالات المستقبل ، فان فاعلية الاقتصاد العربي المتزايدة يمكن ان تضع في يد الامة العربية اسلحة اقتصادية تنزل بالاقتصاد الاسرائيلي ابلغ الخسائر · وهذه النتائج الوخيمة قد تدفع النظام الاسرائيلي الى طريق الحرب مرة اخرى · وهكذا تبدو الحرب العربية الاسرائيلية الخامسة وكأنها عند اقرب منحنى في الطريق ·

ومع ذلك فانه يتعذر القول بأن ايا من هذه العوامل يمكن اعتباره العامل الوحيد المؤثر في قرار الحرب ، اذ لا بد من تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض ثم مع بقية العوامل غير الاقتصادية ، ليثمر هذا التفاعل في النهاية قرارا سياسيا في اتجاه ما · الا انه يمكن ان نجري قدرا من الترتيب الداخلي في الاولوية بين هذه العوامل ذاتها ، حيث نجد على رأسها جميعا عامل ضيق الرقعة الجغرافية الذي تعتبره اسرائيل بمثابة مؤشر حياتها وترمومتر وجودها فاذا تقلص تهدد حياتها الخطر ، واذا تمدد نعمت بأسباب البقاء ·

هذا ونستطيع ان نرتب تسلسل الاهمية بين هذه العوامل على هدى الاهداف الحيوية للاستراتيجية الصهيونية، وطالما كانت اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية

تتمحور حول الحصول على اقرار للوضع الراهـــن والحصول عـــلى المساعدة الاقتصادية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتغلب على المعوقات العربية مثل المقاطعة وحظر الملاحة ، وكذا الوقوف في وجه عودة الكيان السياسي لفلسطين ، فان نظرية الامـن الاسرائيلي ارتكزت على الارض والقوة البشرية والحدود الامنة والتفوق العسكري • والواقع أن الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية تتصف بظاهرة هامة ، ذلك انها لا تظهر من نواياها الا ما يحدد الهدف القريب وحده ، بحيث لا يعبر عن الهدف التالي لهذا الهدف القريب • وهي بذلك توهم الرأي العام العالمي ، كما توحي الى خصومها بأن مطامعها جد محدودة ومعقولة • وقد حدد البعض اهم اغراض الاستراتيجيـة العسكرية في العشرة الاتية : الغاية القومية أي اعادة تكوين دولـة اســرائيل القديمة بأوضاعها التاريخية ، تأكيد الوجود الاسرائيلي وامنـه ، حماية القاعدة الاقتصادية وانماؤها ، حماية القاعدة البشرية وتوسيعها ، التوسع ومجال المناورة، منع العرب من القتال ، منع العرب من الوحدة ، منع حرب التحرير الشعبية ، توازن القوى ، وعقد الصلح (٢٣) •

ان محاولة تصوير العلاقة بين كل واحد من العوامل الاقتصادية الستة وكل مـن الاهداف العشرة للاستراتيجية الاسرائيلية ، على النحو الوارد في الجدول التالي ، تسفر عن ان عامل ضيق الرقعة الجغرافية يؤثر سلبا على تسعة من هذه الاهداف ، يليه تدهور الهجرة (يؤثر على ثمانية اهداف) ، ثم هبوط الصادرات (خمسة اهداف)، تليها زيادة البطالة ، وزيادة العجز المالي ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي •

العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاهداف الاستراتيجية

الاهداف الاستراتيجية / العوامل الاقتصادية	الغاية القومية	الوجود الاسرائيلي	القاعدة الاقتصادية	القاعدة البشرية	التوسع والمناورة	منع العرب عن القتال	منع الوحدة العربية	منع حرب التحرير	توازن القوى	عقد الصلح
١ ـ ضيق الرقعة الجغرافية	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٢ ـ تدهور الهجرة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ		
٣ ـ هبوط الصادرات	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ					
٤ زيادة البطالة	ـ	ـ	ـ	ـ						
٥ ـ تزايد العجز المالي	ـ	ـ	ـ	ـ						
٦ ـ انخفاض النمو الاقتصادي	ـ	ـ	ـ							

ولكن هذا الترتيب لا يعني جمود الاولويات ، فقد يجد مـــن الظروف السياسية والدولية ما يدفع بأحد هذه العوامل الى مركز الصدارة •

خامسا : الوزن المرتقب للعوامل الاقتصادية مستقبلا : سبق ان نوهنا بأن العرض الحالي لا يبتغي التأكيد على ان العوامل الاقتصادية هي العوامل الوحيدة او العليـا التي تلعب دورها على الساحة عند صنع قرار الحرب الاسرائيلي ، فان ذلك ابعـد ما يكون عن ذهننا ، وانما نستهدف فقط التبسيط بغرض التحليل والفهم لجانب من

هذه المؤثرات · اذ لا جدال في ان العوامل الكثيرة الكامنة وراء مثل هذا القرار هي جد معقدة ومتشابكة لدرجة تستعصي على العقل الفردي الذي قد يسعى للاحاطة او الالمام بها · ولكن لا يخالجنا شك في ان هذه العوامل على كثرتها تخضع للبحث والتحليل من جانب القيادة الاسرائيلية وذلك عن طريق الاستعانة بالتطور العلمي الجاري في اتخاذ القرار باستخدام الحاسبات الالكترونية وبحوث العمليات (معهد حيفا التكنولوجي) والاساليب الرياضية لتحسين التخطيط والبرمجة وغيرها من العمليات الادارية (٢٤) ·

ومهما يكن من امر ، فان من المنتظر تصاعد تأثير العوامل الاقتصادية الذي يأخذها صانع السياسة العامة في اسرائيل في حسبانه تحت ضغط مجموعة من المتغيرات اهمها :

أ ـ تزايد اهمية القيود الواردة على تجدد الانفجار العسكري للصراع العربي ـ الاسرائيلي والتي من بينها مناخ الانفراج في العلاقات الدولية وبالتالي وقوف القوتين الاعظم في وجه تجدد الصراع العسكري او اتساع نطاقه · فضلا عن نمو اتجاه لدى طرفي الصراع (العرب والاسرائيليين) يدعو الى نبذ الحرب وينادي بفكرة التعايش (٢٥)

ب ـ سيظل الامن العسكري للوجود الاسرائيلي هو الهدف الاسمى للاستراتيجية الصهيونية ولكن في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية سيتسع مفهومه ليشمل الامن الاقتصادي ·

جـ ـ تعدد القنوات الجديدة التي سيسلكها الصراع العربي الاسرائيلي مثل التنافس الاقتصادي والحرب الباردة والسباق نحو احراز التفوق العلمي والتكنولوجي والثقافي وغير ذلك من صور التقدم الحضاري ·

د ـ تصاعد الضغوط الاقتصادية داخل اسرائيل بفعل التطور الاجتماعي وازدياد حدة الصراعات الطبقية والاضرابات العمالية ·

هـ ـ نمو تأثير القوة الاقتصادية المتزايدة للعالم العربي ·

وهكذا يتبين من التحليل السابق ان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وظاهرة الحرب علاقة جد معقدة ومركبة لاكثر من سبب · السبب الاول ان هذه العوامل الاقتصادية ذات طبيعة مزدوجة بمعنى انها قد تكون السبب والنتيجة في آن واحد ، فقد يحمل ضيق الرقعة الجغرافية (النسبي في نظر الاطماع الصهيونية) القيادة الاسرائيلية على التحمس لشن الحرب ، وقد يكون التغلب على مشكلة ضيق الرقعة الجغرافية نتيجة تتمخض عن شن حرب عدوانية توسعية ، وهكذا الحال مع بقية العوامل : الهجرة ، الصادرات ، البطالة ، العجز المالي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ·

والسبب الثاني في تعقد هذه العلاقة الجدلية بين المتغيرات الاقتصادية بين ظاهرة الحرب ان هذه الاخيرة ـ الحرب ـ ينطبق عليها في حد ذاتها وصف انها «سلاح ذو حدين» بمعنى ان التمادي في استخدامها زيادة عن نقطة معينة قد يأتي بنتائج عكسية · فاستمرار الحرب ، فضلا عن ان احتمال الهزيمة قد يسفر عن تقلص السيطرة الاسرائيلية على المناطق التي تحتلها يؤدي الى استنزاف موارد اسرائيل · كما ان استمرار الحرب قد يؤدي الى توقف الصادرات وتوقف الهجرة بل وزيادة الهجرة النازحة ، وايضا تردد استثمارات رأس المال الاجنبي عن القدوم الى اسرائيل ، علاوة على زيادة العجز المالي وانخفاض النمو الاقتصادي ·

خلاصة القول ان العوامل الاقتصادية تلعب دورها على النمو المسيطر الـــذي لاحظناه في اطار الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة التي تقوم على فكرة الحـــرب الصاعقة او الخاطفة · اما اذا تحالفت المتغيرات الاقليمية (في العالم العربي بالدرجة الاولى) والدولية لاحباط هذه الاستراتيجية وبالاخص اذا تركزت الجهود العربيـة لاطالة امد الحرب اذا نشبت ، فان جل العوامل الاقتصادية ، ان لم تكـن كلهـا ، سوف تفرز آثارها السلبية على الاقتصاد الاسرائيلي · وهذا التطور من شانه ان يلقي بظلال من الشك على سلامة اتخاذ القرار الاسرائيلي بالتوجه نحو الحـــرب مستقبلا ·

---

١ ـ Hardwick & Landuyt; **Administrative Strategy and Decision Making,** (Bombay, 1970), pp. 480- 481.

٢ ـ Herbert A. Simon, **The New Science of Management Decision,** (New York, 1966), pp. 1-3.

٣ ـ هيثم الكيلاني ، **المذهب العسكري الاسرائيلي** ، (كتب فلسطينية ـ مركـــز الابحاث ـ تموز « يوليـــو » ١٩٦٩) ، ص ٢٧٢ ·

٤ ـ Ernest Stock, **Israel On The Road To Sinai 1949 - 1956,** (New York 1967), p. 91.

٥ ـ بهذه المناسبة قارن مع ظروف القـرار المصري بالحرب ، حين أبلغ الرئيس انور السادات مجلس الامن القومي المصـري في أول اكتـوبر ١٩٧٣ أن الاقتصـــاد المصري وصل الى مرحلة الصفر ـ وأن هذا كان أدعى الى شن الحرب · خطبـة الرئيس انور السادات في عيـد العمال ، **الاهرام** ، مايو ١٩٧٥

٦ ـ عـدد الباحثين نحـــو عشـــرين مصدرا لاستقـاء المعلومـات والتجسس، للتوسع راجع
Peter Hamilton, **Espoinage and Subversion in an Industrial Society,** (London, 1969), pp. 222-223.

٧ ـ Dror, Public Policy Making Reexamined, Reviewed by Moshe Weiss in, « **Public Administration in Israel and Abroad 1970**», Jerusalem, 1971, pp. 186-187.

٨ ـ راجعها ورد في تقرير لجنـة اجرانـات عن الغموض في توزيع الصلاحيات وعن النقص في تحديد العلاقات المتبادلة بـين القيادة السياسية والقيادة العليا للجيش الاسرائيلي ، ملحق العدد ٨ من **شـــؤون مؤسسة الدراسـات الفلسطينيـــة** ، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٤ ، ص ٢٤٩ ·

٩ ـ Ervin Brinbaum, **The Politics of Compromise : State and Religion in Israel,** New Jersey, 1970, p. 89.

١٠ ـ عبد القادر ياسين ، القرار السياسـي الاسرائيلي ابان حكـــم مئير ، **شـــؤون فلسطينية** ، العدد ٣٧ ، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤ ، ص ١١٥ ـ ١١٦ ·

١١ هيثم الكيلاني ، **المـــذهب العسكـري الاسرائيلي** ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ·

١٢ ـ Stock, **Israel On The Road To Sinai,** o.p. cit, p. 212.

١٣ ـ Ibrahim Oweiss, **The Israel Economy a War Economy,** Geargetown University - Washington, D.C., 1974. p. 41.

١٤ ـ راجع عرض السيد عليوه لكتاب د · ابراهيم عويس ، الاقتصاد الاسرائيلـــي اقتصاد حرب ، السابق ذكره ، **الاهـرام الاقتصـــادي** ، ١٥ أبريل ١٩٧٥ ، ص ٥٠ ـ ٥١ ·

١٥ ـ الارقام نقلا عن يحيى عردوكي **العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل**، (مركز الابحاث ـ حزيران ١٩٧١)، ص ١٦٠ .

١٦ Eliyahu Kanovsky, **The Impact of the Six Day War**, Praeger, New York, 1970, p. 51.

١٧ ـ د . سلمان رشيد سلمان ، التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في اسرائيل ، **شؤون فلسطينية** ، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤ ، ص ١٠٥ .

١٨ ـ راجع الياس سعد ، **اسرائيل والبطالة**، مركز الابحاث ، أيلول ١٩٦٨ ص ٥٢ ـ ٥٣ .

١٩ ـ الارقام مأخوذة عن **Aemrican Jewish Year Book, 1972**, Volume 73, p. 273.

٢٠ ـ انظر محمد عيسى ، الازمة الاقتصادية الاسرائيلية وقضية الحرب والسلام **الاهرام** أول مارس ١٩٧٥

٢١ ـ مصدر الارقام **Statistical Abstract of Israel, 1972**, Number 23, Central Bureau of Statistics.

٢٢ ـ Prime Minister's Office, **Israel Economic Development : Past Progress and Plan for the Future**, Jerusalem 1968, tables 22 & 27.

وايضا

Bruno, M; **Economic Development Problems of Israel 1970 - 1980**, table 10

وايضا ١٩٧٠

٢٣ ـ انظر Stock مرجع سابق ص ٥ .

وأيضا هيثم الكيلاني ، مرجع سابق ص ٣٩٦ ـ ٤١٩ ، وكذلك محمد فيصل عبد المنعم ، نظرية الامن الاسرائيلي بعد حرب اكتوبر في كتاب « **حرب اكتوبر ـ دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية** » ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٧٤،ص٧٧ـ ٧٩

٢٤ ـ انظر د . ابراهيم على احمد ، « الدور المتطور لبحوث العمليات في النظم الدفاعية الحديثة »،**الطليعة** ، القاهرة يناير ١٩٧٤ ، ص ١٢٦ ـ ١٣٨ .

٢٥ ـ للتوسع راجع

Nadv Sofran, **The War and the Future of The Arab - Israeli Conflict**, (Foreign Affairs, January 1974, vol. 52, No. 2), pp. 223 - 236.

ملاحظات انتقادية
حول التجارة الدولية والعربية

الدكتور عصام الزعيم*

في الوقت الذي تسلك فيه الدول المصنعة مسلكا يؤدي بها الى الاستغناء ذات يوم عن بترولنا ، يجب علينا نحن أن نعمل جماعيا للتخلص من تبعية السوق البترولية للدول المعنية وهو أمر تمليه علينا متطلبات استراتيجيتنا في التنمية وضرورات امننا وتحررنا الاقتصادي .

ونتيجة لاستخدام مصادر جديدة للطاقة تدريجيا بالاضافة الى ما ينتج عن الزيادة المستمرة في قسط انتاجنا الذي سوف نخصصه لاستهلاكنا ، فان حصة البلدان المصدرة للبترول في التموين العالمي يجب أن تنخفض الى ان يجد البترول ضمن المعادلات الدولية المكانة نفسها التي تحتلها جميع البضائع الاخرى ..

من خطاب الرئيس الجزائري هواري بومدين في جلسة افتتاح مؤتمر القمة الاول لبلدان أوبيك ــ صحيفة الشعب اليومية الجزائرية عدد ١٩٧٥/٣/٥ .

رغم ما لنزعات العرض والتسعير من اهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي فان هناك بلدانا تحتاج بصورة مطلقة بدهيا الى عدد من المواد الاولية التي لا استغناء عنها حتى عندما ينحدر النشاط الاقتصادي الى ادنى مستوياته ، فاليابان ملزم بأن يستورد ٩٩ بالمائة من نفطه ومائة بالمائة مما يستخدم من اليورانيوم والنيكل والالومين و ٩٦ بالمائة من الزنك و ٨٨ بالمائة من الحديد و ٧٦ بالمائة من النحاس . كذلك فان اوربا الغربية تستورد مجتمعة ٦٦ بالمائة من نفطها ونسبة جد عالية من امداداتها الحيوية(١). حتى الولايات المتحدة الامريكية التي يتوفر فيها الكثير من المواد ملزمة بأن تستورد اكثر من نصف حاجاتها من قائمة متطاولة من الخامات الصناعية (٦ مواد خام أولية من اصل ١٣ مادة خام في سنة ١٩٧٠) وهي تتمون بها اساسا من العالم الثالث(٢).

ولنذكر هنا أن المواد الاولية اللازمة للصناعات القائمة في البلدان الراسمالية موزعة بين ٢٥ بلدا من البلدان النامية حيث تملك هذه المجموعة من ٨٠ الى ٩٠ بالمائة من احتياطات العالم الراسمالي من تلك المواد .

يسعى الامبرياليون للابقاء على الشروط الدولية والداخلية لاستغلال العمال داخل بلادهم وفي البلدان الاخرى . لذلك فهم يستخدمون استخداما اقصى منجزات التقدم العلمي والتقني ، كما يجهدون لاعتماد مختلف الطرق في التنظيم وفي البرمجة الخاصة بالدولة ــ الاحتكارية ، كل ذلك بغرض رفع فعالية الانتاج وزيادة وتائر نموه وتدويله.

---

* استاذ التصنيع والاقتصادات العربية بجامعة الجزائر ومستشار اقتصادي لدى الادارة العامة لشركة النفط الوطنية الجزائرية . استاذ زائر بمعهد دراسة البلدان النامية بجامعة لوفان الكاثوليكية البلجيكية .

لقد تضاعف حجم الانتاج الصناعي للاقتصاد الرأسمالي العالمي بنحو ٩ر٥ مرات بين سنتي ١٩٣٨ و ١٩٧٣ ، ولكن التجارة الدولية ضاعفت حجمها الفيزيائي في هذه الفترة بزهاء ٦ر٤ مرات . ولقد انفردت البلدان الرأسمالية الصناعية بحصة الاسد في هذه الانطلاقة . في هذه العملية تضطلع بدور متصاعد الاشكال المختلفة للدمج الاقتصادي الرأسمالي والروابط الاحتكارية الدولية التي تركز في حوزتها حصة مرموقة من طاقات العالم الرأسمالي الحالي الاقتصادية(٢).

وهكذا تستمر البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا في احتلال مراكز حاسمة في علاقات العالم الرأسمالي الاقتصادية ، فقد رفعت تلك البلدان حصتها في الصادرات الرأسمالية العالمية من ٦٦ بالمائة في سنة ١٩٥٠ الى ٧٦ بالمائة في سنة ١٩٧٣(٤).

خلال العقدين الاخيرين الماضيين فاق معدل نمو التجارة الدولية بما يقرب من ٥٠ بالمائة معدل نمو الانتاج الصناعي للعالم الرأسمالي ، الامر الذي يؤكد ظاهرة التوسع الخارجي والتدويل . ولم تتوقف عن النمو حصة المنتوج الوطني الخام المستثمر في السوق الرأسمالية الدولية بحيث انها بلغت ١٣ بالمائة في نهاية الستينات . واذا قارنا قيمة الصادرات باسهام فروع الانتاج المادي مباشرة في المبادلات التجارية الدولية لوجدنا ان ما يقرب من ٢٦ بالمائة من السلع موجهة الى اسواق التصدير(٥).

يتواصل الدور الاول للتجارة الدولية وذلك على الرغم من تطور الصيغ الاخرى للعلاقات الاقتصادية بوتائر أسرع من وتيرة نموها . مع نهاية العقد الماضي ودخول العقد الحالي كانت التجارة الدولية تستأثر بزهاء ثلاثة ارباع القيمة الاجمالية للمبادلات الاقتصادية العالمية . ويكفي القول ان قيمة صادرات البلدان الرأسمالية قد ارتفعت من ٥٧ مليار دولار اميركي في عام ١٩٤٩ الى ٥٠٩ مليارات في عام ١٩٧٣ اي انها تضاعفت بأكثر من ٨ر٨ مرات(٦).

وبالمقابل عززت **البلدان الاشتراكية** مساهمتها الاجمالية في الانتاج الصناعي العالمي ، اذ بينما انتجت مجتمعة ما يقرب من خمس هذا الانتاج في مطلع الخمسينات انتجت خمسي هذا الانتاج في مطلع السبعينات(٧).

واليوم تتحكم **الشركات متعددات الجنسية** بصورة مباشرة او غير مباشرة بما يناهز نصف التجارة العالمية للبلدان الرأسمالية . لقد نظمت هذه الشركات جهازها الانتاجي والتسويقي على امتداد بلدان جديدة ولكنها جعلت ادارتها ممركزة . والحق أن المجمعات الاحتكارية الدولية تقرر احكام الاستيراد والتصدير وتتدخل في تكون الاسعار في السوق الرأسمالية الدولية وتؤثر في التجارة الخارجية لبلدان عديدة سواء من حيث الحجم والتركيب السلعي او من حيث التوزع الجغرافي(٨).

واذ تستغل الاحتكارات الدولية موارد البلدان المتخلفة فانها تضمن لنفسها ارباحا هائلة . وتقدر حصة المؤسسات المنتمية الى الاحتكارات الكبرى او الخاضعة لسيطرتها بنسبة ٤٠ بالمائة من صادرات تلك البلدان ، ونحن نعلم بأنه عندما تكون الاحتكارات مؤسسات متعددة الجنسيات فانها تأسر تجارة البلدان التي تتمركز فيها فروعها المتكاملة المختلفة في قنوات تجارتها المقفلة الاحتكارية الدولية .

وثمة مسألة هامة يلفت نظرنا اليها خبراء من هيئة الامم المتحدة وهي : « ان الاحتكارات لا تكتفي بالاستئثار بدور مهيمن في تصدير منتجات الصناعات الاستخراجية للدول الفتية بل هي تسعى لزيادة حصتها في صادرات هذه البلدان من السلع النهائية ايضا »(٩).

« ان التجارة الخارجية للدول الرأسمالية جهاز هائل يمتص الموارد المادية التي يوفرها شغيلة بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، ليملأ خزائن الاحتكارات الاجنبية .. »(١٠).

وما البلدان السائرة في طريق النمو الا محقة في قلقها الجدي من وضع علاقاتها الاقتصادية الراهن مع البلدان الرأسمالية . ذلك ان التجارة الخارجية للبلدان النامية تنمو نموا بطيئا ، وبينما ضاعفت البلدان الرأسمالية قيمة صادراتها ست مرات في غضون عشرين عاما لم تضاعف البلدان النامية صادراتها الا اربع مرات . وفضلا عن ذلك فقد انخفضت حصة هذه البلدان الاخيرة في التجارة العالمية الرأسمالية في الفترة المأخوذة من ٣٤ بالمائة الى ٢٠ بالمائة . ويصطدم التوسع في الصادرات بعقبات سياسية وتجارية قائمة على التمييز التعسفي يفرضها العالم الرأسمالي باستمرار عليها(١١) .

ليس النضال لتقويم اسعار المواد الاولية ولوقف التدهور في قيم التبادل بقضية تعني البلدان المصدرة للنفط دون سواها من بلدان « العالم الثالث » . ان البلدان المصدرة للسلع الخام والاولية المستخدمة في الصناعات الرأسمالية هي جميعا ضحايا التبادل غير المتكافىء . وفعلا فقد **تفارقت حركية اسعار المواد الاولية وحركية أسعار المنتجات الصناعية خلال العشرين سنة الماضية ، فأسعار المواد الاساسية المعدة للتصدير لم تزد اجمالا الا زيادة طفيفة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ بينما سجلت اسعار المنتجات النهائية ارتفاعات تراوحت بين ٢٥ و ٣٠ بالمائة .**

بين أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ و ٣٠ ايار (مايو) ١٩٧٥ انخفضت أسعار المواد الاساسية بنسبة ١٧ بالمائة . هذا ما صرح به السيد سينج رئيس اللجنة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة وهي اللجنة المكلفة بالمواد الاساسية .

غير ان البلدان المتخلفة المنتجة للمواد الاولية المستخدمة في الصناعة الرأسمالية الدولية تتأهب لاسترداد المبادرة دفاعا عن مصالحها الحيوية وذلك برفع اسعار تلك المواد مجددا وفعلا فان فترة الانخفاض الشديد في هذه الاسعار عقب ارتفاعها اللاهب في ربيع ١٩٧٤ قد انتهت لتبدأ هذه الاسعار بالارتفاع ارتفاعا خفيفا حتى الان . وفي هذا الاطار ندرج الجولة المقبلة في خريف ١٩٧٥ من معركة البلدان المصدرة للبترول من أجل رفع الاسعار الاسمية لنفطها بعد أن أتى التآكل النقدي والتضخم على ما يزيد على ثلث قيمتها الشرائية الحقيقية منذ بداية هذه السنة .

ولنذكر هنا ان المواد الاولية اللازمة للصناعات القائمة في البلدان الرأسمالية موزعة بين ٢٥ بلدا من البلدان النامية حيث تملك هذه المجموعة من ٨٠ الى ٩٠ بالمائة من احتياطات العالم الرأسمالي من تلك المواد .

وبالمقابل يلاحظ رئيس صندوق « الاحتياط الفيديرالي » للولايات المتحدة بأن **« أسعار البيع التي تطبقها الصناعات في فترة الانكماش الذي أوصل النشاط الاقتصادي الى الحضيض لم تنزل خلافا لما تقول به قوانين الاقتصاد الليبرالي . لا بل بالعكس لقد زادت هذه الاسعار عما كانت عليه وذلك بسبب تمسك المنتجين تمسكا مطلقا بالمحافظة على معدلات ارباحهم »** . وما يقول المسؤول الاميركي عن الاحتكارات الصناعية الاميركية يصح بداهة على الاحتكارات الاوروبية الغربية واليابانية وذلك لان قانون الربح باقتطاع القيمة الفائضة من المنتجين الحقيقيين في المجتمعات الرأسمالية يقرر سياسة تسعير السلع فيها .

« تتذبذب أوضاع العالم الثالث الاقتصادية تذبذبا وثيق الصلة بدورات الازدهار والازمة في البلدان الصناعية ويفوق بشدته ما تعرف منه الاقتصادات الصناعية ، فحتى في غضون سنوات ازدهار الانتاج النسبي انخفضت حصة العالم الثالث في التجاره العالمية من ٢ر٣ بالمائة في عام ١٩٦٠ الى ١٧ر٦ بالمائة في عام ١٩٧٠ . وتعتبر مشاكل حادة بالنسبة للبلدان الساعية وراء النمو الاقتصادي مشاكل كالمواد الاولية وكلفة الاستيرادات المطلوبة من الامم الصناعية مقارنة مع ما تنال من دخل لقاء صادراتها : بكلمة اخرى نقصد هنا مشاكل معدلات التبادل . وننوه بأن معدلات التبادل هذه تكون سلبية عادة حتى في فترات صعود اسعار صادرات العالم الثالث »(١٢) .

وعلى سبيل المثال نجد بأن حصة الزيادات التي أدخلتها بلدان أوبيك على اسعار الخامات البترولية في خريف ونهاية سنة ١٩٧٣ لم تسهم الا بنسبة ٥ر١ بالمائة في ارتفاع الاسعار الذي شهده العالم الرأسمالي والذي تراوح معدله بين ١٤ و ١٥ بالمائة في عام ١٩٧٤ . ودون الاستهانة بأهمية ارتفاع اسعار النفط نقول انه لم ينعكس الا بشكل طفيف على تطور قيم التبادل بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان الرأسمالية المستوردة . وقد سبق للامين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم البلدان الرأسمالية بالدرجة الاولى ان صرح في العام الماضي بأنه « لو طرحنا واردات بلدان المنظمة من مجموع صادراتها لوجدنا ان منطقة بلدان المنظمة تنتسج حاليا ٨٠ بالمائة من المنتجات الخام الاساسية التي تستهلكها » . أي بعبارة اخرى ان معدل ٨٠ بالمائة من ارتفاع المداخيل المترتبة على زيادة اسعار المنتجات الاساسية يرد الى عوامل تمارس فعلها في بلدان المنطقة وتميز عن ارتفاع سعر المواد الاساسية المستوردة الى منطقة بلدان المنظمة ، ذلك ان التضخم الذي تشهده تلك البلدان حدث واقع نشأ اكثر ما نشأ داخل منطقة بلدان المنظمة . ونخلص فنقول ان ٥ر٠ بالمائة من ارتفاع الاسعار يمكن ان يرد فعلا الى ما طرأ من تحسين البلدان النامية قيم التبادل عقب رفعها اسعار المواد الاساسية . ويتبين من دراسة قامت بها مؤسسة آرثر دي ليتيل الاميركية الدولية ان حصة النفط في سعر الكلفة للمنتجات (بالنسب المئوية) قد ثبتت في صناعات النسيج عند ١ر٣ بالمائة عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٢ ثم أصبحت ٤ر٣ بالمائة خلال الفصل الاول من سنة ١٩٧٤ ، وكانت هذه النسبة ٨ر٠ بالمائة في صناعة السفن ثم نزلت قليلا الى ٧ر٠ بالمائة عام ١٩٧٢ لترتفع الى ٢ر٦ بالمائة خلال الفصل الاول من ١٩٧٤ (١٣) . وبالمقارنة نجد « أن اسعار المنتجات الصناعية في فرنسا قد ارتفعت بمعدل ٩ر١٤ بالمائة بين شهر نوفمبر من عام ١٩٧٣ وشهر نوفمبر من عام ١٩٧٤ . وفي قطاع السيارات تحديدا بلغ معدل ارتفاع الاسعار ٨ر١٧ بالمائة كما بلغ ١ر١٦ بالمائة في قطاع الألبسة والنسيج »(١٤) .

وكما تلاحظ جويس كولكو « تخضع اقتصاديات العالم الثالث في نموها للسوق الرأسمالية العالمية . وينطبق هذا على البلدان الرأسمالية الكومبرادورية مثلما ينطبق على البلدان النامية ذات الاقتصادات المتقدمة المختلطة »(١٥) .

وبلد كالجزائر يصدر نحو خمسين مليونا من النفط ويفلح في رفع القيمة النوعية لصادراته (وهي البترول أساسا) كما يسعى بالمقابل من خلال تطويره وارداته قيمة مطلقة وتركيبا سلعيا بما يستجيب لمقتضيات التصنيع ، الى التوصل تدريجيا وفي المدى الطويل الى تبادل متكافىء مع البلدان الاخيرة ، نقول بلدا كالجزائر يصدر خاماته للبلدان الرأسمالية بينما تحتكر دول السوق الاوربية المشتركة ٨٠ بالمائة من تجارة الجزائر الخارجية وتنال فرنسا منها ما يزيد عن ٤٠ بالمائة .

تولد أزمة فيض الانتاج انخفاضا سريعا في اسعار المواد الاولية بمعظمها . ان هذه العملية غير منتظمة وهي تتناول تارة مادة معينة وتارة اخرى مادة سواها وفي بعض الحالات تتوصل البلدان المنتجة لابطال مفعولها بفضل طرح اسعار جماعية . يصاحب هذا الانخفاض ارتفاع لاهب في أسعار القمح والالات التي تبيعها الدول الرأسمالية المتطورة مما ينزل الطاقة الشرائية الفعلية للعديد من البلدان النامية ويشدد التضخم المزمن المصابة به ويزيد تفاقما نقص المواد الغذائية والمحروقات حتى وان كان الاستهلاك ما يزال متدنيا جدا من حيث مستواه(١٦). ولكن حتى في حالة بلد مصدر مرموق للنفط كالجزائر نلاحظ بأن استيراداته من الحاصلات الزراعية الضرورية قد امتصت ما يقرب الخمسين من مدخوله من بيع النفط في سنة ١٩٧٤ .

ويشكل تطوير المبادلات التجارية مع الاقطار العربية وبالتحديد تطوير الصادرات قيمة وتنوعا الى المنطقة العربية صمام أمان لصناعات دول السوق الاوروبية المشتركة وموازينها التجارية ولمجمل اقتصاداتها في فترة الانكماش الاقتصادي الراهنة هذا الانكماش الذي يشمل العالم الرأسمالي بمعظمه . ونجد هنا مثلا ان المانيا الغربية قد تمكنت برفعها قيمة صادراتها الى البلدان المصدرة للبترول المنضمة لمنظمة أوبيك بنسبة ٧٣ بالمائة في عام ١٩٧٤ من تغطية ما يقرب من نصف قيمة مستورداتها في السنة المذكورة من دول أوبيك المذكورة لا بل ان نسبة التغطية وصلت الى الثلثين خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٤ المنقضي(١٧).

ومرة أخرى فان ارتفاع قيمة الصادرات الغربية الى الاقطار العربية يعكس اساسا تدهور قيم التبادل أي تفاقم الطابع غير المتكافىء الذي يميز التبادل بين البلدان الرأسمالية الصناعية واقطار الوطن العربي(١٨).

كان رفع البلدان المصدرة للنفط خلال سنة ١٩٧٣ اسعار خاماتها ضربة اليمة وجهت الى سياسة العالم الراسمالي في التبادل غير المتكافىء وكبحا للتدهور الخطير في قيم التجارة الدولية . ولكن سرعان ما ردت الدول الراسمالية المتطورة بسياسة مضاعفة الغزو التجاري وبتشديد ارتفاع اسعار السلع الصناعية والخدمات التكنولوجية وباستدرار الاموال العربية . اطلقت المصالح الصناعية الكبرى ودولها الامبريالية سياستها باندفاع محموم وذلك على امتداد سنة ١٩٧٤ . ولئن جعلت هذه المصالح والدول من مشكلة العجز في موازين المدفوعات حجة مباشرة لهذا الغزو التجاري الرهيب فان من المقبول الاعتقاد بدور الازمة المستحكمة التي تأخذ بخناق الاقتصاد الراسمالي في تحريك هذه السياسة ودفعها بنشاط واستعجال .

ولنستعرض الان النتائج : بالرجوع الى احصاءات ١٩٧٤ التي نشرتها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تتجمع فيها دول العالم الرأسمالي المختلفة نقرأ بأن الاربع والعشرين دولة رأسمالية مصنعة منتمية للمنظمة قد زادت بمعدل ٧٧ بالمائة من قيمة صادراتها الى البلدان الاعضاء في منظمة اوبيك النفطية وذلك بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام ١٩٧٣ ونتيجة لهذه الزيادة الضخمة وصلت مبيعات الدول الرأسمالية المذكورة الى البلدان المصدرة للنفط لمبلغ ٢٩ مليار و ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ ويتوقع ان ترتفع هذه القيمة بمقدار ٢٠ مليار دولار خلال سنة ١٩٧٥ الجارية ثم تصل الى معدل ٦٠ مليار دولار سنويا منذ اواسط عام ١٩٧٦ القادم . ولو نظرنا من الجانب الاخر نجد بأن حجم مشتريات بلدان اوبيك لم تمثل رغم قيمتها المطلقة العالية الا معدل ٥ره بالمائة من مجموع صادرات البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . ولو استبعدنا اثر الميول التضخمية تكون

مشتريات بلدان اوبيك هذه قد زادت بنسبة ٤٢ بالمائة خلال عام ١٩٧٤ . ويتوقع ان تزيد بالنسبة نفسها خلال السنة الجارية ثم تنزل بمقدار النصف خلال العام القادم ١٩٧٦ .

وبينما ارتفعت مبيعات الدول الرأسمالية الكبرى مجتمعة الى اسواق بلدان اوبيك خلال سنة ١٩٧٤ ، انخفضت بالمقابل نسبيا صادرات تلك الدول الى الاسواق الخارجية الاخرى .

لكن هذه الهجمة العامة الكاسحة قد خفضت ايضا لقانون التنافس الحاد بين الامبرياليات التجارية المتعددة وبتحليل النتائج التي احرزتها كل من هذه الامبرياليات في عام ١٩٧٤ نفسه نستطيع ان نعرف ميزان القوى فيما بينها ونتوصل لفهم تطور الميزان التجاري لكل منها .

نستطيع ان نعرف **فداحة العجز التجاري الذي حل بالبلدان غير النفطية من بلدان العالم الثالث** خلال عام ١٩٧٤ الماضي وتواصل خلال هذه السنة الجارية ، وذلك من تقرير نشرته في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٧٥ منظمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف(١٩) . يستبان من هذا التقرير ان قيمة العجز التجاري لبلدان العالم الثالث غير المصدرة للنفط قد تصل الى ٣٣ مليار دولار في سنة ١٩٧٥ بعد ان بلغت عتبة خطرة تمثلت بمبلغ ٢٦ر١ مليار دولار في العام المنصرم (١٩٧٤) ، هذا في الوقت الذي تزحف كالسلحفاة المفاوضات الجارية بشأن التعرفات العالمية رغم أنه قد حددت نهاية سنة ١٩٧٥ مهلة لانجاز هذه المفاوضات التي تجري تحت اشراف منظمة المعاهدة العامة للتجارة والتعرفات GAAT .

ولنعد الى **الدول الرأسمالية الصناعية التي غزت أسواق البلدان النفطية** وحملت البلدان المتخلفة غير النفطية ما حملت من عجز فادح اشرنا قبل قليل اليه ، ولنر شأن دولتين راسماليتين احداهما تتمتع بفائض مرموق في تجارتها الخارجية والاخرى تشكو عجزا واختلالا في ميزانها التجاري .

لو اخذنا **أولا المانيا الغربية** . نجد انها حققت فائضا بقيمة ٣ر٢٥ مليار مارك الماني في ميزانها التجاري خلال الفصل الاول من سنة ١٩٧٤ وفائضا ايضا قيمته ٧ر١٩ مليار مارك خلال الفصل الاول من السنة الجارية ١٩٧٥ .

لنأخذ **الان ايطاليا** التي عانت ازمة حادة للغاية في ميزان مدفوعاتها خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٤ . في هذه الفترة نفسها وصل العجز في الميزان التجاري الايطالي الى ٢٧٧٠ مليار لير ايطالي ولكنه انخفض الى ٧١٥ مليار لير في الفصل الاول من سنة ١٩٧٥ الجارية .

١ ــ **الولايات المتحدة الاميركية** : استأثرت بصفقات بيع الى بلدان اوبيك بقيمة ٦٧٥٠ مليون دولار اي ٢٣ر٢٥ بالمائة من جملة صادرات الدول الرأسمالية الاربع والعشرين الى اسواق تلك البلدان . لقد رفعت المصالح الاميركية قيمة صادراتها هذه بمعدل ٨٦ر٥ بالمائة خلال عام واحد ، وكان لتخفيض قيمة الدولار بصورة مفتعلة حزئيا على الاقل دور أكيد في هذه النتائج .

٢ ــ **اليابان** : صدر اليابان سلعا بمبلغ ٥٥٠٠ مليون دولار او ما معدله ١٩ بالمائة من صادرات هذه الزمرة من الدول الرأسمالية الصناعية الى بلدان أوبيك ، وتمكن من استرداد جل ثمن النفط المستورد في عام ١٩٧٤ .

٣ ــ **المانيا الغربية** : باعت الى بلدان اوبيك سلعا بقيمة ٤٠٠٠ مليون دولار ونالت بذلك ١٥ بالمائة من صفقات الدول الراسمالية المذكورة في أسواق البلدان النفطية .

٤ ــ **فرنسا** : رفعت مبيعاتها الى بلدان اوبيك بمعدل ٥ر٦٢ بالمائة بالمقارنة مع مبيعاتها في سنة ١٩٧٣ (بينما سجلت الصادرات الاميركية معدل ارتفاع قدره ٥ر٨٦ بالمائة كما رأينا) . والواقع ان حصة فرنسا من جملة صادرات الدول الراسمالية الصناعية الى بلدان اوبيك قد انخفضت نسبيا وكانت ٥ر١٠ بالمائة في سنة ١٩٧٤ ، بيد اننا « نجد بين الـ ١٤ دولة الاولى من زبائن فرنسا في سنة ١٩٧٤ نفسها ستة اقطار مصدرة للنفط »(٢٠).

٥ ــ **بريطانيا** : انخفضت حصتها النسبية من جملة صادرات الدول الراسمالية الصناعية الى بلدان أوبيك من ٢٥ر١١ بالمائة في سنة ١٩٧٣ الى ٢٥ر٩ بالمائة في سنة ١٩٧٤ .

ما هي حصيلة هذه الهجمة التجارية العنيفة على مجموع بلدان أوبيك من جهة وعلى الدول الراسمالية الصناعية المصدرة الى هذه البلدان ؟

وفقا لمصادر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي أخذنا عنها هذه الاحصاءات والمعدلات ، يتوقع ان ينزل الفائض التجاري لمجموعة بلدان اوبيك من ٨٢ مليار دولار (٨٢٠٠٠ مليون دولار) في عام ١٩٧٤ الى ٦٠ مليار دولار في عام ١٩٧٥ الجاري والى ٥٩ مليار دولار في عام ١٩٧٦(٢١).

وبالمقابل تمكنت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي الدول الراسمالية الصناعية من تخفيض عجزها الخارجي بأسرع مما كان متوقعا . لقد تم لها ذلك بغزوها التجاري أسواق بلدان أوبيك من جهة ولقاء الجاتها عجزا فادحا بالبلدان الفقيرة المتخلفة غير المنتجة للنفط . بهذه الملاحظة البليغة جاء أخر تقارير المنظمة المذكورة (عن النصف الاول من سنة ١٩٧٥) .

مغانم الصناعة الغربية من الاسواق العربية

لقد نمت تجارة المانيا الغربية مع البلاد العربية نموا مدهشا فقد زادت الصادرات الالمانية اليها بأكثر من الضعف اذ كانت قيمتها ٦ر٣ مليار مارك الالماني في سنة ١٩٧٣ فأصبحت قيمتها ٣ر٧ مليارات مارك سنة ١٩٧٤ ، وبذلك ارتفعت حصة البلاد العربية من صادرات المانيا الغربية من ٢ بالمائة في سنة ١٩٧٣ الى ٣ر٣ بالمائة في سنة ١٩٧٤ .

ان أول مستهلك عربي للبضائع الالمانية هي الجزائر التي استوردت ما قيمته ٢ر١ مليار مارك في عام ١٩٧٤ مقابل ٨٠٠ مليون مارك في عام ١٩٧٣ وتتلوها ليبيا التي استوردت بمليار مارك في عام ١٩٧٤ بينما كانت قيمة استيراداتها الالمانية ٦٠٠ مليون في عام ١٩٧٣ . أما صادرات المانيا الاتحادية الى العربية السعودية فزادت بأكثر من الضعف اذ كانت قيمتها ٦ر٣٣٣ مليون مارك فأصبحت ٧٣٥ مليون مارك تتلوها سورية التي ارتفعت استيراداتها الالمانية الى ٨ر٤٥٥ مليون مارك بعد أن كانت قيمتها ٢٠٤ ملايين . كذلك زادت الصادرات الالمانية الغربية الى الكويت من ١ر١٨٦ مليون مارك الى ٥ر٤١٠ ملايين .

ونظرا لان طلبيات الاقطار العربية مستقلة بوجه العموم عن تطور الوضع الاقتصادي الراسمالي في الظرف الدولي الراهن فانها قد جنبت باعتراف مصادر المانية انهيار التجارة الخارجية الالمانية سيما عندما نلاحظ ان تراجع الصادرات الالمانية

الغربية قد فاق في الفصل الاول من سنة ١٩٧٥ الجارية المعدل العام لانخفاض صادرات البلدان الرأسمالية الصناعية مجتمعة بالمقارنة مع ما كانت عليه في الفصل الاخير من سنة ١٩٧٤ الماضية اذ بينما انخفضت صادرات العالم الرأسمالية بنسبة ٧ر٤ بالمائة كان معدل انخفاض صادرات المانيا الغربية تخصيصا ٧ بالمائة وذلك بالاستناد الى وثائق مصرف النقد الدولي .

الهجمة البريطانية على الاقتصادات العربية

ان احتدام الازمة الرأسمالية العميقة وشمولها في بريطانيا قد حفزا المصالح الانكليزية الخاصة والحكومية على التوسع النشيط في أسواق المنطقة العربية والدول المصدرة للبترول .

وتراجعت بريطانيا عن سياستها في اعطاء الاولوية في علاقاتها الاقتصادية المتوسطية لاسرائيل نتيجة المقاطعة العربية المتطورة وبغية التغلغل في الاسواق العربية . وفعلا فقد افلحت المصالح البريطانية في جعل بريطانيا ثاني الدول الممولة للعراق (بعد الاتحاد السوفياتي) . اما في المملكة العربية فقد اقامت لجنة مشتركة بريطانية — سعودية لصياغة اتفاق لمقايضة النفط بالسلع البريطانية واخرى موازنة لها لتطوير المبادلات التجارية . وفي دبي نالت شركة سميلتر كونستركشن Smelter Construction صفقة بقيمة مائتي مليون جنيه استرليني لاقامة مصفاة اضافية للنفط في دبي ، علما بأن شركات كوستين Costain (التي ابتاع الكويتيون ٥ر٢٠ بالمائة من اسهمها في العام الماضي) وتايلور — وودرو الاميركية تقوم بانشاء حوض جاف لصيانة السفن وبنائها بقيمة ٩١ مليون جنيه استرليني بالاضافة الى انشاء مجمع ضخم للمعارض التجارية والدعائية بمبلغ ٥٦ مليون جنيه استرليني(٢٢) . وفي البحرين تم انشاء مصنع شركة البا المختلطة ومتعددة الجنسيات لتنقية خام الالومينيوم (البوكسيت المستورد من اوستراليا) وذلك بتدخل مصالح غربية منها مؤسسات ويمبي Wimpey وجون براون John Brown وسيليكشن ترست Selection Trust ومؤسسة التنجيم المالية Mining Finance House وهي مصالح صناعية ومالية بريطانية الجنسية . كذلك باعت بريطانيا اسلحة متنوعة للاقطار العربية مؤخرا ونلاحظ هنا ان هذا التغلغل الشديد في الاسواق التصريفية العربية يرتبط بعملية تصنيعية تلاحظ بشدة في مملكات وامارات الخليج (العربية) وايران ولكن ايضا في مصر حيث سيقيم البريطانيون مصنعا لتجميع السيارات ومثله قد ينشئون في لبنان ونحن نحيل القارىء هنا الى افلاس عدة شركات لانتاج السيارات في بريطانيا وتعويم بعضها بأموال الخزينة البريطانية كتأميم الدولة ٧٨ بالمائة من شركة بريتيش ليلاند للسيارات(٢٣) وحيازتها بذلك على نسبة ٩٠ بالمائة من اسهمها .

لم تستطع **الامبريالية الرأسمالية الايطالية** ان تتوسع كثيرا وان تتغلغل بالعمق في المنطقة العربية . لذلك لم يتأصل فيها تيار منظم متواصل لغزو الموارد الطبيعية والاسواق العربية ، وحتى المواقع الوحيدة التي انتزعتها بقوة في ليبيا تقوضت بعد هزيمة الفاشية وهجمة الشركات البترولية الانكلو سكسونية وتدابير السلطة الوطنية الجمهورية بعد فاتح ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩ . ونذكر هنا بأن تصفية فايتي في ظروف غامضة مشبوهة قد عطلت تاريخيا محاولته الاستقلالية وسياسته النشيطة في التغلغل في الاقطار النفطية (المتوسطية خاصة) . وهكذا عادت السياسة النفطية الايطالية بقوة الى حظيرة التبعية الاطلسية والاميركية ، ونتيجة لغياب تيار استقلالي قيادي عن الساحة السياسية والاقتصادية الايطالية لم تستطع الرأسمالية الايطالية ان

تستغل هزيمة الامبرياليتين الفرنسية والبريطانية في العقدين الخامس والسادس ثم تراجع الامبريالية الاميركية النسبي وخاصة بعد سنة ١٩٦٧ لتقتحم الاسواق العربية كما فعلت فرنسا الديغولية . على أن ايطاليا احتفظت حتى الان بالمرتبة الاولى بين الدول المصدرة للحاصلات الزراعية الى ليبيا .

وجملة القول أن حصيلة التغلغل الايطالي في الاقطار العربية ضامرة وهي في رأي بعض المعلقين الطليان ادنى بكثير مما تملك ايطاليا من طاقات(٢٤)، حيث لم تمثل الصادرات الايطالية الى بلاد الشرق الاوسط الا ٦ أو ٧ بالمائة من مجموع مبيعات ايطاليا الى البلدان الاجنبية في سنة ١٩٧٤ .

في هذا الاطار تدرج المبادرات العديدة المتلاحقة التي اخذتها الاوساط الايطالية لاقامة الحوار مع الدوائر السياسية والاقتصادية والفكرية المهيمنة في الاقطار العربية . وثمة معاهد عديدة في مدن ايطالية مختلفة يتعاون من خلالها ممثلو الفكر والجامعات وممثلو المصالح الصناعية والتجارية والمالية الايطالية الخاصة منها وتلك التابعة للقطاع العام وهو قطاع فائق الوزن والاهمية في الحياة الاقتصادية والسياسية في ايطاليا اليوم .

ومنذ رفع أسعار النفط الخام ركزت المصالح الايطالية هجومها على قطاعات البناء والهيكل الارتكازي والمشاريع البيئية . لقد حصلت في العربية السعودية على عقد لبناء مائة الف شقة سكنية في غضون خمس سنوات والتزمت ببناء وحدات عملاقة لتحلية مياه البحر وراحت تنظم دورات تدريبية للفنيين العرب وتصوغ إساليب حاذقة للتغلغل صناعيا وتجاريا في اقتصاد الاقطار العربية . وتشكل مشروعات التكرير والبتروكيمياء ميدانا هاما لتدخل هذه المصالح وذلك بالاضافة الى مشروعات استصلاح الاراضي وتطوير الزراعة والنضال ضد تلوث البيئة . وتتميز الهجمة المتنامية للمصالح الايطالية بتضافر القطاعين الخاص والعام فيها ودور الشركات المتفرعة عن مجموعة ايني النفطية — البتروكيميائية العملاقة في هذه الغزوة .

تجارة العالم الثالث مع الاتحاد السوفياتي

ولا بد لنا من أن نتوقف هنا قليلا عند **تطور التجارة بين الاتحاد السوفياتي والبلدان السائرة في طريق النمو وخاصة منها الاقطار العربية** . لقد ارتفعت قيمة الواردات السوفياتية من البلدان المتخلفة من ٤٨١ مليون روبل سوفياتي في سنة ١٩٦٠ الى ١٧٣٥ مليون روبل في سنة ١٩٧٣(٢٥) وفي الوقت نفسه انخفضت حصة تلك البلدان في الصادرات الرأسمالية الدولية من ٢٣٫٩ بالمائة في سنة ١٩٦٠ الى ١٧٫٦ بالمائة في سنة ١٩٧٣ .

لقد شكلت المواد الاساسية القسم الاعظم من الواردات السوفياتية من البلدان المتخلفة اذ زاد معدلها على ٧٣ بالمائة في سنة ١٩٧٣ بينما تضاعف ثلاث مرات بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٣ كمية المواد الاولية التي استوردها الاتحاد السوفياتي من هذه البلدان . ونجد ان العراق قد سدد بامداداته من النفط الخام الى الاتحاد السوفياتي كلفة مساهمة هذا الاخير في توسيع صناعة النفط العراقية . بيد ان **الخاصة البليغة لتطور التجارة بين الاتحاد السوفياتي والدول النامية هي الزيادة السريعة في حصة المنتجات النهائية وشبه النهائية من وارداته من تلك الدول ، الامر الذي يؤكده ارتفاع قيمة هاتين الزمرتين من الواردات السوفياتية منها من مبلغ** ٥٢ مليون روبل في سنة ١٩٦٠ الى ٤١٠ ملايين روبل في سنة ١٩٧٣ اي بمعدل ١٨٫٨

بالمائة من الارتفاع السنوي خلال هذه الفترة ، **كما يؤكد ذلك ارتفاع الحصة النسبية للمنتجات المذكوره أي النهائية وشبه النهائية في مجمل الواردات السوفياتية من البلدان النامية المذكورة من ١١ بالمائة في سنة ١٩٦٠ الى ٢١ بالمائة في سنة ١٩٧٣ .** وبينما تماطل دول السوق المشتركه في مفاوضاتها مع دول المغرب العربي وتهلل الصحافة والدوائر الاقتصادية الغربيه لاتفاق السوق الاوروبية المشتركة مع مجموعة دول افريقيا والكارائيب والباسيفيك ، نجد بأن الاتحاد السوفياتي قد الغى منذ أول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ الرسوم الجمركية على جميع البضائع الواردة من البلدان النامية بما فيها السلع النهائية وشبه النهائية . **ونحن نعلم بأن حجم ومعدلات النمو لانتاج السلع النهائية وشبه النهائية ولصادرات منها ذات أهمية بالغة في تصفية التخلف الذي تعاني « بلدان العالم الثالث » منه .** ووفقا لاحصاءات هيئة الامم المتحدة زادت صادرات البلدان الفتية من هذه الزمرة من السلع من ٣ر٩ مليار دولار في سنة ١٩٦٠ لتصل الى مبلغ ٢ر٤ مليار دولار في سنة ١٩٧١ ، كما ارتفعت حصة هذه الزمرة من السلع في صادراتها من ١٤ بالمائة الى ٢١ بالمائة خلال الفترة المذكورة . بيد أن البلدان النامية تصطدم عند تصديرها هذه السلع بمنافسة لا ترحم من الصناعة العصرية للدول الراسمالية المتطورة وبحواجز جمركية تضعها امامها هذه الدول . ولو اخذنا تطور صادرات البلدان النامية من السلع المذكورة الى الاتحاد السوفياتي نجد بأنها نمت خلال الفترة المأخوذة ١٩٦٠ — ١٩٧٣ بمعدل ١٨ر٢ بالمائة سنويا وهو معدل يفوق معدل نمو صادراتها من المواد الاولية الذي بلغ ٨ر٨ بالمائة سنويا . وفعلا فقد قفزت هذه الصادرات النهائية وشبه النهائية الى الاتحاد السوفياتي من ٥٢ مليون روبل سوفياتي الى ٤٦٠ مليونا في غضون ١٣ سنة بينما ارتفعت حصتها النسبية من مجموع الواردات السوفياتية من تلك البلدان من ١٠ر٩ بالمائة الى ٢٦ر٥ بالمائة . ان أول بلد متخلف مصدر للسلع النهائية وشبه النهائية الى الاتحاد السوفياتي هو الهند تتلوها مباشرة جمهورية مصر العربية . لقد وصلت قيمة الصادرات المصرية المصنعة (النهائية وشبه النهائية) الى الاتحاد السوفياتي لمبلغ ١ر١١٦ مليون روبل أو ٤٤ بالمائة من مجموع تجارة الاتحاد السوفياتي مع الدول المصدرة الرئيسية اليه (الهند ومصر والجزائر وايران والباكستان وسورية) ، وتشكل منتجات صناعات النسيج مثالا على اتساع الواردات السوفياتية من المنتجات النهائية لصناعات البلدان النامية التي تتاجر مع الاتحاد السوفياتي .

ولا بد لنا من ان نلاحظ هنا الى ان الاقطار العربية بمعظمها لم تبذل اية محاولة جادة لتطوير التبادل التجاري مع بلدان مجلس التعاضد والمعونة المتبادلة (الكوميكون) لا بل ان التقارب المتزايد بينها وبين اوربا الغربية (واميركا) يبدو وكأنه تراجع عن تنويع الاتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية العربية وتجاهل للصلة الحيوية بين التصنيع العربي والتجارة الخارجية .

اختلال التجارة الخارجية المصرية

في اطار النظام الراسمالي تنزل قسمة العمل الدولية بالبلدان المتخلفة الى مرتبة الاقتصاد الهامشي الذي يخضع للبلدان المركزية المتطورة صناعيا . انها تجعل هذه البلدان محلا للاستغلال الراسمالي الاحتكاري .

عندما نضيف العلاقات الاقتصادية الجائرة الى « مقصات الاسعار » والى المبادلات غير المتكافئة نجد بأن عوائد الدول النامية من التصدير تتقلص بينما ترتفع بالمقابل وبمليارات الدولارات ، انفاقاتها على الاستيراد في كل عام .

لنأخذ على سبيل المثال تطور التجارة الخارجية المصرية بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣(٢٦):

١ ــ **تطور الصادرات المصرية** : زادت قيمة هذه الصادرات من ٣٥٣ر٧ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٢ الى ٣٩٦ر٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٣ أي بمعدل يزيد بالكاد عن ٩ بالمائة .

٢ ــ **تطور الواردات المصرية** : ارتفعت قيمتها من ٥٥٩ر٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٢ الى ٦٢٢ر٣ مليونا أي بمعدل يزيد قليلا على ١١ر١ بالمائة .

٣ ــ **زيادة العجز التجاري المصري** : ارتفع العجز الإجمالي من ٢٠٥ر٥ مليون جنيه الى ٢٢٦ مليون جنيه أي بمعدل يزيد قليلا على ٧ر٩٧ بالمائة .

٤ ــ **أهمية الواردات الزراعية في العجز** : لو دققنا في ارتفاع قيمة الواردات باختلاف زمرها السلعية لوجدنا ان قيمة الواردات الغذائية قد ارتفعت من ١٠٦ر٤ مليون جنيه في عام ١٩٧٢ الى ١٩٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٣ وبذلك قفزت حصتها المئوية في مجمل الواردات من ١٩ بالمائة في عام ١٩٧٢ الى ٣١ر٥ بالمائة في عام ١٩٧٣. كذلك نجد بأن الجيوب الزراعية قد كلفت مصر ١٥٢ر٢ مليونا من الجنيهات في عام ١٩٧٣ أي ما نسبته ٢٤ر٥ بالمائة من القيمة الاجمالية للواردات المصرية .

ان ضغط النمو السكاني لا يفسر هذه القفزة النسبية الكبيرة في قيمة الواردات الزراعية والغذائية على وجه التحديد بل هناك عامل أساسي وهو ارتفاع اسعار السلع الغذائية المصدرة من الدول الرأسمالية .

ولكي نضع هذا التطور في اطاره الصحيح لا بد لنا من الرجوع الى مفهوم الهامشية الاقتصادية ازاء البلدان المركزية المتطورة صناعيا والى قضية الدمج التجاري بالتبادل غير المتكافىء . ويتسنى لنا ذلك بتحليل **التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية** في مثالنا وتتبع الاسقاطات الجغرافية ــ السياسية لاختلالات المبادلات المصرية .

١ ــ **المبادلات مع البلدان الاشتراكية** : اختصت الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الاشتراكية فقط) بمعدل ٥٧ر١ بالمائة من صادرات مصر في عام ١٩٧٣ . أما الواردات المصرية من الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الاشتراكية فقد مثلت ٣٢ر٤ بالمائة من مجموع الواردات . والخلاصة سجل ميزان مصر التجاري فائضا مقداره ٢٤ر٤ مليون جنيه فيما يخص هذه الكتلة الاقتصادية الاشتراكية(٢٧).

٢ ــ **المبادلات مع الدول الرأسمالية الاوربية** : نالت اسواق دول أوربا الغربية ١٦ر٢ بالمائة من صادرات مصر الاجمالية في سنة ١٩٧٣ ، بينما استأثرت هذه الدول بنسبة ٣٢ر١ بالمائة من مجمل الواردات المصرية . ونلاحظ هنا الاختلال البارز في هذه المبادلات .

٣ ــ **المبادلات مع الولايات المتحدة الاميركية** : صدرت مصر الى السوق الاميركية ما معدله ٢ر٢ بالمائة فقط من مجموع صادراتها في السنة ١٩٧٣ . أما ما استوردت من الولايات المتحدة فقد بلغ معدله ١٧ر٥ بالمائة من مجمل الواردات المصرية ، والاختلال النسبي هنا بالمقارنة أشد فداحة .

ان فرض العلاقات الاقتصادية الجائرة والتبادل غير المتكافىء ومقصات الاسعار بما تترك من أثر سلبي على الميزان التجاري للبلدان المتخلفة ، أعمال ضارة لا لمصالح هذه البلدان فحسب وانما بالتجارة العالمية ونمو التعاون بين شتى الدول .

لقد أصبح أمرا لا مفر منه ان يعاد بناء العلاقات الاقتصادية على أساس التكافؤ المقرون بالسيادة ووفقا لقاعدة التعاون بين مختلف الدول أيا كانت أنظمتها السياسية والاجتماعية .

لقد تضاعفت أسعار السلع الغذائية في السوق الرأسمالية الدولية ما بين ثلاث وأربع مرات خلال السنوات الثلاث الاخيرة فانعكس ذلك انعكاسا شديدا على مشتريات مصر الخارجية وعلى عجز الميزان التجاري المصري . في سنة ١٩٧٢ دفعت جمهورية مصر العربية مبلغ مائة مليون جنيه مصري بالنقد النادر ثمنا لمشترياتها من السلع الغذائية من السوق الدولية ودفعت في سنة ١٩٧٤ مبلغ ٤٦٤ مليونا بالنقد النادر أيضا ويتوقع أن تدفع ما يقرب من ٦٠٠ مليون جنيه خلال سنة ١٩٧٥ الجارية(٢٨). ويظهر دور الواردات الغذائية في العجز التجاري المصري من مقارنة القيمة المتوقعة لمشتريات مصر الغذائية هذه السنة بالعجز الاجمالي لميزان مصر التجاري حيث يتوقع ان يصل الى الف مليون جنيه مصري .

أن لجوء مصر الى الاستيراد الغذائي وتضاعف أسعار السلع الغذائية الرأسمالية لا يجتذبان فرنسا وحدها ، بحيث توسع ميدان استراتيجيتها في التوسع التجاري الخارجي الى ميدان التصدير الزراعي وانما هما قد دفعا بدول السوق المشتركة ممثلة بلجنتها الاوربية الى تطبيق سياسة فورية لتصدير المنتجات الغذائية الى مصر . وفعلا فمنذ وقت جد قصير طلبت اللجنة الاوربية للمجموعة الاقتصادية الاوربية من الدول الاعضاء في السوق المشتركة التصريح لها بعقد اتفاق طويل الاجل مع جمهورية مصر العربية لتزويد هذا القطر العربي بالمنتجات الزراعية الاوربية . وتبلغ قيمة الاتفاق ٣٠٠ مليون دولار اميركي اي ١٣٢٠ مليون فرنك فرنسي ، ويتوقع ان تقر المجموعة الاوربية هذا الاتفاق في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ .

يشمل **مشروع الاتفاق بين السوق الاوربية المشتركة وجمهورية مصر العربية تزويد مصر بالسكر والحبوب ومنتجات الحليب والالبان ولحم الابقار** وينص على تزويد مصر بما يلي(٢٩):

١ ــ مقدار ٧٥ الف طن من السكر سنويا وذلك طيلة ثلاثة أعوام . أما السعر فهو السعر الموحد المعتمد في دول السوق الاوربية المشتركة محسوبا بوحدات الحساب الاوربية .

٢ ــ مليون طن من القمح او الدقيق (ما لا يقل عن مائتي الف طن دقيق) خلال عام واحد وهو موسم ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ . أما السعر فهو أدنى من السعر السائد داخل السوق المشتركة .

٣ ــ منتجات الالبان : عشرة آلاف طن من مسحوق الحليب خلال عامين وكذلك خمسة آلاف طن من الحليب المعاود تركيبه لتغذية الابقار .

وننوه هنا بأن دول السوق الاوربية المشتركة تملك « فائضا » انتاجيا هائلا من منتجات الالبان . لذلك فهي تسعى لتنمية صادراتها منها .

٤ ــ عشرة آلاف طن سنويا من لحم البقر وذلك بسعر أعلى من السعر العالمي .

ونلاحظ في أوساط الرأسمالية الاوروبية ضمن السوق المشتركة نظرتين متضادتين الى مسالة زيادة الانتاج الزراعي في أوربا الغربية ، فبعض هذه الاوساط يتحفظ ازاء توجه السوق المشتركة نحو أسواق التصدير الزراعي لانها تفضل تقنين زيادات الانتاج الزراعي ضمن دول السوق وتتبنى بذلك نظرة مالتوسية بتخوفها من نمو القوى

المنتجة في الزراعة الاوربية الغربية . أما الاوساط الاخرى فترى توسيع استراتيجية التوسع التجاري الخارجي لتشمل قطاع الزراعة والغذاء وتطرح صيغا ملائمة لاسناد مثل هذه الستراتيجية .

وهكذا فان **الاتفاق الاولي المعقود في نهاية تموز يوليو ١٩٧٥ مع مصر يمثل أولى مبادرات المجموعة الاوربية الغربية لتطبيق سياسة تصدير الحاصلات الزراعية لآجال طويلة** . وليس من قبيل المصادفة البتة ان **الاتفاق المذكور يوكل للرأسمال الاوربي الخاص مسألة تأمين البضائع المدرجة في الاتفاق** وذلك « باشراف السوق الاوربية المشتركة وبضمانة منها » . كذلك لا يخلو من الدلالة ان **الاتفاق يؤمن للمصالح الاوربية المذكورة أسواقا مستقرة للتصريف** ويختار لها شروطا مثبتة مسبقا كما يضمن لها دعما ماليا لصادراتها فيما لو انخفضت الاسعار المثبتة في الاتفاق عن الاسعار المعتمدة داخل دول السوق الاوربية المشتركة .

لنأخذ **تجارة تونس الخارجية** . ان نقل بعض الصناعات الهامشية المبتورة اليها وتجديد اندماج الاقتصاد التونسي ماليا عبر الاستثمارات وتجاريا عبر التبادل بالسوق الرأسمالية العالمية ظاهرة ملحوظة تتم تحت وطأة التسابق بين المصالح الرأسمالية المختلفة ولا سيما الاميركية والالمانية الغربية والفرنسية . ورغم طفرة أسعار الفوسفات والنفط الخام فان العجز التجاري التونسي تراجع خلال سنة ١٩٧٤ ولكن ظل خطيرا . لقد بلغ ٩ر٨٥ مليون دينار تونسي(٣٠) في غضون الشهور العشرة الاخيرة من سنة ١٩٧٤ هذه وكان مقداره ٥ر٩٢ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من سنة ١٩٧٣ . وهكذا فان التحسن المتحقق في تغطية كلفة الواردات بدخل الصادرات أنزل معدل العجز من ٤ر٧٦ بالمائة خلال الاشهر العشرة الاخيرة من سنة ١٩٧٣ الى ٤ر٥٦ بالمائة في الفترة المقابلة من سنة ١٩٧٤ ، ولكن هذه النسبة الاخيرة تبقى عالية ومقلقة. **ولئن كانت قيمة المنتجات الرئيسية التونسية قد زادت خلال سنة ١٩٧٤ فان ارتفاع أسعار السلع المستوردة قد ابتلع قسطا هاما من تلك الزيادة** التي بلغت معدل ٧٢ بالمائة خلال الفترة المأخوذة من سنة ١٩٧٤ مقابل قيمة الواردات التونسية في الفترة المقابلة من سنة ١٩٧٣ . والواقع ان هذا الارتفاع الكبير تفاوتت نسبه بين الزمر الرئيسية المتعددة من السلع المستوردة .

ولا نستطيع أن نفصل تطور القيم السعرية للواردات والصادرات وبالتالي تطور الميزان التجاري وعجزه في المثال التونسي ، عن التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية . وبالضبط فان مبادلات تونس مع كل من البلدان الاوربية المنضمة للسوق المشتركة والولايات المتحدة الاميركية ما تزال طاغية في تجارة تونس الخارجية(٣١).

لقد استأثرت البلدان التسع الاعضاء في السوق الاوربية المشتركة بنحو ثلثي الواردات التونسية خلال الاشهر العشرة الأولى من سنة ١٩٧٤ ، بينما مثلت صادرات تونس الى البلدان الاوربية المذكورة ما معدله ٥٨ بالمائة من مجمل الصادرات . وعلى الرغم من التحسن في صادرات تونس المتمثلة بزيت الزيتون والنفط الخام الى ايطاليا التي أصبحت اول زبون تجاري لتونس فان عجز التجارة التونسية مع السوق الاوربية خف قليلا دون أن يتقلص جديا . لا بل ان عجز ميزان التجارة التونسية مع فرنسا التي هي الممول المحظي لتونس قد تفاقم في سنة ١٩٧٤ .

ان تخصص اقطار المغرب العربي في زراعات معدة للتصدير كالحمضيات والنبيذ وزيت الزيتون واندماجها الزراعي والتجاري بفرنسا وببقية بلدان السوق الاوربية المشتركة أمر فرضه الاستعمار الكولونيالي الاستيطاني على كل من هذه الاقطار .

ورغم الجهود المرموقة التي بذلتها وتبذلها الجزائر لاستئصال هذه الجيوب الكولونيالية من انتاجها ومن تجارتها الخارجية فاننا نستطيع القول ان اقطار المغرب العربي لم تنجز حتى الآن تغيرات جذرية في تخصصها الزراعي الكولونيالي واندماجها التجاري بأوربا الغربية ، فلا الزراعات الكولونيالية الموجهة نحو أسواق التصدير استبدلت بزراعات داخلية التوجه تؤمن الاكتفاء الذاتي الزراعي والغذائي ولا أسواق الاستهلاك الوطني والاسواق الاستهلاكية خارج منطقة أوربا الغربية انقذت منتجات هذه الزراعات من عبودية السوق الفرنسية والاوربية واشكالاتها . ويمكننا ان نرى في ارتباط اقتصاد المغرب العربي بالسوق الاوربية المشتركة منذ توقيع اتفاقية روما تناقضا موضوعيا يشكل عقدة المفاوضات المتعثرة المطاطة التي تجريها هذه السوق مع دول المغرب العربي . وبالحقيقة فان التناقض الزراعي العربي الاوربي ينزرع في جسد تناقض آخر ينخر السوق نخرا ويضع أعضاء السوق ضد بعضهم بعضا مثلما يضع جماهير الفلاحين في كل من البلدان الاعضاء في السوق في صراع حاد مع كل دولة من دولهم . في تصريح أدلى به الوزير الاول التونسي السيد الهادي نويره قال : « ان المفاوضات التي تجريها تونس مع السوق الاوربية المشتركة قد وقعت ضحية التناقضات القائمة داخل السوق فراحت هذه المفاوضات تتعثر »(٢٢). بعبارة أخرى ان دخول السلع الزراعية المصدرة من المغرب العربي الى بلدان السوق الاوربية يعمق التناقض الحاد بين الفلاحين الاوربيين وجملة المصالح المستوردة للسلع الزراعية المغربية ومعها مراكز القوى المالية ــ الصناعية المهيمنة .

ان السوق الاوربية المشتركة لا تريد تبادلا تجاريا متبادل المنافع مع أقطار المغرب العربي فهي لا تهتم الا بأثر صادرات هذه الاقطار على دولها الاعضاء دون ان تراعي بالمقابل واردات هذه الاقطار العربية لاصناف زراعية من دول السوق . ويحس الوزير الاول التونسي « بالذل لان أوربا تتخذ موقفا متصلبا وتماطل في المفاوضات حتى عندما تعوض واردات بلد عربي من السلع الزراعية الاوربية صادراته الى السوق المشتركة »(٢٣).

اتفاقية السوق الاوربية المشتركة واسرائيل

ان المفارقة بين سياسة السوق الاوربية المشتركة ازاء اسرائيل وسياستها ازاء أقطار المغرب العربي ليست لا ظرفية ولا مزاجية ، بل هي تعكس الاختلاف الجوهري بين علاقة أوربا الرأسمالية باسرائيل وعلاقتها بالمنطقة العربية . **ان اسرائيل مرشحة للاندماج العضوي في اقتصاد أوربا الرأسمالية ولخدمة هذا الاقتصاد في المنطقة العربية مع تجدد قسمة العمل الكولونيالية . أما اقطار المغرب العربي فتتجه استراتيجيا الى التحرر الاقتصادي وتصطدم موضوعيا بالاستعمار الاوربي الجديد .**

لقد وقعت المجموعة الاوربية الغربية اتفاقا بتاريخ ١٢ ايار مايو ١٩٧٥ مع اسرائيل وذلك بعد معارضة أبدتها ايطاليا التي تتوقع منافسة الحمضيات المستوردة من اسرائيل .

ان هذا الاتفاق يهدف الى دعم الصناعة والاقتصاد الاسرائيلي عامة على المدى المتوسط وتحقيق اندماج اسرائيل باقتصاد دول السوق المشتركة على المدى الطويل ، ويظهر هذا في التباين المزدوج بين التسهيلات والاعفاءات الجمركية الواردة في الاتفاق سواء من حيث الآجال الزمنية لتطبيق الاعفاءات او من حيث نوع المنتجات المشمولة بها في كل من الحالات :

١ ــ **فيما يخص الحمضيات الاسرائيلية** : نلاحظ هنا ان الاتفاق ينص على استفادة

اسرائيل فورا أي بدءا من تاريخ أول تموز يوليو ١٩٧٥ من اعفاء بنسبة ٨٠ بالمائة من الرسوم الجمركية التي تفرضها السوق المشتركة على الحمضيات الاسرائيلية ، وسيترتب على ذلك تمكين هذا الانتاج الاسرائيلي من التغلغل بقوة أشد في أسواق اوربا الغربية وتهديد صادرات الاقطار العربية ولا سيما اقطار المغرب العربي من الحمضيات الى تلك الاسواق سيما وان اعفاء الحمضيات الاسرائيلية فوري ويكاد يكون كاملا ، كما ان هذا الاعفاء ينجد ميزان اسرائيل التجاري .

٢ ــ **فيما يخص الصادرات الصناعية الاسرائيلية** : ستخفض دول السوق الاوروبية المشتركة رسومها الجمركية على صادرات اسرائيل الصناعية بنسبة ٦٠ بالمائة وذلك ابتداء من أول تموز يوليو ١٩٧٥ تمهيدا لالغاء هذه الرسوم نهائيا اعتبارا من تموز يوليو ١٩٧٧ . ونلاحظ هنا ان التسهيلات التسويقية الممنوحة للصناعة الاسرائيلية عالية وعاجلة وتؤكد بأن أوربا الغربية تعطي صادرات اسرائيل الصناعية أولوية على المنتجات الصناعية التي يتوقع أن تنتجها الاقطار العربية على نطاق واسع وأن تحتاج لتصريفها خلال السنوات المقبلة في الاسواق الخارجية . وفضلا عن ذلك يشكل اعفاء الصادرات الصناعية الاسرائيلية من ضرائب السوق احدى مقومات اندماج اسرائيل بهذه السوق .

٣ ــ **وفيما يخص صادرات السوق المشتركة الى اسرائيل** : تخفض اسرائيل من جانبها رسومها على صادرات السوق الاوربية الصناعية اليها بنسبة ٦٠ بالمائة حيثما لا تنافس تلك الصادرات منتجات اسرائيل الصناعية ولا يدخل هذا البند من الاتفاق حيز التنفيذ الا ابتداء من أول كانون الثاني يناير ١٩٨٠ . بعدئذ تخفض اسرائيل الرسوم الجمركية على سائر المنتجات الصناعية الاوربية أي التي تنتج اسرائيل مثلها ولكن بصورة تدريجية لغاية سنة ١٩٨٩ . ونلاحظ هنا ان السوق قد قدمت ضمانات جدية للصناعة الاسرائيلية على المدى المتوسط ولكنها هيأت لاستيعاب الاقتصاد الاسرائيلي ودمجه باقتصادات دولها على المدى الطويل . ولعل أهم ما يجدر التنبيه اليه بصدد التسهيلات الجمركية المتبادلة هو أن المجموعة الاوربية قد سارعت لعقد اتفاقها هذا مع اسرائيل لتؤكد تضامنها المصيري مع الدولة الصهيونية هذا سياسيا أما صناعيا واقتصاديا فان هذا الاتفاق يندرج في سياسة الاتفاقات الدولية التي تطبقها دول السوق المشتركة تجاه البلدان الاخرى ولا سيما المتخلفة لتوسع دائرة انتاجها وسوقها التصريفية معا حيث تضغط أزمتها العضوية ومتاعب المنافسة الاميركية واليابانية باتجاه التوسع خارج « القارة القديمة » وبذلك نفهم فهما أدق وأصوب اتجاه « المشاركة الصناعية » (غير المتكافئة) الذي يشكل محور هذه السياسة ويحدد ما يرتبط بها من اتفاقات جمركية وتجارية . ويتضح المضمون السياسي العميق للاتفاقية الموقعة بين اسرائيل والسوق الاوربية المشتركة كصيغة منظمة لدمج الاقتصاد الاسرائيلي في الاقتصاد الاوربي والرأسمالي الدولي واستخدامه مرتكزا في منطقة المشرق العربي في المنظور الستراتيجي من الموقف السياسي العنيف الذي اتخذته دول السوق الاوربية من مشروع طرد اسرائيل من هيئة الامم المتحدة،ففي ٦ آب (اغسطس) اعلن هوبير لاينن نائب رئيس مجلس أوربا المرتبط بالسوق الاوربية المشتركة والنائب السابق لرئيس مجلس الشيوخ البلجيكي « بأن بلجيكا والدول الثماني الاعضاء في السوق ستعارض بشدة أية محاولة لطرد اسرائيل من هيئة الامم المتحدة » .

حتى لا يكون الوطن العربي معبرا الى استغلال افريقيا

كانت مسألة التسويات التجارية التفضيلية بين افريقيا والمجموعة الاوربية مصدرا للنزاع المستمر بين هذه المجموعة والولايات المتحدة الاميركية . ومنذ توقيع الاتفاقية

الجماعية بين دول السوق المشتركة ومجموعة البلدان المتخلفة في افريقيا ومنطقة الكارائيب ومنطقة المحيط الهادي (الباسيفيك) يسعى الغربيون للاتفاق بين الولايات المتحدة الاميركية واليابان والمجموعة الاوربية على دراسة التسويات التفضيلية بمجموعها وعلى ادراجها في استراتيجية عامة منسقة تغطي مسائل التنمية والنظام الدولي ، وان كانت تناقضات المصالح عقبة كأداء امام مثل هذا الاتفاق لاحكام الطوق على « العالم الثالث »(٣٥).

واليوم يطرح قادة السوق الاوربية المشتركة مشروع الحوار العربي الاوربي يهدف في جملة ما يهدف الى اقامة علاقات مثلثة تضم أوربا الغربية والعالم العربي وافريقيا. وخلال مناقشة أعقبت محاضرة القيناها في ٧ أيار مايو ١٩٧٥ في بروكسل أمام الفرع البلجيكي للرابطة البرلمانية العربية الأوربية سألنا احد البرلمانيين البلجيكيين لماذا لا تتجاوب الاقطار العربية تجاوبا كافيا مع الشركات والمؤسسات الاوربية لتحقيق مشروع التعاون المثلث الذي يستمد أسبابه من تكنولوجيا أوربا الغربية ومال العرب وأسواق افريقيا وآسيا . وواضح ان تضخيم الاموال العربية والمبالغة في قيمتها الاسمية الراهنة والمقبلة (رغم تآكلها بفعل التدهور النقدي وتضاؤل قيمتها الشرائية بفعل التضخم أي ارتفاع الاسعار المركب) يزرع كثيرا من الاوهام لدى الاوساط الاوربية .

---

١ — KOLKO, Joyce : «America and the Crisis of World Capitalism*: Boston, Beacon Press, 1974, Chapter V, page 145.

٢ — KOLKO, Gabriel : « Roots of American Policy », pp. 50-55. *Also* New York Times, November 5, 1972.

٣ — RYMALOV, V. : « L'affaiblissement des liens économiques mondiaux de l'impérialisme », In : La Vie Internationale, No. 3, Moscou, mars 1975, p. 76, (Dossier : Certains problèmes actuels des relations internationales; Conférence scientifique).

٤ — Monthly Bulletin of Statistics, April 1975.

٥ — DUMOULIN, I. « Sur les principes des relations économiques internationales », In : La Vie Internationale, Moscou, mars 1975, pp. 41-42.

٦ — Ibid., p. 42.

٧ — RYMALOV, L. : « L'affaiblissement des liens économiques mondiaux de l'impérialisme », In : La Vie Internationale, No. 3, Moscou, mars 1975, p. 75.

٨ — DUMOULIN, I., op. cit.

٩ — United Nations: «Multinational Corporations in World Development », New York, 1973, p. 21.

١٠ — DUMOULIN, I. « Sur les principes des relations économiques internationales », In : La Vie Internationale, No. 3, Moscou, mars 1975, page 42.

١١ — Ibid.

١٢ — KOLKO, Joyce : « America and the Crisis of World Capitalism », Boston, Beacon Press, 1974, Chapter V, pp. 133-134.

١٣ — EL-ZAIM, Issam : « Le prix du pétrole », In : Révolution Africaine, No. 570, Alger, du 24 au 30 janvier 1975.

١٤ — INSEE : « Hausse des prix de détail en pourcentage». (Indice calculé par l'INSEE sur la base de 100 en 1970), Le Monde, Paris, 3 janvier 1975.

١٥ — KOLKO, Joyce : « America and the Crisis of World Capitalism », Boston, Beacon Press, 1974, page 139.

١٦ — PERLO, Victor : « La crise de l'économie capitaliste », In : La Vie Internationale, No. 4, Moscou, avril 1975, page 28.

١٧ — ننبه هنا الى ان حصة بلدان اوبيك من الصادرات الالمانية ضئيلة وقد ارتفعت نسبتها

في العام ١٩٧٤ .

١٨ ــ عصام الزعيم : « الغزوة التجارية الرأسمالية الجديدة تهدد الاقتصادات العربية » صحيفة الشعب الجزائرية ، الجزائر ، عدد ١٩٧٥/٧/٢٤ وعدد ١٩٧٥/٧/٣١ .

١٩ ــ Rapport de la CNUCED, Genève, 2 août 1975.

٢٠ ــ L'Usine Nouvelle, Paris, Numéro du 15 janvier 1975.

٢١ ــ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : التقرير نصف السنوي عن الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٧٥ ، باريس ، باللغة الفرنسية .

٢٢ ــ STEPHENSON, Hugh, In : Le Monde du 3 juin 1975, Supplément Europa.

٢٣ ــ كانت الدولة تملك ما يقارب من ١٢ بالمائة من رأسمال شركة بريتيش لايلاند فصارت الان تملك ٩٠ بالمائة منه .

٢٤ ــ VILLARE, Renzo : « Un réseau commercial insuffisant ». In : Le Monde du 3 juin 1975, (Supplément Europa).

٢٥ ــ IVANOV, A. : « Importations soviétiques provenant des pays en voie de développement », In : Commerce Extérieur, No. 9, Moscou, Septembre 1974, page 38.

٢٦ ــ « La conjoncture égyptienne en 1974 ». (Commerce extérieur : année 1973), In : L'Economie des Pays Arabes, Beyrouth, février 1975, pp. 25-26.

٢٧ ــ المصدر السابق .

٢٨ ــ « L'Egypte. Les chances du cabinet Salem », In : L'Economie des Pays Arabes (mensuel), Beyrouth, mai 1975, pp. 17-18.

كان سعر الجنيه المصري في السوق الموازية دولارين اميركيين في ١٩٧٣/١٢/٣١ . وصار ٢٫٦٩ دولار في ١٩٧٤/١٢/٣١ . واصبح ٢٫٦٣ دولار في ١٩٧٥/٢/١٥ .

٢٩ ــ Le Monde, Paris, 2 août 1975

٣٠ ــ كانت قيمة الدينار التونسي بالدولار الاميركي ٢٠ر٠ من الدولار في ١٩٧٣/١٢/٣١ فصارت ٢١ر٠ اي ٢١ سنت اميركي في ١٩٧٤/٩/٣٠ ووصلت الى ٢٣ سنت في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

٣١ ــ « Tunisie : Conjoncture 1974. Commerce Extérieur » In : L'Economie des Pays Arabes, Beyrouth, mai 1975, pp. 35-36.

٣٢ ــ Déclaration de Mr. NOUIRA au Journal Le Monde, No. du 8 juillet 1972

٣٣ ــ المصدر نفسه .

٣٤ ــ « دول السوق الاوربية المشتركة تمنح اسرائيل امتيازات اقتصادية وتمنح العرب كلاما » ، صحيفة الشعب الجزائرية ، عدد ١٩٧٥/٧/١٩ ، نقلا عن اوريان بريس . انظر ايضا : حسين ابو النمل « ابعاد الاتفاقية الجديدة بين السوق الاوربية المشتركة واسرائيل » ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٤٤ ، بيروت ، نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، ص ٤٢ ــ ٥٦ .

٣٥ ــ عصام الزعيم : « الغزوة التجارية الرأسمالية الجديدة تهدد الاقتصادات العربية»، الجزء الثاني ، صحيفة الشعب اليومية (الملحق الاقتصادي) ، الجزائر ، عدد ٣١ ، جويليه ١٩٧٥ .

قوانين العلاقات بين قوى النضال العربي

منير شفيق

لقد دخل الوضع في الوطن العربي مرحلة جديدة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . امتاز بسمتين رئيسيتين : الاولى ، انتشار الاحتلال الصهيوني على كل فلسطين بالاضافة الى مرتفعات الجولان السورية ، وسيناء حتى قناة السويس ، مما جعل نقل مركز الثقل في النضال الوطني المصري والسوري ، والعربي عموما ، الى مواجهة هذا الاحتلال وتحرير الاراضي العربية . أما السمة الثانية ، فكانت بروز الثورة الفلسطينية والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية من حولها . ومن ثم تحول القضية الفلسطينية — تحرير كامل التراب الفلسطيني — الى مركز الثقل الاول في النضال الفلسطيني والعربي .

ان هاتين السمتين ادخلتا على حركة التحرر العربي مجموعة من المعطيات الجديدة .ومن ثم موضوعات جديدة ، وتقاليد نضالية جديدة . كان من بينها مسألة التضامن العربي ، والحشد العربي ، والجبهة العربية العريضة ، بكل ما تحمله هذه المسائل من معضلات بحاجة الى حلول . فضلا عن سلسلة من موضوعات اخرى تحمل في حناياها معضلات متعددة مثل علاقة السمة الاولى بالسمة الثانية ، وعلاقة الثورة الفلسطينية بالثورة العربية ، وعلاقة الثورة الفلسطينية والحركة الجماهيرية العربية بالانظمة العربية ، وعلاقة الحركات الوطنية العربية ببعضها البعض ، وعلاقاتها بالثورة الفلسطينية وبالانظمة العربية . ومن ثم كيف تعالج التناقضات المختلفة في داخل الوضع العربي في المرحلة الجديدة التي تتميز بالسمتين المذكورتين أعلاه ، خاصة بالنسبة للقوى التي تتبنى استراتيجية وتكتيك حرب الشعب .

ستحاول هذه المقالة الكشف عن القوانين التي تحكم حركة النضال العربي في معالجة التناقضات فيما بين بعضها البعض . وفيما بينها وبين الانظمة العربية عموما منذ أوائل هذا القرن حتى الآن ، خاصة في ظروف الوضع العربي في مرحلة ما بعد حرب حزيران . وذلك استنادا الى ثلاثة مصادر في تكوين هذه المعرفة ، وهي : (أ) التحليل الموضوعي لظروف الامة العربية . (ب) التجربة التاريخية لحركة النضال في بلادنا العربية . (ج) تجربة الثورة الفلسطينية باعتبارها أقرب ما تكون لخط الجماهير ، ولفهم خصائص المرحلة الراهنة .

السمتان الاساسيتان للامة العربية : ثمة سمتان اساسيتان متناقضتان تميزان وضع الامة العربية ، الاولى : هنالك أمة عربية واحدة . ووطن عربي واحد . ويترتب على هذا ان شروط تكوّن الامة الواحدة ، وتوحيد الوطن العربي ، قائمة . ولا يمكن أن تعالج اية قضية أو مسألة دون أن تكون هذه الحقيقة حاضرة ، ومأخوذة في الحسبان أخذا قويا . وكانت هذه الحقيقة ، ولم تزل ، وستبقى ، تعبر عن نفسها ، بصورة مستمرة ، في التاريخ العربي المعاصر ، متجلية بأشكال عديدة ، وعلى مختلف المستويات . أما السمة الثانية فهي ان الامة العربية والوطن العربي مقطعان الى كيانات — وصلت حتى الآن الى عشرين كيانا — وقد أخذت هذه التجزئة طابعا تاريخيا

(حوالي ٥٥ عاما) وقام في كل جزء دولة ذات تركيب طبقي واقتصادي وقوانين وتعليم وسياسات وأوضاع اجتماعية تختلف عن الدول الاخرى . وعرف كل جزء تاريخا في نضال الجماهير فيه يختلف ، بهذا الشكل أو ذاك ، عن الاجزاء الاخرى بما في ذلك الاحزاب والقيادات وأشكال الصراع . ويترتب عن سمة التجزئة ، فيما يترتب ، عشرات السياسات التابعة من اصول طبقية اقليمية ، الى جانب ان لكل دولة سياساتها . أي أن هنالك عشرين سياسة رسمية مختلفة . فضلا عن التفاوت في مستوى النضال الشعبي بين هذه الاجزاء . وفي مستوى استقلالها السياسي والاقتصادي وتطورها . وكذلك في مستوى خضوعها للنفوذ الامبريالي او تحررها منه. كل ذلك مرتبط بمستوى علاقة كل جزء بوجود الكيان الصهيوني . ولهذا فمن غير الممكن ان تعالج أية قضية ، أو مسألة ، دون ان تكون هذه الحقيقة حاضرة ومأخوذة في الحسبان أخذا قويا . ولقد عبرت هذه الحقيقة عن نفسها ، ولم تزل ، وستبقى — ما دامت التجزئة — تعبر عن نفسها ، بصورة مستمرة، في التاريخ العربي المعاصر، متجلية بأشكال عديدة ، وعلى مختلف المستويات .

ان هاتين السمتين تشكلان وحدة ضدين متنافيين . وتحتل السمة الثانية (التجزئة) في هذه الوحدة مرتبة الوجه الرئيسي ، اي الطرف المسيطر ، ولكنه يحمل طبيعة تمثل القديم الماضي الى زوال ، والمعرقل للتقدم التاريخي . في حين تمثل السمة الاولى الوجه الثانوي ، أي الطرف المقهور ، ولكنه يحمل طبيعة ثورية تقدمية تمثل الجديد المندفع باتجاه تطور التاريخ . وهنالك خاصية عامة اخرى لوحدة الضدين هذه هي انها تشكل واحدة من التناقضات الاساسية في بلادنا العربية ، او جانبا من جوانب التناقض الاساسي . وان حل هذا التناقض ، اي تحقيق الوحدة العربية **الشاملة** هو هدف في المرحلة القادمة للثورة العربية ، دون ان يمنع حله جزئيا (وحدة قطرين او بضعة اقطار) في المرحلة الراهنة للثورة العربية ، لان الوصول الى تحقيق الوحدة العربية الشاملة كان لا بد له من ان يمر عبر تحقيق اهداف للثورة العربية تسبقه وتشكل شروطا لبلوغه ، وذلك مثل تحقيق تحرر الاقطار العربية من الاستعمار المباشر ، او من الانظمة العميلة للامبريالية ، أو مثل تحطيم الاحلاف الامبريالية كحلف بغداد ، أو خوض الصراع المسلح المباشر ضد الكيان الصهيوني ، وتحقيق استقلال قومي حقيقي الخ .

لقد تولد عن السمتين المذكورتين قوانين محددة ، في كل مرحلة من مراحل النضال العربي ، بالنسبة لعلاقة الحركات الجماهيرية (والحركات السياسية الوطنية والثورية) في كل قطر بالحركات الجماهيرية (والحركات السياسية الوطنية والثورية) في الاقطار الاخرى وكذلك بالنسبة لعلاقتها بالانظمة . فما هي هذه القوانين المحددة في كل مرحلة من مراحل النضال العربي ؟ وكيف اختلفت من مرحلة الى اخرى ؟ سنجد الاجابة من خلال تحديد سمات الوضع في كل مرحلة من مراحل النضال العربي ، والقوانين التي حكمت تلك العلاقات عبر تجربة نضال الجماهير والقوى السياسية الوطنية والثورية في كل مرحلة . ومن ثم تحديد سمات الوضع في المرحلة الراهنة وتجربة الثورة الفلسطينية .

مرحلة التجزئة تحت الاستعمار المباشر: ادى اقتسام البلاد العربية بين الامبرياليتين البريطانية والفرنسية ، ثم تقسيم مناطق نفوذ كل منهما الى عدد من الكيانات ، الى اقامة الاسوار العالية في وجه التحركات السياسية ذات الطابع العربي الموحد والمشترك والعام ، والذي شهدته العقود الثلاثة الاولى من هذا القرن . فقد اضطر كل قطر عربي ان يخوض نضاله منفردا ضد الحكم الاستعماري المباشر ، مكونا

احزابه الخاصة ، وحركته الجماهيرية الخاصة ، واشكال نضاله الخاصة . ولكن صحبت ذلك حركات تضامن واسعه بين الجماهير والحركات الوطنية في مختلف الاقطار . فكانت الهبات الجماهيرية في مصر ، أو العراق ، أو سوريا ، أو المغرب العربي ، أو فلسطين تتعاطف مع بعضها البعض . واحيانا ، تندلع بأوقات متقاربة متاثره ببعضها بعضا . كما كانت تتساند في الاحتجاج على عمليات الاعتقال والقهر والتنكيل . وكانت هنالك مبادرات افراد او زرافات من مختلف الاقطار العربية للاشتراك مع شعب فلسطين في ثوراته المسلحة ضد الصهيونية والاستعمار البريطاني . على ان سمات العلاقة بين حركات الجماهير وقواها السياسية فيما بين الاقطار العربية **كانت تأخذ شكل التضامن ، والتأييد ، والتساند ، والتأثر المتبادل ، بلا تنسيق ، أو لقاءات بين القيادات الوطنية السياسية ، وبلا برامج مشتركة او تشكيل جبهة على النطاق العربي . فكان كل قطر يطلق النيران على عدوه الرئيسي في قطره او يتعاطف مع نضالات الاقطار الاخرى ويتضامن معها ، وهو محبوس ضمن جدران عالية يحرسها الاستعمار ويمنع تجاوزها .** وهنا لا بد من ان نلاحظ ان قضية فلسطين التي كانت تحمل بذور تناقض رئيسي عام على المستوى العربي حظيت منذ البداية على تركيز خاص من جانب مختلف الحركات الوطنية في كل الاقطار العربية أخذ شكل النضال ضد الهجرة الصهيونية ، ووعد بلفور ، ليس تضامنا مع الشعب الفلسطيني وثوراته فحسب وانما ايضا ، **عبر عن الشعور بالخطر الداهم على الامة العربية .**

لقد كان مركز الثقل في الثورة العربية في هذه المرحلة هو التحرر من الانتداب المباشر من اجل تحقيق الاستقلال السياسي في كل قطر . وكانت الاقطار التي تمتعت بنوع من الاستقلال مرتبطة بمعاهدات مع الاستعمار لم تجعل وضعها ليختلف كثيرا عن وضع الاقطار التي تحت الانتداب المباشر ، خاصة ، بوجود جنود للاستعمار على أراضيها (أساسا مصر) .

مرحلة ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢

اخذ الوضع العربي ، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، يشاهد تشكيلا مختلفا نسبيا مع تحرر عدد من البلدان العربية من الانتداب المباشر واعلانها لاستقلالها السياسي . وابتداء من هذه الفترة ، تميز الوضع بحالة وجود اقطار عربية ما زالت تحت الاستعمار المباشر . واخرى نالت استقلالها . ولكن حكمتها حكومات رجعية عميلة للاستعمار الغربي ، واخرى تمتعت باستقلال شكلي ، وبقيت مرتبطة بمعاهدات استعمارية تكبلها تماما . لقد اتسم هذا الوضع بنضال الجماهير والحركات السياسية الوطنية والثورية في كل قطر اما ضد الحكم الرجعي العميل فيه ، او ضد الاستعمار المباشر ، حسب وضع كل قطر . وكان الموقف العام الى جانب ذلك ضد كل الانظمة الرجعية والاستعمار الغربي بلا استثناء . **ان مركز الثقل في النضال العربي في هذه المرحلة كان يهدف الى كسر حلقات الانظمة الرجعية العربية** ، مع استكمال النضال ضد الاستعمار المباشر في الاقطار التي لم تنل الاستقلال السياسي ، وذلك من خلال تركيز الجماهير والحركات السياسية الوطنية **على كسر الحلقة في قطرها.** اما العلاقة فيما بينها على المستوى العربي فقد بقيت تعمل تحت شعار **« تضامن الشعوب العربية »** . وقد اتضحت هذه السمات اكثر فأكثر مع وقوع نكبة فلسطين ، وانفضاح خيانات العديد من القيادات الحاكمة في حرب ١٩٤٨ ، وتحول الجامعة العربية الى عنوان للعجز والتفاهة ومبعثا للسخرية . **وأصبح موقع القضية الفلسطينية ، اكثر من أي يوم مضى ، مركزا في التحريض ضد الحكم القائم في كل قطر ، وقطبا يشد اليه**

انتفاضة العربي العام . ان موضوعات هذه المرحلة كانت النضال من اجل اسقاط الحكومات الرجعية العميلة ، والغاء المعاهدات الاستعمارية ، والنضال من اجل خلق أوضاع متحررة ، وجيوش قوية ، لتحرير فلسطين . الى جانب التحريض السياسي ضد الخيانات ، والتفريط ، والاسلحة الفاسدة ، وعدم وجود أوامر للجيوش من اجل القتال وضد الاضطهاد والاعتقالات وقمع حركات الجماهير .

ان ما يجب أن يلاحظ بالنسبة لهذه المرحلة : (١) ان مركز الثقل في النضال العربي انتقل في الفترة ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ الى كسر حلقات الانظمة العربية الرجعية ، مع الاستمرار في استكمال النضال من اجل استقلال الاقطار التي ترزح تحت الحكم الاستعماري المباشر (أي بقايا مهمات مركز الثقل السابق) ؛ (٢) كانت العلاقات بين قوى النضال العربي على مستوى كل الاقطار تقوم على اساس التضامن والتساند دون ان تكون هنالك جبهة متحدة على المستوى القومي. (يلفت النظر هنا بروز دعوات « لمؤتمر تضامن الشعوب العربية » ، وقيام بعض الاحزاب القومية العربية التي بذلت نشاطا على اساس قومي . ولكن فروعها لم تمتد الى غالبية الاقطار العربية ، وانما الى عدد منها) . (٣) كان القاسم المشترك بين قوى النضال العربي في كل الاقطار العربية ، بلا استثناء ، انها كانت في كل قطر ضد نظام الحكم فيه ، وضد كل الانظمة العربية . الى جانب الموقف المشترك ضد الكيان الصهيوني والاستعمار . (٤) ادى خلق الكيان الصهيوني فوق الارض الفلسطينية الى بروز سمة جديدة في الوضع العربي شكلت في جوهرها بؤرة يتكثف فيها جماع تناقض الجماهير العربية مع الاستعمار ، والقوى العميلة ، والتجزئة ، والانظمة شبه الاقطاعية شبه الاستعمارية. وقد عنى ذلك ، موضوعيا ، نمو خطر الاستيطان الاستعماري الصهيوني بعد قيام دولته الى تناقض رئيسي عام مع الامة العربية . ولهذا اندفعت قوى النضال العربي في الاعوام ١٩٤٧ — ١٩٤٩ — باستثناء الاحزاب الشيوعية — الى تحويل مركز الثقل في كفاحها لمواجهة هذا التناقض الرئيسي . وعبرت عن ذلك بالمناداة لتحرير فلسطين وطلب التطوع للقتال على أرض فلسطين . ولكن هذا الانتقال لمركز الثقل لم يكن من الممكن ان يجد ترجمته العملية من خلال نضال عربي مباشر ، وذلك بسبب حواجز التجزئة المنيعة التي أقامها الاستعمار والانظمة العربية الرجعية في وجه أي تحرك قومي ثوري بهذا الاتجاه . بل ان تلك الحواجز نفسها تصدت للشعب العربي الفلسطيني لمنعه من توجيه سهم نضاله ضد هذا العدو . ومن هنا كان لا بد لمركز الثقل في النضال العربي ، خاصة في بلدان الطوق — مصر ، سوريا ، العراق ، الاردن — ان يعود متجها لكسر حلقات الانظمة الرجعية العميلة من اجل خلق شروط تصفية الكيان الصهيوني ، الى جانب الاهداف الاخرى . (٥) ثمة موضوعة يجب ان تلاحظ خلال مسيرة النضال العربي في المرحلتين السابقتين وهي : ان المدى الذي يمكن ان تذهب اليه البرجوازية الوطنية في معركة التحرر الوطني ضد الامبريالية ، بما في ذلك مستوى صدامها معها ، او دخولها في مساومة واياها ، يرتبط بموازين القوى . فالبرجوازية الوطنية تذهب في هذا الصراع ، وهي تحسب مكاسبها ومخاسرها — الآنية بالدرجة الاولى . فتضبط مستواه وفق هذه الحسابات . ولهذا عندما تكون الامبريالية — موضوع المواجهة — قوية متفوقة ، فسوف تعمد البرجوازية الوطنية الى خوض النضال ، ثم الدخول في مساومة مع كل تغير نسبي في موازين القوى . وتأتي هذه المساومة لتعكس محصلة ميزان القوى في اللحظة المعطاة . ومن ثم يعود الصراع من جديد . وهكذا . فعلى سبيل المثال ، لقد وقع حزب الوفد في مصر ، بقيادة النحاس ، المعاهدة البريطانية — المصرية عام ١٩٣٦ . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، أعلن

النحاس بنفسه ، عام ١٩٥١ ، الغاء المعاهدة البريطانية ــ المصرية من طرف واحد ، وبلا قيد أو شرط . وذلك بعد ان مال ميزان القوى على المستوى المصري والعالمي في غير مصلحة الامبريالية البريطانية التي أخذت مواقع نفوذها بالتدهور . وبالمناسبة ، لقد خرجت في الثلاثينات موضوعات ، على المستوى العالمي ، تقول ان البرجوازية الوطنية في الاقطار التي ترزح تحت الاستعمار ، ألقت اعلام النضال بعيدا في البحر . وفهمت هذه الموضوعة من بعض القوى الثورية على اطلاقها وراحت تشن اعنف الحملات ضد برجوازياتها الوطنية . وذلك دون ان يفهم فهما دقيقا أحد القوانين الهامة التي تتحكم في وجهي الصراع والمساومة لدى البرجوازية الوطنية في اثناء مواجهتها للامبريالية ، أي توازن القوى المحلي والعالمي ، بما في ذلك توازن القوى بين الدول الامبريالية . وكذلك فيما بين البرجوازية الوطنية وبين تلك الدول ، وفيما بينها وبين الطبقات الاخرى داخل صفوف الشعب ، فضلا عن علاقات البرجوازية الوطنية بالاسواق والتكتلات الاقتصادية العالمية .

مرحلة ١٩٥٢ ــ ١٩٦٧

فترة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٨: كسرت ثورة يوليو ١٩٥٢ السلسلة الرجعية في ظرف أخذ فيه الاستعمار البريطاني بالتدهور على مستوى عالمي وعربي ولكنه ما زال يحتفظ بقوى هامة . ولهذا جاء الصراع الذي خاضته ثورة يوليو لتحقيق الجلاء ضمن موازين قوى مالت نسبيا لمصلحة الحركة الوطنية في مصر . الامر الذي فرض عليها ثمن كفاح فدائي ضد القاعدة العسكرية البريطانية ، ثم اجبار بريطانيا في ذلك الحين على توقيع اتفاقية الجلاء مع تمكنها من انتزاع بعض التنازلات مثل بقاء خبراء أو فنيين بريطانيين في قاعدة قايد ، وكحق الجيش البريطاني بالعودة الى مصر اذا هوجمت تركيا . وقد أساءت الحركة الوطنية على المستوى العربي والمصري في ذلك الحين تقييم هذه الاتفاقية فلم تميز بين وجهها الرئيسي وهو الجلاء وبين الشروط البريطانية الواردة فيها مما دفعها الى الهجوم على عبدالناصر واتهامه بالخيانة الوطنية . ولكن مع سقوط الشيشكلي في سوريا ١٩٥٤ ثم تطور الوضع الى مستوى حكم وطني قوي في المنتصف الثاني من عام ١٩٥٤ زادت خلخلة وضع الاستعمار البريطاني . وحدث تغير في موازين القوى لمصلحة مصر ، مما دفعها عام ١٩٥٥ الى الانتقال لمواقع هجوم اقوى فشنت الهجوم المباشر على الاستعمار والاحلاف العسكرية . ولعبت دورا هاما في مؤتمر باندونغ ، وعقدت صفقة الاسلحة التشيكية كاسرة الطوق الاستعماري بالنسبة للحصول على السلاح . وكانت محصلة ذلك بروز المحور المتحرر الذي أخذت تلتف حوله الجماهير العربية والحركات السياسية الوطنية سواء تلك التي تخوض الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي والبريطاني (بعض بلدان المغرب العربي والخليج العربي) ، او تلك التي تخوض الصراع ضد الحكومات الرجعية العميلة والمعاهدات وحلف بغداد (العراق ، الاردن ، لبنان) . ولعب هذا المحور بزعامة جمال عبدالناصر مركز الاستقطاب للجماهير والحركات الوطنية والقومية من المحيط الى الخليج . وقد تعزز ذلك بتأميم قناة السويس ثم بالانتصار على العدوان الثلاثي الذي شن من قبل بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني . ان مركز الثقل في النضال العربي ، في هذه الفترة ، توجه نحو اسقاط حلف بغداد ، وبؤرته عراق نوري السعيد . وكان ذلك يعني الاجهاز على الاستعمار البريطاني الذي وقع بين مطرقتين مطرقة الشعوب ومطرقة الامبريالية الامريكية التي سعت لابتلاع مستعمراته مما زاد من انهاكه وضعفه . والى جانبه لنضال ضد الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي .

وهكذا أصبح النضال العربي العام ملتفا حول المحور المتحرر باعتباره الطليعة

والقائد وهو يركز لضرب محور نوري السعيد ، بصورة رئيسية ، في حين استمرت الاقطار التي تحت الاستعمار المباشر تشن الكفاح من اجل التحرر وهي مستقطبة حول المحور المتحرر بقيادة عبدالناصر . لقد أصبح جمال عبدالناصر زعيما على نطاق عربي وليس على مستوى مصر فقط . وأخذت الجماهير والحركات السياسية الوطنية والقومية والثورية تلتف من حوله وتعلن ولاءها له . اما السمة الاخرى التي ولدتها هذه المرحلة فكانت التفريق بين الانظمة من جانب الجماهير والحركات الوطنية والقومية والثورية . فقد أصبح هنالك انظمة متحررة ، وانظمة رجعية عميلة . هنالك محور متحرر قومي وهنالك محور عميل . ففي السنوات ما بين ١٩٥٥ — ١٩٥٧ ، كان المحور المتحرر يضم مصر وسوريا وتحالف معه السعودية واليمن الشمالي (انضم الاردن ١٩٥٦) وكان المحور المضاد بزعامة عراق نوري السعيد ، وكان يضم كل عملاء الاستعمار البريطاني .

بعد هزيمة العدوان الثلاثي واقتراب نهاية عراق حلف بغداد اندفعت الامبريالية الامريكية لتحل محل الاستعمار البريطاني . فطرحت عام ١٩٥٦ — ١٩٥٧ مشروع ايزنهاور . فخرجت الاردن والسعودية من التحالف مع المحور المتحرر . ولكن عبدالناصر مع رفضه لمشروع ايزنهاور أبقى مركز الثقل منصبا على حلف بغداد. وتوج ذلك باعلان وحدة مصر وسوريا ، وتشكيل الجمهورية العربية المتحدة التي أصبحت مركز حركة التحرر العربي . وانطلقت في هذه المرحلة موضوعات « وحدة الهدف » ، « وحدة النضال العربي » ، « الحركة العربية الواحدة » بديلا لحصر أهداف النضال في كل قطر بقطره ، و« تأييد المحور المتحرر والالتفاف حوله » . وكان هذا يعني ان مصر ، القاعدة العربية الاكبر ، والمؤهلة لقيادة النضال العربي ، قد انخرطت ، بوحدتها مع سوريا ، **انخراطا مباشرا** في النضال العربي العام الذي تجاوز حدود النضال في مصر . ولم تعد صيغة العلاقة « تضامن الشعوب العربية » او « تضامن بلدان المحور المتحرر » ، وانما من خلال العمل الوحدوي . ولكن ذلك تم ضمن الاستمرار في اندفاع حركات التحرر العربي ضد الاستعمار البريطاني وبؤرته حلف بغداد .

ثمة موضوعة يمكن استنتاجها من هذه المرحلة . **وهي ان كل توجه لمركز الثقل في النضال العربي ضد عدو رئيسي كان يتطلب تحالفات طبقية محددة** . فالتحالف الذي أسقط الملك فاروق في مصر ، او الشيشكلي في سوريا ، تطلب في كل منهما تحالفا طبقيا محددا . وقد تساقطت بعض القوى في كل منهما عندما انتقل مركز الثقل في النضال العربي والقطري الى نقطة جديدة. وهذا ما عكسه في تلك المرحلة على سبيل المثال، في مصر ، التحالف في منظمة الضباط الاحرار ، ثم ما طرأ عليه من تغير في هيئة التحرير ، ثم في الاتحاد القومي ، ثم في الاتحاد الاشتراكي العربي . وكذلك عكسته الاجراءات الاقتصادية المختلفة في كل مرحلة — ضرب مراكز الاقطاع الكبير ، ضرب المراكز الرأسمالية المندمجة بالرأسمال الاحتكاري الامبريالي ، خاصة البريطاني والفرنسي ، ثم تأميم قناة السويس ، وتمصير البنوك والشركات الاجنبية — ١٩٥٧ — لقد شمل التحالف في الاتحاد القومي ، على المستويين السياسي والاقتصادي ، كل القوى المعارضة لحلف بغداد والاستعمار البريطاني — بعضها كان من البرجوازية الكبيرة والتقليدية ليس في مصر فحسب ، وانما أيضا ، تجلت هذه الظاهرة في سوريا بعد الوحدة وذلك باعادة اجتذاب قيادات حزب الشعب والحزب الوطني وغيرهما (هاشم الاتاسي ، صبري العسلي ، شكري القوتلي) لاخذ مواقع مهمة في « الاتحاد القومي ». واذا كانت هذه الصيغ من التحالفات ممكنة في مرحلة ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ، الا أنها لم تكن قادرة على مواجهة التحدي الجديد — الامبريالية الامريكية . لذلك عندما سقط حلف

بغداد وانتصرت الحركة الوطنية والقومية في العراق أنزل الاستعمار الامريكي الجديد قواته على ارض لبنان بتحد سافر للحركة القومية العربية مؤذنا بانتقال مركز الثقل في النضال العربي الى مواقع الصراع ضد الامبريالية الامريكية . وكان العدوان الثلاثي ١٩٥٦ ، والاعتداءات الصهيونية المتكررة تلوح من جهتها للقومية العربية بان التناقض الرئيسي مع الكيان الصهيوني مسالة لا يمكن تاجيل مواجهتها طويلا . وكما حدث عام ١٩٥٦ بعد العدوان ، حاول عبد الناصر تاجيل هـذه المواجهـة المباشرة ضد الكيان الصهيوني لكي يستكمل النضال في مركز الثقل ، في حينه ، حلف بغداد والاستعمار القديم . كذلك حاول تأجيل المواجهة مع الشق الثاني الشريك للكيان الصهيوني في طرف التناقض الرئيسي ، أي الامبريالية الامريكية . لقـد بدأ الهجوم **المركـز** للامبريالية الامريكية على البلاد العربية مع فشـل العدوان الثلاثي وتقدمت لتمـلأ « الفراغ » بعضلات مفتولة تهدد وتتوعد طالبة النزال . ان تأجيل المواجهة المباشرة مع الكيان الصهيوني وهذه الامبريالية الجديدة القوية (كل امبريالية هي في طريق الانهيار ومن ثم ضعيفة استراتيجيا ولكن في مراحل معينة تكون قوية تكتيكيا) ، تطلبت من عبدالناصر تقديم تنازلات : قبول النقطة الرابعة ، وضع قوات الطوارىء الدولية بينه وبين العدو الصهيوني ، وبقاء العدو في شرم الشيخ والمرور من ممرات تيران الخ ، الى جانب محاولة تهدئة الصراع مع الامبريالية الامريكية ، ولو مؤقتا ، لبينما يستكمل الاجهاز على الاستعمارين البريطاني والفرنسي .

فترة ١٩٥٨ ــ ١٩٦١ : ان سقوط حلف بغداد كان يعني ان مركز الثقل في النضال العربي اصبح ، موضوعيا ، المواجهة المباشرة مع الكيان الصهيوني والامبرياليـة الامريكية وعملائها مهما حاولت حركة النضال العربي مساومته لتجنبه ، او تأجيله . لقد أدى استمرار اندفاع النضال العربي باتجاه مركز الثقل السابق الذي أخذ يلفظ أنفاسه الاخيرة ــ وقد ساعد على استمرار هذا الاندفاع مقاومة حكومة عبد الكريم قاسم الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة ــ وتجنب الانتقال بمركـز الثقل في النضال العربي ضد الامبريالية الامريكية والكيان الصهيوني ، الى انتقال مركز الثقل في النضال العربي الى الصراع العربي ــ العربي . وتحول بسرعة ، في هذه المرة ، الى صراع عدائي فيما بين قوى النضال العربي . امتد فيما بعد ليشمل القوى القومية نفسها . ولعل من الاسباب الهامة لهذا المصير كان وجود فئات برجوازية عليا على هرم التحالف في جماع الحركات الوطنية الاقليمية والقومية مالت الىمساومة الامبريالية الامريكية ومهادنة الكيان الصهيوني بعد أن كانت مستعدة للذهاب بعيدا في مقارعة الاستعمار البريطاني . مما جعل من غير الممكن لعبدالناصر في مثل هكذا وضع ان يدخل الصراع مباشرة ضد الامبريالية الامريكية عندما نزلت بقواتها العسكرية الى لبنان . لقد كان ذلك يعني ايضا الصدام مـع الكيان الصهيوني الذي ما فتىء منـذ قيامه يشكل تناقضا رئيسيا في الوضع العربي يذكر بنفسه بكل مناسبة حتى الآن ــ ١٩٦١ . وذلك ابتداء من محاولات التعرض لكل تحرك وطنـي ، ومرورا بالعدوان الثلاثي وانتهاء بالتحرك والمناورة ضد وحدة مصر وسوريا .

الى هنا تكون القوانين التي برزت في اثناء هذه المرحلة ، والتي حكمت العلاقات فيما بين حركات النضال العربي والانظمة المتحررة قد انتقلت من التضامن ضمن محور واحد والالتفاف حوله ، الى الوحدة والالتفاف حولها والسعي لدخولها ثم الى الصراع العدائي بين المحاور داخل جبهة النضال العربي ــ طبعا ان ذلك كان يرتبط بمركز الثقل في النضال العربي وبمستوى تطور هذا النضال وموازين القوى مع الامبريالية والكيان الصهيوني . ولقد أدت هذه الحالة الثالثة الى فتح ثغرات خطيرة في النضال

العربي ، في الوقت الذي واصلت فيه الامبريالية الامريكية وعملاؤها الهجوم وكذلك العدو الصهيوني ، دون مواجهة مركزة من جانب الجبهة العربية المقابلة ، بل في ظروف تمزقها الى محاور دخلت فيما بينها صراعا عدائيا . وجاءت النكسة الاولى الخطيرة بفصم عرى الوحدة بين مصر وسوريا . وكان عبد الناصر قبيل ذلك بأيام قد أخذ يستعد لاعادة ترتيب الوضع الطبقي في الجمهورية العربية المتحدة بما يتناسب ودخول المواجهه المباشرة مع الامبريالية الامريكية فأصدر قرارات التأميم الاولى . ولكن الانفصال عاجله . وقد أدى ذلك الى زيادة اندفاعه على طريق مواصلة اعادة ترتيب الوضع الطبقي للانتقال الى المواجهة ، فواصل اجراءات التأميم وشكل الاتحاد الاشتراكي .

فترة ١٩٦١ ــ ١٩٦٧ : لقد أدت الانقسامات في صفوف جبهة النضال العربي والصراعات العدائية فيما بينها الى فقدان الاتجاه الصحيح لبوصلة النضال عن التركيز الكلي لمواجهة العدو القومي والامبريالية الامريكية منذ سقوط حلف بغداد وهجوم الامبريالية الامريكية . الامر الذي أدى بالنضال العربي الى التخبط في ظروف صعبة جعلته يعبر طريقا متعرجا من النكسات والانتصارات . فقد انتصر على حكم الانفصال في سوريا . وخطا عبدالناصر خطوات على طريق ضرب الطبقات البرجوازية غير المستعدة لمواجهة مقتضيات المرحلة الجديدة والتي مالت للمساومة والردة . وانتصرت ثورة الجزائر ، ثم سقط حكم عبد الكريم قاسم ولكن رافق ذلك استمرار الهجوم الامبريالي الامريكي والصهيوني على مركز حركة التحرر العربي ــ مصر بقيادة عبدالناصر ــ ففتحت له جبهة اليمن ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ . وفتح العدو الصهيوني جبهة باعلانه اتمام مشروع تحويل مجرى نهر الاردن ١٩٦٣ . كما استمر الوضع في جبهة النضال العربي العام ممزقا متصارعا . الصراع بين عبدالناصر وبين حزب البعث الذي أصبح الآن في السلطة في العراق وسوريا . كذلك بينه وبين الجزائر بعد سقوط بن بللا .

لقد كانت هذه المرحلة تدفع باتجاه مواجهة مركز الثقل وهو الصراع ضد الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية ، ليس على المستوى الذي كان عليه في السابق أي استعدادات عسكرية وهجمات سياسية عامة متفرقة وانما على مستوى المواجهة المباشرة . وهو الذي لم يحصل من جانب حركة التحرر العربي بشكل مركز وحازم ولكنه كان حاصلا فعليا من جانب الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية . وقد وصل اتجاه هذه المرحلة قمته في حرب حزيران وانزال ضربة قاسية بالبطل القومي جمال عبدالناصر وبالنضال العربي عموما .

خلاصة حول تجربة المرحلة التاريخية ١٩٥٢ ــ ١٩٦٧ : عرفت العلاقات فيما بين الانظمة العربية الوطنية خلال هذه المرحلة ثلاث حالات تحكمت فيها : (١) التضامن في محور متحرر ، (٢) الوحدة بين مصر وسوريا ، (٣) الصراع العدائي . اما بالنسبة للقوانين التي حكمت علاقة الجماهير وقوى النضال العربي فيما بينها في مختلف الاقطار وارتباط ذلك بالحالات التي عرفتها العلاقة بين الانظمة العربية الوطنية : (١) الالتفاف حول المحور المتحرر وتأييده واعتباره الطليعة والقيادة لعموم النضال العربي ، (٢) الانضمام تحت قيادة الجمهورية العربية المتحدة باتجاه حركة عربية واحدة ، (٣) الصراع العدائي ، فعلى سبيل المثال عرف حزب البعث والقوميون العرب هذه الحالات الثلاث في علاقتهما بحركة القومية العربية التي تزعمها جمال عبدالناصر . أما « الاحزاب الشيوعية » فقد عرفت الحالتين (١) و(٣) في علاقتها بالحركة القومية العربية التي قادها جمال عبدالناصر ، عدا الحزب الشيوعي المصري الذي عرف أيضا الحالة (٢) .

ان الشيء الذي يجب ان يلاحظ هنا ان جمال عبد الناصر كان يحظى بنصيب الاسد من التأييد الجماهيري على النطاق العربي في كل هذه الحالات . مما يعبر من جانب خط الجماهير على سمة كوننا امة عربية واحدة ولنا وطن عربي واحد . ولكن يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ان العلاقات بين قوى النضال العربي وبين حركة جمال عبد الناصر لم تقم على اسس جبهوية في الحالتين الاولى والثانية . ففي الحالة الاولى اي الالتفاف حول المحور المتحد ، اعتبار مصر القاعدة وعبد الناصر القائد ، لم يأخذ شكل جبهة متحدة بتنظيمها [illegible] ولها قيادة مشتركة تقودها حركة جمال عبد الناصر . وانما حسب جبهة من طراز خاص قائدها جمال عبد الناصر . فقد بقي كل تنظيم يعمل منفردا ولا يشارك في القيادة . ويحاول من جانبه ان يطابق سياساته مع سياسات عبد الناصر . وينهث وراءها . اما في الحالة الثانية اي حل التنظيم والاندماج فقد كانت تعني الدخول كافراد في « تنظيم » فضفاض جدا . ان هاتين الحالتين ، خاصة ، الحالة الثانية ، اصطدمتا في صيغهما بسمة التجزئة العربية وما تحويه هذه التجزئة في كل قطر من تركيبة طبقية ، وتفاوتات في العديد من النواحي فيما بين الاقطار . اما الحالة الثالثة — الصراع العدائي — فقد كانت التعبير المكثف عن وحدة الضدين المتنافيين — الامة الواحدة والتجزئة — في ظروف الصراع ضد الامبريالية والكيان الصهيوني عبر العملية التاريخية لحركة انتقال مركز الثقل لمواجهة التناقض الرئيسي مع الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية . وفقدان اتجاه البوصلة . بالتحول الى الصراع فيما بين قوى النضال العربي . حيث ادى ذلك الى ان يصبح عبد الناصر هو « العدو رقم ١ » في نظر بعض فصائل النضال العربي . وتصبح هي في نظر حركة جمال عبد الناصر « العدو رقم ١ » . ولكن ذلك كان يصطدم باستمرار بهجمات الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية مذكرا بضرورة وضع الامور في نصابها ومواجهة التناقض الرئيسي .

قبل ترك هذه الفترة التاريخية يجب ان يذكر وجهها الرئيسي وهو انها استطاعت ، رغم كل شيء ، ان تنهي الاستعمار القديم من الوطن العربي . وتوجه ضربات قاسية لعملائه الطبقيين ، وتؤمم قناة السويس ، وتنتصر على العدوان الثلاثي . وتحقق انتصار الثورة الجزائرية ، وتسقط حلف بغداد ، وحكم الانفصال في سوريا . وتقوم بأول تجربة وحدوية رائدة بعد تجزىء الوطن العربي . وتصمد في وجه الاستعمار الامريكي وتصارعه في بعض المواقع . وتحقق استقلال بعض بلدان الخليج العربي والمغرب العربي . هذا فضلا عن ضرب مراكز الاقطاع والرأسمالية الكبيرة في عدة بلدان عربية . ولكن هذه المرحلة كانت حبلى بولادة الثورة الفلسطينية في ١٩٦٥/١/١ ، نتيجة واقع موضوعي تجلى بانتقال مركز الثقل في النضال العربي الى مواجهة الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية ، ونتيجة ما حققت من انتصارات وما حل بها من نكسات وتمزقات وصراعات فيما بين القوى الوطنية . الامر الذي بدأ يدخل النضال العربي في مرحلة جديدة ، خاصة بعد ان وجه الاستعمار الامريكي من خلال الكيان الصهيوني ضربة عسكرية قاسية لمصر وسوريا والضفة الغربية في حرب حزيران ١٩٦٧ ، اسفرت عن احتلال فلسطين حتى نهر الاردن واحتلال سيناء حتى قناة السويس واحتلال مرتفعات الجولان السورية .

مرحلة ١٩٦٧ وما بعد

فترة ١٩٦٧ — ١٩٧١ : اتسم الوضع بعد حرب حزيران ١٩٦٧ : (١) فرض حالة « لا حرب ولا سلم » على دول المواجهة ، والتي تعني اساسا فرض الامر الواقع

الذي نجم عن حرب العدوان الصهيوني . اي ابقاء الاحتلال وتكريسه . (٢) خروج الامبرياليه الامريكية منتصره متغطرسه تتحدث عن التركيع وفرض الشروط . (٣) خروج الكيان الصهيوني قويا منتصرا متغطرسا ، يفرض بقاء احتلاله . ويهدد بتأديب كل من يرفع رأسه من المحيط حتى الخليج . (٤) خروج مصر وسوريا بجيوش ممزقة ، واقتصاد مضروب ، في ظل احتلال رابض على الصدور ، وبيده هراوة غليظه — الامر الذي فرض نقل مركز الثقل في النضال المصري والسوري والعربي عموما لمواجهة مباشرة للتناقض الرئيسي الذي يقف في طرفه المقابل الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية . وذلك في ظل زيادة توثيق العلاقات المصرية — السوفياتية . (٥) بروز الثورة الفلسطينية كقوة ثورية طليعية تتحدى الاحتلال الصهيوني ، وقد دخلت معه في حرب مستمرة لا تتوقف .

كان ميزان القوى قد مال بقوة لمصلحة الامبريالية الامريكية والكيان الصهيوني . وكان وضعهما في حالة هجوم استراتيجي عام في حين انتقل وضع القوى الوطنية الى مواقع الدفاع الاستراتيجي . ولكن الثورة الفلسطينية مثلت جانب الهجوم التكتيكي . لقد انتقل مركز الثقل في النضال العربي الى الصدام المسلح المباشر مع الكيان الصهيوني الى جانب الصراع الحاد العدائي مع الامبريالية ومخططاتها ومؤامراتها . ولهذا اخذت العلاقات بين قوى النضال العربي تتبلور حول : (أ) دعم الثورة الفلسطينية والالتفاف حولها في صراعها المسلح ضد الكيان الصهيوني . (ب) دعم صمود مصر وسوريا واستعدادهما لخوض الحرب (ج) الضغط على الدول العربية الاخرى لدعم الثورة الفلسطينية ومصر وسوريا . وتحقيق تضامن عربي بهذا الاتجاه . وهنا يجب ان يلاحظ ان التحول العام في النضال العربي ضد الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية ، كان يحمل التناقض داخل صفوف جبهته تركز حول الموقف من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ولكن كان من الممكن تجنب الانقسام او التحول للصراع العربي — العربي ما دام الاحتلال للاراضي العربية مستمرا وما دام الصراع ضد العدو الصهيوني مستمرا .

لقد راينا كيف طرحت المراحل السابقة على الجماهير والقوى الوطنية والقومية والثورية في كل قطر وفي الاقطار العربية ككل موضوعة « تنظيف البيت اولا » سواء بسبب وجود الاستعمار المباشر ، او الحكومات الرجعية العميلة ، او نشوء المحور المتحرر في مواجهة المحور « العربي » المضاد المدعوم من الامبريالية . ثم الصراعات فيما بين القوى الوطنية الى جانب الصراع ضد الامبريالية ولكن دون التركيز على مركز ثقل محدد من جانب مجموع النضال العربي . اما مرحلة ١٩٦٧ فقد طرحت مسألة مواجهة الكيان الصهيوني والاحتلال والدعم الامريكي لهما مما دفع الموضوعة الاولى الى المرتبة الثانية . واعطى الاولية للصراع ضد العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية بعد ان كان في المراحل السابقة في المرتبة الثانية . ان انتقال الصراع مع الكيان الصهيوني الى مستوى المواجهة المباشرة هو الذي حرك فكرة مؤتمرات القمة العربية . لقد حدث هذا ، بمستوى ضعيف يتناسب مع مستوى المواجهة المباشرة في حينه — عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ مع بروز ضرورة مواجهة العدو الصهيوني لتحويله مجرى نهر الاردن . وتصاعد العمل بهذا الاتجاه مع ارتفاع مستوى المواجهة المباشرة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . ولقد اخذ عبد الناصر يدفع باتجاه التضامن العربي ومؤتمرات القمة العربية بديلا « لوحدة الهدف » والصراع المحوري الحاد في الداخل العربي . لقد كانت ظروف المرحلة الجديدة تتطلب التركيز على العدو الصهيوني وتجنب المعارك الجانبية حسب اصطلاح مرحلة ما بعد ١٩٦٧ . ولكن الموقف من قرار ٢٤٢ الى جانب شبح الصراعات

السابقة وجراحها وعقلياتها ، فضلا عن طغيان قوة العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية وتشجع عملاء الامبريالية في المنطقة وبعض الانظمة الرجعية للعب دور القوى المضاده جعل التحرك باتجاه التضامن العربي مترجرجا متعرجا . وان كانت الثورة الفلسطينيه بقيادة حركة فتح اكثر توفيقا في تحقيق تضامن عربي من حولها. حيث كانت هناك ارضيه اقوى لمثل هذا التضامن الذي اخذ طابع العلاقات الثنائية ، كوجه رئيسي للعلاقات ، من قبل كل دولة عربية مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى درجات متفاوتة ، الى جانب طابع جماعي في مؤتمرات القمة كوجه في المرتبة الثانية . طبعا لم يكن ذلك يعني نفي الصراعات الداخلية على مستوى كل قطر وعلى المستوى العربي ، وانما كان يعني انتقالها بالضرورة الى المرتبة الثانية وبروز قوانين جديدة تحكم الصراعات والعلاقات فيما بين قوى النضال العربي . وكان لا بد من ان تبرز الصراعات في فهم هذه القوانين وليدة اوضاع ما بعد حرب حزيران . حيث تركزت باتجاهين رئيسيين (كل اتجاه يضم عدة اتجاهات) وهما : اتجاه تجمد عند فهم الاوضاع على ضوء قوانين المرحلة ، او المراحل ، السابقة ، وان ظهرت بعض اطرافه بزي جديد اي « اسقاط انظمة البرجوازية الصغير » ، او بكلمات اخرى خوض معارك المرحلة الجديدة بالعقلية والاساليب التي خيضت فيها معارك المراحل السابقة. واتجاه حاول فهم قوانين المرحلة الجديدة . وسعى الى العمل بموجبها اي طريقة قيادة الصراعات والعلاقات سواء بالنسبة لمعالجة الصراع ضد العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية وعملاء الامبريالية الامريكية ، او بالنسبة لمعالجة التناقضات الداخلية على مستوى كل قطر عربي وعلى المستوى العربي . بحيث تعطى الصراعات ضد العدو اولوية عموما ، على التناقضات الداخلية على المستويين القطري والعربي دون ان يمنع ذلك اسقاط بعض الانظمة من خلال الصراع الداخلي في كل قطر وفقا للظروف المعطاة في كل حالة حيث سقط حكم السنوسي ، وحكم عبد السلام عارف ، بانتصار الثورة في ليبيا والعراق وكذلك بالنسبة لليمن الجنوبي . ودون ان يمنع تأجج الثورة في ظفار . لقد شكلت الثورة الفلسطينية بؤرة لصراع هذين الاتجاهين اللذين برزا في داخلها بصورة مكثفة مجسدة في مجالات التنظير والشعارات والسياسات والتطبيق . وذلك لان الثورة الفلسطينية لعبت دورا طليعيا في صراعات المرحلة الجديدة وكانت في صفوف الصدام الاولى . الى جانب تماسها المباشر مع الوضع العربي العام ، ومع كل قطر من الاقطار العربية ، وان على درجات متفاوتة . ومن هنا فان دراسة التجربة التاريخية للثورة الفلسطينية خلال فترة ١٩٦٧ — ١٩٧١ في مجال موضوعنا سوف يساعد على كشف القوانين التي تحكم الصراعات والعلاقات في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ حتى الان ، فيما بين الحركات الوطنية والثورية على نطاق عربي وفيما بينها وبين الانظمة العربية . وذلك بعلاقتها مع توجيه مركز الثقل في النضال العربي ضد الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية .

تجربة الثورة الفلسطينية في فترة ١٩٦٧ — ١٩٧١ : مثلت حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » بعد مبادرتها باطلاق الثورة المسلحة ، وبشكل بارز ، بعد معركة الكرامة ١٩٦٨ ، اتجاها جديدا في فهم السمات والقوانين التي تحكم الوضع العربي في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ . وطرحت مجموعة من الموضوعات النظرية والشعارات والسياسات مع ممارسة جماهيرية مسلحة وسياسية على الساحتين الفلسطينية والعربية . فما هي هذه الموضوعات والشعارات والسياسات والممارسات فيما يتعلق بموضوعنا الذي تتناوله هذه المقالة ؟ لقد رأينا من خلال ما تقدم كيف انتقل مركز الثقل في صراع حركة الجماهير العربية ، بعد حرب حزيران ، الى الصراع المباشر

ضد العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية . ولاحظنا تغير القوانين التي تحكم حركة التحرر الوطني على المستوى العربي وفقا لانتقال مركز الثقل في النضال من حالة الى حالة . فعندما كان مركز الثقل في النضال العربي منصبا في كل قطر على التحرر من النفوذ الاستعماري المباشر تولدت قوانين محددة للعلاقات بين الجماهير ومختلف الحركات الوطنية في كل قطر وبين نظيراتها في الاقطار الاخرى . ثم تولدت قوانين محددة اخرى حكمت العلاقات في مرحلة انتقال مركز الثقل في النضال لكسر حلقات سلسلة الانظمة الرجعية ، خاصة ، بعد وقوع نكبة فلسطين . ثم لوحظ ولادة قوانين مختلفة في فترة ١٩٥٥ — ١٩٦٧ في مرحلة انتقال مركز الثقل الى النضال ضد حلف بغداد والغاء المعاهدات الاستعمارية واستكمال تحرير المناطق التي تحت الاحتلال الاستعماري المباشر او شبه المباشر . ومن ثم انتقال مركز الثقل الى النضال من اجل وحدة الاقطار المتحررة ، وبداية الصراعات فيما بين القوى الوطنية . ثم ضد نكسة الانفصال ، والاتجاه لضرب مواقع الاقطاع والرأسمال الاحتكاري التابع للاحتكارات الامبريالية في بعض البلدان المتحررة . ثم الصراع ضد تحويل مجرى نهر الاردن وضد الاستعمار الجديد (الامبريالية الامريكية) . ورأينا كيف كانت تتغير القوانين التي تحكم العلاقات والصراعات فيما بين الانظمة ، وفيما بين الحركات الوطنية . وفيما بين هذه وتلك . وهنا لا بد من ان تلاحظ التداخلات في المراحل وفي القوانين المتحكمة في العلاقات والصراعات . كما ان تحديد تاريخ لمرحلة جديدة او فترة جديدة لا يعني ولادتها في تلك اللحظة ولا يعني زوال سمات المرحلة السابقة تماما . وانما يجب ان يفهم ان بذور كل مرحلة جديدة تلد في المرحلة السابقة كما ان عددا من بقايا المرحلة السابقة تستمر في المرحلة اللاحقة . ولهذا فان منهج التحليل هنا يركز في كل مرة على القاء الضوء على الوجه الرئيسي مع متابعة الوجه الثانوي وحركته . الامر الذي يتطلب التنويه الى ان انتقال مركز الثقل في النضال العربي من نقطة الى نقطة في المراحل والفترات السابقة كان يحمل في طياته فترات يشتد فيها الصراع المباشر مع العدو الصهيوني (فترة قيام دولة الكيان الصهيوني ، الاعتداءات على دول الحزام المطوق للكيان الصهيوني ، العدوان الثلاثي ، تحويل مجرى نهر الاردن) فضلا عن ان النضال العربي حين يركز على التحرر من النفوذ الاستعماري المباشر ، او اسقاط الانظمة الرجعية العميلة ، او اسقاط الاحلاف والمعاهدات الاستعمارية ، او النضال ضد الاستعمار الجديد ، كان يربط هذه الاهداف (التحرر والاستقلال الوطني) بهدفي تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين . ان مراكز الثقل المذكورة في المراحل الماضية كانت تعني اشتداد الصراعات الداخلية في الوطن العربي ، بما في ذلك عندما كانت تنحرف البوصلة بيد القوى الوطنية عن تحديد أين مركز الثقل في النضال العربي . الامر الذي حمل معه موضوعاته وتقاليده (فعلى سبيل المثال من موضوعات المراحل السابقة لفترة ١٩٥٣ — ١٩٦٧ : « النضال لتنظيف البيت » . اسقاط انظمة الاستعمار والخيانة والرجعية والفساد . الهجوم على تضامن الدول الرجعية في الجامعة العربية . ومن التقاليد النضالية التي ارسيت ، استخدام كل اشكال التحريض ضد الانظمة ومهاجمتها ، بكل صغيرة وكبيرة ، وبلا نقطة لقاء معها . التظاهرات ، الهبات الشعبية . وكانت العلاقات فيما بين الجماهير والقوى الوطنية على المستوى العربي تأخذ شكل تضامن الشعوب العربية . وكذلك من موضوعات مراحل ١٩٥٥ — ١٩٦٧ ، اسقاط دول الاحلاف العسكرية والمعاهدات مع الاستعمار، انقسام الانظمة الى انظمة متحررة واخرى عميلة ، مهاجمة الدول المحيطة الداخلة بالاحلاف تركيا ، ايران ، باكستان ، — التحالف مع السعودية في مرحلة صراع ضد

محور نوري السعيد ، والهجوم عليها بعد بروز مشروع ايزنهاور ، بل الدخول في حرب معها في اليمن . ومن التقاليد النضالية التي ارستها هذه المرحلة : « اما مع هذا النظام على طول الخط . واما ضده على طول الخط » . واستخدام كل اشكال التحريض السياسي العدائي ضد الانظمة العميلة والرجعية — وقد سحبت هذه الاشكال ايضا عندما اندلعت الصراعات فيما بين الانظمة الوطنية . وكذلك فيما بين الحركات الوطنية . ومن اشكال العلاقات بين الجماهير والقوى الوطنية على المستوى العربي عرفت أشكال تدعيم المحور المتحرر والالتفاف حوله ، وحدة الهدف وتحقيق الوحده العربية ، ثم الانقسامات في الصفوف الوطنية وانتقالها الى صراعات عدائية . ولكن انتقال مركز الثقل في النضال العربي في مرحلة ما بعد حزيران ١٩٦٧ ضد الكيان الصهيوني والاحتلال المدعوم من الامبريالية الامريكية . كان يعني تركيز الصراع ضد العدو الصهيوني ، والعمل على توجيه الوضع العربي بمجمله (انظمة وجماهير وحركات سياسية) الى دعم الثورة الفلسطينية ومصر وسوريا . ولهذا كان لا بد لهذه المرحلة من ان تحمل موضوعاتها النظرية وشعاراتها وسياساتها وممارساتها وتقاليدها النضالية التي تتحكم فيها قوانين جديدة بالنسبة للصراع ضد العدو . او بالنسبة للعلاقات والصراعات في داخل الجبهة المضادة للعدو الصهيوني . الامر الذي كان لا بد من ان يقود الى صراع مع الموضوعات والشعارات والسياسات والممارسات والتقاليد النضالية التي درجت في المراحل السابقة . لقد مثلت حركة فتح التعبير المركز بالنسبة لسمات وقوانين المرحلة الجديدة بينما مثلت الاتجاهات فوق « اليسارية » في الساحة الفلسطينية التعبير المركز بالنسبة لسحب موضوعات وشعارات وسياسات وممارسات وتقاليد المراحل السابقة على المرحلة الجديدة . وذلك بالباسها « زيا جديدا » في الظاهر . ولكنه ظل اسير المحتوى السابق في الحقيقة والجوهر .

كان من بين الموضوعات التي طرحتها حركة فتح لمرحلة ما بعد حرب حزيران : « كل البنادق نحو العدو الصهيوني » . « طريق الوحدة يمر عبر تحرير فلسطين » . « التضامن العربي الرسمي ، والالتفاف الجماهيري العربي حول الثورة الفلسطينية» . التعامل مع مختلف الانظمة — دون ان توضع كلها على قدم المساواة — تحت شعار دعم الثورة الفلسطينية وتسهيل مهماتها . تسخين جبهات القتال ودعمها . وبدأت ترسي تقاليد جديدة في العلاقات بينها وبين القوى الوطنية والانظمة العربية تتناسب مع وضع الكفاح المسلح الفلسطيني الشعبي طويل الامد . وطرحت على نفسها شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم الانجرار الى معارك جانبية ، او تفجير الصراعات الجانبية . وعدم حل التناقضات داخل الوضع العربي عن طريق الصراعات العدائية وحملات التحريض والتشهير . (المقصود هنا على مستوى العلاقات بين الاقطار وليس المستوى الداخلي في القطر الواحد) . ورفض الدخول في المحاور او التشجيع عليها . ولكن هذا الاتجاه قوبل باتجاه اخر كان يدفع باستمرار الى محاربة كل الانظمة العربية وفضحها والتشهير بها ، او محاربة هذا النظام او ذاك وفق عقلية البحث عن المحاور والعودة الى جعل مركز الثقل هو « تنظيف البيت العربي كله اولا وقبل كل شيء » . الامر الذي يعني ، بالحتمية ، انتقال الصراع ضد العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية الى المرتبة الثانية . ومن ثم تهدئة جبهات المواجهة لان الصراعات المحورية الضارية في الداخل العربية ، تقود الى شل الصراع المباشر ضد العدو الصهيوني .

عندما طرحت حركة فتح تلك الموضوعات والصيغ لم تكن بعيدة عن التناقض مع

الانظمة العربية ، او مع الحركات السياسية الاخرى ، على مستويات الهدف والاستراتيجيه والتكتيك والسياسات اليوميه . طبعا على درجات متفاوته بالنسبة لهذا النظام او ذاك ، او هذه الحركه السياسيه او تلك . فكيف عالجت هذه المعضلات (بداية ، علينا ان ناخذ بعين الاعتبار ان وجود التجزئه يعني ان كل حركة وطنيه عربيه وكل نظام عربي يواجه تناقضات مع عشرات السياسات سواء بتحديد الاهداف المباشره ، او مرحز الثقل في النضال الراهن ، او الاستراتيجيه والتكتيك ، او بالنسبه للتحالفات ، وصيغ العلاقات وطرق معالجة التناقضات . لقد اخذت حركة فتح هذه الحقيقة بعين الاعتبار ضمن سمات مرحلة ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، في اثناء طرحها لبرنامجها واستراتيجيتها وتكتيكها فقدمت المعالجات التالية :

١ — تطرح الثورة الفلسطينية سياستها ايجابيا وتمارس وفق ذلك .

٢ — تجنب الدخول في معارك جانبية او استخدام التحريض السياسي العدائي سواء ضد الحركات السياسية الاخرى او الانظمة العربية ، وخاصة ، القوى الوطنية والانظمة الوطنية . رغم انها دخلت العمل النضالي بموضوعات جديدة وقوبلت بهجمات شعواء من اطراف وطنية عديدة . فعلى سبيل المثال لم تفتح صراعا عدائيا مع عبد الناصر عندما هاجمها ، بشدة ، في فترة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ . ولم تنتقل الى الصراع العدائي مع المنظمات السياسية العربية التي وجهت عليها هجمات عدائية . فقد استخدمت اسلوب الحوار الهادىء مع المواظبة على طرح وجهة نظرها ايجابيا والتركيز على ممارسة استراتيجيتها وتكتيكها .

٣ — واجهت في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ مسألة قبول عبد الناصر بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهي ترفضه رفضا حاسما . ولكنها اتبعت في معالجة ذلك نهجا يختلف عن نهج الحركات والانظمة الوطنية التي فتحت النيران على عبد الناصر ونقلت تناقضها معه حول الموقف من قرار ٢٤٢ الى صراع عدائي . كان نهج حركة فتح : (ا) اعلان رفضها القاطع لقرار ٢٤٢ دون التعريض بقبول عبد الناصر به او ادانته بسبب ذلك . (ب) اقامة علاقات وثيقة مع عبد الناصر ، ما دام رغم الموافقة على ذلك القرار ، في مواقع الصراع ضد العدو الصهيوني . الامر الذي يقيم ارضية قوية لبناء هذه العلاقات وطلب دعمه لها ، ودعمه من جانبها في معركة صموده واعادة بناء الجيش والاستمرار في الصراع . (ج) التركيز على برنامجها ايجابيا في مواجهة العدو الصهيوني وفتح نيرانها عليه . ان هذا النهج اتاح لها ان تحافظ على موقف مبدئي من جانبها ، وان تهجم على قرار ٢٤٢ دون الهجوم على عبد الناصر . وان تبنى علاقات ايجابية وثيقة مع عبد الناصر تخدم قضية الصراع العربي ككل ضد العدو الصهيوني. فضلا عن افادتها من تلك العلاقات لتطوير صراعها ضد العدو الصهيوني ، وحرمانها لهذا العدو ، وكذلك حرمان الامبريالية الامريكية والقوى المضادة للثورة ، من الافادة من انتقال المعركة الى الداخل العربي بين عبد الناصر وبين الثورة الفلسطينية . ان المسألة التي يجب ان تفهم ايضا ، في هذا المجال ان سكوت حركة ثورية او نظام وطني عن بعض المسائل التي يختلف فيها مع بعض القوى التي تقع خارج جبهة العدو المباشر . وطرح وجهة النظر ايجابيا وعدم ترجمة الخلاف والتناقضات الى صراع عدائي مباشر — الفضح ، التعرية ، التشهير ، الاتهام بالخيانة والتآمر — لا يعني الموافقة على سياسات تلك القوى او ممارساتها ولا يعني التواطؤ . كما لا يعني خداع الجماهير او تضليلها ، خاصة ، اذا طرح الاتجاه الصحيح ايجابيا ، وصحبته ممارسة عملية لفرضه على ارض الواقع .

٤ ـــ كانت هنالك تناقضات اساسية بين حركة فتح وبين الانظمة العربية حـــول قضايا عديدة . وكان السؤال دائما كيف تعالج هذه التناقضات في ظروف انتقال مركز الثقل في النضال ضد العدو الصهيوني ؟ هل ترفع هذه التناقضات فوق التناقض مـــع العدو الرئيسي أم تبقى النيران موجهة الى العدو الرئيسي ويصار الى اعتبار تلـــك التناقضات في المرتبة الثانية وتعالج على هذا المستوى . وتبنى علاقات ايجابية وتعاون مشترك ضد العدو ؟ كان الاتجاه الثاني هو ما طبقته حركة فتح مما ساعد على الافادة من الامكانات التي اخذت تتوفر لايجـــاد تضامن عـــربي عـــريض من حول الثـــورة الفلسطينية . كان أول من افاد منه هو الثورة الفلسطينية والنضال العربي العـــام ضد العدو الصهيوني . ان المسألة التي يجب ان تفهم هنا ان اقامـــة علاقة وثيقـــة وايجابية بين الحركة الثورية او نظام ثوري وبين هذا النظام او ذاك ، او هذه الحركة السياسية او تلك لا تعني الموافقة على سياساته الخارجية او الداخلية . ولا يعني تأييده ضد خصومه ، او تأييده بتحالفاته .

٥ ـــ ان ما تقدم لم يمنع من ان تدخل الثورة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة فتح في صراع عدائي يصل الى حد الصدام المسلح مع عملاء الامبريالية الامريكية الذين كانوا يجرون الوضع الى هذا المستوى من الصراع جرا ، كمـــا حدث على سبيل المثال في الاردن . ولكن ذلك لا يعني ان يتحول الى نهج في معالجـــة التناقضات مع الانظمـــة العربية عموما كلما حدث هنالك تناقض اساسي في المواقف السياسية .

٦ ـــ ان معالجة التناقضات ، او الاختلافات السياسية ، بين الحركة الثوريـــة ـــ او نظام وطني او ثوري ـــ وبين الانظمة العربية الاخرى والحركات السياسية الاخرى **تتطلب في ظروف انتقال مركز الثقل في الصراع العربي ضد العدو الصهيوني ، ان تقوم على اساس نظرة شمولية لاجماع الصراع ضد العدو الصهيوني . لا ان تقوم علـــى اساس مناقشة ذلك التناقض بحد ذاته بمعزل عن الصراع ضد العـــدو الصهيوني .** اي ان ابقاء هذه النظرة الكلية حاضرة عند معالجة التناقضات على المستوى العربي هي احد القوانين التي افرزتها سمات مرحلة ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وعززتها التجربة الثورية للثورة الفلسطينية . وتجاوبت معها ارادة الجماهير العربية العريضة التي لم تعد في هذه المرحلة تتفهم الصراعات الحادة الداخلية فيما بين القوى والانظمة الوطنية كما كانت تفعل في المراحل السابقة ، خاصة ، قبل انفصام وحدة الجمهوريـــة العربية المتحدة .

ان انتقال مركز الثقل في النضال العربي الى المواجهة المباشرة مع الكيان الصهيوني اخذ يدفع الى امام موضوعات « كل البنادق نحو العدو الصهيوني » ، « التضامـــن « العربي » ، « تجنب المعارك الجانبية » ، « وحدة الصف » ، مع بقاء كل طرف سواء كان نظاما او قوة سياسية محتفظا ببرنامجه وسياساته واستراتيجيته وتكتيكه . واذا لم يكن هنالك اتفاق فلتبق العلاقات ايجابية ويبقى التعاون . واذا لم يكن من الممكن بقاء العلاقات ايجابية وبقاء التعاون فيجب الا يصار الى الانتقال للصراع العدائـــي ، والتمزق . لان ذلك سيفيد العدو الصهيوني لا محالة . واذا كانت مستويات الصراع ضد العدو الصهيوني متفاوتة بين الانظمة الوطنية ، وكذلك بين الحركات السياسية الوطنية ، فلتنطلق كل هذه المستويات ضد العدو ولا تتحول الى صراع عدائي فيمـــا بينها بسبب تفاوت خوض كل منها للصراع . ولكن دون ان يعني ذلك عدم الانطـــلاق من هذا المستوى المتدني من علاقات النضال المشترك ضد العدو الى مستويات ارقى او ممارسة النقد الايجابي لتطوير المستويات . شريطة ان يحافظ على هذا المستوى

المتدني والبناء عليه ، لا تحطيمه اذا لم يكن بالامكان تطويره . أو يصار الى تمزيقه تحت شعار الوصول الى ما هو ارقى . ان مرحلة ١٩٦٧ وما بعد ، اخذت ترسي هذه الموضوعات والتقاليد ولكن ضمن صراع شاق ضد الامواج المضطربة التي تمثل العودة الى الماضي وتعزيز اتجاهات التبعية . وكان التقدم بهذا الاتجاه الذي مثلته فتح حثيثا على المستوى العربي العام دون ان يخلو من تراجعات ونكسات ولكنه كان يمثل اتجاه المرحلة . وقد وصل قمته في حرب تشرين ١٩٧٣ . حيث تحقق تضامن عربي عريض حول جبهات القتال المصرية ــ السورية ــ الفلسطينية . وتحقق تنسيق بين هذه الجبهات في اثناء خوض الحرب . والتفت اوسع الجماهير العربية حول جبهة القتال . وتحولت العراق والجزائر الى جبهتين خلفيتين تمدان الجبهة الامامية بالجيوش والاسلحة ومختلف اشكال الدعم . كما تجلت ظاهرة التضامن العربي في خطوة حظر النفط اسنادا للحرب .

على ان من الضروري ملاحظة اربع نقاط حول ما تقدم : (١) تخللت فترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧١ صراعات حادة بين الثورة الفلسطينية وبين القوى المضادة للثورة في الاردن ولبنان . وهذه احدى سمات الصراع في مرحلة ما بعد حرب حزيران . لان الامبريالية الامريكية وعملاءها يهمهم ان يعود الصراع الى الداخل العربي ، وتمزيق الصف العربي . وذلك لضرب اية اتجاهات نحو قتال العدو الصهيوني . أو التضامن العربي الموجه ضد الكيان الصهيوني والامبريالية . ولهذا فان القوى التي فتحت المعارك الجانبية الى مستوى الصدام كانت عملاء الامبريالية . وقد تجلى ذلك بشكل بارز في مشروع روجرز الذي هدف الى نقل الصراع الى الداخل العربي ، والتوطئة لصدام ايلول في الاردن . (٢) ان التوجه العام لوحدة الصف ، والتضامن العربي يحمل محتوى مضادا للعدو الصهيوني ، ومن ثم للامبريالية الامريكية ، بصورة مباشرة وغير مباشرة . واذا فقد هذا المحتوى يفقد مقومات وجوده . ولا يمكن ان يتحقق . حيث اثبتت التجربة **ان معادلة التضامن العربي في الظروف العربية القائمة بعد حرب حزيران ، ولكونها تقوم بين عشرين دولة ومن بينها منظمة التحرير ، لا يمكن ان تنجح الا على ارضية دعم القضية الفلسطينية والصراع ضد العدو الصهيوني ، واخذ موقف استقلالي . والا فمصير التضامن ان يمزق ولا يقوم** . لان ثمة العديد من القوى العربية ، ومن بينها الثورة الفلسطينية ، لن تقبل بالتضامن الاعلى تلك الارضية . (٣) ان التوجه العربي العام لوحدة الصف ، والتضامن . لا يمنع ان تخوض القوى الوطنية والثورية صراعات في كل قطر ، اما باتجاه الثورة ، او باتجاه التصحيح ، او لضرب الجيوب العميلة . وبالمناسبة ، انها اذا لم تفعل ذلك فالقوى المضادة للثورة في كل قطر ستسعى ، لا محالة ، لاسقاط القوى الوطنية والثورية . فالصراع في كل قطر قانون موضوعي . ولا يتعارض بالنسبة للقوى الوطنية والثورية مع القانون الموضوعي الاخر وهو ضرورة العمل لوحدة الصف والتضامن العربي في مرحلة المواجهة المباشرة مع العدو الصهيوني (٤) ان انتقال مركز الثقل في النضال العربي لمواجهة العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية وعملائها ، يتطلب تشديد الحفاظ على الاستقلالية والسيادة الوطنية للبلدان العربية ، ورفض الثورة الفلسطينية لاي احتواء . لان ذلك يشكل شرطا لامكانية تحقيق التضامن العربي والاستمرار في الصراع في اتجاه التناقض الرئيسي .

فترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٣ : تتميز هذه الفترة باستمرار السمات الاساسية لمرحلة ما بعد حرب حزيران مع دخول عاملين هامين ضمن السمات الاساسية وستكون لهما

فاعليتهما بالتأثير سلبا وايجابا : العامل الاول : هو نجاح المؤامرة الامريكية ـ الاردنية باخراج الثورة الفلسطينية من الاردن . العامل الثاني : تصفية مجموعة علي صبري من السلطة في مصر وبداية مرحلة الصراع الحاد بين مصر وبين الاتحاد السوفياتي . وما تبع ذلك من اخراج الخبراء السوفيات من مصر .

ادى العامل الاول الى عودة بروز الاتجاهات التي تريد من الثورة الفلسطينية ان تنقل مركز ثقل نضالها الى الداخل العربي . فبدلا من ان يستمر تعزيز الاتجاهات التي تتطلبها مرحلة ما بعد حرب حزيران ، والتي عبرت عنها فتح ، مع عدم فصلها عن ضرب عملاء الامبريالية الامريكية الذين يشكلون القوى المضادة للثورة في الاردن، راحت تلك الاتجاهات تسعى لسحب ضرورة الصراع ضد النظام الاردني الى الصراع ضد كل الانظمة العربية . ونقل التناقضات الاساسية التي كانت في المرتبة الثانية الى تناقضات رئيسية تحظى على المرتبة الاولى . اما العامل الثاني فقد ادى ، فيما ادى اليه ، الى دخول الوضع في المنطقة في مرحلة الصراع بين مصر وبين الاتحاد السوفياتي في ظل الصراع ضد الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية الى جانب ما يجره ذلك من تغييرات في اعادة ترتيب الوضع الطبقي في مصر . وما يتبعه من صراعات داخلية وعلى المستوى العربي . وادى الى بروز اتجاهات لنقل ثقل الصراع الى الداخل العربي . ومن ثم تعزيز اتجاهات العودة الى صراعات المحاور العربية . على ان تركيز النضال العربي في الفترة ما بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ على مواجهة الكيان الصهيوني مواجهة مباشرة ، وما يعنيه ذلك من مواجهة عدائية مع الامبريالية الامريكية . ابقى الاتجاه الغالب في الوضع نحو تعزيز التضامن العربي . وهذا قانون موضوعي ملازم لتركيز النار على الكيان الصهيوني . ووصل هذا الاتجاه قمته في حرب تشرين المجيدة ١٩٧٣ . وفي معركة حظر النفط العربي .

فترة ١٩٧٣ وما بعد : ان السمات الرئيسية ، والقوانين التي تحكمت في الصراعات والعلاقات فيما بين الانظمة العربية . وكذلك فيما بين القوى الوطنية . وفيما بين القوى وبين الانظمة في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ حتى الان ، بما في ذلك العاملان اللذان دخلا على الوضع في فترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ، ما زالت قائمة في فترة ما بعد حرب تشرين **التي هي استمرار للمرحلة السابقة ، تحمل كل سماتها الاساسية واتجاهاتها ولكن ضمن موازين قوى مختلفة عن موازين القوى التي اتسمت بها المرحلة التي بدأت عام ١٩٦٧ . وان هذه بدورها ستعطي بعض السمات الجديدة وتغير من بعض السمات والقوانين ولكن ضمن الاتجاه العام الذي حدد لمرحلة ما بعد ١٩٦٧** . وذلك لان الاحتلال الصهيوني لفلسطين ولغالبية الارض العربية في سيناء والجولان **ما زال قائما** . وان انحسر بعد حرب تشرين حتى الان عن بعض الاراضي في سيناء والجولان. الامر الذي يعني **ان مركز الثقل في النضال العربي ما زال ضد العدو الصهيوني المدعوم من الامبريالية الامريكية . وما زالت المواجهة المباشرة قائمة . كما ان الثورة الفلسطينية ما زالت تشكل طليعة ثورية صدامية ضد الكيان الصهيوني . الى جانب استمرار المواجهة ضد الامبريالية الامريكية** . ولكن العوامل الجديدة التي دخلت على الوضع نتيجة حرب تشرين هي : (١) ان ميزان القوى في الصراع مال ضد مصلحة العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية . ولمصلحة الوضع العربي عموما . فقد خرجت مصر وسوريا ومعهما التضامن العربي من الحرب بوضع اقوى وكذلك الثورة الفلسطينية . وخرجت الدول العربية عموما اقوى من بعد معركة حظر النفط . وتعاظم العائدات النفطية بعد رفع الاسعار . (٢) تحقق تضامن عربي فعال في حرب تشرين وفي معركة حظر النفط وكذلك في مؤتمري القمة العربيين السادس والسابع ،

وفي دفع قضية فلسطين لتدرج على جدول اعمال الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة في الدوره ٢٩ لعام ١٩٧٤ — ١٩٧٥ . (٣) احرزت الثورة الفلسطينية تقدما كبيرا في تصعيد الكفاح المسلح والنضال الشعبي ضد الكيان الصهيوني . وفي مجال الاعتراف العربي بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني . وفي المجال الدولي في مؤتمرات دول عدم الانحياز ، ومؤتمرات القمة الافريقية والاسلاميه وفي هيئة الامم ولدى الرأي العام العالمي .

لقد دخلت الى الوضع العربي سمة جديدة بعد حرب تشرين ونتيجة اختلال موازين القوى المذكورة في غير مصلحة العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية (كذلك حدث اختلال لميزان القوى على النطاق العالمي في غير مصلحة الامبريالية الامريكية) . وهي عدم قدرة الامبريالية الامريكية والعدو الصهيوني على تجميد الوضع تحت حالة « لا حرب ولا سلم » كما فعلا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . اي عدم القدرة على فرض الامر الواقع الذي نجم عن حرب حزيران كما كان الحال من عام ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ . واصبح العدو الصهيوني التوسعي الذي كان يرفض اي تراجع عن الارض مضطرا لتقديم تراجعات جزئية عن بعض الاراضي وذلك من اجل كسب الوقت لاعادة موازين القوى لمصلحته . وتجزىء الصف العربي . وانزال ضربة عسكرية تعيد له هراوته الغليظة . واصبحت الامبريالية الامريكية مضطرة للدخول في مفاوضات مع الجانب العربي — مصر وسوريا — لتحقيق بعض الانسحابات من الارض العربية التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧ . وذلك من اجل اعادة موازين القوى لمصلحتها ومصلحة العدو الصهيوني . وتجزىء الصف العربي . واعادة فرض الامر الواقع السابق مع استمرار السعي لاخضاع الامة العربية لنفوذها . او بعبارات اخرى دخلت على الوضع ظاهرة اتفاقات « فك الارتباط » . وما يمكن ان تتضمنه ايضا من تنازلات عربية قد تنقل الوضع الى صراعات حادة بين الاقطار العربية وكذلك بين القوى الوطنية ، بما فيها الثورة الفلسطينية ، وبين بعض الانظمة العربية خاصة مصر بما في ذلك التناقض الحاد بين مصر وسوريا . لقد اثبتت التجربة التاريخية لمرحلة ما بعد حرب حزيران ان التضامن العربي بين الانظمة يصبح ممكنا ويقوى مع الاتجاه نحو الحرب ضد العدو الصهيوني . وكذلك مع اشتداد المواجهة والتحدي . ويبدأ بالتضعضع مع اتجاهات تهدئة الصراع والسير على طريق التسويات . ولهذا فان الاتجاه نحو التضامن العربي سار على طريق متعرج مع تعرج طريق المواجهة المباشرة ضد العدو الصهيوني ، عبر فترات التأزم والتجميد والمفاوضات مع امريكا ، والتهدئة والقتال والحرب ووقف اطلاق النار وفك الاشتباك ، والعودة الى التأزيم والاستعداد للحرب والبحث عن فك ارتباط اخر وهكذا . لقد اتسم الوضع بعد حرب تشرين ١٩٧٣ بظاهرة اتجاه الدول العربية نحو التضامن ، كلما اشتد الصراع ضد العدو الصهيوني ، وبظاهرة تعرض العلاقات الى صراعات حادة مع ظاهرة التقدم على طريق خطوات فك الارتباط . فقد شاهدت تلك الفترة تأزما في العلاقات المصرية — السورية وفي العلاقات المصرية — الفلسطينية . وشاهدت تلك الفترة تحسنا للعلاقات بين هذه الاطراف التي تشكل قوى المواجهة الرئيسية بعد ذلك مع عودة اشتداد الصراع ضد العدو الصهيوني . ولهذا يتوقف مصير التضامن العربي على مصير العلاقات فيما بين مصر وسوريا والثورة الفلسطينية والتي تتوقف بدورها على مدى استمرار المواجهة المباشرة ضد العدو الصهيوني . فالقانون الذي يحكم مصير هذه العلاقات من الناحية الموضوعية هو مدى الاستمرار في الصراع ضد العدو الصهيوني .

ان اتفاقية سيناء الاخيرة وشجب غالبية قوى النضال العربي لها أدخلا عاملا جديداً يضاف الى العاملين اللذين دخلا في الوضع في ١٩٧١ وما بعد ، ضمن استمرار بقاء السمات الاساسية التي امتاز بها الوضع بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . وهو ازدياد قوة احتمال العودة الى المحاور العربية المتعادية . اي تحويل البنادق ضد بعضها البعض الى الداخل العربي . ان هذه العوامل الثلاثة تشكل الاتجاه المعاكس لعملية تركيز النار على طرف التناقض الرئيسي في الوضع اي العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية . انها تشكل الاتجاه المعاكس لموضوعات « كل البنادق نحو العدو الصهيوني » ، « التضامن العربي ضد العدو الصهيوني المدعوم من الامبريالية الامريكية » .

ان أخطار هذا الاتجاه المعاكس تتمثل ، اساسا ، في حرف البنادق عن العدو الصهيوني والقبول بمهادنته ، وتخفيض مستوى الصراع معه عن مستوى المواجهة المباشرة ، وفي الدخول بمساومة مع الامبريالية الامريكية ، لان ذلك يحرف النضال عن مواجهة التناقض الرئيسي الذي أصبحت مواجهته ملحة ، موضوعيا ، بعد سقوط حلف بغداد ١٩٥٨ ، بالنسبة لمجموع النضال العربي . وأصبحت أمرا لا مفر منه بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . وقد شكلت هذه المواجهة ، اي ضرورة نقل مركز الثقل في النضال العربي ضد الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية ، الشرط الضروري لتحقيق أهداف الثورة العربية ، وذلك **من خلاله وفي اثنائه** ، أي عبر عملية تحرير كامل التراب الفلسطيني . كما تتمثل تلك الاخطار أيضا في انها تضع الحب في طاحونة الذين يريدون العودة الى صراعات المحاور ، وتحويل الصراع الى الداخل العربي . ان التجربة الثورية للنضال العربي علمت أن عدم تحويل مركز الثقل في الصراع الى الداخل العربي لا يكون الا بالتركيز أساسا على العدو الصهيوني ، **والذي يعني الصدام مع الامبريالية الامريكية في بؤرة نفوذها الرئيسية ، وليس بالضرب في الاطراف** . عندئذ لا يعالج شجب « تهدئة الصراع ضد العدو على جبهة سيناء »، بتهدئة هذا الصراع على الجبهات الاخرى ، او شله ، عبر عملية نقل مركز الثقل في الصراع الى الداخل العربي . ومن هنا فان سمات الوضع بعد حرب حزيران ، والتي أعادت مركز الثقل في النضال الى مواجهة التناقض الرئيسي تتهددها الآن رياح العودة الى مرحلة الستينات أي تحقيق حلم كل اولئك الذين سددوا سهامهم المسمومة ضد شعار كل البنادق نحو العدو الصهيوني . ولهذا فان المرحلة الراهنة ستواجه صراعا بين الذين يريدون اعتبار مصر السادات العدو « رقم ١ » ، وتحويل كل البنادق تجاهها ، وبين الذين يريدون الابقاء على تركيز النار ضد العدو الصهيوني مستمرين برفع شعارات مرحلة ما بعد ١٩٦٧ التي عبرت عنها حركة فتح وعلى رأسها كل البنادق نحو العدو الصهيوني دون ان يتعارض ذلك مع موقفهم المبدئي والتكتيكي في معارضة اتفاقية سيناء ١٩٧٥ ، ودون ان يقود ذلك الى سحب المدافع من الجبهة وتوجيهها ضد السادات ، ونقل مركز الصراع العدائي الى الداخل العربي ، لانهم يدركون ان هذا هو الطريق لتسخين كل الجبهات وللحفاظ على الثورة الفلسطينية والنضال العربي ، ولتعزيز الاستقلال والتضامن العربيين ، وضرب مناطق النفوذ الامبريالي ، ومنازلة الامبريالية الامريكية في عقر دارها — الكيان الصهيوني .

ينبغي ان يذكر هنا ان المحاولات العربية للدخول في هدنة مع العدو الصهيوني وفي مساومة مع الامبريالية الامريكية اي تجنب نقل مركز الثقل في النضال العربي الى المواجهة المباشرة مع الطرف المقابل لنا في التناقض الرئيسي ، لم تؤد الا الى تذبذب بوصلة النضال عن التوجه نحو الهدف ، والاستراتيجية والتكتيك الصحيحين . كما ان

Palestine Affairs

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center; *Editor*, Dr. Anis Sayegh; *Annual Subscription* (airmail): Lebanon L L 40, Syria S L 50, other Arab countries LL 50 or equivalent, Africa and Europe LL 65, elsewhere LL 90; *Annual Subscription* (surface mail): Countries outside the Arab World LL 50. *Address:* P.O.Box 1691, Beirut, Lebanon; Tel. 351260; Cables: MARABHATH.

السعر ٣½ ل.ل. في لبنان
٤ ل.س. في سوريا
٤٥٠ فلساً في الكويت والعراق
٤½ ل.ل. في سائر الاقطار العربية